الجمهورية اللبنانية
رئاسة مجلس الوزراء

ثلاث سنوات
من أجل الجمهورية

حكومة الاستقلال الثاني (الإصلاح والنهوض)
تموز٢٠٠٥ – تموز ٢٠٠٨

ثلاث سنوات من أجل الجمهورية

المحتـويات

I. **تمهيد**

II. **المقدمة**

III. **الفصل الأول: تطور الأوضاع الاقتصادية العامة وسياسة الحكومة الاقتصادية**

١. الصدمات الخارجية والداخلية التي تعرض لها الاقتصاد اللبناني وكيفيـة تعامل الحكومة معها

أ. أهم الصدمات المالية والاقتصادية الخارجية التـي تعـرض لهـا الاقتصاد اللبناني

ب. أحجام الفرص الضائعة على لبنـان بسـبب الصـدمات الداخليـة السياسية والأمنية

ج. كيف تعاملت الحكومة مع هذه الصدمات والتطورات: برامج الدعم

٢. سياسة الحكومة الاقتصادية والوضع الاقتصادي خلال فترة تسلمها مهامها

أ. الاقتصاد في النصف الثاني من العام ٢٠٠٥: استعادة الثقـة بعـد الأحداث المصيرية

ب. العام ٢٠٠٦: الاقتصاد رهينـة تـداعيات العـدوان الإسـرائيلي والاعتصام المفتوح في وسط بيروت

ج. الاقتصاد في العام ٢٠٠٧ والنصف الأول من العام ٢٠٠٨: استعادة النمو بالرغم من كل المعوقات

٣. التقدم في مجال الخصخصة

IV. **الفصل الثاني: أبرز أعمال الحكومة في المجال التشريعي**

١. أهم القوانين التي أقرت في مجلس النواب

أ. أهم القوانين الصادرة استناداً إلى مراسيم صـدرت خـلال عهـود حكومات سابقة

ب. أهم القوانين الصادرة استناداً إلى مشاريع قوانين أحيلت مـن قبـل الحكومة الحالية

٢. أبرز مشاريع القوانين المحالة من قبل الحكومة إلى مجلس النواب والتـي لم تقر بعد

أ. مشاريع قوانين ذات طبيعة إصلاحية
ب. مشاريع قوانين ذات صفة تنموية
ج. مشاريع قوانين ترمي إلى حماية الصحة العامة والتأمين
د. مشاريع قوانين ترمي إلى تحديث القـوانين الضـريبية وتطـوير الأسواق المالية
ه. مشروع قانون يرمي إلى مراجعة وتـدقيق حسـابات الأشـخاص المعنويين والعموميين
و. مشاريع قوانين ترمي إلى دعم صـمود المـواطنين والمؤسسـات الاقتصادية بعد حرب تموز ٢٠٠٦ والتداعيات الاقتصادية الأخيرة للوضع السياسي المتأزم في لبنان
ز. مشاريع قوانين ترمي إلى زيادة وتفعيل التواصل مـع المغتـربين ودعم الانصهار الوطني
ح. مشاريع قوانين ترمي إلى تحديث وتطوير الاقتصاد وتسهيل انضمام لبنان إلى منظمة التجارة العالمية

٣. أبرز المشاريع التي لا تزال قيد التحضير: تحـديث قـانون الصـفقات العمومية

V. **الفصل الثالث: الإصلاح ومؤتمر باريس III**

١. سياسة الحكومة في مجال الإصلاح
٢. برنامج الحكومة الإصلاحي
٣. مؤتمر باريس III
٤. التقدم على مسار تطبيق البرنامج الإصلاحي منذ باريس III
أ. التقدم الحاصل على الصعيد الاجتماعي
ب. التقدم الحاصل على الصعيد الاقتصادي
ج. التقدم الحاصل على صعيد البنى التحتية والخصخصة

VI. **الفصل الرابع: إنجازات وريشة النهوض وإعادة الإعمار لما دمرته إسرائيل في عدوانها في تموز ٢٠٠٦**

١. الدمج بين الإمكانات المحدودة والأفكار المبتكرة للنجـاح فـي الإغاثـة وإعادة الإعمار
٢. خسائر عدوان تموز وإدارة الأزمة
٣. على صعيد الدعم العربي والدولي

أ. المساعدات النقدية

ب. المساعدات المخصصة منها والعينية

٤. الإنجازات التي حققتها الحكومة في مجالات إعادة التأهيل واستعادة وتيرة النهوض

أ. في المجال الاجتماعي

١) المساعدات الإنسانية للجرحى وأهالي الشهداء

٢) مساعدات إعادة الإعمار للوحدات السكنية

٣) المساعدات المقدمة لصيادي الأسـماك المتضـررين جـراء العدوان

ب. في مجال البيئة

١) تنظيف الشواطئ اللبنانية الملوثة جراء تسرب النفط

٢) تطهير الجنوب من القنابل العنقودية والألغام

٥. تطور الإنجازات في مجالات إعادة الإعمار

أ. الطرق والجسور

ب. الاتصالات

ج. الطاقة والمياه

د. المدارس

ه. المطارات

و. المستشفيات

ز. إزالة الأنقاض والردم

ح. الترميم الإنشائي للأبنية المتصدعة وعمليات إعـادة التأهيـل فـي منطقة الضاحية الجنوبية

٦. تطور سير العمل في مشاريع النهوض الاقتصادي والاجتماعي من ضمن صندوق النهوض اللبناني (Lebanon Recovery Fund - LRF)

VII. **الفصل الخامس: أبرز الإنجازات في مجال عمل الوزارات والإدارات العامة**

١. تطوير سياسات القطاعية واعتماد استراتيجيات جديدة للعمل

أ. الإستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم

ب. الخطة الإصلاحية للضمان الاجتماعي والخطوات الإصلاحية التي تم اتخاذها

ج. إستراتيجية عمل وزارة الصحة

د. إطار عام للإستراتيجية الاجتماعية الوطنية
ه. إستراتيجية التنمية الزراعية في لبنان وخطة العمل الخماسية
و. الخطة العشرية في مجال المـوارد المائيـة والكهربائيـة وأبـرز الإنجازات
ز. إطار عام للسياسة النفطية للتنقيب عن النفط والغـاز فـي الميـاه اللبنانية وإنجازات الحكومة في هذا الإطار
ح. خطة الدولة لإصلاح قطاع الطاقة ومؤسسة كهرباء لبنان
ط. سياسة قطاع النقل البري في لبنان
ي. سياسة قطاع النقل البحري في لبنان
ك. سياسة قطاع الطرق في لبنان
ل. إستراتيجية عمل الطيران المدني
م. خطة عمل وزارة الاتصالات
ن. سياسة الحكومة في مجال الخصخصة
س. خطة عمل الدولة في مجال التنمية الإدارية
ع. خطة عمل إدارة الإحصاء المركزي
ف. السياسة البيئية: إدارة وتحسين الأوضاع البيئية
ص. خطة عمل لجنة الحوار اللبناني-الفلسطيني والإنجازات المحققة
ق. مسألة ضبط الحدود: المشروع التجريبي لضبط الحدود الشمالية مع الحكومة الألمانية

٢. تعريفات مخفضة، تطوير خدمات جديدة، تقديم تسهيلات ودعم، وإطلاق مشاريع إنمائية
أ. تعريفات مخفضة
١) في مجال الاتصالات
٢) في مجال الرسوم الجمركية
٣) في مجال الصحة العامة
ب. تقديمات ودعم مختلف
١) في مجال الاتصالات
٢) في مجال الاقتصاد والاستثمار
٣) في مجال الزراعة
٤) في مجال الصناعة

٥) في مجال التربية
٦) في مجال الصحة العامة
٧) في مجال النقل والنقل العام
٨) في مجال الشباب والرياضة
٩) في مجال الشؤون الاجتماعية
١٠) في مجال ملف عودة مهجري الجبل

ج. تقديم تسهيلات عملية للمواطنين والمستثمرين في مختلف القطاعات
١) في مجال العمل
٢) في مجال السياحة
٣) في مجال الاتصالات
٤) في مجال المالية
٥) في مجال الجمارك
٦) في مجال الاقتصاد والاستثمار
٧) في مجال الصناعة
٨) في مجال النقل البحري
٩) في مجال الأشغال العامة
١٠) في مجال التربية
١١) في مجال الصحة العامة
١٢) على صعيد الداخلية والأمن الداخلي والعام
١٣) على صعيد الدفاع الوطني ونزع الألغام

د. تطوير خدمات جديدة
١) في مجال الاتصالات
٢) في مجال المالية والضرائب
٣) في مجال الحكومة الإلكترونية
٤) في مجال الثقافة

ه. إطلاق مشاريع إنمائية
١) في مجال التنمية الاجتماعية
٢) مشاريع تنموية مختلفة
٣) في مجال الزراعة
٤) على صعيد مشاريع المياه

٥) على صعيد النقل وشبكة الطرق
٦) على صعيد التربية
٧) على صعيد الثقافة
٨) على صعيد الشباب والرياضة.

VIII. **الملاحق**

١. الملحق رقم ١: تفاصيل حرب التفجيرات والاغتيالات
٢. الملحق رقم ٢: كلمات مختارة لرئيس مجلس الوزراء وعدد من الوزراء المعنيين خلال فترة العدوان الإسرائيلي على لبنان في تموز وآب ٢٠٠٦
٣. الملحق رقم ٣: ملخص للبرامج التي تنفذها الدولة في مجـالات الـدعم الاقتصادي والاجتماعي والمعيشي
٤. الملحق رقم ٤: القوانين الصادرة خلال عهد الحكومة
٥. الملحق رقم ٥: مشاريع القوانين المحالة من الحكومة إلى مجلس النـواب والتي لم تقر بعد
٦. الملحق رقم ٦: التقرير المعد عن أعمال الهيئة العليا للإغاثة لمعالجة آثار العـدوان الإسرائيلـي حتى ٣١ آب ٢٠٠٨
٧. الملحق رقم ٧: وضعية الهبات التي تعهدت الـدول والجهـات المانحـة بتقديمها إثر العدوان الإسرائيلي في تموز ٢٠٠٦: المساعدات المخصصة وتلك التي تصرف مباشرة حتى ٣١ آب ٢٠٠٨
٨. الملحق رقم ٨: إنجازات مرحلة إعادة الإعمار في أرقام (Fact Sheet) حتى ٣١ آب ٢٠٠٨.

تـمهيـد

يحتل هذا التقرير- الكتاب الرقم ثلاثة في سلسلة التقارير التي صدرت عـن حكومـة الرئيس فؤاد السنيورة الأولى (حكومة الإصلاح والنهوض).

التقرير الأول صدر بعد سنة من عمر الحكومة وهـو يفصـل الوقـائع والخطـوات الحكومية بين تموز ٢٠٠٥ ومطلع تموز ٢٠٠٦ وكان بعنوان *"سنة على حكومـة الإصـلاح والنهوض: أبرز الإنجازات والتطورات"* (مئة صفحة) وقد تضمنت صفحات التقرير إشـارات إلى سياسات بدأت الحكومة العملَ في تطويرها على مختلف المستويات.

التقرير الثاني عرض للأحداث والوقائع وإن بشكل أشمل بين تمـوز ٢٠٠٦ وتمـوز ٢٠٠٧، وكان بعنوان *"السنة الثانية على حكومة الاستقلال الثاني- سنة الصمود والمبـادرة"*. بالعودة إلى هذا التقرير الذي قارب حجمه عدد صفحات كتاب كبير (٥٠٠ صفحة)، ظهر جلياً أن الأحداث التي واجهتها الحكومة وتعاطت معها لم تكن مسـألةً عـابرة. فبعـد الخطـوات التأسيسية التي تلمسها التقرير الأول، جاء التقرير الثاني ليواجه وليعـرض وليفسـر ويحلـل التعاطي الحكومي مع أحداث جسام أبرزها بطبيعة الحال ثلاثة هي:

١- العدوان الإسرائيلي في تموز ٢٠٠٦ وما رافقه من مواقف وسياسات ونتائج وما طرحه من تحديات، وما أسفر عنه من تفاعلات وتـداعيات وخطـوات وإجـراءات علـى المستويين الداخلي والخارجي لناحية الموقف السياسي، أو لناحية وضع خطط الإغاثة وإعـادة الإعمار والبدء بتنفيذها، ناهيك عن الجهد الخارجي الدبلوماسي المبذول لناحية تثبيـت موقـع وموقف لبنان الوطن والدولة، في الإدارة الداخلية، وفي العلاقات بالعرب والعالم.

٢- عرض الأزمة الداخلية التي نتجت عن الموقف من المحكمة الدولية والـذي أدى إلى استقالة عدد من الوزراء من الحكومة والاعتصام في وسط بيروت وترافق مـع تعطيـل المؤسسات الدستورية وعلى رأسها مجلس النواب، والحؤول دون انتظام عمل تلك المؤسسات.

٣- عرض ومناقشة محنة مخيم نهر البارد التي افتعلتها عصابة شاكر العبسي الإرهابية وكيفية تعامل الحكومة مع هذه المسألة والمعركة البطولية التي خاضها الجيش اللبناني على مدى خمسة عشر أسبوعاً وحقق فيها نصراً كبيراً أجهض محاولة إقامة إمارة إرهابية في الشمال لتقويض دعائم الدولة اللبنانية وضرب العلاقة اللبنانية الفلسطينية التي عملت وتعمل الحكومة على إعادتها إلى طريق الصواب والانتظام مع الاحترام الكامل للحقوق الإنسانية والاجتماعية للفلسطينيين المقيمين في لبنان.

أما التقرير الثالث الذي نحن في صدده الآن، فهو يعرض من جهة للخطوات والإجراءات الحكومية بين تموز ٢٠٠٧ وتموز ٢٠٠٨، لكنه في الوقت ذاته يعرض بشكل مكثف وملخّص كل الخطوات التي قامت بها الحكومة على مدى ثلاث سنوات من عمرها على مختلف المستويات وفي كل القطاعات وعبر مختلف الوزارات، إضافة لعرض أهم السياسات الداخلية والقرارات التي اتخذت مفصلة في أرقامها وأبعادها سياسياً واقتصادياً ودبلوماسياً.

وبمعنى أخر أكثر تحديداً، فإن هذا التقرير يعيد التركيز في بعض فقراته على ما ورد في الكتابين السابقين، لكنه يقرأ الأحداث وتاريخها انطلاقاً من محطتها الأخيرة.

صحيح أن هذه الحكومة قياساً إلى عمرها (ثلاث سنوات) لم تستطع أن تقوم أو أن تنفذ كل ما كانت تريد القيام به من خطوات وإجراءات وإصلاحات، أو ما كان المواطنون يرغبون في تحققه. لكن الصحيح أيضاً أن أحداثاً جساماً رافقت عمر هذه الحكومة، وكان آخرها الفراغ في رئاسة الجمهورية مع تحولها مجتمعةً إلى سلطة تمارس مؤقتاً، وبحكم الدستور ولمنع الفراغ، صلاحيات رئيس الجمهورية وكالةً عملاً بأحكام المادة ٦٢ من الدستور. ومن خلال استعراض مكثف لكل ما قامت به منذ تشكيلها وحتى انتهاء مهامها، نجحت الحكومة في مهمة أساسية وهي مهمة حماية الجمهورية اللبنانية والحفاظ على كيان الدولة، كما نجحت في مسعاها تمهيداً وتهيئة لعودة المؤسسات الدستورية إلى العمل بشكل طبيعي والحفاظ على الجمهورية.

المقـدمـــة

منتصف ليل الثالث والعشرين من تشرين الثاني ٢٠٠٧ غادر الرئيس أميـل لحـود القصر الجمهوري في بعبدا وسط مراسم وداع شبه عادية لم يشارك فيها سوى عناصر لـواء الحرس الجمهوري وعدد من الموظفين في القصر الجمهوري وعدد من الإعلاميـين الـذين احتشدوا بعدساتهم لكي ينقلوا إلى العالم صورة فراغ سدة الرئاسة الأولى في لبنان للمرة الثانية منذ قيام الجمهورية اللبنانية المستقلة في العام ١٩٤٣ حيث انتهت ولاية الرئيس وغادر مقـر الرئاسة من دون أن يسلم المسؤولية إلى خلفه.

كان الرئيس الراحل الياس الهراوي يفاخر مع نهاية عهده بأنـه، تسـلم الجمهوريـة اللبنانية دويلات، وسلمها لخلفه دولةً موحدة. وقد عبر عن ذلك في الكتاب الذي أصدره عـن سنوات رئاسته بعنوان: *"عودة الجمهورية: من الدويلات إلى الدولة"*. أما الرئيس لحود، فقـد أمضى تسع سنوات في رئاسة الجمهورية، كانت من أصعب وأخطر السنوات فـي التـاريخ اللبناني الحديث. فهو قد تسلم الجمهورية دولةً موحدةً وترك على رأسها كرسياً فارغاً تعصف فيها الرياح. فمجلس نوابها معطل، وحكومتها باتت موضع خلاف وتنازع، وأعداد المهاجرين من الشباب والمحبطين من رجال الأعمال واليائسين من أبناء الشعب اللبناني يتزايـد، نتيجـة انعدام الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي والاجتماعي.

منذ البداية، ناصب الرئيس لحود حكومة الاستقلال الثاني العـداء لأسـبابٍ سياسـية معروفة، وخاض في مواجهتها حرباً طاحنة تحت شعار أنها حكومةٌ غيـر شـرعية وغيـر دستورية، على الرغم من أنها لم تفقد بفعل استقالة وزراء حركة أمل وحزب الله ما يتجـاوز ثلث الأعضاء فيها، وهذا ما أبقاها حكومة شرعية ودستورية حسب أحكام الدستور.

شكّل فراغ سدة الرئاسة الأولى من دون انتخاب رئـيس جديـد للجمهوريـة، أولـى العثرات، التي كان على حكومة الاستقلال الثاني أن تتفادى الوقوع فيها، فـي مقابـل حالـة الفراغ الرئاسي وإقفال مجلس النواب ومنع حصول انتخابات رئاسـية طبيعيـة. كـان مـن الضروري أن تعمل الحكومة على وضع خطة حكيمة وواعية وحازمة في آن، تحبط المخطط الموضوع بإسقاط الحكومة أو شلّ عملها على الأقل، من جهة، وتحافظ على أسـس ومبـادئ

الجمهورية من جهة ثانية، وتحميها، إلى حين إيصال البلاد إلى بر الأمان، والتمكن بالتالي من انتخاب رئيس جديد للجمهورية. وهذا ما حدث بعد طول عناء بعدما تكبـدت الـبلاد أكلافـاً باهظة ومرهقة على أكثر من صعيد وطني وسياسي واقتصادي واجتماعي. فالحكومـة التـي نجحت في الحفاظ على الجمهورية وحمايتها إلى حين انتخاب الرئيس ميشال سليمان، كانت قد تولت هذه المهمة قرابة ثلاث سنوات حفلت بالأزمات والصعوبات منذ ولادتها في ٢٨ تمـوز ٢٠٠٥ حيث واجهت ثلاث حروب كبيرة ضارية ومدمرة هي: حـرب اسـتمرار العمليـات الإرهابية المتمثلة بالتفجيرات والعبوات الناسفة والاغتيالات، وحرب إسرائيل العدوانيـة فـي تموز ٢٠٠٦، وآخرها حرب إرهاب منظمة فتح الإسلام في مخيم نهر البارد.

هذه الحروب الأساسية الثلاث، كانت كل واحدة منها كفيلة بإطاحة وتقـويض أقـوى الحكومات التي يمكن أن تمر على لبنان. لكن حكومة الاستقلال الثاني، خاضت هذه الحروب بتصميم وصلابة وحزم وتسلحت بالحنكة والحكمة والحزم والصبر على الشدائد، وتمكنت من الصمود والسير في طريق مليء بالألغام والعثرات والتحديات، وعملت علـى رد الهجمـات ومن ثَم البدء بتسجيل خطوات متقدمة بغية إخراج البلاد والعباد من المآزق المتتالية والعـودة إلى الحياة الطبيعية بما يعزز الاستقرار ويدفع بالبلاد نحو مسارات التنمية والنمو الاقتصادي.

<u>حرب التفجيرات والاغتيالات:</u>

لم تشهد البلاد في تاريخها حرب تفجيرات واغتيالات متنقلة ومتتالية مستمرة وشديدة الوطأة تماثل ما تعرضت لها مختلف المناطق اللبنانية من إرهاب إجرامي زرع الفتنة الجوالة في غير منطقة، وطال رموزاً لبنانية كبيرة.

لقد بدأت الحرب على الدولة اللبنانية في هذه الفترة بمحاولة اغتيال الـوزير مـروان حمادة، ثم اغتيال الرئيس رفيق الحريـري ورفاقـه. وكـرت سلسـلة الاسـتهدافات منـذ ٢٠٠٥/٧/١٢ وتتابعت حتى قبل أن يعلن عن تشكيل الحكومة بمحاولة اغتيال الوزير اليـاس المر الذي نجا بأعجوبة من موت محتّم. ومن ثم شهدت مناطق الجديدة والكسليك والبوشـرية وبرمانا وجونية تفجيرات آثمة. وتلا ذلك اغتيال المناضل جورج حاوي بعبوة ناسفة، لتعـود موجة التفجيرات فتزرع الرعب مجدداً في مناطق مونو (الأشـرفية) والزلقـا والجعيتـاوي، وصولاً إلى تفجير سيارة الإعلامية مي شدياق التي نجت من محاولة استهدافها. وتفاقم الوضع بعد استشهاد الصحافي والنائب جبران تويني، واغتيال الأخوين محمود ونضـال المجـذوب المسؤولين في الجهاد الإسلامي في صيدا. وكتبت النجاة للمقدم في فـرع المعلومـات وسـام

شحادة، فنجا بأعجوبة من حادث تفجير. لكن قوى الأمن الداخلي لم تكن بمنأى عـن موجـة الاستهدافات المباشرة، فتعرضت مراكزها لحوادث إلقاء قنابل. وتلاها حادث اغتيال النائـب والوزير بيار الجميل في وضح النهار.

وشهد العام ٢٠٠٧ جريمة تفجير باصات في عين علق، وما لبثت موجة التفجيـرات أن حطّت رحالها في قلب بيروت (الأشرفية) وانتقلت من ثم إلى فردان وبعدها إلـى عاليـه وفردان والشياح (مار مخايل) وسد البوشرية وضهر الوحش وفرن الشباك وذوق مصبح. وفي منتصف ذلك العام، فُجع لبنان باستشهاد النائب وليد عيدو ونجله ومرافقين ومـواطنين علـى الكورنيش البحري عينه الذي شهد لسنتين خلت الاستشهاد المدوي للرئيس رفيـق الحريـري وصحبه ومواطنين أبرياء.

ولم تفرق يد الإجرام الآثمة بين المواطنين المقيمين وقوات الطوارئ الدوليـة التـي انتدبت لتوفير الحماية للبنانيين، فطالت ستة جنود من الكتيبة الإسبانية قضوا وهم بصدد تنفيذ القرار ١٧٠١. واستهدف النائب أنطوان غانم بانفجار أودى بحياتـه وسـبب مقتـل وجـرح مواطنين أبرياء. غير أن استهداف الرموز الإعلامية والسياسية لم يحل دون المساس بالقيـادة العسكرية، فاغتيل مدير العمليات في الجيش اللبناني اللواء فرنسوا الحاج عبر تفجير سـيارته في بعبدا. وما لبثت الاعتداءات ضد قوات الطوارئ أن تتابعت في استهداف كتيبة من القـوة الايرلندية. كما استهدف موكب للسفارة الأميركية في منطقة الكرنتينا. وتلا ذلك اغتيال الرائد وسام عيد، رئيس الفرع الفني في شعبة المعلومات في قوى الأمن الداخلي.

ومن نافلة القول التأكيد على أن تلك الموجات الإرهابية المتتالية نالـت مـن رمـوز لبنانية كبيرة، وأشاعت أجواء القلق والكآبة في نفوس المواطنين الآمنـين، وخلّفـت ضـحايا ودماراً وخراباً جراء الاعتداء الذي طال الممتلكات وسبب خسائر اقتصادية وجروحات نفسية، وخلّف شهداء وجرحى ومعوقين، وأدخل البلاد في آتون الفتنة من جديد[١] وأضاع على الـبلاد وعلى اللبنانيين فرصاً هائلة من النمو والتنمية المناطقية.

هذه الأحداث الجسام كانت تتم مواجهتها من قبل الحكومة بكل ما هـو متـوفر مـن إمكانيات، وذلك بالرغم من الضعف الملحوظ والمتـراكم للأجهـزة الأمنيـة والإسـتخبارية

[١]- أنظر وقائع سلسلة التفجيرات والاغتيالات في باب الملاحق- الملحق رقم ١

اللبنانية، التي لم تكن قد أعادت تكوين قدراتها بعد تنظيماً وتجهيزاً وتـدريباً، إثـر انسـحاب الجيش السوري الذي كان يملاء الفراغ الأمني ويسيطر على الأوضاع ويتولى مسؤولية تلـك المهام.

كانت الظروف الأمنية التي رافقت عمل الحكومة إذن على مدى سنواتها الثلاث بالغة القسوة: أجهزة أمنية ضعيفة القدرة عتاداً وعدةً وخبرةً، وسط انكشاف تامٍ أمام أجهزة إجرامية تعرف الأرض وتمتلك المعطيات اللازمة، وتتمتع بحرية الحركة والقـدرة علـى الاحتمـاء، بسبب وجود بؤر أمنية مقفلة خارج السيطرة لم يكن بمقدور الأجهزة الأمنية الوصـول إليهـا حتى إن أرادت ذلك. إلا أن الأهم من ذلك كله هو أن هذه المواجهة كانت تتم في ظل فقـدان التغطية السياسية الجامعة في بعض الأحيان، وغير المنسقة في أحيـان أخـرى. فالضـغوط السياسية والإعلامية على الحكومة والأجهزة الأمنية كانت كبيرة، وهذا مـا شـكل ضـغطاً مضاعفاً على الرأي العام الذي كان يعاني من تبعات الأعمال الإجرامية الأمنية ومن نتائجهـا على الصعد المادية والاقتصادية والوطنية والسياسية والإعلامية، وكذلك من المواقف السـلبية التي كانت تتخذها القوى السياسية المناهضة لقوى الأكثرية النيابية.

وقد علّمتنا تجارب الأمم، أن مواجهة الكوارث والمصاعب تقتضي من الرأي العـام التمسك بحبل الوحدة الوطنية والحرص على التضامن مـع الدولـة ومؤسسـاتها الشـرعية وأجهزتها. أما في الحالة اللبنانية، فإن التغطية السياسية التي كـان يفتـرض بهـا أن تـؤمن التماسك الداخلي لم تكن متوافرة، وهو ما زاد الأمر تعقيداً. إضافةً إلـى ذلـك، كـان علـى الحكومة أن تعمل على تأمين الدعم اللازم للقوى الأمنية بالعتاد والتدريب، وذلك على الـرغم من ضعف الإمكانيات المادية الضرورية. وفي الوقت ذاته، كان عليها أن تجهـد مـن أجـل تحصين تلك القوى الأمنية بالثقة والمؤازرة. وكان ذلك يتم بالتوازي مع مواجهـة الضـغوط السياسية والإعلامية التي كانت تستغل استمرار عمليات الاغتيال والتفجير لممارسة المزيد من الضغوط المعنوية والمادية على الأوضاع العامة وعلى معنويات المواطنين، وتعمل مـن ثـم على إضعاف الثقة بأجهزة الدولة. وفاقم من هذه التأثيرات السلبية هاجس التفجيرات والخوف من الاغتيالات، التي سيطرت على كل القوى السياسية، وخاصةً على قـوى الأكثريـة التـي كانت تدرك أنها مستهدفةٌ في عمليات الاغتيال بشكل مكشوف، وكل ذلـك مـن دون القـدرة وبشكل عملي على استخدام أي قوة ردع لهذه العمليات الإرهابية، لمواجهة تلك القوى الخفيـة

التي كانت تعمل على تقويض الاستقرار وزرع الفتنة والتشكيك بصدقية الحكومة، وإمكانيـات استمرار الدولة.

كانت أهداف العمليات الإجرامية الإرهابية واضحةً ومتعـددة. فتـوالي التفجيـرات وانتقالها من منطقة إلى أخرى كان يهدف إلى التأكيد على أن الاستقرار مستحيل فـي لبنـان توصلاً إلى توليد قناعة لدى اللبنانيين بأن قوى الأغلبية النيابية التي تمسك بمقـدرات الحكـم عاجزة عن تأمين أسباب الاستقرار والأمن، وأنها تفتقر بالتالي إلى الكفاية المطلوبة بسبب عدم قدرتها على إدارة أجهزة أمنية تستطيع الحفاظ على أمن المواطنين أو تنجح في الكشف عـن مرتكبي الجرائم. وتمثل الهدف الآخر لموجة التفجيرات والاغتيالات، على ما يبدو، بالسـعي لإنقاص الأكثرية العددية للنواب من خلال تصفيتهم جسدياً أو شل حركتهم وبث الرعب بـين صفوفهم. ومع أن هذه التهديدات والعمليات الإرهابية نجحت في تحقيق جزء من هذه الأهداف حيث بات تنقل وتواصل قادة الأكثرية بين بعضهم بعضاً من أكبر الهواجس التي تضغط على قياداتها. لكن الأكثرية وأعضاء الحكومة، وبالرغم من تلك التهديدات، ظلوا علـى تماسـكهم وصلابتهم إزاء تلك العمليات الإجرامية.

كيف كان رد فعل الحكومة وكيف تصرفت إزاء هذه العمليات الإجرامية الكبرى؟

رغم أن الظروف التي مرت بها البلاد كانت غير مسبوقة في أي تجربة أو زمان من عمر الجمهورية اللبنانية، فإن الحكومة وخلال تلك التجربة المريرة، أظهرت شجاعة نـادرة وأبدت تماسكاً قلّ نظيره. فردت على الموجة الإجرامية بإظهار المزيد من التماسك والإصرار على الصمود. ومن تلك العلائم أنه ما أن اغتيل النائب والوزير بيار الجميـل حتـى انقلبـت الإجراءات الاحترازية التي كانت متخذة من قبل الحكومة إلى إجراءات طوارئ تمثلت بتحول السراي الكبير، مقر رئاسة مجلس الوزراء، إلى بيت الحكومة مجتمعـةً. وقـرر عـدد مـن الوزراء الانتقال للسكن والإقامة والعمل مؤقتاً في السراي الكبير بقرار ذاتي، فتحولت السراي إلى مركز رمزي للحكومة مجتمعةً. ولعب المقيمون فيها دوراً مهماً في الحفاظ على مقومات الجمهورية وثوابت الاستقلال وعلى رمز الدولة. وكانت الإقامة في السراي الكبير اختياريـة بفعل ضغط وتهديد عمليات الإجرام والاغتيال. وقد التزم الرئيس فؤاد السنيورة، الذي رافقته عائلته وعدد من الوزراء، العيش ضمن حرم السراي الكبير.

وقد استمرت الحكومة بعملها بشكل شبه طبيعي حيث كانت تجتمع بصورة منتظمة وتعمل على اتخاذ القرارات وتسيير مصالح المواطنين رغم كل الظروف الصعبة بما في ذلك إجراء الانتخابات الفرعية في المتن وبيروت إثر استشهاد الوزير والنائب بيار الجميل والنائب وليد عيدو وهي الانتخابات التي أتت إلى المجلس النيابي بالنائب كميل خوري من التيار الوطني الحر والنائب محمد امين عيتاني من تيار المستقبل. تجدر الإشارة إلى أنه ورغم أن الأطراف المعارضة كانت تعتبر ومن وجهة نظرها الحكومة غير شرعية وغير دستورية لكنها قبلت بدعوة الحكومة إلى الانتخابات الفرعية وإدارتها والإشراف عليها وبالنتائج التي أسفرت عنها.

من جانب آخر، كانت الحكومة تدرك أن إعادة بناء الأجهزة الأمنية أمر يحتاج لجهد متواصل وسريع من جهة، لمواجهة الظروف الأمنية، ومن جهة أخرى لبعث وتعزيز الثقة بهذه الأجهزة وتزويدها بالمقومات اللازمة، أي بالعدة والعتاد والتدريب، مع السعي لتشجيعها وتحفيزها توصلاً إلى إعادة هيكلة بنيانها وتعزيز قواها. وهذا ما تحقق بسرعة قياسية وبإجراءات استثنائية بدأت بوادرها تظهر مع التعرض الأمني لمنزل المقدم وسام عيد أولاً، ومن ثم عبر محاولة اغتيال المقدم سمير شحادة، وصولاً إلى اغتيال المقدم وسام عيد. وهذا إن دل على شيء، فإنه كان يدل على أن هذه الأجهزة بدأت تحقق خطوات متقدمة في تتبع صانعي الأجرام ومرتكبيه. وظهر ذلك جلياً في الكشف السريع عن الجهة المنفذة لجريمة تفجير عين علق وبعض الجرائم الأخرى، إضافة إلى الكشف عن العصابة التي تحركت من خلالها منظمة فتح الإسلام في الشمال، وهو ما أدى إلى كشف مخططاتهم ومداهمتهم لعدد من أعضائها، إثر تعرض احد المصارف للسرقة من قبلهم قبل محاولة الاستيلاء على مخيم نهر البارد. هذا التقدم كان إشارة واضحة إلى أن ساعد الأجهزة الأمنية اللبنانية كان يشتد. لذلك انطلقت عمليات استهداف قادتها بمحاولة الاغتيال الجسدي أو بالملاحقة الأمنية والسياسية والإعلامية لها ولقياداتها.

ولم يقتصر عمل الحكومة على جوانب التصدي والمعالجة للجوانب السياسية والاقتصادية والأمنية اللازمة بل وقفت إلى جانب المتضررين من الأحداث وأولت الهيئة العليا للإغاثة تقديم المساعدات إلى السكان المتضررين في كل مواقع التفجير والإرهاب والتي طالت أغلب المناطق اللبنانية.[٢]

[٢] - انظر الملخص عن تقرير أعمال الهيئة من مطلع العام ٢٠٠٥ إلى نهاية آب ٢٠٠٨ في باب الملاحق.

الحكومة في مواجهة الحرب الثانية:

العدوان السابع

بينما كان اللبنانيون يعدون العدة لاستقبال موسم صيف واعـد، رجـوا مـن خلالـه التعويض ولو جزئياً عن النكسة الاقتصادية التي أصابت البلاد إثْر اغتيـال الـرئيس رفيـق الحريري، فوجئ اللبنانيون بعدوان إسرائيلي غادر ومدمر بذريعة أسر جنديين إسرائيليين من قبل حزب الله، شنّته دولة العدو مستفيدةً من الإدانة الدولية لهذه العملية التي جرت عبر الخط الأزرق.

لقد أعاد القصف الوحشي لبنان سنوات إلى الوراء، وأسـفر عـن تقطيـع أوصـاله وشرايين التواصل بين مناطقه وتدمير قسم كبير من بناه التحتية ومؤسساته العامة والخاصـة على حد سواء، فضلاً عن تدمير وإلحاق أضرار كبيرة بالأبنية السـكنية والتجهيـزات فـاق الـ١٢٥ ألف وحدة سكنية، وبالمؤسسات الاقتصـادية الزراعيـة والتجاريـة والصـناعية، وبالاقتصاد الوطني بشكلٍ عام إضافة إلى أحداث انقسام سياسي داخلي كانـت نتائجـه أفـدح بكثير من الخسائر المادية.

لم تقف الحكومة اللبنانية مكتوفة الأيدي بالرغم من هول المأساة التي لحقت بالشـعب اللبناني، بعدما تحول لبنان وأبناؤه ومؤسساته ومدارسه ومساكن مواطنيه وبنيته التحتية حقْـلَ رماية مكْشُوفاً أمام الاعتداءات المكثفة لطيران العدو بل واجهت ذلك بإرادة وعزيمة وتصميم لا يلين وبتحرك نشط وبجملة من المبادرات وعلى أكثر من صعيد.

كان رد الفعل الأول: *"أن الحكومة لم تكن تعلم ولا تتبنى وبالتالي لا تتحمل مسـؤولية ما جرى"*. وانطلاقاً من هذه الأرضية، مهد مجلس الوزراء في جلسته الأولى إثر بدء العدوان لاحتواء صدمة هذا الاجتياح. ومن ثم انطلق مجلس الوزراء في محاولة لفتح ثَغرة في الموقف الدولي لكي تبني الحكومة عليها منصةَ المعالجة في مخاطبة المجتمع الدولي. وقد انعكس ذلك في الكلمة التي تلت العدوان في اليوم الثالث والتي وجهها رئيس مجلس الوزراء إلى اللبنانيين والعالم واعتبر فيها أن لبنان أصبح بلداً منكوباً بسبب الاجتياح الإسرائيلي المدمر. وفي الوقت ذاته، أوجز رئيس مجلس الوزراء في تلك الكلمة أسس الحل وهي: المطالبة بوقـف فـوري لإطلاق النار، وتوسيع مهمات قوات الطوارئ الدولية- اليونيفيل، والعودة إلى تطبيق اتفاقيـة

الهدنة بعد تعديلها، ولاسيما فيما يتعلق بعديد القوة العسكرية اللبنانية وتجهيزاتها حسب ما كانت تنص عليه تلك الاتفاقية.

مؤتمر روما لدعم لبنان، والنقاط السبع، والقرار الدولي ١٧٠١:

هذه المبادئ شكلت النقاطَ الرئيسية لما سمي في وقت لاحق بالنقاط السبع التي أعلنها الرئيس فؤاد السنيورة في خطابه في مؤتمر روما الذي دعا إليه صديق لبنان رئيس الحكومة الإيطالية الأسبق رومانو برودي، في الخامس والعشرين من شهر تموز، أي بعد أقلّ من أسبوعين على بدء العدوان. وقد مهد ذلك الطريقَ فيما بعد أيضاً لتعديل صياغة مشروع القرار الدولي ١٧٠١، الذي كان يهدف بصيغته الأولى إلى استخدام الفصل السابع واستقدام قوة دولية إلى الجنوب يكون من جملة مهامها نزع سلاح حزب الله. وقد كان لرفض رئيس مجلس الوزراء لهذه الصيغة وتأييد مجلس الوزراء له، وكذلك تأييد رئيس مجلس النواب نبيه بري، وإجماع مجلس الوزراء على خوض معركة دبلوماسية شرسة في الأمم المتحدة لإعادة التوازن بنسبة معقولة إلى القرار الدولي المنشود أبلغَ الأثر في تحصين موقف لبنان. يضاف إلى ذلك أن الحكومة كانت قد وضعت على طاولة المداولات الاقتراح الأكثر إقناعاً وجدية في كل هذه العملية، أي اقتراح استعداد الحكومة اللبنانية لإرسال الجيش للانتشار في الجنوب وبعديد يناهز الـ ١٥ ألف جندي ليتمركز على طول الحدود الدولية بعد أن حيل بينه وبين ذلك لأكثر من ٣٠ سنة. وبناء عليه، أعلنت الحكومة التزامها بإرسال الجيش إلى الجنوب، ونفّذت هذا الالتزام لاحقاً.

في موازاة ذلك، وعلى مدى أكثر من شهرٍ من القصف الإسرائيلي المدمر والهادف إلى تحويل جنوب البلاد إلى أرضٍ محروقة، كان على الحكومة أن تواجه أكبر عملية نزوح شهدها لبنان في تاريخه حيث دفعت الآلة العسكرية الإسرائيلية بقسم كبير من سكان الجنوب المنكوب إلى الداخل اللبناني، وخاصةً باتجاه العاصمة وبقية المناطق، هرباً من الآلة العسكرية الجهنمية التي أطلقتها إسرائيل من عقالها للفتك باللبنانيين الآمنين. وبناء على ذلك، كان على الحكومة أن تعمل جاهدةً للحد من تهجير السكان خارج قراهم وعدم التسليم بمنطق تهجيرهم وتشتتهم الديموغرافي حفاظاً منها على الوحدة الوطنية والسلم الأهلي، وعدم الخضوع للمنطق الإسرائيلي المدمر. وكانت تعليمات الحكومة للقوى الأمنية المشتركة ولقوات الطوارئ قائمةً على رفض الإنذارات التي كانت توجهها أو الحوادث التي تفتعلها القوات الإسرائيلية للضغط على السكان الآمنين في القرى والبلدات الجنوبية وبث الذعر في نفوسهم ودفعهم لإخلاء الجنوب لكي يصبح أرضاً محروقة وخالية من السكان. وفي الوقت ذاته، عملت الحكومة على

تأمين أسباب الصمود للمواطنين أكانوا في الأماكن المستهدفة أو في الأماكن التي نزحوا مؤقتاً إليها وبقدر ما كانت تسمح لها به الإمكانيات اللوجستية والمعطيات الحربية. في موازاة ذلـك، عمدت الحكومة إلى تدبير عملي قضى بفتح كل المدارس الرسمية في كل المنـاطق اللبنانيـة لإيواء النازحين، كما تم فتح العديد من المدارس الخاصة بطلب من الحكومة أو بمبادرة مـن أصحابها. وقد أمنت الدولة المساعدات اللازمة لتعزيز صمود النـازحين. وبـادر المجتمـع الأهلي اللبناني بكل فئاته وعناصره إلى التجاوب مع نداءات الحكومة ومساعيها وبالتالي إلـى احتضان المهجرين، وهو الأمر الذي ساهم مساهمة فعالة في التخفيف من معانـاة النـازحين وعزز الوحدة الوطنية بين اللبنانيين في مواجهة الاعتداء.

من جهة أخرى، كان لبنان يواجه ظروفاً في غاية الصعوبة لتنفيـذ عمليـات إغاثـة المواطنين الذين رفضوا مغادرة منازلهم أو حتى أولئك الذين غادروها ولجأوا إلى أماكن أكثر أمناً. ومما زاد في صعوبة العمليات الإغاثية، أن الآلة الحربية الإسرائيلية دمرت، وبظـرف ساعات، كل الطرق والجسور التي تربط قرى وبلدات الجنوب بعضها ببعض وتلك التي تربط الجنوب ببيروت، وكذلك تلك التي تربط بقية المناطق بعضها ببعض والتي بلـغ مجموعهـا حوالى ٩١ جسراً. ولهذا كانت عمليات الإغاثة تواجه صعوبات عملانيـة كبـرى لاسـتحالة إيصال المواد التموينية إلى المناطق لإغاثة السكان بسبب كثافة نيران الطيـران الإسـرائيلي، على مدى ساعات الليل والنهار، والذي أخذ يستهدف كل ما يمكن أن يتحـرك علـى الأرض حتى وصل القصف إلى أقاصي الحدود الشمالية والشرقية بحجة منع تسريب الأسلحة.

<u>المساعي الدبلوماسية والسياسية:</u>

في المقابل، وضعت الحكومة اللبنانية نصب عينيها، أثناء المفاوضـات والاتصـالات الدولية التي كانت تقوم بها، مسألةَ العودة الفورية للنازحين إلى قراهم وبلـداتهم علـى رأس الأولويات المطلوبة. ومن أهم الشروط التي تمسكت بها الحكومة تلك التي تنص على العـودة الفورية للسكان بعد سريان وقف العمليات العسكرية. وكان ذلك من المهام الأساسية التي كان على الجيش اللبناني، وبمساعدة قوات اليونيفيل، العمل على تنفيذها لحظة توقف إطلاق النار. وذلك يعني عودة النازحين من أهالي الجنوب إلى قراهم فور إعلان وقف العمليات العسكرية. وهذا ما حصل فعلياً فور الإعلان عن اتفاق وقف الأعمال العدائية في ٢٠٠٦/٨/١٤، حيـث سارعت الوحداتُ الهندسيةُ في الجيش اللبناني وأجهزة الدولة اللبنانية وهيئة الإغاثة إلى تأمين فتح الطُرق وشقّ المعابر وإنشاء التحويلات المؤقتة للطـرق، والتـي سـمحت للمـواطنين بالوصول إلى قراهم ريثما تكون آلة الدولة في كل إداراتها ومؤسساتها قد تحركـت بكامـل

طاقتها لإطلاق عملية الترميم وإعادة الإعمار وإصلاح شبكات الطرق المدمرة أو تلـك التـي تضررت بشكل غير مباشر من العدوان.

وبفضل تماسكها في وجه العدوان، ومن جراء العمل المضني والشاق لرئيسها، نجحت الحكومة اللبنانية في استنفار العالم أجمع من حولها بفعل السياسة المسـتقلة والحكيمـة التـي اتبعتها، وكان ذلك امتحاناً حقيقياً لها. ولأول مرة، أصبح لمعنى السياسة الخارجيـة المسـتقلة وجوداً فاعلاً إن في أدبيات السياسة اللبنانية أو في ممارسات كبار المسؤولين. وبذلك تمكنـت الحكومة من حشد التأييد الدولي والعربي منطلقةً من إجماع وزاري حول كل قراراتها ومـن التفافٍ وطنيٍ من حولها لم يسبقْ له مثيلٌ، وحققتْ بذلك عدداً من الأهداف:

١. نجحت الحكومة اللبنانية خلال أيام، وفي نظر المجتمع الدولي، في تحويل لبنان مـن طرف معتد حسب ما كانت تروج له أجهزة الإعلام الدولية ويصرح به عدد كبير من قادة دول العالم (بفعل اختراق حزب الله الخط الأزرق) إلى طرف معتدى عليه كمـا هو الواقع، نتيجة الحملة الإعلامية والدبلوماسية الناجحة التـي خاضـتها الحكومـة ورئيسها الذي شكّل محوراً للمقابلات التي أجريت معه عبر الفضـائيات ولعنـاوين كبريات وسائل الإعلام العالمية (بمعدل أربع مقابلات تلفزيونية في اليوم الواحد وعلى معظم شاشات التلفزة العالمية، وأكثر منها مع الإذاعات والصحف ووسائل الإعـلام العربية والدولية). ولا نغفل هنا الاتصالات الهاتفية اليومية التي كان يجريها رئـيس الحكومة مع رؤساء الدول والمسؤولين في شتى أقطار العالم واللقاءات الرسمية مـع الوفود العربية والأجنبية، والاجتماعات والتصاريح السياسية التي ساهمت مجتمعةً في نقل صورة حقيقة الوضع اللبناني المأزوم إلى أصحاب القرار في المجتمع الـدولي. وكان للعمل الحكومي دوره البارز في هذا المجال، فكـان مجلـس الـوزراء يعقـد اجتماعين يومياً لمتابعة التطورات العسكرية والمواقف الدبلوماسية، وللرد على كـل الحملات الإسرائيلية والاتهامات والادعاءات التي كانت تقوم بها الحكومة الإسرائيلية وأجهزتها. وفي هذا السبيل ترافقت الاتصالات الدولية مع اجتماعات العمل اليوميـة المستمرة التي كان يقوم بها رئيس مجلس الوزراء لمتابعة الأعمال الإغاثية من أجـل تلبية مختلف حاجات النازحين من أبناء الجنوب وغيرهم والمتوزعين في عدد كبيـرٍ من المناطق اللبنانية. ومما ساعد الحكومة في نجاحها الدبلوماسي والسياسي استنادها إلى صمود الشعب اللبناني الذي فتح أبوابه لاستقبال النازحين من إخوانه في الـوطن

فيما كانت المقاومة تسطر يوميات من البطولة والصمود في وجه أعتى آلة حربية في العالم .

٢. نجحت الحكومة عبر صداقاتها في العالم واتصالاتها العربية والدولية التي قادها رئيسها في رسم خطوط حمر أمام العدوان الإسرائيلي الذي كان ينوي تدمير ما تبقى من بنية تحتية عبر قصف الطيران، حيث كان العدو الإسرائيلي يخطّط، بالإضافة إلى ما قام بتدميره من منشآت حيوية وأبنية سكنية وغيرها، لاستهداف المزيد من المنشآت الحيوية ولاسيما مبنى مطار رفيق الحريري الدولي ومرافق الكهرباء والماء في مختلف المناطق اللبنانية، وغيرها من الطرق والمنشآت والأبنية الحيوية في البلاد.

٣. انعقاد مؤتمر روما في ٢٠٠٦/٧/٢٦ بمسعى ومساعدة من صديق لبنان، رئيس الحكومة الإيطالية رومانو برودي، وبحضور وفود من ١٥ دولة ومن ثلاث منظمات دولية. وقد نجحت الحكومة في هذا المؤتمر في شرح أبعاد وأخطار العدوان الإسرائيلي وتوضيح صورة المعركة السياسية وطرح الحلول والسبل لمواجهة الاجتياح الإسرائيلي الهمجي. وقد شكل مؤتمر روما المنبر الذي أعلن فيه رئيس الحكومة برنامج النقاط السبع عبر خطابه أمام المؤتمر[٣]. هذه النقاط تحولت فيما بعد إلى قاعدة وطنية رسمت طريق الخروج من مفاعيل العدوان وأسست لإعداد الأرضية الصالحة لانتشار الجيش اللبناني في الجنوب ولتطوير صيغة مشروع القرار ١٧٠١ وتعديله حسب صيغته الجديدة، وأسهمت أيضاً في رسم خارطة الطريق أمام الحل، وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بالتوصل إلى تحرير مزارع شبعا من الاحتلال الإسرائيلي. وقد ظهر في المقابل موقف الولايات المتحدة الأميركية المتفرد في مواجهة موقف باقي الدول بعد رفضها الدعوة إلى وقف فوري لإطلاق النار، وهذا الموقف قوبل برفض من الحكومة اللبنانية. التفرد الأميركي قابله إجماع من قبل باقي الدول التي حضرت المؤتمر والتي اعتبرت أن رد الفعل الإسرائيلي التدميري إزاء لبنان لا يتناسب مع الحجة التي تمسكت بها إسرائيل، أي أسر الجنديين، لتبرير عدوانها البربري على لبنان وسكانه الآمنين.

٤. انعقاد مؤتمر القمة الإسلامية في ٢٠٠٦/٨/٣ استثنائياً في ماليزيا، وقد تبنى خطة النقاط السبع التي تقدم بها رئيس مجلس الوزراء فؤاد السنيورة في مؤتمر روما لحل

---

[٣]- نص الخطاب في الملحق رقم ٢.

الأزمة في لبنان. وقد أبدى عدد من الدول المشاركة في هذا المؤتمر استعداداً للمشاركة في قوات حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة، داعين إلى وقف فوري وشامل لإطلاق النار تحت إشراف المنظمة الدولية. وقد أكّد رئيس الحكومة على ثوابت الموقف اللبناني الرسمي، وطلب من المشاركين في القمة، في كلمة نقلت مباشرة عبر تقنية الفيديو كونفرنس، *"التأييد الكامل منهم، ومن كل الدول المحبة للسلام للخطة الداعية إلى وقف شامل ودائم للنار، من أجل إنهاء المذابح ومكافحة الدمار، والعودة بلبنان إلى وضعه الطبيعي بوصفه منارة للحرية والديمقراطية والاعتدال وحكم القانون"*. وأكد أن *"الآلة الحربية الإسرائيلية التي ضربت مدننا وقرانا وبنيتنا الأساسية وإنساننا وأطفالنا ونساءنا، ما كانت لتنال من عزيمتنا ومن إصرارنا على الحرية والاستقلال والكرامة"*، *لافتاً يومها وحتّى تاريخه إلى "سقوط ٩٠٠ شهيد، ثلثهم من الأطفال و٣٠٠٠ جريح ووجود نحو مليون نازح"* حتى ذلك التاريخ[٤].

وفي السياق ذاته كان وزير الخارجية والمغتربين فوزي صلوخ قد شارك في مؤتمر القمة الإسلامية الطارئة في كوالا لامبور، وأجرى سلسلة لقاءات مع رؤساء الوفود الذين شاركوا في القمة أبرزها مع رئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية، ورئيس جمهورية إندونيسيا، ورئيس وزراء تركيا، ورئيس وزراء باكستان، ورئيسة وزراء بنغلادش، ورئيس الوفد الأردني. والتقى الوزير صلوخ أيضاً رئيس وزراء ماليزيا وشكره على دعوة بلاده إلى عقد هذه القمة المهمة. كما عرض لوزراء الخارجية تصور لبنان للخروج من الأزمة عبر الوقف الفوري لإطلاق النار في شكل شامل، ثم قرأ على المشاركين النقاط السبع لحل الأزمة التي أقرتها الحكومة اللبنانية بالإجماع، وطالب بتبنيها. كما طالب بـ*"دعم مطلب إنشاء لجنة تحقيق دولية حول مجزرة قانا وبقية المجازر التي ترتكبها إسرائيل في لبنان"*. وأكد *"أن الشعب اللبناني يقف موحداً في مواجهة العدوان"*. وحيا *"البطولات التي تبذل في هذا السياق*[٥]". وفي اجتماع على مستوى الخبراء لوضع البيان الختامي، طلب الوفد اللبناني إدراج عناصر ثلاثة هي: الوقف الفوري والشامل غير المشروط للعدوان الإسرائيلي، تبني المؤتمر للنقاط السبع التي قدمتها الحكومة اللبنانية، والعمل على تقديم مساعدات عاجلة لإغاثة المنكوبين،

---

[٤]- نص الخطاب في الملحق رقم ٢.

[٥]- نص خطاب الوزير صلوخ في الملحق رقم ٢.

مع تعهد المؤتمرين بتبني فكرة عقد مؤتمر للدول المانحة لإعادة الإعمار ومساعدة الاقتصاد اللبناني على استعادة النهوض.

٥. انعقاد مؤتمر وزراء الخارجية العرب في ٢٠٠٦/٨/٧ بشكل استثنائي في السراي الكبير في بيروت، والذي خاطب فيه الرئيس فؤاد السنيورة مجلس الوزراء العرب والدول العربية والدول الصديقة والعالم أجمع بضرورة مساعدة لبنان على وقف العدوان الإسرائيلي فوراً[٦]. ولقد أسفر ذلك الاجتماع عن موقف عربي موحد بحضور وزير خارجية سوريا، وعلى تشكيل وفد عربي توجه إلى الأمم المتحدة لطرح القضية اللبنانية في مجلس الأمن، وقد مثل لبنان في المؤتمر وزير الخارجية بالوكالة طارق متري[٧]، وكانت حصيلة كل ذلك، صدور القرار الدولي رقم ١٧٠١ بصيغته النهائية.

٦. وفي المحصلة، نجحت الحكومة اللبنانية التي مثّلها وزير الخارجية بالوكالة طارق متري أمام مجلس الأمن، تدعمه لجنةٌ من وزراء الخارجية العرب والأمين العام للجامعة العربية في أن تقف متماسكةً في وجه العدوان الإسرائيلي، وأن تصل إلى مرحلة وقف الأعمال العدائية وفي جعبتها عدة أوراق دفعةً واحدةً، وهذا ما لم يكن في حسبان إسرائيل ولا باقي الأطراف المؤيدة لها، ومن هذه الأوراق التي أمسكت بها الحكومة وأسهمتْ في إنفاذها:

أ. الإصرار على الوصول إلى وقف الأعمال العدائية فوراً.

ب. التوصل إلى صدور القرار ١٧٠١ بصيغته الجديدة المعدلة، والذي أفضى إلى تأمين الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي اللبنانية التي احتلت بفعل العدوان.

ج. نشر الجيش اللبناني على الحدود الدولية الجنوبية للبنان لأول مرة منذ ٣٠ سنة، على أن تعاونه قوات اليونيفيل المعززة.

د. تحقيق رفع الحصار عن لبنان في البداية جواً ومن ثم بحراً، مع وصول القوات البحرية لعدد من الدول الصديقة والمكلفة بمراقبة الشواطئ اللبنانية لمنع تسرب الأسلحة إلى لبنان.

ه. فرض موضوع استعادة مزارع شبعا على أية محادثات دولية عبر وضعها مؤقتاً تحت وصاية اليونيفيل، بانتظار ترسيم الحدود مع سورية.

---

[٦] - نص الخطاب في الملحق رقم ٢.

[٧] - نص خطاب الوزير متري في الملحق رقم ٢.

٧. تحضير الأرضية المحلية والعربية والدولية لإقامة أكبر مشروع إعادة إعمار وإغاثة لإزالة آثار العدوان، والذي اعتبرته إسرائيل، منزعجةً، بأنه بمثابة مشروع مارشـال اللبناني بقيادة رئيس الحكومة اللبنانية. وقد تمكنت الحكومة بنتيجة ذلك، وبعد سنة من العدوان، من إعادة بناء وإصلاح غالبية ما دمرته الآلة العسكرية الإسرائيلية في البنية التحتية من طرق وجسور وإمدادات مياه واتصالات وكهرباء ومدارس ودور عبـادة ومستشفيات، كما أمنت جزءا هاماً من المساعدات المادية للمتضررين لإعادة بناء ما دمره العدوان من وحدات سكنية، وكل ذلك جرى بصورة منسقة وبدرجة عالية مـن الفعالية والشفافية الإدارية والمالية.

٨. انعقاد مؤتمر ستوكهولم للدول المانحة في ٢٠٠٦/٨/٣٠ الذي شارك فيه ممثلو نحـو ٦٠ دولة ومؤسسة دولية، والذي انتهى إلى التعهد بالالتزام بتقديم حوالى ٩٤٠ مليون دولار لدعم جهود إعادة إعمار لبنان، بحسب ما أعلنه وزير الخارجية السويدي يـان الياسون، فيما كان من المتوقع أن ينجح لبنان في تأمين التزام دولي يبلغ حوالي ٥٠٠ مليون دولار. وقد جاء ذلك نتيجة ما قدمه لبنان في هذا المؤتمر من تصور واقعـي وعملي مبني على أرقام وإحصاءات ووقائع، وحظي بتأييد المجتمع الـدولي لتنفيـذ برنامج سريع لإعادة إغاثة لبنان واستعادة نهوضه.

ومع مرور ثلاث سنوات على العدوان، وحتـى نهايـة تمـوز مـن العـام ٢٠٠٨، استطاعت الحكومة، ومن أصل المبالغ النقدية التي تلقتها من المانحين، أن تسـتعمل قسماً منها في تمويل إعادة بناء جزء من البنية التحتية التي دمرت، وإزالـة الركـام، وإغاثة النازحين وتأمين عودتهم وفي تقديم المساعدات للمتضررين ودفع المساعدات لذوي الشهداء وللجرحى. وبلغ العملُ في مجـالات التعـويض والإصـلاح وإعـادة الإعمار مراحل متقدمة، وهو مفصل في الفصل الرابع من هـذا التقريـر علمـاً أن الحكومة أفسحت المجال أمام مجموعة كبيرة من الدول والمؤسسـات الواهبـة فـي اعتماد أسلوب التبني المباشر لعدد من المشاريع أو عمليات إعادة البناء والترميم مما أسهم في التعجيل في معالجة المعضلات التي تسبب بها الاجتياح.

الحرب الثالثة:

عصابة شاكر العبسي في إمارة مخيم نهر البارد

مع استمرار حروب القتل والاغتيالات والتفجيرات المتنقلة والحـرب التـي شـنتها إسرائيل على لبنان في تموز- آب ٢٠٠٦، واجهت الحكومة حرباً من نوع آخر نجحت فـي الخروج منها بانتصار كاسح. هذه الحرب هي تلك التي شنتها عصابة شـاكر العبسـي مـن الشمال وكانت تهدف بعد السيطرة على المخيم إلى إقامة "إمارة إسلامية" في محافظة الشـمال تفصلها عن باقي الوطن وتدخل البلاد في أتون صراعات طائفية ومذهبية وانقسامات مناطقية لا تتمكن البلاد من الخروج منها سالمة وموحدة.

قائد هذه المنظمة الإرهابية التوجه والعمل هو المدعو شاكر العبسي المعروف مكـان ولادته السياسية والبيئة التي نمت فيها منظمته، وكيفية دخوله إلى لبنان، وسيطرته على مخيم نهر البارد، وهو واحد من المخيمات الفلسطينية في لبنان التي مـا كانـت السـلطة اللبنانيـة تستطيع دخولها أو تفرض سلطتها عليها. وقد هدف المدعو شـاكر العبسـي مـن عملياتـه العسكرية في المخيم إلى الإعلان عن إطلاق إمارة مؤقتة كان يهدف إلى توسيعها لتشمل كـل منطقة الشمال. وتمهيداً للقيام بذلك عمدت العصابة المذكورة إلى القيام بسلسـلة مـن أعمـال السطو المسلح كان آخرها اقتحام فرع لأحد المصارف، في سادس عملية سطو على مؤسسات تجارية ومالية في لبنان. لكن انكشاف مكان وجود أفراد تلك المجموعة من قبل القوى الأمنية، أطلق مواجهةً بين القوى الأمنية اللبنانية وهذه العصابة التي استنفرت عناصرها وبدأت بعـد ذلك بالهجوم الغادر على عناصر الجيش اللبناني في منطقة الشمال مـن دون سـابق إنـذار. فعمدت إلى اغتيال أكثر من ٢٥ عنصراً من الجيش هاجمتهم بغتةً وهم في مهاجعهم، وذلـك بالتزامن مع محاصرة قوى الأمن الداخلي لبعض عناصرها في أحد أحياء مدينـة طـرابلس (شارع المئتين) واقتحام مقرهم.

كان موقف رئيس مجلس الوزراء فؤاد السنيورة وكذلك الحكومة اللبنانيـة واضـحاً وقاطعاً منذ البداية بضرورة عدم التراخي أو التهاون مع هذه العصابة وخاصـة بعـد هـذه الجريمة النكراء التي ارتكبت بحق عناصر الجيش اللبناني وأمن مدينة طرابلس وأمن الـبلاد والسلم الأهلي فيها. وكان من البديهي أن تبادر الحكومة إلى حماية الجيش وتقديم كل الدعم له لحفظ هيبته وتأكيد دوره في حماية الأمن والاستقرار للبنانيين وللمقيمين الفلسطينيين على حد سواء. وعبر رئيس الحكومة عن هذا الموقف أمام ممثلي جميع المنظمـات الفلسـطينية فـي الاجتماع الذي دعا إليه صباح اليوم التالي، أي الاثنين في ٢١ أيار ٢٠٠٧. لقد دعـا رئـيس

الحكومة أولئك الممثلين إلى ضرورة التبرؤ مما جرى وإدانة ذلك العمل الإرهابي والإجرامي بشكل واضح وقاطع والتأكيد على أن المشكلة ليست بين الفلسطينيين واللبنـانيين بـل بيـنهم مجتمعين وبين تلك العصابة الإرهابية.

وبناء على ذلك، بادر الجيش إلى إحكام قبضته من حول المخيم مطالباً أفراد العصابة بتسليم أنفسهم إلى العدالة، حيث أكد الرئيس السنيورة باسم الحكومة اللبنانية والجيش اللبنـاني على ضمان المعاملة اللائقة والمحاكمة العادلة لهم. وقد قوبل موقف الحكومة والجيش من قبل تلك العصابة بالرفض والتعنّت والاستمرار بالاعتداء على المناطق السكنية الآمنـة المحيطـة بالمخيم وعلى المؤسسات الاقتصادية، ولاسيما معمل توليد الطاقة في دير عمار. لذا، أطلـق الجيش اللبناني مدعوماً من الحكومة والشعب اللبناني، عملية عسكرية لاقتلاع عصـابة فـتح الإسلام من مخيم نهر البارد، بعد أن جرى تأمين إجلاء السكان المدنيين الفلسطينيين إلى مخيم البداوي وأماكن آمنة أخرى وسط رعاية قادها رئيس مجلس الوزراء تحت شعار *"شركاء في المسؤولية"*، انطلاقاً من مسلمة مفادها أنه ما من مشكلة بين لبنان والشعب الفلسطيني بـل إن المشكلة هي بين الشعبين اللبناني والفلسطيني من جهة وعصابة فتح الإسلام من جهة أخـرى، وهي العصابة المسلحة التي خطفت المخيم وحولت سكانه إلى رهينة، وعلى قاعدة أن *"خروج النازحين من مخيم نهر البارد مؤقت، ورجوعهم مؤكد، وإعادة أعمار المخيم محتّمة"*.

لقد كانت حرب مخيم نهر البارد أكبر المعارك التي خاضها الجـيش اللبنـاني فـي تاريخه، وأثبت فيها بسالةً في الأداء وصلابةً في الممارسة ووحدةً في الصفوف نتيجة موقـف الحكومة الحازم والصارم بعدم التراجع والإصرار على حماية لبنان وأمنه، والتـزام الجـيش بقسمه حيث قام بواجبه ولم تسجل في المقابل أي ممارسة سلبية ضد المدنيين. وأدى ذلك إلى كشف نوايا وخلفيات مواقف وقوى حاولت أن توحي بارتكاب الجيش مجازر بحق المـدنيين الفلسطينيين. لكن هذه المعركة التي خاضها الجيش ببسالة وروح قتالية ووطنية عالية ووجهت من قبل بعض القوى المعروفة الانتماء بالرفض أو التشكيك أو العرقلة، وبالاستمرار بالقيـام بمحاولات غير بريئة لدعم القوى الإرهابية بطرق مباشرة وغير مباشرة. مقابل ذلك، حرصت الحكومة ومنذ البداية على ثلاثة ثوابت:

- حشْد اللبنانيين من وراء الجيش اللبناني.
- التشاور المستمر مع التنظيمات الفلسطينية التي استنكرت هذه الظاهرة الشاذة وأدانتها وتبرأت منها.

- العناية بإغاثة مهجري المخيم المنكوب وقرى الجوار اللبناني التـي اعتـدى عليهـا المسلحون.

وقد رفعت الحكومة منذ بداية المعركة شعاراً أبلغته إلى المنظمات والقوى الفلسطينية واللاجئين الفلسطينيين وحرصت على تنفيذه يقول: *"خروج مؤقت، رجوع مؤكد، إعادة إعمار محتّمة،"* واستمرت الحكومة واستمر الجيش في خوض المعركة إلـى نهايتهـا لإنهـاء هـذه الظاهرة الإرهابية المسيئة للعلاقات اللبنانية الفلسطينية، والتي تستهدف اللبنانيين والفلسطينيين على حد سواء، وتستهدف أمن اللبنانيين وأمن دولتهم وجيشهم الوطني. وقـد ترافقـت هـذه المعارك الضارية مع جهد جبار بذلته الحكومة عبر الهيئة العليا للإغاثة التي تولت الاهتمـام بالنازحين من أبناء المخيم بالتنسيق مع وكالة الأونروا وأقامت لهم عدداً من التجمعـات مـا عرف بالمدارس النموذجية من ناحية الاهتمام بالجوانـب الغذائيـة والصـحية والاجتماعيـة للنازحين من مخيم نهر البارد.

استمرت حرب نهر البارد خمسة عشر أسبوعاً خاضها الجيش اللبناني ببسالة نـادرة وبمعنويات مرتفعة. والأهم من ذلك أنه خاضها مع التأكيد على الالتزام بدرجـة عاليـة مـن احترام حقوق الإنسان، وحياة المدنيين، مما مكنه من تجنيب هؤلاء المدنيين الخسـائر وردود الفعل التي تصاحب عادةً المعارك المشابهة. وقد دفع الجيش اللبناني في هذه المعركـة ثمنـاً باهظاً من دماء عناصره وضباطه وشباب لبنان حيث سقط له ١٨٠ شـهيداً و٥٢٠ جريحـاً ومعوقاً. كما سقط خلال هذه الحرب نحو ٥٨ شهيداً مدنياً جراء القصف الذي استهدفت بـه عناصر فتح الإسلام القرى المحيطة والمجاورة للمخيم. كما أسفرت حرب نهر البـارد عـن تدمير كلي للمخيم القديم المتراصة منازله، ولحقت بالمخيم الجديد الذي يقع في محيط المخـيم القديم أضرار بالغة وفادحة. لكن الحكومة، وتنفيذاً منها للشعار الذي رفعته وتقيدت به، اتخذت الخطوات الضرورية لإعادة أعمار المخيم وذلك من خلال التحضير لمؤتمر للـدول المانحـة الذي عقد في ٢٣ حزيران من العام ٢٠٠٨ في فيينا بحضور نحو ٨٠ دولة ومنظمة مانحـة. وقد ترأس وفد لبنان إلى المؤتمر رئيس مجلس الوزراء فؤاد السنيورة رغم أن الحكومة كانت في وضعية تصريف الأعمال، وأسفر المؤتمر عن تأمين نحو ١١٣ مليون دولار أميركي من الدول الغربية والأوروبية، أما الدول العربية فقد أجلت الإعلان عن إسهاماتها المادية في هـذا الخصوص إلى وقت لاحق.

في المقابل فإن الحكومة أرست من خلال تجربتها منذ بدء أعمالها في منتصف العـام ٢٠٠٥ علاقة مميزة وخاصة مع الفلسطينيين بتبنيها، في تجربة تحدث للمرة الأولى، همومهم وقضاياهم والاندفاع لمعالجة مشكلاتهم على مختلف المستويات وقد تمثل ذلك ، بإقامة المكتب التمثيلي لدولتهم في بيروت وأقدمت على أول مبادرة من نوعهـا بإيفـاد وفـد وزاري زار المخيمات وتفقد أوضاعها وعمل على تحسينها. وكذلك في إنشاء لجنـة الحـوار اللبنـاني-الفلسطيني التي أسهمت في معالجة العديد من القضايا والمسائل الشـائكة فـي العلاقـة بـين الشعبين اللبناني والفلسطيني وفي العلاقة بين الإخوة الفلسطينيين والدولة اللبنانية وهي لم تزل قائمة في هذا الدور وهذا العمل.

مرتكزات لم يعد بالإمكان
تجاوزها أو القفز عنها

لم يكن من باب الصدف، أن يطلق على هذه الحكومة تسمية حكومة الاستقلال الثاني، والسبب أن هذه الحكومة لعبت دوراً تأسيسياً في الكثير من الملفات التي عالجتها، أو أعادت طرحها من جديد. وقد ساهم رئيس مجلس الوزراء فؤاد السنيورة بالتعاون مع سائر أعضاء الحكومة، في التأسيس لهذه التغييرات البنيوية والتبدلات الجديدة. حيث أعادت الحكومة الاعتبار للكثير مما افتقده اللبنانيون، ومن أبرز هذه القضايا كان تحرر السياسة الخارجية من أعباء المحاور والأطر والضوابط السابقة التي كانت تحكم علاقات لبنان الخارجية.

<u>المحظور أصبح من المسلمات</u>

حين أثار الرئيس فؤاد السنيورة في احد مواقفه[٨] ضرورة أن تقوم بين لبنان وسـوريا علاقات دبلوماسية طبيعية على مستوى السفارات والتبادل الدبلوماسي على أساس من النديـة والاحترام المتبادل، كمثل العلاقات بين بلدين شقيقين مستقلين، وضرورة ترسيم الحدود بينهما وعلى وجه الخصوص في مزارع شبعا، قامت في وجهه عاصفة ردود فعل سياسية متعـددة مستهجنة، اعتبرت الأمر من باب طرق المحرمات أو إثارة الأمور الحساسة في غير أوقاتها. لكن سرعان ما تبين أن هذه الطروحات تحولت مواضيع أساسية وقضـايا عامـة، لـم يعـد بالإمكان تجاهلها، أو القفز عنها لدى التطرق إلى أي نقاش مسؤول يتعلق بمستقبل لبنـان أو بالقضايا الأساسية التي تشغل بال المواطنين. ولهذه الأسباب كان جدول أعمـال ومقـررات الحوار الوطني الذي انعقد في مجلس النواب واستمر في ٢٠٠٦/٣/١٤ مشتملاً علـى هـذه المواضيع الأساسية التي باتت لازمةً لأي نقاش أو حركة أو خطـوة سياسـية داخليـة قبـل تصويب العلاقات الأخوية بين البلدين، وتحديد الحدود وضبطها، وإقامة العلاقات الدبلوماسية، وقضايا المعتقلين والمفقودين وغيرها. والدليل على ذلك أن أول اجتمـاع تـم بـين رئـيس الجمهورية العماد ميشال سليمان والرئيس السوري بشار الأسد في بـاريس، وضـع ملـف العلاقات الدبلوماسية بين البلدين وتبادل السفارات في أولوية المواضيع المطروحة وهو ما تم أقراره والسير به من قبل الدولتين.

---

[٨]- حديث مع قناة الجزيرة أدلى به أثناء زيارة لقطر في ٢٠٠٥/١٠/١٦.

وفي كل الأحوال، فإن الأسس التي أرستها حكومة الاستقلال الثانية أتاحت إعادة تأكيد الثوابت والمواقف التي قام عليها لبنان، إن على المستوى العربي أو على المستوى الـدولي، مع إعادة إحياء الصداقات والروابط التي تربط لبنان مع باقي الشعوب والأمم. وبـات لبنـان يحمل مندوبيه وسفرائه وجهةَ نظر موحدة وموقف متميز نابع من قراره الحر والتزامه الثابت بالقضايا العربية العادلة والمحقة وتلك الدولية المطروحة والتي تتوافق مع المسلمات والثوابت التي قام عليها لبنان. فعلى مدى فترة طويلة، كان لبنان آخر دولة يتم التفكير فيها أو الحـديث مع مسؤوليها في المنطقة من قبل الكثير من المسؤولين في الدول الشقيقة منها أو الصديقة. أما في هذه المرحلة الجديدة، فقد بات لبنان حاضراً في مختلف المنتديات والمؤتمرات، إن عبـر تحوله لمحطة أساسية في المنطقة، أو عبر مبادرته لتأكيد حضوره ودوره فـي العـالم علـى قاعدة تثبيت استقلاله وسيادته انطلاقاً من الحرص الشديد على نسج علاقـات سـليمة وديـة وأخوية مبنية على أساس الاحترام المتبادل مع الشقيقة سوريا وعلى أساس انتماء لبنان العربي بشكل حر ومبادر وليس على أساس الإرغام أو أي أسس أخرى، فضلاً عن العمل على تعزيز صداقات لبنان وصلاته مع جميع الدول الصديقة في العالم.

بناء على هذه الوقائع، عاد لبنان بلداً مستقلاً كباقي الدول في العالم، أي عضواً فاعلاً في المنطقة، يستقبل الرؤساء والزعماء والموفدين الدوليين ويشـارك فـي كـل المـؤتمرات والمنتديات التي يراها مناسبة لمصلحته بعد أن مرت عليه سنوات عجاف كان فيها بلداً شـبه معزول ومقاطَع من زعماء العالم. وقد كان للرئيس فؤاد السنيورة في هذا المجال دور كبيـر في نسج صداقات وإعادة تأسيس علاقات مع أغلب دول العالمين العربي والغربي وزعمائها، عبر عشرات الزيارات والجولات والاتصالات الخارجية والهاتفية وإرسال الرسائل التي كان يقوم بها بشكل مكثف وحثيث ومتواصل.

وباختصار، بات للبنان سياسة خارجية مستقلة تحددها حكومته استناداً إلـى الدسـتور والميثاق الوطني وبناء على مصالح لبنان العليا.

<u>الإصلاح السياسي</u>

يسجل لهذه الحكومة التطابق بين الأقوال والأفعال في الكثير من الشعارات والعناوين التي حملتها ونادت بها وسعت جاهدةً لتطبيقها. وإذا كان بيانها الوزاري قـد حمـل تسـمية "*حكومة الإصلاح والنهوض*" فإن الحكومة وفي أول خطوة لها أقدمت علـى إعـادة العمـل بقانون الأحزاب والجمعيات العثماني الذي كانت مفاعيله معطلة. وبفضل هذه الحكومة بـات

تأسيس وقيام الأحزاب والجمعيات، مرة جديدة، مسألة علم وخبر وحسب، ما يعـزز مبـادئ احترام الحريات التي نص عليها الدستور اللبناني وحض علـى احترامهـا. وبـذلك قرنـت الحكومة القول بالعمل وأكدت على تمسكها بجوهر النظام الديمقراطي اللبناني القائم على حرية المعتقد والتعبير.

وفي شأن إصلاح قانون الانتخاب كانت العادة المتبعة في تجـارب سـابقة تقضـي بالحديث عن ضرورة وضع قانون عادل ومتطور للانتخابات. لكن ما كان يجري في العـادة هو أن قانون الانتخاب كان يوضع قبل أسابيع قليلة من كل عملية انتخابية تحت يافطة "ولمرة واحدة" ويصبح إذ ذاك أمراً واقعاً ومفروضاً بكل سلبياته. وبما أن جوهر الإصلاح السياسـي يقوم في الأساس على البدء بإصلاح قانون الانتخابات، فإن الحكومة انصرفت فـور قيامهـا للإعداد لقانون انتخاب جديد عبر تشكيل لجنة مستقلة من أصحاب الرأي والخبـراء ورجـال القانون المشهود لهم بالكفاءة والمعرفة والحيادية لصياغة أول مشـروع قـانون للانتخابـات النيابية يراعي الحداثة والتوازن وصحة التمثيل. وقد تمكنت اللجنة المذكورة مـن التوصـل بإجماع أعضائها إلى صيغة مشروع قانون للانتخابات وقدمت تقريرهـا فـي ٢٠٠٦/٥/٣١، والذي اقترح للمرة الأولى الدمج بين اعتماد الأكثرية والنسبية في احتساب نتائج الانتخابـات كمحاولة لكسر الحلقة المفرغة التي عاشها لبنان عبر قوانين الانتخاب المجتزأة أو القاصـرة عن مقاربة موضوع الإصلاح السياسي، ونتائج تلك الانتخابات شـبه المعروفـة، ولإتاحـة الفرصة أمام الجيل الصاعد لكسر قاعدة الاحتكارات الطائفية والمناطقية. وقد تضمن المشروع المذكور بنوداً إصلاحية لضبط العملية الانتخابية. إلا أن ظـروف إقفـال المجلـس النيـابي المعروفة حالت دون مناقشته وإقراره. وتجدر الإشارة إلى أن فترة ما بعـد اتفـاق الدوحـة وانتخاب العماد ميشال سليمان رئيساً للجمهورية، شهدت مبادرة أعداد غير قليلة من النـواب لطرح مبدأ العودة إلى مشروع القانون الذي أعدته لجنة الوزير السابق فؤاد بطرس والعمـل على إقرار الجوانب الإصلاحية منه وبالفعل فإن مجلس النواب أقر في جلسته التشريعية فـي ٢٠٠٨/٩/٢٩ قانون الانتخابات النيابية على أساس التقسيمات الإدارية التي اتفق عليهـا فـي الدوحة مع بعض الإجراءات الإصلاحية التي وردت في مشروع لجنة الوزير السـابق فـؤاد بطرس من دون الأخذ بالنسبية أو تخفيض سن الاقتراع إلى ١٨ سنة.

<u>إصلاح القضاء وتعزيز استقلاليته</u>

من المسائل الأساسية التي عملت الحكومة على تحقيقها وإحراز خطوات متقدمة فيهـا كان موضوع العمل على إصلاح القضاء وتعزيز استقلاليته وقد وضعت الحكومة هذه المسألة

نصب عينيها وكان التطبيق العملي لهذا التوجه بدايةً التعامل مع القضـاء باعتبـاره سـلطةً مستقلة. فرئيس مجلس الوزراء بادر إلى مخاطبة أعضاء مجلس القضاء الأعلى بعد تشـكيله وخلال زيارتهم اليتيمة له: *"أرجو أن تكون زيارتُكم لي اليوم هي أولُ زيارة وآخر زيارة، فأنا أؤمن وسأمارس قناعاتي بأن القضاء سلطةٌ مستقلةٌ، وبالتالي لن تكون لي معكم أية تدخلات أو لقاءات بعد اليوم"*.

وكان الرئيس السنيورة قد امتنع عن إعطاء رأيه أو التدخل حتى في وضع التشكيلات القضائية التي يقرها مجلس القضاء الأعلى، والتزامه الكامل بتوقيع مرسوم التشـكيلات وفقـاً للصيغة التي يعتمدها هذا المجلس. وقد كانت محطة إصدار التشكيلات القضائية الدليل الحسي على الاقتناع والالتزام بما تعهد به عبر توقيعه مرسوم التشكيلات القضائية كما اقرها مجلـس القضاء الأعلى بالإجماع، من دون أن يطّلع على مضمونه أو تركيبته، وهو المرسـوم الـذي امتنع عن توقيعه الرئيس السابق العماد أميل لحود بالرغم من انه وقع من قبل كل من رئـيس مجلس الوزراء والدكتور شارل رزق وزير العدل آنذاك. وقد تعطّل بنتيجة ذلـك المشـروع الإصلاحي لتفعيل هذا الجسم ومنع تأكيد استقلاليته وإصلاحه، وجرى بالتالي تعطيـل عمـل القضاء وهذا الأمر الذي أسهم في النيل من صدقية وفعالية الجسم القضائي. كما أن الـرئيس السنيورة تصرف بذات الطريقة لدى اختيار مجلس القضاء الأعلى أسماء المرشـحين لشـغل مناصب القضاة المقترحين من لبنان للمحكمة ذات الطابع الدولي لمحاكمة مرتكبـي جريمـة اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري. حيث تسلم أسماء القضاة المقتـرحين فـي مظـروف مختوم وأرسله إلى أمين عام الأمم المتحدة، كما تسلمه، من دون أن يطلع على محتوياته.

<u>فصل السلطات وتعزيز المساءلة والمحاسبة على أساس الأداء والكفاءة</u>

أكدت الحكومة وعملت، وفي أكثر من مناسبة، على أهميـة تعزيـز دعـائم النظـام الديمقراطي اللبناني القائم على فصل السلطات وتعاونهـا وعلـى أهميـة تعزيـز المسـاءلة والمحاسبة بما يؤدي إلى تحسين الأداء. وفي هذا السياق، غاب الحديث عن أسلوب الترويكـا في عمل الحكومة وذلك في الفترات التي كانت فيها العلاقات منتظمة بين الرؤسـاء الثلاثـة وكانت المؤسسات الدستورية ناشطة. وعلى ذلك فقد عملت الحكومة ومنذ بداية قيامها علـى إرساء ممارسة جديدة، لاسيما في ضوء التوجه الذي تم التوصل إليه بين السلطتين التشريعية

والتنفيذية بشأن اعتماد أسلوب المساءلة الأسبوعية الذي تتبعه العديد من الدول الديمقراطية في العالم، بدلاً من الأسلوب الذي كان متبعاً في السابق. وقد شجع ذلك على تسريع عملية المساءلة والمحاسبة في مجلس النواب، وبالتالي القيام بعمليات التصويب اللازمة لعمل الحكومة في مجلس النواب في ضوء تلك المساءلة والمحاسبة. ويفترض أن تتطور هذه الطريقة إيجاباً بعد عودة مجلس النواب إلى الانعقاد ما يعزز الممارسة الديمقراطية والمحاسبة للحكومة على أساس الأداء، وبالتالي إلى تحسين مستوى الأداء السياسي والإداري والاقتصادي في البلاد لما فيه منفعة جميع المواطنين. ومن المفترض أن ينمي هذا الأسلوب مع استمرار اعتماده منسوب الثقة بالنظام السياسي ويجعل المواطنين وكل المهتمين على الإطلاع والمتابعة لعمل الحكومة وموقفها الذي تعرضه أمام النواب وبشكل واقعي بعيداً عن أساليب الضغط والإكراه والتشويه السياسي.

<u>الإصلاح الاقتصادي وبرنامج مؤتمر باريس III</u>

إذا كانت نتائج مؤتمر باريس II قد عطلت، بطريقة أو بأخرى، من قبل القوى التي كانت تناهض أي توجه للنجاح والازدهار وتعمل لتعطيل جهود الرئيس رفيق الحريري قبل اغتياله المشؤوم، فإن لبنان الذي لم يستفد من نتائج هذا المؤتمر بالقدر الذي كان مؤملاً له أن يستفيد، وجد نفسه مع قيام حكومة الرئيس فؤاد السنيورة أمام امتحان النجاح في عقد مؤتمر آخر لإنعاش لبنان اقتصادياً وإعادة وضعه على طريق النهوض الاقتصادي واستعادة فرص النمو والتنمية الاقتصادية. وقد بذلت الحكومة لهذا الغرض جهوداً جبارة لإنجاح هذا المسعى. وقد تمثل ذلك بسلسلة من الخطوات والمساعي كان أولها اجتماع المجموعة الدولية لمساعدة لبنان في نيويورك في ٢٠٠٥/٩/١٩. وقد أسس هذا الاجتماع الذي عقد في مقر الأمم المتحدة في نيويورك لانطلاق العمل للتحضير ولولادة مؤتمر باريس III لدعم لبنان فيما بعد[٩].

---

[٩]- عقد الاجتماع الإعدادي لمؤتمر أصدقاء لبنان بعد تشكيل حكومة الإصلاح والنهوض في مقر الأمم المتحدة في نيويورك بحضور: أمين عام الأمم المتحدة كوفي أنان ووزراء خارجية الولايات المتحدة الأميركية كوندليزا رايس، وفرنسا فيليب دوست دولازيه، وبريطانيا جاك سترو، وايطاليا فرانكو فيني، والسعودية سعود الفيصل، ومصر احمد ابو الغيط، والممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي خافيير سولانا، ومفوضة الشؤون الخارجية في الاتحاد الأوروبي بنيتا فريرو والدنر. وقد مثل لبنان الرئيس فؤاد السنيورة الذي دعا المجتمعين لعقد اجتماعهم لدعم لبنان في بيروت، لكن عقد هذا الاجتماع في بيروت تعثر وتأجل وعقد بعد ذلك خارج لبنان بسبب التطورات التي شهدها لبنان بسبب الاعتصام في الوسط التجاري وما سبقه وتبعه، فكان أن نقل مكان المؤتمر إلى باريس، وسمي مؤتمر باريس III.

وكما ساند الرئيس جاك شيراك بقوة الرئيس الشهيد رفيق الحريري في عز معركته لتحقيق برنامجه للإصلاح الاقتصادي، فقد وقف الرئيس شيراك مجدداً في ٢٠٠٧/١/٢٥ مع لبنان في المؤتمر الذي حرص الرئيس السنيورة على تسميته بـ"*مؤتمر رفيق الحريري*" وترأسه "*صديق لبنان الكبير*"، الرئيس الفرنسي السابق جاك شيراك ورعاه. وقد أعطى المؤتمر، الذي احتشدت من أجل إنجاحه فعاليات عالمية واسعة ومهمة، لبنان دعماً مالياً واقتصادياً واجتماعياً وسياسياً غير مسبوق وغير مشروط، فحصد لبنان بذلك التزاماً من المؤتمرين بدعمٍ فاق كل التوقعات ومقداره سبعة مليارات وستمائة مليون دولار أميركي موزعة على استعمالات متعددة ومحددة[١٠].

لقد كان المؤتمر مناسبةً أثبتَ فيها الرئيس الفرنسي جاك شيراك تميزه وديناميته الموصوفة في حض الدول المشاركة على المساهمة، حيث قدمت حكومته دعماً كبيراً للحكومة اللبنانية بمبلغ ٣٧٥ مليون يورو (ما يعادل آنذاك خمسمائة مليون دولار أميركي) وكذلك مبلغ ١٢٥ مليون يورو لدعم القطاع الخاص، وبرزت المملكة العربية السعودية مرة جديدة بكونها الداعم الأكبر للبنان، بحيث قدمت الرقم الأعلى في المساهمات حيث بلغ مجموع إسهاماتها في مؤتمر باريس III ما مجموعه ملياراً و١٠٠ مليون دولار أميركي موزعة بين هبات بمبلغ مائة مليون دولار وقروضاً ميسرة لتمويل مشاريع انشائية في لبنان بمبلغ مليار دولار.

وقد أعطى هذا المؤتمر صورةً واضحةً عما بذلته حكومة لبنان من جهد كبير، على الرغم من المعوقات الكبيرة التي مارسها البعض عشية انعقاد المؤتمر بما فيها محاولة الإطْباق على العاصمة بالإعلان عن الإضراب العام الذي تمثل بإقفال وقطع الطرق ووضع السواتر الترابية وإحراق الدواليب وإعاقة دورة الحياة اليومية والنشاط الاقتصادي. وقد تكررت تلك المحاولة بعيد اتضاح نجاح المؤتمر الباهر عبر افتعال أحداث "جامعة بيروت العربية" في منطقة الطريق الجديدة، والتي كادت أن تطلق شرارة حرب أهلية فيما كان المؤتمر منعقداً. وقد نجحت الجهود والاتصالات التي بذلتها الحكومة ورئيسها ورئيس مجلس النواب والقيادات السياسية والروحية في تطويقها في اللحظة الأخيرة عبر إطلاق يد الجيش في قمع أية مظاهر مسلحة أو محاولة للإخلال بالأمن.

١٠- راجع النتائج التي أسفر عنها هذا المؤتمر في الفصل الثالث من هذا التقرير.

على أي حال، فإن النتيجة المباشرة لمؤتمر باريس III الذي قدمت فيه الحكومة ورقة إصلاحية جامعة حازت على دعم المجتمعين العربي والدولي، والذي اتفق المجتمعون على تسميته *"مؤتمر رفيق الحريري لمساعدة لبنان"* وفق اقتراح الرئيس السنيورة، تمثلت في وضع البلاد على المسار الموصل إلى مسار الأمان الاقتصادي، وكذلك المالي منه والنقدي، على أن يتم نقل الاقتصاد بعد ذلك إلى وضعية التعافي في حال جرى السماح للحكومة بتطبيق برنامجها الإصلاحي الذي حصد تأييداً عربياً ودولياً جامعاً. وقد التزمت الدول المشاركة في تقديم أجزاء من الالتزامات التي وعدت بها، لكن الأقسام الأخرى بقيت طي الإهمال أو بعيدة عن التنفيذ بسبب الظروف السياسية التي أدت إلى إقفال مجلس النواب. وإذا كانت عودة لبنان إلى العافية السياسية قد بدأت مع بواكير العهد الرئاسي الجديد المدعوم بالتوافق والإجماع، فإن العافية الاقتصادية لن تكون ممكنة بشكل حقيقي ومستدام من دون العودة إلى تنفيذ برنامج مؤتمر باريس III، الذي تم الالتزام بتطبيقه من قبل كل القوى السياسية التي شاركت في مؤتمر الدوحة من خلال البيان الوزاري الذي أعدته حكومة الوحدة الوطنية والتي تعهدت بالمباشرة في تنفيذه.

<u>قدرة لبنان على النمو</u>

أثبتت السنوات الثلاث الماضية قدرة لبنان على تحقيق النمو رغم كل الظروف السياسية والأمنية والخارجية القاسية، وذلك إذا ما توافرت لذلك القيادة السياسية والاقتصادية الحكيمة والمسؤولة وتوافرت أيضاً الإرادة اللازمة لتخطي المصاعب ولاعتماد السياسات الملائمة واتخاذ الإجراءات المحفزة للاستثمار وللحركة الاقتصادية.

وتأسيساً على ذلك تشير الحسابات الوطنية للدخل القومي التي نشرت مؤخراً إلى أن نسبة النمو الاقتصادي الذي حققه لبنان في العام ٢٠٠٤ بلغت ٧.٥%. وهذه النسبة كانت آنذاك وبالفعل أعلى نسبة نمو يحققها لبنان على مدى عشر سنوات. غير أن هذه النسبة ما لبثت أن انخفضت بشكل كبير بسبب الأحداث الأمنية والاجتياح الإسرائيلي إلى ١.١% و٠.٦% على التوالي لسنتي ٢٠٠٥ و٢٠٠٦. إلاّ أنه ونتيجة للجهود الحثيثة التي بذلتها الحكومة على أكثر من صعيد لإطلاق القدرات الكامنة في الاقتصاد على تحقيق النمو ولتحريك العجلة الاقتصادية وبعث الثقة في مستقبله، فقد نجحت الحكومة في إقدار الاقتصاد اللبناني على العودة إلى الانطلاق وذلك بنسبة نمو بلغت ٧.٥% في العام ٢٠٠٧، مسجلة بذلك ارتفاعاً كبيراً عن النسب التي تحققت في السنتين السابقتين وذلك بالرغم من استمرار الظروف

الصعبة ومنها التفجيرات الإرهابية، وحرب نهر البارد، واستمرار الاعتصام في وسط العاصمة، والانقسام السياسي. إن هذه النسبة المرتفعة من النمو والتي لم تكن متوقعة من قبل الكثيرين، لم تكن لتحصل لولا الجهود الكبيرة التي بذلتها الحكومة لإطلاق حركة الاقتصاد اللبناني محلياً وعربياً وعلى أكثر من صعيد. وقد استمرت جهود الحكومة حتى آخر يوم من ولايتها لضمان استمرار حركة النمو في الاقتصاد حيث تشير المؤشرات الأولية نمواً في حدود الـ٨% للعام ٢٠٠٨.

وتبين هذه الإحصاءات أن الاقتصاد اللبناني حقق بالفعل نمواً متراكماً من مطلع تموز ٢٠٠٥ إلى نهاية تموز ٢٠٠٨ يتجاوز الـ١٢% أي بمعدل ٤%سنوياً وهو رقم مرتفع إذا أخذنا بالاعتبار الظروف السياسية والأمنية الشديدة الصعوبة والاستثنائية التي عانى منها لبنان خلال تلك الفترة. من جهة أخرى يدل هذا المعدل أيضاً إلى أن قدرة الاقتصاد اللبناني على النمو كانت لتفوق في مرحلة السنوات الثلاث الماضية الـ١٠% سنوياً لو توافرت الظروف السياسية والأمنية المؤاتية. وذلك يعني بكلام آخر أن لبنان خسر من ضمن ما خسر في الفترة الماضية نمواً إضافياً كان بإمكانه أن يحققه في فترة الأعوام الثلاثة الماضية بما لا يقل عن ١٥% إضافية على مجموع ناتجه المحلي، وما يعني ذلك من إمكانية لجهة إيجاد فرص العمل الجديدة التي يحتاجها الشباب الوافد إلى أسواق العمل ويحتاجها أيضاً أولئك العائدون إلى لبنان بسبب الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية.

لقد أسهمت الحكومة، عبر السياسة الاقتصادية والمالية الرصينة والمحفزة للحركة الاقتصادية وكذلك من خلال التنسيق الدائم والمتجانس مع مصرف لبنان في ما خص السياسة النقدية والمصرفية، في تمكين الاقتصاد اللبناني من استقطاب تحويلات مهمة من اللبنانيين المقيمين في الخارج ومن المستثمرين العرب. وعلى ذلك تجاوز مجموع الفائض في ميزان المدفوعات الـ٢ مليار د.أ. في العام ٢٠٠٧ و٣.٤ مليار د.أ. في العام ٢٠٠٨، ذلك مما وفر سيولة إضافية في السوق الداخلي، وساهم في تمويل مستوى عال من الإنفاق الداخلي والاستهلاك المحلي، وذلك على الرغم من ارتفاع مجموع العجز في الميزان التجاري إلى حوالي ٩ مليار د.أ. نتجت عن زيادة غير مسبوقة في حجم وقيمة المستوردات أسهمت فيها مستويات الإنفاق الكبيرة ولاسيما تلك المتعلقة بعملية إعادة الإعمار ومعالجة آثار حرب تموز في العام ٢٠٠٦، كما أسهمت فيها الزيادة الحاصلة على أسعار المواد الأولية ولاسيما الزيادة الكبيرة الحاصلة على أسعار النفط العالمية.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن الحكومة عمدت ومن خلال سياستها وإجراءاتها إلى ضخ سيولة إضافية في السوق المحلي من خلال الهبات النقدية التي توفرت لديها في إطار الجهود المبذولة لمعالجة آثار حرب تموز والتي تجاوز مجموعها الـ ٧٠٠ مليـون د.أ. تـم دفعها عبر الهيئة العليا للإغاثة وما يتجاوز المليار د.أ. تم تقديمها مباشرة مـن قبـل الـدول والمؤسسات الواهبة والتي قامت بها تلك الجهات مباشرة أو عبر مؤسسات القطـاع الخـاص لمعالجة الآثار المدمرة للعدوان الإسرائيلي.

إلى جانب ذلك عمدت الحكومة وفور تسلمها لمهامها في منتصف العام ٢٠٠٥ إلـى تحريك ملف الاستملاكات المتوقف منذ العام ٢٠٠١ وذلك بناء على قرار مجلس الوزراء رقم ٢٤ تاريخ ٢٠٠٥/٨/١٨ وذلك بمبلغ ٣٠٠ مليون دولار والمتوقف منذ أكثر من أربع سنوات وهو الأمر الذي أسهم إيجاباً في إطلاق حركة نشطة لتنفيذ المشاريع الاستثمارية المتوقفة منذ العام ٢٠٠١ وهي المشاريع الممولة في غالبيتها الساحقة من قـروض ميسـرة والتـي بلـغ مجموعها حتى منتصف العالم ٢٠٠٨ حوالي ١.٨ مليار د.أ.

وتجدر الإشارة إلى أن الحكومة عمدت أيضاً إلى إعداد مشاريع قوانين قروض ميسرة لتنفيذ مجموعة كبيرة من مشاريع البنى التحتية عبر مجلـس الإنمـاء والإعمـار والممولـة بقروض ميسرة والتي أحيلت إلى مجلس النواب على شكل مشاريع قوانين وذلك بحوالي ٩٧٠ مليون دولار أميركي وهذا الأمر سيمهد الطريق لاحقاً لإنجاز مجموعة كبيرة من الاستثمارات المهمة والأساسية ذات الفائدة الاقتصادية والاجتماعية والصحية والبيئية المرتفعة.

من جهة أخرى، وكما استطاعت الحكومة أن توحي بالثقة والثبات في وجه التحـديات الأمنية والسياسية الداخلية، فقد استطاعت أيضاً أن تتجاوز ظروفاً اقتصـادية عالميـة بالغـة الخطورة، وأن تنأى بلبنان واقتصاده، قدر المستطاع، عن تداعيات تلك الظروف العالمية غير المسبوقة من تضخم عالمي مرتفع في العام ٢٠٠٧ ومطلع العام ٢٠٠٨ لتتحول بعد ذلك إلـى احتمالات كبيرة لحلول الركود الاقتصادي في القسم الثاني من العام ٢٠٠٨.

في هذا الإطار يظهر جلياً أنه بينما تجاوزت معـدلات التضـخم فـي العـام ٢٠٠٧ الـ ١٠% في معظم بلدان العالم وبينها الدول العربية بسبب ارتفاع أسـعار الـنفط والمـواد الأولية، فقد استطاعت الحكومة احتواء معظم العوامل الداخلية للتضخم وامتصـاص بعـض العوامل الخارجية العائدة له. وقد ساهم ذلك في تحقيق نسبة من التضخم الداخلي أقل من نسبة

تضخم أسعار المواد المستوردة وأقل من المعدلات التي سادت في معظم دول العالم. وتشـير الأرقام الأخيرة أن نسبة التضخم في العام ٢٠٠٧ بلغت ٩.٣% بينما بلغت في العـام ٢٠٠٨ ٥.٥%، وهي نسب منخفضة بالمقارنة مع النسب التي سادت في معظم الدول العربية والبلدان النامية.

ولم يقتصر الأمر على تلك التحديات فقد أتت الأزمة المالية العالمية في مطلع صـيف العام ٢٠٠٨ فطالت معظم بلدان العالم بما فيها اقتصادات البلدان الناشئة والعديد من البلـدان العربية. ولقد تبين بنتيجة ذلك ما أسهمت به السياسات المالية والنقدية والرقابية فـي تجنيـب لبنان وماليته واقتصاده التداعيات المباشرة للأزمة المالية العالمية والتي سـاهمت كلهـا فـي حماية قطاعه المصرفي وصون أوضاعه المالية والحرص على عدم تعرض اقتصـاده لأيـة خسائر مباشرة. ذلك مما أثار اهتمام الكثير من وسائل الإعلام الأجنبية المختصة كالـ Wall Street Journal والـ Financial Times وغيرها كالـ New York Times والـ Los Angeles Times التي تحدثت جميعها عن "ظاهرة لبنان"، البلد الصغير والذي يعاني الكثير المشاكل السياسية والأمنية والقادر بالرغم من ذلك على حماية اقتصاده ومصارفه من إحـدى أصعب الأزمات المالية العالمية في التاريخ الحديث.

ولقد عمل لبنان ومازال، من خلال زيارات رئيس الحكومة وأعضـائها للعديـد مـن العواصم العربية والأجنبية، لتمتين العلاقات الاقتصادية مع الدول العربية والـدول الصـديقة والحصول على الدعم بما يمكنه من تحقيق المزيد من التكامل الاقتصادي مع محيطـه ومـع العالم، وهو أمر ساهم في العودة إلى تحقيق نسبة نمو مرتفعة في العامين الماضـيين، وهـذا الأمر سيساهم في إقدار لبنان على تفادي الآثار السلبية المحتملة للأزمة المالية العالمية علـى صعيد الاقتصاد الحقيقي.

<u>الإصلاح الإداري والاختيار على أساس الكفاءة</u>

تمسك رئيس مجلس الوزراء بفكرة الإصلاح الإداري منطلقاً من فكرة اعتماد معياري الكفاءة والنزاهة، وعملاً بمبدأ مفاده أن الوظيفة العامة يجب أن تكون متاحة للجميع ولكن على أساس المستويين العلمي والمهني اللذين يتمتع بهما المرشح، وليس على أساس الولاء السياسي أو الانتماء المناطقي. لقد أسست الحكومة ومارست وطبقت صـيغةً جديـدةً فـي التعيينـات الإدارية انطلاقاً من هذه القناعة متجاوزةً بذلك الأساليب القديمة القائمـة علـى المحسـوبيات والتدخلات وذلك عبر أسلوب تقييمي يؤدي إلى اختيار الكفاءات الأفضل بشكل تنافسي ومعلن

وشفاف. وقد أعدت الحكومة لذلك مشروع قانون أحالته إلى مجلس النواب لإقراره. لكنها بادرت إلى تطبيقه طوعاً وقبل ذلك من خلال نجاحها بداية في تعيين الأمين العام لمجلس الخصخصة، ودفعت باتجاه اعتماد هذه الطريقة في التعيينات الإدارية القيادية وفتحها أمام جميع المواطنين عبر التقدم بشكل حر إلى الوظيفة العامة عن طريق الإعلان في وسائل الإعلام وذلك على قاعدة اعتماد ديمقراطية الجدارة والكفاءة في التعيينات. ثم عادت ونجحت في تعيين رئيس وأعضاء الهيئة الناظمة للاتصالات، وكانت قد أعدت كل الخطوات التي تمكنها من اختيار ٣٨ مرشحاً لشغل مراكز قيادية في الدولة اللبنانية وذلك من أصل ٢٧٢٦ مرشحاً تقدموا لشغل هذه المراكز على أساس من الشفافية والحيادية الكاملة وبموجب تنافس كامل.

وبذلك تكون الحكومة قد أعلنت ومارست وطبقت شعاراتها على أمل أن يقر مجلس النواب مشروع القانون المقترح لكي تصبح هذه الطريقة قاعدة متبعة بشكل ملزم في كافة التعيينات الإدارية في المستقبل.

<u>إنشاء المحكمة ذات الطابع الدولي</u>

كانت الحكومة، ومنذ قيامها، قد أخذت على عاتقها العمل على إنشاء المحكمة ذات الطابع الدولي لمحاكمة قتلة الرئيس الشهيد رفيق الحريري والشهيد باسل فليحان ورفاقهما وسط إجماع علني من كل الأطراف الداخلية على ضرورة قيام هذه المحكمة بما يسهم في منع أن تصبح جرائم الاغتيالات والجرائم الإرهابية الأخرى بمنأى من العدالة. تجدر الإشارة إلى أن موضوع المحكمة حظي بإجماع الحاضرين في مؤتمر الحوار الوطني الذي كان قد دعا إليه رئيس مجلس النواب. لكن تبين أن المواقف العلنية كانت تختلف عملياً عن المواقف الفعلية، وعلى وجه الخصوص من قبل بعض الأطراف التي كانت ممثلة في الحكومة. ولذلك افترقت الدروب مع أول محك أو امتحان عملي تجاه هذا الموضوع. وقد ظهر ذلك بالتزامن مع جريمة اغتيال الشهيد النائب جبران تويني ومرافقيه خلال انعقاد جلسة مجلس الوزراء في ٢٠٠٥/١٢/١٢، حيث التأم مجلس الوزراء في جلسة استثنائية في بعبدا وبحضور رئيس الجمهورية في اليوم ذاته، وقرر المجلس بنتيجة المناقشات الطلب إلى مجلس الأمن أن يقرر إنشاء محكمة ذات طابع دولي بالنسبة إلى جريمة اغتيال الرئيس الحريري. ومن جانب آخر، أقر مجلس الوزراء كذلك الطلب إلى مجلس الأمن توسيع مهمة لجنة التحقيق الدولية المشكّلة بموجب القرار ١٥٩٥ وإنشاء لجنة تحقيق دولية جديدة تحقق في جرائم الاغتيال ومحاولات الاغتيال الأخرى ابتداء من محاولة الاغتيال التي تعرض لها الوزير مروان حمادة. وقد أقر

مجلس الوزراء هذين الطلبين، وسجل اعتراض من قبل وزراء حركة "أمـل" و"حـزب الله"، وأعلن وزراء الطرفين بعد التصويت تعليق مشاركتهم في الحكومـة فـي انتظـار أن تبـتّ المرجعيتان السياسيتان بالأمر.

وبعد مقاطعة لأعمال مجلس الوزراء دامت سبعة أسابيع، عاد الوزراء المعتكفون إلى مقاعد الحكومة على قاعدة إيجاد مخرج لعودتهم تمثل بقول الرئيس السنيورة في جلسة عامـة لمجلس النواب جملة شكلت المخرج اللفظي حيث قال: *"أننا لم نسـم المقاومـة يومـاً بغيـر اسمها"*. وهذا ما اعتبر تمسكاً بالمقاومة ودورها وشكل مخرجاً لفظياً لعودة المعتكفين. وذلـك بانتظار محطة ثانية من الاعتراض تزامنت مع طرح الحكومة مشروع نظام المحكمة علـى جدول أعمالها للمناقشة، فأعلن عدد من الوزراء استقالتهم من الحكومـة فـي ٢٠٠٦/١١/١١ بحجة طلب المزيد من الوقت للدراسة وبحجة عدم استشارة قياداتهم في هذا الأمـر. وتجـدر الإشارة إلى أن رئيس الحكومة وفي مبادرة منه إلى تقريب المواقف آنذاك، كـان قـد أبـدى استعداده في اتصالات مع رئيس الجمهورية أميل لحود لتأجيل موعد انعقاد الجلسة إلى موعد آخر محدد، كما عبر عن ذلك في البيان الذي نشر في الصـحف بتـاريخ ٢٠٠٦/١١/١٢[١١]، وقبل انعقاد مجلس الوزراء في ٢٠٠٦/١١/١٣، وهو الاقتراح الذي لم يبـدل فـي القـرار بالاستقالة التي جرى رفضها من قبل رئيس الحكومة والذي طلب منهم العودة عنها. وتجـدر الإشارة إلى أنه وبعد ذلك بأيام قليلة، تمت عملية اغتيال النائب والوزير الشهيد بيار الجميـل الذي انضم إلى قافلة الشهداء الأبرار. وجرى بعد ذلك وبأسابيع قليلة بدء الاعتصام في وسـط بيروت الذي بدأ في الأول من شهر كانون الأول في العام ٢٠٠٦ ورفع في ٢٠٠٨/٥/٢١.

بنتيجة ذلك، أصبح أمر إقرار نظام المحكمة عبر المؤسسـات الدسـتورية اللبنانيـة متعذراً، واضطرت الحكومة إلى سلوك الطريق الآخر المؤدي إلى إقرار المحكمة ذات الطابع الدولي عبر مجلس الأمن الدولي.

وفي محصلة الأمر، دفع توقفُ مجلس النواب اللبناني عن العمل بمجلس الأمن الدولي إلى إقرار نظام المحكمة من جانبه تحت الفصل السابع وذلك في ٢٠٠٧/٥/٣٠.

---

[١١]- راجع نص البيان الصادر عن الرئيس السنيورة بتاريخ ٢٠٠٦/١١/١٢.

في ضوء ما تقدم، نجحت الحكومة في تحقيق هدف أساسي مـن أهـدافها، وباتـت المحكمة ذات الطابع الدولي لمحاكمة قتلة الرئيس الشهيد رفيق الحريري أمراً واقعاً ومسـألةً نافذة. وهكذا، شكل إقرار المحكمة تحولاً أساسياً حصل للمرة الأولى ليقول للمجرمين الـذين زرعوا لبنان رعباً واغتيالاً وتدميراً إن الذين مارسوا ويمارسون أساليب الترهيب والتنكيل لن يفلتوا بأفعالهم دون عقاب رادع. ولا يزال التصميم على هذا التوجه قائماً، إثر إقرار المحكمة، لاسيما وأن هؤلاء استمروا في ممارساتهم الإرهابية واغتالوا لاحقاً النائب الشهيد وليد عيـدو ونجله ومرافقيه وعدداً من المواطنين الأبرياء بعد أيام من إقرار المحكمـة. وعقـب ذلـك، وبتاريخ التاسع عشر من أيلول في العام ٢٠٠٧، عادت آلة القتل الجهنميـة لتغتـال النائـب أنطوان غانم وعدداً آخر من الأبرياء.

<u>ما لم يكن في الحسبان</u>

تفادت الحكومة التي انتقلت إليها صلاحيات رئيس الجمهورية وكالة كحالة غير مسبوقة في تاريخ النظام السياسي اللبناني، الحساسيات أو الاستغلال السياسي للموضوع باعتماد ممارسة صلاحيات رئيس الجمهورية وكالة وفق صيغة روحية تصريف الأعمال ونجحت في تسيير أمور البلاد والمواطنين والحفاظ على الاستقرار مع التركيز وبشكل دائم في العمل على نقطة واحدة ووحيدة وهي انتخاب رئيس الجمهورية الجديد والتوافقي.

مارست الحكومة الصلاحيات التي بين يديها بحرص شديد وتأنٍ لتمرير المرحلة وتأمين عبورها بأكبر قدر من الأمان السياسي.

فامتنعت عن اتخاذ قرارات إلا ما كان لها الصفة الإجرائية، على أمل عبور مرحلة الفراغ الرئاسي بأقل كمية من الخسائر التي قد تصيب الوطن والمؤسسات.

لكن رغم كل هذا الحرص فقد حدث ما لم يكن في الحسبان اثر اتخاذ الحكومة لقراريها الشهيرين فيما يتعلق بشبكة اتصالات حزب الله، وجهاز أمن المطار.

كانت الخلفية الفعلية للقرارين، هي أن الحكومة لا يمكنها أن تمر مرور الكرام على هذين التطورين الهامين من اتخاذ قرار بشأنهما، لكن في ذات الوقت لم تكن لتحسب أن ردة الفعل على القرارين ستكون ردة فعل عسكرية على الأرض عبر استخدام القوة من قبل حزب الله والقوى الحليفة له خاصة وان الحزب كان قد أعلن في أكثر من مناسبة وعلى لسان كل

مسؤوليه أن استخدام السلاح في الداخل مسالة لا يمكن أن تحدث. أضف إلى ذلك فإن قراري الحكومة لم يكونا قرارين عسكريين، بمعنى أن الحكومة اتخذت قرارين سياسيين ولم تكن لتنوي استخدام أية أساليب غير سياسية. لكن المفاجأة تمثلت بالقرار الذي كان اتخذه حزب الله والقوى الحليفة له باقتحام مدينة بيروت عسكرياً وما رافق ذلك من قتل لأبرياء وإحراق لمؤسسات صحافية مما بدل الكثير من المعطيات التي كانت معروفة قبل هذه الخطوة وأحلّ مكانها حقائق جديدة عن طبيعة القوى وأساليب عملها والطرق المستخدمة من قبلها في التعاطي الداخلي.

في كل الأحوال، كان ما كان من قراري الحكومة وردود الفعل العسكرية عليهما وهو التطور الذي توقف بتدخل واحتضان عربي ثانٍ بعد الطائف فكانت قمة الدوحة برعاية من الجامعة العربية ومسعى مشكور من أمير قطر ورئيس وزرائه، والتي أرست مرحلة جديدة من التلاقي الوطني والعودة إلى الاحتكام إلى المؤسسات الدستورية والذي تمثل بانتخاب العماد ميشال سليمان رئيساً للجمهورية وتشكيل حكومة الوحدة الوطنية برئاسة الرئيس فؤاد السنيورة وانطلاق طاولة الحوار الوطني في بعبدا.

الفصل الأول: تطور الأوضاع الاقتصادية العامة وسياسة الحكومة الاقتصادية

يبين تطور الأوضاع الاقتصادية خلال فترة عمل الحكومة أي من منتصف العام ٢٠٠٥ إلـى منتصف العام ٢٠٠٨ الفرق ما بين قدرة لبنان على النمو إذا ما توافرت الظروف السياسـية والأمنية والقيادة الاقتصادية الرشيدة والحكيمة، والتي تضافرت جميعها فأقدرت لبنان على أن يحقق نمواً جاوز الـ ٧.٥% في العامين ٢٠٠٧ و٢٠٠٨، وبين مدى تأثر لبنـان بالصـدمات الأمنية والسياسية التي أضعفت اقتصاده وأدت إلى تضاؤل النمو الاقتصادي ليصبح في حدود الـ ١% في العامين ٢٠٠٥ و٢٠٠٦.

أولاً: الصدمات الخارجية والداخلية التي تعرض لها الاقتصاد اللبناني في العامين ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ وكيف تعاملت الحكومة معها

تعرض لبنان، منذ تولي حكومة الاستقلال الثاني (حكومة النهوض والإصلاح) مهامها، لصدمات خارجية وصدمات داخلية على مختلف الصعد الوطنية والسياسية والعسكرية والأمنية والاقتصادية والمالية، كانت لها آثارها السلبية الكبيرة على مختلف الأوضاع في البلاد. وكان من أهمها العدوان الإسرائيلي المدمر على لبنان في صيف العام ٢٠٠٦ والذي أنزل بلبنان خسائر فادحة في الأرواح والممتلكات والبنى التحتية قدرت بمليارات الدولارات. كما سبب إهدار فرصٍ هائلة للنمو الاقتصادي والتنمية المناطقية في لبنان، هذا بالإضافة إلى التداعيات المدمرة التي تسبب بها العدوان على أكثر من صعيد وطني وسياسي واجتماعي وأمني. وترافقت هذه الصدمات الخارجية مع صدمات داخلية تمثّلت بتصاعد الحملات واستمرار المناكفات الداخلية والسجالات السياسية والتوترات الأمنية المعطلة للنشاط والنمو الاقتصادي، وكذلك باستمرار الاعتصام في وسط مدينة بيروت. هذا إلى جانب الصدمات الداخلية الدموية المنحى التي تعرضت لها البلاد مثل العمليات الإرهابية التي قامت بها مجموعة "فتح الإسلام" والتي كان لأعمالها الإرهابية تداعيات وتأثيرات سلبية كبيرة وعميقة زادت من حدة الأزمة الاقتصادية والمعيشية التي يعاني منها الشعب اللبناني، والتي حدت من قدرة الاقتصاد اللبناني على التطور، وكبحت انطلاقته نحو تحقيق معدلات النمو الهامة والمستدامة التي كان بإمكانه أن يحقّقها استناداً إلى إمكانياته الاقتصادية والمجالات والفرص التي كانت تتيحها التطورات الاقتصادية الإيجابية وغير المسبوقة في المنطقة.

في مواجهة تلك الصدمات الحادة، بادرت الحكومة إلى العمل الفوري لاحتواء وتقليص الآثار السلبية لجزء كبير من تلك الصدمات الخارجية والداخلية المتزامنة والمتلازمة والمتتابعة. واستطاعت في هذا الإطار تحقيق نجاح نسبي هام تجلّى في المجالات التالية:

١. السياسات والإجراءات التي اعتمدتها الحكومة والآيلة إلى الحد من التضخم أو احتواء بعض مكوناته.
٢. إعادة تحريك الحركة الاقتصادية وتنشيطها، والعمل على استعادة معدلات النمو ضمن الإمكانات المتاحة وذلك في ضوء الاحتقانات السياسية السائدة والظروف الأمنية والاقتصادية الصعبة التي كانت تعاني منها البلاد.
٣. استقطاب المساعدات والمنح والقروض الخارجية الميسرة، وإعادة تحريك عجلة استعمال تلك القروض الميسرة التي كان قد تم إقرارها من قبل مجلس النواب من أجل تنفيذ العديد من مشاريع البنى التحتية. وتجدر الإشارة إلى أن عدداً من مشاريع القروض الميسرة والمخصصة للعديد من قطاعات البنى التحتية في مختلف المناطق اللبنانية ظلّت قابعة في أدراج مجلس النواب بعد أن توقف عقد جلسات تشريعية للمجلس، حيث أدى هذا التوقف القسري إلى ضياع المزيد من الفرص على الاقتصاد اللبناني لتحقيق النمو الذي كان من الممكن تحقيقه فيما لو جرى تنفيذ تلك المشاريع بأقصى سرعة. وقد أدى ذلك أيضاً إلى ترتّب أعباء إضافية كبيرة على لبنان متمثلة بكلفة إضافية لتنفيذ تلك المشاريع بسبب الارتفاع الكبير في أكلاف تنفيذها مما أصبح يقتضي تدبير مصادر مالية إضافية لتنفيذها إما عبر الموازنة التي لا تحتمل مزيداً من الأعباء أو على شكل قروض جديدة.

ومما لا شك فيه أنه كان بإمكان الاقتصاد اللبناني أن يحقق إنجازاً أكبر على صعيدي النمو والتنمية المناطقية لو توفرت للبلاد مرحلة من الاستقرار الأمني والسياسي، وهو الأمر الذي كان سيشكل فرصة حقيقية ونادرة لإطلاق قدرات هذا الاقتصاد من عقالها وتحريك عجلة النمو الاقتصادي والتنمية المناطقية اللذان يشكلان العلاج الناجح لمثل هذه المشكلات ولاحتواء الصدمات الخارجية والداخلية الطارئة والعنيفة.

لقد كان من سوء الطالع للبنان أن تزامنت تلك الصدمات الخارجية مع صدمات داخلية كبحت انطلاقة نسب النمو وديمومتها، ومنعت لبنان من الاستفادة من فرصة الطفرة المالية غير المسبوقة والناتجة عن ارتفاع أسعار النفط، وهي الصدمات التي ساهمت في تعميق مشكلتي الشلل والركود الاقتصاديين وانسداد آفاق الأمل بحلول سريعة للمشكلات التي تعاني منها

البلاد. ذلك الأمر دفع الكثيرين من اللبنانيين من الشباب والشابات من ذوي الكفاءات والخبرة العالية للهجرة الدائمة أو المؤقتة من لبنان. وهكذا، وللمرة الثالثة، خسر لبنان المنافع الجمة التي كان يمكن أن يحصل عليها نتيجة الارتفاع الكبير في أسعار النفط والاستفادة من الوفر المالي الهائل المتأتي عنها لدى الدول النفطية في المنطقة. فقد حصلت الطفرة الأولى في منتصف السبعينيات، والثانية في نهاية الثمانينيات، وها هي الثالثة انتهت والبلاد لم تتمكن، وبسبب ظروفها السياسية والأمنية، من استيعاب جزء ولو يسير من هذا الوفر المالي الضخم، بما كان يمكن أن يتيح لها توجيهه نحو استثمارات مفيدة في أكثر من قطاع اقتصادي منتج، فتسهم في تعزيز فرص النمو المستدام والتنمية المناطقية المتوازنة وإيجاد فرص عمل جديدة ورفع مستوى ونوعية معيشة اللبنانيين وتحقيق الازدهار.

١. أهم الصدمات المالية والاقتصادية الخارجية التي تعرض لها الاقتصاد اللبناني

أ. الارتفاع العالمي في سعر المحروقات: وقد أدى ذلك إلى ارتفاع كلفة توليد الطاقة الكهربائية، وبالتالي إلى مزيد من العجز في الخزينة اللبنانية الناجم عن تضاعف كلفة دعم الكهرباء لمرات عديدة، وأيضاً إلى خسارة الخزينة لواردات كان من الممكن أن تتحقق لها، من رسوم الاستهلاك على مادة البنزين (والتي بلغ حجمها التراكمي أكثر من ٢٦٠٠ مليار ليرة، أي ما يزيد عن ١.٧ مليار دولار، وذلك منذ أن بدأت الحكومة باعتماد سقف لأسعار البنزين في أيار ٢٠٠٤ ولغاية ٣٠ حزيران ٢٠٠٨). كذلك إلى ارتفاع أكلاف الشحن من وإلى لبنان وكلفة مدخلات الإنتاج من الطاقة والمازوت والفيول أويل ومادة البنزين. وقد أدى ذلك كله إلى عجز إضافي هائل لدى الخزينة، وإلى ارتفاع في أسعار العديد من السلع الزراعية وتلك المصنعة، فضلاً عن الخدمات التي تتأثر أسعارها عادةً بارتفاع أسعار المشتقات النفطية.

ب. الارتفاع العالمي في أسعار القمح: وقد أدى إلى زيادة كلفة الطحين، وبالتالي مادة الخبز، وكذلك كل المنتجات التي تعتمد على القمح وما يماثله.

ج. الارتفاع الكبير في أسعار الحبوب الأخرى: كالشعير والصويا والعلف عموماً، وهو ما أدى بالتالي إلى ارتفاع كبير في أسعار اللحوم والطيور ومنتجات الألبان على اختلافها.

د. ارتفاع سعر صرف اليورو على الدولار الأميركي: وهو الذي أثّر على مستويات الأسعار لعدد كبير من السلع والخدمات عموماً، خصوصاً أن نسبة مجموع ما

يستورده لبنان من دول الاتحاد الأوروبي تقارب نسبة ٥٠% من مجمل المستوردات السلعية إلى لبنان.

ه. الارتفاع الكبير في أسعار مواد البناء: وذلك بسبب مفاعيل الفورة العقارية في المنطقة والتوسع الاقتصادي السائد في العالم.

و. الأزمة المستمرة في الأسواق المالية: وذلك بسبب ما جرى في آب ٢٠٠٧، بما يخص أزمة القروض العقارية الأميركية، العالية المخاطر، وتداعياتها الهائلة والمستمرة على أكثر من صعيد مالي واقتصادي.

٢. أحجام الفرص الضائعة على لبنان بسبب الصدمات الداخلية السياسية والأمنية

أضاع لبنان على نفسه في السنتين ٢٠٠٥ و٢٠٠٦، وبسبب الصدمات الداخلية السياسية منها والأمنية، فرصاً هامة للاستفادة من نتائج الفورة النفطية الأخيرة. ويتبين من خلال تحليل بسيط أن الفرق بين نسب النمو التي حققها الاقتصاد اللبناني في العامين ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ والنسب التي تبين قدرته الحقيقية كتلك التي حققها في العامين ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ والتي وصلت إلى حوالي ٨% سنوياً، ان لبنان أضاع في العامين ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ نمواً فائتاً مجموعه حوالي ١٤%[١]، كان من الممكن أن يحققها الاقتصاد اللبناني في حال نعمت البلاد بفترة من الاستقرار السياسي والأمني. وتبلغ قيمة ذلك، حوالي ٣ مليار دولار من دخله الوطني أي ما يوازي في المعدل أكثر من ٣,٧٥٠ دولار للعائلة الواحدة متراكمةً على فترة سنتين[٢].

ومن جهة أخرى، كان لهذه الخسارة المباشرة وغير المباشرة اللاحقة بالاقتصاد اللبناني خلال العامين ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ تداعيات فيما يتعلق بقدرة الاقتصاد على التلاؤم مع المتغيرات، وكذلك بمناعته ومدى تمكنه من مواجهة المزيد من الصدمات. وعلى سبيل المثال، فإن فرص العمل التي كان من المرتقب تأمينها للبنانيين كانت ستفوق الـ ٦٠ ألف وظيفة خلال هذه الفترة. ذلك مما كان بمقدوره أن يسهم في الحد من هجرة الشباب أولاً، ومن التخفيف من التأثيرات السلبية على الاقتصاد الوطني وعلى الأوضاع المعيشية للبنانيين ثانياً.

[١] لقد كان من الممكن أن يحقق لبنان على مدى السنوات ٢٠٠٥-٢٠٠٦، ما لا يقل عن ١٦% زيادة حقيقية على دخله الوطني، بينما لم يستطع أن يحقق، وللأسباب المعروفة، ما يزيد عن ١.٧% نسبة نمو حقيقي على مدى السنتين.

[٢] إذا ما تم الافتراض أنه، وفي المعدل، يبلغ عدد العائلات في لبنان ٨٠٠ ألف عائلة وتكون العائلة الواحدة مؤلفة من ٥ أشخاص، وعدد السكان ٤ ملايين نسمة.

بالإضافة إلى ذلك فقد تعذّر على لبنان أيضاً الاستفادة مما يزيد عن ملياري دولار إضافي كتمويل ميسر حصلت عليه الحكومة خلال مؤتمر باريس III وما قبله لتمويل وتنفيذ مشاريع إنمائية في كافة القطاعات والمناطق، والتي لم يجرِ النظر فيها من قبل المجلس النيابي بهدف إقرارها، كونها تحتاج إلى قوانين لإقرارها، وهو ما كان متعذراً بسبب الأوضاع السياسية والأمنية المتشنجة وكذلك بسبب توقف عمل المجلس كسلطة تشريعية.

إلى جانب ذلك، فقد كان هناك عدد كبير من مشاريع القوانين ومشاريع قوانين الموازنات للسنوات الثلاث الأخيرة التي ظلت عالقة أدراج في المجلس النيابي للسبب ذاته.

٣. كيف تعاملت الحكومة مع هذه الصدمات والتطورات: برامج الدعم

بالرغم من استمرار الحالة السياسية والأمنية الصعبة، فقد قامت الحكومة اللبنانية باتخاذ عدد من التدابير والإجراءات بغية الحد من التأثير السلبي للصدمات الخارجية والداخلية على الاقتصاد اللبناني، وعلى المواطنين اللبنانيين.

وفي مواجهة التأثيرات الناجمة عن تردي الحالة الأمنية وفي أعقاب حرب تموز ولتعزيز وجودها العسكري في الجنوب حسب ما تعهدت فيه فيما يتعلق بالقرار ١٧٠١، قامت الحكومة بتعزيز قوى الجيش بـ ١٥.٠٠٠ مجند إضافي في الفصل الرابع من العام ٢٠٠٦. كذلك عمدت الحكومة إلى زيادة عديد قوى الأمن الداخلي من ١١,٥٠٠ كما كانت عليه في العام ٢٠٠٥ إلى ٢٤,٠٠٠ عنصر في العام ٢٠٠٧. وقد ترجمت هذه الزيادات بارتفاع قيمة الرواتب الأساسية لهذه الفئات بأكثر من مائة مليار ليرة في العام ٢٠٠٧ إضافةً إلى زيادة قيمة التقديمات بأكثر من أربعين مليار ليرة في العام نفسه. يضاف إلى ذلك راتب الشهر الإضافي الذي دفع كمكافأة للعسكريين والذي بلغ مجموعه الإجمالي ٥٠ مليار ليرة. تجدر الإشارة في هذا الإطار إلى أنه وجراء هذه الإجراءات فستترتب مبالغ أكبر كأعباء إضافية على الخزينة في العام ٢٠٠٨ والسنوات التي تليها. وقد عمدت الحكومة إلى اتخاذ هذه الخطوات لتعزيز الأمن في البلاد مع الإدراك الكامل للأعباء المالية الهائلة التي ستترتب على الاقتصاد اللبناني وعلى المالية العامة في البلاد، على مدى سنوات طويلة قادمة.

من جانب آخر، وفيما خص معالجة التداعيات السلبية الكبيرة على أصحاب المداخيل المتوسطة والصغيرة والفئات المهمشة من المجتمع بسبب الارتفاع في أسعار العديد من السلع المستوردة للأسباب التي سبق إيرادها، فقد عمدت الحكومة إلى اتخاذ جملة من الخطوات، كان من أهمها:

أ. في مجال رفع الأجور وزيادة القوة الشرائية لذوي الدخل المحدود وتحسين أوضاع القطاع التربوي: نظراً لتردي الأوضاع المعيشية للموظفين وتراجع القدرة الشرائية للرواتب بشكل كبير إزاء التطورات الاقتصادية والمالية العالمية الأخيرة ولاسيما في النصف الأول من العام ٢٠٠٨، ودعماً للقطاع التربوي من معلمين وإداريين وتلاميذ، اتخذ مجلس الوزراء في بداية أيار ٢٠٠٨ عدداً من القرارات المعيشية الهامة وهي:

١) رفع الحد الأدنى للأجور إلى ٥٠٠ ألف ليرة لبنانية.
٢) إعطاء زيادة مقطوعة على جميع الرواتب والأجور ورواتب العاملين في الإدارات الرسمية والمؤسسات العامة والبلديات بقيمة ٢٠٠ ألف ل.ل. على أساس الراتب.
٣) إعطاء زيادة مقطوعة على رواتب المتقاعدين بقيمة ١٠٠ ألف ل.ل.
٤) زيادة بدل كل من ساعة التعليم الابتدائي وساعة التعليم الثانوي ٣,٠٠٠ ل.ل.، وبدل ساعة التعليم المهني والتقني ٤,٠٠٠ ل.ل.، وبدل ساعة التعليم الجامعي ٦,٠٠٠ ل.ل.
٥) الموافقة على طلب وزارة التربية والتعليم العالي بخصوص تفرغ ٨٣٩ من الأساتذة الجامعيين المتعاقدين بالساعة لدى الجامعة اللبنانية.
٦) إعطاء مساعدة عن كل يوم حضور فعلي لكل تلميذ في المدارس الرسمية بقيمة ٧٥٠ ل.ل. في التعليم الابتدائي و١,٠٠٠ ل.ل. في التعليم المتوسط، وهذا التدبير يشكّل إسهاماً في زيادة القوة الشرائية لدى ذوي الدخل المحدود، ويشجع فئات واسعة من الشرائح المهمشة في المجتمع اللبناني على انخراط أطفالهم في المدارس الرسمية، ويحد من التسرب المدرسي، ويشكل محاولة جادة ولو متواضعة، لمعالجة جيوب الفقر في عدد من المناطق اللبنانية.

ب. خفض عدد من رسوم التعرفة الجمركية: ولا سيما فيما يتعلق بالمواد الغذائية. في هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أن الأدوية كانت قد أصبحت معفاة كلياً من الرسوم الجمركية، هذا فضلاً عن كونها معفاة أصلاً من الضريبة على القيمة المضافة.

وتتمثل تلك الإجراءات الجمركية الأخيرة المتخذة والتي تقضي بإلغاء عدد من الرسوم الجمركية وتخفيض بعضها الآخر، ولا سيما على الطيور، من ٧٠% إلى ٢٠% وذلك بداية من شهر أيار ٢٠٠٨.

ج. برامج الدعم الاجتماعي والاقتصادي: تقدم الحكومة اللبنانية مجموعة كبيرة من خدمات الدعم الاجتماعي والاقتصادي عبر عدد من الإدارات والمؤسسات العامة. وهي تعمل حالياً على دراسة عدة وسائل لتحسين آليات الاستهداف لهذه الخدمات العامة، وتفعيلها وجعلها أكثر تغطية وشفافية. ويمكن تلخيص أبرز هذه الخدمات على الشكل التالي:

١) الخدمات الاجتماعية الأساسية

i. **الصحة**: تشمل التغطية الصحية الممولة من قبل الدولة، بشكل جزئي أو كلي، نحو ٣.٤ مليون شخص أي ما يقدر بـ ٩٠ في المئة من المستفيدين، بينهم ٣٨ في المئة على عاتق وزارة الصحة و٣٢ في المئة من خلال الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. أما الباقون فيستفيدون من خدمات تعاونية موظفي الدولة وصناديق التعاضد التابعة للعديد من المؤسسات المستقلة والأجهزة الحكومية ولا سيما العسكرية منها والأمنية. وفي هذا المجال تقدم الدولة الخدمات الاستشفائية عبر ١٤٥ مستشفى خاصاً و٢٩ مستشفى حكومياً، يضاف إليها خدمات العناية الصحية الأولية التي تقدمها الدولة من خلال ١١٧ مركزاً للعناية الصحية الأولية إضافةً إلى تقديم أدوية الأمراض المستعصية وتعزيز برنامج التلقيح الوطني وبرامج الصحة الأولية الوطنية.

ii. **التعليم**: يستفيد من الخدمات التعليمية الرسمية نحو ٥٦١ ألف تلميذ، من خلال ١,٣٩٣ مدرسة رسمية للتعليم العام و٣٧٩ مدرسة خاصة مجانية توفر التعليم العام وتحصل على مساعدات من الدولة لإقدارها على القيام بواجباتها. هذا إضافة إلى ما تقدمه الجامعة اللبنانية بمختلف كلياتها وفروعها، ومدارس التعليم الفني والتقني، وذلك بموازنة تبلغ ٨٨٣.٣ مليار (باستثناء موازنة الجامعة اللبنانية). وبالإضافة إلى توفير الخدمات التعليمية، تقوم الحكومة بتمويل هذه الخدمات لموظفي القطاع العام حيث يبلغ عدد المستفيدين من هذا الدعم نحو ١٧٦ ألف تلميذ بموازنة قدرها ٢٣٨ مليار ليرة، مع الإشارة إلى أن الغالبية العظمى من هؤلاء التلامذة يرتادون مدارس التعليم الخاص.

وفي محاولة مشكورة لتخفيف بعض الأعباء عن كاهل الأهل وكذلك عن كاهل الخزينة اللبنانية، قامت المملكة العربية السعودية بتحمـل عـبء الرسوم المدرسية لتلامذة المدارس الرسمية للعامين الدراسـيين: ٢٠٠٦-٢٠٠٧ و٢٠٠٧-٢٠٠٨ بمبلغ ٣٠ مليار ليرة (٢٠ مليون دولار) سنوياً، أي ما مجموعه ستون مليار ليرة لبنانية. وكما قامـت دولـة الإمـارات العربية المتحدة مشكورةً بتمويل ثمن الكتب لتلامذة المـدارس الرسـمية بقيمة ١٩ مليار ليرة (١٣ مليون دولار) وذلك في العام ٢٠٠٦-٢٠٠٧. ويشار إلى أن الحكومة كانت قد قامت بإعفاء الأهل من هـذه الأقسـاط والتي كان يتم تسديدها من الموازنة العامة بدءاً من العام ٢٠٠٠ وبالتالي كانت تلك الهبات تخفيفاً للأعباء التي تتحملها الخزينة العامة.

ويضاف إلى هذا كله الخطوة التي قامت بها الحكومة لتشجيع الالتحـاق بالمدارس الرسمية حيث قررت في أيار ٢٠٠٨ منح تلاميـذ المـدارس الرسمية مبلغ ٧٥٠ ليرة و١٠٠٠ ليرة لبنانية عن كل يوم حضور لتلامذة المدارس الرسمية وذلك في المرحلتين الابتدائية والمتوسطة على التوالي.

iii. **الرعاية الاجتماعية والتنمية المحلية**: يستفيد من خدمات الرعاية والتنمية المحلية نحو ٧٢٧ ألف شخص ينتمون إلى فئات اجتماعية معينة كالأيتام والمعوقين والمسنين والأحداث الجانحين والأسر التي تعيلها نساء. وتقدم هذه الخدمات، بشكل خاص، عبر وزارة الشؤون الاجتماعية من خـلال عقود مبرمة مع منظمات غير حكومية، بموازنة بلغت مـا يقـارب ٩٧ مليار ليرة في العام ٢٠٠٦.

أما في مجال التنمية المحلية، فقد ساهم مشروع التنمية المحليـة بتمويـل عدة مشاريع لتحسين المجتمعات المحلية والأوضـاع البيئيـة والصـحية والاجتماعية في مختلف المناطق اللبنانية. وبلغت موازنة هذا المشـروع ٣٠ مليار ليرة. وقد استفاد من تقـديمات هـذا الصـندوق المزارعـون والسكان في مختلف المجتمعات المحلية، فضلاً عن أصـحاب الحـالات الاجتماعية وكذلك شريحتي النساء والشباب. كما قـدمت الدولـة عبـر الصندوق الاقتصادي والاجتماعي للتنمية قروضاً، بالعملة المحلية، لـدعم المؤسسات المتوسطة والصغيرة الحجم وقد بلغ عدد المشاريع الممولة من هذا الصندوق نحو ١,٨١٢ مشروعاً وذلك بتمويل إجمالي قدره ٢٨ مليار

ليرة حتى نهاية حزيران ٢٠٠٨، حيث قدر عدد فرص العمل التي وفرها هذا المشروع بنحو ١,٦٤٠ فرصة عمل.

٢) برامج الدعم لبعض السلع والخدمات:

عمدت الحكومة إلى تطوير بعض برامج دعم مصادر الدخل وذلك لتعـويض الانخفاض الذي طال القدرة الشرائية للمواطنين، ولـدعم بعـض القطاعـات الإنتاجية في بعض المناطق المهمشة، ولا سيما الزراعية منها، إضـافة إلـى محاولة الحد من ارتفاع الأسعار العالمية لبعض السلع واحتواء آثارها السلبية على المواطنين ولاسيما فيما خص الحبوب والمشتقات النفطية. وفيمـا يلـي موجز بأبرز هذه البرامج:

i. **توفير المسكن لذوي الدخل المحدود**: قامت الحكومة بتقـديم تسـهيلات هامة وعملية تتيح للمواطنين تملك مساكن أو شراء مساكن جديدة. وبنـاء على السياسة التي اعتمدتها الحكومات المتعاقبة، فقد عمد كل من مصرف الإسكان منذ العام ١٩٩٥، والمؤسسة العامة للإسكان منذ العـام ١٩٩٩، إلى تقديم قروض بفوائد مدعومة مـع تسـهيلات بالـدفع والمعـاملات وإعفاءات هامة (على سبيل المثال، إعفاء من رسوم التسـجيل العقـاري بالنسبة إلى المؤسسة العامة للإسكان)، وذلك لشريحة كبيرة من اللبنانيين الذين تسري عليهم المعايير المطلوبة. وقد بلغ مجموع التوفير الذي استفاد منه المواطنون المخولون الاستفادة حوالي ١٦٤ مليون دولار حتى نهاية شهر حزيران ٢٠٠٨. وأخيراً، أعلنت الحكومـة أن المؤسسـة العامـة للإسكان رفعت سقوف تسليفات القروض السكنية من ١٢٠ مليون ليـرة إلى ١٨٠ مليون ليرة كمساعدة إضافية لذوي الدخل المحدود. وقد وعدت جمعية مصارف لبنان أيضاً ومن جهتها بتسهيل منح القـروض لجميـع المواطنين.

ii. **توفير خدمة النقل المشترك**: قامت الحكومة بتأمين خدمة النقل المشـترك بتكلفة بسيطة يدفعها المواطن. وتساهم الحكومة بنحو ١٥ مليـار ليـرة سنوياً في دعم هذه الخدمة لتبقى التكلفة في حـدودها الحاليـة. وتحـاول الحكومة جاهدةً أن تؤمن هذه الخدمة لأكبر شريحة ممكنة من المـواطنين عبر توسيع انتشار شبكة النقل المشترك وذلك بالتعاون مع القطاع الخاص لتطال المناطق النائية نسبياً. وقد بلغ متوسط عـدد حركـة الباصـات

السنوية نحو ٣٦,٣٤٢ رحلة، بمعدل يومي ٥٨ باصاً صـباحاً ومسـاءاً، ومتوسط عدد الركاب سنوياً خمسة ملايين راكب.

iii. **دعم المشتقات النفطية (المازوت)**: طـورت الحكومـة برنـامج دعـم للمشتقات النفطية بمبلغ قدره ٣٠٠٠ ليرة لكل ٢٠ ليتـراً، خـلال فتـرة الشتاء، للتعويض عن ارتفاع الأسعار عالمياً، وذلك بغية تمكين المقيمـين من الحصول على التدفئة، وعملياً لكل مستعملي هذه المـادة. وقـد بلـغ مجموع كلفة الدعم التي تحملتها الحكومة ٨٦ مليار ليـرة علـى مـدى الأعوام ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ و٢٠٠٧. ويرجح أن تستمر الحكومة فـي هـذا البرنامج لعام ٢٠٠٨.

iv. **دعم المحروقات من خلال المحافظة على استقرار سعر البنزين**: تفاديـاً لأي ارتفاع مرتقب في أسعار البنزين قد لا يتمكن المواطن من تحملـه، عمدت الحكومة إلى وقف استيفاء أية رسوم عن هذه السلعة، مما أدى إلى تآكل كامل مبلغ رسوم الاستهلاك المفروضة على البنزين والتـي كانـت تشكل أحد أهم المصادر المالية لواردات الخزينة. وتجدر الإشارة إلى أن مجموع الإيرادات الفائتة على الخزينة، منذ أن بدأت الحكومـة باعتمـاد سقف لأسعار البنزين في أيار ٢٠٠٤، بلغ ٢,٥٥٦ مليار ليرة حتى آخر حزيران ٢٠٠٨، أي ما يعادل ١.٧ مليار دولار، وهو الأمر الذي ينعكس عجزاً إضافياً في الخزينة وزيادة في حجم الدين العام يقدر بالمبلغ نفسـه، وذلك دون احتساب تأثيرات ذلك على زيادة كلفة خدمة الدين العام بسبب هذه الزيادة وتداعياتها على معدلات الفائدة.

v. **دعم كلفة إنتاج الكهرباء تفادياً لرفع التعرفة**: تستمر الحكومة في دعـم تعرفة الكهرباء في وجه ارتفاع أسعار الفيول أويل والغاز أويل عالميـاً. وقد بلغت كلفة الدعم الإجمالية التي تحملتها الخزينة خلال الفترة الممتـدة من حزيران ٢٠٠٥ إلى أيار ٢٠٠٨ حوالي ٤,٣٨٤ مليار ليرة. ويـذكر أن التكلفة الفعلية لكل كيلوات كهرباء هي حالياً في حـدود ٣٥٠ ليـرة، تغطي الحكومة منها وفي المعدل نحو ٢٥٠ ليرة، أي أن المواطن اللبناني لا يتحمل سوى ثلث تكلفة القيمة الحقيقية لفاتورة الطاقة الكهربائية التـي يستهلكها فعلياً.

vi. **دعم القمح والمحافظة على أسعار الرغيف**: ساهمت الحكومة في دعـم ١,٣٠٢ من مزارعي القمح بنحو ١٠ مليارات ليرة ، و٢١٤ من مزارعي

الشمندر السكري بأكثر من مليار و٦٠٠ مليون ليرة سنوياً خـلال عـام ٢٠٠٦. وابتداءً من آب ٢٠٠٧، وفي ظل الارتفاع الكبير الـذي شـهدته أسعار القمح عالمياً، عمدت الحكومة، إلى تغيير صيغة الدعم من "دعـم المنتج" إلى دعم "المستهلك". فقد ارتفعت أسعار القمح من حـوالي ١٥٠ دولار للطن الواحد إلى ما يزيد عن ٥٠٠ دولاراً للطن الواحد، وإن كانت قد عادت وانخفضت مؤخراً إلى حوالي ٣٧٥ دولاراً للطن الواحد. ومـع هذا الارتفاع المستمر في أسعار القمح، لجأت الحكومة إلى تدبير مناسب يقضي باستيراد القمح وبيعه من المطاحن بالسعر الذي يضمن المحافظـة على استقرار سعر الرغيف. وبالإضافة إلى ذلك، قامت الحكومة بزيـادة الدعم على القمح من أجل التعويض على الأفران عن الارتفاع في سـعر المازوت بغية الحفاظ على المستوى نفسه لأسعار الخبـز. وعلـى هـذا الأساس، وصلت كلفة دعم القمح للتعويض عن ارتفاع سـعره وارتفـاع سعر المازوت وللمحافظة على الأسعار الحالية للخبز إلى نحو ١١٦ مليار ليرة مع نهاية أيار ٢٠٠٨، وعلى أساس سنوي.

vii. **دعم المزارعين في المناطق المهمشة**: تقدم الحكومة دعماً لمزارعـي التبغ عبر شراء كل منتجات التبغ والتنباك المنتجة محلياً بأسعار مدعومة. ويفيد من هذا الدعم ٢٥ ألف مزارع في مناطق الجنوب والبقاع والشمال، بكلفة تفوق ٥٦ مليار ليرة سنوياً.

viii. **دعم الصادرات الزراعية**: تقوم الحكومة، عبر الهيئة العامـة لتشـجيع الاستثمارات، بدعم الصادرات الزراعية، وبشكل رئيسي عبر دعم كلفـة النقل، وتبلغ قيمة هذا الدعم نحو ١٠% من قيمة الصادرات، بدون وضع أي سقف على المساعدة المقدمة لكل مستفيد . ويستفيد من هذا البرنـامج نحو ٢٠٠-٢٥٠ مصدر (يقابلهم نحو ٥٠٠٠-٥٥٠٠ مزارع). وقد بلغت كلفة هذا الدعم نحو ٣٨.٣ مليار ليرة في العام ٢٠٠٦.

ix. **المحافظة على سعر الفروج**: من خلال رفـض المطالبـات المتكـررة للمستوردين والمنتجين بزيادة الأسعار، وأخيراً من خلال خفض الرسـوم الجمركية على الفروج والتي كانت تقف حائلاً دون الاسـتيراد وبالتـالي دون خفض الأسعار بالنسبة للمستهلكين، وهو ما أمـن إلـى حـد بعيـد استقراراً أفضل في أسعار اللحوم البيضاء.

x. **دعم الفوائد للمؤسسات الاقتصادية**: تقدم الدولة نحـو ٩٠ مليـار ليـرة سنوياً كدعم للفوائد على قروض تمنح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتبلغ القيمة الحالية لهذه القروض نحو ثلاث مليارات دولار على شـكل مشاريع استثمارية. وتشمل القطاعات المستفيدة: التكنولوجيـا المتطـورة والحرف اليدوية والمؤسسات الزراعية والسياحية والصناعية وقد بلغ عدد المستفيدين من هذا البرنامج حوالي ٥,٣٤٣ مؤسسة. وتعمـل الحكومـة حالياً على توسيع نطاق المستفيدين من هذا الدعم.

٣) <u>إجراءات وتدابير أخرى وأهمها:</u>

i. تخفيض سعر الطاقة الكهربائية لبعض القطاعات الاقتصادية والصـناعية والسياحية.

ii. تقديم مساعدات مالية لضحايا وجرحى حـرب تمـوز ٢٠٠٦، وكـذلك للمتضررين جراء تلك الحرب. تجدر الإشارة إلى أن التقديرات تشير إلى أن كلفة إجمالي الأعمال التي تتم عبر الدولة اللبنانية ومن خـلال الهيئـة العليا للإغاثة فيما خص أعمال الإغاثـة السـريعة وتقـديم المسـاعدات لأصحاب المساكن المدمرة أو المتضررة والتي يربو عـددها عـن ١١١ ألف وحدة سكنية تزيد عن المليار دولار أميركي. من أصل هذا المبلـغ يتوفر لدى الهيئة العليا للإغاثة من خلال الهبات التي تقدمت بها المملكـة العربية السعودية والكويت وسلطنة عمان والعراق والبحرين واندونيسـيا والمخصصة حصراً لهذه الأغراض ما لا يزيد عن ٥٨٠ مليـون دولار، مما يبقي مبلغاً لا يقل عن ٤٢٠ مليون دولار يتوجب على الدولة اللبنانية تحمله.

iii. توفير تسهيلات مالية للمؤسسات المتضررة جراء حـرب تمـوز ٢٠٠٦ كتوفير قروض جديدة طويلة الأجل بفوائد وشروط ميسرة، وإعادة جدولة القروض القائمة، وكذلك تخفيض أعباء الفوائد على الديون.

تجدر الإشارة إلى أن مجموع المبالغ التي تحملتها الخزينة على شكل كلفة دعم للفوائد على القروض التي حصلت عليها مؤسسات القطاع الخـاص على مدى السنوات الماضية منذ بدء هذا البرنامج وحتى نهاية شهر أيـار ٢٠٠٨ حوالي ٥٢٣ مليار ليرة.

iv. تقديم الدولة إعفاءات دائمة من ضريبة الرواتب والأجور لعدد من المؤسسات والقطاعات، وإعفاءات مؤقتة من ضريبة الدخل لمؤسسات أخرى.

(راجع الجدول الكامل لبرامج الدعم الاقتصادي والاجتماعي للدولة في الملحق رقم ٣).

ثانياً: سياسة الحكومة الاقتصادية والوضع الاقتصادي خلال فترة تسلمها مهامها

بدأت الحكومة عهدها باتباع سياسة اقتصادية ترتكز على تطوير الدور الذي كانت تلعبه الدولة في الاقتصاد الوطني، فحاولت التخفيف من بعض الأعباء المفروضة تلقائياً على الاقتصاد الوطني، في وقت فعلت دورها في مجالات أخرى بما يسمح للاقتصاد الوطني ككل من الاستفادة من مزيد من المرونة والانفتاح. وتمثلت تلك التوجهات الحكومية الجديدة في العمل على إصدار التشريعات والعمل على تنظيم الأسواق المالية. وتمثلت أهم المحاولات المبذولة للتخفيف من الأعباء إيلاء في مسألة التخصيص أهمية كبيرة. فأكدت على مبدأ التخصيص الذي يرتكز إلى قاعدة وجوب قيام الدولة بالتركيز على عملها في إدارة الشؤون العامة وترك بعض المصالح العامة لتدار من قبل مؤسسات القطاع الخاص التي تقدم الخدمات الأساسية للمواطن من كهرباء واتصالات وغيرها بأفضل الشروط والنوعيات وباعتماد معايير الجودة والكفاءة، وبكلفة أقل، للمواطن من جهة وللاقتصاد من جهة أخرى، وللخزينة من جهة ثالثة. وسيؤدي هذا التوجه إلى خفض ما تتحمله الخزينة من أعباء، ناهيك عن النتائج المتوخاة مثل إسهامها في تحسين الأداء في تلك القطاعات وتمكين تلك القطاعات من تطوير الاقتصاد الوطني ككل، وفي إيجاد فرص عمل جديدة، وتحقيق معدلات أعلى من النمو.

بيد أن الأوضاع لم تكن دائماً كما حلم به وأراده اللبنانيون فلقد سادت خلال تلك السنوات الماضية فترات متفاوتة من الازدهار والتقدم وأخرى من التردي والتراجع. إلاّ أنه وعلى الرغم من كل الأوضاع والأسباب المعيقة والمعرقلة للنمو واللاجمة لقدرة الاقتصاد على توليد فرص عمل جديدة، وعلى الرغم من عدم القدرة على الانطلاق في عملية التخصيص لبعض القطاعات الأساسية وهو المبدأ الذي أكّد عليه مؤتمر باريس III لدعم لبنان، فقد عرفت الفترة الممتدة من ٢٨ تموز ٢٠٠٥، أي تاريخ تسلم الحكومة لمهامها بعد حصولها على ثقة مجلس النواب، وحتى ٣١ أيار ٢٠٠٨، أي بعد استقالتها حكماً نتيجةً لانتخاب رئيس جديد

للجمهورية، فترات متلاحقة من استعادة النمو الاقتصادي تليها فترات متأزمة على المستويين السياسي والأمني تراجعت خلالها الحركة الاقتصادية عما كان يمكن لها أن تحققه من نمـو. وقد خسر الاقتصاد بالتالي جزءاً من قوى الدفع التي تكونت لديه في الفترات السابقة.

١. <u>الاقتصاد في النصف الثاني من العام ٢٠٠٥: استعادة الثقة بعد الأحداث المصيرية</u>

على الرغم من الأوضاع السياسية المتشنجة والتوترات الأمنية والتغيرات الحاسـمة التي عرفها لبنان في النصف الأول من العام ٢٠٠٥ وعلى أكثر مـن صـعيد إثـر اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري وخروج الجيش السوري مـن لبنـان، عـادت عجلة الاقتصاد المحلي في النصف الثاني من العام لتتحرك بقوة أفضل. وقد مكّن ذلك الاقتصاد الوطني من تحقيق نمو حقيقي بلغ ١.١% بالمقارنة مع العام ٢٠٠٤، وهـي نسبة منخفضة ولكنها تعبر عن إصرار اللبنانيين على استعادة نـبض الحيـاة بعـد الأحداث المأساوية التي شهدها لبنان. بالإضافة إلى ذلك، فقد نجحت الحكومة اللبنانية في تحويل ميزان المدفوعات في العام ٢٠٠٥ من عجز إلى فائض مع نهاية العـام، كما نمت ودائع المصارف، وشهدت حركة السوق المالية نمواً كبيراً، وكذلك الأمـر بالنسبة لحركة مرفأ بيروت، في وقت حافظ المصرف المركـزي علـى الاسـتقرار النقدي لسعر صرف الليرة مقروناً بزيادة في حجم الودائع بالعملة الأجنبية لديه. أمـا الدولة فقد نجحت بالرغم من كل ما عاناه لبنان فـي تمويـل كافـة حاجاتهـا عبـر إصدارات اليوروبوند وسندات الخزينة التي فاق الاكتتاب بها التوقعات.

والأمر اللافت والمشجع في آنٍ معاً هو ما دلّت عليه بعض المؤشرات من تحسن في مستوى الاستثمار الداخلي، والذي يعني أن اللبناني بشكل عام، والقطاع الخاص بشكل خاص، لم يفقدا الثقة بالاقتصاد اللبناني ولا بإمكانية نهوضه، بل إن الإيمان ظلّ قويـاً بمستقبل لبنان وبقدرة الدولة على إدارة الشأن العام من كل جوانبه بالرغم مـن كـل المصاعب. وعلى صعيد موازٍ، حافظ لبنان علـى جاذبيتـه الاسـتثمارية بالنسـبة للمستثمرين الأجانب عموماً، والإخوان العرب بشكل خاص، وهذا ما يبرزه نمو عدد المستثمرين والزائرين على مدى العام ٢٠٠٥ وتحديداً خلال النصف الثاني منه حيث ارتفعت نسبة الاستثمارات الأجنبية، مما أعطى بالطبع دفعاً جديداً لزيادة وتيرة النمو المحلي.

٢. <u>العام ٢٠٠٦: الاقتصاد رهينة تداعيات العدوان الإسرائيلي والاعتصام المفتوح في وسط بيروت</u>

عرف العام ٢٠٠٦ تطورات سياسية وأمنية جسيمة أثّرت بشكل كبير وعميق على الاقتصاد المحلي. فبعد الانتعاش الاقتصادي النسبي في نهاية العام ٢٠٠٥ وخلال النصف الأول من العام ٢٠٠٦، وحيث أظهرت المؤشرات الاقتصادية أنه كان من المؤكد أن الاقتصاد اللبناني كان يتحضر في النصف الأول من العام ٢٠٠٦ لزيادة كبيرة في معدلات النمو، سيما وأن نسبة النمو كانت قد سجلت خلال الإثني عشرة شهراً الأولى من عمر الحكومة، أي من تموز ٢٠٠٥ وحتى حزيران ٢٠٠٦، حوالي ٦%. إلا أن العدوان الإسرائيلي جاء في مطلع تموز ٢٠٠٦ ليبدد كل الآمال المعقودة بالعودة بالبلاد إلى النمو والازدهار.

وما أن استتب الوضع الأمني في البلاد بعد توقف الأعمال العسكرية وبعد رفع الحصار عن لبنان في شهر أيلول ٢٠٠٦، حتى بدأت أزمة سياسية داخلية حادة نتج عنها اعتصام مفتوح في وسط بيروت التجاري في مطلع شهر كانون الأول ٢٠٠٦ شلّ الحركة الاقتصادية في وسط العاصمة النابض، وأثّر بشكل سلبي على إمكانية استعادة الاقتصاد المحلي حيويته في الربع الأخير من العام ٢٠٠٦.

ونبدأ بتداعيات العدوان الإسرائيلي، فقد قدرت الكلفة المباشرة الأولية لإعادة التأهيل الناتجة عن الأضرار والخسائر المادية المباشرة التي لحقت بلبنان حوالي ٢.٨ مليار دولار، في وقت بلغت فيه الكلفة غير المباشرة للأضرار في مختلف القطاعات الاقتصادية أكثر من ذلك بكثير. وتنبغي الإشارة في هذا الصدد إلى الآثار الكبيرة الناتجة عن تراجع الناتج المحلي القائم للعام ٢٠٠٦، حيث أنه كان من المنتظر أن يحقق الاقتصاد اللبناني نمواً بمعدل ٨% وذلك استناداً إلى النمو الحقيقي المحقق خلال الفترة الممتدة من تموز ٢٠٠٥ حتى نهاية حزيران ٢٠٠٦. بدلاً من ذلك، فإن الناتج المحلي للعام ٢٠٠٦ حقق نمواً بنسبة ٠.٦%.

أما بالنسبة للآثار السلبية المترتبة على المالية العامة، فإن عجز الخزينة ارتفع بما يقدر بـ ١,٢٠٠ مليار ليرة بالمقارنة بما كان متوقعاً له حتى نهاية العام ٢٠٠٦. ويعود السبب في ذلك إلى انخفاض في مجموع العائدات العامة المحققة لدى الخزينة بـ ٨٠٥ مليار ليرة مقارنةً بما كان متوقعاً أن تبلغه، يضاف إليها زيادة في الإنفاق العام حتى ذلك التاريخ جراء تداعيات الحرب، والتي بلغت ٣٨٨ مليار ليرة. ذلك مما جعل مجموع العجز الإضافي يصل إلى ١,١٩٣ مليار ليرة.

ونتيجةً لذلك، فإنه وللمرة الأولى منذ ست سنوات، عانت المالية العامة من عجز أولي بلغ ٢٥ مليار ليرة بعد أن كان متوقعاً لها أن تحقق فائضاً أولياً يناهز ١,٢٥٠ مليار ليرة. وقد أوقع ذلك المالية العامة في عجز إجمالي بلغ ٤,٥٨٢ مليار ليرة في نهاية

العام ٢٠٠٦، أي بارتفاع نسبته ٦٤% عن العجز المحقق في العام ٢٠٠٥. وعلى ذلك وصل حجم الدين العام في نهاية العام ٢٠٠٦ إلى حوالي ٤٠.٤ مليار دولار، أي ما يعادل ١٧٨% من حجم الناتج المحلي، والذي بلغ حوالي ٢٢.٧ مليار دولار في العام ٢٠٠٦.

٣. الاقتصاد في العام ٢٠٠٧ والنصف الأول من العام ٢٠٠٨: نمو فاق التوقعات

تشير الحسابات الوطنية للدخل القومي التي نشرت مؤخراً إلى أن نسبة النمو الاقتصادي الذي حققه لبنان في العام ٢٠٠٧ بلغت ٧,٥%، وهي تضاهي نسبة النمو المحققة في العام ٢٠٠٤ والتي كانت آنذاك أعلى نسبة نمو يحققها لبنان على مدى عشر سنوات. ولقد تحققت نسبة النمو هذه في العام ٢٠٠٧ بالرغم من الظروف الصعبة ومنها استمرار مسلسل التفجيرات الإرهابية، وحرب مخيم نهر البارد، واستمرار الاعتصام في وسط العاصمة، والانقسام السياسي. إن هذه النسبة المرتفعة من النمو، والتي لم تكن متوقعة من قبل الكثيرين، لم تكن لتحصل لولا الجهود الكبيرة التي بذلتها الحكومة لإطلاق حركة الاقتصاد محلياً وعربياً وعلى أكثر من صعيد، وكذلك إطلاق العمل في عدد كبير من مشاريع البنى التحتية والممولة بقروض ميسرة ولآماد طويلة بعد توقف لعدة سنوات بسبب الظروف السياسية التي حالت دون السير بعملية إصدار سندات الخزينة لتمويل عمليات الاستملاك اللازمة للبدء بتنفيذ تلك المشاريع.

أ. قطاعات الإنتاج السلعي والخدماتي

في القطاع الزراعي، تابعت الصادرات منحاها التصاعدي في العام ٢٠٠٧، إذ حققت نمواً يزيد عن ٢٧% عن صادرات العام ٢٠٠٦ وبلغت قيمتها ١١٧ مليون دولار، وقد أسهم في ذلك برنامج دعم الصادرات (Export Plus) الذي تقوم به المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان، إضافةً إلى تزايد الطلب الإقليمي على المنتجات الزراعية اللبنانية. وللأسباب عينها، سجلت هذه الصادرات في النصف الأول من العام ٢٠٠٨ ارتفاعاً قدره ٤.٨% من حيث القيمة و٢٥% من حيث الوزن عن الفترة نفسها من العام ٢٠٠٧.

أما في المجال الصناعي، فقد نمت الصادرات بنسبة كبيرة بلغت ٣٦% مقارنةً بما كانت عليه في العام ٢٠٠٦ لتبلغ قيمتها حوالي ٢.٤ مليار دولار. وفي هذا المجال، يثبت ازدياد الواردات من الآلات الصناعية إلى لبنان بنسبة ٢٥% معالم

النمو الحاصل في هذا القطاع وازدياد الاستثمارات فيه. كذلك حققت هذه الصادرات الصناعية نمواً في النصف الأول من العام ٢٠٠٨ بنسبة ٣٤.٦% مقارنةً بالفترة نفسها من العام ٢٠٠٧ نسبةً إلى ارتفاع الصادرات من المجوهرات بنسبة ٧٢%، وكذلك ارتفاع الصادرات من المعادن الأساسية.

وفي قطاع البناء، وبالرغم من الوضع السياسي وارتفاع الأسعار، فقد ارتفعت طلبات رخص البناء (بالمتر المربع) بنسبة ٤% عن العام ٢٠٠٦، في وقت ارتفعت فيه كميات تسليم الاسمنت بنسبة ١٥% نظراً لأنشطة إعادة الإعمار التي استمرت بزخم كبير طوال العام. واستمر هذا المنحى في النصف الأول من العام ٢٠٠٨، إذ ارتفعت طلبات رخص البناء بنسبة ٢٥.٤% عن الفترة ذاتها من العام ٢٠٠٧، وعمليات بيع العقارات بنسبة ٢٣.٧%، في وقت تراجعت فيه كميات تسليم الإسمنت بنسبة ٣% حتى شهر أيار ٢٠٠٨.

واستتباعاً لذلك، عرف قطاع التجارة والخدمات تحسناً نسبياً خلال العام ٢٠٠٧، حيث ارتفع عدد السفن القادمة إلى مرفأ بيروت بحوالي ٢٠% مع ازدياد ملحوظ في حركة معالجة وتخليص الحاويات بلغ ٥٩%، علماً أن حوالي نصف الحاويات المشحونة إلى لبنان يعاد تصديرها، وهذا ما يؤكد على عودة النشاط إلى مرفأ بيروت كمرفأ إقليمي مميز في قطاعي الترانزيت والمسافنة. أما عدد المسافرين القادمين إلى مطار رفيق الحريري الدولي في بيروت، فبلغ حوالي ٣.٤٤ مليون مسافر بزيادة بلغت حوالي ٢٥.٦% عن العام ٢٠٠٦، فيما تراجع عدد السياح بنسبة ٤.٢٨% إلى حوالي مليون سائح.

أما في النصف الأول من العام ٢٠٠٨، فازدادت حركة معالجة وتخليص الحاويات بنسبة ١٥.٥%، وزادت عائدات المرفأ بنسبة ٤.٦%، كما ارتفع عدد السياح القادمين إلى لبنان عبر مطار رفيق الحريري الدولي بنسبة ١٤.٩% عن الفترة المقابلة من العام ٢٠٠٧ مع ازدياد في عدد الركاب القادمين إلى لبنان عبر مطار رفيق الحريري الدولي بنسبة ١١%.

وفي مجال التعاملات المصرفية، ارتفعت قيمة الشيكات المقاصة في القطاع المصرفي في النصف الأول من العام ٢٠٠٨ بنسبة ٣٧.٧%، وهو مؤشر له مدلولات خاصة حول نمط الإنفاق في الاقتصاد بشكل عام وزيادة حجم الحركة الاقتصادية.

ب. ميزان المدفوعات

بالرغم من زيادة العجز في الميزان التجاري في العام ٢٠٠٧، إلا أن ميزان المدفوعات سجل فائضاً تراكمياً بلغ أكثر من ملياري دولار. وقد استفادت الودائع المصرفية من التدفقات الرأسمالية في العام الماضي إذ سجلت ارتفاعاً قدره ٦.٦ مليار دولار.

أما في ما خص النصف الأول من العام ٢٠٠٨، فقد سجل ميزان المدفوعات فائضاً تراكمياً بقيمة ٨٢.٨ مليون دولار حتى نهاية شهر حزيران ٢٠٠٨ وان كانت الأمور قد بدأت تشير إلى زيادة كبرى في التدفقات المالية إلى لبنان.

ج. المالية العامة

في آخر العام ٢٠٠٧، سجلت المالية العامة تحسناً وقدره ٧٢٦ مليار ليرة، مما أدى إلى تراجع العجز من ٤,٥٨٤ مليار ليرة في العام ٢٠٠٦ إلى ٣,٨٣٨ مليار ليرة في العام ٢٠٠٧. وقد ساهم في تحقيق هذا التحسن ارتفاع العائدات العامة بمبلغ ١,٤٣٣ مليار ليرة، الأمر الذي أسهم في احتواء الزيادة في الإنفاق العام والتي بلغت ٧٠٧ مليار ليرة. كما بلغ الفائض الأولي ١,١٠٢ مليار ليرة في العام ٢٠٠٧، مقارنةً بعجز أولي بلغ ٢٥ ملياراً في العام ٢٠٠٦.

وفي النصف الأول من العام ٢٠٠٨، بلغ الفائض الأولي في حسابات الموازنة ٦٤٦ مليار ليرة أي بزيادة ٤٦ مليار ليرة عن الفائض الأولي المسجل خلال الفترة عينها من العام ٢٠٠٧، وذلك عائد بشكل أساسي إلى ارتفاع العائدات العامة بنسبة ١٥.٦% إلى ٥,٢٠٠ مليار ليرة، مع العلم أن الإنفاق العام ارتفع بنسبة ٧.٨% ليبلغ ٧,١٩١ مليار ليرة. أما العجز العام، فقد بلغ ١,٩٩١ مليار ليرة لبنانية، أي ما يعادل نسبة ٢٧.٧% من النفقات العامة.

تجدر الإشارة إلى أن وكالة "موديز" كانت قد عدلت الدلالات المستقبلية للتصنيف الائتماني للبنان من سلبية إلى مستقرة، وذلك نسبةً إلى التحسن العام في أداء المالية العامة وصلابتها في مواجهة الخضات السياسية المتتابعة، وكذلك فعلت وكالتا "ستاندرد أند بورز" و"كابيتال إنتيليجنس". وتجدر الإشارة إلى أن السياسة المالية الحكيمة التي اتبعتها الحكومة أدت إلى تحقيق وتجاوز الأهداف المالية والاقتصادية التي وضعت بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي.

د. الدين العام

في آخر العام ٢٠٠٧، بلغ إجمالي الدين العام القائم ٦٣,٤٠٦ مليار ليرة، أي ما يعادل ٤١.٠٦ مليار دولار، أي بزيادة قدرها حوالي ٦٦٠ مليون دولار فقط عن العام ٢٠٠٦. أما في النصف الأول من العام ٢٠٠٨، فقد بلغ الدين العام ٤٤.٤

مليار دولار، منه ٢١.٤ مليار دولار بالعملات الأجنبية وما يعادل ٢٣ مليار دولار بالليرة اللبنانية.

ه. الوضع النقدي

حافظ الوضع النقدي على ثباته خلال العام ٢٠٠٧ بالرغم من الوضع السياسي المتأزم والوضع الأمني غير المستقر. وبقي سوق القطع مستقراً مع تدخل محدود من قبل مصرف لبنان شارياً كان أم بائعاً. كما بقي حجم الاحتياطي من العملات الأجنبية بدون تغيير يذكر عند مستوى ١٢.٤ مليارات دولار في نهاية العام ٢٠٠٧، علماً بأن المملكة العربية السعودية كانت قد قدمت إلى لبنان وديعة في صيف العام ٢٠٠٦ بمبلغ مليار دولار رافقتها وديعة من دولة الكويت بقيمة ٥٠٠ مليون دولار، وذلك لدعم الاستقرار النقدي في البلاد.

وعلى ذلك فقد استمر الوضع النقدي محافظاً على صلابته في النصف الأول من العام ٢٠٠٨ بالرغم من الأزمة السياسية القائمة، إذ ظلت عمليات سوق القطع إيجابية بشكل عام لصالح الليرة اللبنانية، واستطاع مصرف لبنان من رفع الاحتياطي من العملات الأجنبية لديه ليبلغ ١٤.٨ مليار دولار، بالرغم من اضطرار المصرف إلى تلبية حاجات المالية العامة من القطع الأجنبي ولاسيما لتمويل مشتريات مؤسسة كهرباء لبنان من المشتقات النفطية.

و. مؤشر الأسعار

وفقاً لإدارة الإحصاء المركزي، فقد ارتفع مؤشر أسعار الاستهلاك بنسبة ٩.٣% وذلك ما بين كانون الأول ٢٠٠٦ وحتى كانون الأول ٢٠٠٧، وذلك عائد بشكل رئيسي إلى ارتفاع أسعار النفط ومشتقاته، وتراجع سعر الدولار أمام اليورو، بالإضافة إلى ارتفاع الأسعار العالمية لمعظم المواد الأولية. وفي هذا الإطار، عملت وزارتا المالية والاقتصاد على استيعاب الارتفاع في أسعار النفط والحبوب عبر عدة وسائل من أجل تخفيف تأثيرهما على مستويات المعيشة بالنسبة للمواطن.

أما في النصف الأول من العام ٢٠٠٨، فسجل مؤشر أسعار الاستهلاك ارتفاعاً نسبته ٦.٢%، وقد سجل مكون "الماء والكهرباء والمحروقات" أكبر نسبة ارتفاع بلغت ١٤.٦% خلال هذه الفترة ليبدأ بعدها مرحلة الانخفاض مع تغير الأوضاع

الاقتصادية ومعدلات التضخم في العالم ولتنخفض هذه النسبة مع نهاية العام إلى ما لا يتعدى عن 5.5%.

ز. القطاع المصرفي

كان العام ٢٠٠٧ عاماً جيداً على القطاع المصرفي اللبناني إذ تمكن من تسجيل نمو يقدر بحوالي ٣٠% في مجموع الأرباح الصافية، و١٠.٧% في مجموع الموجودات التي بلغت ٨٢.٢٥ مليار دولار في نهاية العام، بالإضافة إلى نمو نسبته ١٠.٩% في الودائع التي بلغت بدورها ٦٧.٢ مليار دولار.

وكذلك كانت الأشهر الخمسة الأولى من العام ٢٠٠٨ جيدة على القطاع المصرفي، إذ سجل مجموع الموجودات المصرفية ارتفاعاً بنسبة ١٣.٣%، والودائع بنسبة ١٢.٩%، في وقت ارتفعت التسليفات بنسبة ٢٨.٦%.

ثالثاً: التقدم في مجال الخصخصة

خطت الحكومة خطوات جديدة خلال سنواتها الثلاث في إطار سعيها لخصخصة قطاعي الاتصالات والطاقة. وفي مجال آخر، نشط المجلس الأعلى للخصخصة من أجل تحضير إطار قانوني جامع لتنظيم عقود الشراكة ما بين الدولة والقطاع الخاص بشكل عام، مما يساعد على تفادي التعقيدات القانونية التي تواجه تلزيم أي مشروع على طريقة أسلوب BOT للقطاع الخاص أو حتى التلزيمات التي تزيد فترة العمل المناط بالقطاع الخاص فيها عن أربع سنوات، بشكل يتمكن فيه المجلس من أن يصبح مركز تنسيق للمشاريع التي تندرج ضمن إطار هذا القانون الجديد. وقد وافق مجلس الوزراء خلال جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠٠٧/٦/٢٥ على مشروع هذا القانون الذي يرمي إلى تنظيم الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتنفيذ المشاريع الإنشائية في الأراضي اللبنانية كافة والذي أحيل إلى مجلس النواب لإقراره.

١. قطاع الاتصالات: في قطاع الاتصالات، تم تعيين رئيس وأعضاء "الهيئة الناظمة للاتصالات"، وهي الهيئة المكلفة الإشراف على قطاع الاتصالات والمراقبة. وقد باشرت الهيئة في أولى مهامها، وبالتعاون مع المجلس الأعلى للخصخصة، التحضير لبيع رخص لمستثمرين جدد في قطاع الخلوي من أجل تمكين شركات جديدة من القطاع الخاص من زيادة حجم السوق وخلق فرص عمل جديدة وتحسين نوعية الخدمات المقدمة وخفض كلفة التخابر الخلوي في لبنان، هذا بالإضافة إلى المساهمة في تحسين المالية العامة عبر تخفيض الدين العام.

كما تم التعاقد مع مصرفين استثماريين عالميين للقيام بالإعداد لإجراء عمليات البيـع المرتقبة، كما أنجزت شركة استشارات مالية الدراسة المالية لشركتي الهاتف الخلوي وقام استشاري تقني بوضع الدراسة التقنية لتقييم شبكتي الهاتف الخلوي. ومن أجـل تحديد الإطار القانوني لهذه العملية، لا سيما لجهة تحويل موجودات الشبكتين، فقد تـم استطلاع رأي هيئة التشريع والاستشارات التي أشارت إلى إمكانية خصخصة قطـاع الخلوي بموجب قانون تنظيم قطاع الاتصالات رقم ٤٣١ الصادر في العـام ٢٠٠٢، نظراً لكونه "قد استوفى الشروط- الأطر التي فرضـها قـانون الخصخصـة رقـم ٢٠٠٠/٢٢٨". وقد تم إطلاق عملية خصخصة القطاع خلال مؤتمر صحفي مشترك بين المجلس الأعلى للخصخصة والهيئة الناظمة للاتصالات في ٢٠٠٧/١١/٢، وحيث عبرت شركات عدة عن اهتمامها لتاريخه، وبدأت بدراسة المستندات العائدة للشركتين والمتوفّرة في غرفة المعلومات الالكترونية تمهيداً لتقديم عروضها التقنية والعـروض المالية الأولية في ٢٠٠٨/٢/٢.

ولما كانت الحكومة قد تعهدت بأن تتم المزايدة بظل الحكومة الجديدة التي ستتألف بعد انتخاب رئيس جديد للجمهورية، فقد أصدر المجلس الأعلـى للخصخصـة والهيئـة الناظمة للاتصالات بياناً مشتركاً في ٢٠٠٨/١/٢٣ أعلنا فيه عـن تمديـد الجـدول الزمني للعملية لمدة ثلاثة أشهر في ضوء التأخير الحاصل على صـعيد الانتخابـات الرئاسية، على أن يتم الإعلان عن المهل الجديدة قبل أربع أسابيع على الأقـل مـن المهلة الجديدة لتقديم العروض. وما زالت غرفة المعلومات مفتوحة أمـام الشـركات التي عبرت، أو قد تعبر، عن اهتمامها لمراجعة المستندات وطرح الأسـئلة التـي لا يزال المجلس والهيئة يقدمان الأجوبة عليها. وعلى صعيد آخر، قـام ممثلـون عـن الشركات المهتمة بزيارة المواقع العائدة لشبكتي الهاتف الخلوي برفقة ممثلـين عـن المجلس والهيئة، وقاموا باستيضاح بعض الأمور، كجزء من دراستهم تمهيـداً لبنـاء عروضهم عليها.

أما في مجال تأسيس شركة مؤسسة "اتصالات لبنان – Liban Telecom"، فقد تـم التعاقد مع استشاري دولي قام بوضع مخطط لدمج المديرية العامة للإنشاء والتجهيـز والمديرية العام للاستثمار والصيانة في وزارة الاتصالات بهيئة أوجيرو في خطـوة أولى نحو تأسيس الشركة الجديدة. وبناءً عليه، سيباشر الاستشاري العمل في المرحلة الثانية المتعلقة بالتنفيذ فور تعيين مجلس إدارة Liban Telecom. وهذا الأمر مـن شأنه تفعيل عمل هذه الشركة تحضيراً لبيع قسم منها من القطاع الخـاص، علمـاً أن

قسماً من الأسهم سيتم طرحه في الأسواق للمواطنين اللبنانيين، وذلك وفق ما تـنص عليه القوانين المعمول بها في لبنان.

٢. قطاع الطاقة: أما في مجال الطاقة، فيعمل المجلس الأعلى للخصخصة، وبالتعاون مع وزارة الطاقة والمياه، على تطبيق خطة ثلاثية المحاور لإصلاح قطاع الكهرباء فـي لبنان وإعادة هيكلة مؤسسة كهرباء لبنان.

أ. المحور الأول لهذه الخطة يتناول تشركة مؤسسة كهرباء لبنان لتصبح مجموعـة شركات حديثة تتصف علاقاتها ببعضها البعض بالشفافية، ممـا يسـهل تحسـين مستوى أدائها ويمكنها من التعاطي مع أي هدر قد يطرأ. وبناءً عليـه، فقـد تـم خلال العام ٢٠٠٧ التعاقد مع فريق استشاري سـيعمل مـع المجلـس الأعلـى للخصخصة من أجل تنفيذ عملية التشركة. ويواكب هذه الخطة العمل الذي يقوم به استشاري يعمل مع وزارة الطاقة والمياه لوضع سياسـة مسـتقبلية للقطـاع، والعمل الذي يتابعه استشاري آخر يعمل مع مؤسسة كهرباء لبنان لتحسين أدائهـا الإداري فيه والمالي في المدى القصير. وفي كـانون الثـاني ٢٠٠٨، عـرض الاستشاري المولج بعملية التشركة الهيكلية الجديدة المقترحـة لقطـاع الكهربـاء ومؤسسة كهرباء لبنان على اللجنة الوزاريـة المختصـة بالخصخصـة والبنـى التحتية، ومن ثم أقرها المجلس الأعلى للخصخصة في أيار ٢٠٠٨ تمهيداً لرفعها إلى مجلس الوزراء للموافقة عليها. كما قام المجلس باستدراج عروض للتعاقد مع شركة محاسبة تقوم بتقدير الأصول والموجودات والالتزامات والأعمال الجاريـة التي يقرر نقل ملكيتها أو الانتفاع منها إلى الشركات المنبثقة عن تشركة مؤسسة كهرباء لبنان، وهو حالياً في مرحلة التعاقد مع الشركة المختارة.

ب. في المحور الثاني للخطة الإصلاحية الذي يغطّي قطاع الإنتاج، ينشط المجلس في مجال إيجاد منتجين مستقلين للطاقة وكذلك في مجال تغطية مسألة النقص المتزايد في الطاقة الإنتاجية التي سيحتاج لها لبنان في المستقبل القريب، والتي تقدر فـي الحد الأدنى بحوالي ١,٢٠٠ ميغاواط إضافية. ولهذه الغاية، يحضـر المجلـس لاستقطاب مستثمرين من القطاع الخاص لإنشاء معمل جديد أو معامل جديدة ذات قدرة إنتاجية تغطي الحاجة المطلوبة. ولهذه الغاية، تم توقيع عقد مـع مؤسسـة التمويل الدولية (IFC) بتاريخ ١٥ حزيران ٢٠٠٧ للمساعدة فـي تنفيـذ هـذه العملية. كما تعاقد المجلس، بعد القيام باستدراج عروض، مع الاستشاري التقني K&M للقيام بالدراسة التقنية اللازمة. وقد فـازت شـركة Grant Thornton

باستدراج العروض للقيام بتخمين موجودات معمل دير عمـار، الـذي قـد تـم خصخصته الجزئية إذا كان هناك من اهتمام بهذا الشأن من قبل مسـتثمرين فـي القطاع الخاص. وقد قدم كل من الاستشاريين نتائج دراساتهم في نيسـان ٢٠٠٨، وبناءً عليها، تقوم مؤسسة التمويل الدولية بتحضير توصيتها بالنسبة لاسـتراتيجية العملية. ومن جهة أخرى، يتم التعاون حالياً بين الاستشاريين ومؤسسة التمويـل الدولية لوضع معايير التأهيل المسبق تمهيداً لعرضها على المستثمرين المهتمين.

ج. وفي المحور الثالث للخطة الذي يخص قطاع التوزيع، تعاقـدت وزارة الطاقـة والمياه، بمساعدة من المجلس الأعلـى للخصخصـة، مـع الاستشـاري CRA International من أجل التحضير لاستدراج عروض لتركيب عدادات كهربـاء على مستوى المناطق والمستهلكين، وعروض أخرى لإدارة شبكة التوزيع (التوتر المنخفض) في كل من منطقتين تم تحديدهما. وعلى هذا الصعيد، تأهلـت خـلال العام ٢٠٠٧ عدة شركات للمشاركة بتقديم عروض لتنفيذ الخدمات المطلوبة، ثـم جرى استدراج عروض شاركت فيه الشركات المؤهلة وقدمت عروضها بتـاريخ ٣٠ نيسان ٢٠٠٨. وتتم حالياً دراسة العروض المقدمة.

الفصل الثاني: أبرز أعمال الحكومة في المجال التشريعي

انطلاقاً من التأكيد على جوهر الديمقراطية والالتزام بالممارسة السياسية على أساسها، عمدت الحكومة إلى تطبيق عدد من المبادئ في سياستها، وكان من أهمها التأكيد على فصل السلطات الذي ألغى الممارسات السياسية السابقة والتي عرفت بـ "الترويكا" أو "الدويكا"، فضلاً عن تعزيز عمليتي المساءلة والمحاسبة لأداء الحكومة عبر جلسات المناقشة العامة من قبل النواب، وهو أمر يدعم النظام الديمقراطي ويعززه. وفي إطار نظرتها الإصلاحية إلى موضوع الإدارة، أرست الحكومة صيغة جديدة في التعيينات الإدارية وممارستها وطبقتها؛ صيغة تعتمد مبدأ "ديمقراطية الجدارة" وتتم من خلال اختيار الكفاءات بشكل تنافسي ومعلن وشفاف بعيداً عن الطرق القديمة القائمة على المحسوبيات والتدخلات. أما في القضاء، فقد خطت الحكومة خطوات متقدمة في مجال إصلاح القضاء وتعزيز استقلاليته، فقد تم التعامل مع القضاء خلال عهد الحكومة على أساس اعتباره سلطة مستقلة ومحصنة، وسعت لإبقائه بعيداً عن التدخلات السياسية.

ومن ناحية أخرى، ووعياً منها أن مسألة تنفيذ برنامجها الإصلاحي يتطلب تعديل بعض النصوص القانونية الحالية بالإضافة إلى استحداث تشريعات جديدة، لم توفر الحكومة، ومنذ بدء أعمالها في تموز ٢٠٠٥، جهداً في المجال التشريعي حيث تم تفعيل العمل في مجال وضع مشاريع القوانين وإقرارها في مجلس الوزراء ومن ثم إحالتها إلى مجلس النواب للمداولة والإقرار. ولهذه الغاية، عمد دولة رئيس مجلس الوزراء والوزراء، كل في اختصاصه ووفقاً للأصول المرعية الإجراء، إلى تشكيل اللجان المختصة لوضع مشاريع القوانين الآيلة إلى تحديث أداء الدولة تماشياً مع متطلبات العصر، وكذلك تنفيذاً للبنود الإصلاحية لبرنامج الحكومة وتنفيذاً لتوصيات مؤتمر باريس III. وهكذا، وخلال فترة تولي الحكومة مهامها والتي ناهزت سنوات ثلاث، تم إقرار ١٦٧ مشروع قانون في مجلس الوزراء أحيلت إلى مجلس النواب، حيث تم إقرار ٣٦ قانوناً منها وبقي ١٣١ مشروع قانون عالقاً بانتظار عودة المجلس إلى القيام بأعماله.

أولاً: أهم القوانين التي أقرت في مجلس النواب

خلال السنة والنصف الأولى من عمل الحكومة، تم إقرار ٩٥ قانوناً من قبل مجلس النواب، ٥٩ منها أحيل إلى المجلس استناداً إلى مراسيم صدرت خلال عهود حكومات سابقة، و٣٦ قانوناً منها استناداً إلى مشاريع قوانين أحيلت من قبل الحكومة الحالية خلال السنتين ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ (التفاصيل في الملحق رقم ٤).

١. أهم القوانين الصادرة استناداً إلى مراسيم صدرت خلال عهود حكومات سابقة:

أ. القانون رقم ٦٨٣ الذي يجيز للحكومة إبرام اتفاقية إنشاء الهيئة العربية للغاز وتأسيس الشركة العربية لنقل وتسويق الغاز الطبيعي، أقر بتاريخ ٢٠٠٥/٨/٢٤.

ب. القانون رقم ٦٨٤ الذي يجيز للحكومة إبرام اتفاقية استصناع بين حكومة الجمهورية اللبنانية والبنك الإسلامي للتنمية لتشييد جزء من الطريق الساحلي الجنوبي السريع، أقر بتاريخ ٢٠٠٥/٨/٢٤.

ج. القانون رقم ٦٨٥ الذي يجيز للحكومة إبرام اتفاقية استصناع بين حكومة الجمهورية اللبنانية وصندوق البنك الإسلامي للتنمية لحصص الاستثمار لتشييد طريق بشري في إطار مشروع إعادة إعمار طريق شمال لبنان، أقر بتاريخ ٢٠٠٥/٨/٢٤.

د. القانون رقم ٦٨٦ الذي يجيز للحكومة إبرام اتفاقية قرض بين حكومة الجمهورية اللبنانية وصندوق أبو ظبي للتنمية لتمويل مشروع مياه النبطية، أقر بتاريخ ٢٠٠٥/٨/٢٤.

ه. القانون رقم ٦٨٧ الذي يجيز للحكومة إبرام اتفاقية قرض بين حكومة الجمهورية اللبنانية وصندوق أبو ظبي للتنمية لتمويل مشروع تقاطعات الطرق الرئيسية داخل بيروت، أقر بتاريخ ٢٠٠٥/٨/٢٤.

و. القانون رقم ٦٨٨ الذي يجيز للحكومة إبرام اتفاقية قرض بين حكومة الجمهورية اللبنانية وصندوق أبو ظبي للتنمية لتمويل مشروع تأهيل وتطوير المجاري في المنطقة الشمالية، أقر بتاريخ ٢٠٠٥/٨/٢٤.

ز. القانون رقم ٦٨٩ الذي يجيز للحكومة إبرام اتفاقية قرض بين حكومة الجمهورية اللبنانية وصندوق أبو ظبي للتنمية لتمويل مشروع الصرف الصحي في قضائي زغرتا والكورة، أقر بتاريخ ٢٠٠٥/٨/٢٤.

ح. القانون رقم ٦٩٠ الذي يحدد مهام وزارة البيئة وينظمها، أقر بتاريخ ٢٠٠٥/٨/٢٤.

ط. القانون رقم ٦٩١ الذي ينظم مديرية الضريبة على القيمة المضافة في ملاك وزارة المالية - مديرية المالية العامة ويحدد ملاكها وشروط التعيين الإضافية لبعض وظائفها، أقر بتاريخ ٢٠٠٥/٨/٢٤.

ي. القانون رقم ٧١٠ الذي يجيز للحكومة إبرام اتفاقية قرض بين حكومة الجمهورية اللبنانية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي للمساهمة في تمويل مشروع تطوير شبكة الطرق والتقاطعات الرئيسية، أقر بتاريخ ٢٠٠٥/١٢/٩.

ك. القانون رقم ٧٢١ الذي يجيز للحكومة إبرام عقد تمويل بين حكومة الجمهورية اللبنانية والبنك الأوروبي للتثمير (مشروع المياه المبتذلة في جنوب لبنان)، أقر بتاريخ ٢٠٠٦/٥/١٥.

ل. القانون رقم ٧٢٥ الذي يجيز للحكومة إبرام اتفاقية قرض إجمالي أيبكس بين حكومة الجمهورية اللبنانية والبنك الأوروبي للتثمير لتمويل عدة قطاعات ضمن القطاع الخاص، أقر بتاريخ ٢٠٠٦/٥/١٥.

م. القانون رقم ٧٥٣ الذي يجيز تعديل بعض أحكام قانون الضمان الاجتماعي والإعفاء من زيادات التأخير والمخالفات وإجازة تقسيط ديون الدولة الناتجة عن الاشتراكات المتوجبة لصالح الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، أقر بتاريخ ٢٠٠٦/٥/٢٢.

ن. القانون الذي يعدل القانون رقم ٥٨ تاريخ ١٩٩١/٥/٢٩ (قانون الاستملاك)، أقر بتاريخ ٢٠٠٦/١٢/٨.

٢. أهم القوانين الصادرة استناداً إلى مشاريع قوانين أحيلت من قبل الحكومة الحالية: وكان أبرزها:

أ. القانون رقم ٧٤٠ الذي يجيز للحكومة إبرام اتفاقية تحرير النقل الجوي بين الدول العربية، أقر بتاريخ ٢٠٠٦/٥/١٥.

ب. القانون رقم ٧٤١ الذي يرمي إلى الإجازة للحكومة إبرام عقد تمويل بين الجمهورية اللبنانية والبنك الأوروبي للتثمير (مشروع الأوتوسترادات اللبنانية)، أقر بتاريخ ٢٠٠٦/٥/١٥.

ج. القانون رقم ٧٦٠ الذي يرمي إلى الإجازة للحكومة إبرام عقد تمويل مشروع المياه المبتذلة في بيروت الكبرى بين الجمهورية اللبنانية والبنك الأوروبي للتثمير، أقر بتاريخ ٢٠٠٦/١١/١١.

د. القانون رقم ٧٧٥ الذي يرمي إلى تعديل أحكام المادة السابعة من القانون رقم ٤٦٢ تاريخ ٢٠٠٢/٩/٢ (تنظيم قطاع الكهرباء)، أقر بتاريخ ٢٠٠٦/١١/١١.

ثانياً: أبرز مشاريع القوانين المحالة من قبل الحكومة إلى مجلس النواب والتي لم تقر بعد

إن الورشة التشريعية الحكومية لم تتوقف عند القوانين التي أقرت في مجلس النواب، وذلك خلال الفترة الممتدة من شهر تموز ٢٠٠٥ وحتى شهر تشرين الثاني ٢٠٠٦، إنما تضمنت عدداً كبيراً من مشاريع القوانين الإضافية التي أقرت في مجلس الوزراء وأحيلت إلى مجلس النواب الذي لم يعمد إلى مناقشتها وإقرارها بعد نظراً لتوقف أعماله على مدى سنة ونصف السنة تقريباً، وبالتحديد من ٢٠٠٦/١١/١١ وحتى جلسة انتخاب رئيس جديد للجمهورية في ٢٠٠٨/٥/٢٥. فخلال هذه الفترة، لم تتم مناقشة أو دراسة أي مشروع قانون مرسل من الحكومة، مما أعاق العملية التشريعية الضرورية والأساسية لحسن سير أعمال الدولة. ونتيجةً لذلك، تراكم ٢٤٧ مشروع قانون في أدراج مجلس النواب، ١٣١ مشروع قانون منها أرسلت خلال عهد حكومة النهوض والإصلاح (التفاصيل في الملحق رقم ٥)، بما فيها مشاريع الموازنات للأعوام ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ و٢٠٠٨ الأمر الذي أثّر سلباً على تنفيذ الحكومة لبرامجها الإنمائية والاجتماعية وبالتالي على استفادة أكبر عدد من المواطنين من تقديماتها. وأهم ما تناولت مشاريع القوانين هذه هو الآتي:

١. مشاريع قوانين ذات طبيعة إصلاحية، وأهمها:

أ. تعديل أصول تعيين موظفي الفئة الأولى (أحيل إلى مجلس النواب بموجب المرسوم رقم ١٥١١٨، تاريخ ٢٠٠٥/٩/٩).

ب. تعديل بعض أحكام قانون المحاسبة العمومية (أحيل إلى مجلس النواب بموجب المرسوم رقم ١٦١٦٢، تاريخ ٢٠٠٦/١/١٨).

ج. إحداث مديريات الموارد البشرية في الإدارات العامة الخاضعة لصلاحيات مجلس الخدمة المدنية (أحيل إلى مجلس النواب بموجب المرسوم رقم ١٧٢٤٠، تاريخ ٢٠٠٦/٦/٢٢).

د. تعديل قانون تنظيم وزارة الإعلام (أحيل إلى مجلس النواب بموجب المرسوم رقم ١٧٦٢٦ تاريخ ٢٠٠٦/٩/١٢).

ه. تعديل المرسوم الإشتراعي المتعلق بإنشاء مجلس الخدمة المدنية (أحيل إلى مجلس النواب بموجب المرسوم رقم ١٨٠٥٥، تاريخ ٢٠٠٦/١١/٩).

و. الإنضمام إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (أحيل إلى مجلس النواب بموجب المرسوم رقم ١٧٤٥١ تاريخ ٢٠٠٦/٧/١٥).
ز. إنشاء إدارة شؤون الصفقات العمومية (أحيل إلى مجلس النواب بموجب المرسوم رقم ٩٧٣ تاريخ ٢٠٠٧/١١/٢٤).

٢. مشاريع قوانين ذات صفة تنموية: وأهمها:
أ. إبرام اتفاقية قرض (بقيمة ٣٠ مليون يورو) بين الجمهورية اللبنانية والوكالة الفرنسية للتنمية (AFD) لبرنامج المياه ومعالجة المياه المبتذلة الخاص بمؤسسة لبنان الشمالي (استناداً للقرار رقم ٥٠ تاريخ ٢٠٠٤/١٢/٩)، (أحيل إلى مجلس النواب بموجب المرسوم رقم ١٦٥٤٧، تاريخ ٢٠٠٦/٣/٩).
ب. إبرام اتفاقية وكالة بين الجمهورية اللبنانية والبنك الإسلامي للتنمية (بقيمة ٤٣.٢ مليون دولار) لتنفيذ أعمال وتجهيزات خاصة بمشروع تحسين وتطوير البنية التحتية لمدينة طرابلس، (أحيل إلى مجلس النواب بموجب المرسوم رقم ١٦٨٩٩، تاريخ ٢٠٠٦/٥/٥).
إبرام اتفاقية إستصناع بين الجمهورية اللبنانية والبنك الإسلامي للتنمية (بقيمة ٤٣.٢ مليون دولار) لتنفيذ أعمال وتجهيزات خاصة بمشروع تحسين وتطوير البنية التحتية لمدينة طرابلس، (أحيل إلى مجلس النواب بموجب المرسوم رقم ١٦٩٠٠، تاريخ ٢٠٠٦/٥/٥).
ج. إبرام اتفاقية وكالة بين الجمهورية اللبنانية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي للمساهمة في تمويل (بقيمة ٢٥ مليون دينار كويتي) مشروع تطوير مرافق المياه والصرف الصحي في بعض المناطق اللبنانية، (أحيل إلى مجلس النواب بموجب المرسوم رقم ١٨١٤٠، تاريخ ٢٠٠٦/١٢/١).
د. تنظيم الشراكة بين القطاعين العام والخاص (أحيل إلى مجلس النواب بموجب المرسوم رقم ٨٤٠ تاريخ ٢٠٠٧/١٠/٢٠).
ه. إبرام اتفاقية تقديم قرض إضافي (بقيمة ٧.٥ مليون دينار كويتي) لتمويل مشروع الأبنية التعليمية في بيروت وتعديل اتفاقية القرض رقم ٦٥٠ المعقودة بتاريخ ٢٠٠٢/١١/١٤ مع الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية (أحيل إلى مجلس النواب بموجب المرسوم رقم ٨٩٨، تاريخ ٢٠٠٧/١١/١٢).
و. إبرام اتفاقية قرض (بقيمة ٤.٥ مليون دولار) بين حكومة الجمهورية اللبنانية والبنك الإسلامي للتنمية لتنفيذ لإعداد الدراسات والتصاميم الهندسية التفصيلية

لمشروع توفير المياه لمنطقة بيروت الكبرى (أحيل إلى مجلس النواب بموجب المرسوم رقم ٩٣٤، تاريخ ٢٠٠٧/١١/١٧).

ز. إبرام اتفاقية قرض (بقيمة ١٠ ملايين دولار) بين الجمهورية اللبنانية وصندوق الأوبك للتنمية الدولية لتنفيذ المرحلة الثانية من مشروع الطريق الساحلي الشمالي (أحيل إلى مجلس النواب بموجب المرسوم رقم ١٠٤٣، تاريخ ٢٠٠٧/١١/٢٤).

ح. إبرام اتفاق بين المديرية العامة للتعاون الإنمائي التابعة لوزارة الخارجية الإيطالية ومجلس الإنماء والإعمار لتنفيذ مشروع مياه الشرب في طرابلس والكورة (بمبلغ أقصاه ٥.٩ مليون يورو) (أحيل إلى مجلس النواب بموجب المرسوم رقم ٩٣٣، تاريخ ٢٠٠٨/٢/٧).

ط. إبرام اتفاقية مالية (بمبلغ أقصاه ٥.٩ مليون يورو) بين مجلس الإنماء والإعمار – الجمهورية اللبنانية وبنك "ارتيجيانكاسا - Artigiancassa" لتنفيذ مشروع مياه الشرب في طرابلس والكورة (أحيل إلى مجلس النواب بموجب المرسوم رقم ٩٣٤، تاريخ ٢٠٠٨/٢/٧).

٣. مشاريع قوانين ترمي إلى حماية الصحة العامة والتأمين: وأهمها:

أ. قانون سلامة الغذاء (أحيل إلى مجلس النواب بموجب المرسوم رقم ١٧١٥٦، تاريخ ٢٠٠٦/٦/١٢).

ب. مشروع قانون جديد ينظم أعمال قطاع التأمين في لبنان (أحيل إلى مجلس النواب بموجب المرسوم رقم ٥٧٢، تاريخ ٢٠٠٧/٧/٢٧).

٤. مشاريع قوانين ترمي إلى تحديث القوانين الضريبية وتطوير الأسواق المالية: وأهمها:

أ. قانون يتعلق بالأسواق المالية (أحيل إلى مجلس النواب بموجب المرسوم رقم ١٦٦٩٠، تاريخ ٢٠٠٦/٣/٣٠).

ب. قانون الإجراءات الضريبية (أحيل إلى مجلس النواب بموجب المرسوم رقم ١٧٠٨٠، تاريخ ٢٠٠٦/٥/٢٩).

٥. مشروع قانون يرمي إلى مراجعة وتدقيق حسابات الأشخاص المعنويين والعموميين (أحيل إلى مجلس النواب بموجب المرسوم رقم ١٧٠٥٣، تاريخ ٢٠٠٦/٥/٢٥).

يستند مشروع القانون في أسبابه الموجبة إلى أن شوائب عديدة ربما تكون قد اعترت مرحلة بناء الدولة خلال الفترة التي تلت إقرار وثيقة الوفاق الوطني في الطائف، وأدت إلى إثراء غير مشروع أو منفعة على حساب المصلحة العامة، مما جعل

الكثيرين من السياسيين والمواطنين يشيرون بأصابع الاتهام إلى المسؤولين عن إدارة الدولة خلال تلك الفترة. ومن أجل جلاء هذه القضية بإيفاء كل ذي حق حقه من جهة، وبمعاقبة كل مخالف أو مرتش أو متواطئ أو مهمل أو مقصر من جهة ثانية، أعدت الحكومة مشروع قانون يرمي إلى إخضاع حسابات الإدارات والمؤسسات العامة، والبلديات واتحاد البلديات، والمرافق العامة التابعة للدولة، لتدقيق شامل يتناول أداءها خلال الفترة اللاحقة لإقرار وثيقة الوفاق الوطني في ١٩٨٩/١١/٥، ولغاية نهاية العام ٢٠٠٥. ويتناول التدقيق الموجودات والمطلوبات وقيدها في الحسابات التالية:

أ. الإيرادات وتوريدها

ب. النفقات مهما كانت مصادر تمويلها

ج. المساعدات والمساهمات

د. التلزيمات ومدى انطباقها على القوانين والأنظمة النافذة

ه. المتدخلين في الصفقات العمومية من عملاء ووسطاء وسماسرة.

ولإضفاء مزيد من الشفافية والحياد في إجراء عملية التدقيق الشامل المقترح، نص مشروع القانون على الإجازة للحكومة التعاقد مع شركة دولية، أو أكثر، لإنجاز هذه المهمة. كما أن الحصانة المقترحة للمدقق هي لضمان استقلاليته في تنفيذ مهامه وعدم التعرض لأية ضغوط من أي كان.

٦. <u>مشاريع قوانين ترمي إلى دعم صمود المواطنين والمؤسسات الاقتصادية بعد حرب تموز ٢٠٠٦ والتداعيات الاقتصادية الأخيرة للوضع السياسي المتأزم في لبنان</u>: وأهمها:

أ. إبرام ثلاث اتفاقيات قروض بين الحكومة اللبنانية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي:

١) للمساهمة في تمويل مشروع إعادة إعمار البنى الأساسية المتضررة (أحيل إلى مجلس النواب بموجب المرسوم رقم ١٧٩٣٧، تاريخ ٢٠٠٦/١٠/٢٠).

٢) للمساهمة في تمويل مشروع إعادة تأهيل منشآت القطاع الخاص المتضررة من العدوان الإسرائيلي (أحيل إلى مجلس النواب بموجب المرسوم رقم ١٠٧، تاريخ ٢٠٠٧/٣/١٦).

٣) للمساهمة في تمويل مشروع إعادة تأهيل منشآت الكهرباء المتضررة من العدوان الإسرائيلي (أحيل إلى مجلس النواب بموجب المرسوم رقم ١٩٤، تاريخ ٢٠٠٧/٣/٢١).

ب. تسهيل إعادة بناء الأبنية والمصانع أو أجزاء الأبنية والمصانع المهدمة جراء عدوان تموز ٢٠٠٦ والتي تحتاج إلى إعادة بناء (أحيل إلى مجلس النواب بموجب المرسوم رقم ٦٣١، تاريخ ٢٠٠٧/٨/١٨).

ج. إعفاء الأبنية المهدمة والمتضررة جراء عدوان الإسرائيلي من الرسوم البلدية للعام ٢٠٠٦، وإعفاء الأبنية والمؤسسات والمحلات في وسط بيروت من الرسوم البلدية ومن الضريبة على الأملاك المبنية لعامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ (أحيل إلى مجلس النواب بموجب المرسوم رقم ٩٨٧، تاريخ ٢٠٠٧/١١/٢٤).

د. إبرام اتفاقية إطارية بين الحكومة اللبنانية والبنك الإسلامي للتنمية بشأن المساهمة في تمويل برنامج إعادة إعمار لبنان (أحيل إلى مجلس النواب بموجب المرسوم رقم ١٤٢٨، تاريخ ٢٠٠٨/٥/٥).

٧. <u>مشاريع قوانين ترمي إلى زيادة وتفعيل التواصل مع المغتربين ودعم الانصهار الوطني</u>: وأهمها:

أ. إنشاء البطاقة الاغترابية (أحيل إلى مجلس النواب بموجب المرسوم رقم ٩٦٦، تاريخ ٢٠٠٧/١١/٢٤).

٨. <u>مشاريع قوانين ترمي إلى تحديث وتطوير الاقتصاد وتسهيل انضمام لبنان إلى منظمة التجارة العالمية</u>: وأهمها:

أ. قانون التجارة الخارجية والإجازات (أحيل إلى مجلس النواب بموجب المرسوم رقم ١٦٤٥٧، تاريخ ٢٠٠٦/٢/٢٧).

ب. قانون المنافسة (أحيل إلى مجلس النواب بموجب المرسوم رقم ١٠٢١، تاريخ ٢٠٠٧/١١/٢٤).

ج. حماية العلامات الصناعة والتجارة والخدمة (أحيل إلى مجلس النواب بموجب المرسوم رقم ٩٩٣، تاريخ ٢٠٠٧/١١/٢٤).

د. التسجيل الدولي للعلامات (أحيل إلى مجلس النواب بموجب المرسوم رقم ٩٩١، تاريخ ٢٠٠٧/١١/٢٤).

ه. حماية الرسوم والنماذج الصناعية (أحيل إلى مجلس النواب بموجب المرسوم رقم ٩٨٦، تاريخ ٢٠٠٧/١١/٢٤).
و. حماية الملكية الأدبية والفنية (أحيل إلى مجلس النواب بموجب المرسوم رقم ٩٧٢، تاريخ ٢٠٠٧/١١/٢٤).
ز. حماية الأعمال الأدبية والفنية (أحيل إلى مجلس النواب بموجب المرسوم رقم ٦٨٤، تاريخ ٢٠٠٧/٨/٢٨).

ثالثاً: أبرز المشاريع التي لا تزال قيد التحضير: تحديث قانون الصفقات العمومية

انطلاقاً من أن تشريعات قديمة ومتعددة ما تزال ترعى إجراء المناقصات العمومية المتعلقة بصفقات اللوازم والأشغال والخدمات، والتي هي من النشاطات الإدارية الهامة والحساسة التي تقوم بها مختلف الإدارات والمؤسسات العامة، وبما أن هذا الإجراء ترعاه عدة تشريعات قديمة؛

لذلك عملت الحكومة، بناءً على اقتراح رئيس مجلس الوزراء ووزراء المالية، والأشغال العامة والنقل، والعدل، والصناعة، والداخلية والبلديات، والزراعة، على وضع مشروع قانون خاص يرمي إلى أن يراعي في أحكامه متطلبات تحديث الإدارة العامة والتطورات الاقتصادية والمالية والإدارية والتقنية التي طرأت على وظائف الدولة ومهام إدارتها، كما سوف يترتب على إقرار هذا القانون تفعيل عمل الإدارة في تنفيذ الصفقات العمومية. كما يتناول مشروع القانون كافة العمليات الإدارية المتعلقة بالإعداد للصفقات العمومية، وإبرام العقود، وتنفيذ الصفقات العمومية، وتسديد قيمة الصفقات، والمراجعة.

وقد تم الانتهاء من التحضير لمشروع القانون هذا وأحيل إلى مجلس الوزراء حيث أقر بتاريخ ٢٠٠٧/١١/٢٧، كما وقعه مختلف الوزراء المعنيين باستثناء وزير الزراعة المستقيل، وذلك حتى يتسنى للحكومة إرساله إلى مجلس النواب للإقرار.

الفصل الثالث: الإصلاح ومؤتمر باريس III

أولاً: سياسة الحكومة في مجال الإصلاح

منذ تسلمها مهامها في ٢٨ تموز ٢٠٠٥، أولت الحكومة مسألة العمل على تحقيق الإصلاح الاقتصادي والمالي والاجتماعي والإداري اهتماماً ملحوظاً وخصصت له مناهج عمل وموارد وطاقات بشرية هامة نظراً للظروف الصعبة التي يمر بها الاقتصاد اللبناني وماليته العامة. وانطلاقاً من وعيها أن عدم المبادرة إلى معالجة تلك المسائل بشكل جذري يعرض لبنان إلى مخاطر اقتصادية ومالية ونقدية كبيرة، ويحجب إمكانية الاستفادة من الإمكانيات الكامنة للاقتصاد اللبناني ومن الفرص المتاحة له حالياً؛ عمد الفريق الاقتصادي في الحكومة إلى إعداد برنامج إصلاحي اقتصادي اجتماعي ومالي شامل وفقاً لخطوط عريضة تم بحثها خلال اجتماعات عقدها الفريق في بداية العام ٢٠٠٦ مع المؤسسات المالية الدولية في كل من نيويورك وواشنطن، ولاحقاً في أيلول ٢٠٠٦ على هامش اجتماعات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في سنغافوره. وعلى صعيد موازٍ، بادر الفريق الاقتصادي إلى مناقشة هذا البرنامج في الإطار الوطني عبر عقد جلسات متعددة داخل الحكومة ومع الإدارات المعنية، وكذلك مع الجهات السياسية والفعاليات الاقتصادية من القطاع الخاص فضلاً عن الجهات العمالية الفاعلة وبعض مؤسسات المجتمع المدني.

ثانياً: برنامج الحكومة الإصلاحي

من هذا المنطلق، تركّز الهدف الأساسي للبرنامج على تحفيز النمو بهدف إيجاد فرص عمل جديدة للبنانيين وخفض مستوى الفقر، مع المحافظة على الاستقرار الاجتماعي فيه والسياسي. وبشكل أكثر تحديداً، فقد استهدف برنامج الإصلاح رفع معدل النمو الحقيقي في الحد الأدنى إلى ما بين أربعة وخمسة بالمئة سنوياً خلال السنوات الخمس القادمة، وذلك بما يؤدي إلى تحسين المؤشرات الاجتماعية وخفض الفوارق بين المناطق اللبنانية. وبما أن السبب الرئيسي لهشاشة الوضع الاقتصادي يرتبط بحجم الدين العام، فإن تقليص هذا الدين ووضعه على مسار تراجعي توصلاً لمزيد من الاستقرار والاستدامة، وتوخياً لحماية الفئات الأكثر هشاشة من الناحية المعيشية، يعتبران شرطين أساسيين لإنجاز أهداف البرنامج وإنجاحه.

صمم البرنامج الإصلاحي للحكومة إذاً ليشكّل الحل الأفضل لمعالجة ما وصلت إليه الأوضاع الاقتصادية والمالية، وبما يتناسب مع طبيعة الأوضاع الداخلية، ويؤمن المدخل المناسب للحصول على الدعم العربي والدولي الذي يحتاجه لبنان. ويتوسل هذا البرنامج ضمان نتائج مستدامة لعمليات التصحيح المالي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية المرتقبة في مجال استخدام الالتزامات المالية التي تعهدت بتقديمها عدد من الدول والمؤسسات المانحة من هبات وقروض، بهدف تحقيق النمو المستدام وتحسين مستوى ونوعية عيش اللبنانيين في شتى المناطق اللبنانية.

وفي إطاره العام، جاء البرنامج الإصلاحي للحكومة اللبنانية مرتكزاً على ستة محاور رئيسية هي:

١. المحور الأول يتعلّق بالسياسة الاقتصادية التي يجب إتباعها، ويركّز لهذه الغاية على الإصلاحات التي من شأنها تحسين مستوى معدلات النمو، ومن أهمها إصلاح القطاع المالي وتطوير الأسواق المالية وتحسين بيئة الأعمال للقطاعات الإنتاجية واعتماد مسألة الحَوكَمة في الإدارة.
٢. المحور الثاني يتطرق إلى إصلاحات القطاع الاجتماعي من أجل تحسين المؤشرات الإجتماعية، وذلك عبر برامج اجتماعية محددة وهادفة، وعبر تقوية شبكات الحماية الاجتماعية للفئات الضعيفة والمهمشة من السكان وتنشيط العمل لتحسين المردود الاجتماعي والحياتي الفعلي للنفقات الاجتماعية للدولة.
٣. المحور الثالث يعالج مسألة التصحيح المالي الهادف إلى تقليص العجز والدين العام إلى مستويات قابلة للاستمرار، ويستطيع أن يتحملها الاقتصاد، وتحافظ على الاستقرار المالي والنقدي في البلاد.
٤. المحور الرابع يتعلق بالخصخصة، والتي من شأنها تحسين وتنويع الخدمات المقدمة للمستهلكين، وتوسيع قاعدة ملكية المؤسسات الجاري تخصيصها وتشمل إشراك قطاع عريض من اللبنانيين، وزيادة حجم ومدى المشاركة الشعبية في رساميل المؤسسات المخصخصة، وتحديث تجهيزاتها وتنويع خدماتها، مع السعي لتخفيض الكلفة، بالإضافة إلى زيادة حجم الاستثمارات وإعطاء دفع للنمو الاقتصادي.
٥. المحور الخامس يتعلّق بالسياسة النقدية وضرورة المحافظة على استقرار سعر الصرف، مع تأمين توفّر التمويل اللازم بأنواعه لكافة مؤسسات القطاع الخاص والتأكيد على أهمية المحافظة على قطاع مصرفي سليم.
٦. المحور السادس يركّز على مسألة الدعم الدولي المكمل لجهود الدولة التصحيحية.

ثالثاً: مؤتمر باريس III

تلبيةً لطلب الحكومة اللبنانية، بادر الرئيس الفرنسي جاك شيراك إلى دعوة المجتمع الدولي لعقد المؤتمر العربي والدولي لمساعدة لبنان – مؤتمر باريس III، وذلك في ٢٥ كانون الثاني ٢٠٠٧. وقد قد لبى الدعوة لحضور المؤتمر رؤساء وممثلون رفيعو المستوى يمثلون ٣٦ دولة و٧ مؤسسات مالية عالمية. وفي لفتة غير مسبوقة، وتأييداً لمجمل سياسات الحكومة الاقتصادية منها والإصلاحية التي عرضتها من خلال برنامج عملها على المؤتمر، وذلك بالرغم من المشكلات السياسية التي يعاني منها لبنان وانعكاسات ذلك كلّه على عنصري الأمن والاستقرار، فقد حصل لبنان على هبات وقروض ميسرة فاقت كل التوقعات، إذ بلغت 7.533 مليار دولار أميركي، وهو دعم يوازي أكثر من ثلث الناتج المحلي الإجمالي اللبناني.

وقد جاء هذا المؤتمر- الحدث تكملة لجهود الدولة اللبنانية في مؤتمري باريس I وII في إطار حصد أكبر دعم ممكن للبنان من أجل تطبيق خطط وسياسات الدولة التنموية والإصلاحية الهادفة إلى الارتقاء بالدولة على جميع الصعد إلى مصاف الدول المتطورة والمتقدمة. وتكمن أهمية هذا المؤتمر بالذات في أنه حشد دعماً غير مسبوق، معنوياً ومادياً، لجهود الحكومة الإصلاحية، وربط مسألة الحصول على الدعم المادي والاستفادة منه بالتزام الحكومة بتحويل ما تؤمن به وما خططت له من مبادرات إصلاحية هيكلية وعملية إلى أفعال ووقائع ملموسة. وبهذا الإنجاز، تكون الحكومة قد حققت نجاحاً كبيراً في تطبيق أحد أبرز تعهدات بيانها الوزاري، كما نجحت في التأكيد مرة جديدة على الثقة والدعم المعنوي الذين تحظى بهما على المستويين العربي والعالمي وعلى ترجمتهما بشكل عملي وفعال.

إجمالي تعهدات المشاركين في مؤتمر باريس III

الجهة المانحة	دول	مؤسسات	المجموع	النسبة
مانحون عرب	١,٤٦٢	١,٢٥٠	**٢,٧١٢**	**%٣٦**
مانحون أوروبيون	١,٠٩١	١,٧٣٤	**٢,٨٢٦**	**%٣٨**
مانحون دوليون آخرون	٩٤٣		**٩٤٣**	**%١٢**
مؤسسات مالية دولية		١,٠٥٢	**١,٠٥٢**	**%١٤**
المجموع	**٣,٤٩٦**	**٤,٠٣٦**	**٧,٥٣٣**	**%١٠٠**

الأرقام بملايين الدولارات - المصدر: وزارة المال (حزيران ٢٠٠٨)

توزعت تعهدات المؤتمر على ثلاث فئات رئيسية من حيث تخصصها ووجهة استعمالاتها المرتقبة، وجاءت على الشكل التالي:

١. الدعم للدولة اللبنانية: وتقدر مجمل المبالغ المصنفة ضمن هذه الفئة بـ ٥.٦٤١ مليار دولار تمثل ٧٥ في المئة من إجمالي تعهدات المشاركين في المؤتمر، ٢٣ في المئة منها، أو ما يعادل ١.٣١٣ مليار دولار، سيكون على شكل هبات، و٧٧ في المئة على شكل قروض ميسرة. وتبلغ الأموال المخصصة لدعم الموازنة ١.٧٣٦ مليار دولار، فيما تبلغ تلك المخصصة لتمويل مشاريع تنموية ٣.٤٩٩ مليار دولار، وتقدر قيمة السلع والمساعدات العينية بـ٣٦٣ مليون دولار، بالإضافة إلى قرض بـ٤٣ مليون لدعم مصرف لبنان.

الدعم المخصص للدولة اللبنانية في مؤتمر باريس III

نوع التعهدات	دعم الموازنة والإصلاح	تمويل مشاريع	مصرف لبنان	سلع ومساعدات عينية	المجموع
هبات	399	551		363	**1,313**
قروض ميسرة	1,337	2,948	43		**4,327**
المجموع	**١,٧٣٦**	٣,٤٩٩	**43**	**363**	**٥,٦٤١**

الأرقام بملايين الدولارات – المصدر: وزارة المال (حزيران ٢٠٠٨)

وفي وضعية تعهدات دعم الموازنة، وقّعت حتى نهاية حزيران ٢٠٠٨ اتفاقيات تمويلية تبلغ قيمتها ١.٨٥٧ مليار دولار، وهو مبلغ يشكّل ٣٩ في المئة من مجمل اتفاقيات التمويل الموقعة حتى الآن والبالغة قيمتها الإجمالية ٤.٧٠٩ مليار دولار، وقد تم تسلّم ١.٤٣٤ مليار من تعهدات دعم الموازنة استخدمت لخفض الدين العام. هذه المبالغ، وهي في معظمها قروض ميسرة، تشمل عملية استبدال دين بقيمة ٥٠٠ مليون دولار أجريت في تموز ٢٠٠٧ ولم تكن مدرجة في تعهدات باريس III.

أما بالنسبة لوضعية تعهدات تمويل المشاريع، فقد تم توقيع اتفاقيات تمويلية بقيمة ١.٠٣٠ مليار دولار حتى نهاية حزيران ٢٠٠٨، وهو مبلغ يشكّل ٢٢ في المئة من

مجمل اتفاقيات التمويل الموقعة حتى الآن. ومع أن هذه الفئة حصلت على أكبر نسبة من التعهدات في باريس III (٤٧ في المئة من التعهـدات أي مـا يـوازي ٣.٤٩٩ مليارات دولار)، إلا أن توقيع اتفاقات في شأن الأموال المخصصة لها كان أكثر بطئاً من الفئتين الأخريين بسبب العدد الكبير من المشاريع القائمة، وبسـبب عـدم التئـام مجلس النواب وتالياً عدم إقراره عدداً من مشاريع القوانين اللازمة لهذه الغايـة. ولا تبلغ نسبة ما وقّع من اتفاقيات في هذه الفئة سوى ٢٩ في المئة من مجمل تعهـداتها، وهي اتفاقيات متعلقة بشكل خاص بهبات لا تحتاج إلى موافقة مجلس النواب، وهي قد ركّزت على تمويل مشاريع في قطاعات ذات أولويـة قصـوى كالميـاه والصـرف الصحي والبنى التحتية والطرق.

وفي وضعية تعهدات باريس III المتعلقة بالمساعدات العينية والتي بلغت ٣٦٣ مليون دولار، تم حتى نهاية حزيران ٢٠٠٨ تنفيذ مشاريع تعادل قيمتها ٣٠٥ ملايين دولار، خصص القسم الأكبر منها (٨٠ في المئة) لمساعدة القوات المسلحة اللبنانيـة وقـوى الأمن. ويجري تنفيذ المشاريع التي تم التوقيع اتفاقياتها مع مصر والصـين، فيمـا لا يزال التفاوض قائماً مع تركيا واليونان.

كما تسلّم مصرف لبنان ٤٣ مليون دولار في كانون الأول ٢٠٠٧ من صندوق النقد العربي لدعم البرنامج الذي ينفذه المصرف في مجال تطـوير إدارة المخـاطر فـي القطاع المالي والمصرفي بما يمكنه من اعتماد المعايير الدوليـة المتطـورة وتنفيـذ معايير قرارات بازل-٢.

٢. <u>الدعم للقطاع الخاص</u>: وتقدر مبالغ هذا الجزء بـ١.٤٦٣ مليار دولار وتمثل ١٩ في المئة من إجمالي تعهدات المشاركين في المؤتمر، ستأتي بمعظمها على شكل قروض ميسرة لتحريك عجلة النشاط الاقتصادي لدى القطاع الخاص.

وفي وضعية تعهدات الدعم للقطاع الخاص في نهاية حزيران ٢٠٠٨، بلغـت نسـبة المبالغ التي وقّعت اتفاقيات في شأنها ١.٢٦٦ مليار دولار، أي ما يمثل ٨٦ في المئة من مجمل التعهدات في هذه الفئة، فيما تواصـل المؤسسـات العامـة والمصـارف التجارية استخدام هذه الأموال في منح قروض للمؤسسـات الصـغيرة والمتوسـطة. وتعاون المانحون في مجال الدعم للقطاع الخاص مع المصارف التجارية، باسـتثناء ثلاث اتفاقيات قروض وقعت مع مجلس الإنماء والإعمار، إحداها مع البنك الأوروبي للتثمير بقيمة ٦٠ مليون يورو ويتولى تنفيذها مصرف لبنان، والثانيـة مـع البنـك

الأوروبي للتثمير أيضاً وهي بقيمة ١٠٠ مليون يورو، والثالثة مع الصندوق العربـي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بقيمة ٨٥ مليون دولار.

٣. الدعم من خلال وكالات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني: ومن المتوقع أن يبلغ ٣١٨ مليون دولار، ٦٠ في المئة منها مخصصة لدعم قوات اليونيفيل (١٨٥ مليون دولار من الولايات المتحدة وخمسة ملايين دولار من بريطانيا)، و٢٤ في المئة منها مخصصة لمخيم نهر البارد (٧٥ مليون دولار). أما الدعم المقدم من خلال منظمات المجتمع المدني فقد بلغ ٩٨ مليون دولار.

رابعاً: التقدم على مسار تطبيق البرنامج الإصلاحي منذ باريس III

بالرغم من العقبات السياسية والأمنية في البلاد التي تعترض مسار تنفيذ البرنامج الإصلاحي للحكومة بالشكل والفعالية المبتغاة، إلا أن الحكومة، بكافة إدارتها، أثبتت التزامها التام تطبيق المبادرات الاجتماعية والاقتصادية والمالية وكذلك تلك العائدة إلى البنى التحتية والخصخصة عبر التقدم الملموس في الخطى الإصلاحية على كافة المستويات. واستفادت الحكومة في هذا السياق بالدفع الذي شكله وضع الإطار التطبيقي للبرنامج الإصلاحي عبر تأسيس "مكتب تنسيق" خاص ضمن إطار مكتب رئيس مجلس الوزراء يهتم بتنسيق النشاطات الهادفة إلى تطبيق هذا البرنامج، وكذلك اللجان الوزارية الثلاثة التي يرأسها رئيس مجلس الوزراء وهي "اللجنة الاجتماعية"، و"اللجنة الاقتصادية"، و"لجنة الخصخصة والبنى التحتية" التي تابعت أعمالها مسجلة إنجازات هامة على صعيد التطبيق.

وأبرز تقدم سجل في الربع الأخير من العام ٢٠٠٧ والأشهر الأولى من العام ٢٠٠٨ كان الانتهاء من توقيع ملف تعهدات باريس III من قبل الإدارات المسؤولة عن تطبيق المبادرات بشكل مباشر، وهو ملف يتضمن الخطط العملية المفصلة، ومعالم الإنجازات المطلوبة، ومؤشرات الأداء الأساسية، بالإضافة إلى متطلبات التمويل والمساعدات التقنية المطلوبة. وقد سلمت الإدارات المسؤولة عن تطبيق المبادرات الملفات العائدة لها إلى رئيس مجلس الوزراء، بحيث ستعمد اللجان الوزارية إلى مراقبة أداء كل إدارة مسؤولة وبالتالي محاسبتها على أساس ملفها. وهذا الأمر يظهر مدى الالتزام التام للحكومة وللإدارات بالبرنامج الإصلاحي، ويساعد على ضمان المسؤولية المشتركة للمؤسسات العامة والمشاركة الفعلية في التطبيق، بالإضافة إلى تحقيق المساءلة والتركيز على استدامة السير في الإصلاحات المطبقة.

١. التقدم الحاصل على الصعيد الاجتماعي

في مواجهة التراجع الحاصل في المؤشرات الاجتماعية، ركزت الحكومة جهودها على تحسين أدائها في مجالي السياسة الاجتماعية وتقديم الخدمات الاجتماعية، وذلك عن طريق تقوية شبكات الحماية الاجتماعية وإصلاح القطاعين الصحي والتربوي وقوانين العمل وتعويض نهاية الخدمة، مع مراعاة الأعباء المالية المترتبة جراء ذلك.

أ. في مجال الشؤون الاجتماعية

١) تم وضع إطار عام للإستراتيجية الاجتماعية الشاملة من قبل لجنة فنية برئاسة وزارة الشؤون الاجتماعية، وذلك خلال الربع الأخير من العام ٢٠٠٧، وتم تقديمه إلى اللجنة الوزارية الاجتماعية للموافقة. كما تم خلال الفصل الثاني من العام ٢٠٠٨ وضع دفتر الشروط للتعاقد مع استشاري من أجل تطوير سياسة اجتماعية شاملة استناداً إلى هذا الإطار العام.

٢) تم إطلاق برنامج الإصلاح وإعادة هيكلة وزارة الشؤون الاجتماعية خلال اجتماع اللجنة الوزارية الاجتماعية للفصل الأول من العام ٢٠٠٨ لتحويل نطاق عمل الوزارة من مقدم للخدمات إلى وكالة تنمية، بجهد مشترك من قبل مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية ووزارة الشؤون الاجتماعية يهدف إلى تطوير مهام جديدة للوزارة تعكس الرؤية الجديدة وتلتزم بتطوير الهيكلية التنظيمية والإدارية المصاحبة.

٣) بالنسبة لتحسين إدارة القطاع الاجتماعي، وفي مجال التخلص من الازدواجية في تقديم الخدمات ما بين وزارات الشؤون الاجتماعية والصحة العامة والتربية والتعليم العالي، تم تحضير عرض مفصل حول هذه الخدمات، وذلك بهدف وضع خطة عملية للتخلص من الازدواجية في تقديم الخدمات خلال العام ٢٠٠٨.

٤) على صعيد تنسيق برامج التنمية المحلية، تم مسح المشاريع التي تنفذها إدارات الدولة أو الدول المانحة، بدعم من برنامج آرت غولد (Art Gold) وهو برنامج تنمية موضوع من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ويطبقه مجلس الإنماء والإعمار. وقد تمت مراجعة التداخلات والنواقص في المشاريع المطبقة ما بين عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٧. كما تمت مراجعةً المشاريع المقررة، من قبل اللجنة الفنية في اللجنة الاجتماعية الوزارية، وتم إرساء

قاعدة معلومات عن هذه المشاريع تضم ملاحظات الجهات المعنية حولها، وتديرها وزارة الشؤون الاجتماعية.

٥) على صعيد تطبيق شبكات الأمان الاجتماعي، وفي مجال وضع آلية استهداف بغية تعزيز تركيز برامج شبكات الأمان الاجتماعي على الفئات الفقيرة والمهمشة من أجل تحسين فعالية المساعدات الاجتماعية وسبل الحصول عليها، تم وضع هذه الآليات واستمارات الأسر وكذلك دفتر الشروط لتعيين شركة برمجة لتطوير برنامج إلكتروني خاص لهذه الغاية. ويجري تطبيق هذه الآلية بشكل تجريبي على منطقة معينة، ليصار إلى تحديد ملاءمتها للتطبيق على المستوى الوطني في أواخر العام ٢٠٠٨.

٦) في مجال تقديم الخدمات الاجتماعية إلى الفقراء والمعوقين وتسهيل سبل حصولهم عليها، بدأت الوزارة في الفصل الأول من العام ٢٠٠٨ بتقديم هذه الخدمات التي تشكل إحدى شبكات الأمان المطروحة في برنامج العمل الاجتماعي للحكومة، وذلك بتمويل من صندوق لبنان للنهوض وبالتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حيث حصل ١,٠٠٠ مستفيد من حملة بطاقات الإعاقة على الخدمات وذلك حتى نهاية حزيران ٢٠٠٨. أما بالنسبة لتأمين خدمات صحية مجانية لذوي الحاجات الخاصة، وهي شبكة أمان أخرى يتم العمل عليها، فقد تم وضع تصور حول إقامة صندوق تعاضد خاص لهؤلاء الأشخاص، وأرسل للنقاش ضمن اللجنة الوزارية الاجتماعية.

ب. في مجال الصحة العامة

١) في مجال تطوير الخدمات الصحية الأساسية، وفي إطار تطبيق برنامج السنوات الخمس الموضوع وفقاً لإستراتيجية جديدة في مجال هذه الخدمات، ارتفع عدد المراكز الصحية المتعاقدة ضمن إطار شبكة الخدمات الصحية الأساسية من ٨٥ إلى ١١٧ مركزاً في العام ٢٠٠٧، ووضع نظام تحويل بين هذه المراكز والمستشفيات الحكومية المحلية، وتوسيع الشبكة المعلوماتية في هذه المواقع. كما عملت الوزارة على تطوير برنامج تصنيف للخدمات الصحية الأساسية بدأ تطبيقه في حزيران ٢٠٠٧ من قبل كلية العلوم الصحية في جامعة البلمند بتمويل من منظمة التعاون للتنمية الإيطالية، حيث تم تطوير أداة تصنيف جرى اختبارها على ١٠ مراكز تجريبية. وبناء على النتيجة، جرى اعتماد اثنين من هذه المراكز في كل من طرابلس والنبطية لتطبيق هذا البرنامج بشكل رسمي في تشرين الثاني ٢٠٠٧. كما تم تنظيم ورشة عمل

على نطاق وطني في ١٤ كانون الأول ٢٠٠٧ حيث جرت مناقشة برنامج عملي من أجل التوصل إلى تطبيق نظام تصنيف موحد في لبنان.

٢) في مجال تطبيق برنامج تصنيف المستشفيات الحكومية، وبعد أن تم توقيع اتفاقية مع المعهد العالي للأعمال ESA في أيار ٢٠٠٧، بدأ تنفيذ البرنامج بتمويل من الهيئة العليا للصحة في فرنسا في الفصل الثالث من العام ٢٠٠٧. فقد قام اختصاصيون من الهيئة الفرنسية بتدريب مشترك لـ ٢٥ مستشفى حكومياً، كما بدأ التطبيق العملي لمعايير التصنيف ولإجراء تقييم داخلي في هذه المستشفيات خلال الفصل الأول من العام ٢٠٠٨ والذي سيستمر حتى نهاية الفصل الثاني من هذا العام. كما تم وضع دفتر شروط من قبل الخبراء الفرنسيين لاختيار شركات التصنيف المناسبة لتبدأ عملها الرقابي على المستشفيات بحلول العام ٢٠٠٩.

٣) على صعيد ضبط النفقات الصحية، تعمل الوزارة من خلال قرض من البنك الدولي على إدخال وظيفة جديدة تتمحور حول مراجعة كيفية استعمال الخدمات الصحية وتطوير بروتوكول جديد للقبول في ٣٠ مستشفى بهدف إعادة توجيه التغطيات المقدمة من قبل الوزارة نحو تسهيلات صحية أكثر فعالية. وقد أطلق المشروع في تشرين الأول ٢٠٠٧، وعين فريق الاستشاريين الذي سلّم تقريره في كانون الثاني ٢٠٠٨ حول طرق تطوير أنظمة من شأنها معالجة مختلف الأوضاع المسببة للاستعمال الضعيف للخدمات الصحية. وبناء على توصيات التقرير، أنشأت وزارة الصحة لجنة لمراجعة استعمال الخدمات الصحية. من جهة أخرى، تم تحضير برنامج عمل لوضع أسس لتعاقد الوزارة مع المستشفيات وفقاً للأداء، وألّفت الوزارة لجنة لوضع مؤشرات الأداء الخاصة بالتعاقد مع المستشفيات.

٤) على صعيد تطوير معايير وأساليب تطبيقية ووظائف مشتركة خاصة بالتأمين الصحي، تقوم الوزارة باستكمال المشروع التجريبي للدفع الإلكتروني في مستشفى ضهر الباشق الذي أثبت نجاحه وفعاليته، وبدأ تطبيق برنامج مماثل آخر في مستشفى مار يوسف في شباط ٢٠٠٨، وذلك من أجل إرساء صلة مباشرة (online link) ما بين الوزارة والمستشفى ولجنة التدقيق.

٥) وفي مجال تطوير وتجهيز البرنامج الوطني الموسع للمناعة، وبدعم من برنامج اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية، تم تحسين مستوى نظام إدارة المعلومات للبرنامج حيث جرى توزيع ٣١ حاسوب لـ ٣١ مركز توزيع

لقاحات وتم تدريب العاملين عليها، في وقت يجري العمل على ربطها بواسطة شبكة الإنترنت بوزارة الصحة. وفي هذا السياق، تم إطلاق حملتين للتطعيم ضد الحصبة والحصبة الألمانية للأطفال المسجلين في المؤسسات التربوية ولغير المسجلين أيضاً. كما أنجزت الدورة الأولى والثانية من برنامج "الوصول إلى كل حي" للخدمات الصحية المتاخمة في كل من بنت جبيل وبعلبك وعكار والمنية-الضنية والهرمل، والتي تمت عبر عدد من المنظمات غير الحكومية، على أن يطلق البرنامج في خمسة مناطق أخرى في أيار ٢٠٠٨.

٦) على صعيد الإصلاح في قطاع الدواء عبر إعادة تسعير كافة الأدوية المسجلة ما بين العامين ٢٠٠٠ و٢٠٠٦، تم الانتهاء من مراجعة أسعار الأدوية التي شملت ١,٠٣٧ ملفاً بحيث تم تخفيض الأسعار بنسبة وسطية بلغت ١٤%. وفي ما يخص مراجعة أسعار الأدوية المسجلة ما بين عامي ١٩٩٦ و٢٠٠٠، تمت مراجعة ١١٦ ملفاً من أصل ٨٣٣ ملفاً سلّمت للوزارة حتى الآن، حيث تم تخفيض أسعار ٦٧ دواء من أصل هذه الأدوية.

ج. في مجال التربية

١) تم وضع استراتيجية جديدة للقطاع التربوي وجرى تقديمها إلى مجلس الوزراء للنظر فيها وللموافقة في أيلول ٢٠٠٧. وسيبدأ تطبيق هذه الإستراتيجية فور إقرارها على مدى ٣ سنوات.

٢) تم إرساء وحدة جديدة في الوزارة تعنى بشؤون السياسات والتخطيط وإدارة المعلومات، وفي إطار عملها، وبالتنسيق مع وزارة المالية والبنك الدولي، تم تحقيق تطور بارز في مجال وضع ميزانية مرتبطة بالأداء ستقدم في "الطلب الموسع" للميزانية الخاصة بالعام ٢٠٠٩. وعليه، تم تحضير "الميزانية الموازية" التي تتضمن تقديرات مستقبلية للأعوام ٢٠٠٩ وحتى ٢٠١١ حول تقسيمات الموازنة وفقاً لمؤشرات الأداء الأساسية، وبشكل يرتبط مباشرةً بالأهداف الموضوعة للقطاع التربوي.

٣) في مجال تطبيق نظام إدارة المعلومات التربوية في وزارة التربية ونظام إدارة المعلومات المدرسية في المدارس، تمت دراسة المتطلبات التقنية كما جرى توقيع اتفاق ما بين الوزارة وأوجيرو من أجل إرساء "شبكة التربية الوطنية" حيث تم ربط عدد كبير من المدارس الرسمية والخاصة والمراكز

التربوية المناطقية بالوزارة. كما تم توفير التجهيزات اللازمة لإدارة المعلومات المدرسية لـ ١,٣٨٨ مدرسة في أيار ٢٠٠٨.

٤) في مجال تحسين فعالية وتنافسية القوى العاملة لديها، قامت وزارة التربية والتعليم العالي بتطبيق برنامج لتطوير مهارات القيادة لدى ٤٥٠ مدير مدرسة، تم اختيار ٤٠ منهم أخضعوا لبرنامج "تدريب المدربين" في كندا. ومن ناحية أخرى، تم افتتاح ١٥ مركزاً إقليمياً للتدريب وتم تعيين ٢٧٠ مدرباً، في وقت تسعى الوزارة فيه إلى إرساء برنامج تدريب مستمر لهؤلاء المدربين. ومن جهة أخرى، تحضر الوزارة لإطلاق برنامج للتقاعد المبكر للمعلمين كبار السن خصوصاً من غير حملة الشهادات الجامعية أو المعلمين ذوي الحالات المرضية وذلك اعتباراً من سن ٥٨.

٥) على صعيد تحسين تقييم الإنجازات الأكاديمية، تم إحراز تقدم هام من خلال الانتهاء من تطوير نظام إدارة الامتحانات الرسمية والبدء بتطوير النظام المعلوماتي المصاحب له، كما تم اختبار بنك الأسئلة ونظام أنتاج الامتحانات بشكل ناجح. وقد بدأ تطبيق هذه الأنظمة بشكل رسمي في الامتحانات الرسمية للعام ٢٠٠٨.

٦) على صعيد تحسين استعمال الوسائل التربوية، قامت الوزارة بإغلاق ودمج ٣٨ مدرسة غير قابلة للبقاء والتطور. كما يجري التباحث مع الاتحاد الأوروبي بشأن تقديم نظام للمعلومات الجغرافية لوضع خريطة للمدارس، وكذلك مع منظمة اليونسكو لبناء قدرات الوزارة على التخطيط الاستراتيجي وصيانة البنية التحتية للوزارة في مجال تقنيات المعلوماتية والاتصال.

د. في مجال العمل

١) في مجال مراجعة قوانين العمل بهدف تسهيل استخدام العمال المؤقتين والفصليين، تمت مراجعة بعض القوانين المرعية الإجراء من قبل لجنة مؤلفة من قضاة وإداريين والتي سلمت مقترحاتها لوزير العمل حيث أرسلت للمصادقة عليها من قبل المجلس التحكيمي في وزارة العدل، ومن ثم سيتم إرسالها إلى مجلس الوزراء لإقرارها. وقد تمت مراجعة المرسوم رقم ١٧٥٦١ المتعلق بتنظيم عمل الأجانب في لبنان من قبل المجلس التحكيمي الذي أرسل ملاحظاته عليها للوزارة، على أن تتم إحالتها إلى مجلس الوزراء للإقرار.

٢) على صعيد بناء القدرات البشرية وتحسين نظم المعلوماتية في الوزارة، تم التحضير لتعيين مستشارين إداريين بالتنسيق مع مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية، وأرسل الاقتراح إلى مجلس الخدمة المدنية.

٥. في مجال الضمان الاجتماعي

١) على صعيد تعزيز إدارة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، أنجزت كافة البرامج لتشغيل المرحلة الأولى من المخطط التوجيهي والتي تشمل برامج الاشتراكات والمستفيدين على العاتق والتقديمات الصحية. كما يتم تجهيز ومكننة ١٣ مركزاً ومكتباً للصندوق، ٧ مراكز أنجز تجهيزها بشكل كامل. وقد تمت مكننة ٢٦٠,٧٣٣ ملفاً، تشمل ٣٣٨,٤٣٥ مستفيداً، أي ما يوازي ٢٠% من عدد الملفات المتوقعة. وعلى صعيد آخر، تم افتتاح أول فرع مناطقي ممكنن للضمان الاجتماعي على طريق المطار في ٢٦ آذار ٢٠٠٦، وهو مرتبط بشكل مباشر بالمركز الرئيسي لإدارة المطالبات، كما تم افتتاح ١١ مركزاً مناطقياً بدأت جميعها بالعمل الفعلي.

٢) بالنسبة للتدقيق في حسابات الصندوق، لزمت إدارة الصندوق أعمال التدقيق الخارجي لحسابات الصندوق للأعوام ٢٠٠١-٢٠٠٥، وتسلمت إدارة الصندوق حتى الآن التقرير الأولي عن العام ٢٠٠١ وأبدت ملاحظاتها عليه.

٣) في مجال تحسين قدرة الصندوق على تحصيل الاشتراكات، تم وضع دراسة لتقييم الديون المستحقة للصندوق، كما أنشئت وحدة متخصصة لمتابعة ومراقبة المؤسسات المتخلفة عن سداد الاشتراكات حيث تمت متابعة ٥٠٠٠ شركة متخلفة بلغت نسبة التحصيل منها ٤٥%.

٤) على صعيد ضبط النفقات الإدارية والتقديمات الصحية، تم وقف التعاقد مع ٢١ مستشفى غير مستوف لشروط الاعتماد، وباشر الأطباء المناوبة أيام العطل الرسمية لضبط عمليات الدخول إلى المستشفيات، كما تم إقرار نظام توزيع الأدوية للأمراض المستعصية. وعلى مستوى آخر، تمت دراسة مشروع تعزيز وتفعيل الموارد البشرية في الصندوق.

٥) وفي مجال تحديد التزامات الصندوق وتأمين التمويل وديمومته، أُنجزت الدراسة الأكتوارية المتعلقة بفرع المرض والأمومة بالتعاون مع البنك الدولي، ومن المنتظر أن يقوم البنك بتقديم عدد من السيناريوهات لتأمين التوازن المالي لهذا الفرع.

٢. التقدم الحاصل على الصعيد الاقتصادي

في وقت ألقت فيه الأزمة السياسية وتدهور الأوضاع الأمنية أعباءها على الوضع الاقتصادي، ركزت الحكومة على رفع الفائض الأولي عبر تدابير صارمة في مجال الإنفاق العام وتحسين الواردات، وعبر إصلاحات في الموازنة العامة، وعبر إصلاحات من شأنها دعم النمو وتهدف إلى تحسين مناخ الأعمال وظروف التنافسية.

أ. في مجال المالية العامة

١) على صعيد إصلاح إدارة الموازنة والمالية العامة، وفي مجال توسيع نطاق الموازنة، شملت موازنة العام ٢٠٠٧ كلاً من مجلس الإنماء والإعمار والهيئة العليا للإغاثة. وفي إطار ربط تحضير الموازنة بإطار النفقات للمدى المتوسط الموضوع بالتنسيق مع الإدارات المعنية في موازنة العام ٢٠٠٨، عقدت الوزارة ورشات عمل لتفسير طرق تحضير الموازنة الجديدة للإدارات المعنية. وفي السياق نفسه وعلى صعيد آخر، وتحضيراً لتطبيق مشروع ربط تحضير الموازنة بأداء الوزارات والإدارات العامة، بدأت وزارة التربية والتعليم العالي بتطبيق مشروع تجريبي لتحضير "موازنة موازية" خلال الفصل الأول من العام ٢٠٠٨. ولهذه الغاية، أنشأت الوزارة وحدة خاصة تعنى بتحسين إدارة وتوقعات التدفقات النقدية للإدارات العامة كافة، وذلك عبر إطلاق مشروع تجريبي من شأنه وضع جدول للدفعات الخاصة بهذه الإدارات، مما يحسن من دقة توقعات أوضاعها النقدية خلال العام، ويساعد في تحقيق وفر مالي وتراجع في الدين وخدمته. وقد أرسل مرسوم بهذا الشأن إلى مجلس الخدمة المدنية في أيار ٢٠٠٨.

٢) على صعيد ترشيد الإنفاق العام، وضعت الوزارة موازنة العام ٢٠٠٨ مع وضع قيود على العديد من عناصر النفقات كنفقات السفر، ونفقات المحروقات والاتصالات في القطاع العام، وحصر كتلة الأجور عبر تجميد التوظيف في القطاع العام قدر المستطاع، والطلب من الإدارات العامة تخفيض نفقاتها العامة بنسبة ٥% والتقدم باقتراح لخفض النفقات بشكل إضافي. وعلى هذا الأساس، أتت موازنة العام ٢٠٠٨ أقل بنسبة ٣% من موازنة العام ٢٠٠٧، وتم إقرارها في مجلس الوزراء وأرسلت إلى مجلس النواب بتاريخ ٢٠٠٧/١١/٢٤.

٣) وفي مجال العمل على إغلاق ملف المهجرين بشكل نهائي، واستكمال أعمال مجلس الجنوب وإقفاله، جرى إقرار سلفة بمبلغ ٢٠٠ مليار ليرة للصندوق

والمجلس كدفعة أولى وعلى حساب قانون إصدار سندات الخزينة بالعملات الأجنبية بقيمة خمسمائة مليون دولار الذي أقر في العام ٢٠٠١ بحسب ما نص عليه المرسوم رقم ٢٩٢ بتاريخ ٢٠٠٧/٤/٢٧.

٤) كما جرى التنسيق مع مؤسسة كهرباء لبنان ووزارة الطاقة والمياه من أجل حصر وتدقيق النفقات العائدة لشراء مادة الفيول أويل اللازمة لمؤسسة كهرباء لبنان، بالإضافة إلى وضع أسس محاسبية سليمة لتخطيط النفقات المستقبلية بشكل أكثر فعالية.

٥) ومن جهة ثانية، عملت الوزارة في النصف الأول من العام ٢٠٠٨ على تحضير توقعات لعدة سنوات للنفقات وفقاً للأساليب والخدمات والسقوف القطاعية المتبعة حالياً في الوزارات. وهذه التوقعات متصلة بتحضيرات الموازنة وتساهم في تحسين القدرة على التوقع، وتحسين الشفافية والمحاسبة، وكذلك تحسين الإدارة القطاعية. وقد طلب تعميم موازنة العام ٢٠٠٩ من الوزارات إضافة التوقعات لحاجاتها التمويلية للأعوام ٢٠٠٩-٢٠١١، وطلب من المؤسسات العامة إضافة وضعها المالي في نهاية العام ٢٠٠٧ وتوقعاتها المالية للعام ٢٠٠٩.

٦) في مجال تحسين جباية الواردات، وبالرغم من الوضع السياسي المتأزم في البلاد، استطاعت وزارة المالية تحسين نسبة الجباية بحوالي ٣١% خلال فترة كانون الثاني – شباط ٢٠٠٨ بالمقارنة بما كان عليه الوضع في السنة السابقة. فضلاً عن ذلك، تم تحقيق تحسن في العائدات الضريبة بشكل عام وخصوصاً ضريبة الأملاك المبنية التي ارتفعت بنسبة ٦٩% وذلك بعد ربط قاعدة المعلومات الضريبية بالسجل العقاري. كما ارتفعت العائدات غير الضريبية، وخصوصاً الدخل من الأملاك العامة الذي ارتفع ٧٣% نسبة لارتفاع التحويلات من فائض موازنة الاتصالات ومن كازينو لبنان بعد أن دخلت الزيادة في حصة الخزينة في كازينو لبنان من ٣٠% إلى ٤٠% حيز التنفيذ. كما ارتفعت عائدات الخزينة بنسبة ١٦٣% مع تسلم الدولة هبة بقيمة ١٤٨ مليار ليرة من قبل الوكالة الأميركية للتنمية USAID من ضمن تعهدات مؤتمر باريس III.

٧) في مجال تحسين إدارة الواردات والإصلاح الإداري في الوزارة، تمت إعادة تنظيم عمليات الماليات في المناطق وإنشاء مكاتب إقليمية لخدمة المكلفين يديرها موظفون أكفاء، كما بدأت هذه المكاتب بالقيام بعمليات التحصيل،

بالإضافة إلى مكننة العمليات بشكل كامل ووصلها بالمركز الرئيسي عبر أنظمة الأقمار الصناعية. وبالنسبة لمشروع القانون الموحد للإجراءات الضريبية الذي وافق عليه مجلس الوزراء وهو الآن بصدد المناقشة في اللجان النيابية، يجري العمل على وضع القوانين التطبيقية العائدة له في وقت تم وضع الآليات الهادفة إلى منع الازدواجية الضريبية. وضمن هذه المساعي، أقر مجلس الوزراء مشروع قانون الضريبة الموحدة على الدخل الإجمالي المحققة في لبنان، الذي سيحل محل الضرائب النوعية على الدخل، ويجري العمل حالياً على وضع القوانين التطبيقية والسياسات الضريبية والأدلة الخاصة به للعام ٢٠٠٨. كما يتم العمل من اجل إطلاق الخدمات المالية الإلكترونية عبر تطوير وتحضير طرق الاستعمال والمراسيم والقرارات اللازمة، بالإضافة إلى تحضير الشق التقني من معدات وتدريب للموظفين والشق الإعلامي للتعريف بهذه الخدمات الجديدة المتطورة.

وقد تم إنشاء قاعدة معلومات شاملة خاصة بتسجيل موظفي القطاعين العام والخاص في ضريبة الدخل والأجور.

٨) في مجال تقوية إدارة الدين العام، تعمل الوزارة على وضع إستراتيجية لإدارة الدين العام تتضمن أهداف إدارة الدين بشكل واضح، ويتم تطويرها سنوياً وفقاً للتطورات الاقتصادية وأوضاع السوق. وفي إطار تطبيق مبدأ الشفافية في هذا المجال، بدأت الوزارة بإصدار تقارير فصلية تستهدف أصحاب القرار والمستثمرين وكافة المعنيين.

٩) في مجال تحسين مناخ الأعمال وتنافسية الاقتصاد، قامت الوزارة بعدة إجراءات تنظيمية وتمويلية وتسويقية، منها تسهيل إنشاء صناديق لرأس المال المضارب كصندوق "بادر" برأسمال ٢٠ مليون دولار الذي يركز على الاستثمار في الشركات اللبنانية الصغيرة والمتوسطة الحجم. كذلك قامت الوزارة بتبسيط إجراءات المراقبة الضريبية، وأصدرت قراراً يقضي بإعفاء الطرود الشخصية والعينات التجارية والهدايا وقطع الغيار التي لا تتجاوز قيمتها ٥٠٠ ألف ليرة لبنانية من المعاملات الجمركية. كما أصدرت بالتعاون مع وزارة الخارجية قراراً يعفي مانيفست بواخر الركاب والبضائع من التصديق. وتعمل الوزارة على الحصول على برنامج مساعدة تقنية من البنك الدولي في مجال الإصلاح الضرائبي.

ب. في مجال الاقتصاد

١) في مجال تشجيع الاستثمارات، قامت الوزارة، بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية (IFC)، بإطلاق برنامج عمل مفصل يهدف إلى ترشيق مسار المعاملات الإدارية المتعلقة بتسجيل الشركات الجديدة، كما تعاونت الوزارة مع وزارة المال وليبان بوست حيث تم إرساء مراكز موحدة لتسجيل الشركات (one-stop shop) وكذلك تحضير الأدلة العملية التي تشرح كافة تفاصيل إجراء هذه العملية للمستثمرين. وفي هذا الإطار، وفي مجال التحضيرات للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، تعمل الوزارة على تسهيل إقامة الشركات الأجنبية في لبنان عبر إلغاء الرسوم التي تتوجب على الشركات الأجنبية في مجال التأسيس والإعلان في الجريدة الرسمية، وذلك عبر إدراج هذه التدابير في موازنتي العام ٢٠٠٧ والعام ٢٠٠٨، بالإضافة إلى زيادة التنسيق والتعاون بين أقسام الوزارة من أجل تخفيض فترة التصريح لتسجيل الشركات إلى يومين. أما فيما يخص مشروع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم الممول من قبل الاتحاد الأوروبي، فقد قامت الوزارة بوضع إستراتيجية لخمس سنوات لتطوير القطاع، واستحداث طريقة خاصة للتصريح عن التنافسية، بالإضافة إلى إقامة بنية تحتية لدعم أعمال القطاع الخاص بطريقة مستدامة عبر إطلاق عمل حاضنات تطوير الأعمال في كافة المناطق اللبنانية ابتداء من شهر آذار ٢٠٠٧. كما تشاركت الوزارة مع مؤسسة "كفالات" لتأمين التمويل لهذا القطاع حيث تم الإعلان عن ضمانات قروض بقيمة ٤٠ مليون يورو بدون ضمانات إضافية.

٢) في مجال تسهيل التجارة الخارجية وتحسين تنافسية التجارة، قامت الوزارة بإطلاق "اللجنة الوطنية للتجارة وتسهيل النقل" في تموز ٢٠٠٧ والتي وضعت تقييماً حول حاجات كل من مطار رفيق الحريري الدولي ومرفأ بيروت والنقل المتعدد الوسائط والحدود، وقدمت توصياتها لمجلس الوزراء.

٣) في مجال إصلاح نظام الملكية الفكرية في لبنان، تم إقرار مشاريع قوانين عديدة في هذا الخصوص كتعديل قانون حماية علامات الصناعة والتجارة والخدمة، وقانون حماية الرسوم والنماذج الصناعية، وقانون حماية المؤشرات الجغرافية، والانضمام إلى اتفاق مدريد بشأن التسجيل الدولي للعلامات. وقد تم ضم موظفي مشروع حماية المؤشرات الجغرافية الممول من قبل وكالة التعاون السويسرية مع مكتب حماية الملكية الفكرية في الوزارة، مما سيعزز قدرة المكتب المستقبلية.

٤) في مجال تحسين مناخ الأعمال، قامت الوزارة بتحضير قانونين حول إقامة "مؤسسة التنافسية وحماية الإنتاج الوطني" عبر تطبيق أساليب منع الإغراق والحماية حيثما تطلب الأمر. وفي هذا الإطار، أقر مجلس الوزراء قانون المنافسة الذي ينتظر إقراره في مجلس النواب، والمرسوم التطبيقي لقانون حماية الإنتاج الوطني الذي أصبح نافذاً في ٣ نيسان ٢٠٠٨. وقد اتخذ قرار لإنشاء سكرتاريا لهيئة التحقيق لمعالجة قضايا التجارة، التي تهتم بشكاوى الصناعة الوطنية في قضايا الإغراق وحماية المنتجات الوطنية.

٥) في مجال تطبيق برنامج الجودة الممول من قبل الاتحاد الأوروبي بمنحة قيمتها الإجمالية ١٦ مليون يورو، قامت الوزارة بالتعاون مع مؤسسة المقاييس والمواصفات اللبنانية LIBNOR بوضع مسودة لمشروع قانون حول التوحيد القياسي باللغتين العربية والإنكليزية.

ج. على الصعيد النقدي

١) على صعيد المحافظة على مستوى معين للموجودات بالعملات الأجنبية، ووفقاً لتقرير صندوق النقد الدولي لأداء مصرف لبنان في إطار برنامج EPCA، تمكن المصرف من رفع موجوداته الإجمالية بالعملة الأجنبية (ما عدا الذهب) بما يفوق توقعات البرنامج حيث زادت الموجودات بمبلغ ٤٠٠ مليون دولار في الفصل الثالث من العام ٢٠٠٧.

٢) وعلى صعيد تسهيل الحصول على القروض التجارية، قام مصرف لبنان بعدة خطوات أهمها برامج دعم للفوائد لتأمين شروط ايجابية لعقود التأجير، وبرامج دعم الفوائد لحاضنات تطوير الأعمال، وبرامج مختلفة لتشجيع المصارف على إقراض الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم عبر المشاركة في المخاطر. وفي هذا الإطار، أنهى المصرف بالتعاون مع مجلس الإنماء والإعمار التحضير لاتفاق مع البنك الأوروبي للتثمير لتقديم ١٠٠ مليون يورو على شكل قروض ميسرة للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، مع دعم للفوائد بمبلغ ١٥ مليون يورو مقدم من الاتحاد الأوروبي، علماً أن اتفاق القرض بحاجة إلى موافقة مجلس النواب حتى يصبح نافذاً.

د. مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية

١) في مجال إرساء نظم الحَوكمة والشفافية في القطاع العام، انتهى العمل على تحديث قانون الصفقات العمومية الذي أقره مجلس الوزراء في تشرين الأول

٢٠٠٧، ولا يزال ينتظر توقيعه من قبل وزير الزراعة المستقيل تمهيداً لإرساله إلى المجلس النيابي.

٢) وفي مسألة محاربة الفساد، يتم التحضير في مكتب وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية لتوقيع مذكرة تفاهم مع كل من وزارة المال ووزارة الأشغال العامة والنقل للخضوع لمشروع محاربة الفساد. كما تم تطوير شروط الحصول من القطاع العام على عدد من الخدمات المعينة التي كانت تقوم بها بعض الإدارات العامة وهي وزارات الاقتصاد والتجارة، والشؤون الاجتماعية، والصناعة، والزراعة، والأشغال العامة.

٣) في مجال تطوير وتحديث قدرات القطاع العام، تمت الاستعانة باستشاري بالتعاون مع الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لتطبيق الإستراتيجية الإلكترونية للحكومة لمراجعة الإستراتيجية ووضع برنامج عمل وطني، حيث تم تقديمهما إلى رئيس مجلس الوزراء، في وقت يتم التحضير لشروط الاستخدام لتقييم الجهوزية للحكومة الإلكترونية.

٣. التقدم الحاصل على صعيد البنى التحتية والخصخصة

بهدف تقليل نسبة تأثر الأوضاع المالية بالأحداث وتحسين الإنتاجية والنمو الاقتصاديين، دفعت الحكومة باتجاه تطبيق الإصلاحات في مجال البنى التحتية وخصخصة قطاعات الاتصالات والطاقة والنقل.

أ. في مجال الاتصالات

١) على صعيد خصخصة قطاع الخلوي، تم إطلاق عملية تقديم العروض لبيع موجودات ومطلوبات وعقود مشغلي الخلوي في لبنان، وبيع رخصة جديدة لبناء وامتلاك وتشغيل شبكة جديدة للخلوي. وتم افتتاح غرفة معلومات إلكترونية عبر الإنترنت حيث تتوفر المستندات العائدة للشركتين للمستثمرين الراغبين في تقديم عروض. وقد قرر مجلس الوزراء تأجيل مهلة استلام العروض، والتي كانت محددة في شهر شباط ٢٠٠٨، على أن يتم الإعلان عن المهل الجديدة قبل ٤ أسابيع على الأقل من المهلة الجديدة لتقديم العروض.

٢) في مجال بناء وتشركة مؤسسة "اتصالات لبنان – Liban Telecom"، أنهت الوزارة التحضيرات اللازمة لوضع نظام الشركة الرئيسي، ومن المتوقع

تعيين مجلس إدارة لها وإنشاء مكتب لإدارة البرنامج قريباً، وذلك من أجل تحويل موجودات بعض مديريات الوزارة إليها.

٣) في مجال مشروع الإنترنت السريع DSL، فقد أطلق بالتعاون مع شركات القطاع الخاص حيث يتم تقديم الخدمات في ٣٦ مركزاً هاتفياً في كافة المناطق. وتعتبر هذه التجربة واحدة من التجارب الرائدة في العالم، إذ تقوم إدارة حكومية عامة للمرة الأولى بإشراك القطاع الخاص ومشاركته على مبدأ التجزئة unbundling.

ب. في مجال الطاقة

١) في مجال تقوية قدرات وضع السياسات القطاعية، تم تعيين استشاري لتقديم المشورة لوزارة الطاقة والنفط في هذا المجال بتمويل من البنك الدولي، وقد قدم تقريره الأولي في كانون الأول ٢٠٠٧. كما قدمت الوكالة الفرنسية للتنمية هبة لتطوير برنامج عام لهذا القطاع يشمل برنامج للاستثمار في قطاعي التوليد والنقل تقوم به مؤسسة كهرباء فرنسا (Electricité de France) ابتداء من تموز ٢٠٠٧، وقد انتهى العمل ببرنامج قطاع التوليد في حزيران ٢٠٠٨.

٢) في مجال تحسين الفعالية العملية لمؤسسة كهرباء لبنان، تم تعيين استشاري دولي بتمويل مشترك من البنك الدولي والوكالة الفرنسية للتنمية، عمل على تقديم تقرير أولي في كانون الأول ٢٠٠٧. وبالنسبة لتقوية قدرات قسم المحاسبة لدى شركة كهرباء لبنان، تم إطلاق مناقصة لتعيين شركة محاسبة محلية وأخرى عالمية من أجل تنظيم وتحديث عمل هذا القسم. هذا وقد تم تعيين مدقق مالي لتدقيق حسابات ٢٠٠٢ – ٢٠٠٦. ومن المتوقع أن يبدأ العمل في المركز الوطني للمراقبة خلال العام ٢٠٠٨، في وقت تم تعيين شركة دولية لتقييم جدوى معمل الذوق الحراري قدمت تقريرها في كانون الأول ٢٠٠٧. ووفقاً للاتفاقية التي تم توقيعها مع جمهورية مصر العربية لتأمين الغاز الطبيعي، من المتوقع أن يبدأ الغاز الطبيعي بالوصول إلى معمل دير عمار خلال الفصل الرابع من العام ٢٠٠٨.

٣) على صعيد تشركة وتخصيص شركة كهرباء لبنان، تم تعيين استشاري للعمل بالتعاون مع المجلس الأعلى للخصخصة من أجل المساعدة في إعادة هيكلة قطاع الطاقة في لبنان، وقد قدم تقريره المبدئي في كانون الأول ٢٠٠٧. وتعمل الوزارة حالياً مع مجلس الوزراء من أجل تأمين هبة من الاتحاد

الأوروبي لتقديم الخبرات التقنية للهيئة الناظمة للكهرباء فور تأسيسها عبر برنامج توأمة.

٤) في مجال إعادة هيكلة قطاع توزيع الكهرباء، بدأ تقديم العروض لتعيين شركة خاصة تهتم بوضع وإدارة عدادات عن بعد، علماً أن المهلة القصوى لتقديم العروض تم تأجيلها لغاية ٣٠ نيسان ٢٠٠٨. وتتم حالياً دراسة العروض المقدمة.

٥) في مجال إيجاد منتج مستقل للطاقة في معمل دير عمار بهدف تغطية مسألة النقص بالطاقة الإنتاجية التي سيحتاج لها لبنان في المستقبل القريب، عقد الاجتماع الأول لإطلاق هذا المشروع في كانون الأول ٢٠٠٧ بحضور مؤسسة النقد الدولية (IFC) وكل من الاستشاري التقني والقانوني وخبير المحاسبة. كما قام المجلس الأعلى للخصخصة بالتعاقد مع الاستشاري التقني K&M للقيام بالدراسة التقنية اللازمة. وقد فازت شركة Grant Thornton باستدراج العروض للقيام بتخمين موجودات معمل دير عمار، الذي قد تتم خصخصته الجزئية إذا كان هناك من اهتمام بهذا الشأن من قبل مستثمرين في القطاع الخاص. وقد قدم كل من الاستشاريين نتائج دراساتهم في نيسان ٢٠٠٨، وبناء عليها، تقوم مؤسسة التمويل الدولية بتحضير توصيتها بالنسبة لإستراتيجية العملية. من جهة أخرى، يتم التعاون حالياً بين الاستشاريين ومؤسسة التمويل الدولية لوضع معايير التأهيل المسبق تمهيداً لعرضها على المستثمرين المهتمين.

ج. مجلس الإنماء والإعمار

١) بالتنسيق مع مكتب رئيس مجلس الوزراء ووزارة المالية والوزارات والإدارات المعنية، عمل مجلس الإنماء والإعمار على تطوير برنامج استثمار للقطاع العام للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٢، يركز على الأولويات في كل قطاع وفقاً لبرنامج الحكومة الإصلاحي، وعلى المعوقات في مجال الإنفاق الرأسمالي للصناديق المحلية والعالمية.

الفصل الرابع: إنجازات ورشة النهوض وإعادة الإعمار لما دمرته إسرائيل في عدوانها في تموز ٢٠٠٦

أولاً: الدمج بين الإمكانات المحدودة والأفكار المبتكرة للنجاح في الإغاثة وإعادة الإعمار

صحيح أن الهيئة العليا للإغاثة قد أنشئت لمواجهة الكوارث وأعمال الإغاثة السـريعة نتيجـة الأحداث المفاجئة، لكن حجم الكارثة التي ولدها العدوان الإسرائيلي في العـام ٢٠٠٦ وعلـى مدى الأشهر تموز، آب وأيلول كانت كبيرة ومهولة لدرجة أنها كانت بحاجة لطاقات استثنائية على مستوى الدولة اللبنانية ككل لكي تكون بالكاد قادرة على مواجهة التداعيات التـي خلفهـا العدوان الإسرائيلي الغاشم. والمعضلة التي فرضت نفسها على الهيئـة والقيمـين عليهـا أن العدوان بنتائجه فرض نفسه على البلاد فيما الخزينة غير قادرة على تأمين ولا حتـى رصـد الأموال اللازمة لإغاثة المنكوبين ورفع الأضرار وبدء الإعمار ومساعدة المتضـررين فـي وحداتهم السكنية وفي ذات الوقت فان إمكانات الخزينة نفسها كانت غير قادرة على مواجهـة أعباء وتكاليف إعادة الإعمار التي لم تتأمن من طريق الهبـات التـي تقـدمت بهـا الـدول والمؤسسات الواهبة.

لهذه الأسباب أعلن رئيس مجلس الوزراء فؤاد السنيورة ومع بداية العدوان وبدايـة تكشـف الخسائر الفادحة للهمجية الإسرائيلية، أعلن لبنان دولة منكوبة، وهذا ما هيأ الأجـواء لانعقـاد مؤتمر الدول المانحة في ستوكهولم إلا أن الأمر لم يقتصر على جمع الدول المانحة لمسـاعدة لبنان بل أن الحكومة طورت أفكارا جديدة ساهمت بدرجة كبيرة في إطـلاق عمليـة إعـادة الإعمار بشكل سريع ومريح للجهات المانحة بإعلانها اعتماد طريقة التبني وبالأسلوب الـذي يرتاح إليه الواهب أكان ذلك عن طريق هبات عينية أو هبات نقدية وبأسلوب التنفيذ الذي يحلو ويرتاح إليه الواهب. بمعنى أنها أفسحت المجال لكل من يريد المساهمة بعملية إعادة الإعمار بان تكون له مساهمته وبالطريقة التي يريدها أو تلائمه وفي ذات الوقت تخدم هـدف إعـادة أعمار ما دمره العدوان في لبنان. هذا ما دفع العشرات من رجـال الأعمـال والمؤسسـات الخيرية والشخصيات والمؤسسات المانحة للاندفاع إلى إعلان تبني إعـادة إعمـار وحـدات مخصوصة تم اختيارها كل حسبما يريد لهذا سنجد في التقرير المرفـق أن دولاً ومؤسسـات وأفراد قاموا بتبني إعادة إعمار قرى أو أبنية أو عدد من الجسور المدمرة.

لكن رغم كل هذا الابتكار في الأفكار الذي اعتمد لتسهيل عملية إعادة الإعمار فان المعضلة الأساس كانت في توفر الأموال الكافية لإنجاح عمليات الإغاثة وفي ذات الوقت عمليات إعادة إعمار ما هدمه العدوان .

صحيح أن جهات ودول كثيرة أعلنت فور انتهاء الأعمال الحربية أنها ستتولى إعادة بناء ما دمره العدوان على نفقتها لكن تبين أن هذه الاستعدادات لم تكن جدية أو واقعية بل كانت مجرد مواقف في معظمها إعلامية. من هنا فان واقع إعادة الأعمار فرض نفسه على أساس ما توفر من أموال تقدم بها عدد من الدول المانحة وعلى ذلك فإن الرصيد الباقي في الكلفة غير المغطاة بهبات وقع على كاهل الدولة اللبنانية أي الخزينة العامة التي لم تكن تملك السيولة اللازمة لذلك وتحديداً ضمن الظروف التي اشتدت مصاعبها مع دخول عملية الاعتصام حيز التنفيذ منذ الأول من كانون الأول ٢٠٠٦. وفي ذات الوقت وبسبب تعطل أعمال مجلس النواب وإقفاله نتيجة الخلاف السياسي الذي كان واقعا بين الأكثرية والأقلية كان على الحكومة أن تبتكر الحلول لمعضلة فقدان السيولة وعدم إمكانية تامين الأموال التي لا يمكن على تأمينها إلا عبر قوانين يقرها مجلس النواب والتي تسمح للحكومة بالاستدانة عبر إصدار سندات خزينة فكان أن ابتكر رئيس مجلس الوزراء فؤاد السنيورة حلاً مؤقتاً تمكن من خلاله تامين التمويل لعملية الإغاثة وإعادة الإعمار لما نسبته ٤٣% من الكلفة الإجمالية الملقاة على عاتق الدولة باعتبار أن أموال المساعدات لم تكن كافية، والوعود التي أطلقت من بعض الجهات لم تكن جدية بل كانت وعوداً إعلامية.

لقد حصلت الهيئة العليا للإغاثة على المبالغ المبينة في الجدول التالي من خلال تحويلات قامت بها تلك الجهات:

السعودية	٥٥٠ مليون دولار	
العراق	٣٥ مليون دولار	
الكويت	٣١٥ مليون دولار	كانت في غالبيتها مودعة في مصرف لبنان بتوقيع الصندوق الكويتي ولا توقيع للهيئة العليا للإغاثة لتحريك تلك المبالغ
سلطنة عمان	٥٠ مليون دولار	
البحرين	٣ مليون دولار	

اندونيسيا	١ مليون دولار	

وحيث أن كلاً من هذه الودائع جرى تخصيصها من قبل الجهات الواهبة لأغراض محددة من قبلها وحيث أن استعمالات تلك الأموال كانت مرتبطةً بإنجاز عمليات التقدير والتثبيت من قبل مجلس الجنوب وصندوق المهجرين من جهة والاستشاري خطيب وعلمي من جهة أخرى فقد كانت تتوفر سيولة مرحلية كان من الممكن الاستعانة بها لمساعدة الدولة اللبنانية على مواجهة احتياجاتها للسيولة لتأمين إتمام عمليات الإغاثة السريعة وكذلك لتشـمل المسـاعدات لجميـع أصحاب الوحدات السكنية المدمرة أو المتضررة في كل أنحاء لبنان لاسيما وأن هناك أكثر من ٣٧ ألف وحدة سكنية مدمرة أو متضررة كان يقع عبء تقديم المساعدة لأصحابها على عاتق الدولة اللبنانية حيث لم يتوفر لها أي متبنٍ أو واهب.

وقد تمثل هذا الحل بإيداع المبالغ النقدية التي تأمنت من المساعدات العربية وخصوصـا مـن المملكة العربية السعودية ككفالة في المصرف المركزي للاستدانة عليها وتامين التمويل اللازم وغير المتوفر للدولة اللبنانية لتغطية تكاليف ما نسبته ٤٣% بالمائة من كلفة إعادة الإعمار بما في ذلك تامين الدفعة الأولى لنحو ٣٧ ألف مواطن من أصحاب الوحدات السكنية التي لم يتقدم أحد لتبني مسؤولية تمويل إعادة أعمارها وقد توزعت هذه الوحدات السكنية على ١٥% مـن قرى الجنوب و٩٥ % من أبنية الضاحية الجنوبية.

إنطلاقاً من ذلك، قامت الهيئة العليا للإغاثة ومنذ عدوان تموز ٢٠٠٦ بتحمل كلفة مبلـغ ٢١٧ مليون دولار على أعمال الإغاثة السريعة وإعادة إعمار البنى التحتية مـن جسـور وطـرق ومنشآت وإصلاح المدارس والمؤسسات وتقديم المساعدات لذوي الشهداء والجرحـى إضـافة إلى إزالة الركام. وقد توزعت مسؤولية تدبير هذا المبالغ على الشكل التالي: الـدول المانحـة أمنت من هذا المبلغ ٨٧ مليون دولار، أما باقي المبلغ أي ١٣٠ مليون دولار أي مـا نسـبته ٦٠% فقد تكفلت به الدولة اللبنانية وهي قد اقترضت هذا المبلغ مؤقتاً من مصرف لبنان بكفالة الأموال المودعة ريثما يتم تأمين الأموال إما عبر المساعدات التي يمكن أن تتقدم بها بعـض الدول المانحة إذا كان ذلك متيسراً أو عبر الاستدانة عبر إصدار سندات دين وهو الأمر الذي كان ينتظر موافقة مجلس النواب.

كما قامت الهيئة العليا للإغاثة وحتى ٢٠٠٨/٨/٣١ بتحمل أكلاف مقدارها ٧٦٦ مليون دولار وذلك لدفعها إلى أصحاب أكثر من ١٠٨ ألف من الوحدات السكنية المتضررة والمهدمة فـي

الجنوب والضاحية وقد توزع المبلغ المذكور ٢٩٤ مليون دولار يتوجب على الدولة اللبنانيـة تأمينها و٤٧٢ مليون دولار أمنتها الدول المانحة وتحديداً المملكة العربية السـعودية (حـوالي ٥٥ ألف وحدة سكنية) ودولة الكويت (حوالي ١٠.٥ ألف وحدة سكنية) وسلطنة عمان (حوالي ٥.٣ ألف وحدة سكنية) والعراق (حوالي ٢.٢ ألف وحدة سكنية) والبحرين واندونيسيا (حوالي ألف وحدة سكنية). وفي هذه الحال فأن الدولة اللبنانية تتحمل ما نسبته ٣٨% مـن المبـالغ المشار إليها وقد اقترضت الهيئة ما يعادل الدفعة الأولى من مصرف لبنان وعلى ذلـك فإنـه كان لُزاماً على الدولة أن تتكفل بتامين هذا المبلغ أما عن طريق تدبير مساعدات من الدولـة المانحة إذا كان ذلك متيسراً أو عن طريق الاستدانة التي يفترض أن يوافـق عليهـا مجلـس النواب.

من هنا، فأن الدولة اللبنانية وعلى نفقتها الخاصة ومن أموال الخزينة أن تستكمل كلفة أعمـال الإغاثة السريعة غير المغطاة من الجهات الواهبة وأن تتحمل أيضاً كلفة المساعدات المقدمـة لأصحاب ٣٥ ألف وحدة سكنية وذلك حتى ٢٠٠٨/٨/٣١ تتوزع على الشكل الآتي: ١٢٤٦٩ وحدة سكنية في الجنوب وفي باقي القرى والبلدات و٢٢١٤٩ وحدة سـكنية فـي الضـاحية الجنوبية. إن هذا يعني أن الدولة اللبنانية تتحمل ما نسبته ١٥% مـن المسـاعدات المقدمـة لأصحاب الوحدات السكنية في الجنوب وغيرها و٩٥ % من كلفة مساعدة أصحاب الوحـدات السكنية في منطقة الضاحية.

في المحصلة، فإنه من أصل مجموع الكلفة الإجمالية لأعمال الإغاثة والمساعدات لأصـحاب الوحدات السكنية فان على الدولة أن تتحمل ما نسبته ٤٣ % من الكلفة الإجمالية.

وبالتالي، فإن لإكمال عملية إعادة الإعمار في الجنوب والضاحية فإن الأمر كان يتطلب تامين أموال للخزينة غير متوافرة في ذلك الوقت. أي أن المطلوب تأمينه هو: ١٣٠ مليـون دولار لأعمال الإغاثة و٢٩٤ مليون دولار لاستكمال دفع المساعدات لأصحاب الوحـدات السـكنية دون أن يشمل هذا المبلغ بعض الوحدات السكنية الأخرى المتضررة التي لم تتوفر بشأنها أي تقارير من الاستشاريين الهندسيين ولا تشمل أيضاً الخسائر المباشرة التي لحقت بالمؤسسـات الاقتصادية (زراعية صناعية وتجارية وسيارات). أي أن العجز الحالي للهيئة العليا للإغاثـة والذي لم توفره أموال المساعدات والمطلوب تأمينه هو ٤٢٤ مليون دولار والذي ينبغي على الدولة تأمينه لتقديم المساعدات إلى المتضررين في حرب تموز ٢٠٠٦.

في الواقع، لقد واجهت الهيئة العليا للإغاثة ورئيسها خيارين أحلاهما مر. الخيار الأول هو أن يتوقف عملها على القيام بأعمال الإغاثة السريعة ضمن حدود الأموال المتوفرة لديها أي ضمن حدود ٨٧ مليون دولار من ذلك يعني أن نبقي الجسور المدمرة والطرق المعطلة والردم في كافة أنحاء لبنان ولاسيما في الجنوب والضاحية ولا ينال ذوي الشهداء أي من المساعدات المخصصة لهم.

من جهة أخرى، فإن الهيئة كانت وحسب ذلك أن يقتصر عمل الإغاثة على تقديم المساعدات لأصحاب ٧٤ ألف وحدة سكنية في الجنوب والضاحية وأن يبقي أصحاب ٣٥ ألف وحدة سكنية موزعين في الجنوب ١٢.٥ ألف وحدة سكنية في الجنوب وباقي القرى (١٥% من المجموع) وحوالي ٢٢.١ ألف وحدة سكنية في الضاحية الجنوبية (٩٥% من المجموع) دون أي مساعدة. ذلك الأمر كان له مضاعفات ونتائج وطنية وأمنية وإنسانية وضميرية كبيرة جداً وهو خيار باختصار غير مقبول.

الخيار الثاني وكان يقتصر على التصرف بشكل خلاق بحثاً عن إيجاد حلول ضمن خروق سياسية وأمنية شديدة التعقيد فاقمها إغلاق قسري لمجلس النواب على مدى ١٨ شهراً أو يزيد.

بناء على ذلك، بادرت الهيئة وبتوجيهات من رئيسها إلى اللجوء إلى مصرف لبنان للاقتراض من مصرف لبنان لإقدار الدولة والخزينة اللبنانية على تحمل ما أصبح لزاماً عليها أن تتحمله لاستكمال أعمال الإغاثة السريعة وللبدء بدفع الدفعة الأولى لأصحاب الوحدات السكنية المدمرة أو المتضررة والتي تقع مسؤوليتها على عاتق الدولة اللبنانية، وحيث أن مصرف لبنان لا يستطيع والحالة هذه أن يفرض على الخزينة، وضمن الظروف السياسية والمالية والنقدية الشديدة، والصعوبة التي كان يواجهها، فقد تم اللجوء إلى الاستعانة مؤقتاً بأموال الهبات المقدمة إلى لبنان في أغراضها المختلفة إلى أن يحين وقت صرفها وإلى أن تستطيع الدولة اللبنانية تأمين المبالغ المتوجبة عليها ككفالة لما تقترضه للأغراض المحددة لإعادة إعمار ما يتوجب عليها إعماره أو تقديم المساعدات التي يتوجب عليها تقديمها.

يتبين من ذلك أن الدول المانحة وفي مقدمها المملكة العربية السعودية ساعدت لبنان بطريقتين. الأولى عن طريق الإسهام في كلفة أعمال الإغاثة السريعة وكذلك في تبني عدد من الوحدات السكنية من جهة أولى وفي مساعدة الدولة اللبنانية والخزينة اللبنانية على تأمين حصتها من

التمويل التي التزمت به ريثما تستطيع الدولة اللبنانية والخزينة تأمين المصادر الماليـة التـي تحتاجها لذلك.

ثانياً: خسائر عدوان تموز وإدارة الأزمة

تسبب أوسع وأشرس عدوان عرفه لبنان في تاريخه المعاصر والذي شنته إسرائيل في العـام ٢٠٠٦ بخسائر وأضرار جسيمة على لبنان ككل، إذ اضطر قرابة الثمانمائة ألف لبناني إلـى النزوح من قراهم وبلداتهم، فقدموا إلى أماكن آمنة، كما سقط بنتيجته أكثر من ١,٢٠٠ شهيداً وخلّف أكثر من ٤,٥٠٠ جريحاً، تاركاً خسائر مادية هائلة مباشرة وغيـر مباشـرة سـتترك آثارها السلبية على البلاد واقتصادها ونموها المستقبلي لسنوات طويلة قادمة.

وقد تركزت جهود الحكومة اللبنانية في المرحلة الأولى من العدوان على تحريك كافة إداراتها ومؤسساتها العامة للقيام بأعمال الإغاثة لتمكين المواطنين من البقاء في أماكنهم ومدهم بكـل مقومات الصمود، والعمل كذلك على إدارة شؤون النازحين عن ديارهم ومساكنهم مـن أجـل تأمين إقامة مؤقتة كريمة لهم في المناطق الآمنة، فضلاً عن مدهم بمستلزمات الحياة من مواد غذائية ومواد طبية وغيرها. وما أن توقفت الأعمال الحربية في ١٤ آب ٢٠٠٦، حتى بادرت الحكومة إلى توجيه كل إمكاناتها للعمل على تأمين عودة فورية للنازحين إلى أمـاكن سـكنهم ومنازلهم المدمرة، وأطلقت ورشة جبارة لإعادة التأهيل والإعمار والنهوض. ولتحقيق ذلـك، قامت رئاسة مجلس الوزراء باستحداث وحدة خاصة لتنشط في مجالي التواصـل مـع كافـة الوزارات والمؤسسات والهيئات العامة والمستشارين المعينين من قبل الدولـة، ومـع الـدول والمنظمات الدولية المانحة، من أجل ملاحقة تنفيذ هذه الأعمال ذات الطابع الإنمائي العاجـل، والتنسيق بين الجهود المبذولة بشكل يضمن فعاليةً أكبر في عمليات إعادة التأهيل والإعمـار، وبطريقة تلتزم تحقيق شفافية أدق وكلفة أقل وسرعة أكثر في التنفيذ. وقد تمكنت هذه الوحـدة من القيام بعدة أمور كان من أهمها:

١. تنسيق برامج النهوض المبكّر التي تكفل بتمويلها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)
٢. وضع أطر عملية لمساهمة الدول المانحة في إعادة النهوض والإعمار: وتمثلت باعتماد الأساليب التالية:

أ. الإشراف على تقديم المساعدات النقدية المودعة مباشرةً في حسابات الهيئة العليا للإغاثة لدى مصرف لبنان أو حسب ورودها في حساب وزارة المالية لدى مصرف لبنان والتي جرى تحويلها فوراً إلى حساب الهيئة

ب. الإشراف على عملية تبني إعادة إعمار القرى المتضررة أو الجسور

ج. المساعدة في الإشراف على صندوق النهوض اللبناني (Lebanon Recovery Fund - LRF) الذي جرى إقرار إنشائه في مؤتمر الدول المانحة الذي عقد في مدينة ستوكهولم

د. التنسيق ما بين الإدارات والمؤسسات العامة فيما خص تبني إعادة إعمار الجسور المتضررة وتركيب الجسور المؤقتة

ه. التنسيق مع الجهات المانحة بخصوص إصلاح شبكات المياه المتضررة في الجنوب

و. التنسيق ما بين الإدارات المعنية والدول المانحة فيما خص تركيب البيوت الجاهزة والمدارس الجاهزة في القرى المتضررة

ز. التواصل مع الدول المانحة من أجل تسهيل عملية تبني إعادة إعمار القرى المتضررة في الجنوب وإعادة إعمار الأبنية المتضررة في منطقة الضاحية الجنوبية لبيروت

ح. التنسيق مع الجهات المعنية فيما خص إعادة إعمار المدارس والمستشفيات

ط. التنسيق مع الاستشاري والبلديات ومجلس الإنماء والإعمار فيما خص تأمين السلامة العامة في الأبنية المتصدعة في منطقة الضاحية الجنوبية، لجهة تدعيمها أو هدمها

ي. إنشاء قاعدة معلومات شفافة بشأن المشاريع الجاري أو المنوي تنفيذها من قبل الدول المانحة والمنظمات الدولية في قطاعات مختلفة، وملاحقة تطور العمل فيها (www.dadlebanon.org)

ك. الإسهام في إعداد مشاريع القوانين الخاصة بإعادة الإعمار

ل. التنسيق مع وزارة المال من أجل تحضير التقرير المتعلق بـ"تقييم الآثار الاقتصادية والاجتماعية للحرب" الذي أعده البنك الدولي

م. وضع الآليات اللازمة لتحديد ودفع المساعدات عن الأضرار اللاحقة بالوحدات السكنية وغير السكنية في جميع المناطق اللبنانية.

ثالثاً: على صعيد الدعم العربي والدولي

حصل لبنان، إبان العدوان الإسرائيلي في تموز ٢٠٠٦ وبعد انتهاء الأعمال القتالية، على دعم من الدول العربية الشقيقة والأخرى الصديقة. وقد أسهم هذا الدعم إسهاماً كبيراً في مساعدة الدولة اللبنانية على القيام بأعمال الإغاثة السريعة والطارئة التي احتاجتها البلاد وخصوصاً في مجال إغاثة وإيواء النازحين أثناء العدوان، ومن ثم في إطلاق الورشة الهائلة للنهوض وإعادة الإعمار التي اعتمدتها الدولة لإعادة الحياة الطبيعية إلى المناطق المنكوبة في أسرع وقت ممكن.

وقد أظهرت الحكومة اللبنانية في هذا المجال مرونة كبيرة في تعاملها مع الدول والجهات المانحة وسهلت لها مسألة تقديم هذه الهبات والمساعدات بالطريقة التي تناسبها، الأمر الذي أسهم إلى حد كبير في تدفق هذه الهبات والمساعدات عبر عدة طرق. وبالفعل، فقد أتت بعض هذه الهبات بشكل نقدي حيث أودعت في حساب الهيئة العليا للإغاثة أو حساب وزارة المالية لدى مصرف لبنان، وهما الحسابان اللذان فتحا خصيصاً لتلقي هذه الهبات، أو أنها أودعت في حساب خاص بهذه الهبات لدى مصرف لبنان، على أن يصار إلى تحريك هذه الحسابات بمعرفة الجهة المانحة أو من قبلها، فيما فضلت بعض الدول المانحة إدارة مسألة إنفاق الهبات التي تقدمها مباشرةً من قبلها وصرفها على مشاريع النهوض وإعادة الإعمار التي تم الاتفاق عليها مسبقاً مع الدولة اللبنانية بناء لمعايير وضعتها تلك الهيئات المانحة. وأما البعض الآخر من المانحين، فقد فضل تقديم المساعدات العينية إثر العدوان وبعده، فيما ارتأى البعض الآخر تقديم بعض المساعدات المخصصة للقيام بتنفيذ بعض مشاريع النهوض التي تقوم بها منظمات الأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية جرى تعيينها مباشرةً من قبل الجهات المانحة. وبناء على ذلك، أتت بعض هذه المساعدات المخصصة ضمن إطار صندوق النهوض اللبناني (Lebanese Recovery Fund – LRF) الذي تقرر تأسيسه في مؤتمر ستوكهولم خصيصاً لهذه الغاية، وبناء على طلب عدد من الدول المانحة، والذي يدار من قبل الدول المانحة بالتعاون مع الأمم المتحدة، وبالتعاون أيضاً والتنسيق الكاملين مع الدولة اللبنانية.

وبناء عليه، وفي خضم العدوان، عمدت بعض الدول العربية إلى التبرع بمبالغ نقدية أُودعت في حساب التبرعات العام للهيئة العليا للإغاثة المفتوح لدى مصرف لبنان، أو حساب وزارة المالية في مصرف لبنان وجرى تحويلها بعد ذلك إلى الحساب العام للهيئة لدى مصرف لبنان. وكان من أهم هذه التبرعات الأولية التبرع الذي تقدمت به بدايةً المملكة العربية السعودية بمبلغ ٥٠ مليون دولار. كما وتبرع صندوق التنمية العراقي بمبلغ ٣٥ مليون دولار (جرى

تقسيمها بعد ذلك إلى قسمين أحدهما في الحساب العام ١٣ مليون دولار، والآخر بمبلغ ٢٢ مليون دولار خصص لتبني العراق لإعادة إعمار عدد من الوحدات السكنية المدمرة أو المتضررة في عدد من القرى)، و تبرعت وزارة المال الكويتية بمبلغ أولي وقدره ١٥ مليون دولار.

والتزاماً منهما بتعزيز الاستقرار النقدي في البلاد، قامت كل من المملكة العربية السعودية بإيداع مبلغ مليار دولار في المصرف المركزي، كما بادرت دولة الكويت إلى إيداع مبلغ خمسمائة مليون دولار في المصرف المركزي.

عقب ذلك، وخلال مؤتمر وزراء الخارجية العرب الاستثنائي الذي عقد في بيروت في ٧ آب ٢٠٠٦، أي قبل انتهاء العمليات الحربية، بادرت المملكة العربية السعودية إلى الالتزام بتحويل مبلغ خمسمائة مليون دولار خصصت منها، وبموجب مذكرة موقعة مع لبنان، مبلغ ٣١٥ مليون دولار لإعادة إعمار الوحدات السكنية المهدمة والمتضررة في عدد من قرى الجنوب وبلديات الضاحية الجنوبية لمدينة بيروت وباقي المناطق اللبنانية. كما خصصت المبلغ المتبقي وقدره ١٨٥ مليون دولار للقيام بتنفيذ واستكمال عدد من المشاريع، ومنها مشاريع إصلاح البنى التحتية وعدد من المشاريع الحيوية في مختلف أنحاء لبنان والتي يتولاها مجلس الإنماء والإعمار، ولا سيما تلك المشاريع التي كانت المملكة العربية السعودية قد تعهدت سابقاً تأمين قسم من كلفة تمويلها. ومن ناحية أخرى، حولت المملكة العربية السعودية مبلغ عشرين مليون دولار أميركي لدعم تلامذة لبنان في المدارس الرسمية، وذلك بغية تمكين الدولة اللبنانية ومساعدتها على إعفائهم من الرسوم المدرسية للعام الدراسي ٢٠٠٦-٢٠٠٧. وبمبادرة مشابهة، قامت بتحويل مبلغ آخر مماثل لدعم التلاميذ في المدارس الرسمية خلال العام الدراسي ٢٠٠٧-٢٠٠٨.

من جهة أخرى، التزمت دولة الكويت بمساعدة لبنان بمبلغ وقدره ٣٠٠ مليون دولار، خصص منه مبلغ ١١٥ مليون دولار لإعادة إعمار الوحدات السكنية في عدد من قرى الجنوب وبلديات الضاحية الجنوبية لمدينة بيروت، ومبلغ ١٨٥ مليون دولار للقيام بعدد من المشاريع الحيوية التي يتولاها مجلس الإنماء والإعمار ويشرف على عملية الإنفاق والتنفيذ الصندوق الكويتي.

وما أن انتهت الأعمال الحربية، وقبل رفع الحصارين البحري والجوي عن لبنان، بادرت الحكومة اللبنانية إلى دعوة المجتمع الدولي إلى عقد مؤتمر لدعم لبنان في مدينة ستوكهولم في مملكة السويد لمعالجة المشكلات العاجلة والناتجة عن الحرب. وقد أسفرت نتائج هذا المؤتمر عن وعود بمساعدات للبنان ناهزت ٩٠٠ مليون دولار أميركي، ٨٧ في المئة منها جاء على شكل هبات مخصصة بحيث تتولى تلك الدول الواهبة، وفي معظم الحالات، تقديم المساعدات إلى لبنان بشكل مباشر أو من خلال مساعدات عينية، و١٣ في المئة على شكل قروض ميسرة. وتقدمت الدول العربية على باقي الدول في تقديم المساعدات وعلى رأسها دولة قطر التي أبدت استعدادها لتقديم هبة بمبلغ ٣٠٠ مليون دولار تتولى قطر إنفاقها مباشرةً على مشاريع إعادة إعمار أربع قرى في الجنوب اللبناني ومشاريع أخرى.

وفي السياق نفسه، عمدت الحكومة للدعوة إلى عقد اجتماعات على هامش اجتماعات صندوق النقد الدولي في أيلول من العام ٢٠٠٦ في سنغافورة، حيث تقدم البنك الدولي بهبة بمبلغ ٧٠ مليون دولار للبنان، كما أعلن عن البدء بتمويل عدد من المشاريع القائمة في لبنان والتي يمولها البنك بالكامل بعد أن كانت نسبة تمويله لا تتعدى في الماضي حدود ٧٥%. إضافةً إلى ذلك، وافقت إدارة البنك الدولي على رصد مبلغ مليون دولار لإرساء نظام شفافية ومساءلة في خطوة منها لمساعدة الحكومة اللبنانية في مجال إدارة الهبات والقروض التي تَرِد إلى لبنان.

١. <u>المساعدات النقدية</u>

في المحصلة النهائية لمساعدات النهوض وإعادة الإعمار التي حصل لبنان عليها إثر العدوان الإسرائيلي، تلقت الدولة عبر الهيئة العليا للإغاثة مساعدات نقدية من قبل الدول والجهات المانحة بلغ مجموعها حوالي ٩٠٥.٤١ مليون دولار، يضاف إليها ما حول إلى الهيئة كسلفة خزينة من الدولة اللبنانية وقدرها ١٩.٩ مليون دولار، ليصبح المجموع الإجمالي للأموال المحولة للهيئة ما يفوق ٩٢٥.٣١ مليون دولار (الملحق رقم ٦، جداول رقم ٤). وتقوم الهيئة باستعمال تلك الأموال لسداد جزء مما يتوجب عليها من مصاريف وأعباء متعلقة بإعادة إعمار ما دمره عدوان تموز، ولاستكمال دفع التعويضات المستحقة عن الوحدات السكنية للمواطنين المتضررين جراء العدوان. وإذا ما استثنينا منها الأموال غير المخصصة لأعمال إعادة إعمار الوحدات السكنية، يصبح رصيد المبالغ المستلمة والقابلة للاستعمال في إعادة إعمار الوحدات السكنية حوالي ٤٤٩.١٧ مليون دولار (الملحق رقم ٦، جدول رقم ٤).

وعلى هذا الأساس، فقد بلغ إجمالي المبالغ التي تم الالتزام بها، وحتى نهاية آب ٢٠٠٨، لتقديم المساعدات حصراً إلى أصحاب الوحدات السكنية المدمرة والمتضررة على حساب الدول والمؤسسات الواهبة مبلغ ٤٧٢.٧٧ مليون دولار دفع من أصلها لتاريخه ما يعادل ٣٣٠.٠١ مليون دولار (الملحق رقم ٦ – الجدول رقم ٢-٣)، ليبلغ الرصيد الباقي المتوجب دفعه في هذا الصدد ١٤٢.٧٦ مليون دولار.

ومن جانب آخر، فقد التزمت بعض الدول المانحة من جهتها، والهيئة من جهة أخرى بالأصالة عن نفسها فيما خص القرى والأبنية التي لم يجرِ تبنيها، وبالنيابة عن تلك الدول والجهات التي أعلنت مشاركتها في عمليات إعادة الإعمار بمبالغ لم يتم تحويلها حتى نهاية آب ٢٠٠٨، بما يقارب ٢٩٣.٦٣ مليون دولار وذلك لإعادة إعمار الوحدات السكنية في القرى والبلدات المتضررة في الجنوب والبقاع إضافة إلى الوحدات السكنية في الضاحية الجنوبية لبيروت، وتم من أصلها دفع حوالي ١٧٨.٦٩ مليون دولار ليبلغ الرصيد المتبقي المتوجب دفعه ١١٤.٩٤ مليون دولار (الملحق رقم ٦، جدول رقم ٢-٣).

إن القيمة الإجمالية للمبالغ الملتزم بها على حساب إغاثة النازحين وتقديم المساعدات للجرحى وذوي الشهداء وإعادة إعمار البنى التحتية بلغت ٢١٧.٦٩ مليون د.أ. (الملحق رقم ٦، الجدول رقم 5). تجدر الإشارة أن هذه المبالغ تم تغطية جزء منها بما يعادل ٨٧.٠٢ مليون د.أ. من المبالغ المحولة من الدول المانحة، والتي تم شرحها مفصلا في الجدول رقم ٣. أما الباقي وهو ١٣٠.٦٧ مليون د.أ. فيتوجب على الحكومة اللبنانية تحمله وقد تم تغطية جزء منه عبر سلفة الخزينة البالغة ١٩.٩ مليون د.أ. أما الباقي فقد تم اقتراضه من مصرف لبنان بضمانة المبالغ المودعة لديه من الدول المانحة وتحديداً من أصل الهبة المقدمة من المملكة العربية السعودية ريثما يتم تأمين التمويل اللازم للدولة اللبنانية.

ويتبين مما تقدم أن مجموع المبالغ التي تم الالتزام بها أو تلك التي جرى إنفاقها يفوق المبالغ التي حصلت عليها الهيئة من مبالغ مخصصة لأعمال الإغاثة العامة أو لأعمال إعادة إعمار الوحدات السكنية المدمرة والمتضررة. وذلك المبلغ هو ما اضطرت

الهيئة للالتزام به أو لإنفاقه ريثما تعمد إلى تأمين تلك المبالغ من المصادر المختلفة، أكان من بعض الدول المانحة أو من الدولة اللبنانية عبر اعتمادات يقرها مجلس النواب. وعلى هذا الأساس، يبين الجدولان رقم ٩ المبالغ التي التزمت بها الهيئة والبالغة ٤٢٤.٣ مليون د.أ.، وتلك التي دفعتها الهيئة لتاريخه وهي ٢٧٣.٩٧ مليون د.أ.، وذلك بالمقارنة مع مجموع ما تسلمته من سلف خزينة وهو ١٩.٩ مليون د.أ.، وهذا ما يجعل مجموع العجز عن المبالغ الملتزم بها ٤٠٤.٤ مليون د.أ.، بينما يبلغ العجز عن المبالغ المدفوعة، حتى نهاية آب ٢٠٠٨، ٢٥٤.٠٧ مليون د.أ. (الملحق رقم ٦، الجدول رقم ٩).

وبخصوص المبالغ التي تبرعت بها الدول والهيئات الواهبة، وما جرى الالتزام به في عملية إعادة الإعمار، أو ما جرى دفعه لتاريخه، علينا الإشارة إلى أن ذلك لا يتضمن المبالغ المتعلقة بالمساعدات التي يمكن تقديمها إلى أصحاب المؤسسات الصناعية أو الزراعية أو التجارية أو السيارات التي أصيبت بدمار أو أضرار بسبب العدوان الإسرائيلي، والتي تعتبر طائلة وجرى تقديرها بشكل أولي. ونظراً لعدم توفر أي مصدر مالي خارجي أو داخلي، لم تقم الهيئة لتاريخه بأي خطوة في هذا المجال لتقديم أي نوع من المساعدات لتمكين تلك المؤسسات وأصحابها من إعادة إطلاق العمل فيها أو تمكينهم من إعادة تحريك دولاب العمل في مؤسساتهم بشكل طبيعي.

٢. المساعدات المخصصة منها والعينية

أما في مجال المساعدات المخصصة منها والعينية، فقد حصل لبنان على وعود بمساعدات قدرت بما يوازي ١.٣ مليار دولار، صرف منها حتى الآن مبلغ ٧٣٥ مليون دولار من قبل الجهات المانحة ومنظمات الأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية، على كافة الأراضي اللبنانية، وذلك وفقاً لمصادر تلك الدول. (تفاصيل المساعدات والقروض التي وردت للدولة بشكل عام في الملحق رقم ٧).

رابعاً: الإنجازات التي حققتها الحكومة في مجالات إعادة التأهيل واستعادة وتيرة النهوض

١. في المجال الاجتماعي

أ. المساعدات الإنسانية للجرحى وأهالي الشهداء

قامت الهيئة العليا للإغاثة بدفع المساعدات النقدية التي أقر مبدأها مجلس الوزراء اللبناني لأهالي الضحايا ولجرحى العدوان الإسرائيلي الأخير على لبنان، وقد بلغ حتى ٢٠٠٨/٨/٣١ حجم المساعدات المقدمة لأهالي الشهداء البالغ عددهم ١,٢٤٩ شهيداً حوالي ٢٤ مليار ليرة لبنانية، كذلك بلغت المساعدة المدفوعة لـ ٤,٧٨٠ جريحاً أصيب عدد منهم بإعاقات مختلفة ١٧.٨ مليار ليرة لبنانية، ما يجعل المبالغ المدفوعة حوالي ٤٢ مليار ل.ل.

ب. مساعدات إعادة الإعمار للوحدات السكنية

وفقاً لأرقام الهيئة العليا للإغاثة، بلغ عدد الوحدات السكنية التي تمت الموافقة على دفع المساعدات لأصحابها أو قد دفعت فعلاً حتى نهاية آب ٢٠٠٨، أكانت تخص إعادة بناء و/أو ترميم، ١٠٨,١٧٢ وحدة سكنية متضررة، منها ١٢,٢٥١ وحدة سكنية مهدمة بالكامل، و١,٤٣٢ وحدة سكنية مهدمة جزئياً، والباقي وحدات سكنية متضررة بأضرار متفاوتة بلغ عددها ٩٤,٤٨٩ وحدة سكنية موزعة على الشكل التالي:

	عدد الوحدات السكنية المهدمة كلياً	***عدد الوحدات السكنية المهدمة جزئياً***	***عدد الوحدات السكنية المصابة بأضرار متفاوتة***	***المجموع***
الضاحية الجنوبية	٥.٢٦٨	-	١٨.١٦٠	٢٣.٤٢٨
قرى الجنوب	٦.٧٦١	١.٤١٠	٧٢.١٤٠	٨٠.٣١١
باقي القرى	٢٢٢	٢٢	٤.١٨٩	٤.٤٣٣
المجموع	**١٢.٢٥١**	**١.٤٣٢**	**٩٤.٤٨٩**	**١٠٨.١٧٢**

ومن إجمالي الوحدات السكنية التي تمت الموافقة على دفع المساعدات لأصحابها، والتي تبلغ ١٠٨,١٧٢ وحدة سكنية، هناك ١٩,٢٠٧ وحدة سكنية منها يستحق لأصحابها دفعة ثانية، أي ما نسبته ١٧,٧٦%، وذلك وفق الجدول التالي:

	العدد الإجمالي للوحدات السكنية التي تمت الموافقة على دفع التعويضات لها	***عدد الوحدات السكنية التي تستحق لها دفعة ثانية***	***النسبة المئوية للوحدات السكنية التي يستحق لها دفعة ثانية***
الضاحية الجنوبية	٢٣.٤٢٨	٥.٩١٣	%٢٥.٢٤
قرى الجنوب	٨٠.٣١١	١٢.٧٢٧	%١٥.٨٥
باقي القرى	٤.٤٣٣	٥٦٧	%١٢.٧٩
المجموع	**١٠٨.١٧٢**	**١٩.٢٠٧**	**%١٧.٧٦**

وتفيد الهيئة أن نسبة مبالغ الدفعات التي سددتها الهيئة العليا للإغاثة إلى المستحقين من أصحاب الوحدات السكنية التي تمت معالجتها، وذلك حتى ٢٠٠٨/٨/٣١، بلغت ٦٦% من أصل المبلغ الإجمالي للمساعدات المرتقبة لأصحاب هذه الوحدات.

وفيما يتعلق بالمساعدات التي تدفع إلى أصحاب الوحدات السكنية في الجنوب اللبناني، فقد تم تسليم ٨٣,٠٣٥ شيكاً إلى أصحاب الوحدات السكنية المتضررة، ويتواصل العمل لإنجاز ملفات ٩,٧٣٩ متضرراً تستحق لهم دفعة ثانية.

أما بالنسبة إلى التعويضات المستحقة لأصحاب الوحدات السكنية في منطقة ضاحية بيروت الجنوبية وباقي المناطق اللبنانية باستثناء الجنوب، فقد أوضحت الهيئة أنها سلمت إلى صندوق المهجرين، منذ عدوان تموز حتى ٢٠٠٨/٨/٣١، ٢٥,١٨٤ شيكاً للمتضررين في وحداتهم السكنية، وذلك من أصل ما يتوجب دفعه إلى ٢٧,٨٠٠ متضرراً في هذه المناطق. وتتم عملية الدفع هذه من خلال صندوق المهجرين تباعاً إلى المتضررين وبعد استكمالهم للمستندات اللازمة.

ومن أصل هذه الشيكات، بلغ عدد الشيكات التي سلمت إلى المتضررين في الضاحية الجنوبية لمدينة بيروت ٢١,٢٢٣ شيكاً، وذلك في إطار الدفعة الأولى لترميم المنازل المتضررة وإعادة بناء المنازل التي تهدمت بشكل جزئي أو كلي. كما يجري العمل بشكل حثيث لإنجاز ملفات باقي المتضررين والذين يقارب عددهم نحو ألفي متضرر. وبناء عليه، تكون الهيئة قد أنجزت ٩٠% من تعويضات الدفعة الأولى لأصحاب الوحدات السكنية في الضاحية الجنوبية لبيروت. كما تتابع الهيئة العمل لإنجاز ملفات الذين يستحقون دفعة ثانية لإعادة بناء وحداتهم السكنية والبالغ عددهم ٥,٩١٣ متضرراً ليتم إقفال كامل الملفات المتعلقة بأضرار أصحاب الوحدات السكنية في الضاحية الجنوبية لبيروت.

أما في باقي المناطق خارج منطقة الجنوب والضاحية الجنوبية لبيروت، فقد تم تسليم ٣,٩٧١ شيكاً من أصل المبالغ المستحقة لأصحاب الوحدات السكنية، ليبقى ٥٥٧ متضرراً يتواصل العمل لإنجاز ملفاتهم في أقرب وقت ممكن.

ويمكن إيجاز مجمل العمل الذي أنجز حتى ٢٠٠٨/٨/٣١ وفق الجدول التالي:

	الضاحية الجنوبية	***قرى الجنوب***	***باقي القرى في باقي المناطق***	***المجموع***
عدد المتضررين الإجمالي	**٢٣.٤٢٨**	**٨٠.٣١١**	**٤.٤٣٣**	**١٠٨.١٧٢**
عدد الشيكات الصادرة كدفعة أولى	٢١.٢٢٣	٨٠.٠٣٥	٣.٩٦١	**١٠٥.٢١٩**
عدد شيكات الدفعة الثانية	-	٢.٩٨٨	١٠	**٢.٩٩٨**
مجموع عدد شيكات الدفعتين الأولى والثانية	**٢١.٢٢٣**	**٨٣.٠٢٣**	**٣.٩٧١**	**١٠٨.٢١٧**
قيمة المساعدة الإجمالية المقررة للمتضررين	**٤١٦.١٤٢.٣٠٩.٢٠٧**	**٦٩١.٧٤١.٦٤٧.٢٥٩**	**٣٢.٧٦٤.٥٦٠.٨١٢**	**١.١٤٠.٦٤٨.٥١٧.٢٧٨**
قيمة شيكات الدفعة الأولى	٢٣٩.٤٩٧.٩٨٧.٣٠٠	445.846.847.900	22.351.903.000	**٧٠٧.٦٩٦.٧٣٨.٢٠٠**
قيمة شيكات الدفعة الثانية	-	51.857.535.000	232.000.000	**٥٢.٠٨٩.٥٣٥.٠٠٠**
مجموع قيمة شيكات الدفعتين الأولى والثانية	**٢٣٩.٤٩٧.٩٨٧.٣٠٠**	**٤٩٧.٧٠٤.٣٨٢.٩٠٠**	**٢٢.٥٨٣.٩٠٣.٠٠٠**	**٧٥٩.٧٨٦.٢٧٣.٢٠٠**
رصيد المبالغ التي ما زالت متوجبة للدفع	**١٧٦.٦٤٤.٣٢١.٩٠٧**	**١٩٤.٠٣٧.٢٦٤.٣٥٩**	**١٠.١٨٠.٦٥٧.٨١٢**	**٣٨٠.٨٦٢.٢٤٤.٠٧٨**

ج. المساعدات المقدمة لصيادي الأسماك المتضررين جراء العدوان

بسبب تردي أحوال الصيد البحري بعد تلوث الشاطئ اللبناني جراء تسرب النفط، قامت الهيئة العليا للإغاثة بتوزيع مبلغ ثلاثة ملايين دولار أميركي كمساعدة، على دفعتين، لأكثر من ٧,٥٠٠ صياداً مسجلاً لدى نقابات الصيد البحري في كل المناطق اللبنانية، بواقع ٢٠٠ دولار أميركي لكل صياد في كل مرة.

٢. في مجال البيئة

أ. تنظيف الشواطئ اللبنانية الملوثة جراء تسرب النفط

أنهت وزارة البيئة في شباط ٢٠٠٧ المرحلة الأولى من عمليات إزالة التلوث التي ركّزت على إزالة الفيول السائل الذي تسرب إلى الشاطئ اللبناني جراء قصف خزانات النفط في معمل الجية الحراري في تموز ٢٠٠٦، وأحرزت تقدماً في المرحلة الثانية من عمليات إزالة التلوث التي تركّز على إزالة التلوث النفطي عن الصخور والرمال في المواقع التي استلزمت نسبة أعلى من جهود إزالة التلوث بسبب خصائصها البيئية والاقتصادية أو الاجتماعية. وهنا لا بد من التحديد أنه تمت إزالة التلوث في ما يفوق الـ ٧٠ موقعاً، عاماً وخاصاً، على الشاطئ

اللبناني، الصخري منه أو الرملي، وهناك ٢٧ موقعاً منها تقع من بيروت وحتى الحدود الشمالية، و٤٣ منها من بيروت وحتى معمل الجيه جنوباً.

وقد تمت عمليات إزالة التلوث بالتعاون والدعم المباشر، التقني منه والمالي، من قبل ما يزيد عن ٢٥ جهة دولية وإقليمية ومحلية، من بينها الحكومة الايطالية، والحكومة السويسرية (عبر الوكالة السويسرية للتعاون SDC)، والحكومة الأميركية (عبر الوكالة الأميركية للتنمية الدولية USAID)، والحكومة الكندية/ الوكالة الكندية للتنمية الدولية (عبر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)، والحكومة النروجية (عبر الهيئة العليا للإغاثة HRC)، والحكومة اليابانية (عبر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP)، والحكومة الاسبانية (عبر الوكالة الاسبانية للتعاون والتنمية الدولية AECID)، بالإضافة إلى صندوق الأوبيك للتنمية الدولية وبعض الهيئات والجمعيات الدولية والمحلية. وبهدف تقييم وضع الشاطئ من ناحية التلوث النفطي بعد انجاز مرحلتي إزالة التلوث، يجري حالياً التحضير لمسح شامل للشاطئ بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

من جهة أخرى، وفي مجال متابعة العمل في إدارة المخلفات الناتجة عن عمليات إزالة التلوث، تم إنجاز نقل معظم المخلفات الصلبة والسائلة من مواقع التدخل على الشاطئ إلى مواقع التخزين المؤقت، إذ بلغت كمية الفيول أويل السائلة المستخرجة لتاريخه حوالي ٥٠٠ متر مكعب، وكمية المواد والمخلفات الملوثة بمادة الفيول حوالي ٣,١٢٠ متر مكعب. وبالاستناد إلى الدراسات التقييمية حول حالة المخلفات والطرق المتاحة لمعالجتها، والتي أعدت بالتعاون مع كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والحكومة الفرنسية، يتم التحضير للبدء في معالجة هذه المخلّفات اعتباراً من شهر آب ٢٠٠٨ بالتعاون مع الوكالة الكندية للتنمية الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وقد أصدر البنك الدولي، بناء على طلب وزارة البيئة في شهر تشرين الأول ٢٠٠٧، دراسة حول الكلفة الاقتصادية للتدهور البيئي الناتج عن حرب تموز ٢٠٠٦. وميزت الدراسة بين الأضرار البيئية الناتجة عن التلوث من جهة، وكلفة المعالجة من جهة أخرى (التنظيف، معالجة المخلفات، الخ...)، وقدرت الكلفة العامة للتلوث النفطي، أي مجموع الأضرار البيئية الناتجة عن التلوث النفطي والمعالجة، بـ٢٠٣ مليون دولار أميركي.

تجدر الإشارة إلى أن العمل الذي قامت به وزارة البيئة وشركاؤها لإزالة التلوث النفطي من على الشاطئ اللبناني تحت ظروف صعبة ونادرة الحصول في العالم،

قد ترافق هذا الجهد مع نشاط وطني رسمي دبلوماسي مكمل لمعالجة الجانب القانوني للكارثة. وبفضل جهود وزارة الخارجية والمغتربين ومندوبيها، وخاصة مندوبية لبنان لدى الأمم المتحدة في نيويورك والسفراء اللبنانيين المعتمدين في دول العالم، تم إصدار قرارين لصالح لبنان من الجمعية العامة للأمم المتحدة حول البقعة النفطية على الشواطئ اللبنانية، وهما القرار رقم ١٩٤/٦١ تاريخ ٢٠٠٦/١٢/٢٠ والقرار رقم ١٨٨/٦٢ تاريخ ٢٠٠٧/١٢/١٩. ويدين هذان القراران الكيان الإسرائيلي ويشيدان بالجهود اللبنانية، بعد أن قدم أمين عام الجمعية العامة للأمم المتحدة تقريره الشامل والمفصل في الدورة الثانية والستين تحت بند التنمية المستدامة بتاريخ ٢٤ تشرين الأول ٢٠٠٧ والذي وثّق آثار كارثة التلوث النفطي الضارة على لبنان في الأطر الثلاثة المتعلقة بنهج التنمية المستدامة وهي:

١) الآثار الاجتماعية: والتي تؤثر على الصحة والسلامة العامتين
٢) الآثار الاقتصادية: والتي تؤثر على التنظيف والرصد، وفقدان الفرص الاقتصادية
٣) الآثار البيئية: والتي تؤثر على الآثار الايكولوجية والفيزيائية الكيميائية.

ويشجع القراران كل من الدول الأعضاء، والمنظمات الإقليمية والدولية، والمؤسسات المالية الإقليمية والدولية، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص على تقديم المساعدة المالية والتقنية إلى حكومة لبنان، مع العلم أن نسبة الدعم حتى الآن لم تتجاوز ١٠% من الدعم المطلوب كما ورد في رسالة رئاسة مجلس الوزراء اللبناني إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة في ٣١ آب ٢٠٠٧.

وقد أصدر أمين عام الأمم المتحدة تقريراً ثانياً يتضمن المستجدات المتعلقة بتطبيق القرار ١٨٨/٦٢، والذي أعد من قبل فريق عمل متعدد الأطراف مكون من ممثلين من البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأغذية العالمية ومنظمة الصحة العالمية والاتحاد الدولي.

ب. تطهير الجنوب من القنابل العنقودية والألغام

استطاع الجيش اللبناني بالتعاون مع قوات الطوارئ الدولية ودولة الإمارات العربية المتحدة وعدد من المنظمات غير الحكومية من تفجير ما يزيد عن ١٤٩ ألف قنبلة عنقودية وذخائر غير منفجرة وتطهير مساحات واسعة بلغت ٣٣.٣ مليون متر مربع من أصل ٣٩.٣ مليون متر مربع من المناطق التي استهدفها

قصف القنابل العنقودية (أي حوالي ٨٥% من المناطق المستهدفة)، وذلك لغاية ٢٠٠٨/٨/٣١.

خامساً: تطور الإنجازات في مجالات إعادة الإعمار

١. الطرق والجسور

خطت عملية إعادة إعمار الجسور خطوات كبيرة، حيث أنجز العمل في ٧٩ منها بشكل كامل من أصل ٩١ جسراً. وقد تمت إعادة إعمار معظم هذه الجسور، والتي بلغت كلفتها التقريبية حوالي ٧٠ مليون دولار، من خلال عمليات تبن كاملة شملت مختلف مراحل إعادة الإعمار، وقامت بها عدة بلدان أو مؤسسات أو عدد من الأشخاص المانحين، وتوزعت على الشكل التالي:

أ. إيران: ١٦ جسراً، انتهى العمل في ١٤ منها، ويبقى جسر واحد هو الماري في طور التصميم، فيما استبدل مشروع إعادة بناء جسر ملّيخ بتوسيع الطريق.

ب. الشيخ سعد الحريري: ١٦ جسراً انتهى العمل فيها بشكل كامل.

ج. الهيئة العليا للإغاثة: ١٤ جسراً انتهى العمل فيها بشكل كامل.

د. المملكة العربية السعودية: ١٠ جسور انتهى العمل في ٧ منها، وتبقى ٣ جسور في طور التلزيم في منطقة الدامور هي جسر قرب مسبح الجسر، وجسر آخر قرب مدخل وزارة المهجرين، وجسر حارة الروس.

ه. الشيخ بهاء الحريري: ٦ جسور انتهى العمل فيها بشكل كامل.

و. عائلة حجيج: ٦ جسور انتهى العمل فيها بشكل كامل.

ز. السيد ميسرة سكر: جسرين انتهى العمل فيهما بشكل كامل.

ح. وزارة الأشغال العامة والنقل: تولت إعادة إعمار جسرين في كفرمشكي - حاصبيا كانا من ضمن مشروع للوزارة قبل العدوان، وانتهى العمل فيهما بشكل كامل.

ط. الرئيس نجيب ميقاتي، الوزير نعمة طعمة، السيد آمال حوراني، السيد علي أحمد فتفت، السيد فوزي جابر، رئيس بلدية الزرارية، السيد أحمد طراد، مؤسسة افرام، كازينو لبنان، بنك بيبلوس، المديرية العامة للطيران المدني، شركة Delta Trading: وتولى كل من هؤلاء المانحين إعادة بناء جسر واحد، وقد انتهى العمل في كافة هذه الجسور بشكل كامل.

ي. روسيا: تحويل جسر حديدي أقامته في بقسطا إلى جسر دائم.

ك. البنك الإسلامي للتنمية: يتولى البنك إعادة إعمار جسر أبو زملة – الغجر (نسبة تطور الأعمال ٧٥%)، ومن المتوقع انتهاء العمل فيه قبل نهاية العام الحالي.

ل. البنك الدولي: يتولى البنك إعادة إعمار جسر بعبدا (نسبة تطور الأعمال ٨٠%)، ومن المتوقع انتهاء العمل فيه قبل نهاية العام الحالي.

م. إيطاليا: تتولى إعادة إعمار جسر صوفر (في طور التلزيم)، ومن المتوقع انتهاء العمل فيه قبل نهاية العام الحالي.

ن. مجلس الإنماء والإعمار: يتولى إعادة إعمار جسر المطار القديم وتطويره وتوسيعه من ضمن مشروع تطوير النقل الحضري (نسبة تطور الأعمال ٤٠%)، ومن المتوقع انتهاء العمل فيه قبل نهاية العام الحالي.

س. وكالة التنمية الأميركية USAID: تتولى إعادة إعمار جسر المديرج (نسبة تطور الأعمال ٣٥%)، ومن المتوقع استمرار العمل فيه حتى العام ٢٠٠٩.

ع. اليونان: تتولى إعادة إعمار جسر رياق (في طور التلزيم)، ومن المتوقع استمرار العمل فيه حتى العام ٢٠٠٩.

وقد بلغت الكلفة المقدرة لأعمال بناء التحويرات في المرحلة الأولى للنهوض من أجل تأمين التنقل الطبيعي للمواطنين، وكذلك إعادة بناء بعض الجسور وإعادة بناء وترميم الطرق المتضررة بشكل مباشر أو غير مباشر والممولة حصراً من قبل الهيئة العليا للإغاثة حوالي ٧٦ مليار ليرة.

٢. الاتصالات

أنجزت وزارة الاتصالات معظم عمليات تأهيل الأضرار التي لحقت بالسنترالات وشبكات الخطوط الثابتة في جميع المناطق اللبنانية. واستناداً إلى ذلك، فقد تم إصلاح كافة السنترالات التي تضررت بشكل كبير أو دمرت تدميراً كاملاً بكلفة بلغت ملياري ليرة، كما تمت إعادة تشغيل معظم محطات الطاقة في تلك السنترالات التي تعطلت بكلفة ١.٥ مليار ليرة، وأعيد إصلاح ٦٨% من مراكز الهاتف للعموم بانتظار الانتهاء من تصليح الشبكات المدمرة كلياً في بعض القرى وبلديات الضاحية الجنوبية، وبلغت كلفة إصلاح مراكز الهاتف مع التجهيزات حتى الآن حوالي ٣.٩ مليار ليرة.

أما بالنسبة للشبكات الرئيسية المتضررة، فقد أنجزت بالكامل في النبطيـة والجنـوب والضاحية وبلغت كلفتها الإجمالية حوالي ٤٧ مليار ليرة. كذلك الأمر بالنسبة للشبكات الثانوية التي تم إصلاحها باستثناء الشبكات العائدة إلى الأبنية المهدمة كلياً في منطقـة

الضاحية الجنوبية لمدينة بيروت. أما بالنسبة لإعادة تأهيل المباني والآليـات العائـدة للوزارة والمتضررة نتيجة عدوان تموز ٢٠٠٦، فقد بلغت كلفها ١.٧ مليار ليرة.

٣. الطاقة والمياه

بالنسبة لقطاع الكهرباء، وبالتحديد في مديرية الإنتاج، أنهت شركة بتروجت المصرية، وبموجب مساهمة جزئية من الحكومة المصرية بقيمة ١٥.٤ مليون دولار ، من تصليح وتركيب خزانات الفيول في معمل الجية الحراري، فيما لا تزال مؤسسة كهرباء لبنان تعمل على وضع هذه الخزانات قيد الاستثمار. وبالإضافة إلى الهبة المصرية، لا يزال المعمل بحاجة إلى تصليحات مقدرة بحوالي ١٢ مليون دولار.

أما في مديرية النقل، فقد تم إصلاح محطات التحويل و٩٨% من خطوط النقل من توتر عالي وكابلات مطمورة، وقد بلغت الكلفة الإجمالية للأعمال المنجزة حوالي ٢.٦ مليون دولار. أما في مديرية التوزيع، فقد أنجزت كافة أعمال التصليحات على صعيد محطات التحويل وشبكة التوتر المتوسط، وحوالي ٩٥% من أضرار شبكة التوتر المنخفض. وقد تكبدت مؤسسة كهرباء لبنان حوالي ٢٢.٦ مليون دولار حتى الآن.

أما في قطاع المياه، فقد استطاعت مؤسسة مياه لبنان الجنوبي إصلاح كافة خطوط الجر من نقل وتوزيع بتمويل من الهيئة العليا للإغاثة، بالإضافة إلى إصلاح محطات ضخ المياه. وقد أنجزت المؤسسة إعادة تأهيل ٥٦ خزاناً للمياه من أصل ٥٨ خزاناً متضرراً ومدمراً بشكل كامل، فيما تتعاون المؤسسة مع منظمة اليونيسيف من أجل إنجاز تصليح الخزانين الباقيين قبل نهاية العام ٢٠٠٨.

كما أنهت كل من المصلحة الوطنية لنهر الليطاني ومؤسسة مياه البقاع ومؤسسة مياه بيروت وجبل لبنان كافة التصليحات للأضرار اللاحقة بمضخات المياه وشبكات الجر، فيما تبقى بعض شبكات التوزيع في منطقة الضاحية الجنوبية لمدينة بيروت تنتظر الانتهاء من إعادة تأهيل البنية التحتية في المنطقة المذكورة. وقد بلغت كلفة الأشغال المنفذّة والممولة من قبل الهيئة العليا للإغاثة في قطاع المياه حوالي ملياري ليرة لبنانية.

٤. المدارس

أشرفت وزارة التربية والتعليم العالي على عملية إعادة إعمـار وتـرميم المـدارس المتضررة بشكل مباشر جراء العدوان الإسرائيلي، وكذلك على عملية ترميم الأبنيـة

المدرسية التي تضررت بشكل غير مباشر أثناء فترة العدوان في بيروت وجبل لبنان والشمال وذلك بعد إيوائها للنازحين من المناطق المستهدفة. وفي المحصلة النهائيـة، فقد تم ترميم ٩١٨ مدرسة متضررة من أصل ٩٢٩، فيما تجري إعادة بناء المدارس الإحدى عشر الباقية، وهي مدارس مدمرة كلياً. وقد تمت إعادة تأهيل وإعمار بعـض المدارس من قبل عدد من الواهبين، وخصوصاً دولة الإمـارات العربيـة المتحـدة وغيرها من الدول والمؤسسات وأهمها دولة سويسرا، ودولة قطر، ودولـة إيـران، ودولة ألمانيا، والجمعية المسيحية الأرثوذوكسية الدولية الخيرية، والمؤسسة الإسـكان التعاوني (سويسرا)، ومؤسسة الوليد بن طلال، وجمعية كاريتـاس، وجمعيـة فـرح العطاء، ومنظمة اليونيسيف، ومرسيكوربس.

وقد اهتمت الهيئة العليا للإغاثة بالمدارس المتبقية (من أصلها ٢٥١ مدرسـة تولتهـا بالكامل و٦٩ مدرسة شاركت في ترميمها مع مؤسسات أخرى) بكلفة إجمالية بلغـت حوالي ٨.٩ مليار ليرة. كما حصلت الدولة على مساعدات عينية أخرى لإعادة تجهيز المدارس المتضررة من كوريا واليابان. وقد تم تركيب ٣٧ وحـدة تعليميـة جـاهزة مقدمة من الحكومة التركية، تشكل ١٨ موقعاً مدرسياً متكاملاً.

٥. المطارات

بالنسبة للمدارج المتضررة، تمت إعادة ترميم ثلاثة مدارج في مطار رفيق الحريري الدولي في بيروت من خلال هبة من شركة اتحاد المقاولين CCC. وفيما يتعلّق بخزانات الوقود في مطار رفيق الحريري، فقد أنجز العمل في خزانين بشكل كامل، وذلك بهبة من الشركة نفسها. أما بالنسبة للخزان الثالث، فقد تمت إعادة بنائه ولكن لم يبدأ العمل به بعد، وذلك بانتظار بناء سور الحماية حوله.

بالإضافة إلى ذلك، عمدت الهيئة العليا للإغاثة إلى إصلاح مدرجي مطاري القليعات ورياق، وقد موّلت ترميم هذين المطارين بكلفة تقارب 5 مليارات ليرة.

٦. المستشفيات

استطاعت وزارة الصحة العامة في فترة وجيزة بعد انتهاء العدوان إعادة تأهيل وتشغيل المستشفيات في الجنوب التي توقفت عن العمل بسبب الأعمال الحربية، وذلك بالتنسيق مع دولة الإمارات العربية المتحدة التي تكفلت بإعادة تأهيل كافة مستشفيات الجنوب، ومع دولة قطر التي تكفلت بإعادة بناء مستشفيات القرى الأربع التي تبنت إعادة إعمارها.

٧. إزالة الأنقاض والردم

أنهت الهيئة العليا للإغاثة عملية حصر وإزالة الأنقاض والردم في كل من الجنوب والبقاع ومنطقة الضاحية الجنوبية لمدينة بيروت، والمقدرة كمياتها الإجمالية بأكثر من ٥.٦ مليون متر مكعب، وتم ترحيلها إلى المكبات المؤقتة والنهائية.

وقد بلغت القيمة الإجمالية لأعمال إزالة الأنقاض في كافة أنحاء لبنان والممولة مـن قبل الهيئة العليا للإغاثة لتاريخه حوالي ١٠٤ مليار ليرة.

٨. الترميم الإنشائي للأبنية المتصدعة وعمليات إعادة التأهيل في منطقة الضاحية الجنوبية

بلغ عدد المباني المتصدعة في منطقة الضاحية الجنوبية والتي يجب ترميم هياكلها الإنشائية بـ ٢٦٥ مبنى، وقدم الاستشاري "خطيب وعلمي" توصية بهدم ٩١ مبنى منها. وانتهى العمل في ٨٨ مبنى منها بشكل كامل، فيما بقيت ٣ مباني قيد الهدم. أما المباني التي تحتاج للترميم الإنشائي، والبالغة ١٧٤ مبنى، فقد انتهى العمل في ١٥٦ منها حتى الآن، في وقت يبقى ١٨ مبنى منها قيد التنفيذ، ومن المتوقع انتهاء العمل بها قريباً.

وقد بلغت لتاريخه القيمة الإجمالية لأعمال التدعيم الإنشائي للأبنية وأسوار الحمايـة الممولة من قبل الهيئة العليا للإغاثة أكثر من ٢٥ مليار ليرة.

سادساً: تطور سير العمل في مشاريع النهوض الاقتصادي والاجتماعي من ضمن صندوق النهوض اللبناني (Lebanon Recovery Fund - LRF)

تأسس "صندوق النهوض اللبناني" من قبل مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية (UNDG) في أعقاب مؤتمر ستوكهولم للدول المانحة الذي انعقد في نهاية آب ٢٠٠٦، بناء على طلب من الدولة اللبنانية لوضع صندوق تمويل مشترك من شأنه توجيه الهبات المقدمة من الدول المانحة نحو مشاريع تساهم في إعادة النهوض الاقتصادي منه والاجتماعي في المناطق المتضررة مستوفيةً الأولويات الموضوعة من قبل الدولة، وتنفذ من قبل منظمات الأمم المتحدة بالاشتراك مع الجهات المحلية المختصة. ويدار الصندوق من قبل الأمم المتحدة ولجنة توجيهية مؤلفة من ممثلين عن الدول المانحة والحكومة اللبنانية تقوم بدراسة المشاريع المقدمة من قبل الإدارات والمؤسسات العامة اللبنانية والتي تتناسب وحاجات النهوض والمعايير المعتمدة من الواهبين.

وعند إقرار تلك المشاريع يتم تمويلها من قبل هذا الصندوق بحيث تجري إجراءات المناقصات والتنفيذ وفقاً للمعايير الموضوعة من قبل الأمم المتحدة.

وقد تم لتاريخه الحصول على مبلغ ٤٥.٨ مليون دولار مقدمة من كل من مملكة السويد (١٠ ملايين دولار)، وإسبانيا (٢٥ ملايين يورو)، ورومانيا (٦٥٨ ألف دولار). وقد جرى الالتزام لتاريخه بمبلغ ٢٥.٣ مليون دولار لتنفيذ ١٥ مشروعاً مختلفاً.

١. مشروع سيدرو (CEDRO) ١ للطاقة البديلة

ويدار من قبل مشروع الأمم المتحدة الإنمائي ووزارة الطاقة والمياه بميزانية تبلغ ٢.٧ مليون دولار، ويهدف إلى تطبيق برنامج لتفعيل إنتاج واستهلاك الطاقة وإنتاج الطاقة البديلة في المناطق المتضررة جراء الحرب.

وفي هذا الإطار، تم إنشاء مكتب خاص للمشروع وتم تعيين الموظفين، ويتم التحضير لاختيار ٦٠ موقعاً من المستشفيات الحكومية ومحطات ضخ المياه وغيرها وفقاً لمعايير اقتصادية وتقنية واجتماعية سيضعها فريق عمل المشروع بالتشاور مع لجنة توجيهية مؤلفة من كل من مشروع الأمم المتحدة الإنمائي، ومجلس الإنماء والإعمار، ووزارة المالية وممثلي الجهة المانحة. وقد بدأ التحضير لوضع دفتر الشروط الخاص بالمشروع.

٢. مشروع سيدرو (CEDRO) ٢ للطاقة البديلة في مناطق الجنوب والبقاع وعكار

ويدار من قبل مشروع الأمم المتحدة الإنمائي ووزارة الطاقة والمياه بميزانية تبلغ ٣.٥ مليون دولار، وهو مشروع مكمل لمشروع سيدرو – ١ ويهدف إلى تطبيق برامج المحافظة على الطاقة وترشيد استعمالها من قبل المستهلكين وكذلك إلى إزالة العوائق من أجل تفعيل استعمالات الطاقة المستدامة.

٣. مشروع التوثيق الإلكتروني للمعالم الأثرية المتضررة جراء الحرب

ويدار من قبل منظمة اليونسكو ووزارة الثقافة بميزانية تبلغ ٧٦٧ ألف دولار، ويهدف إلى إيجاد توثيق إلكتروني وخريطة مخاطر لأهم المعالم الأثرية في لبنان، بالإضافة إلى بناء القدرات البشرية من أجل المحافظة وتحسين تلك المواقع.

٤. مشروع دعم المؤسسات الصغيرة للصناعات الغذائية المتضررة جراء الحرب

ويدار من قبل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO) ووزارة الصناعة بميزانية تبلغ ٣ ملايين دولار، ويهدف إلى تأهيل مؤسسات التصنيع الزراعي المتضررة جراء الحرب من أجل إعادة تقوية قدراتها الإنتاجية والتصديرية.

وفي هذا الإطار، تم إنشاء اللجنة التوجيهية للمشروع كما تم وضع معايير الانتقاء، وتتم حالياً مباحثات مع الجهات المعنية والشركاء من أجل تحديد قطاعات التصنيع الزراعي المستفيدة، في وقت تم تحديد ١١٨ مصنعاً متضرراً تم تقديم توصية بالتقييم التقني والبيئي لـ ١٠٨ مصانع منها.

٥. مشروع دعم صغار المزارعين في الجنوب

ويدار من قبل منظمة الأغذية والزراعة (FAO) ووزارة الزراعة بميزانية تبلغ حوالي ١.٤ مليون دولار، ويهدف إلى مساعدة صغار المزارعين الذين عانوا من خسارة هامة في محاصيلهم من أجل استعادة قدراتهم على إنتاج خضار سليمة ذات جودة عالية مع تحسين ممارساتهم الزراعية.

وفي هذا الإطار، بدأت اللجنة التوجيهية للمشروع أعمالها حيث تم انتقاء المستفيدين من المشروع وفقاً للمعايير الموضوعة من قبل الفرقاء المعنيين. وقد تمت دراسة عروض الأسعار التي تقدمت بموجب المناقصة وسيصدر القرار بشأنها في الوقت المناسب لموسم الزرع، في وقت يجري التحضير لوحدات التدريب اللازمة.

٦. مشروع دعم مربي المواشي والدواجن في الجنوب

ويدار من قبل منظمة الأغذية والزراعة (FAO) ووزارة الزراعة بميزانية تبلغ ١.٩ مليون دولار، ويهدف إلى مساعدة صغار مربي المواشي والدواجن الذين تعرضوا لخسارة هامة في قطعانهم جراء الحرب من أجل تحسين الأوضاع الاقتصادية والمعيشية لتلك العائلات الريفية ذات الدخل المحدود، وذلك عبر تعويض الخسارة في قطعانهم وكذلك عبر تحسين الإنتاج الحيواني لديهم.

وفي هذا الإطار، بدأت اللجنة التوجيهية للمشروع أعمالها حيث تم انتقاء المستفيدين من المشروع وفقاً للمعايير الموضوعة من قبل الفرقاء المعنيين. وقد تم إصدار ٤ مناقصات لشراء الماشية وسيصدر القرار بشأنها في الوقت المناسب لموسم الرعي، في وقت يجري التحضير لوحدات التدريب اللازمة.

٧. مشروع الإنعاش الاجتماعي والاقتصادي في المناطق المتضررة جراء الحرب في جنوب لبنان

ويدار من قبل منظمة العمل الدولية (ILO) ووزارات العمل والشؤون الاجتماعية والداخلية والبلديات بميزانية تبلغ ١.١ مليون دولار، ويهدف إلى مساعدة جهود النهوض الاقتصادي المحلي في قضاء بنت جبيل عبر تحسين قدرات الجهات المحلية في مجالي تقييم الحاجات المحلية للنهوض وإعادة تأمين وضع معيشي مستدام.

وفي هذا الإطار، تمت عملية مسح أولي لحاجات قضاء بنت جبيل مع تحديد قطاعين مستفيدين هما إنتاج زيت الزيتون وتربية النحل، وتم تدريب الفرقاء المعنيين على أسلوب "التقييم المحلي للميزات التفاضلية" حيث تم وضع اقتراح لدعم التطور الاقتصادي لهذين القطاعين مع تحديد الثغرات الأساسية والفرص المتاحة والمشاريع المتعددة الأبعاد في قطاع إنتاج زيت الزيتون. كما جرى تحديد ٤٠ مشروعاً تشمل كافة مراحل التصنيع، وتم تصميم وإطلاق خمسة مشاريع منها هي: إعادة تأهيل إنتاج زيت الزيتون، توزيع مستوعبات التخزين، توزيع مجموعة من الأدوات والآلات التي تستعمل في إنتاج زيت الزيتون، وزيادة المراعي لتربية النحل. هذا ويشمل المشروع الأساسي مجالين إضافيين هما: تأمين الدعم المالي للمستفيدين حيث تم تعيين مؤسسة تهتم بهذا الشأن، ودعم الأشخاص ذوي الإعاقات حيث تم وضع برامج تدريب مهني للأشخاص المعوقين من المستفيدين في نطاق المشروع.

٨. مشروع تنمية القدرات في مجال المعلوماتية في القطاع التربوي

ويدار من قبل منظمة اليونسكو ووزارة التربية والتعليم العالي بميزانية تبلغ ٨٢٠ ألف دولار، ويهدف إلى تطوير قدرات "وحدة إدارة المعلومات" في وزارة التربية من أجل استعمال أدوات تقنية الاتصالات والمعلومات (ICT) بشكل أكثر فعالية في مكاتب وزارة التربية وفي المدارس الرسمية مما يسمح بتحسين إدارة المنشآت والموجودات التربوية، وذلك بهدف حصر الوفر الذي لا حاجة له، ومن ثم تخفيض الكلفة.

٩. مشروع تحسين أداء القطاع الاجتماعي

ويدار من قبل مشروع الأمم المتحدة الإنمائي في وزارة الشؤون الاجتماعية بميزانية تبلغ ٢٧٠ ألف دولار، ويهدف إلى مساندة جهود اللجنة الوزارية الاجتماعية لتطوير إستراتيجية اجتماعية للبنان، وإزالة الازدواجية في تقديم الخدمات الاجتماعية وتحسين التنسيق في تطبيق برامج التطوير المحلية ما بين الوزارات.

وفي هذا الإطار، تم وضع إطار عام للإستراتيجية الاجتماعية العامة، كما تم تحديد مجالات الازدواجية في الخدمات الاجتماعية المقدمة من قبل الوزارات من أجل دراسة كيفية إزالتها.

١٠. مشروع تعزيز إدماج المعوقين الفقراء

ويدار من قبل مشروع الأمم المتحدة الإنمائي ووزارة الشؤون الاجتماعية بميزانية تبلغ ١.٤ مليون دولار، ويهدف إلى توسيع نطاق الخدمات الاجتماعية المقدمة إلى الفقراء المعوقين وتسهيل سبل حصولهم عليها، ودمج هذه الخدمات في الحياة العادية لهذه الشريحة الاجتماعية المهمشة مع حماية كاملة للحقوق وللكرامة الإنسانية.
وفي هذا الإطار، بدأت الوزارة بتقديم الخدمات الاجتماعية المتاخمة لهذه الشريحة على كافة الأراضي اللبنانية.

١١. مشروع إدارة المياه والفيضانات في منطقة بعلبك - الهرمل

ويدار من قبل مشروع الأمم المتحدة الإنمائي ووزارة الزراعة بميزانية تبلغ ٢.٨ مليون دولار، ويهدف إلى تحسين إدارة المياه والفيضانات في هذه المنطقة المتضررة جراء الحرب من أجل تحسين الإنتاجية الزراعية.

١٢. مشروع دعم إنتاج الألبان والأجبان في منطقة الشمال

ويدار من قبل مشروع الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسة رينيه معوض بميزانية تبلغ مليون دولار، ويهدف إلى تشجيع التطور الاجتماعي والاقتصادي في هذه المنطقة التي تعد من المناطق الأكثر حرماناً في لبنان، وذلك عبر تقوية نشاطات تربية المواشي وعملية إنتاج الألبان والأجبان على أشكالها من أجل تحسين نوعية وتنافسية الإنتاج المحلي.

١٣. مشروع تمكين النساء: العمل السلمي من أجل الاستقرار والأمان

ويدار من قبل صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) واللجنة الوطنية للمرأة اللبنانية بميزانية تبلغ حوالي مليون دولار، ويهدف إلى تشجيع المساواة والعدالة بين المرأة والرجل، وتمكين النساء في ١٧-٢٠ قرية فقيرة تضررت جراء الحرب من المشاركة في اتخاذ القرارات، والقيادة، والمواطنية، والمشاركة السياسة، والدعم الاجتماعي، وبناء التحالفات، والتطوير الاقتصادي، وتخفيف القابلية للعنف.

١٤. مشروع النهوض وإعادة تأهيل المناطق المتضررة في بيروت والضواحي

ويدار من قبل مشروع الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسة الحريري للتنمية البشرية المستدامة بميزانية تبلغ حوالي مليون دولار، ويهدف إلى تطبيق النشاطات الاجتماعية والاقتصادية للنهوض والتي تستهدف الشباب، وكذلك تحسين قدرات المؤسسات على الصعيد الجماعي في تحديد ووضع الأولويات وتطبيق هذه النشاطات.

١٥. مشروع الإدارة المتكاملة لحرائق الغابات (الوقاية، ضبط الحرائق، تقييم وإعادة تأهيل الغابات المتضررة)

ويدار من قبل منظمة الأغذية والزراعة (FAO)، ووزارات البيئة والدفاع والداخلية والبلديات، بالتعاون مع جمعية الثروة الحرجية والتنمية (AFDC)، بميزانية تبلغ حوالي ٢.٦ مليون دولار، ويهدف إلى التخفيف من وطأة الفقر عبر تحسين إدارة حرائق الغابات نسبةً لفائدتها للبيئة وللمجتمعات الريفية.

الفصل الخامس: أبرز إنجازات الوزارات خلال عهد الحكومة:

تطوير سياسات قطاعية واعتماد استراتيجيات جديدة للعمل

في بيانها الوزاري، تعهدت حكومة الاستقلال الثاني (الإصـلاح والنهـوض) بالعمـل علـى تصحيح الأخطاء السابقة ووضع الأسس الثابتة لمستقبل واعد وزاهر. ورأت أن هذا التوجـه يتحقق بالالتزام بالإصلاح الحقيقي وإعادة الهيكلة، وبإحياء المؤسسات، وباستئصال الفساد من جذوره، وبالعمل على تأمين التعليم للأجيال الشابة المتلائم مع تطلعاتهم ومع حاجات الاقتصاد المحلي، وبالالتزام الحاسم بالاهتمام بصحة المواطنين وبشأنهم الاجتماعي وبوضعهم المعيشي في ضوء التوصل التدريجي للاستعمال الأمثل للموارد المتاحة، وبالتعهـد بوضـع برنـامج واضح لتحقيق النمو المستدام والتنمية المتوازنة. وفي مسألة معالجة الأوضـاع الاقتصـادية والمالية، رأت الحكومة أنه يتم من خلال الإصلاحات الجذرية التي طـال انتظارهـا وتـأخر تنفيذها بسبب معوقات شتى، وبالعمل على إطلاق عجلة الاقتصاد الإنتاجي والخـدماتي مـن خلال تشجيع مبادرات القطاع الخاص وتحسين أداء إدارات ومؤسسات القطاع العام في خدمة الاقتصاد والمواطنين، مع الالتزام بترشيد الإنفاق بغية زيادة معدلات النمو وضبط خدمة الدين وخفض العجز في الموازنة ومعالجة مشكلة تراكم الدين العام توطئةً لتخفيضه وإطفائه.

واستناداً إلى ما تعهدت به، عملت الحكومة منذ توليها مهامها على تطوير سياسـات نهـوض للقطاعات الاقتصادية والاجتماعية، واستراتيجيات جديدة للعمل من شـأنها تحقيـق أهـداف الحكومة من خدمة مصالح المواطنين والنهوض بالاقتصاد كي يتلاءم مع التطورات الحاصلة في العالم والمنطقة، وذلك بالتلازم مع العمل على إضفاء الشـفافية والعدالـة علـى أعمـال الحكومة مع رفع الكفاءة الإنتاجية وزيادة فرص العمل وتحسين مستوى ونوعية عيش النـاس وتحسين أساليب العمل الإدارية. ومن خلال اعتمـاد السياسـات والاسـتراتيجيات الحديثـة المتطورة، والمفصلة أدناه، تأمل الحكومة أن تكون قد عملت على تحضير الأسـس السـليمة لبناء مستقبل أفضل للأجيال القادمة.

أولاً: الإستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم

تستند الإستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم في لبنان إلى المبـادئ الأساسـية التـي كرسـها الدستور اللبناني ووثيقة الوفاق الوطني والقوانين التي ترعى شؤون التربية والتعلـيم، والتـي تؤكد على حرية التعليم والحق في التعلم وتوفير العلم للجميع وتأمين الفـرص والمسـتلزمات المتكافئة للتعلم. كما تستقي هذه الإستراتيجية منطلقاتها الأساسية من واقع التربية والتعليم فـي لبنان والتراث الخاص به، ولا سيما من حيث الشراكة الوطيدة بين القطاعين العام والخـاص في تأمين الخدمات التربوية وتأكيد الميزة التفاضلية للبنان على الصعيدين العربـي والعـالمي والتي تكمن في رأسماله البشري وفي طاقاته المهنية والإبداعية، كذلك أيضاً في تصميمه على إصلاح التعليم الرسمي العام منه والعالي، ورفع مستواه وتعزيـز التعلـيم المهنـي والتقنـي وتطويره بما يلبي ويلائم حاجات البلاد الإنمائية والإعمارية، ويعزز قدرة الاقتصاد التنافسية، بالإضافة إلى ذلك التزامه بإعادة النظر في المناهج وتطويرها بما يعزز الانتماء والانصـهار الوطنيين والانفتاح الروحي والثقافي.

وتهدف وزارة التربية والتعليم العالي من خلال هذه الإستراتيجية إلى تحقيق المبادئ التالية:

١. الاضطلاع بدور قيادي في إنتاج منهج تربوي وطني، يشكل الإطار المرجعي لمجمل سياساتها، وللأطر التنظيمية التي تضعها، وللبرامج والمشاريع والأنشطة التـي تقـوم بها.
٢. الاضطلاع بدور قيادي في تحويل المجتمع اللبناني إلى مجتمع معرفة، وفـي إعـداد العلماء والخبراء والعاملين المؤهلين في كل ميادين الحياة، وكذلك في تعزيز وتمكـين الاقتصاد اللبناني على التلاؤم مع التحولات الجارية في العالم نحو اقتصاد المعرفة.
٣. الاضطلاع بدور محوري في تحقيق الرقي الاجتماعي والتنمية الاقتصادية.
٤. الاضطلاع بمهام إعداد المواطن المفكّر والمنتج وتربيتـه علـى الانتمـاء الـوطني والاندماج الاجتماعي في مجتمع تسوده العدالة والحرية والديمقراطية والسلام.

وتتضمن الإستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم المحاور التالية:

١. <u>تعليم متوافر على أساس تكافؤ الفرص</u>

أ. تعليم متاح للفئة العمرية ٣-٥، على أن يكون التعليم الرسمي في متناول أطفـال هذه الفئة العمرية.

ب. تعليم أساسي إلزامي حتى عمر ١٥ سنة، على أن يكون التعلـيم الرسـمي فـي متناول الجميع بمن فيهم ذوي الاحتياجات الخاصة بما يوفر فرصاً متكافئة للجميع للالتحاق بالمدارس والمتابعة الدراسية والنجاح.

ج. تعليم ثانوي (عام وتقني) يكون متوافراً وبصورة متكافئة، في الالتحاق والمتابعـة والنجاح، ويؤمن لمرتاديه فرص الاختيار بين التخصصات الأكاديميـة والمهنيـة على أساس من التوجيه الموضوعي والإرشاد التربوي ومن أجل تحقيق أفضـل لخياراتهم التربوية والمهنية.

د. تعليم عال (بما في ذلك التعليم التقني العالي) يكون متـوافراً بصـورة متكافئـة، ومنظماً بصورة توفر التكامل الدينامي والأكاديمي بين مؤسساته وقطاعاته ويؤمن الدعم للطلبة ويتكيف تبعاً للمستجدات والحاجات.

٢. تعليم ذو نوعية جيدة يساهم في بناء مجتمع المعرفة

أ. تعليم أساسي وثانوي ذو نوعية جيدة في مناهجه ومؤسساته ونتائجه، متوافق مـع المعايير الوطنية ومع المقاييس العالمية.

ب. تعليم عالٍ ذو نوعية جيدة في مناهجه ومؤسساته ونتائجه، متوافق مـع المعـايير الوطنية ومع المقاييس العالمية.

ج. تعليم موجه نحو تنمية المعارف والمواقف والمهارات الخاصة بمعالجة المعلومات والاستخدام المجدي لتقنيات المعلومات والاتصالات.

د. تعليم يكون ثقافة عامة لدى الأفراد ويـزودهم بمهـارات الـتعلم مـدى الحيـاة (continuous education)، يزودهم بمهارات التفكير النقدي والتفكير الأخلاقي (moral reasoning).

٣. تعليم يساهم في الاندماج الاجتماعي

أ. تعليم ينمي المواطنية في أبعادها الثلاثة: الانتماء الوطني، والمشـاركة المدنيـة، والشراكة الإنسانية.

ب. تعليم يساهم في التماسك الاجتماعي ويزود مرتاديه بالمعارف والقيم والمهـارات اللازمة للعيش المشترك في مجتمع متنوع.

ج. تعليم يساهم في الحراك الاجتماعي، أفقياً ما بين أجـزاء المجتمـع، وجغرافيـاً، وعمودياً ما بين الشرائح الاجتماعية.

د. تعليم يساهم في الإدماج الاجتماعي للمتسربين وللمهمشين داخل المدرسة، وفـي التمكين على الوقاية من التهميش الاجتماعي.

٤. تعليم يساهم في التنمية الاقتصادية ويساهم في تنمية الرأسمال البشري

أ. تعليم يوفر قوى عاملة ذات كفاءات تلبي حاجات سوق العمل اللبناني كما ونوعـا وتكون قادرة على المنافسة في الأسواق الحرة للعمالة.

٥. إدارة الشأن التربوي

أ. إدارة إستراتيجية منتظمة تؤمن زيادة فعالية القطاع وإنتاجية العاملين فيه.

ب. إدارة رشيدة وديناميةللموارد البشرية والمادية المتاحة.

ج. إدارة مالية تهدف إلى تحسين النوعية بالمقارنة مع الإنفاق معتمدة مبـدأ ترشـيد الإنفاق.

ثانياً: الخطة الإصلاحية للضمان الاجتماعي والخطوات الإصلاحية التي تم اتخاذها

نظراً لأهمية مرفق الضمان الاجتماعي، ونظراً لكون الصندوق الوطني للضمان الاجتمـاعي يعاني من عجز مالي كبير في فرعي الضمان الصحي والتقديمات العائلية، وقد تـراكم هـذا العجز بدء من العام ٢٠٠١ بحيث أصبح يهدد استمرارية هذين الفرعين، فقد أولـى رئـيس مجلس الوزراء موضوع الضمان الاجتماعي اهتماماً خاصاً وجعل ضـرورة إصـلاحه مـن أولويات الحكومة.

ولهذه الغاية، تم خلال الثلاث سنوات الماضية اتخاذ الخطوات الإصلاحية التالية:

١. تم تكليف لجنة من الخبراء دراسة أوضاع الصندوق الـوطني للضـمان الاجتمـاعي وتقديم الاقتراحات العملية لتحقيق الإصلاح الضروري، والتي اقترحت في تقريرهـا بتاريخ ٢٠٠٥/٩/١٢ أن تتولى ورشة الإصلاح هيئـة إنقـاذ تتـألف مـن خبـراء واختصاصيين تحل بصورة مؤقتة محل مجلس الإدارة.

٢. ولما كان وزير العمل قد تقدم من جهته بخطة إصلاحية أخرى، فقد تم تـأليف لجنـة وزارية برئاسة دولة الرئيس ضمت وزراء العمل، والصـحة العامـة، والاقتصـاد والتجارة، والمالية، اجتمعت خلال شهر شباط ٢٠٠٦ لمناقشة مقترحـات الإصـلاح الواردة في تقرير لجنة الخبراء وكذلك الخطة الإصلاحية المقدمة من وزير العمـل، وخلص المجتمعون إلى التوافق على توصـيات أقرهـا مجلـس الـوزراء بتـاريخ ٢٠٠٦/٤/١١، وتتضمن التالي:

أ. الموافقة على مشروع قانون معجل يرمي إلى تخفيض عدد أعضاء مجلس إدارة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي إلى عشرة مندوبين.

ب. الموافقة على تشكيل لجنة وزارية من وزراء: العمل- الصحة- العدل- الشؤون الاجتماعية والمالية لوضع مشروع قانون حديث ومتطور للضمان الاجتماعي ورفعه إلى مجلس الوزراء خلال مهلة شهر على الأكثر.

ج. الموافقة على الطلب إلى وزير العمل التعاقد مع شركتي تدقيق عالميتين للتدقيق في حسابات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ابتداء من حسابات العام ٢٠٠١.

د. إقرار البنود الإصلاحية التالية:

١) إدخال إصلاحات أساسية على الصندوق بصفته مؤسسة تدير جميع فروع الضمان الاجتماعي تتناول النواحي الإدارية والمالية الفنية وتعيد النظر في الهيكل التنظيمي للصندوق وفق المشروع الذي أقرته لجنة الخبراء لدى رئاسة الحكومة.

٢) إدخال الإصلاحات اللازمة على نظام الضمان الصحي بهدف ضبط تقديماته وتحسين نوعية خدماته وتأمين توازنه المالي، كمرحلة تمهيدية للانتقال إلى توحيد صناديق التأمينات الصحية.

٣) إدخال الإصلاحات الضرورية على نظام التقديمات العائلية بهدف تصويب الموارد المتاحة على الحاجات الاجتماعية الأكثر إلحاحاً، وإعادة التوازن المالي لهذا الفرع.

٤) الإسراع في إجراء دراسة رياضية اكتوارية لمعرفة حقيقة الاحتياطي التقني لفرع تعويض نهاية الخدمة وما إذا كان هذا الاحتياط كافياً لتغطية التزامات هذا الفرع.

٥) عدم إدخال شرائح جديدة إلى الصندوق ريثما تتم عملية الإصلاح التي تتيح له استيعاب تلك الشرائح.

٦) تكليف مدقق الحسابات الذي أجرى تدقيق حسابات الصندوق حتى العام ٢٠٠٠ بالتدقيق المعمق في حسابات الدولة إزاء الصندوق وإعطاء شهادة بصحة هذه الحسابات.

٧) إجراء تدقيق حول توظيف أموال الصندوق في المصارف الخاصة ومدى سلامة هذا التدبير.

٨) السماح لإدارة الصندوق بالتعاقد مع أربعة خبراء ليشكلوا نواة وحدة إستراتيجية في الصندوق.

ه. الاتفاق على أن تحقيق الإصلاحات المشار إليها يستدعي وجود فريق من أصحاب الخبرة والاختصاص المؤهلين لوضع برامج ومشاريع لتنفيذ الخطة الإصلاحية، على أن يعين هؤلاء الأشخاص عن طريق استبدال مندوبي الدولة الستة في مجلس الإدارة.

و. الطلب من مجلس إدارة الصندوق أن يرفع إلى مجلس الوزراء، عبر وزير العمل، تقارير فصلية عن تقدم سير عملية الإصلاح في الصندوق والعقبات التي تواجهها لاتخاذ القرارات اللازمة.

٣. بنتيجة التعاون بين البنك الدولي والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، تم التوافق على تخصيص مساعدة تقنية للصندوق بمبلغ سبعمئة ألف دولار أميركي //٧٠٠.٠٠٠// د.أ. بموجب قرار مجلس الوزراء رقم ٥٤ تاريخ ٢٠٠٧/٨/٢٧، على أن يوزع هذا المبلغ على ٣ مشاريع:

أ. المشروع الأول: أنظمة تأدية التقديمات الصحية ومراقبة الاستعمال.

ب. المشروع الثاني: نظام تسجيل المضمونين وتحصيل الاشتراكات والمطابقة.

ج. المشروع الثالث: تقييم الوضع المالي لفرع ضمان المرض والأمومة وخيارات الإصلاح لضمان التوازن المالي.

٤. تم تعيين ستة مندوبين جدد كممثلين للدولة في مجلس إدارة الصندوق قاموا بوضع خطة إصلاحية للعامين ٢٠٠٧- ٢٠٠٨ وذلك بالتعاون مع مدير عام الصندوق ورئيس اللجنة الفنية. وقدموها إلى دولة رئيس مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٧/٣/١٢. وتضمنت الخطة معالجة شاملة ومفصلة لمشاكل الصندوق وحددت البنود الإصلاحية والأهداف المرجوة منها والنتائج المرتقبة وآلية التنفيذ والمهل الزمنية.

٥. تم تلزيم تنفيذ المرحلة الأولى من المخطط التوجيهي العام لأنظمة المعلومات التي تناولت إنشاء الشبكة الداخلية والشبكة ذات نطاق واسع، والتجهيزات المعلوماتية، والبرامج التشغيلية.

٦. تم تلزيم تشغيل التجهيزات والشبكات المعلوماتية وفحص البرامج وتعديلها إلى شركة متخصصة (إدارة من خارج الصندوق) وذلك لمدة سنتين.

٧. تم تلزيم تدقيق حسابات الصندوق من العام ٢٠٠١ إلى العام ٢٠٠٥ إلى شركة تدقيق خارجية.

ومن جهتها، التزمت الحكومة بسداد المبلغ المتوجب عليها سنوياً للضمان الاجتماعي بصفتها رب عمل وكمساهمة منها في تقديمات الضمان الصحي وفي اشتراكات بعض الفئات الخاصة وقدره ١٥٠ مليار ليرة، هذا بالإضافة إلى القسط السنوي من الديون المتراكمة عليها وقدره حوالي ٨٠ مليار ليرة.

ثالثاً: إستراتيجية عمل وزارة الصحة

رغم الأوضاع السياسية والمعيشية الصعبة التي تعاني منها البلاد، تمكنت وزارة الصحة العامة وفي إطار تطبيق خطة الإصلاح الصحي من إنجاز عدد من الأهداف المرسومة على الصعد المالية والإدارية والاستشفائية. ولقد تحقق ذلك من خلال الموازنة العادية المرصودة للوزارة. وبالرغم من أهمية هذه الإنجازات، لا يزال هناك أمور هامة قيد التنفيذ وذلك بهدف الوصول إلى تحقيق الخطة المرسومة للقطاع الصحي في لبنان، والتي من شأنها تأمين تغطية صحية شاملة وعادلة وذات نوعية جيدة لجميع المواطنين وبكلفة معقولة تكفل لها الاستمرار.

١. <u>السياسة الاستشفائية</u>

تتمثل أهم مقومات السياسة الصحية التي اتبعتها الحكومة منذ العام ٢٠٠٥ في تمكين الدولة من لعب دور فاعل ومؤثر في القطاع الاستشفائي في لبنان عبر إحياء وتطوير القطاع الاستشفائي الحكومي وبهدف احتواء الفاتورة الاستشفائية وزيادة توفير الخدمات للمواطنين وتحسين نوعيتها. ولقد أدى هذا التوجه الجديد للحكومة إلى تفعيل عمل المستشفيات الحكومية، والتي شيد وجهز قسم منها، ولكنه بقي مقفلاً لسنوات، مما ألحق الضرر بالمباني والمعدات. وتجدر الإشارة إلى أن عدد المستشفيات في القطاع الاستشفائي الخاص في لبنان تكاثر على مدى العقد الماضي إذ وصل عددها إلى ١٥٠ مستشفى، تحتوي على عدد كبير من التجهيزات والأسرة لا يحتاج لبنان سوى إلى ٥٠ % منها على أكثر تقدير. وقد نتج ذلك بسبب افتقاد التنسيق اللازم بين

المراجع المعنية، فضلاً عن عدم وجود أي دراسة جدوى اقتصادية أو صحية لإقامة هذه المؤسسات سوى الأمل بالحصول من وزارة الصحة على عقود مالية، وهو ما أدى في عديد من الأحيان إلى تدني مستوى ونوعية الخدمات الطبية وارتفاع كلفتها وألحق الضرر بالمرضى عموماً، وبالفقراء منهم خصوصاً.

أ. المستشفيات الحكومية

إزاء هذا الأمر، وانسجاماً مع هذا التوجه، تم افتتاح عدد من المستشفيات التي كانت مقفلة منذ أعوام، بحيث أصبح لدى وزارة الصحة حوالي ٢٣ مستشفى تعمل وتتطور بشكل سريع، وأصبحت تشكل العمود الفقري للقطاع الصحي في لبنان. فالمستشفيات الحكومية التي يبلغ عددها أقل من ١٥% من مجمل عدد المستشفيات في لبنان أصبحت، وفي غضون سنتين، قادرةً على استيعاب ٣٠% من مرضى وزارة الصحة رغم أنها تعمل بـ ٥٠% من طاقتها فقط. وتجدر الإشارة في هذا الإطار إلى أن الحكومة اعتمدت صيغة تعاملية أكثر فعالية مع الراغبين في الحصول على الخدمات الطبية من ذوي الدخل المحدود، فبدلاً من تقديم دعم مادي مباشر للعائلات الفقيرة بغرض الاستشفاء، أصبحت هذه العائلات، المقدر عددها حالياً بحوالي ٦٠,٠٠٠ عائلة، تسدد 0% فقط من فاتورة الاستشفاء في المستشفيات الحكومية بالمقارنة مع ١٥% من قيمة الفاتورة في المستشفيات الخاصة. وهذا ما يعني أن الدولة ساهمت مع هذه العائلات المحدودة الدخل بشكل مادي مباشر وفعال وبطريقة تحافظ على المال العام وتزيد من فعالية إنفاقه.

ولما كانت إدارة القطاع الاستشفائي العام تنطوي على صعوبات، فقد عملت وزارة الصحة على تذليل هذه الصعوبات بشكل تدريجي عبر بناء وتطوير الجهازين الرقابي والبشري، وتطبيق معايير الجودة والاعتماد بالتعاون مع الهيئة العليا للصحة في فرنسا، وإجراء دورات التدريب لمدراء المستشفيات الحكومية، وعبر تحضير آلية شراء موحدة بالتعاون مع الجهات الرقابية المعنية، إضافةً إلى اعتماد شركات رقابة ذات مواصفات عالمية ترفع تقارير نصف سنوية عن الوضعين المالي والإنتاجي والمعايير الطبية لكل مستشفى. وهناك المزيد من الخطوات التي تسعى وزارة الصحة إلى اتخاذها، وتشمل تلزيم تنفيذ بعض الخدمات إلى القطاع الخاص، وهي تشمل أعمال الرقابة والتدقيق والدراسات التجريبية لكلفة البطاقة الصحية الإلزامية لبعض شرائح المجتمع الأكثر عوزاً، وهذا سيكون شعار المرحلة القادمة لإستراتيجية عمل وزارة الصحة.

ب. القدرة الاستشفائية للمستشفيات الحكومية

تمكنت المستشفيات الحكومية، خلال فترة وجيزة، من استيعاب عدد كبير من حالات الاستشفاء في لبنان، واكتسبت ثقة المواطنين، حيث أن حوالي ٢٠% من مرضى المستشفيات الحكومية هم مرضى يتمتعون بتغطية جهات صحية ضامنة ولديهم حرية الاستشفاء في المستشفيات الخاصة. وبالرغم من ذلك، فهم يدخلون للعلاج في المستشفيات الحكومية، وهو ما يثبت أهلية وكفاءة هذه المستشفيات وثقة المواطنين والمرضى المتزايدة بها.

ج. السياسة الاستشفائية التخصصية في المستشفيات الحكومية

تم اعتماد التخصصات في عدد من المستشفيات الحكومية لتصبح مستشفيات مرجعية لمستشفيات المناطق. وحالياً، أصبح مستشفى الحريري الجامعي في بيروت أكبر المراكز التي تؤمن للوزارة خدمات جراحة القلب والقسطرة والتمييل.

وينسحب الأمر كذلك على معالجة مرضى سرطان الأطفال، فقد تم افتتاح مركز لسرطان الأطفال في مستشفى الحريري الجامعي بالتعاون مع مركز السان جود في مستشفى الجامعة الأميركية. ويتقاسم هذان المركزان كامل حالات سرطان الأطفال التي يتم تشخيصها سنوياً في لبنان، ويعتمد المركز الحكومي بروتوكولات العلاج والأدوية نفسها أسوة بمركز السان جود. وقد انتسب إلى هذا المركز عدد كبير من الأطباء الأخصائيين في هذا المجال.

بالإضافة إلى ذلك، سوف يعلن عن افتتاح قسم لزراعة الأعضاء، وخاصة زراعة الكلى، في مستشفى الحريري الجامعي بعدما تم اكتمال الطاقم الطبي والإداري لهذا الغرض.

د. تطوير العمل الإداري في المستشفيات الحكومية

تعمل وزارة الصحة على تطوير العمل الإداري وإيجاد التشريعات والمراسيم اللازمة لإدارة قطاع استشفائي كبير بهذا الحجم، وذلك من خلال تطوير آلية عمل هذه المستشفيات وتنمية الموارد البشرية لديها وتأمين جودة العمل، ناهيك عن اعتماد الشفافية والرقابة المالية والأداء العملي. وقد تم في هذا المضمار تطبيق الإجراءات التالية:

١) اعتماد المعايير ومقاييس الجودة والامتياز في المستشفيات الحكومية، حيث بدأ العمل منذ أكثر من شهرين مع الهيئة العليا للصحة في فرنسا بعملية مسح وتدريب للأجهزة الإدارية والطبية في المستشفيات الحكومية، ولا يزال العمل جارٍ بغية إجراء امتحانات الجدارة للمستشفيات الحكومية. وبهذا يكون لبنان

إحدى الدول القليلة مقارنة مع الدول الأوروبية، والدولة الوحيدة في الشـرق الأوسط، التي تخضع مستشفياتها الحكومية لامتحانات الجودة والرقابة تحـت إشراف جهة دولية مستقلة هي الهيئة العليا الصحية في فرنسا.

٢) تعد وزارة الصحة العامة بالتنسيق مع وزارة المالية وجهات رقابيـة أخـرى دفتر شروط يلزم المستشفيات الحكومية إجراء مناقصة أو استدراج عـروض عامة وموحدة للتعاقد مع شركات رقابة للتدقيق المالي والفني والطبـي تقـوم برفع تقارير دورية للوزارة وللجهات الرقابية المختصة عن أداء كل مستشفى حكومي. وبهذا يكون قد تم اعتماد أقصى معايير الشفافية ما يؤدي إلى انحسار التدخلات السياسية.

٣) أعدت الوزارة اقتراحاً يقضي بإصدار مرسوم لاعتماد آلية موحدة للمشتريات في المستشفيات الحكومية بهدف اعتماد الشفافية المالية والتأكد مـن معـايير الأدوية والمعدات الطبية المستخدمة في هذه المستشفيات، وقـد تـم تحويـل الاقتراح إلى مجلس شورى الدولة لاستطلاع الرأي.

٤) التوظيفات: يتم العمل على تطوير التوصيفات الوظيفيـة فـي المستشـفيات الحكومية لتتناسب مع المهام الملقاة على كـل وظيفـة ولضـمان أن يكـون الموظف المناسب في المكان المناسب حتى لا تصبح هذه المؤسسات ضـحية العبء الوظيفي نتيجةً للمحسوبيات.

وفي السياق نفسه، تم اتخاذ جملة إجراءات منها أن تقوم المستشفيات الحكومية مجتمعة، وبوجود ممثلين للهيئات الرقابية في لبنان مثل هيئة تفتيش مركزي، ومجلس الخدمة المدنية، ووزارة الصحة وغيرها، بالقيام باستدراج عـروض لشراء الخدمات الأساسية كالتنظيفات والحراسة والصيانة والمطبخ، لان هـذا النوع من العقود يؤمن فعالية أكبر وزيادة في الإنتاجية ويوفر على المؤسسات التجاذبات السياسية وعبء التعويضات وغالباً الغياب غير المبرر.

٥) العمل مستمر لتوحيد الرمز الطبي والتعرفة بين الصناديق الضامنة.

٢. <u>السياسة الدوائية</u>

أعدت الوزارة اقتراحاً لإنجاز أسلوب مشتريات موحد للأدوية بين الجهات الضـامنة وخاصة وزارة الصحة والضمان الاجتماعي وتعاونية موظفي الدولة.

التقديمات الدوائية للأمراض المزمنة: تقترح الوزارة إعداد البطاقة الدوائية للأمراض المزمنة بالتعاون مع جمعية YMCA ومراكز الرعايـة الأوليـة حيـث يـؤمن

دواء Generic لكل مواطن يرغب في ذلك، أسوة بالـدول الأوروبيـة وبسـعر رمزي عبر ٤٤٠ مستوصف تتوزع في جميع أنحاء لبنان. ويقـدر عـدد الـذين سيستفيدون من البطاقة حوالي ١٥٠,٠٠٠ مريضاً.

قامت الوزارة بإصدار المراسيم التطبيقة للقرار ٥٣٠ الموجود حالياً في مجلس شورى الدولة والذي يؤمن الشفافية في تسجيل الدواء وتسعيره.

تسعير الدواء: بعد عملية إعادة تسعير الأدوية التي حصلت وتحصل كل ٣ سـنوات، يمكن القول أن أي دواء مسجل في لبنان لم يعد يباع بسعر أغلى من أسـعار دول الجوار والمنطقة.

إن انتهاج وزارة الصحة دعم أدوية الـGeneric ذات النوعية الجيدة المصنّعة فـي دول أوروبا وأميركا الشمالية أو تحت إشراف الشـركات الأم نفسـها أدى إلـى حصول الوزارة على أسعار تنافسية والحصول على هبات لقسم مهم مـن أدويـة الأمراض المستعصية والمزمنة الباهظة الثمن، وسوف تتابع الوزارة إنتهاج هـذه السياسة.

٣. برامج الرعاية الصحية الأولية

أ. قامت الوزارة بالتنسيق مع جامعة البلمند بوضع واعتماد آلية موحـدة لمقـاييس ومعايير مراكز الرعاية الأولية، وتم ذلك بالتعاون مع الجامعات الأخرى، وسوف يصار إلى إعادة ترخيص كل مركز حسب هذه المعايير ما سيؤدي حتماً إلى إقفال المستوصفات غير المستوفية للشروط.

ب. تعمل الوزارة مع الصندوق الكويتي للتنمية للاستفادة من شبكة معلومات موحـدة تربط جميع المراكز الرعائية بالمستشفيات الحكومية.

٤. الوضع المالي لوزارة الصحة

بعد أن كان آخر عجز سنوي يوازي ٤٥ مليار ليرة لبنانية في العام ٢٠٠٤، وللمـرة الأولى في تاريخ وزارة الصحة، لا يوجد هناك عجز مالي أو استحقاقات مالية تشكل عبئاً أو التزاماً إضافياً على الموازنة العامة للوزارة. فرغم تدهور الوضع المعيشـي، ورغم ترك عدد كبير من المواطنين لشركات التأمين والضمان الصحي، إضافة إلـى ارتفاع أسعار العملات الأجنبية، هناك التزام صارم بالموازنة لا بل أنه يميـل إلـى تحقيق الوفر مقارنة مع عجز بعشرات المليارات في السنوات الست الماضية.

إن التقرير المالي لوزارة الصحة عن عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ وصـولاً للعـام ٢٠٠٧ أشار إلى عدم وقوع عجز في موازنة الصحة من خارج الموازنة المعتمـدة، لا بـل على العكس من ذلك، فإن الوفر المتوقع بعد إنجاز عملية التدقيق للعام ٢٠٠٧ سـوف يساعد الوزارة على سداد قسم من الديون المتراكمة عليها مـا بـين عـامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٤.

٥. البطاقة الصحية الاستشفائية

إن تعدد الصناديق الضامنة وآلية عملها وأنظمتها الإدارية تنجم عنها مشكلة، إذ يؤدي هذا التعدد إلى فوضى في شراء الخدمات الصحية وفي طريقة الحصول عليها من قبل المواطنين. والحل المقترح من قبل وزارة الصحة العامة هو اعتماد خطـة التـأمين الصحي الاستشفائي والإلزامي انطلاقاً من مبدأ مفاده أن الصحة هي حق من حقـوق الإنسان وهي أحد أهم عوامل التنمية البشرية ومحاربة الفقر. كما إن الصحة تشـكل جزء أساسياً من الاقتصاد الوطني من حيث الإنفاق والإنتاج.

أ. أسس النظام المقترح

١) أن يؤمن تغطية صحية لكل مواطن بشكل عادل ومتوازن وقابل للاستمرار.
٢) أن تكون تغطية الخدمات وكلفتها متناسبتان مع قـدرات كـل مـن الدولـة والمواطن (Cost Containment – Health Financial Equation).
٣) أن تكون وتيرة الخدمات ونوعية التغطية مستقرة وفي تطور مستدام.
٤) أن يلبي النظام تطلعات الدولة السياسية والاجتماعية تجاه مواطنيها والعكـس بشرط أن يكون واقعياً ويلبي توقعات المواطنين (Expectations).
٥) أن يعتمد على مبدأي التضامن والمساواة بين المواطنين.

لذا يقتضي الأمر إيجاد مؤسسة صحية واحدة أو هيئة عليا للصحة، ويمكن الوصـول إلى هذا الهدف على مراحل عدة أهمها:

أ. إرساء نظام معلوماتي موحد بين الصناديق الضامنة (طلبات وموافقات الاستشفاء – الملف الطبي ...).
ب. توحيد الرموز الطبية (قاموس طبي موحد).
ج. توحيد الكلفة للأعمال الطبية والاستشفائية وإلزام المؤسسـات والجهـاز الطبـي بتطبيقها.

د. بطاقة صحية لجميع المواطنين بغض النظر عن الجهة الضامنة، ومن مهامها تأمين المعلومات الشخصية الكترونياً وتوثيق الملف الطبي كما تؤمن الرقابة المالية وعدم استعمال أكثر من جهة ضامنة للحصول على الخدمات ذاتها.

ه. توحيد آلية التعاقد بين المؤسسات التي تشتري الخدمات وتلك التي تقدمها.

و. توحيد الهيكلية التنظيمية للرقابة ودمج أجهزة الرقابة مع احتمال الاستعانة بفريق ثالث (TPA - Third Party Administration).

إن تحقيق هذه الأهداف مجتمعةً يؤدي إلى إنشاء هيئة عليا للصحة الوطنية تتمثل فيها الجهات الضامنة نسبة لعدد المضمونين وتحت رقابة الوزارات المختصة.

٦. <u>البطاقة الصحية الدوائية (مشروع بطاقة مرضى الأمراض المزمنة)</u>

تعمل وزارة الصحة العامة على إطلاق البطاقة الصحية لمرضى الأمراض المزمنة، والتي ستشكل جزأً من مشروع البطاقة الصحية الممغنطة في لبنان. وفي إطار ترشيد عمل مشروع أدوية الأمراض المزمنة، سيتم اعتماد شبكة مراكز الرعاية الصحية الأولية البالغ عددها ١١٥ لتاريخه، والتابعة لوزارة الصحة العامة، بالإضافة إلى بعض المراكز الخاصة التابعة للهيئات الأهلية غير الحكومية كمراكز لتقديم خدمات المشروع المذكور. ولهذه الغاية، فأن وزارة الصحة العامة تحرص على وجود صيدلي مجاز في كل مركز من هذه المراكز ليتولى مسؤولية صرف الدواء والتقيد بالأسس والشروط المرعية الإجراء.

٧. <u>الجهوزية لمواجهة الكوارث والطوارئ الصحية</u>

ضمن إطار تفعيل وتطوير الجهوزية لمواجهة الطوارئ الصحية، قامت وزارة الصحة العامة، بدعم من منظمة الصحة العالمية، بالأنشطة التالية:

أ. تدريب العاملين في المستشفيات الخاصة والحكومية، بالتعاون مع نقابة المستشفيات ونقابة الأطباء، على وضع خطة للطوارئ.

ب. استحداث مركز لإدارة الطوارئ الصحية في مستشفى رفيق الحريري الجامعي بهدف متابعة تداعيات الكوارث في المناطق وتنسيق توزيع المرضى على المستشفيات ومتابعة احتياجات المستشفيات في المناطق المنكوبة.

ج. العمل على وضع خطة وطنية للطورائ الصحية.

د. تدريب العاملين في ١٢٠ مركزاً للرعاية الصحية الأولية في كافة المناطق على مبادئ الصحة العامة في الطوارئ والتخطيط لتأمين الموارد البشرية واللوجستية وإدارة مخزون الأدوية والمواد الطبية

ه. إنشاء نظام ترصد وبائي يعتمد على المراكز الصحية، تم دعمه في منطقة الجنوب بالسيارات اللازمة ومختبرات نقالة بهدف مراقبة الأوبئة واحتوائها بالسرعة المطلوبة.

و. مسح شامل مع نقابة الأطباء لتحديث وتيويم المعلومات حول المستشفيات وقدراتها البشرية (أطباء وممرضات) وتقنية (مختبرات، أشعة...) وخدماتية.

ز. تحضير خطة عمل وإرشادات في حال حدوث الزلازل.

٨. <u>على الصعيد الإداري</u>

أ. إنجاز مشروع توحيد ومكننة الاستمارات العائدة لمعاملات وزارة الصحة العامة.

ب. متابعة موضوع تبسيط إجراءات المعاملات الإدارية مع مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية.

ج. اعتماد النظام الآلي لإصدار إجازات مزاولة المهن الطبية والأرشفة.

د. إنشاء لجنة للتنسيق والتعاون بين الهيئات الضامنة العامة.

ه. إعداد المخطط التوجيهي الشامل لوزارة الصحة العامة بالتعاون مع وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية.

إعداد برنامج تدريبي في الإدارة المالية للمستشفيات الحكومية في المعهد المالي- معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي، شارك فيه المدراء ومسؤولي شؤون المحاسبة في المستشفيات الحكومية.

رابعاً: إطار عام للإستراتيجية الاجتماعية الوطنية

في إطار جهودها لتطوير إستراتيجية اجتماعية وطنية، عملت وزارة الشؤون الاجتماعية على وضع دراسة تعهدف إلى تحديد المبادئ الأساسية في تطوير إطار عمل إستراتيجي لاختيار الأولويات الاجتماعية. وتتوخى الرؤية المقترحة للإستراتيجية الوطنية الاجتماعية تسريع التنمية البشرية والإنتاجية، وتقليص الفقر وعوامل الضعف بحيث يتعزز التماسك الاجتماعي والعلاقة بين جميع المواطنين والدولة. وبالتالي، فبالإضافة إلى أهداف النمو الاقتصادي والفعالية والتوزيع والمساواة، يجب على الإستراتيجية أن تساهم في بناء الدولة.

١. الأولويات الإستراتيجية

يتوجب على أية إستراتيجية تستهدف لبنان أن تأخذ بعين الاعتبار الشروط الاجتماعية السائدة حالياً في لبنان كما تحديات التنفيذ، وبالتحديد ما يلي:

أ. تدني التقديمات في الخدمات العامة

ب. الفائض في تقديمات الخدمات الاجتماعية من قبل القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية، والمانحين الدوليين

ج. إن الاختلافات في المجموعات مهمة جداً في اختيار التدخلات وفعاليتها.

وتدل هذه الخصائص ضمناً على أن أهمية جدول أعمال الإصلاح الاجتماعي بالنسبة للتنمية البشرية والحماية الاجتماعية تضاهي حجمه المروع بالنسبة للحكومة من حيث مجالات التنفيذ ومتطلباته.

ومن حيث الأولويات الهادفة إلى التحرك العاجل، يجب أن تركّز الإستراتيجية الوطنية الاجتماعية على تحقيق الأهداف التالية:

أ. تحديد الفقراء والوصول إليهم مباشرة: يجب على الحكومة أن تحدد بصورة موضوعية أولئك المواطنين المحتاجين إلى الدعم الاجتماعي، وإلا حصل التسرب إلى مستفيدين غير مؤهلين وأدى إلى هدر للإنفاق الاجتماعي. كما يمكن أن يؤدي غياب معايير الاستهداف الواضحة إلى استدامة الفوارق أو التنافس بين المجموعات، ويحرم بالتالي المواطنين اللبنانيين من تكافل مطلوب ومتناسق واحترام متبادل بينهم وبين الدولة.

ب. زيادة الفعالية والتآزر بين نشاطات القطاع العام، والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والجهات الدولية المانحة: قد يكون الاستهداف الفردي غير ممكنٍ دائماً، كما أنه ليس الوسيلة الوحيدة المتاحة للسياسة الاجتماعية التي يتم توزيعها بصورة أكبر من خلال الخدمات الاجتماعية والسلع العامة والتأمين الاجتماعي. ويسجل إجمالي الإنفاق (العام والخاص) في هذه المجالات نسباً مرتفعة جداً في لبنان (٢٤% من إجمالي الناتج المحلي)، ولكن الموارد المالية الخاصة غير الرسمية تسيطر عليه. وبالتالي، فإن أي تحسين، وإن بسيط، على مستوى فعالية الإنفاق الاجتماعي، قد يكون له أثر كبير نسبياً دون الحاجة إلى تمويل عام إضافي. وتنتج المكاسب المشابهة من عملية اختيار أكثر حرصاً للبرامج وتقليص

الازدواجية، بالإضافة إلى إدخال تحسينات مؤسساتية (منها تنسيق أفضل أو تنظيم للخدمات).

ج. تعزيز الحماية التي يوفرها الضمان الاجتماعي: إن آليات التأمينات الاجتماعيـة القائمة في لبنان لا تزال بدائية، ولذا فإن أثرها هو في آن معاً مبعثر وهو ما دون إمكانياتها. وبالإضافة إلى أهميتيه الاقتصادية والاجتماعية العامة في كل مكـان، فإن التأمين الاجتماعي في لبنان يمكن أن يكون مفيداً بصورة خاصـة حيـث أن لبنان معرض للعديد من الصدمات، الموسمية والكارثية. وفي كل الأحوال، فـإن تحسين مستوى التأمين الاجتماعي من شأنه أن يلعب دوراً مفصلياً في أداء ونتائج أسواق العمل، وكذلك في مجالي الصحة والرفاه العائلي الأوسع.

٢. تحديات التنفيذ

أ. إن جمع الإحصائيات في الوقت المناسب يعتبر شرطا مسبقاً لنجاح الإصـلاحات الاجتماعية إذ أن من شأنه أن يؤدي إلى خيارات قائمة على الأدلة والبراهين.

ب. أما العنصر المحوري الآخر، فهو زيادة الوعي العام الذي من شأنه أن يؤدي إلى تقدير المنافع التي سوف تنشأ عن تنفيذ إستراتيجية اجتماعية وطنية.

٣. توصيات محددة

يمكن منح بعض النشاطات الأولوية في الفترة التي تتم خلالها صياغة الإسـتراتيجية الاجتماعية الوطنية وتطويرها، باعتبار أنها جوهرية أكثر مـن غيرهـا، وتأثيرهـا الشامل أسرع نسبياً، وسهلة التنفيذ نسبياً وتحترم الحياد الضريبي (ضـمن الميزانيـة الإجمالية، وليس فقط الإنفاق الاجتماعي العام). على ضوء هذه الاعتبـارات، يمكـن التركيز على تطوير المجالات الثلاثة ذات الأولوية المبينة أدناه:

أ. الوسائل: من الممكن تحقيق الكثير باستخدام الأدوات والعمليات الجيـدة، بغـض النظر عن السياسات والبرامج المعتمدة:

١) الاستهداف (إلى من نصل): تطوير وإدخال اختبارات "الإيرادات/الموجودات" أو البدائل المناسبة (ومنها استهداف الموارد البديلة) بهـدف تحديـد الفقـراء والضعفاء بصورة موضوعية وتقديم الدعم لهم.

٢) المحاسبة الاجتماعية (ما الذي يـتم تقديمـه؟): تطـوير معـايير الخـدمات واستحداث "استطلاع" للخدمات الاجتماعية التي تقدمها الحكومـة، والقطـاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية، والمانحين الدوليين.

٣) الشفافية والتنسيق (من يقدم ماذا؟): اعتماد معايير واضحة لاختيار مقدمي الخدمات في القطاع الخاص كما العام.
٤) الرصد والتقييم (ما هي الحصيلة؟): تحديد وقياس المخرجات الفعلية وآثار السياسات والبرامج والمشاريع.
٥) الوعي العام والحوار (من يعرف ماذا، وما الاقتراحات التي يمكنه/يمكنها أن يقدم/تقدم؟): إطلاق الحوار الاجتماعي بين أصحاب المصلحة الحقيقية، وشرح الحاجة إلى الإصلاحات الاجتماعية ومنافع هذه الأخيرة، وكيفية التخطيط لمواجهة وتخفيف الآثار المتوسطة الأجل الضارة.

ب. بعض السياسات: يجب معالجة جميع نواحي التنمية البشرية والتأمين الاجتماعي وشبكات الأمان، لكن يمكن إعطاء الأولوية، وإن على أساس تجريبي، على النحو التالي:

١) التعليم: ضمان تعميم الالتحاق بالتعليم الأساسي، وخفض التكرار ورفع الحفظ من خلال مخطط تحويلات نقدية مشروطة مثلاً.
٢) الصحة: تحسين الرعاية الصحية من خلال التركيز في المرحلة الأولى على خدمات العلاج في المستشفيات للمعوقين، واستقاء الدروس من أجل إصلاحات أشمل في القطاع الصحي.
٣) التأمين الاجتماعي: تنفيذ الإصلاحات في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وبالتوازي، ترشيد الخدمات الاجتماعية ذات الصلة.
٤) الشيخوخة: استكشاف جدوى تقديم المساعدات النقدية (الرواتب التقاعدية الاجتماعية غير الاكتتابية) على الفقراء المسنين الذين لا يتلقون معاشات تقاعدية.
٥) سوق العمل: دعوة الشركاء الاجتماعيين لإعداد اقتراح إلى الحكومة حول تأمين البطالة، ودراسة الآثار على سوق العمل والحصيلة الاجتماعية الأشمل الناجمة عن هجرة اللبنانيين ووجود العمال الأجانب في لبنان.

ج. الإحصائيات: يمكن للإحصائيات أن تقضي على الانطباعات الخاطئة وتحسن عملية اختيار السياسات:

١) المعطيات الإدارية: تنسيق السجلات العامة وحفظها على الكمبيوتر واستخدامها في اختيار السياسات الاجتماعية وتصميمها ورصدها.

٢) بيانات المسح: إدخال تعداد منتظم وموثوق حول الجوانب الأساسية في القطاعات الاجتماعية مثل دخل الأسرة والنفقات، وخصائص العمالة والنتائج، ومكاسب العمل.
٣) الحصول على الإحصائيات: إعادة النظر في قوانين السرية، وإلغاء أوضاع الملكية، وجعل المسوح متاحة للعموم (مثلاً على شبكة الإنترنت) حالما تصبح نهائية.

٥. تطوير إستراتيجية اجتماعية

تشكل هذه الدراسة خطوة أولى نحو تحديد وتطوير إستراتيجية اجتماعية متكاملة وتحضير خارطة طريق متماسكة من شأنها تعبيد الطريق أمام تحسين النتائج الاجتماعية على المستوى الوطني لجميع المواطنين، تأتي كجزء من جدول أعمال مؤتمر باريس III الذي التزمت به الحكومة.

هذا ومن المقرر تشكيل فريق عمل من القطاعات المختلفة يضم ممثلين عن جميع الوزارات والوكالات الاجتماعية المعنية وغيرها من أصحاب المصلحة الحقيقية، وذلك من أجل تحويل هذه الرؤية والمبادئ الإستراتيجية إلى سياسات وبرامج محددة في مضمون خطة عمل محدثّة ومتكاملة.

خامساً: إستراتيجية التنمية الزراعية في لبنان وخطة العمل الخماسية

إن الأزمة التي يمر بها القطاع الزراعي في لبنان منذ أواسط الستّينيات، تعود تحديداً إلى أسباب هيكلية تجعل من الضروري القيام بتقويم جذري للعديد من مكونات هذا القطاع، وتوفير الإطار المؤسساتي الملائم، والتركيز على نوعية النمو في المجال الزراعي وليس فقط على معدلاته، والاهتمام بقضايا التنمية التي تستهدف الإنسان وظروفه المعيشية، والقيام بإصلاحات تشمل دور الدولة وكيفية تنظيم المجال الزراعي والتي من شأنها أن تكّون تصوراً جديداً للقطاع الزراعي تعيده إلى النمو على أسس مبنية على ميزات تفاضلية حقيقية تمكنه من المنافسة وتضمن للعاملين فيه مداخيل تمكنهم من العيش الكريم، على أن تُحدد هذه الإصلاحات وأن تُنجز في إطار جامع بين مختلف الفعاليات والأطراف المعنية الرسمية والخاصة.

وبناء عليه، وضعت وزارة الزراعة "إستراتيجية التنمية الزراعية في لبنان" والتـي تلخصـت أهدافها كما يلي:

١. تأمين الاستخدام المستدام والرشيد للموارد الطبيعية.
٢. تحقيق الأمن الغذائي.
٣. تنمية المناطق الريفية والمعرضة للفقر.
٤. زيادة دخل المزارعين والعمل على توفير فرص العمل.
٥. تحسين القدرات التنافسية للمنتجات الزراعية اللبنانية.
٦. المساهمة في تحسين ميزان التبادل التجاري.

ويبقى تحقيق هذه الأهداف مرتبطاً بالتطورات الممكنة للوسائل المادية والتقنيـة والاقتصـادية والسياسية، وبالتنظيم الصحيح لاستخدام الموارد المتاحة على مستوى المكان والزمان. وتسعى وزارة الزراعة من خلال جهودها في هذا الإطار إلى بلورة تصور حول السياسات الزراعية في لبنان، ويتناول خصوصيات الواقع الزراعي اللبناني، واستخلاص الحلول الممكنـة علـى ضوء الخيارات الوطنية الأساسية، بالإضافة إلى وضع تصور تفصيلي حـول آليـة التنفيـذ والبرامج اللازمة.

وبالارتكاز إلى منطق المشروع (إعداد، دعم محفّز ومسؤولية مشتركة) من جهـة، وتقريـب المسافة بين المؤسسات والفاعلين في المجال الزراعي، أي التحرك من القمـة إلـى القاعـدة والتحـرك من القاعدة إلى القمة بسهولة ويسر وذلك لتفادي انقطاع التواصل بين القـرارات الوطنية والمبادرات الميدانية من جهة أخرى، وعلى هذا الأساس فقد تم وضع برنامج عمـل للإستراتيجية الزراعية.

إن الوضوح في التسلسل المنطقي بين الإستراتيجية والسياسة والبرامج والمشاريع هو وحـده الكفيل بالوصول إلى الأهداف المرجوة، ومن هذا المنطلق يكون المشـروع تعبيـراً واقعيـاً للإرادة السياسية المطبقة على مجال معين أو منطقة محددة. ويبقى الاستعمال الأمثل للمـوارد المتاحة مرتبطاً قبل كل شيء بالوضوح والترابط الوثيق بين الإستراتيجية والسياسة الزراعية وبالجوانب المتعلقة بالتنمية الريفية، وكذلك بالسبل المعتمدة عند إنجاز البـرامج والمشـاريع المنبثقة عنها. ومن هذا المنطلق، فإن من الضروري توفير وسائل وآليات عملية جديدة لتفعيل مختلف المبادرات، والعمل على تنظيمها وتكاملها، وتقوية التفاعل في مـا بينهـا، وضـمان إمكانيات تمويلية دائمة سواء كان ذلك على المستوى الوطني أو القطاعي أو المحلي.

وتجدر الإشارة إلى أن الاختيارات الأساسية التي اعتمدتها وزارة الزراعة في تحقيق أهـداف الإستراتيجية (اقتصاد السوق، والتنمية المستدامة، وحسن الإدارة) تستلزم تدخلاً عقلانياً مـن الدولة ومن مصادر التمويل وذلك حسب محاور الإستراتيجية للتنمية الزراعية المتوافق عليها، وتحتاج إلى تطوير للوصول إلى قطاع زراعي سليم وتحقيق التطور المنشود. وتشـمل هـذه المحاور الجوانب التالية:

١. محور تطوير الإدارة: ويشمل هذا المحور:

أ. خلق مجالات للتنسيق في ما بين الإدارات والمؤسسات بغية إيجاد ترابط وثيق مع التنمية الريفية والزراعية على مستوى الواجهة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية

ب. تفعيل دور التنظيمات المهنية على أساس تحديد الوضع القانوني للمزارع

ج. المساهمة في الرفع من قدرة المتعاملين في القطاع الزراعـي علـى اسـتيعاب إمكانيات التنمية المتاحة، وإعـداد ومتابعـة السياسـات والبـرامج والمشـاريع الزراعية، والاستعانة بكل الوسائل الممكنة لتحقيق إرشاد زراعي صحيح يمكـن المزارع من الاستفادة من المعارف والتقنيات، إلى تمكنه من معرفة مـا يـزرع وكيف يزرع وكيفية تفادي الأخطار الزراعية وكيفية تسويق منتجاته

د. إنشاء نظام معلومات متكامل ومستمر ووضعه في خدمة كل المتعاملين في القطاع الزراعي.

ويتطلب العمل على هذا المحور إقامة المشاريع التالية:

أ. المرصد الوطني للتنمية الزراعية والريفية

ب. تحديث الهيكلية الإدارية لوزارة الزراعة والمصالح التابعة لها

ج. وضع نظام وآلية عمل لإعداد وإدارة المشاريع الإنمائية الزراعية

د. إنشاء نظام وطني لإدارة المعلومات الزراعية.

٢. محور ترشيد استعمال المياه: ويشمل هذا المحور:

أ. رفع مستوى المخزون المائي والحد من تلوث المياه

ب. تحديث النظم القانونية للري وتنظيم التعامل مع هذا المورد على أساس التـوازن بين الكلفة والعائد المحقق من استعمال المياه

ج. تقديم الحوافز اللازمة لتبني تقنيات وطرق ري فعالة.

ويتطلب العمل على هذا المحور إقامة المشاريع التالية:

أ. تخزين المياه السطحية واستخدامها في الري
ب. تحديث شبكات توزيع مياه الري في محاور الري الصغرى (ألف هكتار).

٣. محور تطوير الإنتاج وتحسين النوعية – القطاعات الرئيسية
أ. استيعاب الكميات المتزايدة المرتقبة للإنتاج الزراعي
ب. ضمان قيمة مضافة مرتفعة
ج. اعتماد سياسة واضحة تهتم بالنوعية وتطبيق المقاييس والمعايير
د. التوجه إلى سلاسل إنتاج أكثر تخصصية على مستوى السوق الداخلي أو التصنيع أو التصدير، وخلق أجواء أكثر تنافسية
ه. تحسين مجالات الاستفادة من التقنيات الحديثة على المستوى التسويقي وبخاصة أسواق الجملة.

ويتطلب العمل على هذا المحور إقامة المشاريع التالية:

أ. رصد والسيطرة على الأمراض الحيوانية الوبائية في لبنان
ب. تنظيم وتفعيل ومراقبة قطاع صناعات الحليب ومشتقاته واللحوم والدواجن
ج. دراسة حول واقع وتطوير قطاع المسالخ ومحطات المعالجة في لبنان
د. تنظيم ومراقبة استعمال الأدوية البيطرية
ه. تشجيع الاستثمار الزراعي
و. تطوير قطاع تربية الأحياء البحرية
ز. تطوير قطاع الصيد المائي في لبنان
ح. تطوير قطاع زيت الزيتون
ط. تفعيل قطاع الكرمة والنبيذ
ي. الرقابة على سلامة الغذاء
ك. إقامة مشاريع نموذجية Pilot projects لتأمين زراعات بديلة
ل. تطبيق وتنفيذ المكافحة البيولوجية على الحمضيات
م. تحديث وتطوير قطاع الخضار والفاكهة
ن. مسح ميداني للمشاتل ومراكز الإكثار، وإنتاج أزهار القطف ونباتات الزينة
س. إجراء مسح ميداني على الآفات الزراعية
ع. دراسات قانونية واقتصادية
ف. تفعيل و تشغيل مراكز جمع الحليب بالتعاون مع القطاع الخاص
ص. تنمية الزراعات العلفية

ق. تطوير قطاع تربية أحياء المياه العذبة.

٤. محور اعتماد تقنيات فعالة

أ. تفعيل المختبرات للتماشي مع حاجات القطاع الزراعي لتصبح معتمدة لدى الجهات الرسمية

ب. تحسين سلالات الأصناف الزراعية، وإتباع طرق زراعية دقيقة ومدروسة، وتأصيل قطعان الماشية

ج. تحسين الصحة والتغذية الحيوانية.

ويتطلب العمل على هذا المحور إقامة المشاريع التالية:

أ. تحسين إدارة المزارع

ب. إنشاء محطة للأبحاث الزراعية

ج. تفعيل وتطوير مختبرات وقاية النبات

د. إعادة تأهيل وتطوير مختبر تل عمارة المركزي، وإنشاء مختبر لإنتاج الأعداء الطبيعية، ومختبر للدواجن في تل العمارة أيضاً

ه. إكثار بذار البطاطا محلياً

و. تفعيل مختبرات العبدة

ز. تطبيق نظام إدارة الجودة (ISO 17025) من أجل الحصول على شهادة الاعتماد المعترف بها عالمياً

ح. تفعيل مختبرات صور

ط. تحسين معاملات الإنتاج ونشر أساليب استخدام التقنيات الحديث في الزراعة

ي. تفعيل وتطوير مختبرات "الكشف عن الكائنات المعدلة وراثياً" (GMO)

ك. تربية وتأهيل الماعز الشامي وأغنام العواس، وتفعيل مختبر تغذية المجترات الصغيرة في محطة العبدة.

٥. تنظيم استخدام الأراضي وإدارة الغابات

أ. المحافظة على التنوع الحيوي البيولوجي وزيادة الغطاء النباتي

ب. المساهمة في مكافحة التصحر من خلال التحريج على السفح الشرقي من السلسلة الشرقية لجبال لبنان

ج. وضع آلية للحث على استغلال الأراضي المتروكة والعمل على تحسينها أو تحريجها واستنفار إمكانيات الري المتاحة

د. وضع سياسة وإستراتيجية وخطة عمل للإدارة المستدامة للغابات والموارد الحرجية والمراعي في لبنان.

ويتطلب العمل على هذا المحور إقامة المشاريع التالية:

أ. تحريج في السلسلة الشرقية

ب. تحريج وصيانة أراضي في منطقة القاع

ج. تأهيل المراكز الحرجية وزيادة عددها

د. تأهيل المشاتل وإنتاج الأغراس الحرجية

ه. برنامج العمل المحلي لمكافحة التصحر والحد من الفقر في المناطق المعرضة للتصحر

و. وضع سياسة وإستراتيجية وخطة عمل للإدارة المستدامة للغابات والموارد الحرجية والمراعي في لبنان.

٦. <u>محور الإرشاد الزراعي الريفي</u>

أ. تمكين وزارة الزراعة من تفعيل وزيادة كفاءة خدمات الإرشاد في مجال الوعي البيئي وتوعية الريفيين حول الصحة العامة وسلامة الغذاء

ب. ربط الإرشاد الزراعي بمصادر المعلومات اللازمة

ج. وضع وتنفيذ برامج إرشادية رائدة لزيادة الوعي البيئي وتثقيف الريفيين حول الصحة العامة وسلامة الغذاء بالتعاون مع مختلف المعنيين.

ويتطلب العمل على هذا المحور إقامة المشاريع التالية:

أ. الإرشاد حول الوعي والتثقيف البيئي في القطاعات الزراعية والحيوانية والبيئية

ب. رفع القيمة المضافة لبعض القطاعات الزراعية من خلال الإرشاد التسويقي

ج. تنفيذ برامج إرشادية لقطاعات المنتجات النباتية والحيوانية الواعدة مرتكزة على التشارك والمشاركة مع المعنيين في القطاع

د. إنشاء الشبكة الوطنية لخدمات الإرشاد الريفي والزراعي برعاية وزارة الزراعة.

٧. <u>محور تنظيم المشاركة وارتباط العناصر المشاركة في التنمية الزراعية</u>

أ. اعتماد مفهوم المشروع والمشاركة والتكامل في كل عمليات التنمية الزراعية والريفية لتنمية المواطن وخلق أجواء معيشية مؤاتية في الريف اللبناني

ب. خلق ترابط متين بين التنمية الزراعية والتنمية الريفية، وخلق فرص جديدة لتطور الأنشطة الاقتصادية الأخرى (السياحة، التصنيع، الخدمات).

ويتطلب العمل على هذا المحور إدخال مفهوم التنمية في المناطق المتجانسة.

سادساً: الخطة العشرية في مجال الموارد المائية والكهربائية وأبرز الإنجازات

إن جلّ ما تهدف إليه خطة عمل استعمال الموارد المائية للسنين العشر المقبلة، إنما هو الحـد من هدر المياه السطحية وزيادة نسب استثمارها بالإضافة إلى محاولة تأمين اسـتمرارية فـي تلك الموارد على مدار السنة، فضلاً عما ينتج عن ذلك من زيـادة المـوارد المائيـة القابلـة للاستغلال وتطور الإفادة من هذه الموارد لأغراض عدة يبقى الري أهمها وأسـرعها تنفيـذاً ومردوداً.

ومن أهم المسائل التي تعمل المديرية العامة للموارد المائية والكهربائية حالياً على معالجتهـا هي تلك المذكورة أدناه، وهي المسائل التي يسهم عدم حلها في هدر ما يزيد عن ٢٥% مـن إجمالي المتساقطات فوق الأراضي اللبنانية. ونعني بذلك سيلان جزء من حصة لبنـان مـن المياه عبر الحدود الدولية إلى البلدان المجاورة، هذه السيول التي تذهب هدراً إلى البحـر ولا تتوفر إمكانيات كافية لتخزين أو جمع المياه الناتجة عنها بغية استعمالها في مواسم الشح.

١. <u>في مجال الحاجة إلى تأمين موارد مائية إضافية</u>

ويعزى ذلك من جهة إلى ميزان المياه السنوي في لبنان، وإلى الحاجات المائيـة فـي قطاع مياه الشرب والاستعمال المنزلي والتي تزايدت بشكل ملحـوظ مـع التطـور الديموغرافي ومع زيادة المقطوعية اليومية للفرد بنتيجة التطور الاجتماعي، واتخذت طابع الحدة بنتيجة التجمعات السكانية في مناطق معينة من جراء انتقال السكان إلـى السواحل من ناحية ومن جراء الأحداث من ناحية أخرى؛ ومن جهة أخرى، بـالنظر إلى الحاجات المتزايدة في قطاع المياه واللازمة للقطاع الصـناعي وإلـى أوضـاع مشاريع الري القائمة؛

وفي ضوء ذلك يتبين التالي:

أ. إن كميات المياه المتوفرة في الينابيع لم تعد تكفي لسد هذه الحاجات خاصة في أيام الشحائح.

ب. إن الإدارة من جهة والمبادرة الفردية من جهة ثانية قد انكفأت نحو استغلال المياه الجوفية على نطاق واسع. فمشاريع الوزارة، المدروسة مؤخراً، ترتكز بمعظمهـا

على حفر آبار جديدة، والأفراد والقطاع الخاص يتقدمون من الـوزارة بعشـرات الطلبات يومياً لأخذ الرخص والإيصال بالعلم المسبق لحفر الآبار لشتى الغايات.

ج. إن التوجه لاستعمال المياه الجوفية على هذا النطاق الواسع قد أدى إلـى النتـائج التالية:

١) التأثير على الينابيع بصورة عامة مما انعكس على الاستعمالات في قطـاعي مياه الشرب والري.

٢) انخفاض مستوى المياه في الخزانات الجوفية في البقاع.

٣) تداخل مياه البحر باتجاه الساحل وزيادة الملوحة في الآبار المسـتثمرة علـى الساحل.

أما فيما يتعلق بتقدم أعمال تخزين المياه السطحية في الأراضي اللبنانيـة فـي أيـام الفيض واستعمالها في أيام الشح، يتبين أن لبنان ما زال متـأخراً جـداً فـي مجـال السيطرة على قسم مقبول من المياه الهاطلة على الأرض اللبنانية فتذهب المياه هدراً. ويبدو لبنان وكأنه يعوم على بحر من المياه فيستقطب الأنظار الدولية التـي لا تتقبـل هذا الوضع في ظلّ حاجة الدول إلى المياه بينما لبنان في الحقيقة بأمس الحاجة إلـى مياهه.

وبناء على ما تقدم، يقتضي القيام بالتالي:

أ. أولاً:

١) وضع الخرائط الجيولوجية والهيدروجيولوجية للمياه الجوفية في لبنان.

٢) مراقبة الخزانات الجوفية كافة.

٣) المحافظة على المياه الجوفية والينابيع.

٤) درس جميع إمكانيات التخزين الجوفي وصد مياه البحر والحد مـن الفقـدان بالتبخّر، وتنفيذ الإنشاءات واتخـاذ الإجـراءات اللازمـة لتـأمين التغذيـة الاصطناعية لخزانات المياه الجوفية.

ب. ثانياً:

١) درس إمكانيات تخزين المياه على مدار الأشهر اللبنانية كافة.

٢) درس إمكانيات تخزين المياه بواسطة البحيرات الجبلية.

٣) استكمال الدراسات التنفيذية التي بوشر بها.

٤) تنفيذ السدود والبحيرات الجبلية في المواقع المختارة والتي تثبت جدواها.

ج. ثالثاً: تأمين الاعتمادات اللازمة لدرس وتنفيذ هذا الأشغال والإشراف على تنفيذها واستملاك مواقعها، وجدولتها على المديين القصير والمتوسط الأجل.

٢. في مجال مشاريع مياه الشفة

قبل الستينيات، كانت المجموعات السكنية الممونة بواسطة شبكات نظامية لمياه الشرب معدودة ومحدودة النطاق في لبنان. وقد عمدت الدولة في حينه إلى تنفيذ برنامج إنمائي لتأمين مياه الشرب إلى معظم القرى اللبنانية، ودرست مشاريع مياه الشفة على الأسس التالية:

أ. حاجة الفرد اليومية للشرب والاستعمال المنزلي المقدرة بـ ١٠٠ ل/ يوم بما فيه الهدر.

ب. طاقة المنشآت وأقطار القساطل لمدة مستقبلية ٢٥ سنة.

ج. كميات المياه المخصصة في مصادرها والتي اعتمدت مبدئياً على هذا الأساس.

أما اليوم، وبعد أن انقضت مدة الخمسة وعشرين سنة المشار إليها أعلاه، يفترض أن تكون هذه المشاريع قد استهلكت أو على الأقل أصبحت غير كافية لتأمين الحاجات. ومن جهة أخرى، فإن المؤسسات العامة المستثمرة لهذه المشاريع لم تقم بصورة إجمالية بتجديد المنشآت وتقوية طاقتها مع ازدياد الحاجات وتأمين مصادر مياه إضافية لها. أما عمليات التأهيل التي قام بها مجلس الإنماء والإعمار بتمويل خارجي، فقد اقتصرت على إعادة هذه المشاريع إلى وضع عملاني دون تطويرها بشكل جذري باتجاه تغطية الحاجات المستجدة. وهذا الأمر يقتضي القيام بالخطوات التالية:

أ. متابعة تأمين مياه الشفة إلى القرى التي لم تجهز لهذه الغاية.

ب. تطوير مشاريع مياه الشفة الحالية من حيث المصادر والمنشآت المختلفة لتأمين مياه كافية وسليمة ومستمرة إلى السكان.

ج. لحظ الاعتمادات اللازمة لتنفيذ هذه الأشغال.

٣. في مجال مشاريع مياه الري

تتضمن مشاريع الري:

أ. المشاريع القديمة القائمة:

١) إن الناحية الأساسية التي تقتضي معالجتها بالنسبة للمشاريع القديمة القائمة هي التأثير الحاصل على مصادر المياه المستعملة من جراء حفر الآبار بكثرة بجوار هذه المصادر واستنفاذ إمكانيات الطبقة الجوفية. وقد أشرنا إلى هذا الموضوع في البند الأول أعلاه.

٢) إن تجديد بعض المنشآت الرئيسية في هذه المشاريع وتعديلها من شأنه أن يساعد على المحافظة على بقاء هذه المشاريع.

ب. المشاريع المقترحة لري أراض جديدة:

١) إن التركيز على المشاريع الجديدة المقترحة أمر ضروري خاصة بالنسبة لمياه نهري العاصي والليطاني والبحيرات الجبلية لتأمين الموارد المائية البديلة والإضافية.

٢) أجرت المديرية العامة للتجهيز المائي والكهربائي الدراسة الأولية ودراسة الجدوى لنهر العاصي في إطار الاتفاق اللبناني السوري حول قسمة المياه.

٣) أما بالنسبة لنهر الليطاني، فقد بات من الضروري الاستفادة من المياه المخزنة في سد القرعون، واستثمار ما انفق عليه من أموال حتى تاريخه. وينسحب الأمر على المشاريع المقترحة في نطاق المصلحة الوطنية لنهر الليطاني، ومشاريع الري والشفة المنتجة في جنوبي لبنان والبقاع الجنوبي، بالإضافة إلى تأمين مياه الشفة إلى مدينة بيروت.

من هنا جاءت الاقتراحات العملية التالية:

أ. التركيز على مشاريع الري الجديدة:

١) مشروع ري القاع الهرمل من نهر العاصي.

٢) مشروع ري جنوبي لبنان والبقاع الجنوبي من نهر الليطاني.

٣) التخزين السطحي والجوفي للمحافظة على المصادر المائية المستعملة في مشاريع الري القديمة وتأمين مصادر مياه إضافية تستعمل للري والشرب معاً.

ب. لحظ الاعتمادات اللازمة لتنفيذ ومراقبة تنفيذ بعض المشاريع المدروسة ودرس وتنفيذ ومراقبة تنفيذ المشاريع المقترحة من قبل المديرية العامة للتجهيز المائي والكهربائي على أن تلحظ الاعتمادات اللازمة للأشغال التي سيجرى درسها في الموازنة العادية للسنين اللاحقة بحسب الحاجة.

ج. تأمين الاعتمادات اللازمة لدرس وتنفيذ ومراقبة تنفيذ المشاريع المقترحة في نطاق المصلحة الوطنية لنهر الليطاني في مدى سريع وقصير الأجل بالدرجة الأولى.

٤. في مجال مشاريع تقويم مجاري الأنهر

يهدف هذا المشروع إلى حماية الأرواح والممتلكات في أقسام معينة من الأنهر المعرضة للفيضان ضمن المجمعات السكنية الواقعة على ضفافها أو حيث ترتدي الأضرار أهمية كافية تقضي بتحمل الدولة مسؤوليتها عن الأشغال العامة.

٥. <u>في مجال أشغال التجهيز الكهربائي</u>

تضمنت الخطّة بعض الأشغال في إطار التجهيز الكهربائي تخـرج عـن موجبـات مصلحة كهرباء لبنان وتقع ضمن مسؤولية الدولة عن الأشغال العامة.

بناء على ما تقدم، اقترحت وزارة الموارد المائية والكهربائية جملـة مـن الحلـول الممكـن اعتمادها خلال السنين العشر المقبلة والتي تبين أنها من أسرع الحلول وأكثرها واقعية وقابلـة للتنفيذ فضلاً عن كونها الأنسب في الظروف الراهنة والأقلّ كلفة. ومن أبرز هذه الحلول:

١. اعتماد سياسة إنشاء البحيرات الجبلية لتخزين وجمع المياه في المناطق ذات الحاجـة، مما يقلّل من نسبة هدر المياه السطحية ويفتح المجال أمام عدد من خيارات استثمارها تختلف باختلاف أوضاع وحاجات المنطقة المعنية.

٢. العمل على تأهيل وتحديث شبكات مياه الري ورفع التعديات وترشيد الاستثمار ممـا يخفّض منسوب الهدر والتسرب إلى قعر الأرض ويسمح باستثمارات جديدة قد تؤدي إلى زيادة المساحات المروية. وكانت هذه الوزارة كما ذكر سابقاً قد قامت بإنجـازات كبيرة في هذا المجال.

٣. العمل بالتعاون مع وزارة الزراعة وكافة المؤسسات المعنية على إدخال أساليب الري الحديثة موضع التنفيذ وتعريف المزارعين على التقنيات الجديدة المتّبعـة فـي هـذا المجال وينتج عن ذلك تخفيض حاجة الأراضي المروية السنوية من المياه مما يـؤدي إلى زيادة المساحات المروية.

أما وضع هذه الحلول موضع التنفيذ فيقتضي القيام بسلسلة متلاحقة من الترتيبات، تبدأ بالعمل على رفع نسبة مخزون المياه السطحية عن طريق اعتماد سياسة إنشاء بحيرات جبلية صالحة لتخزين مياه الأمطار وذوبان الثلوج في المناطق حيث تدعو الحاجة وتتوفر الإمكانيات وتكتمل باعتماد مخطط لتوزيع مخزون المياه ضمن شبكات من القساطل في المنـاطق التـي تمـنح طبيعتها الطوبوغرافية إمكانية المحافظة على الضغط داخل القساطل بغية استخدامه في أساليب الري تحت الضغط على مستوى المزروعات، ونعني بذلك المناطق الجبلية، أما في السـهول فتعتمد الأقنية الخرسانية ذات التصاميم والبنية الملائمة لتوزيع المياه.

أما بالنسبة إلى الاعتمادات التقديرية اللازمة للقيام بتنفيذ مشاريع بحيـرات جبليـة وشـبكات توزيع مياه الري، فقد تم وضع بيان بالمشاريع التي يحسن الاهتمام بها ضمن مشروع الخطة المقدم سابقاً، وإن كان يتحسن التركيز على ما يلي:

١. مشروع ري القاع الهرمل من نهر العاصي.
٢. بعض البحيرات المدروسة من قبل هذه الوزارة.

وفي هذين المجالين يجب أن تلحظ الموازنة العادية للسنوات القادمـة الاعتمـادات اللازمـة لتغطية أكلاف المشاريع الملحوظة وأن يصار إلى وضع مشروع قانون برنامج لاحقاً لمشروع ري القاع الهرمل من نهر العاصي بعد إنجاز الدراسة النهائية لهذا المشـروع مـع إمكانيـة إضافة مشاريع أخرى في ضوء دراستها النهائية.

إن أبرز الإنجازات التي قامت بها المديرية العامة للموارد المائية والكهربائية في إطار الخطة العشرية كان استكمال بناء عدد من السدود وكذلك استكمال العمـل علـى مشـروع قـانون الـBOT في المشاريع المائية.

١. مشروع قانون الـBOT في المشاريع المائية

بعد عرض الخطة العشرية في مجال المياه خلال العام ٢٠٠٣ على مجلس الوزراء، وبقرار من دولة الرئيس الشهيد رفيق الحريري، تم تكليف مدير عام الموارد المائيـة وعدد من القضاة بوضع قانون يعتمد على مشاركة القطاع الخاص فـي بنـاء وإدارة المشاريع المائية في لبنان على طريقة الـBOT لفترة ٣٠ عاماً. ويعنـى مشـروع القانون بالمشاريع المائية من سدود، ومحطات تكرير، ومحطات تنقيـة، ومحطـات إنتاج الكهرباء من المياه، ومحطات معالجة الوحول الناتجة عن تكرير مياه الصـرف الصحي وإدارة مياه الشرب والري وتوزيع الكهرباء في منطقة معينة من لبنان.

سابعاً: إطار عام للسياسة النفطية للتنقيب عن النفط والغاز في المياه اللبنانيـة وإنجـازات الحكومة في هذا الإطار

منذ تسلمها مهامها، عملت الحكومة على تنشيط ملف الاستكشاف والتنقيب عن النفط والغـاز، وكانت أولى الخطوات هي استكمال ملف المسح السايزمي في المياه اللبنانيـة الـذي يسـاعد الدولة على تحديد مكامن الهيدروكربون في المياه اللبنانية بشكل كبير ويحفّز المستثمر الـذي ستتوفر لديه فرصة للإطلاع على طبيعة الاحتمالات المتوفرة في لبنان لاتخاذ قراره بالتعاون مع الدولة اللبنانية والاستثمار في قطاع التنقيب.

و في أيار ٢٠٠٦، وقّعت وزارة الطاقة والمياه اتفاقاً مع شركة PGS النروجية، وهـي مـن الشركات العالمية الرائدة في مجال المسح الثلاثي الأبعاد، للقيام بمسح ثلاثي الأبعاد في المياه اللبنانية لـ٢ بلوك بمساحة ٢,٣٠٠ كلم٢، ولم تتحمل الدولة اللبنانية أي عـبء تمـويلي فـي المقابل، وذلك على أساس أن تكون للدولة حصة من الإيرادات الناتجـة عـن بيـع بيانـات المسوحات. وقد حصلت الدولة اللبنانية على كم هائل من المعلومات عن المخـازن النفطيـة (المؤشرات الإيجابية للمناطق)، مما يسمح لها بتحديد القطـع (Blocks) التـي يمكـن لهـا عرضها في المزايدة العالمية التي سوف تستقطب عدداً كبيراً من الشركات العالمية المختصة.

واستناداً إلى السياسة التي اعتمدتها الحكومة ومشروع قانون النفط والغاز الواجب إقراره فـي مجلس النواب، وإدراكاً منها لأهمية تحديد المنطقة الاقتصادية الخالصـة، وقّعـت الحكومـة اللبنانية مع الحكومة القبرصية اتفاقاً بتاريخ كانون الثاني ٢٠٠٧ تم بموجبه تحديـد المنطقـة الاقتصادية الخالصة بين البلدين.

على صعيد آخر، وفي كانون الأول ٢٠٠٦، بدأت المباحثات بين الحكومة اللبنانيـة، ممثلـة برئاسة مجلس الوزراء ووزارة الطاقة والمياه، والحكومة النروجية، ممثلة بمؤسسـة Petrad الحكومية، من أجل التعاون لتقديم مساعدة للبنان في مجال القطاع النفطي وتحديداً التنقيب عن النفط والغاز في المياه اللبنانية. وارتأت الحكومة اللبنانية التعاون مع النـروج فـي المجـال النفطي كونها تعتبر من الدول الرائدة في التنقيب عن النفط والغاز في البحار منذ أكثـر مـن أربعين عاماً، وقد راكمت خبرات هائلة لاستخراج النفط والغـاز باعتمـاد أحـدث الوسـائل وأكثرها فعالية وملائمة للبيئة.

وقد أثمر هذا التعاون عن قيام بعثات نروجية متخصصة بزيارة لبنان في كانون الأول ٢٠٠٦ للوقوف على وضع هذا القطاع وما يجب القيام به للسير قدماً بالتنقيب عن النفط والغاز.

وقد تم الاتفاق مع النروجيين على التركيز على عدة أنشطة في المرحلة الأولى، وأهمها:

١. تعزيز القدرات المحلية اللبنانية المعنية بموضوع التنقيب عن النفط والغاز في لبنـان عبر حضور مؤتمرات ومحاضرات في النروج ولبنان يلقيها مستشارون وخبراء فـي هذا المجال.
٢. المساعدة التقنية على إدارة بيانات المسوحات السيزمية.
٣. المساعدة التقنية في التحضير لإطلاق جولة المزايدة الأولى للتنقيب عن النفط والغـاز في لبنان.
٤. المساعدة في إعداد الإطار القانوني (السياسة النفطيـة، القـانون، واتفاقيـات تقاسـم الإنتاج).

وخلال العام ٢٠٠٧، قام وفد لبناني من رئاسة مجلس الوزراء ووزارة الطاقة والمياه ووزارة المالية ووزارة البيئة والمجلس الوطني للبحوث العلمية بزيارة النروج للإطّلاع على التجربـة النروجية الرائدة في مجال التنقيب عن النفط والغاز في بحر الشمال وحضور محاضرات عن إدارة الموارد النفطية. وقد قام وفد من الخبراء النروجيين بعدة زيارات إلى لبنان قدموا خلالها محاضرات عدة في المجالات المذكورة أعلاه، كما تم إرسال موظفين لبنانيين إلـى النـروج لتلقي دورة تدريبية لمدة شهرين في مجال وضع السياسة النفطية وإدارة الموارد.

وفي حزيران ٢٠٠٧، أصدر مجلس الوزراء القرار رقم ١٢٧ تـاريخ ٢٠٠٧/٦/٧ والـذي ينص على تأليف لجنة لإعداد تقرير حول السياسة الواجب اعتمادها للتنقيب عن النفط والغاز في المياه اللبنانية، وقد أعدت اللجنة المذكورة مشروع السياسة النفطية التـي أقرهـا مجلـس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٧/١٠/٢٧ (القرار رقم ١٥٧). وقد ساهم الخبراء النروجيون في تقـديم المشورة لأعضاء اللجنة خلال إعدادهم للسياسة النفطية.

وفي ٢ تشرين الأول ٢٠٠٧، وافق رئيس مجلس الوزراء النروجي على تمديد التعـاون مـع لبنان لمدة سنتين وذلك لغاية العام ٢٠٠٩.

وقد شارك خبراء لبنانيون مختصون في مجال النفط في التسويق للمعطيات السيزمية الثنائيـة والثلاثية الأبعاد في معارض عالمية في لندن وأثينا وروما، وقد أبدت بعض الشركات العالمية اهتماماً بهذه المعلومات. وحالياً، يجري الإعداد لمشروع قانون التنقيب عـن الـنفط والغـاز والذي سيصار إلى عرضه على مجلس النواب لمناقشته وإقراره، فور تبنّيه من قبل الحكومة.

ثامناً: خطة الدولة لإصلاح قطاع الطاقة ومؤسسة كهرباء لبنان

يمثل إصلاح قطاع الطاقة الإجراء الأكثر أهميةً على صعيد ترشيد الإنفاق العـام وتقليصـه. وحيث أن الكهرباء تشكل أيضاً عنصراً أساسياً من عناصر الإنتاج، فإن تحسين نوعية الخدمة سيساهم أيضاً في تفعيل النمو الاقتصادي. أما خفض تحويلات الموازنة إلى مؤسسة كهربـاء لبنان لتغطية العجز المتفاقم فيها، فسيمهد الطريق لتحقيق الاستقرار المالي المستدام، ويقلّـص الحاجة إلى زيادة العبء الضريبي في المستقبل.

وتواجه مؤسسة كهرباء لبنان مشكلات رئيسية على صعيد الإدارة ونوعية الأداء، نتجت عنها خسائر تقنية وإدارية هامة (قدرت بما لا يقل عن ١٥ بالمئة و٢٠ بالمئة على التوالي) وخسارة بحوالي ستة بالمئة في تحصيل الفواتير مما يشكل خسارة إجمالية تتعدى ٤٠ بالمئة من كلفـة الطاقة المنتجة، مما يعني أن مؤسسة كهرباء لبنان لا تبيع أكثر من ٦٠ بالمئة مما تنتجه. وفي ظل المستوى العالي لأسعار النفط وعدم توفر الموارد البديلة للطاقة، وكذلك عدم توفر الغـاز الطبيعي لتاريخه، وغياب الإجراءات الإصلاحية الجريئة التي كانت متوقعـةً فـي الأعـوام الماضية على صعيد الإدارة ولجم الهدر الفني والإداري وتعديل التعرفة بما يتناسب ولو جزئياً مع ارتفاع الكلفة، فقد وصل عجز الكهرباء الممول من الخزينة إلى ١.٣٧ مليار دولار فـي العام ٢٠٠٦، أي حوالي ١٩ بالمئة من واردات خزينة الدولة و٤ بالمئة من النـاتج المحلـي الإجمالي؛ وفي العام ٢٠٠٧ وصل هذا العجز إلى ١.٤٨ مليار دولار، أي حوالي ٢٠ بالمئـة من الواردات لخزينة الدولة و٤ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي؛ وفي الأشهر الستة الأولـى للعام ٢٠٠٨ وصل العجز إلى ١.١٩ مليار دولار، مما يشكل نزفاً حقيقياً هائلاً وغيـر قابـل للاستمرار في المالية العامة. وتجدر الإشارة إلى أن مجمل النفقات في قطاع الكهرباء والتـي تحملتها الخزينة خلال العقدين الماضيين، بما فيها خدمة الدين لكون الخزينة قد قامت بتمويـل كامل تلك النفقات عن طريق الاقتراض، والتي أصبحت تشكل أكثر من ربع رصـيد الـدين العام.

إن الحد من الخسائر التي تتحملها الخزينة، أي مجموع اللبنـانيين، وتعزيـز قـدرة القطـاع الكهربائي على الإنتاج لجهة إيجاد طاقة إنتاجية إضافية تسـتطيع مـوازاة الـنقص الحـالي واستيعاب زيادة الطلب المستقبلية، ينبغي أن تكون جميعها عوامل تدفع الدولة إلـى مشـاركة القطاع الخاص. وسوف يتم ذلك عبر مجموعة من الإجراءات القصيرة والمتوسطة الأمد. إن

الحكومة مدركة أنه لا توجد حلول سريعة لمعضلة مؤسسة كهرباء لبنان، لكن توفيراً بحوالي ثلاثة بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي يمكن أن يتحقق في السنوات الخمس القادمة استناداً إلى مجموعة من الإجراءات بانتظار خصخصة تدريجية ومتأنية لمؤسسة كهرباء لبنان. وهذه الإجراءات هي التالية:

١. مبادرات لتحسين الأطر المالية والقانونية والإدارية

أ. تعيين مستشارين أو شركات استشارية متخصصة لمساعدة كل من وزارة الطاقة والمياه ومؤسسة كهرباء لبنان على القيام بالإصلاحات المطلوبة

ب. استكمال تدقيق البيانات المالية لمؤسسة كهرباء لبنان بين العامين ٢٠٠١ و٢٠٠٧

ج. تعيين مجلس إدارة جديد لمؤسسة كهرباء لبنان

د. إنشاء الهيئة الناظمة للكهرباء ووضع مراسيمها التطبيقية

ه. إدخال بعض التعديلات على قانون الكهرباء رقم ٤٦٢

و. تشركة مؤسسة كهرباء لبنان

ز. وضع مرسوم تأسيس والمراسيم التطبيقية لمؤسسة كهرباء لبنان بعد التشركة

ح. فصل وظائف الإنتاج والنقل والتوزيع في قطاع الكهرباء

ط. إكمال إنشاء مركز التحكم الوطني لتدقيق الأحجام ومراقبة مستويات الأداء (وقع العقد).

٢. المبادرات القصيرة الأمد لإعادة الهيكلة

أ. المفاوضة على عقود ثنائية جديدة مباشرة مع كل من الكويت والجزائر (من دولة إلى دولة) حول مادة الغاز أويل والفيول أويل لخفض المعدلات العالية للتكلفة (جارية)

ب. الحد من التعديات على الشبكة وفرض تحصيل الرسوم بدعم من قوى الأمن ووزارة العدل (جار)

ج. ضمان إمداد معمل دير عمار بالغاز الطبيعي المصري عبر الخط العربي، مما يسهم في خفض كلفة الإنتاج

د. إكمال إنشاء شبكة النقل بطاقة ٢٢٠ كيلوفولت مما يسهم في خفض الهدر الفني

ه. إكمال البنية التحتية المطلوبة لمحطة كسارة (بما فيها شبكة الـ ٤٠٠ كيلوفولت) للتمكين من ربط لبنان بالشبكة الكهربائية الإقليمية المعروفة بالمفصل السابع

و. تعديل المواصفات النفطية الضيقة المستندة إلى دراسة تعود للعام ٢٠٠٣.

٣. المبادرات المتوسطة الأمد لإعادة الهيكلة

أ. الترخيص لشركات خاصة لتركيب وتشغيل عدادات تسمح بالقراءة عن بعد
ب. النظر في إمكانية وصول الغاز الطبيعي المسال إلى معمل الزهراني
ج. البت بوضع معملي الزوق والجية من حيث الإبقاء عليهما ومجالات تطويرهما
د. خصخصة مؤسسة كهرباء لبنان.

٤. التحسينات المحتملة الأخرى

أ. تأهيل معامل الكهرباء الحالية، خصوصاً معملي الزوق والجية
ب. توقيع عقود مع شركات خاصة لتوليد الكهرباء (خارج المدن الرئيسية) وبيعها من مؤسسة كهرباء لبنان (داخل المدن الرئيسية)
ج. زيادة الطاقة الإنتاجية الكهرمائية بعقود الـ BOT (التشييد، التشغيل، والبيع)
د. تأمين الاستثمارات الضرورية لتحسين النقل
ه. تأمين الاستثمارات الضرورية لتحسين التوزيع
و. ضمان التمويل الإضافي لبناء طاقة إضافية بحوالي ١٥٠٠ ميغاوات، ليصبح مجموع الطاقة المنتجة ٢٣٠٠ ميغاوات، وتكون جاهزة بحلول العام ٢٠١٥ لتلبية الطلب المتزايد على الكهرباء (إضافة ألف ميغاوات لاستبدال الطاقة الحالية التي ستتوقف عن العمل و١٣٠٠ ميغاوات طاقة إضافية جديدة).

ولضمان نجاح برنامج إصلاح قطاع الطاقة، ستتم الاستعانة باختصاصيين ومؤسسات استشارية في بداية العام ٢٠٠٧ للقيام بالمهام التالية:

١. مساعدة وزارة الطاقة والمياه على تصميم وتطبيق ومراقبة وتقييم إجراءات الإصلاح المتعلقة بقطاع الكهرباء
٢. مساعدة مؤسسة كهرباء لبنان في عمليات التشغيل اليومية مع التركيز على الجوانب التقنية والمالية
٣. مساعدة المجلس الأعلى للخصخصة في إعادة هيكلة مؤسسة كهرباء لبنان وخصخصتها.

كما ستهيئ الحكومة العروض لتأمين وتركيب وإدارة ١.٢ مليون عداد كهربائي تعتمد نظام التحكم عن بعد وتساعد على الحد من السرقات والتعديات والتهرب من الدفع، باعتبار ذلك جزءا من البرنامج الهادف إلى خفض خسائر التوزيع غير التقنية. كذلك، ستساهم الاستثمارات الحالية في التوزيع، بما فيها إنشاء مركز تحكم وطني، في تقليص الخسارة التقنية. وفيما يتعلق بالإنتاج، تم تنفيذ عقد لصيانة وتشغيل معملي الكهرباء الرئيسيين. ويهدف هذا المشروع إلى

زيادة فعالية التوليد وخفض الأكلاف كما تعمل الحكومة على استبدال المشتقات النفطية بالغاز عبر: (i) تأمين غاز طبيعي عبر خط أنبوب إقليمي (الغاز المصري) إلى معمل البداوي؛ (ii) توسيع توليد الطاقة إذ تنوي الحكومة الاعتماد على القطاع الخاص عبر اللجوء إلى منتجي الطاقة المستقلين (IPP)؛ و(iii) النظر في إمكانية تأمين غاز طبيعي مسال لمعمل الزهراني.

تاسعاً: سياسة قطاع النقل البري في لبنان

إن لقطاع النقل البري أهمية كبرى وتأثيراً مباشراً في تفعيل وتطوير معظم القطاعات الأخرى لاسيما الاقتصادية منها والاجتماعية. ولا شك في أن قطاع النقل البري في لبنان بوضعه القائم يحتاج إلى تضافر جهود المعنيين في شؤون النقل لأجل إعادة تنظيمه وتحسين أدائه بما يتلاءم مع تطلعات الحكومة للنهوض بالاقتصاد اللبناني إلى المستويات العالمية، وبالتالي تحسين الوضع المعيشي لكافة اللبنانيين بما يحقق طموحاتهم المستقبلية لوطن زاهر.

إن نظام النقل اللبناني الحالي غير متناسق وغير متجانس مع التطور العالمي في إدارة هذا القطاع، الأمر الذي يتطلب جهداً لتغيير الوضع الحالي والممارسات الناتجة عنه، وترسيخ دور المؤسسات القادرة على قيادة وإدارة هذا التغيير. إضافة لذلك، فإن نظام النقل العام للركاب لا يوفر الخدمة المطلوبة إن على صعيد مستوى هذه الخدمة أو على صعيد تكاملها وتغطيتها لكافة الأراضي اللبنانية. فضلاً عن ذلك، فنظام نقل البضائع يفتقر إلى حداثة الأسطول وانعدام المراكز اللوجستية المناسبة مما يؤثر سلباً على فعالية وتنظيم عمل هذا القطاع ويحد من قدراته التنافسية.

انطلاقاً من ذلك، سعت وزارة الأشغال العامة والنقل إلى وضع الأسس اللازمة وخطوات التطبيق الملائمة حتى يكون لقطاع النقل الدور الريادي في المساهمة في إعادة الدور التاريخي الذي اضطلع به لبنان على المستوى العالمي بصفته مركزاً تجارياً ومالياً وسياحياً مرموقاً في منطقة الشرق الأوسط.

ولأجل تحقيق هذا الدور لقطاع النقل، كان لا بد من وضع سياسة نقل بري تهدف إلى تحسين واقع قطاع النقل في لبنان ورفع مستوى خدماته بما يضمن تحقيق رؤيا إعادة بناء الاقتصاد اللبناني وتأمين مستوى معيشة أفضل لجميع اللبنانيين.

١. أهداف سياسة قطاع النقل البري

بناء لما تقدم، أعدت وزارة الأشغال العامة والنقل مسودة سياسة لقطاع النقل البـري يحقق تطبيقها الأهداف التالية:

أ. تأمين خدمة انتقال الركاب على كافة الأراضي اللبنانية بأسعار مقبولة: ويـنعكس ذلك إيجاباً على مستوى المعيشة كما يؤدي إلى توسيع نطاق المشاركة في القـوى العاملة، مما يتيح مجالات جديدة للعمل ويعزز الاستثمار الاقتصادي المتنامي.

ب. الاستفادة من الأساليب المتاحة لوسائل النقل العام للركاب: وذلـك عبـر إدخـال أنظمة نقل متطورة للنقل العام الركاب مثل نظام النقل السـريع علـى المحـاور المكتظة، وكذلك تأمين نظام نقل عام متكامل مستفيداً من وسائل النقـل المتعـدد الوسائط، مما يفي باحتياجات النقل ضمن نطاق الطاقة الاستيعابية القائمة لشبكات الطرق.

ج. تأمين خدمات النقل الداخلي للبضائع بأكلاف مقبولة وبما يتوافق مـع متطلبـات الحفاظ على البيئة والسلامة العامة.

د. إزالة العوائق التي تحد من القدرة التنافسية لأسطول النقـل الخـارجي وتحفيـز القطاع الخاص للاستثمار في هذا القطاع.

ه. تفعيل دور لبنان الإقليمي في مجال تقديم الخدمات اللوجستية.

و. تخفيف العبء المالي عن كاهل الخزينة الناتج عن قطاع النقل وبنيته التحتية: عبر إنشاء صندوق ائتمان للنقل يتم من خلاله تمويل كافة المشاريع المتعلقـة بالنقـل وصيانة وتأهيل وتطوير شبكة الطرق الوطنية.

ز. تطبيق مقاييس محددة على البنى التحتية والفوقية للطرق بهـدف تحسـين واقـع خدمات النقل بالمركبات وتأمين خدمة المشاة والحفاظ على البيئة والمنظر الجمالي للطرق.

ح. تأمين السلامة العامة على شبكة الطرق.

ط. المحافظة على شبكة الطرق الوطنية واستمرارية أعمال صيانتها وتأهيلها.

ي. بناء طبقة من المفكرين ومن أصحاب المبادرة الفرديـة تتمتـع بمـؤهلات ذات مستوى عالمي في قطاع النقل والحقل اللوجستي.

٢. مبادئ سياسة قطاع النقل البري

بناء للأهداف التي تم استعراضها أعلاه، والتي من شأنها تحسين واقع قطـاع النقـل البري وتطويره ليتواكب مع التطورات العالمية، تم وضع المبادئ الأساسية لسياسـة قطاع النقل البري ضمن أربع فئات كما يلي:

أ. المبادئ الاقتصادية

i. المحافظة على ملكية الأراضي العائدة لمنشآت خدمات النقل الأساسـية مثـل حرم الطرق وسكك الحديد.

ii. إعطاء دور أكثر فعالية للقطاع الخاص في مجال النقل واجتذابه إلى المشاركة في تطوير قطاع النقل البري وتشغيل خدماته وصيانتها، وذلك عبـر اعتمـاد أحدث الطرق والأساليب التي من شأنها تشجيع القطاع الخـاص علـى هـذه المشاركة من خلال إطلاق خصخصة خدمات النقل البري.

iii. إنشاء صندوق ائتمان للنقل يمول سنوياً بقيمة تعادل المبالغ التي صرفت سنوياً على مشاريع النقل خلال السنوات الخمس الأخيرة. وستقوم وزارة الأشـغال العامة والنقل بالتعاون مع وزارة المالية على اقتراح مشروع لتمويل الصندوق بمجموعة من رسوم الاستخدام والضرائب المطبقة على المركبات الآلية وقطع الغيار والمحروقات والمواقف. ويمول الصندوق على هذا النحو سـنوياً مـن دون تخصيص نفقات إضافية للنقل، على أن يخضع هذا التمويـل للبرنـامج المتكامل المتعدد السنوات الذي ينظم تطبيق سياسة النقل.

iv. إعادة هيكلة رسوم استخدام الطرق بحيث لا تحفز على اسـتخدام السـيارات الخاصة، بحيث يتم فرض ضريبة نسبية على مستعملي السـيارات الخاصـة على أساس التأثير على حجم حركة المرور، وكذلك على أساس الوقع الـذي تحدثه المركبات الثقيلة على الطرق.

ب. الآلية الإدارية والقانونية

١) تحسين الوضع المؤسسي لقطاع النقل البري والبحري عبر إدارة غير تقليدية تتمتع بمدى أوسع من حرية التحرك وسرعة اتخاذ المبادرة وتتسـم بمرونـة تساعدها على مجاراة المستجدات، فلا تعيق عملها التعقيدات القانونية والرتابة الإدارية ولا تحد من قدرتها على التطوير والتحديث. وذلك عبر إنشاء الهيئة العامة للنقل البري التي تتمتع بالاستقلال الإداري والمالي اللازم لتنظيم شؤون النقل ومراقبة تطبيق سياسة الدولة في هذا المجال والإشـراف علـى عمـل القطاع الخاص في تأدية خدمات النقل، بينما يفتح المجال واسعاً أمام القطـاع الخاص ليكون له دور المشغل لخدمات النقل.

٢) تنظيم سلسلة لوجستية واحدة (one-stop-shop) لإضفاء طابع متناغم على حركة الشحن من وإلى لبنان، بما في ذلك تسهيل الخدمات الجمركية باعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتقدمة لتعزيز عمليات الشحن.

٣) تحفيز القدرة التنافسية لناقلي البضائع اللبنانيين ووسطاء النقل من خلال تدابير تشمل تطوير التنسيق مع البلدان المجاورة لتخفيض الرسوم عند المراكز الحدودية لا سيما منها رسم العبور، وكذلك تطوير عمل الجهات المعنية عند المراكز الحدودية بما يضمن تقليل فترات الانتظار عند هذه المراكز إلى الحد الأدنى الممكن.

٤) إعادة تنظيم مهنة النقل العام للركاب بما يحفّز القطاع الخاص على المساهمة الفعالة في تأدية خدمات النقل العام للركاب، مع ضمان إيصال هذه الخدمة إلى كافة المناطق اللبنانية بأسعار معقولة.

ج. المتطلبات التقنية

١) تأمين نظام مروري مؤاتٍ للمشاة في العاصمة وكافة المدن اللبنانية.

٢) توفير خدمات النقل العام للركاب من خلال شبكة عصرية للحافلات تؤمن خدماتها بمستوى عالٍ وبشكل متكامل لكافة المناطق اللبنانية بأجرة مقبولة.

٣) تطوير خدمات النقل العام للركاب باستخدام الأنظمة الحديثة المعتمدة عالمياً لا سيما منها نظام النقل السريع على المحاور الأساسية التي تعاني من أحجام حركة مرور مرتفعة.

٤) تنظيم التقاطعات الرئيسية في المدن بما يؤمن سلامة المشاة وراحتهم، ويعطي أولوية المرور لمركبات النقل العام للركاب.

٥) تنظيم وقوف السيارات على جوانب الطرق، وتنظيم صعود ونزول الركاب من مركبات النقل العام للركاب.

٦) تشجيع الشركات على تبني واستخدام وسائل الاتصالات الإلكترونية والسمعية - البصرية كوسائل للتواصل بدل الانتقال الفعلي.

٧) وضع خطة شاملة للمحافظة على شبكة الطرق الوطنية وصيانتها وتأهيلها وفق أسس علمية متطورة تضمن تأمين كافة معايير الأمان والسلامة العامة بشكل دائم.

٨) وضع خطة لإعادة النظر في تصنيف شبكة الطرق الوطنية ضمن أسس جديدة للتصنيف تأخذ بعين الاعتبار كافة عناصر الطريق وأحجام المرور عليها وخدمتها.

٩) تنظيم سير شاحنات نقل البضائع من حيث أوقات سيرها والطرق التي تسلكها، وكذلك أماكن وأوقات تحميل وتفريغ البضائع. كما يتم التشدد بمراقبة الحمولات المحورية والإجمالية للشاحنات ومواءمتها مع الأنظمة النافذة وفرض الغرامات على المخالفات.

١٠) تفعيل الخدمات اللوجستية في بيروت والمدن اللبنانية الكبرى، من خلال وضع خطة تحدد مواقع المراكز اللوجستية والمستودعات الكبرى التي تستخدم كمراكز لتفريغ وإعادة توزيع البضائع إلى داخل المدن.

١١) إخضاع المركبات الآلية ونظام المحروقات في لبنان للمقاييس التقنية العالمية الأكثر قابلية للتنفيذ. ويتضمن ذلك خطة لتحديث محطات المحروقات بما يضمن التحكم على نحو تام بتسربات البخار، والتشدد في تطبيق المعايير العالمية لانبعاث الغازات على كافة المركبات الآلية التي يتم استيرادها.

١٢) تنظيم حملات إعلامية وتربوية لتوعية الرأي العام على أنظمة المرور والسبل الآيلة لتفادي حوادث السير.

د. في ما يخص القاعدة الأكاديمية

١) تطوير أساليب انتقال تقنيات النقل إلى لبنان بما يساهم برفع مؤهلاته على صعيد القطاعين العام والخاص وعلى الصعيد الأكاديمي إلى المستوى العالمي. وستتضمن أساليب انتقال التقنيات الدولية هذه، إنشاء مركزاً مرموقاً لدراسات النقل تشارك به الجامعات اللبنانية والقطاعان العام والخاص، بالتعاون مع مؤسسات مماثلة في أميركا وأوروبا وآسيا. كما تتضمن إجراءات مؤداها أن أي مشروع متعلق بالنقل في لبنان يستلزم خبرة دولية لا بد من أن يحتوي في أحد عناصره على التدريب التقني للموظفين المعنيين في الإدارة التي يجري لصالحها المشروع إضافة إلى مشاركة المركز المنوه عنه ومؤسسات القطاع الخاص في لبنان.

٣. الخطة الإصلاحية لقطاع النقل العام للركاب

استناداً إلى الأهداف الموضوعة لسياسة قطاع النقل البري، وانطلاقاً من إدراك الحكومة اللبنانية لمدى أهمية الدور الذي يلعبه قطاع النقل البري بشكل عام في تنشيط وتفعيل النمو الاقتصادي وقطاع النقل العام للركاب بشكل خاص في تحسين مستوى معيشة اللبنانيين، عمدت الحكومة إلى إيلاء قطاع النقل العام للركاب أهمية

قصوى عند إعداد الخطة الإصلاحية لتحسين وتطوير عمل القطاعات الخدماتية وتـم إدراج قطاع النقل كأحد الأولويات ضمن بنود جدول تنفيذ الخطة الإصلاحية.

بناء لذلك، تم وضع خطـة عمـل لإصلاح قطـاع النقـل العام للركاب في لبنـان تضمنت جملة من الخطوات المرحلية التي من شأنها تحسين واقع قطاع النقل العـام للركاب وإرساء أسس تطويره المستقبلي.

وتم تقسيم الخطوات المرحلية المقترحة لتحسين واقع قطاع النقل العام للركـاب إلـى ثلاث فئات وذلك بحسب متطلبات وضعها موضع التنفيذ كالتالي:

أ. خطوات يحتاج تطبيقها إلى موافقة وإقرار وزاري

١) تنظيم مزاولة مهنة النقل العام للركاب

i. إصدار القرار المشترك المتعلق بتنظيم مزاولة مهنة النقل العام للركاب

إن قطاع النقل العام للركاب يقوم حالياً على أساس غير مـنظم، بحيـث يمكن لأي كان الدخول إلى السوق والعمل أينما شاء وفي الفترات التـي يختارها بنفسه، دون الخضوع لأية ضوابط مهنيـة أو قانونيـة، وذلـك بمجرد امتلاكه لوحة عمومية. وقد أدى هذا الواقع إلى تفاقم حالة الفوضى في تأدية خدمة النقل إن على صعيد تغطية هذه الخدمة داخل المدن لسائر المناطق اللبنانية، أو على صعيد مستوى أدائها، فضلاً عن وجود ظـاهرة اللوحات العمومية المزورة التي يتم استخدامها على المركبات العموميـة وبصورة متعددة في بعض الحالات مما سبب ازدياداً يصعب تحديده فـي عدد المركبات العمومية العاملة حالياً، وبالتالي فقد نتجـت عمليـاً علـى الأرض تخمة في المركبات العمومية العاملة ولا سيما على خطوط معينة مع غياب شبه كلي على خطوط أخرى. وقد نتج عـن هـذه الفوضـى المرونة المستشرية في غياب أي معلومات لدى الإدارات العامة المعنيـة بشؤون تنظيم النقل لا سيما منها وزارة الأشغال العامة والنقل - المديرية العامة للنقل البري والبحري، عن أماكن وفترات عمل مركبات النقل العام للركاب وكيفية تقديم خدماتها. لذا كان لا بد من وضع الأطر التنظيميـة الأساسية لعمل قطاع النقل العام للركاب في لبنـان بغيـة تفعيـل عملـه وتطوير أدائه وتوفير خدمة النقل على كافة الأراضي اللبنانية فضلاً عـن فتح المجال واسعاً أمام المشاركة الفعالة للقطاع الخاص في تأدية خدمات النقل العام للركاب.

بناء لذلك، تم إعداد مشروع قرار مشترك بين وزير الأشغال العامة والنقل ووزير الداخلية والبلديات يرمي إلى تنظيم مزاولة مهنة النقل العام للركاب، وذلك عبر إصدار التراخيص اللازمة للمركبات والأفراد والشركات المعنية بشؤون النقل العام للركاب، وبالتالي تحسين مستوى أداء مهنة النقل العام للركاب وتأمين هذه الخدمة إلى كافة المناطق اللبنانية. هذا، إضافة إلى وضع ضوابط محددة لدخول السوق وإزالة ظاهرة اللوحات العمومية المزورة وبالتالي منع المنافسة غير المشروعة الناتجة عن ممارسة مهنة النقل العام للركاب من قبل أشخاص بصورة غير قانونية بواسطة لوحات مزورة.

٢) تطوير أداء قطاع النقل العام للركاب

i. **إجراء دراسة لوضع الأسس التطويرية لعمل قطاع النقل العام للركاب**

إنه وبالتوازي مع تنظيم الوضع القائم لمزاولة مهنة النقل العام للركاب، يتوجب العمل على وضع الأسس اللازمة لتطوير وتحسين أداء هذا القطاع بحيث يتم تأمين خدمة النقل لكافة المناطق اللبنانية وبمستوى أداء مرتفع وبأكلاف مقبولة.

وفي هذا الصدد، فقد تم إطلاق دراسة شاملة على مستوى لبنان لوضع الأسس التطويرية لعمل قطاع النقل العام للركاب وتأمين خدمة متكاملة لكافة المناطق اللبنانية. وسيتم من خلال هذه الدراسة تحديد خطوط السير (Routes) ومناطق العمل (Zones) وتجميعها ضمن رزم عمل، وتحديد متطلبات تشغيلها ومستوى أدائها.

ii. **إدخال نظام النقل السريع للركاب على الخطوط الرئيسية**

لقد بينت الدراسات التي تمت على بعض المحاور الرئيسية، لا سيما منها محور جونية – بيروت، الحاجة إلى إحداث نظام نقل سريع يكون قادراً على خدمة أحجام الركاب الكبيرة على هذه المحاور وتأمين خدمة نقل منتظمة على خطوط التغذية التي ترتبط بهذه المحاور مما يساهم في تخفيف الازدحام الخانق على هذه المحاور نتيجة استخدام المركبات الخاصة لعدم توفر خدمة النقل السريع والمنتظم.

لذا، فإنه لا بد من الإعداد لإدخال نظام النقل السريع على المحاور الرئيسية التي تبين الدراسات جدواها الاقتصادية وأهميتها في تفعيل النقل العام للركاب وتحفيز المواطنين على عدم استخدام سياراتهم الصغيرة في

التنقل اليومي وكذلك أهمية هذا النظام على قطاع البيئة وانعكاساته الإيجابية عليه.

بناء لذلك، فإنه يتم العمل على إطلاق دراسة تخطيط النقل التفصيلية والدراسة الهندسية التنفيذية وملف التلزيم لمحور جونية – بيروت - الجية السريع لنقل الركاب ولخطوط التغذية لهذا المحور بما في ذلك المحطات والمواقف.

ب. خطوات يحتاج تطبيقها إلى موافقة وإقرار من قبل مجلس الوزراء

١) تنظيم أماكن وقوف السيارات الخاصة ضمن المناطق في مدينة بيروت

تعاني مدينة بيروت من أزمة حادة في مجال تأمين المواقف الملائمة للسيارات الخاصة في المناطق والتي يعود سببها إلى أمرين أساسيين: تزايد عدد السيارات بشكل مضطرد، وعدم تأمين العدد الملائم من المواقف ضمن الأبنية أو عدم لحظ المواقف فيها أساساً، أو استخدام مواقف الأبنية لاستعمالات أخرى، فضلاً عن عدم توفر العدد الكافي من المواقف العمومية للسيارات ضمن مدينة بيروت. لقد أثر هذا الوضع سلباً على سعة الطرق وسلامة حركة المرور عليها إضافة إلى صعوبة التنقل ضمن المناطق والكلفة المرتفعة المصاحبة لذلك نتيجة الازدحامات الخانقة على الطرق الداخلية وما يتأتى عنها من هدر للوقت وللأعصاب وللمال ومن تأثير سلبي على البيئة والصحة العامة. لذا، يتطلب هذا الوضع معالجة سريعة يتم من خلالها التالي:

i. قيام بلدية بيروت والبلديات الأخرى ضمن بيروت الكبرى بتوسعة العمل بالمشروع الرائد المتعلق بتنظيم الوقوف على الطرق الرئيسية الذي يتم تنفيذه ضمن مشروع تطوير النقل الحضري وتعميمه على كافة الطرق الرئيسية وبعض الطرق الثانوية التي يسمح حرمها بذلك.

ii. قيام بلدية بيروت بإطلاق إنشاء مواقف متعددة الطوابق في مناطق بيروت لا سيما أسفل الحدائق العامة وتشجيع ومساعدة القطاع الخاص للاستفادة من الحوافز التي منحها القانون رقم ٦٤٦ تاريخ ١١ كانون الأول ٢٠٠٤ في الاستثمار في إنشاء هذا النوع من المواقف.

٢) تشغيل محطات التسفير عند مداخل مدينة بيروت وتنظيم إدارتها وتأهيل منشآتها

إن الاختلاط الحاصل لحركات التنقل بين المدن مع تلك ضمن المدن تؤثر سلباً إلى حد كبير على الازدحام الحاصل في المدن الرئيسية ولا سيما منها

العاصمة بيروت. إن التطور العالمي في مجال تنظيم حركات التنقل قد لحـظ ضرورة الفصل بين حركات التنقل بين المدن عن تلك ضمن المدن، لما لذلك من أهمية في تلافي حصول إزدحامات غير مبررة ضمن المدن. الأمر الذي يحتاج إلى إنشاء محطات تسفير عند مداخل المدن تتقاطع عنـدها حركـات التنقل ويتم من خلالها الفصل بين حركات التنقل بين المدن عن تلـك ضـمن المدن. لقد تم في وقت سابق إنشاء محطة تسفير عند مدخل مدينـة بيـروت الجنوبي في شارع عدنان الحكيم في منطقة الجناح إلا أنه لم يتم تشغيل هـذه المحطة. كما أن تواجد محطة الـ ن.ب.ط. الممتدة على مسـاحة ٢٤٠,٠٠٠ متراً مربعاً التابعة لمصلحة سكك الحديد والنقل المشترك عند المدخل الشمالي لمدينة بيروت وسهولة الوصول إليها من محافظتي البقـاع والشـمال عبـر أوتستراد الحازمية – مرفأ بيروت والأوتستراد الساحلي على التوالي يجعـل منها موقعاً هاماً ومميزاً كمحطة تسفير تتقاطع عندها حركات التنقل من هاتين المحافظتين إلى مدينة بيروت والعكس. لذا، تبرز أهمية العمل علـى تشـغيل محطة عدنان الحكيم وإنشاء محطة مؤقتة على جزء من موقع الـ ـ ن.ب.ط. ريثما يتم وضع مخطط توجيهي عام لاستخدام هذه المسـاحة يلحـظ محطـة تسفير إضافة إلى استعمالات أخرى.

إن وضع الآلية التنفيذية لتحقيق ذلك يتطلب اتخاذ القرار المناسب في مجلـس الوزراء لاعتماد محطة عدنان الحكيم للتسفير من بيـروت إلـى محـافظتي الجنوب والنبطية وبالعكس، وكذلك اعتماد محطـة ن.ب.ط. للتسـفير مـن بيروت إلى محافظتي البقاع والشمال وبالعكس.

ج. خطوات يحتاج تطبيقها إلى موافقة مجلس الوزراء وإقرار من قبل مجلس النواب

١) إعادة هيكلة إدارة قطاع النقل البري

يسير قطاع النقل عالمياً بخطى متسارعة نحو تطويره وتحسين أدائه ليـتلاءم مع متطلبات القطاعات الاجتماعية والإنتاجية مـن جهـة ومـع متطلبـات الاتفاقيات الدولية التي تسعى إلى تنظيم العلاقة بين الأطراف المعنية بشـؤون النقل البري من إدارات عامة منظمة وشركات خاصة مشـغلة ومسـتخدمي خدمة النقل من جهة لضمان انتقال الأشخاص بأمان وبالكفاءة اللازمة. لـذا، فإنه لا بد من إعادة النظر في هيكلية الإدارة العامة المعنيـة بشـؤون النقـل بحيث تتحرر من قيود الروتين الإداري ويكون لديها المرونة اللازمة لإعـادة تنظيم القطاع لتحقيق الأهداف المرجوة منه.

وبما أن فصل دور المنظّم للقطاع عن دور المشغّل له أصبح من المبادئ الأساسية لدى العديد من دول العالم التي بادرت إلى إعادة تنظيم هيكلية إدارة القطاع، وأنشأت هيئات تتمتع بالاستقلال الإداري والمالي اللازم لتنظيم شؤون النقل ومراقبة تطبيق سياسة الدولة في هذا المجال. بينما يفتح المجال واسعاً أمام القطاع الخاص ليكون له دور المشغّل لوسائط النقل.

بناء لما تقدم، ولأجل النهوض بقطاع النقل إلى المستوى العالمي بما يحقق تطلعات الحكومة في مسيرتها لإعادة الإعمار والإنماء ورفع مستوى أداء القطاعات الأخرى كافة بما يؤمن ويضمن تحسين الوضع المعيشي لكافة اللبنانيين ويحقق طموحاتهم، لابد من تحسين الوضع المؤسسي لقطاع النقل البري عبر إدارة غير تقليدية تتمتع بمدى أوسع من حرية التحرك وسرعة اتخاذ المبادرة وتتسم بمرونة تساعدها على مجاراة المستجدات، فلا تعيق عملها التعقيدات القانونية والرتابة الإدارية ولا تحد من قدرتها على التطوير والتحديث.

لذا، فقد تم إعداد مشروع قانون يرمي إلى إنشاء الهيئة العامة للنقل البري، تتمتع بالاستقلالية الإدارية والمالية ويكون لها دور المنظم لعمل القطاع.

٢) معالجة وضع مصلحة سكك الحديد والنقل المشترك

تعاني مصلحة سكك الحديد والنقل المشترك من تعثرات إدارية ومالية كبيرة تتمثل بعدم قدرتها على تأمين خدمة انتقال منتظمة وفعالة بحيث لا تتجاوز نسبة هذه الخدمة الـ ٣% من مجمل الطلب على حركات الانتقال إضافة إلى عجز مالي سنوي بحدود ١٣ مليار ليرة لبنانية يتم تغطيته من خلال مساهمة مالية سنوية من الدولة.

تتمثل المشاكل الأساسية التي تعاني منها المصلحة بالتالي:

i. وجود عدد كبير من الفائض الذي يستنزف معظم المساهمة المالية السنوية التي تمنحها الدولة للمصلحة مما يؤثر سلباً على تحقيق أي خطة تطويرية لعمل المصلحة بسبب عدم القدرة على تخصيص الاعتمادات المالية اللازمة لتنفيذها.

ii. تقادم أسطول المركبات الذي تملكه المصلحة وضآلة عددها الذي لا يتجاوز حالياً الـ ٢٣ أوتوبيس. إضافة إلى عجز المصلحة عن تأمين متطلبات صيانتها الدورية، مما سينتج عنه تفاقم في حجم المشكلة تدريجياً.

iii. تدهور في مستوى الأداء على الصعيد الإداري والتنظيمي والتشغيلي.

من هنا كان لا بد من وضع الآلية المناسبة لمعالجة وضع مصلحة السكك الحديدية والنقل المشترك، والتي تتضمن التالي:

i. تفعيل تطبيق قرارات مجلس الخدمة المدنية المتعلقة بتوزيع الفائض وتعاون الإدارات والمؤسسات العامة في تحقيق ذلك.
ii. إعداد نطاق العمل ودفتر الشروط اللازم لإطلاق دراسة ترمي إلى إجراء مسح شامل لأصول وموجودات المصلحة وتقييم العاملين فيها تمهيداً لإعادة تنظيم وضعها.
iii. إقرار مشروع القانون المتعلق بإنشاء الهيئة العامة للنقل البري والذي يتضمن معالجة وضع مصلحة السكك الحديد والنقل المشترك.

٣) الدعم المالي لقطاع النقل العام للركاب

إن التعثر المالي الذي يواجهه أصحاب مركبات النقل العام للركاب والذي يؤثر سلباً على قدرتهم في تحديث مركباتهم وتطوير أدائهم، يستوجب النظر في إمكانية تأمين الدعم المالي اللازم لهم في المرحلة الأولى من مهمة تنظيم وتطوير أداء هذا القطاع. إن هذا الدعم سوف يكون له الصدى والأثر الإيجابي ليس فقط على العاملين في مجال قطاع النقل العام للركاب، إنما أيضاً على كافة المواطنين الذين سوف يستفيدون من مستوى خدمة نقل أفضل وتغطية أشمل لكافة المناطق دون أي أكلاف إضافية، بل أكثر من ذلك الاستفادة من خدمة نقل لم تكن متوفرة لهم. إضافة لذلك، فإن تقديم الدعم المالي للعاملين في هذا القطاع ضمن ضوابط وشروط يتوجب تطبيقها للحصول على هذا الدعم سوف يشكل مدخلاً أساسياً لتحفيز العاملين في مجال النقل العام للركاب على الالتزام الكلي في مراعاة الأنظمة والقوانين النافذة، مما يعكس صورة براقة عن واقع هذا القطاع سواء أمام المواطنين أو الزائرين.

يتمثل الدعم المالي المقترح بمنح الحوافز التالية لكافة فئات النقل العام للركاب من سيارات صغيرة وميني باصات (فانات) وباصات وذلك بعد تحقيق الشروط المحددة أدناه:

i. الحوافز

- ✓ الإعفاء من الرسوم الجمركية والحد الأدنى ورسم الاستهلاك ورسم التسجيل ورسم الميكانيك لأول مرة

- ✓ دعم فوائد القروض المصرفية
- ✓ تجهيز المركبات بنظام GPS

ii. الشروط الواجب تحقيقها

- ✓ أن تكون المركبة جديدة ولا يتعدى عمرها الخمس سنوات
- ✓ تتوافق مواصفات محركها مع المواصفات ما قبل الأخيرة المعتمدة في الدول الأوروبية لمواصفات الـ EURO أو ما يعادلها
- ✓ أن تتوفر في المركبة الشروط المتعلقة باللون الموحد وعوامل السلامة والراحة والأمان
- ✓ أن تكون المركبة مجهزة بعداد (للسيارات الصغيرة)
- ✓ أن تكون المركبة مجهزة بجهاز قطع التذاكر مزود بحافظ لقاعدة المعلومات المتعلقة بإصدار التذاكر (للميني باصات والباصات)
- ✓ أن تكون المركبة مجهزة بنظام GPS.

عاشراً: سياسة قطاع النقل البحري في لبنان

اشتهر اللبنانيون منذ القدم بشغفهم بالبحر، إضافة إلى الصيد البحري الذي كان يشكل مورداً مهماً للعيش، فقد اعتمدوا في رحالهم وتجارتهم على الملاحة البحرية. وقد قيل عن لبنان أنه بوابة الشرق لما يتمتع به من موقع هام ومميز على البحر الأبيض المتوسط، وكذلك كان لأسطول سفنه التجارية مكانته ودوره في نقل البضائع إلى الدول المجاورة والمحيطة. كل هذا لا يقل أهمية عن خبرة الملاحين العاملين في البحر ومهارتهم في مخر عباب البحر.

لقد أثرت الأحداث الأليمة التي عصفت بلبنان على مدى خمسة عشر عاماً (١٩٧٥-١٩٩٠) على قطاع النقل والملاحة البحرية. إضافة إلى تقلص أسطول السفن التجارية إلى حد كبير (من ٢٧٣ إلى ٤٠ سفينة)، كذلك تقلص، إلى حد كبير أيضاً، عدد الملاحين العاملين بالبحر وتضاءلت قدراتهم الفنية لعدم مواكبتهم التطور الذي حصل في مجال الملاحة البحرية.

في أثناء ذلك، كان قطاع النقل والملاحة البحرية يشهد تطوراً عالمياً مضطرداً على صعيد تحقيق سلامة الملاحة البحرية والمحافظة على الأرواح والممتلكات والبيئة البحرية وأمن السفن والمرافئ وتنظيم عمل الملاحين العاملين بالبحر ووضع متطلبات إعادة تأهيل الكوادر البحرية. وقد قامت المنظمة البحرية الدولية المعنية بكافة الشؤون البحرية والتابعة للأمم

المتحدة بإصدار عدة اتفاقيات دولية ملزمة التنفيذ منها: سلامة الأرواح في البحار SOLAS وتدارك التلوث البحري MARPOL ومعايير التدريب والإجازة والخفارة للعاملين في البحر STCW 95 .

انطلاقاً مما تقدم، فإن الحكومة اللبنانية، إدراكاً منها لمدى أهمية قطاع النقل البحري في خدمة رؤيا إعادة بناء الاقتصاد اللبناني وتأمين مستوى معيشة أفضل لجميع اللبنانيين، فإنها تنـوي تبني سياسة لقطاع النقل البحري تحقق إعادة الدور التاريخي الذي تميز به لبنان فـي مجـال النقل والملاحة البحرية.

اعتمدت مسودة السياسة الموضوعة لهذا القطاع على الميزات التفاضلية التي يتمتع بها لبنان وعلى ضرورة مواكبة التطور العالمي الحاصل على صعيد النقل والملاحة البحرية، ولا سيما منها:

١. موقع لبنان الجغرافي المميز وإطلاله على حوض البحر الأبيض المتوسط الذي يجعله مدخلاً إلى العمق العربي لا سيما دول الخليج والعراق.

٢. الموقع الجغرافي للمرافئ اللبنانية وقربها من بعضها البعض وبالتحديد مرافئ بيروت وطرابلس وصيدا وقدرتها الاستيعابية المحدودة، الأمر الذي يحتّم ضرورة النظر إليها بشكل جماعي ومتكامل والاستفادة من مجموع قدراتها الاستيعابية لتأمين كافة خدمات النقل البحري: الشحن المحلي والترانزيت (الشحن البحـري – البـري) والمسـافنة (الشحن البحري – البحري) ونقل الركاب.

٣. ضرورة أن تراعي المخططات التوجيهية للمرافئ الاعتبـارات المحليـة والإقليميـة والدوليـة في قطاع النقل البحري. وبالتالي فإنه من الأهمية بمكان دراسة مدى النمو المرتقب لكل من القطاعات الأربع (الشحن المحلي والترانزيت والمسافنة والركـاب) عند إعداد مخططات تطوير وتوسعة المرافئ اللبنانية.

٤. الأخذ بعين الاعتبار عنصر المنافسة مع المرافئ الإقليميـة مـن حيـث التسـهيلات والتعرفات ونوع الخدمات التي تقدم في المرافئ.

٥. العمل على تسهيل الإجراءات عند المنافذ البرية وارتباط المرافئ بشبكة النقل الوطنية والإقليمية (طرق وسكك حديد).

٦. ضرورة وجود شبكة لوجستية تساهم في رفع القدرات التخزينية للمرافئ مـن جهـة، وإزالة الآثار السلبية الناتجة عن الطريقة العشوائية بالتحميل والتفريغ فـي المنـاطق الآهلة من جهة أخرى.

٧. ضرورة بناء الكوادر العلمية في مجال النقل والملاحة البحرية.

١. أهـداف سياسة النقل

إن وجود سياسة نقل مستدامة ومتناسقة تتبناها الحكومة وتطبقها بشـكل فعـال هـي السبيل الوحيد لتحقيق التطور والنمو المطلوب. إن هذه السياسة يجب أن تبنى على ما يلي:

أ. الاستفادة من الفرصة المتكونة من التطور الحاصل والظرف العالمي في مجـال النقل البحري لتطوير قدرات لبنان ليكون مركزاً بحرياً إقليمياً.

ب. إزالة العوائق التي تحد من القدرة التنافسية لقطاع شحن البضائع.

ج. التركيز على أن يكون لبنان منافساً إقليمياً في مجال الخدمات اللوجستية.

د. إزالة العبء المالي عن خزينة الدولة الناتج عن قطاع النقل، وذلك بتفعيـل دور القطاع الخاص وإشراكه في تطوير وتشغيل كافة نشاطات قطاع النقل.

ه. بناء خبرات عالمية فكرية وتجارية فـي مجـالات النقـل والملاحـة البحريـة واللوجستيات، وبناء الكوادر البحرية على مستوى عالٍ من الكفاءة.

٢. مبادئ السياسة المقترح اعتمادها في مجال قطاع النقل البحري في لبنان

أ. تطوير قطاع النقل البحري من خلال سياسة نقل مترابطة

ب. إعادة هيكلة الإدارة المعنية بشؤون النقل البحري بما يحقق المرونة اللازمة فـي إدارة نشاطات النقل والملاحة البحرية، وذلك من خلال إنشاء الهيئة العامة للنقـل البحري التي تتمتع بالاستقلالية الإدارية والمالية وتقوم بالدور المنظم والمراقـب لنشاطات القطاع وتكون مسؤولة عن وضع آليات تطبيق سياسة النقل البحري.

ج. إعادة تنظيم الهيكلية الإدارية للمرافئ بما يحقق تحسين وتطـوير الأداء الإداري وفصل الشؤون التنظيمية لإدارة المرفأ عن الشؤون التشغيلية، بحيث يتم حصـر دور إدارات المرافئ بالشؤون التخطيطية والتنظيمية والتطويرية للمرفأ وبمراقبة حسن أداء الخدمات والنشاطات المرفئية التي ينبغي أن يفـتح المجـال للقطـاع الخاص للقيام بها.

د. تفعيل مشاركة القطاع الخاص في تطوير وتشغيل وإدارة قطاع النقل البحري.

ه. تطوير وتفعيل أسطول النقل البحري اللبناني.

و. تطوير شبكة وقاعدة لوجستية رفيعة المستوى، والعمل على تسهيل الإجـراءات الجمركية، إضافة إلى إتباع سياسة استعمال التكنولوجيات المتطورة فـي مجـال المعلوماتية والاتصالات لمكننة هذه الإجراءات وتسريعها.

ز. تحقيق التجانس بين المرافئ اللبنانية بما يضمن تأمين كافة نشـاطات وخـدمات النقل البحري عبر المرافئ اللبنانية.

ح. تفعيل دور لبنان كمصدر للخبرات في مجال النقل والملاحة البحرية.

ط. توفير العناصر الكفيلة بتنفيذ الاتفاقيات الدولية في مجال النقل والملاحة البحريـة لما لذلك من أهمية في تفعيل وتحسين القدرة التنافسية لقطـاع النقـل البحـري ومشاركته في الأسواق الإقليمية والعالمية.

٣. <u>تقريـر حول المرافئ اللبنانية</u>

انطلاقاً من مبادئ السياسة الموضوعة لقطاع النقل البحري ولا سيما ما يعود منها إلى إعادة تنظيم الهيكلية الإدارية للمرافئ بما يحقق تحسين وتطوير الأداء الإداري وفصل الشؤون التنظيمية لإدارة المرفأ عن الشؤون التشغيلية، وكذلك تجانس نشاطات هـذه المرافئ بحيث يحدد دور كل منها بالشكل الذي يضمن تكامل خدماتها والتنافس فيمـا بينها فقط على نوعية ومستوى الخدمات التي يؤديها كل منها، فقد تم إعـداد تقريـر تفصيلي حول المرافئ اللبنانية يستعرض البنية التحتيـة القائمـة للمرافـئ وأعمـال التحسينات والتوسعة الجاري تنفيذها والخطط المستقبلية الموضـوعة. كمـا يتطـرق التقرير إلى الهيكلية الإدارية والاستثمارية الحالية واقتراحات إعـادة تنظيمهـا بمـا يتماشى مع التطورات العالمية في مجال إدارة واستثمار المرافئ وما يحقق توجهـات الحكومة نحو حصر دور الإدارات والمؤسسات العامة في وضع السياسات اللازمـة للقطاع وتنظيم شؤونه ومراقبة أدائه وجذب القطاع الخاص للقيام بالـدور التشـغيلي لخدمات القطاع.

ويتكون النظام المرفأي في لبنان من أربعة مرافئ متفاوتة الأهمية إلـى حـد كبيـر. يشكل مرفأ بيروت أهم المرافئ إن من جهة البنية التحتية والتجهيزات التي يتمتع بها أو من جهة حجم البضائع التي يستقبلها سنوياً. ويأتي بالدرجة الثانية مرفأ طـرابلس الذي لا يستقبل حالياً سوى ١٠% من حجم البضائع الذي تـرد إلـى لبنـان سـواء للاستهلاك الداخلي أو لإعادة الشحن براً بالترانزيت. إنما يتميز مرفأ طرابلس بموقـع جاذب لاستقبال بضائع الترانزيت إذا ما تم تنفيذ خط سكك الحديد مـن موقعـه إلـى الحدود اللبنانية - السورية وبالتالي ارتباط هذا الخط بشبكة سكك الحديد السورية التي

ترتبط بدورها بشبكة سكك الحديد العراقية والتركية، إضافة إلى إنجاز مرحلة التوسعة التي يتم تنفيذها حالياً. أما مرفأي صيدا وصور فدورهما محدود جداً على صعيد استقبال البضائع، حيث تقتصر البضائع الواردة إلى مرفأ صيدا على الرخام إضافة إلى بعض السلع الاستهلاكية الخفيفة. كما يقتصر عمل مرفأ صور على استقبال بعض السيارات المستعملة.

ويتبين مما تقدم أن مرفأي بيروت وطرابلس يعتبران حالياً المرفأين التجاريين الأساسيين في لبنان، وهما بلا شك بحاجة إلى خطة عمل مشتركة تساهم في تحقيق تكامل الخدمات فيما بينهما والاستفادة من الميزات التي يتمتع بها كل منهما لاستعادة الدور التاريخي الذي اضطلع به لبنان كبوابة للشرق.

أ. الوضع القائم

إن الوضع القائم للمرافئ إن على صعيد هيكليتها الإدارية وكفاءتها أو على صعيد التنسيق فيما بينها وترشيد الاستثمارات، بحاجة ماسة إلى بذل جهود كبيرة لإعادة تنظيم هيكليتها الإدارية والاستثمارية وتحسين كفاءتها وتكامل خدماتها بما يحقق مستوى خدمة أفضل بأكلاف تنافسية مع مرافئ الجوار الأمر الذي يساهم في جذب أحجام أكبر من البضائع.

١) **مرفأ بيروت**

ii. الهيكلية الإدارية

أنشئ مرفأ بيروت عام ١٨٨٧ وعهدت شؤون إدارته وتشغيله بموجب امتياز إلى شركة عثمانية. وقد انتقل هذا الامتياز إلى شركة فرنسية عام ١٩٢٥. وفي عام ١٩٦٠ تم إنهاء العمل بالامتياز وعهدت الدولة اللبنانية إلى شركة تدعى " شركة إدارة واستثمار مرفأ بيروت" بموجب عقد مدته ثلاثون سنة لإدارة واستثمار المرفأ. وفي عام ١٩٩٠، وبعد انقضاء أجل العقد مع الشركة، أصدر مجلس الوزراء قراراً عهد بموجبه إلى لجنة وزارية مهام إدارة واستثمار مرفأ بيروت مؤقتاً واقتراح الحلول بشأن إدارته واستثماره مستقبلاً. وفي العام ١٩٩٣، تم إنشاء لجنة مؤقتة تدعى "اللجنة المؤقتة لإدارة واستثمار مرفأ بيروت" تعمل بنفس أسلوب العمل والأنظمة التي كانت تعمل بموجبها الشركة المشار إليها أعلاه. يبلغ عدد موظفي المرفأ حالياً ٧٢٠ موظفاً، ومعدل أعمارهم بحدود ٥٢ سنة.

يرتبط مرفأ بيروت بوزير الأشغال العامة والنقل الذي يتولى الإشراف على عمله.

iii. البنية التحتية والتجهيزات المتاحة: تتضمن البنية التحتية لمرفأ بيروت التالي:

- المساحة البرية الإجمالية المتاحة ضمن الحرم المرفأي: ٨٠٠,٠٠٠ متر مربع
- المساحة الإجمالية للأحواض المائية: حوالي مليون متر مربع
- الطول الإجمالي للأرصفة: ٥,١٥٥ متراً
- عدد الأرصفة: ١٦ رصيفاً
- عمق المياه عند مواقع الأرصفة: تتراوح ما بين ٩ و١٥ متراً

ويتضمن مرفأ بيروت محطة للحاويات تبلغ مساحتها ٢٤٤,٦٠٠ متر مربع وتبلغ قدرة استيعابها ٧٠٠,٠٠٠ حاوية نمطية سنوياً. وتحتوي المحطة على ٤٤٠ موقعاً للحاويات المبردة. وقد تم تجهيز المحطة من قبل إدارة المرفأ بخمسة أوناش عملاقة STS وتوابعها من أوناش متحركة RTG (عدد ١٠) وأوناش مناولة الحاويات RS (عدد ١٢) وغيرها من المعدات التكميلية لعمل المحطة.

iv. الحركة التجارية

يمكن تقسيم الحركة التجارية للبضائع التي يستقبلها مرفأ بيروت إلى ثلاثة أقسام كالتالي: بضائع للاستهلاك المحلي، وبضائع يعاد تصديرها للخارج براً بالترانزيت، وبضائع يعاد تصديرها للخارج بالمسافنة Transshipment. ويتم استقبال البضائع إما بالحاويات أو كبضائع عامة General Cargo أو كبضائع سائبة Bulk. كما يستقبل مرفأ بيروت بواخر الركاب السياحية.

v. النشاط التشغيلي

باستثناء محطة الحاويات، التي تشكل حوالي ٨٠% من مجموع أعمال مرفأ بيروت، والتي يتم تشغيلها بشكل كامل من قبل القطاع الخاص بموجب عقد تشغيل مع إدارة مرفأ بيروت، يتولى مرفأ بيروت من خلال العمالة المتوفرة لديه استقبال البضائع الواردة إلى المرفأ وتخزينها وحراستها وتسليمها، ويقتصر دور القطاع الخاص على تفريغ وتحميل البضائع على البواخر.

٢) **مرفأ طرابلس**

ii. الهيكلية الإدارية

أنشئت بموجب المرسوم الإشتراعي رقم ٤٣ تاريخ ١٩٥٩/٤/١ مؤسسة عامة تدعى "مصلحة استثمار مرفأ طرابلس" تتمتع بالشخصية المعنوية وبالاستقلال المالي والإداري، وقد عهد إليها إدارة واستثمار مرفأ طرابلس. وهي تخضع للمرسوم رقم ٤٥١٧ تاريخ ١٩٧٢/١٢/١٣ (النظام العام للمؤسسات العامة). ترتبط المؤسسة بوزير الأشغال العامة والنقل وتخضع لوصايته الإدارية.

ويتولى شؤون المصلحة مجلس إدارة مؤلف من رئيس وستة أعضاء ومدير تنفيذي يتم تعيينهم بموجب مرسوم يتخذ في مجلس الوزراء. يبلغ عدد الموظفين في ملاك المرفأ ٩٩ موظفاً، بينما يبلغ عدد الموظفين الحاليين ١٢ موظفاً فقط.

i. البنية التحتية والتجهيزات المتاحة: تتضمن البنية التحتية لمرفأ طرابلس التالي:

- المساحة البرية الإجمالية المتاحة ضمن الحرم المرفأي: ٣٥٠,٠٠٠ متر مربع
- الطول الإجمالي للأرصفة: ٧٠٠ متر
- عدد الأرصفة: ٨ أرصفة
- عمق المياه عند مواقع الأرصفة: تتراوح ما بين ٨ و١٠ أمتار.

ويتم حالياً تنفيذ مشروعين لتوسعة مرفأ طرابلس يتم تمويلهما بموجب قرض ميسر من البنك الأوروبي للاستثمار EIB بقيمة ٤٥ مليون يورو على مدى ٢٠ سنة مع فترة سماح ٥ سنوات. وينطوي هذان المشروعان على تمديد كاسر الموج الرئيسي بطول ١٠٠٠ متر، وإنشاء كاسر موج ثانوي بطول ١٣٠٠ متر، إضافة إلى إنشاء رصيف جديد بطول ٦٠٠ متر على عمق ١٢ متر كمرحلة أولى ويمكن تعميق المياه عنده إلى ١٥ متر، وكذلك ردم مساحات بحرية بحدود ١٠٠,٠٠٠ متر مربع.

ومن المتوقع الانتهاء من تنفيذ مشروع تطويل كاسر الموج مع نهاية شهر شباط ٢٠٠٨، أما مشروع إنشاء الرصيف الجديد فقد تعثر انطلاق تنفيذه من قبل الشركة الملتزمة China Harbor Company ويتم حالياً معالجة الوضع لإعادة إطلاق تنفيذ المشروع من قبل مجلس الإنماء والإعمار بعدما أحيل المشروع إليه.

هذا، ويلحظ المخطط التوجيهي للمرفأ في مرحلة أخرى تتضمن تمديد الرصيف الجديد بطول ٦٠٠ متر وردم المساحات خلفه والتي تقدر بحوالي ٧٥٠,٠٠٠ متر مربع بحيث يصبح مجموع المساحات البرية المتاحة للمرفأ بحدود ١,٣٠٠,٠٠٠ متر مربع.

ii. الحركة التجارية

يستقبل مرفأ طرابلس بواخر البضائع العامة General Cargo التي يمكن تقسيمها وفق اتجاهها إلى قسمين كالتالي: بضائع للاستهلاك المحلي، وبضائع يعاد تصديرها للخارج برأً بالترانزيت.

iii. النشاط التشغيلي

يتولى مرفأ طرابلس من خلال العمالة المتوفرة لديه استقبال البضائع الواردة إلى المرفأ وتخزينها وحراستها وتسليمها، ويقتصر دور القطاع الخاص على تفريغ وتحميل البضائع على البواخر ونقلها.

٣) مرفأ صيدا

i. الهيكلية الإدارية

أنشئت بموجب المرسوم رقم ٥٦٥٧ تاريخ ١٩٩٤/٩/١٥ مؤسسة عامة تدعى "مصلحة استثمار مرفأ صيدا" تتمتع بالشخصية المعنوية وبالاستقلال المالي والإداري وتخضع للمرسوم رقم ٤٥١٧ تاريخ ١٩٧٢/١٢/١٣ (النظام العام للمؤسسات العامة) وعهد إليها إدارة واستثمار مرفأ صيدا. ترتبط المؤسسة بوزير الأشغال العامة والنقل وتخضع لوصايته الإدارية.

يتولى شؤون المصلحة مجلس إدارة مؤلف من رئيس وستة أعضاء ومدير تنفيذي يتم تعيينهم بموجب مرسوم يتخذ في مجلس الوزراء.

ii. البنية التحتية والتجهيزات المتاحة: تتضمن البنية التحتية لمرفأ صيدا التالي:

- الطول الإجمالي للأرصفة: ١٤٧ متراً
- عدد الأرصفة: رصيفان
- عمق المياه عند مواقع الأرصفة: تتراوح ما بين ٥ و٦ أمتار.

يقع مرفأ صيدا ضمن المنطقة الأثرية بجوار قلعة صيدا، الأمر الذي يتعذّر معه القيام بأي توسعة للمرفأ الحالي إضافة إلى عدم وجود كاسر للأمواج عند موقعه لحماية المرفأ والبواخر التي تؤمه.

لقد تمت دراسة موقع جديد للمرفأ جنوبي الموقع الحالي بحدود ٢ كلم عند سينيق، حيث تم إعداد الدراسات التفصيلية للمرفأ الجديد والتي تضـمنت محطة للحاويات بقدرة استيعابية ١,٢٠٠,٠٠٠ حاوية نمطية على مساحة ٤٥٠,٠٠٠ متر مربع، ومنطقة للبضائع المختلفة بمساحة ١٧٢,٠٠٠ متر مربع وبقدرة استيعابية تصل إلى مليون طن سنوياً، إضافة إلـى منطقـة حرة بمساحة ٨١,٠٠٠ متر مربع. ويشتمل المخطط على إنشاء أرصـفة بطول ١,٩٠٠ متر على عمق ١٥,٥ متراً.

لقد تم طرح هذا المشروع من قبل مجلس الإنماء والإعمار على طريقـة البناء – التشغيل – التحويل BOT، إلا أن ذلك لم يسفر عن نتيجة.

ولقد تم الاقتراح في مسودة سياسة قطاع النقل البحري لاعتماد مرفأ صيدا كمرفأ سياحي.

iii. الحركة التجارية

تقتصر الحركة التجارية للبضائع التي يستقبلها مرفأ صيدا على بضـائع خفيفة مختلفة للاستهلاك المحلي، وعلى الرخام الذي يعاد تصدير معظمه إلى الخارج براً بالترانزيت.

iv. النشاط التشغيلي

لا يتوفر لمرفأ صيدا أي مستودعات للتخزين، وبالتالي فالبضائع يتم نقلها إليه مباشرة من الباخرة إلى مقاصدها سواء داخـل لبنـان أو خارجـه، ويتولى القطاع الخاص أعمال تفريغ البضائع من البـواخر ونقلهـا إلـى مقاصدها.

٤) **مرفأ صـور**

i. الهيكلية الإدارية

أنشئت بموجب المرسوم رقم ٥٧٥٩ تاريخ ١٩٩٤/١٠/٤ مؤسسة عامـة تدعى "مصلحة استثمار مرفـأ صـور" تتمتـع بالشخصـية المعنويـة وبالاستقلال المالي والإداري وتخضـع للمرسـوم رقـم ٤٥١٧ تـاريخ ١٩٧٢/١٢/١٣ (النظام العام للمؤسسـات العامـة) وعهـد إليهـا إدارة واستثمار مرفأ صور. ترتبط المؤسسة بوزارة الأشغال العامـة والنقـل وتخضع لوصايتها الإدارية.

يتولى شؤون المصلحة مجلس إدارة مؤلف من رئـيس وسـتة أعضـاء ومدير تنفيذي يتم تعيينهم بموجب مرسوم يتخذ في مجلس الوزراء.

ii. البنية التحتية والتجهيزات المتاحة: تتضمن البنية التحتية لمرفـأ صـور التالي:

- المساحة البرية الإجمالية المتاحة ضمن الحـرم المرفـأي: ١٥,٠٠٠ متر مربع
- المساحة الإجمالية للأحواض المائية: حوالي ٢,٤٠٠ متر مربع
- الطول الإجمالي للأرصفة: ٢٤٥ متر
- عدد الأرصفة: ٣ أرصفة
- عمق المياه عند مواقع الأرصفة: تتراوح ما بين ٣ و٥,٥٠ متراً.

تجدر الإشارة إلى أن مرفأ صور لا يتضمن كاسـراً للأمـواج لحمايـة المنشآت المرفأية والبواخر التي تؤمه. وقد تم لـذلك إعـداد الدراسـات اللازمة وملف التلزيم وتم إجراء مناقصة عمومية بهـذا الشـأن، إلا أن وزارة الثقافة – المديرية العامة للآثار طلبت التريث فـي إطـلاق هـذا المشروع لوجوده ضمن المنطقة الأثرية لمدينة صور ريثما ينجز مجلس الإنماء والإعمار دراسة جدوى تحويله إلى مرفأ سياحي. هذا مع العلم أنه سواء تم استخدام هذا المرفأ لأغراض تجارية أو لأغراض سياحية فإنـه بحاجة ماسة إلى إنشاء كاسر الأمواج المشار إليه. ويتمثل رأينا في هـذا المجال بتحويل مرفأ صور لأغراض النزهة والسياحة. لذلك، تم الاقتراح في مسودة سياسة قطاع النقل البحري لاعتماد مرفأ صور كمرفأ سياحي.

iii. الحركة التجارية

تقتصر الحركة التجارية للبضائع التي يستقبلها مرفأ صور علـى بعـض السيارات المستعملة عبر البواخر التي تؤم مرفأي بيـروت وطـرابلس، حيث يتم تفريغ جزء من حمولتها في مرفأ صور.

iv. النشاط التشغيلي

تتولى إدارة المرفأ استلام البضائع، بينما يتولى القطاع الخاص نقلها إلـى مقاصدها داخل لبنان.

ب. الخبرة الدولية في مجال إدارة المرافئ

باعتبار الوضع القائم في إدارة المرافئ اللبنانية، فإنها بحاجة ماسة إلـى إعـادة تنظيم هيكليتها الإدارية بما يحقق فصل الدور التنظيمي ووضع الخطط التطويرية

ومراقبة أداء العمل في المرفأ عن الدور التشغيلي الذي يحتاج إلى مرونة القطاع الخاص وكفاءته في هذا المجال.

لقد تم دراسة عدة حلول لإعادة هيكلة مرفأي بيروت وطرابلس سعياً لإيجاد الحل الأمثل الذي يفي بمتطلبات تحسين مستوى الخدمة ورفع كفاءتها وإنتاجيتها بكلفة مقبولة، ولكي تتماشى مع التطور الحاصل في مجال التجارة العالمية وظاهرة العولمة. وقد تم استعراض ودراسة الحلول بدءاً من الإبقاء على إدارة وتشغيل المرفأ بيد القطاع العام عبر مؤسسة عامة ووصولاً إلى التخصيص بشكل كامل للمنشآت والإدارة والتشغيل، وهذه الحلول هي: Service Port، وTool Port، وLandlord Port (Partial Privatization)، و Private Port (Full Privatization).

ج. اقتراحات إعادة الهيكلة لإدارات المرافئ

إن الدراسة التي تمت للخيارات المطروحة، قد بينت أن أفضل الحلول لإدارة المرافئ اللبنانية هو اعتماد نظام Land Lord والذي يقضي بفصل النشاطات التجارية (Commercial Activities) التي يعطى أمر القيام بها إلى القطاع الخاص عن الأنشطة التنظيمية (Regulatory Activities) التي يعهد أمرها إلى مؤسسة عامة أو شركة تملك أسهمها الدولة.

تجدر الإشارة إلى أنه يمكن تطبيق هذا النظام على كافة المرافئ اللبنانية، سواء تجارية أو سياحية.

د. الإجراءات المقترح اتخاذها على المدى القصير لتطوير عمل المرافئ اللبنانية

يتبين مما تقدم ضرورة وضع خطة إصلاحية وتطويرية لمرفأي بيروت وطرابلس تشمل إعادة هيكلة إدارات المرافئ بما يتناغم مع التطور العالمي وكذلك إنجاز المشاريع التطويرية التي من شأنها تفعيل عمل المرافئ وإحداث نشاطات مرفأية جديدة تساهم في اجتذاب القطاع الخاص وتطوير دوره في المشاركة بتقديم شريحة واسعة من الخدمات المرفأية وخدمة السفن التي تؤم المرافئ. نورد أدناه جملة من الخطوات الواجب تحقيقها على المدى القصير:

١) إعداد مشروع قانون يرمي إلى إعادة تنظيم الهيكلية الإدارية للمرافئ اللبنانية من خلال إنشاء المؤسسة العامة التي تتمتع بالاستقلالية الإدارية والمالية والمحاسبية وفق ما تم عرضه أعلاه.

٢) إيجاد الحل المناسب لاستكمال تنفيذ عقد إنشاء الرصيف الجديد في مرفأ طرابلس بطول ٦٠٠ متر وعلى عمق ١٥ متراً.
٣) تلزيم تنفيذ مشروع توسعة محطة الحاويات في مرفأ بيروت عند الانتهاء من الدراسة الجاري إعدادها كمرحلة أولى، على أن تستتبعها المرحلة الثانية من تمديد الرصيف وفق تطور الحركة في محطة الحاويات.
٤) العمل على إصدار المرسوم اللازم لتوسعة حرم مرفأ بيروت من نهر بيروت وحتى نهر الموت بناء على قرار مجلس الوزراء رقم ٣٤ تاريخ ٢٠٠١/٦/٧ بعد أن تم إعداد المخطط التوجيهي الأولي لهذا الجزء.
٥) وضع الدراسات التنفيذية وبرنامج الأولويات المرحلي لتنفيذ أشغال التوسعة لمرفأ بيروت.
٦) الإسراع في استكمال النظام المعلوماتي المتكامل لتسهيل إنجاز المعاملات مع كافة الجهات المعنية باستقبال وتخليص ونقل البضائع في المرافئ التجارية وربط هذا النظام مع المراكز الحدودية البرية ومطار بيروت.
٧) إطلاق المزايدة العمومية لتلزيم الحوض العائم لصيانة السفن في مرفأ طرابلس.
٨) تأمين الاعتمادات الإضافية اللازمة لإطلاق تنفيذ الجزء الشمالي من خط سكك الحديد من مرفأ طرابلس حتى الحدود اللبنانية – السورية.
٩) العمل على اتخاذ القرار المناسب بشأن إزالة التعديات على حرم سكك الحديد للجزء الساحلي الممتد من مرفأ طرابلس حتى مرفأ بيروت. كذلك، إعداد الدراسات اللازمة لإعادة تأهيل هذا الجزء بنفس المواصفات التي تم اعتمادها للجزء الشمالي الآنف الذكر.
١٠) العمل على وضع المخطط التوجيهي العام للمنطقة الاقتصادية الخاصة في طرابلس ريثما يتم إقرار مشروع القانون الرامي إلى إنشائها من قبل مجلس النواب، خاصة وأنه قد تم مناقشته مع اللجان النيابية واللجنة المنبثقة عن اللجان المشتركة وتم وضعه بصيغته النهائية.
١١) الإسراع في إعادة تجهيز نظام المراقبة الراداري الذي تم تدميره خلال العدوان الإسرائيلي على لبنان في تموز ٢٠٠٦، وذلك من خلال الهبة المقدمة من الإتحاد الأوروبي والتي يتم إدارتها من قبل مجلس الإنماء والإعمار.
١٢) إعداد دراسة لتعزيز الوجهة السياحية في مرفأ بيروت من خلال إعادة النظر في وجهة استعمال الحوض الأول.

١٣) وضع الآليات المناسبة بين الجهات المعنية (النقل والجمارك) لتفعيل خدمات تموين السفن بالمأكولات والمحروقات.
١٤) إعداد دراسة جدوى لإنشاء مرافئ جافة تشكل امتداداً لحرم مرفأي بيـروت وطرابلس لزيادة قدرتهما الاستيعابية.

حادي عشر: سياسة قطاع الطرق في لبنان

تشكل شبكة الطرق اللبنانية المصنفة العصب الأساسي لاتصال مختلـف المنـاطق اللبنانيـة بعضها ببعض، ومن ثم العنصر الأهم في تنشيط مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية.

وتتكون الشبكة الحالية من ٦,٣٦٠ كلم من الطرق المعبدة والموزعة بين فئات أربـع هـي: الطرق الدولية بطول ٥٢٣ كلم، والطرق الرئيسية بطول ١,٦٤٧ كلم، والطرق الثانوية بطول ١,٣٧٩ كلم، والطرق المحلية بطول ٢,٨١١ كلم.

وتتوزع هذه الطرق على كامل الأراضي اللبنانية مؤمنة الـربط بـين مختلـف المحافظـات والأقضية اللبنانية والمدن والقرى والمرافق الاقتصادية والسياحية مكونة رأسمالاً قومياً هامـاً ينبغي المحافظة عليه والسعي إلى تطويره.

لقد أثّرت الحرب اللبنانية (١٩٧٥ – ١٩٩٠) سلباً على شبكة الطرق هذه، إذ تـدنى مسـتوى خدمتها بشكل واضح نتيجة قلة أعمال الصيانة. لذلك، تم وضع دراسة شاملة لصيانة وتأهيـل شبكة الطرق الوطنية تضمنت خطة متكاملة لرفع مستوى خدمة الشبكة مـن خـلال وضـع استرتيجية محددة من الناحيتين الإدارية والفنية لتحقيق ذلك، إلا أن تنفيذ هذه الخطة اقتصـر على تنفيذ مشروع رائد لم يتم استكمال مراحله بعد بسبب عدة معوقات منها إدارية وأخـرى مالية.

ومما لا شك فيه أن سوء الحالة الراهنة للشبكة تؤدي إلى ارتفاع كبير في كلفة النقل مما يؤثر سلباً على الاقتصاد الوطني، ويثقل كاهل المواطن بأعباء مالية كبيرة نتيجة الهـلاك السـريع للمركبات، والاستهلاك المرتفع لقطع الغيار والعجلات والوقود، عدا عن خسارة الوقت الناتجة عن تدني السرعة، والخسارة الناتجة عن ارتفاع حوادث المرور.

وبالرغم من الجهود التي قامت بها وزارة الأشغال العامة والنقل – المديرية العامـة للطـرق والمباني على مدى السنوات الماضية بهدف تأمين الحد الأدنـى المطلـوب لشـبكة الطـرق المصنفة، فإن احتياجات صيانة وتأهيل وتوسعة شبكة الطرق تستدعي اعتماد برنامج شـامل يهدف إلى الحد من تدهور الشبكة والنهوض بها إلى المستوى المناسب مع اقتصاديات النقـل، وكذلك زيادة استيعابها وتوسعتها لخدمة المتطلبات الاجتماعية والاقتصادية.

وبالنظر إلى الحالة الراهنة لمديرية الطرق والمباني في وزارة الأشغال العامة والنقل، يتضـح أن هناك حاجة ماسة إلى تقوية هذه المديرية بالجهاز الفني المؤهـل وبالأنظمـة والمعـدات اللازمة لبرمجة وإدارة تطوير وتأهيل وصيانة الشبكة بشكل مستمر.

١. أهداف سياسة النقل البري في قطاع الطرق

بناء على ما تقدم، كان لا بد من أن تلحظ سياسة قطاع النقل البري في لبنان في شقها المتعلق بالبنية التحتية المتمثلة بشبكة الطرق الوطنية تحقيق الأهداف التالية:

أ. تطوير شبكة الطرق الوطنية العامة وتحقيق الإنماء المتوازن جغرافياً واجتماعياً، وذلك عبر المحافظة على هذه الشبكة القائمة بطريقـة فعالـة، وتعزيـز سـلامة استعمالها وكفاءتها كونها تشكّل جزءاً أساسياً من الثروة القومية المتمثّلة في البنية التحتية، ولما لها أيضاً من تأثير على الاقتصاد الوطني.

ب. تحسين وتحديث أجهزة الإدارة القادرة على نشر تقنيات عصرية فـي التخطـيط والتصميم تحقيقاً للأهداف المرجوة في قطاع الطرق.

ج. تطوير قدرة قطاع الطرق على توفير الموارد الضرورية لتمويل مشاريع تأهيـل شبكة الطرق وتطويرها.

٢. متطلبات تحقيق الأهداف

إن تحقيق هذه الأهداف يتطلب إجراء جملة من الإصلاحات إن على الصعيد الإداري أو على الصعيد التقني، كما يلي:

أ. إدارة فعالة لشبكة الطرق: إن النقص الحاصل فـي المـوارد البشـرية والفنيـة والبرامج التقنية المعنية بإدارة الطرق، يتطلب اتخاذ إجراءات سـريعة لتحقيـق الأمرين الأساسيين التاليين:

١) تعزيز قدرة الإدارة من خلال إعادة هيكلة مديرية الطرق، بما فيـه المختبـر المركزي لتحسين إدارة الطرق وتأهيلها بطريقة فعالة، وتحضـير البـرامج

والخطط بالتعاون مع الأطراف المعنية، والحصول على التسهيلات اللازمة من مجلس الخدمة المدنية ووزارة التنمية الإدارية ووزارة المالية.

٢) تحديث وتعديل القوانين والأنظمة القائمة المتعلقة بعمليات التلزيم والتوريد بالشكل الذي يحقق فعاليتها وشفافيتها.

ب. تمويل أعمال صيانة الطرق وتأهيلها: إضافة إلى تعزيز قدرات مديرية الطرق، تبرز الحاجة إلى ترشيد استعمال الاعتمادات المخصصة لشبكة الطرق، إذ تفتقر الإدارة إلى خطة مالية طويلة الأمد تسمح لها القيام بأعمال الصيانة الدورية لتلك الشبكة بشكل كفؤ ومتكامل، مما يستوجب إحداث صندوق مستقل للنقل (Transport Fund) تودع فيه الواردات الناتجة عن الرسوم التي تُفرض لتغطية تكاليف صيانة شبكة الطرق، وتعزيز أجهزة الوزارة في إدارة الصندوق المستقل بالتنسيق مع وزارة المالية، والإشراف على برمجة وتنفيذ النفقات المترتبة من خلال تخصيص نسبة مئوية من إيرادات الرسوم المتعلّقة بمستخدمي الطرق أو من واردات أخرى.

ج. المحافظة على شبكة الطرق وتأهيلها باستعمال آلية "العقود على أساس الأداء" (Performance Based Contract): تكمن أهمية هذه المنهجية باستخدام العقود على أساس الأداء في تحسين واقع شبكة الطرق الوطنية من خلال إستراتيجية عمل واضحة تحدد متطلبات أعمال الصيانة والتأهيل ومستوى الخدمة الذي يجب أن تحققه هذه الشبكة. وتهدف هذه المنهجية إلى إشراك القطاع الخاص وتحديد مسؤولياته في المحافظة على شبكة الطرق عبر عقود الصيانة والتأهيل لرزمة من شبكة الطرق تخضع لمسؤولية المتعهد في متابعة وضعها وتحديد متطلبات المحافظة على مستوى خدمتها ضمن الأطر العامة الموضوعة مسبقاً من قبل الإدارة. ويكون للإدارة العامة المتمثلة بمديرية الطرق الدور الرقابي والمشرف على عمل المتعهد للتأكد من قيامه بالتزاماته التعاقدية. وهذا سوف ينعكس إيجاباً على حالة شبكة الطرق من جهة، وعلى العبء المالي المترتب لصيانتها وتأهيلها من جهة أخرى.

وقد قام مجلس الإنماء والإعمار بإعداد دراسة شاملة لتأهيل وصيانة شبكة الطرق باعتماد هذه الآلية، حيث تم تقسيم شبكة الطرق الوطنية إلى ١٧ منطقة عمل يتم طرحها في مناقصات عمومية. إن نتيجة هذه المناقصات سوف تفضي إلى وجود متعهدين مسؤولين عن صيانة وتأهيل الطرق الواقعة ضمن منطقة عملهم لمدة ثلاث سنوات، ومتابعة وضعها وتحديث المعلومات عنها في النظام الجغرافي

للمعلومات، واقتراح الأعمال المطلوبة لتحقيق مستوى الخدمة المطلوب على هذه الطرق وفق المواصفات الموضوعة لهذه الغاية. وكما تمت الإشارة إليه أعـلاه، فإن دور مديرية الطرق في وزارة الأشغال العامة والنقل ينحصر في الإشـراف ومراقبة ومتابعة عمل المتعهد للتأكد من قيامه بالتزاماته التعاقدية وفـق شـروط العقد.

ثاني عشر: إستراتيجية عمل الطيران المدني

نسبةً إلى موقعه الجغرافي المتميز، وإلى تحلّيه بمقومات بشرية وعملية هامة أخرى، بإمكـان لبنان إن يلعب دوراً ريادياً ومحورياً في مجال الطيران المدني في منطقة الشـرق الأوسـط. وأهم هذه المقومات هي وجود قدرات بشرية متخصصة في مجال الطيـران مـن طيـارين ومهندسي طيران وكادرات إدارية من ذوي الخبرة العالية، وإمكانية قيام عمليات طيران ذات كلفة منخفضة، وإمكانية الاستفادة القصوى من وجود أجواء مفتوحة كاملة بحريات الطيـران الثماني، وكذلك إمكانية إدارة القطاع الخاص لشركات الطيران والمطارات بشكل كامل.

ويشهد العالم حالياً تطوراً كبيراً في صناعة الطيران والنقل الجوي سواء من حيـث تحـديث الأنظمة والقوانين، وتعزيز سياسة الأجواء المفتوحة، وتحرير النقل الجوي من سلطة حكومات الدول، إلى تفعيل دور القطاع الخاص في إدارة المطارات، وإنشاء شركات طيران خاصة مما أثبت زيادة في الإنتاجية وعدد المسافرين وارتفاع مستوى الخدمات مع الحفـاظ علـى أمـن وسلامة الطيران. أما على صعيد العالم العربي، فقد استفاد النقل الجوي فـي المنطقـة مـن التطور الاقتصادي المبني على ارتفاع أسعار النفط، بالإضافة إلى نمو حركة النقـل الجـوي عالمياً. ولمواكبة التطور العالمي، عمدت بعض الدول العربية إلى تحديث أنظمتها وقوانينهـا تماشياً مع التطورات العالمية في هذا المجال وقامت بتوسيع مطاراتها لاستيعاب عدد أكبر من المسافرين، كما بدأت بعض الحكومات بإدراك أهمية مشاركة القطاع الخاص في هذا المجـال لزيادة الإنتاجية، ورفع مستوى الخدمات، وخفض الأسعار، وخلق فرص عمل جديدة، وإطلاق المنافسة العادلة التي تؤدي إلى تحقيق رضى المسافر. غير أن هذه التحديثات لا تزال حتـى الآن محصورة بنسبة كبيرة في دول الخليج العربي.

لهذه الأسباب ولعوامل خارجية أخرى، يشهد قطاع النقل الجوي في لبنان حالياً فرصاً هامـة للنمو والتطور بشكل كبير، ومنها إمكانية الاستفادة من موقع لبنان الجغرافي لتطوير عمليـات

شحن للبضائع مع إمكانية تطوير قطاع نقل متعدد الوسائط تنافسي قوي يستطيع جذب عمليات النقل الدولية في ظل الارتفاع الحاصل لأسعار النفط وسعي الدول إلى اختصار مسافات النقل، وكذلك تنامي أعمال البريد والطرود والبريد السـريع، وإمكانيـة توسـيع المنطقـة الحـرة، واستقطاب شركات الطيران ذات الكلفة المتدنية لتغذية الخطوط النظامية من وإلـى بيـروت بالركاب، وإطلاق عمليات طيران بواسطة طائرات الهليكوبتر. كل ذلك من شـأنه اسـتقطاب استثمارات جديدة لقطاع الطيران المدني ككل، وفي مجال الصيانة ومعالجة الركاب وتخليص البضائع بشكل خاص، وبالتالي يتوقع ارتفاع الطلب بشكل كبيـر علـى الكـوادر البشـرية المتخصصة من طيارين ومهندسي طيران خلال السنوات العشرة القادمة.

وتتمحور رؤية الحكومة لقطاع النقل الجوي حول الارتقاء بهذا القطاع ليكون رائداً في صناعة الطيران في الشرق الأوسط من حيث فعالية عمليات وخدمات المطارات وشركات الطيـران، وتحرير قطاع الطيران، وإزالة المركزية والعوائق التي تواجه نمو وتطـور هـذا القطـاع. وسيتركز عمل المديرية العامة للطيران المدني حول تنظيم عمل المطارات وشركات الطيران والملاحة الجوية، ومراقبة أعمال الطيران المدني في لبنان للتأكد من تقديم خدمات مميزة من قبل المطارات ومشغلي الرحلات لتتلاءم مع متطلبات العملاء، مما سيساهم في تنشيط الحركة الاقتصادية والنمو بشكل هام.

١. <u>أهم مبادئ إستراتيجية العمل</u>

أ. أن يصبح لبنان محوراً لعمليات الطيران ما بين الشرق الأوسط والشرق الأقصى من جهة وأوروبا من جهة أخرى، ومركزاً لعمليات شركات الطيـران الإقليميـة الصغيرة.

ب. تخصيص مطار رياق للأعمال الزراعية وللتدريب والشحن المتوسط الحجم.

ج. تحويل مطار القليعات إلى مركز إقليمي للشحن ولشركات النقـل العـارض ذات العمليات المتخصصة.

د. تطوير وتنشيط مركز تدريب إقليمي متخصص للطيـران لمـوظفي المطـارات وشركات الطيران العاملة في المنطقة.

٢. <u>الأهداف العامة لإستراتيجية النقل على المديين المتوسط والطويل</u>

أ. تأسيس شركتي طيران نظاميتين

ب. تأسيس عشر شركات طيران عارض لجعل لبنان مركزاً أساسياً لقطـاعي النقـل العارض والخاص
ج. تأسيس خمسة نوادٍ ومعاهد للطيران لجعل لبنان مركزاً إقليمياً للتدريب على كافة شؤون الطيران
د. خصخصة إدارة مطار رفيق الحريري الدولي
ه. إطلاق مطار رينيه معوض كمطار للشحن الجوي والطيران العـارض، وربطـه بمطار رفيق الحريري الدولي بشبكة نقل برية وبحرية وسكة حديد
و. إطلاق مطار رياق كمطار متخصص في الأعمال الزراعية والتدريب والشـحن المتوسط الحجم
ز. استقطاب شركات طيران أجنبية لإرساء مركز إقليمي لعملياتها في لبنان
ح. إعادة تصميم مطار رفيق الحريري الدولي لاستقبال الطائرات من نوع إيربـاص ٣٨٠
ط. رفع عدد مواقف الطائرات في مطار رفيق الحريري الدولي إلى ٣٠ موقف لكافة الأحجام
ي. تطوير مركز إقليمي للصيانة في مطار رفيق الحريري الدولي واستقطاب شركات صيانة دولية لهذه الغاية
ك. تأسيس مركز إقليمي لمراقبة الأجواء وتسيير حركة الملاحة الجوية في المنطقة
ل. إرساء عمليات للهليكوبتر للأغراض الصحية والتجارية وللإطفاء الحرائق
م. استقطاب ١٠ ملايين مسافر في السنة
ن. إيجاد ١٥٠٠ فرصة عمل في كافة مجالات الطيران
س. رفع إيرادات مطار رفيق الحريري الدولي إلى خمسة أضعاف ما هي عليه الآن.

٣. <u>أبرز بنود الخطة الإستراتيجية لتحقيق الأهداف الموضوعة</u>

أ. تطوير كافة القوانين والأنظمة المتعلقة بقطاع الطيران المدني مـن قـانون إدارة قطاع الطيران، إلى قانون سلامة الطيران، إلى قانون الطيران المدني، بالإضافة إلى أنظمة السلامة والأمن.
ب. إنشاء هيئة عامة للطيران ووضع الأنظمة الإدارية لها، وتحديد الكفاءات الخارجية التي تحتاجها بالتعاون مع منظمة ICAO، وملء الشواغر في الكادرات البشرية من ذوي الكفاءة العالية.

ج. خصخصة إدارة مطار رفيق الحريري الدولي في بيروت ووضع هيكلية مؤسساتية لهذا المطار وإصدار المراسيم اللازمة لهذا الغرض.
د. تطوير وتدريب الكوادر البشرية العاملة في كافة الحقول في مجال الطيران.
ه. تطوير أجهزة الاتصالات والأرصاد والملاحة، وتحديث الأنظمة الفنية عبر إدخال البرامج الحديثة في كافة المصالح.
و. تلزيم مطار رينيه معوض للقطاع الخاص والإعلان عن دفتر الشروط اللازم.
ز. تلزيم مركز سلامة الطيران عبر تحضير دفتر الشروط، وتلزيم إدارته لجهات دولية.
ح. تلزيم خدمات أرضية لتفعيل أداء المطار من خدمات نقل، وبنوك، وكونتوارات تأجير السيارات والفنادق، ومحلات تجارية، وسوبرماركت، ومحل أزهار، ومكتبة تقنية، ومزين للشعر، ومطاعم، ومحلات ألبسة مطلة على ساحات الطائرات، وغيرها من الخدمات ذات القيمة المضافة.
ط. تطوير بعض قطاعات المطار كساحات الطائرات، والتطوير الإداري بشكل مستمر.

ثالث عشر: خطة عمل وزارة الاتصالات

خطت وزارة الاتصالات والبريد خطوات كبيرة وهامة في مجال تطبيق خطة عملها الإستراتيجية، والتي تتمحور بشكل رئيسي حول تنظيم قطاع الاتصالات في لبنان، وتحديث البنى التحتية اللازمة لتحديث وتطوير هذا القطاع مما سمح لها بتحسين خدماتها للمواطن، بالإضافة إلى إغلاق ملفات النزاع مع الجهات الخارجية كافة التي كانت ما زالت عالقة منذ زمن. كما عملت الوزارة خلال السنوات الثلاثة الماضية على رفع عائدات الاتصالات، وبالتالي تغذية عائدات الخزينة من جهة، وتحويل مستحقات الرسم البلدي إلى البلديات بشكل دوري ومنتظم من جهة أخرى، مما كان له دفع اقتصادي واجتماعي هام على نطاق الدول ككل.

١. في مجال هيكلة قطاع الاتصالات العام في لبنان

أ. تشكيل "الهيئة الناظمة للاتصالات": تم تشكيل الهيئة، وهي الهيئة المكلفة الإشراف على تنظيم قطاع الاتصالات، وقد تم تعيين مجلس إدارتها بموجب المرسوم النافذ حكماً رقم ١ تاريخ ٢٠٠٧/٠٢/٠٨. كذلك صدرت مراسيم إعطائها سلف مالية

بقيمة ٩ مليار ل.ل. لتمويل بدء عمل الهيئة لنشاطاتها ومهامها خـلال المرحلـة التأسيسية. وقد باشرت الهيئة في أولى مهامها، بالتعاون مـع المجلـس الأعلـى للخصخصة، وبعد التعاقد مع مصرفين استثماريين عـالميين همـا JP Morgan وCitigroup، التحضير لعملية الخصخصة المقررة لقطاع الهاتف الخلوي، وذلك من خلال الإعداد لبيع رخص لمستثمرين جدد وتمكين شركات جديدة من القطاع الخاص من زيادة حجم السوق وخلق فرص عمل جديدة وتحسين نوعية الخدمات المقدمة وخفض كلفة التخابر الخلوي في لبنان، هذا بالإضافة إلى الإسـهام فـي زيادة المبالغ المحولة من هذا القطاع إلى الخزينة بما ينعكس إيجاباً على الماليـة العامة.

ب. الاستمرار في ورشة إنشاء وتشركة "اتصالات لبنان - Liban Telecom": حيث تم التعاقد مع الاستشاري الدولي Booz Allen Hamilton الذي قـام بوضـع المخطط الآيل إلى دمج المديرية العامة للإنشـاء والتجهيـز والمديريـة العـام للاستثمار والصيانة في وزارة الاتصالات بهيئة أوجيرو في خطوة أولـى نحـو تأسيس شركة Liban Telecom الجديدة. ويسـتمر العمـل مـع الاستشـاري والمجلس الأعلى للخصخصة، بوتيرة عالية ودون انقطاع أو تأخير، مـن أجـل التحضير لكافة المراحل التشغيلية والإدارية والتنظيمية والمالية والتسويقية المتعلقة بإنشاء شركة "اتصالات لبنان".

٢. في مجال تحديث البنى التحتية للاتصالات

أ. المشاركة كعضو مؤسس وكمساهم أساسي في إعداد وتمويل وتنفيذ مشروع الكابل البحري الأكثر تطوراً في العالم، الكابـل India, Middle East & Western Europe (IMEWE) الذي يتقدم العمل فيه، وهو يعتبر مـن أهـم الإنجـازات الإستراتيجية التي ستتمم الجهود المبذولة داخلياً على صعيد تقديم خدمات التواصل الجديدة وزيادة حجم الاتصالات الداخلية ومع الخارج. إن هذا المشروع، والـذي تم توقيع اتفاقياته النهائية في الخامس من شباط ٢٠٠٨، قد وضـع لبنـان ولأول مرة على خارطة الكوابل البحرية الدولية بالشكل الصحيح. وسوف ينفـرد لبنـان بهذا الموقع مقارنة مع الدول المجاورة لبعض الوقت حيث يمكن اسـتغلال هـذه الفرصة لتحويل لبنان إلى مركز إقليمي للاتصالات "Regional Hub".

ب. توسعة وتحديث الكابل البحري "Cadmos" الذي يصل بيروت بقبرص، وعبرها الى بقية أنحاء العالم، الى سعة فعلية عالية تقدر بعشرة جيغابيت في الثانية 10"

"Gega bit/seconde، بدلاً من ثلاث جيغابت في الثانية حين إنشائه. وقد تـم الانتهاء من هذه التوسعة في شهر أيار ٢٠٠٨ ودخلت حيز التشغيل والاستثمار.

ج. شـراء سـعات دوليـة إضـافية (International bandwidth) مخصصـة لاستعمالات نقل المعلومات وخدمات الإنترنت السريع، وذلك عبر الكابل البحري الدولي FLAG بطاقة 155 Mega bit/s. تربط هذه السعات الدوليـة مـزودي خدمات الإنترنت في لبنان بشبكة الإنترنت العالمية في لندن ونيويورك.

د. توسعة كوابل الألياف الضوئية البحرية التي تربط بيـروت بمدينـة طرطـوس وبمدينة الإسكندرية (Berytar وAlytar) بما يؤمن ضمانة تقنية في حال حدوث أي طارئ أو عطل، وذلك بواسطة حلقة من الألي ـاف الضـوئية : بيـروت – طرطوس – الاسكندرية. وقد رفعت سعة هذه الكوابل إلى قدرة فعلية تصل إلـى عشرة جيغابت في الثانية، ودخلت حيز التشغيل.

ه. شراء سعات دولية من المشغل الوطني القبرصـي CYTA بسـعة 1 x STM4 (٦٢٠ ميغا بيت بالثانية) تصل بيروت مباشرة إلى مدينـة لنـدن وإلـى مدينـة نيويورك، وذلك لتخصيصها لخدمات نقل المعلومات وخدمات الإنترنت السـريع الـ (DSL).

و. توسعة وتطوير وتنويع وسائل الاتصـالات الدوليـة عبـر الأقمـار الصـناعية والمحطات الأرضية من خلال المشغلين العالميين والإقليميين للأقمار الصـناعية: INTELSAT ، ARABSAT،NILSAT.

ز. البدء والسير بتنفيذ المشروع الرائد حول الشبكة الثالثة للخلـوي بالتعـاون مـع الحكومة الصينية في مجال شبكات الهاتف الخلوي، وذلك من خلال هبة مقدمـة من شركة HEWAWI. وقد تم الانتهاء من كافة مراحل تركيب وتشغيل الجزء العائد لتغطية منطقة بيروت الكبرى، وإجراء التجارب الأولى والمكالمات الأولى.

ح. توقيع اتفاق هبة بين هيئة أوجيرو وشركة CISCO الأميركية في إطار مبـادرة US-Lebanon Partnership Initiative، وذلك لإنشـاء وتجهيـز بـوابتين لخدمات الإنترنت السريع ضمن مشروع الـ DSL. وقد تـم اسـتلام وتركيـب وتشغيل هاتين البوابتين في مراكز السنترالات الدولية للهاتف الثابت، وذلك فـي نهاية العام ٢٠٠٧، مما سمح بتطوير خدمات نقل المعلومات ورفع مستوى حماية وضمانة نوعية الخدمة لموزعي خدمات الإنترنت في القطاع الخاص اللبناني.

ط. إطلاق مشروع بناء شبكة متطورة جداً لنقل المعلومات المتعددة الوسائط والمتعددة البروتوكولات حسب المفهوم العـالمي الحـديث (IP MPLS)، وذلـك بسـعة

40Gb/s بحسب تصميم هندسي ومواصفات فنية عالية جداً تحترم أصول الضمانة الفنية وأعلى مستويات المقاييس العالمية العائدة لنوعية الخدمة وجودتها. ولقد تم إطلاق هذا المشروع الريادي، الذي سوف يحقق لسوق الاتصالات اللبنانية قفزة نوعية استثنائية، من خلال اتفاق ثلاثي الأطراف وقع بين هيئة أوجيرو والـ UNDP والشركة الأميركية للتجهيزات CISCO مما سمح لهيئة أجيرو الاستفادة من حسم على أسعار المعدات بنسبة بلغت ٦٣%. ويعتبر هذا المشروع مشروعاً رائداً في منطقة الخليج والشرق الأوسط وإفريقيا، وهو يهدف إلى تطوير قدرات أوجيرو ومن بعدها Liban Telecom من أجل تقديم خدمات نقل المعلومات والاتصالات، والتحضير الفعلي والسريع للانتقال بالشبكة الهاتفية الثابتة الحالية إلى شبكة هاتفية ذكية معلوماتية اندماجية (Convergent Network)، والانتقال لاحقاً إلى شبكة حسب مفهوم الجيل الجديد للشبكات (New Generation Network - NGN).

ي. إبرام مذكرة تفاهم مع وزارة التربية والتعليم العالي لإنشاء شبكة معلومات تربوية والبدء بتنفيذ الأعمال المترتبة عن تلك المذكرة، حيث تقوم هيئة أوجيرو بتأمين ربط مقر الوزارة والإدارة المركزية للجامعة اللبنانية بشبكة نقل المعلومات لغاية سرعات تصل إلى ٤٠ ميغابيت بالثانية وبشبكة الإنترنت السريع (DSL)، إضافة إلى ربط كافة المدارس الرسمية التابعة للوزارة وفروع الجامعة اللبنانية بشبكة نقل المعلومات هذه، دون أن تتكبد وزارة التربية عناء بناء شبكة متخصصة مع ما يترتب عن ذلك من احتياجات التشغيل والصيانة والتطوير والتكاليف المرتبطة بها. وسوف يتم وضع هذه الخدمات برسوم رمزية، إذ أن وزارة التربية سوف تقوم بسداد نسبة عشرة في المئة (١٠%) فقط من رسوم التأسيس المعتمدة مع إعفائها من بقية الرسوم الشهرية المرتبطة بها. وسوف تقوم هيئة أوجيرو بتشكيل فريق عمل متخصص يتمتع بالكفاءة والخبرة يوضع بتصرف وزارة التربية على مدار الساعة، مما يضمن استمرار عمل هذه الشبكات وديمومتها ونوعية الخدمات المقدمة عبرها.

ومن الناحية التقنية، ستشكل شبكة الـ DSL، بمعداتها وسنترالاتها ومقساماتها وشبكات الربط ووسائط الاتصالات العائدة لها وحلقات الآلياف الضوئية الفائقة السرعة التي تربطها، "النخاع الشوكي" (Epine dorsale) للشبكة الوطنية للتربية والتعليم العالي والبحث العلمي في لبنان. علماً أن شبكة الـ DSL تغطي حالياً كامل منطقة بيروت الكبرى وطرابلس والميناء وزحلة وصيدا والنبطية

وجونيه والشويفات ومدن عديدة في جبل لبنان، وبالتالي ما يفـوق ٢٥٠ مدرسـة حكومية وعدد مماثل تقريباً من المدارس الخاصـة، وكـذلك الإدارة المركزيـة للجامعة اللبنانية وعدد كبير من الكليات والمعاهد والفروع العائدة لها.

وبهذا، يكون هذا المشروع هو الانطلاقة الحقيقية والفعلية نحو إنشاء شبكة وطنية لنقل المعلومات مخصصة للتربية والتعليم العالي والبحث العلمي، على غرار مـا هو معروف في الدول المتطورة كشـبكة RENATER فـي فرنسـا وشـبكة GEANT في دول أوروبا، مع إمكانية الدخول إلى الشبكات المماثلة في العـالم لتقاسم وتبادل المعرفة والعلم والأبحاث .

ك. إصدار الفاتورة بوتيرة شهرية، وهو مشـروع نـوعي طالمـا حاولـت وزارة الاتصالات سابقاً دون أن تتمكن من ذلك لأسباب عديدة، مع ما لهذا المشروع من فوائد كبيرة تتمثل في سرعة تحصيل المبالغ وتحويلها إلى الخزينة العامـة، إلـى إراحة الزبائن من هموم الفواتير التي كان منها فصلية (لبعض الخدمات) ومنهـا شهرية (لبعض الخدمات الأخرى). والجدير بالذكر أنه كان يعتقد أنـه لا يمكـن تحقيق هذا الإنجاز إلا عن طريق اقتناء نظام جديد للفوترة، إنمـا تمكنـت هيئـة أوجيرو من تحقيقه دون اللجوء إلى ذلك.

وفي هذا الإطار، تم إبرام مذكرة تفاهم مع جمعية المصارف اللبنانيـة لتشـجيع توطين الفواتير في المصارف ولتبادل المعلومات المتعلقة بالفواتير معهـا بشـكل إلكتروني، كما تم إبرام مذكرة تفاهم مع شركة Liban Post لتحصـيل فـواتير الهاتف الثابت بواسطة جباة الفواتير من منازل المشتركين مباشرة. وقد تم الانتهاء من تنفيذ هاتين المذكرتين وإدخالهما حيز التطبيق الفعلي مما سهل على مشتركي الهاتف الثابت عملية دفع الفواتير، وأعطى للخدمة الهاتفية الثابتة قيمـة مضـافة جديدة.

ل. إبرام مذكرتي تفاهم بين هيئة أوجيرو وشركتي توزيع الباقات التلفزيونيـة عبـر الكابل في لبنان Cable Vision وEconet لتقـديم خـدمات التلفزيـون عبـر بروتوكولات وتقنية الإنترنت الـIPTV وخدمة الفيديو حسب الطلب الـ ـVOD بشكل تجريبي إلى مشتركي خدمة الإنترنت السريع (DSL) في لبنان، وقـد تـم البدء بتنفيذ الأعمال المترتبة عن هاتين المذكرتين.

م. تنفيذ مشروع تحديث الوسائل والأدوات الإداريـة لهيئـة أوجيـرو (OGERO ERP) الذي يهدف إلى إحداث نقلة نوعية في عمل هيئة أوجيرو علـى أصـعدة الإدارة المالية والموارد البشرية وإدارة المستودعات وأعمال الشراء، وتحضيرها

لامتلاك الأدوات الإدارية المتطورة والكفاءة اللازمة لإطلاق شـركة "إتصـالات لبنان"Liban Telecom لاحقاً.

ج. تنفيذ مشروع إنشاء وتركيب أنظمة للأرشفة الإلكترونية للمستندات والمعلومـات، "OGERO Networked Storage" وذلك لحفظ المعلومات العائـدة لمشـتركي الهاتف الثابت والخلوي ونقل المعلومات والإنترنت، والمرتبطة بالفواتير العائـدة لذلك لفترة زمنية طويلة. ويبلغ سقف القدرة الاستيعابية لهذه الأنظمة عـدة ألاف مليار من المعلومات.

٣. <u>إغلاق كافة ملفات النزاع بين وزارة الاتصالات والجهات الأخرى</u>

تم نهائياً إغلاق ملف النزاعات المتعلق بقضايا التحكيم في ملف عقود الخلوي، وذلـك تمهيداً لإطلاق عمليات الخصخصة المرتقبة لهذا القطاع والتي تشكل حجراً محوريـاً في سياسة الحكومة الاقتصادية. وكذلك أغلقت باقي ملفات النزاع التي ورثتها الوزارة من الوزارات السابقة، وكان آخر هذه الملفات:

أ. ملف النزاع مع شركة فرانس تيليكوم الفرنسية حيث تم التوصل إلى اتفاق نهـائي بقيمة ١٢٤.٥ مليون دولار أميركي تم دفعها في نهاية شهر نيسان ٢٠٠٧ لقـاء تنازل نهائي عن كامل الدعاوى وتبرئة ذمة الدولة اللبنانية، عوضاً عـن قـرار التحكيم القاضي بدفع مبلغ ٢٧٣ مليون دولار أميركي ما عدا الفوائد، أي بـوفر يزيد عن ١٤٩ مليون دولار أميركي.

ب. إغلاق ملف النزاع القائم حول ملـف الشـبكة الخلويـة مـع شـركة ليبانسـيل (LibanCell) وذلك من خلال توقيع عقد مصالحة نهائي بمبلـغ ١٥٠ مليـون دولار أميركي عوضاً عن قرار التحكيم القاضي بدفع مبلـغ ٢٦٦ مليـون دولار أميركي ما عدا الفوائد، أي بوفر صافي يبلغ ١١٦ مليون دولار أميركي.

ج. إغلاق ملف النزاع مع المصرف البريطاني HSBC الـذي عمـل مـع وزارة الاتصالات والمجلس الأعلى للخصخصة خلال تولي الوزير جان لوي قرداحـي لمهام الوزارة لإعداد شروط المناقصة الدولية للخلوي. وبلغت قيمة المصالحة مع مصرف HSBC ٣ مليون دولار أميركي بدلاً من المبلغ الأساسي المطلوب بقيمة ٣.٥ مليون دولار.

د. إنجاز عقد مصالحة مع شركة MCI الأميركية ورفع قيمة الاتفاقية لصالح الدولة اللبنانية من مبلغ ٥.٧ مليون دولار أميركـي إلـى مبلـغ ١١.٨ مليـون دولار

أميركي، وذلك بعد عدة اجتماعات في لبنان والخارج وإعداد مشروع عقد الاتفاق الرضائي مع شركة MCI بتاريخ ٢٠٠٦/٣/٢٩ الذي وافق عليه مجلس الوزراء بموجب قراره رقم ٤٢ محضر ٤٥ تاريخ ٢٠٠٦/٥/١٨، وفوض المدير العام للاستثمار والصيانة توقيع العقد لتسوية الوضع المالي العالق مع الشركة في سبيل حل النزاع القائم بعد أن تقدمت الشركة بدعوى إفلاس لدى محكمة نيويورك.

ه. استكمال انجاز معاملة بيع أسهم الإدارة اللبنانية في منظمة انتلسات (Intelsat) وقبض مبلغ ٥,٢٧٠,٦٢٢.٥ دولار أميركي.

و. انتهاء المفاوضات مع شركة الصفحات الصفراء Pages Jaunes بعد عدة اجتماعات من اجل إعداد مشروع عقد اتفاق جديد لطباعة وتوزيع الدليل الرسمي بصفحاته البيضاء والصفراء على المشتركين.

ز. حل النزاع القائم مع شركة AT&T الأميركية والذي قضى بالإفراج عن مستحقات الإدارة اللبنانية لدى هذه الشركة منذ العام ٢٠٠٤ والبالغة حوالي ١٤ مليون دولار أميركي.

ح. حل النزاع القائم مع شركتي American Telecom Group و American Telecom Company: وكانت المحكمة الفدرالية لمقاطعة شرق ميتشيغن في الولايات المتحدة الأميركية قد أصدرت بتاريخ ٢٠٠٥/٥/٩ قراراً غيابياً بحق الدولة اللبنانية قضى بأن تدفع الدولة اللبنانية إلى هاتين الشركتين مبلغاً قدره ٤٢٠ مليون دولار أميركي. وقد أدت المراجعات المقدمة من الدولة اللبنانية أمام المحاكم الفدرالية الأميركية إلى إبطال الحكم الغيابي الصادر بحق الدولة، والى رد الدعوى المقامة بوجه الدولة برمتها. وقد تم تصديق هذه النتيجة من قبل المحكمة العليا الأميركية، وهو أعلى مرجع قضائي في الولايات المتحدة الأميركية. بالتالي، فتكون وزارة الاتصالات قد وفرت على الخزينة العامة بالتوصل إلى استصدار هذا الحكم أمام المحاكم الأميركية مبلغ ٤٢٠ مليون دولار أميركي.

٤. <u>تغذية البلديات بالرسم البلدي على فواتير الهاتف</u>: بشكل دوري ومنتظم، وذلك بتحويل مستحقاتها مباشرة إلى حساباتها في مصرف لبنان، وذلك لغاية الفصل الأول من العام ٢٠٠٨ ضمناً. وقد بلغت المبالغ المحولة إلى حسابات البلديات خلال الفترة ٢٠٠٥ – ٢٠٠٨ قيمة ١٣٠ مليار ل.ل.، ووصل عدد البلديات المستفيدة من هذه التحويلات المباشرة ٧٨٥ بلدية في مختلف المحافظات اللبنانية.

٥. رفع وتيرة إشراك القطاع الخاص في أسواق الإنترنت ونقل المعلومات

عمدت وزارة الاتصالات خلال السنتين الأخيرتين إلى تسريع وتيرة إشراك القطاع الخاص في تقديم الخدمات وتحفيزه أكثر وأكثر على دخول سوق خدمات الإنترنت، فاستمرت في إعطاء تراخيص توزيع خدمات الإنترنت (ISP) للقطاع الخاص، إذ تضاعف عدد التراخيص المعطاة لشركات توزيع الإنترنيت (ISP's) من ٨ تراخيص عام ٢٠٠٥ إلى ١٧ رخصة عام ٢٠٠٧. كما أنها قامت بتخفيض أسعار الخطوط الرقمية التأجيرية المحلية والدولية بنسب وصلت إلى ٨٥% رغبةً منها بتخفيض أكلاف إنتاج هذه الخدمات على القطاع الخاص ورفع قدراته التنافسية، وهذا ما يدل على إرادة إشراك القطاع الخاص اللبناني على دخول هذه الأسواق وإيجاد فرص عمل للشباب اللبناني المتخصص، وتحفيزه ليكون سباقاً في مجال صناعة خدمات المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات.

٦. تصحيح وتطوير ملفات المشتركين

باشر قطاع التدقيق والإحصاء في مديرية الاستثمار العمل على تصحيح ملفات المشتركين بغية تكوين ملفات صحيحة لمشتركي الشبكة الهاتفية، مما سوف يساهم في توفير معلومات واضحة لقسم الاستعلامات، وإصدار دليل هاتفي يعتمد على معلومات صحيحة، ومعرفة جميع الاشتراكات العائدة للمشترك الواحد، وتأمين معلومات يمكن الاعتماد عليها في مشاريع مستقبلية كالتسويق والمبيعات والإحصاءات، إضافة إلى توفير إمكانية توزيع الفواتير على عناوين صحيحة.

٧. إنشاء وتشغيل شبكة لاسلكية ذات حزمة عريضة لنقل المعلومات وخدمات الإنترنت السريع حسب تقنيات WiFi في مطار رفيق الحريري الدولي

تم إعداد مشروع متكامل من أجل إنشاء وتشغيل شبكة لاسلكية متكاملة في مطار رفيق الحريري الدولي في بيروت، تسمح بتقديم خدمات الإنترنت والإنترنت السريع في كافة صالات المسافرين والمغادرين والقادمين، وكافة مكاتب المطار، عبر تقنيات WiFi. وسوف تسمح هذه الشبكة للمسافرين عبر مطار رفيق الحريري الدولي باستعمال حواسيبهم الشخصية المحمولة للولوج إلى شبكة الإنترنت العالمية بسرعة عالية جداً، وكذلك الولوج إلى الشبكات المحلية، وذلك في أي مكان كانوا في المطار، وأثناء تنقلهم فيه. وسيتم الانتهاء من تركيب وتجربة وتشغيل هذا المشروع خلال صيف عام ٢٠٠٨،

على أن يتم لاحقاً تسويق هذه الخدمات عبر بطاقات مسبقة الدفع تباع ضمن متاجر مطار رفيق الحريري الدولي.

إن هذا المشروع يعتبر من أهم المشاريع الحضارية والريادية المتميزة التي تحمل قيمة مضافة إيجابية عالية جداً للمطار وتضعه في مصاف المطارات الأكثر تطوراً في العالم، والتي تضمن للمسافرين، إضافة إلى المنطقة التجارية الحرة، مناطق لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات(Airport WiFi IT Zone).

٨. <u>العلاقات الدولية ودور لبنان في المنظمات والمؤسسات الدولية والإقليمية للاتصالات</u>

أ. الانضمام إلى المنظمة العربية لتكنولوجيا الاتصال والمعلومات التابعة لجامعة الدول العربية.

ب. انتخاب لبنان رئيساً لأول مجلس ادارة للمنظمة العربية لتكنولوجيا الاتصال والمعلومات التابعة لجامعة الدول العربية، وذلك لمدة سنتين، وعلى دورتين متتاليتين تنتهيان في العام ٢٠١٠.

ج. انتخاب لبنان ممثلاً بوزارة الاتصالات لمدة ٥ سنوات لمنصب نائب رئيس الجمعية العمومية للمنظمة الدولية للاتصالات عبر الاقمار الصناعية (ITSO) التي تراقب وتنظم عمل مؤسسة INTELSAT.

د. انتخاب وزارة الاتصالات عضواً لمدة ٥ سنوات في الهيئة الاستشارية العليا للمنظمة الدولية للاتصالات عبر الاقمار الصناعية ITSO.

ه. انتخاب لبنان عضواً في مجلس ادارة المنظمة العربية للاقمار الصناعية "عرب سات" لدورتين متتاليتين لغاية عام ٢٠٠٨.

و. انتخاب لبنان عضواً مقرراً في المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الاتصالات العرب التابع لجامعة الدول العربية، لمدة سنتين ابتداء من شهر حزيران ٢٠٠٦.

٩. <u>مؤشرات المديرية العامة للاستثمار والصيانة وهيئة أوجيرو</u>

أ. ارتفعت الواردات الإجمالية المحققة لوزارة الاتصالات من ١,٧١٠ مليار ل.ل. عام ٢٠٠٥ إلى ١,٧٨٠ مليار ل.ل. عام ٢٠٠٦ (بالرغم من الحرب الإسرائيلية صيف ٢٠٠٦ والتي أدت إلى تضرر الشبكة الهاتفية الثابتة تضرراً كبيراً في مختلف المناطق اللبنانية)، لتقفز عام ٢٠٠٧، وللمرة الأولى في تاريخ وزارة الاتصالات، فوق التوقعات الموضوعة لها لتبلغ الواردات الإجمالية المحققة

٢٠٠٥ مليار ل.ل. مسجلةً بذلك نسبة نمو تقدر بـ١٢.٧% مقارنة بالعام ٢٠٠٦، ومتخطيةً الواردات المتوقعة في مشروع موازنة ٢٠٠٧ بنسبة ٢٠%.

ب. ارتفع عدد مشتركي الهاتف الثابت على الشبكة الهاتفية الثابتة من ٦٥٥,٥١٤ مشترك عام ٢٠٠٥ إلى ٦٨١,٧٤٤ مشترك عام ٢٠٠٦، ليصل إلى ٧١٧,٥٤٠ مشترك عام ٢٠٠٧، أي بنسبة نمو تفوق 5% ما بين العامين ٢٠٠٦ و٢٠٠٧، وذلك بالرغم من المنافسة الشديدة التي تشكلها الشبكتان الخلويتان في الأسواق اللبنانية.

ج. بلغ عدد مشتركي الإنترنت السريع (DSL) في لبنان بنهاية عام ٢٠٠٧ حوالي ٢٣,٠٠٠ مشترك، علماً أن الانطلاقة التجارية للخدمة الفعلية كانت بتاريخ ٢٠٠٧/٠٥/١٥، أي في فترة لم تتجاوز سبعة أشهر فقط. ونشير في هذا السياق إلى أن خدمة الإنترنيت السريع (DSL) تغطي مناطق توزيع ٣١ سنترالاً حتى الآن.

د. ارتفع عدد مشتركي الهاتف الخلوي على الشبكتين العائدتين لوزارة الاتصالات من ١,١٠٣,٠٠٠ مشترك عام ٢٠٠٦ إلى ١,٢٠٠,٥٥٠ مشترك بنهاية عام ٢٠٠٧، أي بزيادة تفوق ٨.٨%.

ه. ارتفعت واردات البطاقات الذكية المسبقة الدفع "تيليكارت" المستعملة في غرف الهاتف للعموم (Payphones) على الشبكة الهاتفية الثابتة من ٤٢ مليار ل.ل. عام ٢٠٠٥ إلى ٥٢ مليار ل.ل. عام ٢٠٠٦ وصولاً إلى ما يفوق ٦٥ مليار ل.ل. عام ٢٠٠٧، محققة نسبة نمو تفوق ٢٥% ما بين عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧.

و. ارتفعت واردات البطاقات المسبقة الدفع "كلام" المستعملة على الشبكة الهاتفية الثابتة من ٢٣ مليار ل.ل. عام ٢٠٠٥ إلى ٣٦ مليار ل.ل. عام ٢٠٠٦، لتصل إلى ٥٤ مليار ل.ل. عام ٢٠٠٧، محققة بذلك نسبة نمو تفوق ٥٠%. وتستعمل هذه البطاقات بشكلٍ أساسي من قبل الجاليات الأجنبية في لبنان.

ز. ارتفعت الواردات الإجمالية للخدمات المسبقة الدفع (بطاقات مسبقة الدفع واستعمالات وما يرافقها) من ٩٠ مليار ل.ل. عام ٢٠٠٦ لتصل إلى ١١٢ مليار ل.ل.، محققة بذلك نسبة نمو تفوق ٢٣%.

ح. ارتفعت حركة المدفوعات لتغذية حساب الخزينة (الحساب رقم ٣٦ في مصرف لبنان) من ١,٢٩٨ مليار ل.ل. عام ٢٠٠٦ إلى ١,٦٧٧ مليار ل.ل. عام ٢٠٠٧، أي بنسبة تفوق ٢٩%.

ط. بلغت قيمة التحويلات المالية الإجمالية المباشرة من حساب المديرية العامة للاستثمار والصيانة لدى مصرف لبنان إلى الحسابات المصرفية العائدة للبلديات لدى فروع مصرف لبنان في مختلف المدن والباديات اللبنانية نتيجة تحصيل الرسم البلدي على فواتير الهاتف الثابت خلال عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ (لغاية نهاية الفصل الثالث من عام ٢٠٠٧) ما قيمته ٧٩.٧ مليار ل.ل. وقد تم احتساب هذه العوائد بواسطة نظام معلوماتي أعد خصيصاً لذلك، وتم التحويل مباشرة، مع إرسال كتاب خاص إلى كل باديةٍ يعلمها بقيمة التحويل وتاريخه والفترة الزمنية العائد لها، مما يشكل نقلة نوعية في طريقة التعاطي بين الإدارة والباديات.

ي. ارتفع عدد الباديات التي تم إدخالها في النظام المعلوماتي الإلكتروني للمديرية العامة للاستثمار والصيانة واحتساب عدد مشتركيها حسب نطاقها الجغرافي (GIS) من ٦٥٢ بادية عام ٢٠٠٥ إلى ٧٨٣ بادية في الفصل الثالث من العام ٢٠٠٧، منتشرة في المناطق القروية والريفية البعيدة والقرى الصغيرة. وهذا ما يعكس الالتزام الفعلي للمديرية العامة للاستثمار والصيانة بسياسة الإنماء المتوازن. وبلغ مجمل التحويلات إلى حسابات الباديات خلال الأعوام ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ و٢٠٠٧ ما مجموعه ١٣٠ مليار ل.ل. أي ما يعادل ٨٧ مليون دولار تقريباً.

ك. تمت زيادة السعات الدولية لخدمات الإنترنت والإنترنت السريع من ٤٠ خط E1 فقط عام ٢٠٠٥ (أي ما يوازي ٨٠ ميغابيت في الثانية) إلى ما يفوق اليوم ٣٣٥ خط E1 (أي ما يوازي ٦٧٠ ميغابيت في الثانية)، تتوزع على كافة شركات توزيع الإنترنت (ISP's) من القطاعين الخاص والعام العاملة في لبنان.

ل. تمت زيادة عدد الدوائر الدولية للتخابر الصوتي الدولي التي تربط لبنان بالعالم من ٧,٧٠٠ دائرة دولية عام ٢٠٠٥ إلى حوالي ١٠,٨٠٠ دائرة دولية في نهاية عام ٢٠٠٧، أي بزيادة ٣,١٠٠ دائرة دولية، وذلك لتحسين نوعية الاتصال الدولي بين لبنان والعالم ولتسيير حجم التخابر الدولي المتزايد، وخصوصاً بعد إعطاء إمكانية التخابر الدولي لكافة المشتركين مجاناً.

م. تم إعداد وتوقيع الاتفاقية الرسمية بين المديرية العامة للاستثمار والصيانة وهيئة أوجيرو من جهة وشركة CISCO الأميركية من جهةٍ أخرى في إطار مشروع الشراكة الأميركية – اللبنانية للحصول على شكل هبة على التجهيزات والمنشآت التقنية اللازمة لإنشاء بوابتين دوليتين للإنترنيت السريع بقيمة ٢.٥ مليون دولار أميركي. وقد تم إعداد المرسوم اللازم لذلك الذي اعتمده وأقره مجلس الوزراء

ونشره في الجريدة الرسمية. وقد تم استلام هذه المنشـآت والتجهيـزات وبـدأت أعمال التركيب والتنفيذ.

ن. تم إعداد ومناقشة وتوقيع اتفاقية بين المديرية العامة للاستثمار والصـيانة وهيئـة أوجيرو من جهة والحكومة الصينية من جهةٍ أخرى من أجل قبول هبة بقيمة ٦.٨ مليون دولار أميركي هي عبارة عن تجهيزات ومنشآت لإنشاء شبكة خلوية ثالثة تمهيداً لإنشاء شركة "اتصالات لبنان" واستثمار الرخصة الثالثة للخلوي.

س. قامت المديرية العامة للاستثمار والصيانة منذ شهر تشرين الأول ٢٠٠٧، ولأول مرة في تاريخ وزارة الاتصالات، باستعمال مراكز الاتصالات الدولية والمحطات الأرضية والدوائر الدولية كمنصة لتمرير التخابر الدولي بين الدول وتقديم خدمات التخابر الترانزيت بين المشغلين الدوليين عبر لبنان، وجعل لبنان مركـز توزيـع إقليمي (Regional Hub) للتخابر الدولي. وقد بلغت الواردات الإضافية الناتجة عن هذه الخدمة خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة من عام ٢٠٠٧ ما قيمته ٦٧٠ ألف دولار أميركي. وسوف ترتفع هذه الواردات الإضافية تدريجياً لتتخطى سـقف ٢ مليون دولار شهرياً ابتداء من شهر شباط ٢٠٠٨.

رابع عشر: سياسة الحكومة في مجال الخصخصة

تمثل الخصخصة ركناً أساسياً من أركان السياسة الإصلاحية التي تعتمدها الحكومة اللبنانيـة ، وهي لذلك وردت في معظم البيانات الوزارية للحكومات المتعاقبة منذ أواخـر التسـعينيات. فضلاً عن ذلك، فقد تعهد لبنان في مؤتمر باريس III للدول المانحة بالسير على هذا المسـار في أكثر من مجال، ولا سيما في قطاعي الاتصالات والكهرباء، مع الإشارة إلى أن الاستعانة بالقطاع الخاص وإيلائه هذا الدور في عديد من المجالات بما في ذلك ميادين البنـى التحتيـة يعتبر أمراً في غاية الأهمية لكونه يحقق الهدف بدرجة عالية من الكفاءة.

وللدفع باتجاه تنفيذ عمليات الخصخصة ومتابعتها، والتزاماً بما تعهدت به الحكومة اللبنانية في هذا المجال، فقد عمدت الحكومة إلى إنشاء المجلس الأعلى للخصخصة، وجرى تعيين أمـين عام جديد لهذا المجلس وذلك عملاً بسياسة ديمقراطية الجـدارة التـي اعتمـدتها الحكومـة. والمجلس الأعلى للخصخصة هو الأداة التي يفترض بالدولة أن تنفذ من خلالها كل مشاريعها المتعلقة بالخصخصة، فعمله يهدف إلى زيادة فعالية وإنتاجية القطاعات المملوكـة مـن قبـل الدولة وتحسين مستويات أدائها، وتوسيع مشاركة اللبنانيين في تلك القطاعات وفـي مشـاريع

البنى التحتية، وجذب الاستثمارات الأجنبية، والإسهام في تقليص حجم الدين العام، وتطـوير أسواق المال، وتحفيز النمو الاقتصادي، وخلق فرص عمل جديدة للبنانيين، وتشـجيع ظهـور شراكة حقيقية ما بين القطاع العام والقطاع الخاص. ويتركز عمل المجلس على التقيد الكامـل بمعايير الإفصاح وأسس الشفافية والعلنية والحوار البنّاء.

وتتوزع نشاطات المجلس على السير على ثلاثة مسارات متنوعة، وذلك للتلاؤم مـع طبيعـة المشروع ومتطلبات الأوضاع المالية واهتمامات المستثمرين وخصوصيات السوق اللبنـاني. فمثلاً يمكن أن يتم ذلك من طريق تشركة المشروع العام تمهيداً لخصخصته، كما هي الحـال في قطاع الكهرباء ومؤسسة الهاتف الثابت؛ أو الخصخصة الكلية للمشروع العام من طريـق الترخيص لمؤسسة تتوفر فيها الشروط الموضوعة، كما هي الحال في قطاع الهاتف الخلوي؛ أو إشراك القطاع الخاص في المشروع العام، كما هي الحال على صعيد معامل إنتاج الكهرباء حالياً وقطاعات أخرى مستقبلاً مثل النقل، والمياه المبتذلة، والمصافي النفطية، والتعليم، أو أية مشاريع أخرى تكون فيها فائدة للصالح العام.

١. برنامج التشركة

يقوم المجلس بتطبيق هذا البرنامج على مؤسسة كهرباء لبنان، حيث نص قانون تنظيم قطاع الكهرباء ٢٠٠٢/٤٦٢ على فصل نشاطات الإنتاج والنقل والتوزيع عبر تأسيس شركات مغفلة خاضعة لأحكام قانون التجارة.

ومن جهة أخرى، وبخلاف قطاع الكهرباء، تهدف تشركة قطاع الهاتف الثابت إلـى إنشاء شركة مغفلة واحدة فقط تخضع لأحكام قـانون التجـارة "Liban Telecom"، تطبيقاً لما ينص عليه قانون الاتصالات ٢٠٠٢/٤٣١.

وتتم عملية التشركة، في أي من القطاعين، على مرحلتين حيث تتم دراسـة القطـاع وتوضع هيكلية جديدة على ضوء التجربة الدولية وخصوصيات السوق اللبناني وبناء لخطط مالية وتقنية وتنظيمية، ثم من خلالها تـتم الاسـتعانة بكبريـات المؤسسـات المتخصصة في القانون وعمليات التخصيص والتسويق والتدقيق. ويصار بعد ذلك إلى تأليف مجلس إدارة للشركات الجديدة الذي يقوم بدور تنفيذ هذه الخطـط لجهـة نقـل الموظفين والأصول والالتزامات إليها، مع الحفاظ على حقوق العاملين. هذا وتهـدف عملية التشركة إلى إصلاح القطاع وتأمين صدقية مالية وعملية إليه حيث تزداد قيمته في أعين المستثمرين المهتمين، وبالتالي العمل على إدخال مساهمين محترمين في هذه الشركات.

٢. برنامج الخصخصة الكلية

يشكل قطاع الهاتف الخلوي موضوع هذا البرنامج، إذ أن المجلس يعمل استناداً إلى القانون على خصخصة هذا القطاع عبر إجراء مزايدة عالمية ترمي إلى بيع الموجودات والعقود العائدة إلى شبكتي الخلوي الحاليتين بالتزامن، مع منح الهيئة المنظمة للاتصالات لرخصتين لبناء وتملك وتشغيل شبكة هاتف خلوي. كما يرتأي المجلس، وتطبيقاً لأحكام قانون الخصخصة ٢٠٠٢/٢٢٨، فتح المجال أمام المستثمرين اللبنانيين بالمشاركة في ملكية القطاع عبر الإسهام في رأس المال ومن خلال طرح بعض الأسهم للاكتتاب العام.

ويهدف هذا المشروع إلى تحقيق المنافسة في القطاع لتقديم أفضل الخدمات وأكثرها تنوعاً وفقاً للمعايير المعتمدة دولياً، إذ يدرك المجلس أن بقاء القطاع بيد الدولة، التي تعترض عملها على أسس القطاع الخاص عوائق وعقبات كثيرة، سيؤثر على عمل القطاع وعلى قدرته على الاستثمار والتفاعل الفوري مع المستجدات وعن القيام بما هو ضروري لتحديث الشبكتين، وهو ما سيؤدي إلى تردي الخدمة أكثر فأكثر، في بلد كان له الدور الريادي لإدخال خدمات الهاتف الخلوي الى المنطقة.

من جهة أخرى، يضم برنامج الخصخصة الكلية على المدى المتوسط كلاً من قطاع الكهرباء وقطاع الهاتف الثابت، حيث ينص كل من قانون تنظيم قطاع الكهرباء ٢٠٠٢/٤٦٢ وقانون الاتصالات ٢٠٠٢/٤٣١ على الخصخصة الجزئية عبر بيع نسبة لا تتجاوز ٤٠% من أسهم الشركات المغفلة خلال مهلة سنتين من تاريخ إنشائها، على أن يحدد مجلس الوزراء تاريخ ونسبة وكيفية طرح الأسهم المتبقية على القطاع الخاص.

٣. برنامج الشراكة بين القطاعين العام والخاص

يهدف هذا البرنامج إلى إيجاد شراكة حقيقية ما بين القطاع العام والقطاع الخاص حيث تعجز الدولة عن تمويل الاستثمار وتحتاج إلى شريك في مخاطر الاستثمار والتشغيل.

ويسعى المجلس على هذا الصعيد إلى أن يناط بمهام "وحدة شراكة القطاع العام والقطاع الخاص (PPP Unit)" التي من شأنها اقتراح مشاريع الشراكة ومتابعة تنفيذها.

وتعتبر عملية إشراك القطاع الخاص في إنتاج الكهرباء من أهم المشـاريع وأكثرهـا إلحاحاً على هذا الصعيد في ضوء عدم قدرة المعامل الحالية على تلبية الطلب المتزايد على استهلاك الطاقة. وتشكّل منطقة دير عمار الموقع الأمثل لإنشاء معمـل جديـد بقدرة ٤٥٠ ميغاوات نظراً لإمكانية استفادة المعمل الجديد من استيراد الغاز الطبيعي ولسعة شبكة النقل وتوفر المساحة المطلوبة، إضافة إلى الخـدمات المشـتركة مـع المعمل القائم في هذه المحلة.

من جهة أخرى، يتناول برنامج إشراك القطاع الخاص على المديين المتوسط والبعيد مشـاريع أخرى تضم على سبيل المثال، لا الحصر، معامل لمعالجة النفايات، وتكرير ميـاه الصـرف الصحي، ومستشفيات، ومواقف عامة للسيارات، وغيرها من مشاريع البنى التحتيـة، حيـث يمكن للدولة أن تستعين بكفاءة وخبرة القطاع الخاص وقدراته على إيجاد التمويل اللازم.

خامس عشر: خطة عمل الدولة في مجال التنمية الإدارية

عمل مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية، استناداً إلى وثيقة "**استراتيجيا تنمية وتطوير الإدارة العامة في لبنان**" التي تم إقرارها من قبل مجلس الوزراء في أيلول ٢٠٠١، على بلورة العديد من المشاريع والأنشطة التي تخدم أهداف خطة تنمية وتطوير الإدارة التي تم تحديـدها في الوثيقة المشار إليها. كما أجرى المكتب في نهاية العام ٢٠٠٥ تقييماً لمجمـل المشـاريع والأنشطة التي قام بتنفيذها سابقاً بتمويل من قرض الصندوق العربـي للإنمـاء الاقتصـادي والاجتماعي، ووضع برنامج عمل للسنوات الخمس القادمة يسعى إلى تمويلها مـن قـروض وهبات يمكن الحصول عليها، لا سيما القرض الجديد للصندوق العربي.

أ. <u>تطوير رؤية جديدة للحكومة الالكترونية خلال عام ٢٠٠٧</u>

طور مكتب وزير الدولة للتنمية الإدارية خلال عام ٢٠٠٧ رؤيـة جديـدة للحكومـة الإلكترونية ترتكز على أربع قواعد (Pillars) هي:

أ. الإصلاح الالكتروني (G2E) (G2G)
ب. المواطن الالكتروني (G2C)
ج. الأعمال الالكترونية (G2B)
د. المجتمع الالكتروني (G2C)

وسوف يرتكز العمل في الفترة المقبلة على ست مقاربات رئيسية تم اقتراحها:

أ. وسائل مراقبة التقدم: تكثيف الاجتماعات ما بين اللجنة الوزارية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمسؤولين التنفيذيين للمعلومات ومجلس المسؤولين التنفيذيين للمعلومات. هذه الاجتماعات ستلعب دوراً مهماً في قبول الإستراتيجية وتنفيذها مقترنة بوسائل مراقبة التقدم التي تستند على الخطط التنفيذية للحكومة الالكترونية التي وضعتها الوكالات.

ب. المسؤول الرئيسي للمعلوماتية ومجلس المسؤولين الرئيسيين للمعلوماتية: تعيين المسؤول الرئيسي للمعلوماتية في كل الإدارات الرئيسية ليشمل جميع المؤسسات والإدارات العامة ولإقامة مجلس المسؤولين الرئيسيين للمعلوماتية .واستناداً إلى تجارب البلدان الأخرى، يكون المسؤولون الرئيسيون للمعلوماتية نقطة الالتقاء الرئيسية لمسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إداراتهم ويقدمون التقارير لرئيس الإدارة. يجتمع مجلس المسؤولين الرئيسيين للمعلوماتية بصورة منتظمة ويناقش ويأخذ قرارات حول القضايا المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال الإدارات العامة ويقدم توصيات إلى الوزراء والى اللجنة الوزارية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ج. الشباك الموحد للمعاملات الحكومية: بناء بوابتين حكوميتين الكترونيتين شاملتين: بوابة المواطن الالكتروني لإيجاد بوابة مركزية لتأمين الخدمات للمواطنين (نظام الشباك الواحد) والقطاع الخاص، وبوابة الكترونية للقطاع العام للتواصل ما بين الإدارات الحكومية. هذه البوابة الالكترونية للقطاع العام ستربط ما بين جميع الإدارات ومركز الملومات الحكومي وتوفر الأسس لتحقيق ربط المعلومات بين نظم المعلومات الحكومية المختلفة.

د. الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص: الاستفادة القصوى من القطاع الخاص في تنفيذ مشاريع الحكومة الالكترونية من خلال اعتماد نقل بعض نشاطات القطاع العام إلى القطاع الخاص والاستفادة من مبادرات الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص.

ه. الشراكة مع الشركات العالمية: السعي إلى اعتماد عدد من الحلول المتوفرة لدى الشركات العالمية والتي تم تنفيذها بنجاح في الحكومات الأخرى مثلاً تكساس على الشبكة الالكترونية.

و. (Texas online) مما يعجل تطبيق الحكومة الإلكترونية لأنه يعتمد استخدام حلول جاهزة ومختبرة.

ز. إقامة شراكات مع الحكومات الأخرى: الاستفادة من الشراكة مع حكومات أخرى في تنفيذ مشاريع معينة تم تنفيذها بنجاح وهذه العملية تسرع في عملية الإصلاح.

٢. تعديل أصول تعيين موظفي الفئة الأولى

تلتزم الحكومة بالعمل على "رفع كفاءة الإدارات العامة والمؤسسات الحكومية وتطوير قدراتها البشرية واعتماد سياسة ديمقراطية الجدارة والكفاءة ومكافأتها ولـيس علـى أساس الولاء والانتماء"، بالإضافة إلى التزامها "وضع سياسات إصلاحية للاستفادة من الموارد البشرية المتاحة واعتماد توصيف وتصنيف حديث للوظائف العامـة"؛ وفـي إطار سعيها لتحديث تعيين كبار الموظفين في المراكز الرئيسية فـي القطـاع العـام اللبناني؛ سوف تعتمد آلية علمية وشفافة مبنية على المنافسة المفتوحـة لتحديـد مـن يتمتعون بالمواصفات اللازمة تمهيداً لاختيار المرشـحين الـذين يتمتعـون بالكفـاءة والأهلية لعدد من المراكز الشاغرة في وظائف الفئة الأولى في الإدارات الرسمية وفقاً لما نص عليه مشروع القانون التي أحالته الحكومة إلى مجلس النواب، والذي يرمـي إلى تعديل أصول تعيين موظفي الفئة الأولى على أساس ديمقراطية الكفاءة والجدارة.

وعليه، فقد تم الإعلان عن المناصب الشاغرة في الصحف المحلية والعالميـة. كمـا شكل رئيس مجلس الوزراء لجاناً خاصةً (لجنة لكل منصب) مهمتهـا تقيـيم طلبـات المرشحين ورفع توصياتها إليه وإلى الوزير المختص. وضمت كل لجنة من أربعـة إلى سبعة أعضاء، تتنوع اختصاصاتهم بين أساتذة جـامعيين، واختصاصـيين فـي موضوع المنصب المعلن عنه، وخبراء في الإدارة العامة مشهود لكفاءتهم ونـزاهتهم وعدم انحيازهم، بالإضافة إلى عضوية مجلس الخدمة المدنية. وقـد اعتمـدت كافـة اللجان في قيامها بالمهمة الموكلة إليها آلية واحدة، مع إدخال بعض التعديلات الطفيفة بناء لخصوصيات كل منصب. وقد رافقت اللجان في أعمالها أمانة سر تألفـت مـن كوادر في مكتب وزير الدولة للتنمية الإدارية والمعهد المالي - معهد باسل فليحـان. وقد قام أعضاء اللجنة وأمانة السر بهذه المهام بشكل تطوعي دون أن يتقاض أي منهم أجراً أو بدلات.

وعلى هذا الأساس، جرى تعيين أمين عام المجلس الأعلى للخصخصة، وكذلك رئيس وأعضاء لـ "الهيئة الناظمة للاتصالات" الذين باشروا مهـامهم فـي إطـار تطبيـق الإصلاحات اللازمة في مجال الاتصالات وخاصة في قطاع الخلوي. كمـا أنجـزت

عملية فرز وفحص الطلبات المقدمة لملء ٣٩ وظيفة شاغرة مستمرة، إذ تم درس ٢,٨٤٢ طلباً من قبل اللجان المختصة، حيث تم انتقاء ٩٣ طلباً منها حتى الآن، ليجري الانتقاء منهم لشغل المراكز الشاغرة على أساس الكفاءة والجدارة.

٣. أنشطة ومشاريع المكتب الأخرى

وفيما يلي عرض لأهم أنشطة ومشاريع المكتب، مع تحديد تلك المخصص لها اعتمادات من هبات أو قروض، أو تلك التي يتوقع الحصول على تمويل لتنفيذها، وتم إحراز خطوات وإجراءات أساسية في هذا المجال، وأخيراً المشاريع والأنشطة التي يتولى المكتب درسها وتنفيذها بقدراته الذاتية وبتمويل بسيط يصرف من الاعتمادات المخصصة له في الموازنة العامة.

أ. المشاريع الجاري تنفيذها حالياً والمرصود لها اعتمادات من هبات وقروض من جهات مانحة

#	وصف المشروع أو النشاط	جهة التمويل	قيمته	الجهة المستفيدة
١.	مشروع "**دعم الحكم المحلي**" لزيادة مستوى مساهمة المجتمعات المحلية في الإنماء المتوازن مع البلديات واستخدام تقنيات التخطيط بالمشاركة وتطبيق الاستراتيجيات الإنمائية المحلية تطبيقاً فاعلاً وإشراك المجتمع المدني في العمل البلدي.	الإتحاد الأوروبي	٤ ملايين يورو	١٢ تجمعاً بلدياً، ما يعادل ٢٠٨ بلديات.
٢.	**مشروع التنمية المحلية**: تنفيذ مشاريع سياحية وزراعية.	الإتحاد الأوروبي	٩.٠٧٥ مليون يورو	١٢ تجمعاً بلدياً، ما يعادل ٢٠٨ بلديات.
٣.	مشروع تزويد البلديات واتحادات البلديات والتجمعات البلدية، التي تستوفي ملفاتها الشروط والمعايير المطلوبة، بتجهيزات ومعدات وآليات لمعالجة النفايات الصلبة.	الإتحاد الأوروبي	١٤.٢ مليون يورو.	١٩٨ بلدية منها: • بلديات منفردة. • تجمعات بلدية (عدد ٢). • اتحادات بلدية (عدد٨).

#	وصف المشروع أو النشاط	جهة التمويل	قيمته	الجهة المستفيدة
٤.	• مشـروع نظـام معلومـاتي لمكننـة التعويضات الطبية والاجتماعية. • مشروع نظام معلوماتي في السـجل التجاري.	الصـندوق العربي	٣٦٥ ألف دولار	• تعاونيـة موظفي الدولة • وزارة العدل
٥.	دعم المجتمع المـدني "برنـامج أفكـار١ وأفكـار٢: أ-إتمام الإجـراءات المتعلقـة باختتـام برنـامج أفكـار ١ ب- وضع الاتفاقية المالية المتعلقة ببرنامج أفكار ٢ موضع التنفيذ : (١)- تمويل مشاريع لمنظمـات غيـر حكومية ومتابعة تنفيذها (٢)- إقامة نشاطات تـدريب وحـوار لهذه المنظمات (٣)- تيـويم قاعـدة البيانـات حـول المنظمات نفسها (٤)- تطـوير الموقـع الالكترونـي لبرنامج أفكار	الإتحـاد الأوروبي	٣ مليـون يورو	٢٤ منظمة غيـر حكومية لبنانية.
٦.	بوابة المعلومات الجغرافية - Lebanese GIS portal	الصـندوق العربي	٦٠ ألـف دولار	الإدارات والمؤسسـات العامة
٧.	آلية تعبئة طلب بـرامج Microsoft مـن قبل الإدارات والمؤسسات العامة	Microsoft	هبـة مـن Microsoft	الإدارات والمؤسسـات العامة
٨.	استقدام خبير دولي لتدريب المفتشين علـى آليات تقييم الأداء المؤسسي	الصـندوق العربي	١٤ ألـف دولار	التفتيش المركزي
٩.	تأمين دعم تقني للإدارات اللبنانية من خلال اتفاقية بين شركة سيسكو العالمية والدولـة	مجلس الإنماء والإعمـار / CISCO	هبـة مـن شـركة CISCO	الإدارة العامة

#	وصف المشروع أو النشاط	جهة التمويل	قيمته	الجهة المستفيدة
	اللبنانية		قيمتها ٣٣٠ ألف دولار	
١٠.	توفير دورات تدريبية لموظفي القطاع العام في لبنان في إطار التعاون القائم بين مكتبنا وبين السفارة الماليزية في لبنان.	الحكومة الماليزية		الإدارات والمؤسسات العامة
١١.	شراء صور فضائية لجميع الأراضي اللبنانية مع عشر رخص لصالح عدد من الإدارات بغية استحداث خريطة وطنية موحدة لنظم المعلومات الجغرافية (GIS base map).	الصندوق العربي	٢٧٠ ألف دولار	الإدارة العامة
١٢.	تدريب على أساسيات استخدام المعلوماتية لموظفي القطاع العام وتدريب متخصص.	الصندوق العربي	٢٠٠ ألف دولار	ما يقارب ٢٠٠٠ موظف في الإدارات والمؤسسات العامة
١٣.	إنجاز برنامج معلوماتي لدعم المستثمرين ISIC.	الصندوق العربي	٦٧ ألف دولار	ايدال
١٤.	إنجاز نظام معلوماتي لإدارة تقييم الأداء المؤسسي للإدارات والمؤسسات العامة المعد للتفتيش المركزي	الصندوق العربي	٣٩ ألف دولار	التفتيش المركزي
١٥.	مشروع تنفيذ نظام توريد إلكتروني تشغيلي (نموذجي)	ايطاليا	نصف مليون دولار	٥ وزارات

ب. الأنشطة والمشاريع التي ستمول من هبات وقروض يتوقع الحصول عليها بعد إنجاز خطوات وإجراءات أساسية مع الجهات المانحة المعنية

١) قرض الصندوق العربي الجديد

i. البرنامج الأول: "تأسيس مهارات إدارية حديثة في الإدارات الأساسية"

#	مشاريع مقترح تمويلها	أهمية/مبرر المشروع
١.	بناء قدرات الإدارات العامة في مجال التخطيط والبرمجة وإدارة البرامج ومتابعتها وتقييم السياسات	استكمالاً لعدد من البرامج والمشاريع التي جرى تنفيذها سابقاً من خلال التدريب المتخصص والمساعدة الفنية
٢.	استكمال بعض المشاريع في عدد من الإدارات بالاستناد إلى حاجات الوزارات والمؤسسات مع إعطاء الأفضلية للمشاريع التي تصب في خدمة المواطن مباشرة	• استكمالاً لآلية تحديد المشاريع حسب حاجات الإدارات (Demand Driven Approach) • تلبية الطلبات الطارئة لدى الإدارات من تجهيزات ونظم
٣.	متابعة برامج التدريب الإداري (إدارة المشاريع، إدارة الموارد البشرية، إدارة الجودة ...)	• التدريب كعمل مستمر • تغطية مجالات تخصصية غير مؤمنة من قبل المعهد الوطني للإدارة
٤.	متابعة برامج التدريب على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	لقد أسهم قرض الصندوق العربي رقم ٩٦/٣٢٥ بتدريب نحو 6000 موظفاً في القطاع العام على تقنيات المعلومات والاتصالات. إن التطورات المتسارعة في تطبيقات هذه التقنيات تفترض أن يكون هناك تدريب دائم ومستمر وهادف للتأكد من مواكبة هؤلاء الموظفين للتطورات الحاصلة وإلا فلن يكون في مقدورهم متابعة مهامها خصوصاً وأن الدولة اللبنانية قد وقّعت عقوداً مع شركتي **مايكروسوفت وأوراكل** لتحديث البرامج المعتمدة في الإدارات والمؤسسات العامة.
٥.	تحديث شامل ومكننة وزارتين ومؤسسة عامة	بعد أن تم تسليم عدد كبير من التجهيزات والنظم وتأمين بنية تحتية معلوماتية وتدريب إداري ومعلوماتي لبعض الإدارات أصبح المطلوب الانتقال إلى مرحلة المكننة الشاملة.
٦.	تطبيق برامج حول اعتماد مؤشرات قياس الأداء وربطها بالخطط	عمل مكتب وزير الدولة على إدخال هذا المفهوم للإدارة الحديثة في بعض الإدارات وفي أدارة

	والبرامج السنوية للإدارات	التفتيش المركزي والمطلوب توسيع اعتماد هذا المفهوم وتعميق استخدامه بشكل يشمل كل الإدارات.
٧.	مساندة فنية ودعم تقني لمجلس الإنماء والإعمار	تم من خلال قرض الصندوق العربي رقم ٩٦/٣٢٥ تقديم مساندة فنية ودعم تقني لمجلس الإنماء والإعمار من خلال التعاقد مع عدد من الأخصائيين في المجالات الإدارية والمعلوماتية إضافة إلى دعم مشروع صيانة وتشغيل النظام المعلومات الجديد. وقد استفاد المجلس من هذه المساندة وهو لا زال في حاجة إليها.

ii. البرنامج الثاني: "تحسين الوصول إلى الخدمات العامة وإيجاد إدارة مستجيبة لحاجات المواطنين"

#	مشاريع مقترح تمويلها	أهمية/مبرر المشروع
١.	اختيار عشر معاملات مهمة للمواطن ولمجتمع الأعمال وتبسيطها ومكننتها بشكل كامل بما فيها إمكانية إنشاء شباك موحد لكل من هذه المعاملات	خطوة أولى ونموذجية في اتجاه تحقيق الحكومة الالكترونية كما يشكل هذا العمل استكمالاً لبعض النظم والتطبيقات التي سبق وتم تنفيذها من قبل مكتب الوزير
٢.	مراجعة وتبسيط وتوحيد الاستمارات الحكومية ووضعها بصيغة الكترونية	إن أحد عوائق استخدام الاستمارات الحكومية عبر شبكة الانترنت هو عدم توافق معظمها مع المعايير المناسبة خصوصاً لجهة مكونات الاستمارات ومضامينها وحجم تلك الاستمارات التي تشكل عائقاً كبيراً لاستخراجها عبر طابعات الكمبيوتر. لذلك فإن توحيد تلك الاستمارات وإخضاعها لمعايير تقنية وإدارية محددة ونشرها بصيغة الكترونية عبر موقع www.informs.gov.lb الذي طوره مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية يعتبر مدماكاً أساسياً في تحقيق الحكومة الالكترونية.

٣.	إنشاء بوابة الحكومة الالكترونية (E-government Portal)	ستكون هذه البوابة قادرة على معالجة متطلبات التعامل الالكتروني المتعلق بإنجاز المعاملات الحكومية إضافة إلى تأمين البنية التحتية من تجهيزات وبرامج وشبكات اتصال لتوفير آليات لتبادل المعلومات بين الإدارات العامة ومشاركتها استخدام تلك الخدمات (Shared Services) مما يؤدي إلى وفر مالي مستقبلي.
٤.	وضع معايير قياسية للمواقع الالكترونية	إن وضع معايير ذات مقاييس محددة وضوابط لتطوير المواقع الإلكترونية في الوزارات والمؤسسات العامة تشمل المضمون ومعايير الأمان والتقنيات المستخدمة يعتبر وحسب التجارب الدولية خطوة أساسية في تحقيق الحكومة الالكترونية. أن عدم وجود مثل تلك المعايير يؤدي إلى تطوير مواقع غير منسجمة ولا تتمتع بالمظهر الموحد كواجهة للقطاع العام فضلاً عن كونها قد تفتقر لمعايير السلامة والأمان.
٥.	إتمام تحديث ومكننة الهيئات الرقابية	استكمال أعمال مكننة سبق تنفيذها وتوسيع إطار استخدامها
٦.	توحيد البيانات والإحصاءات المتعلقة بالعاملين في القطاع العام ومطابقتها مع جدول الرواتب	استكمال جهود سابقة ومطابقة قواعد بيانات متوفرة لدى بعض المؤسسات المعنية.
٧.	تطبيق نظام معلوماتي لإدارة الموجودات في الإدارات (Asset Management system)	خطوة أساسية في ضبط الهدر في مجال إدارة الموجودات العامة.
٨.	دعم الإحصاء المركزي وإعادة مأسسة آلية تجميع وتوزيع المعلومات الإحصائية	تعتبر المعلومات الإحصائية الدقيقة أساساً لاتخاذ أي قرار سليم.

iii. البرنامج الثالث: "مراجعة وتحديث النصوص القانونية وهيكليات الإدارات والمؤسسات العامة"

#	مشاريع مقترح تمويلها	أهمية/مبرر المشروع

#	مشاريع مقترح تمويلها	أهمية/مبرر المشروع
١	استكمال العمل على مشاريع القوانين الجديدة للهيئات الرقابية وإعداد المراسيم التطبيقية اللازمة (تدريب متخصص ودعم تقني)	الهيئات الرقابية هي حجر الأساس في تأمين استدامة عمليتي التنمية والتطوير الإداريين. يشكل هذا العمل استكمالاً لإعمال تحضيرية منجزة.
٢	دعم إنشاء الهيئة الناظمة للتواقيع الالكترونية	يعتبر التوقيع الالكتروني الركيزة الأساسية لتحقيق الحكومة الالكترونية. ويشكل هذا العمل استكمالاً لإعمال تحضيرية منجزة (مشروع قانون المعاملات الالكترونية في مرحلة التصديق في المجلس النيابي).
٣	تحديث نظام الموظفين بما فيه نظم التعيين والترفيع وتقييم الأداء والمباريات ...	يؤمن هذا العمل البيئة السليمة لتحقيق إدارة حديثة ويشكل هذا العمل استكمالاً لأعمال تحضيرية شبه منجزة.
٤	دعم وتطوير قوانين تتعلق بالحكومة الالكترونية (قانون التوقيع الالكتروني، الرقم الموحد، خصوصية المعلومات ...)	يجب تطوير الإطار التشريعي لكي يكون من الممكن استخدام تقنيات المعلومات والاتصالات في تفعيل عمل الإدارة وفي تطبيق برنامج الحكومة الالكترونية.
٥	دعم مشروع تحديث قانون الصفقات العمومية وإدارة الصفقات العمومية وتنفيذ مشروع نموذجي يعتمد التوريد الالكتروني	يشكل قانون جديد للصفقات العمومية عنصر أساسي في تأمين الشفافية والفعالية في إجراء الصفقات الحكومية كما يجري حالياً إعداد تصور لمشروع نموذجي حول التوريد الالكتروني ووضع التصميم الفني للمشروع على أن يتم تنفيذ المشروع من خلال قرض الصندوق العربي الجديد.

٢) هبة من الإتحاد الأوروبي

هناك التزام مبدئي من الإتحاد الأوروبي بتقديم هبة قيمتها ما يقارب ١٠ ملايين يورو لتنفيذ المخطط التوجيهي المعلوماتي الذي تم إنجازه سابقاً، بإشراف وتوجيه مكتب وزير الدولة للتنمية الإدارية، والرامي إلى مكننة

المحاكم القضائية وربطها بشبكة معلوماتية، ويؤمل إنجاز الإجراءات اللازمة لإقرار هذه الهبة في الإتحاد الأوروبي في بروكسل في أيلول ٢٠٠٨.

ج. الأنشطة والمشاريع التي يتولى المكتب تنفيذها بقدراته الذاتية وبتمويل بسيط من الاعتمادات المخصصة له في الموازنة العامة

#	وصف المشروع أو النشاط	الجهة المستفيدة
١.	**مشروع البطاقة الذكية.** تم توقيع مذكرة تفاهم مع الجهات الرسمية في ماليزيا لتقديم دعم تقني لمشروع نموذجي (بشكل هبة) للبنان في مجالات التكنولوجيا والحكومة الإلكترونية. تم الاتفاق على تنفيذ البطاقة الذكية في لبنان تشمل في مرحلتها الأولى القطاع الطبي والاستشفائي. وقد بوشر العمل في إعداد دفاتر الشروط اللازمة التي يؤمل إنجازها في أيلول ٢٠٠٨.	الإدارات والمؤسسات العامة
٢.	**مشروع مكننة وزارة الخارجية** يساهم مكتبنا مع وزارة الخارجية والمغتربين في تنفيذ مذكرة التفاهم الموقعة بين وزارة الخارجية والمغتربين وشركة أبو غزالة الاستشارية لتنفيذ مشروع ربط وزارة الخارجية ببعثات لبنان في الخارج ومكننة المعاملات .	وزارة الخارجية والمغتربين
٣.	**مشروع البطاقة الممغنطة** يساهم مكتبنا بإعداد تصور تقني لتفعيل العملية الانتخابية من خلال تقنيات المعلوماتية، ومنها على سبيل المثال اعتماد البطاقة الانتخابية الممغنطة.	الإدارة العامة والمواطن
٤.	إعداد تصور لإحداث مدينة تكنولوجيا المعلومات	القطاعين العام والخاص
٥.	نشاطات فريق الدعم التقني في مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية	الإدارات والمؤسسات العامة

#	وصف المشروع أو النشاط	الجهة المستفيدة
٦.	نشاطات فريق عمل "بوابة معلومات الحكومة اللبنانية	الإدارات العامة وأصحاب العلاقة من الجمهور
٧.	نشاطات فريق مركز مشاريع ودراسات القطاع العام	الإدارات العامة وأصحاب العلاقة من الجمهور
٨.	المساعدة على تصميم وبرمجة واستضافة مواقع إلكترونية، تقييم عروض ومساعدة تقنية في مجال الـ Web.	الإدارات والمؤسسات العامة
٩.	تدريب موظفي القطاع العام على أنظمة أوراكل	الإدارات والمؤسسات العامة
١٠.	إنشاء مكتب لاستقبال المواطنين في المبنى الجديد لوزارة التربية والتعليم العالي	وزارة التربية والتعليم العالي
١١.	تصميم وتنفيذ الموقع الإلكتروني للصندوق المركزي للمهجرين	الصندوق المركزي للمهجرين
١٢.	رفع كفاءة الإدارة العامة وتحسين نوعية الخدمات للمواطنين وتشمل: ١- إنشاء مكاتب استقبال ٢- تبسيط الإجراءات العائدة لمعاملات المواطنين ٣- درس نقل صلاحيات ودرس إنجاز معاملات المواطنين إلى الوحدات الإقليمية ٤- درس نقل بعض الوظائف التقنية وإسناد تنفيذها إلى القطاع الخاص (OUTSOURCING).	وزارة الشؤون الاجتماعية، وزارة الصناعة، وزارة الأشغال العامة والنقل، وزارة الاقتصاد والتجارة، وزارة الزراعة
١٣.	مشروع تبسيط الإجراءات الإدارية	الإدارة العامة
١٤.	برنامج تدريب "internship" لطلاب الجامعة اللبنانية - معهد العلوم التطبيقية والاقتصادية	الإدارات والمؤسسات العامة وطلاب الجامعة اللبنانية
١٥.	تأمين مساعدة تقنية/فنية في مجال المعلوماتية	مؤسسة المقاييس والمواصفات اللبنانية (LIBNOR)
١٦.	تأمين مساعدة تقنية/فنية في مجال المعلوماتية	المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان

#	وصف المشروع أو النشاط	الجهة المستفيدة
١٧.	تأمين مساعدة تقنية/فنية في مجال المعلوماتية	وزارة الشؤون الاجتماعية
١٨.	تأمين مساعدة تقنية/فنية في مجال المعلوماتية	وزارة الاقتصاد والتجـارة - لجنة مراقبة هيئات الضمان
١٩.	تنفيذ الاتفاقية الموقعة بين الدولـة اللبنانيـة وشـركة مايكروسوفت وشركة MDS	الإدارات والمؤسسات العامة
٢٠.	المساعدة على تقديم الدعم التقني لوضع دفتر الشـروط لمشروع مكننة المركز الطبي النمـوذجي المسـتحدث لقوى الأمن الداخلي	وزارة الداخلية والبلديات
٢١.	العقد الموقع بين الدولة اللبنانيـة وشـركة Infoplus لصيانة برامج Filenet	الإدارات والمؤسسات العامة
٢٢.	المساعدة على تقديم الدعم التقني للسير بمشروع تبليغ المنتسبين عبر الـ SMS	تعاونية موظفي الدولة
٢٣.	شراء وتركيب أجهزة معلوماتية في عـدد كبيـر مـن الإدارات العامة والمؤسسات العامة.	الإدارة العامة
٢٤.	اللجنة الفرعية المعنية بالأبحاث والابتكار والمعلوماتية والتربية والثقافة المنبثقة عن مجلس الشراكة اللبنـاني الأوروبي (سياسة الجوار الأوروبية).	الإدارة العامة
٢٥.	برنامج تدريبي	الصندوق الـوطني للضـمان الاجتماعي
٢٦.	في إطار التعاون القائم بـين مكتبنـا وبـين مؤسسـة اميديست يتم العمل على درس إمكانية توفير التمويـل اللازم لتنظيم دورات تدريبية لموظفي القطاع العام في لبنان.	الإدارات والمؤسسات العامة
٢٧.	برنـامج بـاريس III بشـقيه الاقتصـادي، المـالي والاجتماعي. يتضمن سلسلة مشـاريع يسـاهم مكتبنـا بتنفيذها و تشمل التالي : تحديث قـانون المناقصـات، اعتماد مبادئ الشفافية و الجدارة في تعيين المـوظفين،	الإدارة العامة

#	وصف المشروع أو النشاط	الجهة المستفيدة
	اعتماد أسس خاصة للاستعانة بالقطـاع الخـاص فـي توريد بعض الخدمات، اعتماد خطة لتنفيذ إسـتراتيجيا الحكومة الإلكترونية، إنشاء مديريات للموارد البشـرية في كل وزارة، تدريب المـوارد البشـرية فـي وزارة الصحة العامة. ومن بين هذه المشاريع تفعيل الرقابة الذاتية (مشـروع مكافحة الفساد) في وزارتين هما: وزارة المالية ووزارة الأشغال العامة والنقل.وقد أنجزنا إعداد دفتر الشروط، يجري درسه مع الوزارتين المعنيتين لانتقاء استشـاري لتنفيذ المشروع.	
٢٨.	دعم اللجنة الداخلية المكلفة بإعداد تقرير حول تطبيـق نظام إدارة الجودة في المديرية العامـة لقـوى الأمـن الداخلي.	المديرية العامة لقوى الأمـن الداخلي
٢٩.	مشروع اتفاقية مع شركتي اوراكل ولوغوس. المشروع يؤمن التدريب والبرامج من اوراكـل بالإضـافة إلـى الصيانة والدعم والتدريب.	الإدارة العامة
٣٠.	توقيع بروتوكول تعاون بين لبنان واليونان	الإدارة العامة
٣١.	مشروع لإعادة تنظيم وزارة التربية والتعليم العالي	وزارة التربية والتعليم العالي
٣٢.	مشروع مرسوم يتعلق بنظام إدارة الوثائق في الإدارات العامة وتحديد مهل الحفظ لكل مرحلة من مراحل عمر الوثيقة بحسب نوعها، مـع نظـام تصـنيف للوثـائق المشتركة بين الإدارات العامة.	الإدارة العامة
٣٣.	المساعدة على تقديم الدعم التقني لوضع دفتر الشـروط لمشروع نظام مراقبة امني في نطاق بيروت الكبـرى يرتكز على الهاتف الثابت.	وزارة الداخلية والبلديات
٣٤.	مشروع قانون إعادة تنظيم ديوان المحاسبة	ديوان المحاسبة

#	وصف المشروع أو النشاط	الجهة المستفيدة
٣٥.	مشروع قانون إعادة تنظيم مجلس الخدمة المدنية	مجلس الخدمة المدنية
٣٦.	مشروع قانون إنشاء مديريات لإدارة الموارد البشـرية في الإدارات العامة	الإدارة العامة
٣٧.	مشروع قانون إعادة تنظيم التفتيش المركزي	التفتيش المركزي
٣٨.	مشروع قانون الصفقات العمومية ومشروع قانون إنشاء إدارة الصفقات العمومية ومرسـومين بالموضـوعين المذكورين أعلاه.	إدارة المناقصات
٣٩.	مشروع استراتيجيا الحكومة الإلكترونية	الإدارة العامة
٤٠.	تنفيذ آلية جديدة للوظائف القياديـة العليـا فـي الإدارة والمؤسسات العامة	الإدارة اللبنانية والمؤسسـات العامة
٤١.	- نظام تقييم أداء أفراد الهيئة التعليمية - نظام أداء أساتذة دور المعلمين والمعلمات - نظام تقييم أداء أساتذة التعليم المهني والتقني - نظام تقييم أداء السلك الدبلوماسي - نظام تقييم أداء أساتذة الجامعة اللبنانية - تحديث نظام المباريات في مجلس الخدمة المدنية	مجلس الخدمة المدنية
٤٢.	مشروع قانون يتعلق بسلسلة الرواتب الخاصة بمـلاك لوظائف المعلوماتية	وزارة المالية
٤٣.	- مشروع مرسوم يتعلق بنظام إرسـال حسـابات البلديات واتحادات البلديات إلى ديوان المحاسبة - مشروع نظام جديد لإرسـال حسـابات الإدارات العامة والمستندات العائـدة لهـا، إلـى ديـوان المحاسبة - مشروع مرسوم يرمي إلى تحديد أصول ومهـل تنظيم الحسابات والبيانات المالية	وزارة المالية ووزارة الداخلية والبلديات

#	وصف المشروع أو النشاط	الجهة المستفيدة
	- مشروع مرسوم يرمي إلى تنظيم رقابة ديوان المحاسبة على المؤسسات والجمعيات والهيئات والشركات التي تستفيد من مساهمات أو مساعدات أو سلف مالية من الإدارات العامة أو المؤسسات العامة أو من اتحادات البلديات أو من البلديات - مشروع نموذجي لإرسال حسابات المؤسسات العامة إلى ديوان المحاسبة.	
٤٤.	مشروع قانون لإعادة تنظيم وزارة الصحة العامة	وزارة الصحة العامة
٤٥.	الشروط والمعايير الصحية والفنية للمستشفيات الحكومية والخاصة	وزارة الصحة العامة
٤٦.	مشروع قانون إعادة تنظيم وزارة الشؤون الاجتماعية	وزارة الشؤون الاجتماعية
٤٧.	مشروع مرسوم إعادة تنظيم المؤسسة العامة للإسكان	المؤسسة العامة للإسكان
٤٨.	مشروع قانون إعادة تنظيم وزارة الطاقة والمياه	وزارة الطاقة والمياه
٤٩.	مشروع قانون إعادة تنظيم وزارة الاقتصاد والتجارة	وزارة الاقتصاد والتجارة
٥٠.	إصدار التقرير السنوي لمكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية	الإدارة العامة
٥١.	إصدار كتيب عن الإنجازات المحققة من قرض الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي الأول الخاص بتأهيل الإدارة اللبنانية	الإدارة العامة

د. المشاريع الأخرى: وتجدر الإشارة في هذا المجال إلى بعض المشاريع الهامة الأخرى التي ساهم فيها مكتب وزير الدولة للتنمية الإدارية ومنها:

١) البطاقة الذكية لتستخدم في مرحلة أولى في قطاع الطبابة والاستشفاء

٢) مكننة وزارة الخارجية وربطها مع البعثات في الخارج

٣) البطاقة الممغنطة الانتخابية

٤) دراسة حول مدينة تكنولوجيا المعلومات.

سادس عشر: خطة عمل إدارة الإحصاء المركزي

١. <u>في مجال وضع المخطط التوجيهي للإحصاءات الرسمية في لبنان</u>

وفقاً لقانون الإحصاءات، تتمتع إدارة الإحصاء المركزي بسلطة تنسـيق النشـاطات الإحصائية وتقع على عاتقها مسؤولية تأمين الاحصاءات العائدة لمختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية في البلاد ووضع المعايير وتنسيق النظام الإحصائي في لبنان، الا أنها، وبالرغم من قيامها بعدة أنشطة احصائية مهمة في السنوات الأخيرة كالتعداد الشامل للمباني والوحدات السكنية والمؤسسات ٢٠٠٤-٢٠٠٥، ودراسـة الأوضـاع المعيشية للأسر ٢٠٠٤، ومسح ميزانية الأسرة ٢٠٠٤-٢٠٠٥، والمسوح الاقتصادية ودراسة الأوضاع المعيشية للأسر ٢٠٠٧، ومؤشر أسـعار الاسـتهلاك ٢٠٠٨، لـم تتمكن من لعب دورها الكامل والفعلي حتى الآن.

ويعود ذلك إلى عدد من الأسباب، أهمها:

أ. محدودية الموارد البشرية والمالية التي توفرت لها منذ استعادة نشاطها بعد الحرب في العام ١٩٩٤.

ب. غياب التنسيق بين الوزارات الذي ينظم العمل الإحصائي في لبنان، مما أدى إلى خلق تضارب في العمل الاحصائى في لبنان.

ج. غياب جهة إحصائية عليا تضع مخططاً للأعمال الإحصائية التي ستنفذ في لبنـان على مدى زمني محدد وتلتزم جميع الإطراف تطبيقه تفادياً للتضارب والهـدر، فالذي يجري حالياً هو تنفيذ المسوح الإحصائية من قبل أية وزارة أو إدارة عامة عند توفر التمويل لها من أي مصدر وذلـك دون الأخـذ بالاعتبـار موضـوع الاستمرارية (sustainability)، مما جعل العمل الإحصائي في لبنان ظرفياً (ad hoc).

وكما هي الحال في العديد من الدول، هناك في لبنان ثلاثة موارد أساسـية للبيانـات وهي الإحصاءات، والبيانات الإدارية، والبيانات التي توفرها الوكـالات والمنظمـات الدولية. إلا أن ثمة نقصاً في البيانات والمؤشرات الاحصائية فـي ميـادين متعـددة، وحتى عند توفر البيانات، فالإمكانات لا تتوفر لنشرها واستخدامها على نطاق واسـع، مما يؤثر سلباً على فعالية النظام الإحصائي.

لذا، وانطلاقاً من إدراك الحكومة اللبنانية وإدارة الإحصاء المركزي لمحدودية النظـام الإحصائي الحالي في تأمين بيانات كافية بشكل مستمر يدعم عملية صنع القـرارات في كافة القطاعات الإقتصادية في إطار برنامج يهدف الى خفـض مسـتويات الفقـر وتعزيز النمو، تسعى الحكومة الى وضع مخطط توجيهي للإحصاءات الرسـمية فـي لبنان يلبي مختلف متطلبات خطة الإصلاح المؤسساتي والتنظيمي، ويسمح بالتوصـل إلى وضع برنامج لتطوير البيانات الرئيسية يراعي الطلب على هذه البيانات، وبالتالي يفتح المجال لإجراء الاستثمارات الضرورية لتطوير البنى التحتية وتنمية المهارات.

أ. تطوير خطة إستراتيجية: الأهداف

إن النظام الإحصائي الحالي في لبنان هو نظام لامركزي، حيث تنشط في العديـد من الإدارات الحكومية خلايا إحصائية تلبي حاجات الإدارات المعنيـة بالبيانـات وهي غير مرتبطة فعلياً مع إدارة الإحصاء المركزي، لذا سيكون من الضروري لإدارة الإحصاء المركزي لعب دور أكثر فعالية لتأمين نسبة أعلى مـن التنسـيق وانتظام النظام الإحصائي، مما سيتطلب اعتماد إجراءات إدارية جديدة وتطـوير برنامج عمل إحصائي وطني متكامل يؤمن نتائج تلبي مطالب مختلف المعنيين.

لذلك ينبغي على الخطة الإستراتيجية لإدارة الإحصاء المركزي أن تبدأ بوضـع بيان عمل واضح هدفه الأساسي يتركز على تطوير نظام إحصاء وطني حـديث ومنظم يؤدي الى إنتاج بيانات شاملة ذات نوعية عالية عبر استخدام وسائل فعالة ومنتجة. ويمكن تحقيق هذا الأمر من خلال الأهداف التالية:

١) تحسين النظام الإحصائي عبر لعب دور قيادي فاعل خاصـةً بـين الإدارات الأخرى المعنية بجمع البيانات، وزيادة مستوى التنسيق بين كافـة الجهـات العاملة في هذا الاطار.
٢) تطوير السلاسل الزمنية (statistical time series) وفقاً للمعـايير الدوليـة وتلبي حاجات النمو الإقتصادي المطرد.
٣) استخدام تكنولوجيا المعلومات بشكل فاعل بغية تأمين مستوى عال من الكفاءة في مجال التخطيط للاحصاءات كما في مجال تجميع وتحويل ومعالجة وإدارة وتعميم البيانات.
٤) زيادة عدد فريق خبراء الإحصاء وتعزيزه من خلال التدريب.

٥) تطوير وتحسين خدمات الإحصاء بهدف خدمة مستخدمي البيانات بشكل أفضل.

ب. تطوير خطة إستراتيجية: الخصائص

وتتطرق الخطة الإستراتيجية الرئيسية لتطوير المخطط التوجيهي للإحصاءات الرسمية في لبنان إلى خمسة أبعاد – مواضيع رئيسية هي:

١) التطوير والإدارة التنظيمية
٢) البنية التحتية الإحصائية
٣) تطوير البيانات
٤) تكنولوجيا المعلومات
٥) التدريب.

وتتضمن هذه الأبعاد الخمسة نشاطات متسلسلة ومرتبطة تستهدف ما يلي:

١) تأمين بيئة تسمح بتحقيق أفضل إصلاح على مستوى النظام الإحصائي في لبنان وتعزيزه. لذا تبدأ الخطة بمعالجة الحاجة للتطوير التنظيمي لادارة الاحصاء المركزي وتحسين الإدارة من الداخل، كما أنها في الوقت نفسه تعمل على دعم الإصلاحات الداخلية عبر محاولة تغيير الثقافة السائدة بين المستخدمين من خلال ادراك أفضل لدور النظام الإحصائي في إقتصاد السوق.
٢) الإدراك بأن البنية التحتية الإحصائية هي شرط مسبق لدعم النشاطات الإحصائية، ولذا سيكون هنالك حاجة للاستثمار في هذا المجال.
٣) يمثل تطوير البيانات أساس المخطط التوجيهي للإحصاءات الرسمية في لبنان. فبالنسبة للإحصاءات الاقتصادية، تشكل الترتيبات الخاصة بتصنيف المؤسسات وفقاً للقطاعات المدرجة في نظام الحسابات الوطنية للعام ١٩٩٣ أساساً لتحديد برنامج العمل، كما يمكن تحديد عدد من النشاطات الهادفة لجمع البيانات في هذا المجال تشمل مسح عينات الأسر، وإحصاءات المؤسسات، واستطلاعات النشاط الاقتصادي، وإحصائيات الأسعار، والإحصائيات المالية والنقدية، وحسابات التجارة الخارجية وميزان المدفوعات، والحسابات الوطنية. بالإضافة إلى ذلك، يشكل التحليل الديمغرافي جزءاً رئيسياً من الإحصاءات الاجتماعية والتي من الضروري ربط تطويرها بإطار أهداف الانمائية للألفية (MDG). وستستند عملية جمع البيانات في هذه المجالات

بشكل رئيسي إلى البيانات المستمدة من مسح الأسر والسجلات الإدارية. ومن ناحية أخرى، تعتبر الإحصائيات الخاصة بمجالات أساسية أخرى كياناً منفصلاً، إذ تشكل بعض المسوحات كالتعداد السكاني آلية رئيسية لإنتاج بيانات المناطق وقاعدة لوضع إطار لمسح العينات العائلية.

٤) لقد حدد التدريب الإحصائي كعنصر منفصل في المخطط التوجيهي للإحصاءات الرسمية في لبنان للمساعدة على تَطوير وسيلة تسمح لبناء قدرة مطردة طويلة الأمد تلبي حاجات نظام الإحصاء اللبناني على المدى الطويل.

٥) في مجال تكنولوجيا المعلومات، تم تحديد أربعة نشاطات منفصلة لا تشمل عملية شراء أجهزة الكومبيوتر وبرامج المعلوماتية بل لها علاقة بمسائل إدخال المعلومات، وتطوير قاعدة البيانات، وتطوير قاعدة بيانات Metadata، وتعميم البيانات.

والجدير ذكره أن العمل على المخطط التوجيهي للإحصاءات الرسمية في لبنان يغطي إطاراً زمنياً متوسط الأجل يمتد على مدى خمس سنوات. كما أنه يجب وضع خطة عمل سنوية تتمم الخطة الإستراتيجية الرئيسية للمخطط، إلا أنه قد يكون مناسباً وملائماً تطوير نظام للمراقبة والتقييم يسمح بتصحيح المسار أثناء تطبيق المخطط التوجيهي.

هذا وسيتم طرح المخطط التوجيهي للإحصاءات الرسمية في لبنان على مجلس الوزراء لمناقشته واعتماده، ليصار عندها إلى تأمين الموارد المالية والبشرية لتطبيقه.

٢. في مجال الإنجازات العملية لإدارة الإحصاء المركزي

أ. الإحصاءات الاجتماعية

١) دراسة الأوضاع المعيشية للأسر للعام ٢٠٠٧

أنجزت إدارة الإحصاء المركزي دراسة الأحوال المعيشية للأسر للعام ٢٠٠٧ وقد ركزت هذه الدراسة على اثر العدوان الإسرائيلي على الأحوال المعيشية للأسر بعد حرب تموز ٢٠٠٦، وسلمت شركاءها من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة العمل الدولية ووزارة الشؤون الاجتماعية البيانات الخام في حزيران ٢٠٠٧ وقد تشارك الفرقاء في تحليل نتائج هذه الدراسة وتم إعداد تقرير في هذا الخصوص. ويقوم حالياً برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بطباعة التقرير النهائي.

٢) دراسة وضع الأطفال MICS3

تنفذ هذه الدراسة بالتعاون مع منظمة اليونيسف مع العلم أن هذه الدراسة تنفذ بمنهجية محددة وضعتها المنظمة في معظم دول العـالم لتـأمين مؤشـرات أساسية تسمح بمتابعة التطور المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائيـة للألفيـة. تستكمل ادارة الإحصاء المركزي التحضيرات الفنية والميدانية لإنجـاز هـذه الدراسة التي سيتم فيها استعمال الحاسوب المحمول بـالكف لأول مـرة فـي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في هذه الدراسة. وقد طورت الادارة البـرامج المعلوماتية الخاصة بإدخال المعلومات على الكمبيوتر المحمول بالكف، وقـد جرى إطلاق هذه الورشة من السراي الحكومي، ومن المتوقع البدء ميدانياً في هذه الدراسة في أوائل شهر كانون الأول ٢٠٠٨.

٣) المسح السنوي للعمالة والبطالة

إن إدارة الإحصاء المركزي بصدد القيام بالتحضيرات الفنية لوضع الأسـس للمسح السنوي للعمالة والبطالة الذي سيبدأ تنفيذه في العام ٢٠٠٩، وذلك بدعم فني من منظمة العمل الدولية.

٤) الإحصاءات الحيوية

تزود وزارة الداخلية والبلديات إدارة الإحصاء المركزي شهرياً بإحصـاءات عن الولادات والوفيات بحسب الجنس، وإحصاءات عن الزيجـات والطـلاق استناداً إلى أقلام النفوس. وتقـوم إدارة الإحصـاء المركـزي بنشـر هـذه المعلومات شهرياً بحسب المحافظة. ونظراً لأهمية الإحصاءات الحيوية، تقوم الإدارة منذ العام المنصرم بتحضير دراسة داخلية لتطوير وتوسيع وتحسـين نوعية هذه الإحصاءات.

٥) دراسة الأوضاع المعيشية للأسر ومسح ميزانية الأسرة وإحصاءات الفقر

وضعت إدارة الإحصاء المركزي بمتناول خبراء برنـامج الأمـم المتحـدة الإنمائي والبنك الدولي البيانات الخام لمسح ميزانية الأسرة، وساعدت هـؤلاء الخبراء ليقوموا بإعداد دراسات لتقدير خطوط الفقـر فـي لبنـان ولتحليـل ملامحها. وفي هذا المجال، تم إصدار تقرير موجز في الفصل الثالـث مـن العام ٢٠٠٧، وسيصدر خلال العام الحالي تقرير مفصل من الجهات الدوليـة المذكورة سابقاً.

ب. الإحصاءات الاقتصادية

١) دراسة القطاعات الإنتاجية

باشرت الإدارة بتنفيذ العملية الميدانية في أوائل شهر كانون الثـاني ٢٠٠٦، وما زالت مستمرة حتى تاريخه، وهي تشمل الأنشـطة الاقتصـادية التاليـة: الصناعة، والخدمات، والتجارة، والنقل، والاتصالات، والتخزين، والوسـاطة المالية، والتأمين. وستقوم الإدارة بإستكمال تنفيذ دراسة القطاعات الإنتاجيـة عن نشاطها الاقتصادي للعام ٢٠٠٧ في أواخر شهر أيلول ٢٠٠٨، وإصـدار النتائج الأولية عن المسح السابق خلال مهمة خبير صـندوق النقـد الـدولي المقررة بين ٦ و١٧ تشرين الأول ٢٠٠٨.

٢) الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك ٢٠٠٨

قامت إدارة الإحصاء المركزي بإطلاق الرقم القياسـي لأسـعار الاسـتهلاك ٢٠٠٨ برعاية دولة رئيس مجلس الوزراء في السرايا الكبيـر فـي ١٩ آذار ٢٠٠٨، بحضور ممثلي صندوق النقد الدولي في لبنـان والمنطقـة. والـرقم القياسي الحالي هو ثمرة جهود أكثر من سنة عملـت فيهـا إدارة الإحصـاء المركزي على تطوير الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك بالتعاون مع صـندوق النقد الدولي، وقد حققت الإدارة خلالها التطورات النوعية التالية:

i. إصدار الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك شهرياً عوضـاً عـن أن يكـون فصلياً
ii. تحديث أوزان السلة الاستهلاكية للرقم القياسي بحسب دراسـة ميزانيـة الأسرة ٢٠٠٤
iii. جمع أسعار السلع من لبنان بكاملـه عوضـاً عـن الاكتفـاء ببيـروت وضواحيها.
iv. تطوير برنامج معلوماتي خاص بالرقم القياسي بجهود الإدارة الذاتية.

٣) التصنيف الموحد للأنشطة الاقتصادية

تقوم إدارة الإحصاء المركزي بتحديث مستمر للتصنيف الموحـد للأنشـطة الاقتصادية بالتعاون مع وزارة المالية، بعد تبنيـه فـي ترميـز الأنشـطة الاقتصادية للمكلفين بقرار صادر عن وزير المالية. وينكـب حاليـاً فريـق التصنيف في الإدارة والعاملين في وزارة المالية على تحضير دليـل مبسـط لترميز النشاطات الاقتصادية بتمويل وإشراف من معهد باسل فليحان المالي.

٤) وضع الإحصاءات عن التجارة الخارجية

تستمر إدارة الجمارك اللبنانية بتزويد إدارة الإحصاء المركزي شهرياً بالمعلومات المجمعة عن حركة التصدير والاستيراد للبضائع في لبنان. وتحاول الإدارة حالياً تطوير إحصاءات التجارة الخارجية عبر دراسات متخصصة بالتعاون مع إدارة الجمارك.

٥) إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر بالتعاون مع مصرف لبنان

تقوم إدارة الإحصاء المركزي حالياً بالتعاون مع مصرف لبنان بالتحضيرات الفنية اللازمة لإطلاق مشروع إحصائي سنوي حول الاستثمارات الأجنبية في لبنان والاستثمارات اللبنانية في الخارج، مطابق لتوصيات صندوق النقد الدولي في هذا المجال.

ج. مواضيع أخرى

١) مسح المشتركين في شبكة مياه جبل لبنان

والإدارة هي بصدد استكمال الأعمال الخاصة بهذا المسح.

٢) مؤشرات التكنولوجيا والاتصالات

تقوم الإدارة بالتحضير للقيام بالدراسات الإحصائية اللازمة لاستخراج مؤشرات التكنولوجيا والاتصالات حسب المعايير الدولية المعتمدة في الأمم المتحدة UNCTAD، وقد تم التنسيق مع مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية ووزارة الاتصالات لتوحيد الجهود.

سابع عشر: السياسة البيئية: إدارة وتحسين الأوضاع البيئية

١. على صعيد مكافحة التلوث عند المصدر

أ. الإدارة البيئية لمحافر الرمل والمقالع والكسارات

i. إعداد مشروع قانون لتنظيم المقالع والكسارات: تم تحديد أربعة أهداف رئيسة من وضع قانون لتنظيم قطاع محافر الرمل والمقالع والكسارات في لبنان وهي وضع إطار قانوني من أجل:

- سد كل الثغرات التي كانت موجودة في المراسيم أو في القانون القديم الذي تخطاه الزمن
- إستحداث إطار قانوني أوسع غير قابل للطعن يسمح بفرض ما لا يمكن فرضه بواسطة المرسوم من ممارسات سليمة بيئياً

- تحديد الجهات المخولة إدارة هذا القطاع بطريقة فاعلة وايجابيـة ومنـع التدخلات في هذا القطاع
- تطوير الآليات المتبعة حالياً لتشمل أحدث التقنيات في علم استثمار محافر الرمل والمقالع والكسارات إضافة لتلك المتعلقة بمرحلتي التأهيل وما بعد الاستثمار.

وإحدى نقاط قوة هذا القانون أنه سيبنى على تحليل واقع الحال بما في ذلـك نقاط القوة والضعف والفرص والمخاطر التي يواجهها قطاع استثمار محـافر الرمل والمقالع والكسارات في لبنان، وأنه سيكون ملزماً للإدارات كافة عبـر تحديده آلية عمل كل إدارة معنية بقطاع المقالع والكسارات.

ii. إعداد مشروع خطة وطنية لتأهيل مواقع المقالع والكسارات: وباعتبار أن أي تشريع سابق يعمل به حالياً لم يشمل على خطة تأهيل مواقع المقالع القديمـة المتروكة والتي تسبب ضرراً مباشراً للبيئة وعناصرها الطبيعية، فـإن هـذه الخطة من شأنها أن تمهد عملياً لإعادة تأهيل المواقع بغية جعلها أكثر انسجاماً مع البيئة المحيطة. وتشمل خطة التأهيل أربعة محاور: إداريـة، تنظيميـة، تقنية، ومالية. ويتم العمل حالياً على تطوير هذه الآلية لجعلها ملزمة للمعنيين كافة بقطاع استثمار محافر الرمل والمقالع والكسارات في لبنان على أن يـتم إدراجها لاحقاً من ضمن القانون المنوي تطويره، والمذكور أعلاه ليشمل بذلك تأهيل المواقع المرخّصة حديثاً وتلك المتروكة منذ زمن.

ب. في الإدارة البيئية للمؤسسات المصنّفة والإنتاجية النظيفـة (معاصـر الزيتـون):

يعتبر الزيتون من أهم المحاصيل الزراعية في منطقة البحر الأبـيض المتوسـط ويشكل مصدراً مهماً للدخل في معظم البلدان المتوسطية. ويعتمد كل مـن لبنـان وسوريا والأردن بشكل كبير على الزيتون وإنتـاج زيتـه للاسـتهلاك المحلـي وللتصدير. ففي لبنان مثلاً تبلغ مساحات الأراضي المزروعة بالزيتون ٢٠% من مجمل الأراضي الزراعية ويتحول ما نسبته ٧٠-٧٨% من الزيتون إلى زيت.

وينتج عن صناعة زيت الزيتون نوعان أساسيان من الملوثـات التـي تختلـف باختلاف تقنية العصر: الجفت (ملوثات صلبة) والزيبار (ملوثات سائلة). والإدارة غير الفعالة والمتكاملة لهذه الملوثات تؤدي إلى أضرار بيئيـة وتلـوث المـوارد الطبيعية خاصةً التربة والمياه. فلبنان مثلاً ينتج حوالي ٢٨٠,٠٠٠ م^3 من الزيبار في الموسم الجيد علماً أن آثار متر مكعب واحد من الزيبار تفوق آثار متر مكعب من المياه المبتذلة المنزلة ب ١٠٠-٢٠٠ مرة.

وللمياه الناتجة عن عصر الزيتون بعض الآثار السلبية على البيئة وذلك نظراً إلى محتواها الغني بالمواد العضوية الناتج بشكل أساسي عن المواد الفينولية التي لها آثار مضادة للجراثيم وآثار سامة للنباتات. بعض هذه الآثار السلبية هي: تلوث التربة، وتلوث المياه الجوفية، وتلوث المياه السطحية، وتلوث الهواء.

وفي هذا الإطار، تعمل وزارة البيئة على تطوير الإدارة البيئية المتكاملة في معاصر الزيتون عبر القيام بالنشاطات التالية:

i. مسح المعاصر والصناعات المكملة لها على الأراضي اللبنانية وإدراج المعلومات على نظام معلومات جغرافي، وإصدار خرائط حول مواقع المعاصر والصناعات المكملة لها وكافة المعلومات المرتبطة بها مع خريطة تبين المناطق الحساسة للتلوث من جراء هذه المعاصر (بالإضافة إلى إعداد تقرير بالتشريعات الخاصة بقطاع زيت الزيتون ومدى تطرقها إلى الإدارة البيئية للنفايات الناتجة عنه).

ii. بدء العمل على وضع معايير بيئية وطنية لمعاصر زيت الزيتون (الحدود القصوى لملوثات المياه الخ...) وإعداد إستراتيجية للمراقبة والسهر على حسن الالتزام بها، بما في ذلك تحديد بعض المحفّزات المادية وغير المادية لتسهيل الالتزام، عبر تنفيذ دراسات تدقيق بيئي على معاصر الزيتون والصناعات المكملة لها، وإعداد دليل تدقيق بيئي خاص بمعاصر الزيتون والصناعات المكملة لها: تبين دراسة التدقيق البيئي لكل تقنية عصر (تقليدي، مرحلتين، ٣ مراحل، مرحلتين ونصف) نسبة استهلاك كل من الفيول، الطاقة، المياه، بالإضافة إلى كمية الزيبار المنتجة، وكمية الجفت المنتجة. وتظهر الدراسة ثقل التلوث على المستوى الوطني بالإضافة إلى الملوثات الناتجة عن تكرير زيت الزيتون. وتتطرق الدراسة إلى كلفة التدهور البيئي من قطاع إنتاج زيت الزيتون، والبالغة حالياً حوالي ١٣,٢٧ مليون دولار أميركي سنوياً، باحتساب مداخيل السمك المنقوصة، والكلفة الإضافية لمعالجة المياه، والضرر اللاحق بالمناظر الطبيعية.

iii. دعوة مشروع الإدارة المتكاملة للنفايات الناتجة عن عصر الزيتون ما بين لبنان، سوريا والأردن العامل في وزارة البيئة أصحاب معاصر الزيتون في مختلف الأراضي اللبنانية الراغبين بتطوير معاصرهم وإدخال بدائل الإنتاج الأنظف إليها للتقدم بطلبهم إلى الوزارة، بحيث قامت اللجنة التوجيهية باختيار

١٠ معاصر توافرت فيها الشروط المطلوبة مع الأخذ بعين الاعتبار التـوزع الجغرافي وتقنيات العصر المختلفة.

٢. على صعيد حماية الموارد الطبيعية

أ. الخطة الوطنية للتحريج

بهدف زيادة المساحات الخضراء وتأهيل الغطاء النباتي، رصدت الحكومة اللبنانية في العام ٢٠٠١ مبلغاً وقدره ٢٥ مليار ليرة لبنانية موزعة على خمس سـنوات، من خلال قـانون الموازنـة العموميـة "قـانون البـرامج" رقـم ٣٢٦ تـاريخ ٢٠٠١/٦/٢٨، وذلك لتنفيذ مشاريع إعادة التحريج على الصعيد الـوطني، وقـد أوكلت المهام إلى وزارة البيئة لتنفيذ الأعمال الضرورية كافة. ووضـعت وزارة البيئة الخطة الوطنية الأولى للتحريج وباشرت التنفيذ ابتداء من العام ٢٠٠٢ عبر تلزيم أعمال التحريج والعناية بالأغراس وفقاً لدفتر شروط تقني وإداري وضـعته الوزارة. فأطلقت المرحلة الأولى من أعمال التحريج التي نفذت خـلال العـامين ٢٠٠٢-٢٠٠٤ حيث شملت ٣٠٥ هكتار بأصناف حرجية محلية موزعة بشـكل متوازٍ على ٢٣ موقعاً في المحافظات الخمس على الشكل التالي:

i. جبل لبنان: (٦٠ هكتار) فاريا والباروك.
ii. لبنان الشمالي: (٦٠ هكتار) عكار العتيقة، اهدن، بشري، تنورين.
iii. البقاع: (٨٠ هكتار) لالا - بعلول، خربة قنافار، قاع الـريم، رأس بعلبـك، شعت، الهرمل، راشيا، جديتا.
iv. لبنان الجنوبي: (٥٠ هكتار) جزين، القرية، العباسية، مجدلزون.
v. النبطية: (٥٥ هكتار) كفرمان، رميش، ابل السقي، مرجعيون، حاصبيا.

ثم عادت الوزارة وأطلقت المرحلة الثانية لمشروع التحريج الوطني ونفذتها بـين العامين ٢٠٠٤ و٢٠٠٦. وشملت المساحة الإجمالية المحرجـة حـوالي ٢٧٨.٥ هكتار موزعة في محافظات خمس كالتالي:

i. جبل لبنان: (٤٥ هكتار) حمانا، الدامور، اهمج.
ii. لبنان الشمالي: (٥٤ هكتار) كوسبا، تنورين، عكار العتيقة.
iii. البقاع: (١٠٤.٥ هكتار) تجمع باديات السهل، بوداي، شمسطار، القاع، الفاكهة الجديدة، بعلبك، راشيا الوادي، الهرمل، سحمر.
iv. لبنان الجنوبي والنبطية: (٧٥ هكتار) الريحان، زوطر الشـرقية، المروانيـة، خربة سلم، مركبا.

والجدير ذكره أن أعمال الرقابة تمت وتتم بشكل دوري من قبل فريق عمل التحريج في وزارة البيئة، وذلك من خلال الكشف الدوري على المواقع والتأكد من أن تنفيذ الأعمال يتم تطبيقاً لدفتر الشروط التقني الذي وضعته الوزارة وذلك خلال المرحلتين الأولى والثانية من أعمال التحريج.

ب. خطة العمل الوطنية في المناطق المحمية في لبنان

في إطار وضع أسس ثابتة ومستديمة لمجال إدارة المناطق المحمية في لبنان، حددت وزارة البيئة سلسلة بنود، منها إعداد خطة عمل وطنية للمناطق المحمية في لبنان وهي وثيقة ذات رؤيا تحدد بموجبها الأنشطة والأفعال ذات الأولوية للإدارة الفعالة للمناطق المحمية في لبنان. كما تتضمن هذه الخطة المهام والمسؤوليات والميزانية المقدرة لتنفيذ الأنشطة والأفعال ذات الأولوية. أما الأنشطة الثمانية التي تدخل ضمن إطار خطة العمل فهي:

i. إعداد وتطوير خطة ايكولوجية للمحافظة على التنوع البيولوجي والنظم الايكولوجية والمناظر الطبيعية.
ii. تطوير نظام وطني لتصنيفات المناطق المحمية في لبنان وإعادة تصنيف المناطق المحمية الحالية لتتوافق مع هذا النظام الجديد بعد المصادقة عليه، وتصنيف مناطق محمية جديدة بحاجة للحماية بحسب نظام التصنيفات الجديد.
iii. تأسيس إطار مؤسساتي ملائم للمناطق المحمية مع تحديد المهام والصلاحيات للوزارات المعنية بالنسبة لكل من التصنيفات المقترحة.
iv. بناء القدرات لإدارة المناطق المحمية كتطوير روزنامة تدريب سنوية وتنظيم عمليات تواصل داخلية ما بين المناطق المحمية.
v. تحقيق إدارة فعالة ومستدامة للمناطق المحمية قائمة وذات أهمية.
vi. تطوير إستراتيجية تمويل مالية مستدامة لإدارة المناطق المحمية.
vii. رفع وعي المجتمع محلياً ووطنياً ووعي أصحاب الأراضي الخاصة الذين هم عادة على ترقب من المناطق المحمية.
viii. ترويج السياحة البيئية وإدارة الزوار عبر الخطط التسويقية المكثفة والتفاهم المتواصل مع وسائل الإعلام، وتجهيز وتطوير البنى التحتية للزوار وتدريب مرشدين محليين.

كما تتابع وزارة البيئة في هذا الإطار استصدار القانون الخاص بالمحميات الطبيعية عبر إدخال التعديلات المقترحة من مجلس الوزراء عليه.

٣. على صعيد المعالجة والوقاية من كارثة حرائق الغابات

أ. الشق الإداري: إدارة معالجة النتائج البيئية السلبية الناجمة عن الحرائق التي اندلعت في تشرين الأول ٢٠٠٧

i. في إطار إدارة النتائج البيئية السلبية الناجمة عن الحرائق التي اندلعت في تشرين الأول ٢٠٠٧، صدور قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٠٠٧/١١٨ تاريخ ٢٠٠٧/١١/٦ المتعلق بتأليف لجنة إدارية فنية للوقاية من حرائق الرقعة الخضراء والغابات في لبنان وإعادة تأهيلها، وكلف بموجبه مدير عام وزارة البيئة بتنسيق العمل بين مختلف الإدارات والجمعيات الأهلية المعنية، بحيث تجتمع هذه اللجنة أسبوعياً في مبنى وزارة البيئة.

ii. توقيع مذكرة تفاهم بتاريخ ٢٠٠٧/١١/١٢ بين الجمهورية اللبنانية/وزارة البيئة ممثلة بمدير عام البيئة، وجمعية الثروة الحرجية والتنمية AFDC ممثلة بمديرها العام، حول تطوير وتنفيذ خطة عملية من أجل الوقاية من حرائق الغابات والمعالجة وإعادة التأهيل، وذلك بموافقة مجلس الوزراء في قراره رقم ١٣٨ تاريخ ٢٠٠٧/١٠/٢٧.

ب. الشق التخطيطي

في إطار تحريك الموارد المالية والبشرية والمادية، تم التواصل مع الجهات الخارجية الآتية:

i. صندوق التمويل لإعادة إعمار لبنان Lebanon Recovery Fund: إعداد وتقديم مشروع من قبل وزارة البيئة وجمعية الثروة الحرجية والتنمية بقيمة ٢,٦٠٠,٠٠٠ دولار أميركي إلى الصندوق عبر منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة حول الإدارة المتكاملة لحرائق الغابات: الوقاية، المكافحة، إعادة التأهيل، إضافة إلى مسح الأضرار الناجمة عن حرائق الغابات في لبنان. وسينفذ المشروع من قبل وزارة البيئة وجمعية الثروة الحرجية والتنمية بالتعاون مع الشركاء المعنيين من الإدارات اللبنانية، وقد تمت الموافقة على المشروع ويتم التحضير لإطلاقه.

ii. مرفق البيئة العالمي: المتابعة مجدداً لموضوع المشروع الذي قدمته الوزارة خلال العام ٢٠٠٦-٢٠٠٧ إلى المرفق من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول "إستراتيجية لحماية وإعادة تأهيل موارد لبنان الحرجية" نظراً للحاجة الملحة لإقراره سريعاً بعد وقوع كارثة الحرائق، وقد تمت الموافقة على ملخص المشروع من قبل المرفق بانتظار الموافقة النهائية.

iii. البنك الدولي: تزويد البنك الدولي بجميع المعلومات والإحصاءات اللازمة من أجل إعداد تقرير الكلفة الاقتصادية للتدهور البيئي الناجم عن حرائق الغابـات في خريف ٢٠٠٧- تم استلام التقرير الأولي في ٢٠٠٨/١/٥.

iv. المفوضية الأوروبية: تقديم مقترح مشروع من قبـل وزارة البيئـة وجمعيـة الثروة الحرجية والتنمية، بقيمة ٧٠٠,٠٠٠ يورو، ويهدف إلى تطوير وتنفيـذ إستراتيجية وطنية ومحلية لإدارة حرائق الغابات بمشاركة من اللجنة الإدارية الفنية ويشمل محورين (محلي– مناطقي، ووطني). كما يهدف المشروع إلـى بناء قدرات وتدريب الجهات المعنية من حراس الأحـراج والـدفاع المـدني وعناصر الجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي وتزويدها بالمعدات اللازمة من جهة، والى تحريج مناطق محروقة من جهة أخرى. يمتد المشروع على فترة سنة، ولا تزال الوزارة بانتظار الموافقة النهائية للمشروع.

v. السفارة الايطالية: إعداد وتقديم مقترح مشروع من قبل وزارة البيئة وجمعيـة الثروة الحرجية والتنمية بقيمة ٣٠٠,٠٠٠ يورو، يمتد لستة أشهر. يهدف إلى زراعة حوالي ١٥ ألف شجرة على مساحة ٣٠ هكتار معظمها على الأراضي الخاصة التي احترقت في خريف ٢٠٠٧. يركز المشروع علـى المسـاحات حيث لا تنبت الرقعة الخضراء تلقائياً، حيث تنتشر أشجار الزيتون والأشـجار المثمرة. نال المشروع موافقة أولية.

vi. السفارة الفرنسية: بناء على كتاب رئيس مجلس الوزراء إلى رئيس الحكومـة الفرنسية، أرسـلت الحكومـة الفرنسـية فريـق عسـكري فرنسـي (١٤-٢٠٠٧/١١/١٥) لاستطلاع طوافات PUMA ملك الجيش اللبنـاني وتحديـد حاجتها لإعادة التأهيل- بانتظار التقرير الرسمي. كما شـارك ممثلـون عـن وزارة الزراعة والمديرية العامة لقوى الأمن الداخلي والمديرية العامة للـدفاع المدني ووزارة الدفاع الوطني وجمعية الثروة الحرجية والتنميـة فـي جولـة استطلاعية حول مكافحة حرائق الغابات التي شـارك فيهـا ممثلـو الإدارات المعنية في فرنسا (١٧-٢٠٠٧/١٢/٢١) بتنظيم من الحكومة الفرنسية للتعرف على الهيئات والأجهزة العامة المعنية بمكافحة حرائق الغابات.

ثامن عشر: خطة عمل لجنة الحوار اللبناني-الفلسطيني والإنجازات المحققة

بعد مضي عقود على علاقة يشوبها الاضطراب المتواصل أسهمت فيها عوامل محلية وإقليمية ودولية، دفع اللبنانيون والفلسطينيون على حد سواء ثمناً غالياً، بادرت الحكومة اللبنانية في تشرين الثاني ٢٠٠٥ إلى فتح صفحة جديدة في العلاقات اللبنانية-الفلسطينية واضعة نصب عينيها هدف اعتماد استراتيجيات جديدة للتعامل مع القضية الفلسطينية على قواعد ثابتة. وقد انطلقت مرحلة التأسيس هذه انطلاقاً من مبادئ أربعة هي:

١. الاعتراف بسيادة لبنان واستقلاله واحترام أمنه واستقراره، والالتزام بوثيقة الوفاق الوطني، بما في ذلك رفض التوطين حسب ما نصت عليه مقدمة الدستور اللبناني.
٢. دعم حقوق اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، وخصوصاً حق العودة المنصوص عنه والموافق عليه في كل القرارات الدولية والعربية.
٣. التأكيد والعمل على تأمين حياة كريمة للّاجئين الفلسطينيين في لبنان، بانتظار قيام حل عادل وشامل للصراع العربي-الإسرائيلي.
٤. التشديد على أن قضية اللّاجئين الفلسطينيين تبقى من مسؤولية المجتمع الدولي لجهة مواكبتها حتى إيجاد حل عادل لها بحسب القرارات الدولية.

انطلاقاً من هذه المبادئ، تم تأليف لجنة الحوار اللبناني-الفلسطيني كهيئة حكومية يشارك فيها ممثّلون من وزارات متعددة، وتنص مهامها بموجب مرسوم تشكيلها على ما يلي:

١. تحسين الظروف الحياتية للاجئين الفلسطينيين المقيمين في مخيمات اللاجئين وخارجها في لبنان بالتعاون مع الأونروا.
٢. إنهاء السلاح الفلسطيني خارج المخيمات.
٣. ضبط السلاح وتنظيمه داخل المخيمات.
٤. إقامة علاقات دبلوماسية بين لبنان وفلسطين.

وبناء على هذه القواعد، عملت لجنة الحوار اللبناني-الفلسطيني بشكلٍ ناشطٍ منذ تأسيسها، إلى جانب منظمة التحرير الفلسطينية ووكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، على تطبيق المبادرات التي تُسهم في تحسين وضع اللاجئين من خلال تسهيل التّواصل حول رصد الحاجات وماهية وكيفية المعالجات عبر الاجتماعات المنتَظمة مع المسؤولين الفلسطينيين والدول المانحة. وقد حقّقت اللجنة في هذا المضمار خطوات متقدمة خلال الثلاثين شهراً الماضية، بالرغم من كل الظروف والأوضاع الصعبة التي مر بها لبنان.

١. <u>مبادرة تحسين أوضاع اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في لبنان</u>

يعيش عدد كبير من اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في لبنان في ظلّ ظروف مأساوية، ويواجهون صعوبة في تأمين حاجات عائلاتهم اليومية بشكل مستقلّ ومستقر. في هذا المجال، وفي العام ٢٠٠٦، أطلق رئيس مجلس الوزراء فؤاد السنيورة مبادرة لتحسين نوعية حياة اللاجئين الفلسطينيين وظروفهم المعيشية في المخيمات الإثني عشر المنتشرة في مختلف المناطق اللبنانية، وذلك بالتعاون الوثيق مع الأونروا التي قدمت على أساسها تقريراً للدولة اللبنانية عن حاجات اللاجئين والمشاريع الأشد إلحاحاً التي تحتاج إلى تمويل. وقد شملت هذه المشاريع إعادة تأهيل البنى التحتية في المخيمات، وترميم الوحدات السكنية، وتحسين المراكز الصحية والتربوية، ودعم مشاريع إنتاجية تؤمن دخلاً للاجئين الفلسطينيين، وتعينهم على العيش بكرامة، بالإضافة إلى تقديم خدمات اجتماعية واقتصادية أخرى مخصصة للاجئين الفلسطينيين في لبنان.

وفي خطوة استطلاع ميدانية لأوضاع المخيمات، أرسلت الحكومة اللبنانية وفدا وزارياً مؤلفاً من وزراء التربية، والصحة، والعمل، والثقافة، لزيارة ثلاثة مخيمات وذلك في آذار ٢٠٠٦. وقد كانت هذه الخطوة، أي الزيارة اللبنانية الرسمية الأولى لمخيمات اللاجئين الفلسطينيين، مبادرة غير مسبوقة في تاريخ العلاقات اللبنانية الفلسطينية. وتلتها زيارة رسمية أخرى لمخيم عين الحلوة، حيث تمكن الوزراء خلال تلك الزيارات من التفاعل المباشر مع اللاجئين الفلسطينيين، وسنحت لهم الفرصة للتعرف عن كثب وبشكل دقيق على الظروف الحياتية القاسية لهؤلاء اللاجئين.

وفي هذا الإطار، عقد رئيس مجلس الوزراء اجتماعاً لسفراء الدول المانحة في لبنان، في الخامس من أيار ٢٠٠٦، من أجل تطوير سبل التعاون بهدف تمويل مشاريع مبادرة تحسين أوضاع اللاجئين الفلسطينيين، حضره ممثلون عن ٢٥ دولة مانحة، بالإضافة إلى وكالة الأونروا. وعلى أثر هذا الاجتماع، تجاوبت الدول المانحة وعبرت عن موافقتها للأونروا على مشاريع تنفذ، وفي مرحلة أولى، بقيمة ٢٢ مليون د.أ.، أي ما يوازي تقريباً نصف المبلغ المطلوب جمعه (والمقدر بـ ٥٠ مليون د.أ.). وكان من بين أبرز المانحين المفوضية الأوروبية، والدنمرك، والولايات المتحدة الأميركية، وإيطاليا. وبفضل ذلك، باشرت الأونروا تطبيق برنامج شامل لتحسين الظروف الإنسانية في المخيمات، مع الحرص على تأمين الحاجات الضرورية.

٢. وثائق سفر اللاجئين الفلسطينيين

كانت الحكومة اللبنانية قد اتخذت تدابير إدارية في فترة التسعينيات تنص على سحب وثيقة السفر اللبنانية من اللاجئين الفلسطينيين الذين يغادرون لبنان ويحصلون على

جنسية أو إقامة من بلد أجنبي وذلك عند عودتهم إلى لبنان. وقد حـرم هـذا التـدبير هؤلاء اللاجئين من الاستفادة من المساعدات التي تقدمها الأونروا.

لذلك، وبعدما طالبت منظمة التحرير الفلسطينية الحكومة اللبنانية بإعادة النظر في هذا الإجراء، تم الأخذ بعين الاعتبار التقارير المختلفة الصادرة عن منظمـات المجتمـع المدني، والمنظمات غير الحكومية الفلسطينية، والدراسات القانونية، ومطالعة الـدائرة السياسية في وزارة الخارجية اللبنانية التي أفادت بأن سـحب وثيقـة سـفر لاجـئ فلسطيني بسبب نيله جنسية أخرى يشكّل خرقاً للقرار رقم ٢٦٠٠ الصادر عن الجامعة العربية. وبناء على ذلك، أوصت لجنة الحوار اللبناني-الفلسطيني الحكومة اللبنانيـة بضرورة إصدار قرار يدعو إلى تطبيق قرار الجامعة العربية رقـم ٢٦٠٠ ليسـمح بموجبه للفلسطينيين الذين اكتسبوا جنسية أجنبية أخرى باستعادة وثائق سفرهم، وهـو الأمر الذي يرسخ حقّ عودتهم إلى وطنهم فلسطين.

٣. <u>الاعتراف بجوازات السفر الصادرة عن السلطة الفلسطينية</u>

وافق مجلس الوزراء على تبنّي توصية لجنة الحوار اللبناني-الفلسطيني بـالاعتراف بوثائق السفر وجوازات السفر الصادرة عن منظمة التحرير الفلسطينية والتي يحملهـا العديد من الفلسطينيين من مواطني الضفة الغربية وقطاع غزة الذين هربوا من تلـك المناطق بسبب حرب عام ١٩٦٧، والذين واجهوا ظروفاً صعبة جداً لافتقارهم إلى أي وثيقة أخرى للتعريف عنهم. وهذا الاعتراف سيساعدهم على إزالة الحـواجز التـي تعيق تحصيلهم العلمي، وزواجهم، وتسهيل معاملات سفرهم، وغير ذلك من مسـائل حياتية.

٤. <u>الفلسطينيون فاقدو الأوراق الثبوتية</u>

يصنّف الفلسطينيون فاقدو الأوراق الثبوتية في ٣ فئات:

أ. الفلسطينيون الذين انتهت صلاحية أوراقهم الثبوتية ويقيمون في لبنان بشكل غيـر قانوني.

ب. الفلسطينيون الذين يملكون أوراقاً تعريفية لا تعترف بها الدولـة اللبنانيـة (علـى غرار الوثائق الصادرة عن منظمة التحرير الفلسطينية).

ج. الفلسطينيون الذين يفتقرون إلى التحديد القانوني للهوية.

ولما كان وضع هؤلاء الفلسطينيين يشكل مأزقاً إنسانياً له انعكاسات سلبية على كـلّ الصعد القانونية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية، فقد عملت لجنة الحوار اللبنـاني–

الفلسطيني على إنجاز الإجراءات التحضيرية لتزويد الفلسطينيين فاقدي الأوراق الثبوتية، وبحسب جداول رسمية محددة العدد والمهلة، ببطاقة تعريف تُسهل حياتهم اليومية، وذلك بالتعاون مع المديرية العامة للأمن العام وممثلية منظمة التحرير الفلسطينية، على أن لا تُدون أسماؤهم على جداول اللاجئين الفلسطينيين. كما تم اتخاذ قرار على أن يصار إلى التباحث مع المسؤولين المعنيين في المملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية مصر العربية حول إمكانية استعادة الفلسطينيين، من فاقدي الأوراق الثبوتية أو الذين يحملون الأوراق الثبوتية المنتهية الصلاحية والتي تم إصدارها في مصر أو الأردن سابقاً، لتجديد وثائقهم الأساسية.

٥. الحوار حول قانون العمل

نظراً لكون حيازة إجازة العمل بالنسبة للاجئ الفلسطيني أمر معقّد بعض الشيء لعدم وجود دولة فلسطينية تطبق التعامل بالمثل؛ ولما كان هذا الأمر ضرورياً لأي أجنبي يرغب بالحصول على إجازة عمل في لبنان؛ وبما أن التأمينات الاجتماعية من طبابة واستشفاء وغيرها مرتبطة بالنسبة للأجنبي بحيازة إجازة العمل؛ فقد عملت الدولة اللبنانية على إحداث تمييز لمصلحة اللاجئ الفلسطيني عبر قرار وزير العمل الصادر في العام ٢٠٠٥ والذي ينص على استثناء هذا اللاجئ الفلسطيني من قرار حصرية بعض المهن باللبنانيين والسماح له بمزاولة هذه المهن بشكل قانوني. و ما زال هذا الحوار جارياً حول كيفية العمل على تحسين أوضاع العمل بالنسبة للاجئين الفلسطينيين.

٦. تسهيل دخول مواد البناء إلى المخيمات

لما كان اللاجئون الفلسطينيون في مخيمات جنوب لبنان تحديداً يتوجب عليهم التقدم من الجيش اللبناني بطلب الاستحصال على إذن يسمح لهم بإدخال مواد البناء لترميم وتحسين أوضاع منازلهم، وغالباً ما كانت تستغرق هذه المعاملات أسابيع عدة بل أشهر، فقد عمدت لجنة الحوار اللبناني–الفلسطيني إلى طرح هذه المسألة ومناقشتها مع ممثل قيادة الجيش اللبناني في اللجنة. وهكذا، قام الجيش اللبناني بإجراء تعديلات على آلية الحصول على إذن دخول مواد البناء إلى المخيمات عبر اختصار هذه مهلة منحها إلى ٤٨ ساعة كحد أقصى، ما أمن ارتياحاً في أوساط اللاجئين الفلسطينيين. وتستمر اللجنة في متابعة هذه المسائل وشكاوى اللاجئين من أجل تسهيل تطبيق القرارات ذات الصلة.

٧. أزمة مخيم نهر البارد

استقطبت أزمة مخيم نهر البارد جهود لجنة الحوار اللبناني-الفلسطيني منذ بدايتها في أيار ٢٠٠٧. وقد كان للجنة دور فعال في المساعدة على صياغة سياسات الحكومة والتنسيق مع الأطراف المعنية. وحتى اليوم، ما تزال اللجنة تشارك الأطراف المعنية في الجهود لمعالجة تداعيات المعارك ضد الإرهابيين.

وبناء عليه، فقد عقدت لجنة الحوار اللبناني-الفلسطيني اجتماعات منتظمة مع الجانب الفلسطيني واللبناني على حد سواء، ومع القادة الدينيين، والمنظّمات غير الحكومية، والناشطين في المجتمع المدني، وذلك بهدف استيعاب الأزمة والإصغاء إلى هواجس الناس وحلّ الخلافات الناجمة عن التوتّر بالحوار. وبقرار من رئيس مجلس الوزراء، تم تشكيل ثلاث وحدات لتعزيز قدرة اللجنة على التعامل مع تداعيات هذه المعارك، وهي:

أ. وحدة التوعية والإعلام: وهدفها زيادة وعي الرأي العام اللبناني وتحسين التواصل مع الفلسطينيين واللبنانيين على حد سواء. وقد عملت الحكومة، بناء على ذلك، على إطلاق حملة "شركاء في المسؤولية" التي تبنت ثلاث رسائل أساسية: "خروجكم من المخيم مؤقّت، ورجوعكم إليه مؤكّد، وإعادة إعمار المخيم محتّمة"، والتي تركز على أن اللبنانيين والفلسطينيين على حد سواء يواجهون عدوا مشتركاً، وبالتالي، يعتبرون مسؤولين عن الحفاظ على أمانهم وسلامتهم معاً.

ب. وحدة تنسيق أعمال الإغاثة الطارئة: ومهمتها التواصل وتنسيق أعمال مختلف منظّمات الأمم المتحدة، والهيئة العليا للإغاثة، والصليب الأحمر اللبناني، والصليب الأحمر الدولي، والهلال الأحمر الفلسطيني. وفي هذا المجال، أدت الأونروا بالتعاون مع الهيئة العليا للإغاثة دوراً أساسياً في غالبية قطاعات حملة الإغاثة، بما في ذلك تأمين المسكن، والمياه، والصرف الصحي، والخدمات الصحية، والتربية. إلى ذلك، قام الهلال الأحمر الفلسطيني والصليب الأحمر الدولي واللبناني بتنسيق عمليات إخلاء اللاجئين من مخيم نهر البارد.

ج. وحدة إعادة إعمار مخيم نهر البارد والمناطق المجاورة: وتعمل هذه الوحدة مع فريق عمل من الأخصائيين في رئاسة مجلس الوزراء، وتحت الإشراف المباشر لرئيس مجلس الوزراء، على تقييم حاجات الفلسطينيين وإنجاز تصميم إعادة إعمار المخيم وتنمية الجوار، وهي ثمرة جهود مشتركة بين الأونروا، ولجنة

إعادة إعمار مخيم نهر البارد، وشركة خطيب وعلمي للاستشـارات الهندسـية، والجيش اللبناني.

وأهم ما قامت به الحكومة اللبنانية حتى الآن في مجال معالجة الأوضاع المترتبة عن أزمة مخيم نهر البارد كان التالي:

أ. اجتماع الدول المانحة ومؤتمر فيينا

عقدت الحكومة اللبنانية في ١٠ أيلول ٢٠٠٧ اجتماعاً طارئاً مع الأسرة الدوليـة لمتابعة أعمال الإغاثة. وقد هدف هذا الاجتماع إلى إعطاء الجهات المانحة الوقت الكافي لتقدير حجم الأموال اللازمة التي يمكن لكلّ منها تقديمها. وعلى الرغم من استجابة مجموعة الدول المانحة بشكلٍ إيجابي وفوري لطلب الأونروا من خـلال التزامها بتقديم أكثر من نصف المبلغ المطلوب، بقيت الأونروا بحاجة إلى مبـالغ إضافية لتتمكّن من المضي قدماً في تنفيذ خطّتهـا لمعالجـة المسـائل الإنسـانية والحياتية.

وعقب ذلك، وانطلاقاً من قناعتها الراسخة أن قضية اللاجئين الفلسـطينيين هـي مسؤولية دولية بامتياز، انعقد "مؤتمر الدول المانحة لإعادة إعمار مخيم نهر البارد والمناطق المجاورة" في العاصمة النمساوية فيينّا في ٢٣ حزيران ٢٠٠٨ بـدعوة من الحكومة النمساوية، والحكومة اللبنانية، والاتحاد الأوروبي، وجامعـة الـدول العربية، والأمم المتحدة. وشارك فيه ممثّلون من ٨٠ دولة ومنظّمة على مسـتوى رؤساء الوزراء ووزراء الخارجية والأمناء العامين والسفراء، وأسفر عن تـأمين الدفعة الأولى لإطلاق ورشة إعادة الأعمار حيث تم الاكتتاب بحوالي ١١٣ مليون دولار أميركي لإعادة إعمار مخيم نهر البارد والقرى المحيطة به، علماً أن الدولة اللبنانية ووكالة الأونروا قد قدرتا تكاليف إعادة إعمار المخيم والقرى المجاورة له بمبلغ ٤٤٥ مليون دولار أميركي. والجدير ذكره أن هذا المبلغ يشـكل تقـديمات الدول الأوروبية والغربية وبعض الصناديق العربية فقط، أمـا بالنسـبة للـدول العربية، والتي يفترض أن تقدم ما نسبته خمسين بالمئة من احتياجات إعادة إعمار المخيم، فسيصار إلى متابعة هذا الأمر معها، وعقب ذلك إلى الإعلان عن المبالغ التي سيكتتب بها في هذا المجال.

ب. خطّة إعادة الإعمار

استحوذت الاستعدادات لإطلاق ورشة إعادة إعمار مخيم نهر البـارد والمنـاطق المجاورة على مجمل الجهود التي بذلتها لجنة الحـوار اللبنـاني – الفلسـطيني

بإشراف مباشر من مكتب رئيس مجلس الوزراء، وبالتنسيق مع وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، ومنظمة التحرير الفلسطينية، والبنك الدولي. وانصبت الجهود على بلورة رؤية موحدة لبنانية – فلسطينية لإعادة إعمار ما تهدم في قسمي المخيم القديم والجديد وتنمية المناطق المجاورة، على قاعدة احترام سيادة الدولة اللبنانية من ناحية، وتأمين حياة كريمة للاجئين الفلسطينيين ضمن منطق الحقوق والواجبات من ناحية أخرى.

ولما كانت الحكومة اللبنانية تعتقد أن مشروع تأهيل وإعادة إعمار نهر البارد هو تحد مشترك بين لبنان والمجتمع الدولي ويقع على عاتق الجميع مقاربة هذا الملف بدقة وعناية لتأمين الحلول، فإن الوثيقة التي أعدتها الحكومة إلى المؤتمر، وبعد دراسات وتقييم، توصلت إلى صيغة لتأهيل وإعادة إعمار ما تدمر جراء حرب مخيم نهر البارد في المخيم القديم والجديد، وذلك بعد تقسيم هذه المنطقة إلى ثلاث حلقات:

١) الحلقة الأولى: المخيم القديم الذي دمر بالكامل
٢) الحلقة الثانية: المخيم الجديد الذي أصيب بشكل مباشر
٣) الحلقة الثالثة: المناطق المحاذية للمخيم الجديد والتي تحدها حلبا شمالاً، والبداوي جنوباً، والبحر غرباً، والمحمرة والعبدة شرقاً.

كما أن تقييم مسألة التأهيل وإعادة إعمار هذه المناطق قد تمحور حول ٣ عناصر:

١) خلق بيئة مناسبة تساعد انطلاق ورشة التأهيل وإعادة الإعمار على أسس شفافة وثابتة، وذلك عبر إدخال مبدأ الحوكمة من خلال تطبيق القوانين المرعية الإجراء وضمان استتباب الأمن ضمن سيادة الدولة اللبنانية، وإعطاء الحقوق لأصحاب أراضي المخيم القديم من خلال استملاكها من قبل الدولة، بالإضافة إلى العمل على تنمية المناطق المحاذية للمخيم.
٢) التأهيل وإعادة الإعمار، ويتضمن ذلك إزالة الركام ونزع الألغام وتأهيل الطرق وإعادة إعمار وترميم الأبنية السكنية منها والتجارية وتأهيل البنى التحتية
٣) تأهيل وإعمار وترميم المخيم الجديد الذي عانى من الإصابات المباشرة وغير المباشرة، وكذلك ترميم مخيم البداوي الذي استقبل النازحين الفلسطينيين من مخيم نهر البارد خلال الأزمة.

وبالرغم من أن موضوع إعمار مخيم نهر البارد سيكون مسؤولية الأونـروا، إلا أن الدولة ستواكب جميع هذه الأعمال من خلال وحدة متخصصة تعمل بإشـراف مباشر من رئيس مجلس الوزراء لمواكبة وتنسيق أعمال تأهيل وإعـادة إعمـار المخيم، وذلك بالتنسيق مع لجنة الحوار اللبناني-الفلسطيني، ومنظمـة التحريـر الفلسطينية، ومنظمات الأمم المتحدة، والبنك الدولي، والدول المانحة، والمنظمات غير الحكومية. كما سيتم تأليف لجنة وزارية برئاسة رئيس مجلس الوزراء للتأكيد على حسن سير هذه العملية، وتضم وزير المالية، ووزيـر الداخليـة، ووزيـر الشؤون الاجتماعية، ورئيس لجنة الحوار اللبناني-الفلسـطيني ومـدير الوحـدة المتخصصة.

كما ستبحث الحكومة اللبنانية عن مشاركة فعالة من قبل المجتمع الدولي لتعزيـز الاستقرار الأمني في منطقة لبنان الشمالي وتأكيد التنمية المستدامة لأهالي المنطقة والمخيم.

تاسع عشر: مسألة ضبط الحدود: المشروع التجريبي لضبط الحدود الشمالية مع الحكومـة الألمانية

عمدت السلطات الأمنية اللبنانية إلى طلب المساعدة من قوات الطوارئ الدولية العاملـة فـي لبنان وكذلك من دول صديقة تعتبر متقدمةً في المجالات الأمنية لتقييم الإجراءات والأنظمـة الأمنية المعتمدة في مطار رفيق الحريري الدولي والحدود البرية والبحرية وتقـديم المعـدات والنصائح والمساعدات لسد الثغرات الموجودة. وبالتوازي مع ذلك، تم تعيين لجنة مؤلفة مـن مسؤولين عن إدارات عسكرية وأمنية ومدنية برئاسة المدير العام لقوى الأمن الداخلي أنيط بها مهمة السهر على حسن مراقبة وضبط المراكز الحدودية البرية والبحرية والجويـة الرسـمية ومراقبة تطبيق القوانين والأنظمة والقرارات المرعية. وتشكّل هـذه اللجنـة نقطـة اتصـال وتنسيق مع الجهات الدولية التي ستقوم بعمليات التقييم المذكورة. كما تم تكليف الجيش اللبناني باتخاذ الإجراءات الضرورية لضبط الحدود الشمالية والشرقية الشمالية ومنع أعمال التهريـب بكافة أنواعه وكذلك مراقبة وضبط الحدود البحرية بالتعاون مع القوات البحرية اللبنانية وتلك التابعة لقوات الطوارئ الدولية العاملة في لبنان. وعلى هذا الأساس، أرسل قسم عمليات حفظ الأمن في الأمم المتحدة فريقاً من خبراء الشرطة إلى لبنان بين الفترة الممتدة من ١٠ إلى ٢٥ أيلول ٢٠٠٥. وقد التقى هذا الفريق بعدد من المسؤولين الحكوميين اللبنانيين وبممثلـين عـن كافة الوكالات الأمنية في لبنان من أجل وضع تصور شامل عن الوضع في ما يتعلق بعمليات

الضبط والتدقيق الواجب إتباعها والوجود الأمني عند حدود لبنان البرية ومياهه الإقليمية وفي نقاط العبور بما في ذلك مطار رفيق الحريري الدولي. وهكذا فقد تم إعداد تقرير بهذا الشـأن أرسل إلى السلطات اللبنانية.

وبناء على اتفاقية ثنائية تم توقيعها بين الحكومتين اللبنانية والألمانية، تم إنشاء مكتب المشروع الألماني للشرطة الفدرالية / الجمارك في بيروت، وبدأ فريق استشاري متخصـص بوضـع الدراسات لمساعدة الأجهزة اللبنانية على صياغة استراتيجية وطنية لضبط الحدود. كما قـام الفريق بزيارة جميع المرافق والمعابر الحدودية اللبنانية المختلفة حيث تركّز عمله على تقـديم النصح والمشورة حول الأسس النظرية لتعزيز أمن الحدود، ولاسـيما الحـدود اللبنانيـة - السورية، وكذلك المرافئ ومطار رفيق الحريري الدولي توصلاً إلى وضـع نظـام مراقبـة وضبط متكامل بالإضافة إلى البحث في ميـادين الـدعم بـالأجهزة والمعـدات والتـدريب والاتصالات. وقد قدم هذا الفريق توصيات تتعلق بكيفية تحسين عمليـات حمايـة ومراقبـة الحدود اللبنانية البرية الرسمية منها وغير الرسمية، مقترحاً تنفيذ مشروع تجريبـي (Pilot Project) على الحدود الشمالية تشترك فيه القوى اللبنانية المعنية (جيش، أمن عام، جمارك، أمن داخلي)، وذلك مع تجهيزها بالمعدات اللازمة من الدول المانحـة التـي سـتقوم ألمانيـا بالاتصال بها والتنسيق فيما بينها لتأمينها إلى لبنان. كما ركّز هذا الفريق في توصياته أيضـاً على ضرورة تفعيل التعاون والتنسيق بين كافة الأجهزة والوكالات الأمنية المعنية في لبنان.

وفي هذا الخصوص، وبتاريخ ٢٠٠٧/٧/٢٨، قرر مجلس الوزراء إنشاء قوة مشتركة لمراقبة وضبط الحدود الشمالية تتألف من وحدات من الجيش وقوى الأمن الـداخلي والأمـن العـام والجمارك. وقد ربطت هذه القوى عملانياً بقيادة الجيش وإدارياً ومسلكياً بالقيادات التابعة لها، وحددت مهامها وأهدافها بشكل واضح لا لبس فيه مع التركيز على التعاون والتنسـيق بـين مختلف الأجهزة لضمان حسن التقيد. واستكمالاً لهذه الخطوة، قرر مجلـس الـوزراء أيضـاً تطويع ٢٥٠ عنصراً لصالح المديرية العامة للأمن العام وذلك لسد النقص الحاصل في عديدها وفي سبيل تفعيل دورها في ضبط المراكز الحدودية، قد تم بالفعل تطويع ١٢٥ مفتشـاً فيمـا ألغي تطويع المأمورين فيما بعد.

واعتباراً من شهر تموز ٢٠٠٧، بدأت ورشة التحضير العملي وتأمين الأعتدة والتجهيـزات اللازمة لوضع المشروع التجريبي موضع التنفيذ، حيث لعب المكتب الألمـاني دوراً كبيـراً وفاعلاً لتأمين العتاد والتجهيزات والتدريب مع الدول المانحة التي شاركت في دعم المشروع.

وقد قدمت ألمانيا معظم المعدات البوليسية التي شملت آلات كشف المعادن، وأجهـزة تحـذير ضوئية، وأجهزة كومبيوتر محمولة، ومطافئ حرائق، ودراجات نارية، وسيارات دفع رباعي، ومناظير، وسيارات قيادة، وكاميرات تصوير وفيديو، وألبسة خاصة للحماية، وآلات فحـص للمستندات، وآلات كشف المتفجرات، ومولدات كهربائية من مختلف الأحجام لكافـة المواقـع والمراكز وسواها. كما قدم عدد من الدول المانحة وتشمل الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد الأوروبي وبريطانيا وكندا والدنمرك مساهمات هامة، لتصل قيمة المساهمات الإجماليـة إلـى حوالي ١٤ مليون يورو حتى الآن.

ومن جهتها، قامت الحكومة اللبنانية بواجباتها كاملةً تجاه هذا المشروع وذلك عن طريق تقديم كافة التسهيلات الإدارية والقانونية والأشغال الضرورية والاستملاك، وبلغت قيمة مسـاهماتها حتى الآن حوالي ٥.٦ مليار ليرة لبنانية. وقد تمت هذه الأعمال علـى مـرحلتين، المرحلـة الأولى نفذت من قبل الهيئة العليا للإغاثة وبلغت قيمتها حوالي ٢.٤ مليار ليرة لبنانيـة، أمـا المرحلة الثانية فقد بدأت بعد المباشرة بوضع المشروع موضع التنفيذ والذي أوصى باستحداث مراكز متقدمة للأمن العام والجمارك والجيش وقوى الأمن الـداخلي فـي محلتـي العبوديـة والبقيعة وتركيز مراكز للتجمع والمراقبة على طول الحدود، وهذا ما استدعى تأمين عدد كبير من المكاتب والبيوت المسبقة الصـنع وتجهيزهـا بالمعـدات والتمديـدات والبنـى التحتيـة الضرورية. وقد نفذت هذه المرحلة من قبل المديرية العامة لقوى الأمـن الـداخلي وبلغـت تكاليفها حتى تاريخه ٣.٢ مليار ليرة لبنانية. بالإضافة إلى ذلك، قررت الحكومـة اسـتملاك عقار تبلغ مساحته ٨٠ دونم في محلة العبودية يقع مباشرةً علـى الحـدود الشـمالية لإنشـاء المراكز الحدودية عليه مستقبلاً وتركيز المراكز المستحدثة عليه حالياً، وقد تمت الموافقة على الإجازة لمجلس الإنماء والإعمار استعمال مبلغ بقيمة ٢.١ مليون دولار أميركي مـن أصـل المبالغ المرصودة لاستملاكات موافق على صرفها بموجب سندات خزينة بالعملـة الأجنبيـة لتمويل كلفة هذا العقار.

وفي هذا الإطار، باشر الفريق الألماني بالاشتراك مع اللجنة اللبنانية المختصة، اعتباراً مـن بداية العام ٢٠٠٨، عمليات التقييم والإشراف المباشر على سير العمل وحل المشـاكل التـي تعترض التنفيذ. وتمت خلال شهر شباط من العـام ٢٠٠٨ أول عمليـة تقيـيم لأداء القـوة المشتركة، وعقد اجتماع لدراسة نتائج هذا التقييم برئاسة دولة رئيس مجلس الـوزراء حيـث أعطيت التوجيهات لتلافي الأخطاء والتركيز على ضرورة التعاون والتنسيق والتكامل بعمـل مختلف الأجهزة المعنية.

واستمرت أعمال القوة المشتركة بطريقة فاعلة وتعاون تام بين مختلف الأجهزة، لتنتهي المرحلة التنفيذية للمشروع التجريبي في ٣٠ حزيران ٢٠٠٨ حيث انتقلت ملكية المشروع للدولة اللبنانية. وقد وضع الفريق الألماني تقريراً شاملاً حول تقييم المشروع التجريبي، اعتبر فيه أن لبنان قادر على ضبط حدوده وفقاً للإستراتيجية الأوروبية للإدارة المتكاملة للحدود، وأن استمرار التعاون الفعال بين الأجهزة علامة مشجعة من أجل قيام قوة حدودية مستقلة في المستقبل، وأوصى بالإبقاء على القوة المشتركة لمراقبة وضبط الحدود الشمالية ومواصلة مهامها في المنطقة الشمالية بتركيبتها وعديدها الحالي، وأن تساهم كذلك بمسؤولية ضبط الحدود البحرية. كما اقترح على الجانب اللبناني خلال المرحلة المستقبلية تحديد الإستراتيجية اللبنانية في مجال مستقبل ضبط الحدود وفق إحدى الاقتراحات التالية:

١. إنشاء قوة خاصة أو جهاز مستقل لضبط الحدود البرية والبحرية والجوية كافة مع ما يتطلبه ذلك من تشريعات.
٢. تطبيق الأنموذج المطبق على القوة المشتركة لمراقبة وضبط الحدود الشمالية (مشاركة كافة الأجهزة المعنية)، مع تقدير الحاجة إلى حوالي ٤,٠٠٠ عنصر لذلك.
٣. تحديد آلية العمل مع الشركاء الدوليين في المرحلة اللاحقة.

وستستمر ألمانيا بالقيام بدور تعزيز ورعاية لهذا المشروع حفاظاً على استمراريته حتى نهاية العام ٢٠٠٨، إتاحةً في المجال أمام الحكومة اللبنانية لاتخاذ قرارها حول اعتماد إستراتيجية لعمليات مراقبة الحدود اللبنانية كاملةً، وقد رصدت مبلغ مليون يورو لاستكمال المعدات اللازمة لهذه الغاية.

تعريفات مخفضة، تطوير خدمات جديدة، تقديم تسهيلات ودعم، وإطلاق مشاريع إنمائية

من الناحية العملية التي تؤثر مباشرةً على حياة الناس اليومية، عملت الحكومة على إطلاق مشاريع إنمائية متعددة في مختلف المناطق اللبنانية، وتقديم خدمات وتسهيلات جديدة وتعريفات مخفضة للمواطنين ولقطاع الأعمال والمستثمرين.

بالإضافة إلى هذه الخدمات والتسهيلات، تجدر الإشارة إلى أن الحكومة قامت خلال عهدها بالعديد من التقديمات والمساعدات الأخرى، وكان أهمها برامج الدعم الاقتصادي والاجتماعي والمعيشي والتي تم تفصيلها في القسم الأول من الفصل الأول (تطور الأوضاع الاقتصادية العامة وسياسة الحكومة الاقتصادية) والملحق رقم ٣، وكذلك المساعدات التي قدمتها الدولة للمواطنين المتضررين نتيجةً لعدوان تموز ٢٠٠٦ والتي تم تفصيلها في الفصل الرابع (إنجازات ورشة النهوض وإعادة الإعمار لما دمرته إسرائيل في عدوانها في تموز ٢٠٠٦) والملاحق رقم ٦ و٧ و٨.

وفيما يلي ملخص عن أبرز المشاريع التي أطلقت والخدمات والتسهيلات الجديدة التي تم تقديمها.

أولاً: تعريفات مخفضة

١. في مجال الاتصالات

أ. الاتصالات الدولية: إذ جرى تخفيض كلفة التخابر الدولي من ٣٠ إلى ٦٠% مما شكل وفراً هاماً على المشتركين. كما تم توحيد التعرفة لكافة الدول وتخفيضها لغاية ٥٠% (٥٠٠ ل.ل. نهاراً- ٤٠٠ ل.ل. ليلاً) وذلك ابتداء من ٢٠٠٧/١١/١.

ب. الخطوط الرقمية التأجيرية المحلية: حيث تم تخفيض كلفتها لغاية ٤٠% وذلك من أجل تشجيع الشركات لتقديم شبكات خاصة بسعر أفضل.

ج. الخطوط الرقمية التأجيرية الدولية: إذ تم تخفيض كلفتها لغاية ٨٥% وذلك من أجل تقديم أسعار تنافسية مع الأسعار الإقليمية والدولية.

د. الاتصالات الهاتفية بالانترنت (Dial up): التي خفضت كلفتها كالتـالي: مـن ساعة إلى ١٥ ساعة: ٧٥٠ ل.ل. /الدقيقة، مـا فـوق ١٥ سـاعة :٥٠٠ ل.ل. /الدقيقة.

ه. السعات الإضافية لل DSL: حيث أصبحت سقوف السعات سقوفاً للاستعمال فـي كل اتجاه على حدة، وتم تخفيض سعر ال GB الإضافي من ٥٠,٠٠٠ ل.ل. إلى ١٥,٠٠٠ ل.ل.

٢. في مجال الرسوم الجمركية

أ. تخفيض في عدد من الرسوم في التعريفة الجمركية: ولا سيما فيما يتعلق بـالمواد الغذائية، أما الأدوية فهي أصبحت معفاة كلياً من الرسوم الجمركية، فضـلاً عـن كونها معفاة أصلاً من الضريبة على القيمة المضافة. وكان آخر تلك الإجـراءات إلغاء عدد من الرسوم الجمركية وتخفيض بعضها الآخر، ولا سيما على الطيور، من ٧٠% إلى ٢٠% وذلك ابتداء من شهر أيار ٢٠٠٨.

٣. في مجال الصحة العامة

أ. تسعير الدواء: بعد عملية إعادة تسعير الأدوية التي حصلت في لبنان، وعمليـات المراجعة كل ٣ سنوات، لم يعد أي دواء مسجل في لبنان يباع بأسعار أغلى مـن أسعار دول المنطقة والجوار.

ثانياً: تقديمات ودعم مختلف

١. في مجال الاتصالات

ب. إعفاءات حرب تموز ٢٠٠٦: تم إعفاء كافة المتضررين من الحرب من رسـوم الاشتراكات الهاتفية خلال تلك الفترة، وذلك مساهمةً بتخفيف أعباء الحرب عـن هؤلاء المواطنين.

٢. في مجال الاقتصاد والاستثمار

أ. دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: تمكن مشروع دعم المؤسسـات الصـغيرة والمتوسطة من إطلاق عمل حاضنات تطوير الأعمال في المناطق اللبنانية الأربع (الشمال، الجنوب، البقاع، بيروت وجبل لبنان) والتي استهلت عملها فعلياً بدءاً من

شهر آذار ٢٠٠٧، وذلك في إطار البرنامج المتكامل لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم الذي يموله الاتّحاد الأوروبي. وهذه الحاضنات الواقعة في صيدا وطرابلس وسهل البقاع وبيروت، تهدف إلى تعزيز تنافسية لبنان، كما ستشكّل مركزاً للخدمات الداعمة للأعمال وستساعد في بناء اقتصاديات محلية قوية. وتتمثّل مهمتها الأولية بـ "احتضان" المؤسسات ذات القدرة العالية على النمو والمؤسسات الناشئة حديثاً. وهذا "الاحتضان"، الذي ثبتت فعاليته عالمياً، كناية عن إحاطة مكثّفة وإمساك كبير بزمام الأمور لمساعدة المؤسسات على تحقيق أكبر قدرة إنتاجية لها. وحالياً تعمل وزارة الاقتصاد والتجارة على تدريب الهيئات الإدارية للحاضنات الأربع، وتدعم هذه الحاضنات في تقديم الخدمات الاستشارية والتدريبية لـ١٧ شركة صغيرة أو متوسطة، كما أنها تستضيف ما يقارب الـ١١ شركة صغيرة حديثة التأسيس incubates. وقد حصلت أيضاً كل حاضنة أعمال على هبة مقدارها ٧٠٠,٠٠٠ يورو، لتغطية كلفة التجهيزات وتشغيل المراكز في المرحلة الأولى. وقد كان لحاضنات الأعمال والتجمعات التي تملكها وتعمل على تشغيلها مساهمة كبيرة في هذا المجال مما يدلّ على التزام كلّ الأطراف المعنية.

ب. دعم الدولة للحبوب والشمندر السكري

١) تم العمل على إيجاد حلول مجزية لعملية دعم الدولة للقمح المحلي والشمندر السكري:

i. على صعيد الشمندر السكري: تم تخفيض هذا الدعم تدريجياً بدءاً من موسم العام ٢٠٠٥ وينتهي مع موسم العام ٢٠٠٧. وتمت إعادة النظر بآلية تنظيم الدعم بحيث يغطي الدعم زراعة الشمندر فقط دون التصنيع، ويدفع الدعم مباشرة للمزارع ويترك له أمر تصريف الإنتاج مما يؤمن له دخلاً إضافياً.

ii. على صعيد القمح المحلي، قامت الوزارة بالإجراءات التالية:

- تحديد فترة الدعم بثلاث سنوات
- عدم تخفيض قيمة الدعم تدريجياً وذلك مراعاة لأوضاع المزارعين وامتصاص لمساحات واسعة من الأراضي من أمام زراعات أخرى تعاني من الكساد.
- ضمان شراء إنتاج المزارع مهما بلغت الكمية، وقد أدت هذه السياسة إلى ارتفاع في المساحات المزروعة قمح بحيث تسلمت الوزارة

جزءاً من الإنتاج وعمد المزارعون إلى التصدير إلى الخارج وإلـى بيع الإنتاج مباشرة إلى المطاحن المحلية مما أتاح لهم فرصة الـربح والاستفادة من ارتفاع الأسعار العالمية للقمح. الأمر الذي أثبت عـدم الحاجة إلى دعم الدولة.

٢) بسبب الأوضاع الصعبة التي مرت بها البلاد وارتفـاع أسـعار القمـح عالمياً، عمدت وزارة الاقتصاد والتجارة على عقد اجتماعات متواصـلة ومفتوحة مع التجار والمستوردين وأصحاب المطاحن والأفـران وكافـة النقابات المعنية بصناعة الرغيف للتنسيق فيما بيـنهم وإيجـاد الحلـول الممكنة لاحتواء الأزمة وتخفيف أعباء الغـلاء عـن كاهـل المـواطن. فاعتمدت الوزارة سياسة تأمين الرغيف بشكل دائم ومـن دون انقطـاع، وكذلك الحفاظ على استقرار سعر رغيف الخبز وجودته بالرغم من غلاء معظم العناصر الداخلة في تكلفة تصنيع الرغيف (الطحـين، المـازوت، النايلون). ولتحقيق هذا الاستقرار، عمدت الوزارة إلى اتخاذ الخطـوات التالية:

i. استيراد ٤٦,٠٠٠ طن من القمح كمخزون احتيـاطي تكفـي حاجـة الاستهلاك بحدود الشهرين.
ii. دعم استيراد القمح بمعدل ٥٠ د.أ للطن الواحد من القمح المسـتورد في المرحلة الأولى، ومن ثم رفعه إلى ٧٥ د.أ للطن لمنع أي خلـل تمويني أو نقص في السوق.
iii. إطلاق حرية استيراد القمح والطحين ومشتقاته من دون أي قيـود أو عقبات بما فيها إلغاء الإجازة.

٣. في مجال الزراعة

أ. استمرار العمل بالبرنامج الوطني لدعم الصادرات الزراعية اللبنانية

قامت المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان بالاستمرار بتنفيذ ومتابعـة البرنامج الوطني لدعم الصادرات الزراعية اللبنانية " اكسبورت بـلاس" وذلـك استناداً لقرار مجلس الوزراء رقم ١ الصادر بتاريخ ٢٠٠٦/٤/٥ والقاضي بتمديد العمل في البرنامج لمدة خمس سنوات. ومن الملاحظ أن استمرار العمل بالبرنامج انعكس إيجاباً على استقرار القطاع الزراعي وعلى زيادة حجم صادراته خاصـة بالنسبة للعام ٢٠٠٧، وتحديداً الفصل الرابع من العام نفسه.

وفي العام ٢٠٠٧، تم إنجاز ما يلي:

١) زيادة عدد المنتسبين إلى برنامج "اكسبورت بلاس" بنسبة تبلغ ١٧% عن العام ٢٠٠٦.

٢) تسديد //٢٧,١٠٥,٥٤٣,٠٠٠// ل.ل.، أي ما يوازي ٧٥% من مجموع الرديات المستحقة للمنتسبين إلى البرنامج الوطني لدعم الصادرات الزراعية للعام ٢٠٠٦ والذي بلغ مجموعه //٣٦,١٦٥,٦٥٣,٠٠٠//ل.ل.

٣) بلغت كلفة البرنامج الوطني لدعم الصادرات الزراعية اللبنانية منذ إطلاقه ولغاية نهاية العام ٢٠٠٧ **//200,117,490,000//ل.ل.**، بما فيها كلفة الدعم المباشر والدعم غير المباشر من نفقات ترويج وإرشاد بالإضافة إلى كلفة المعاينة والمراقبة التي تدفع إلى شركات المراقبة.

٤) بعد أن كان وقف العمل في برنامج الدعم هذا قد تقرر في بداية العام ٢٠٠٨ نسبةً لكلفته الباهظة وقلة منافعه الاقتصادية، إلا أنه، ونظراً للظروف السائدة والكلفة المرتفعة للإنتاج الزراعي، تقرر استمرار العمل ببرنامج Export Plus.

٤. في مجال الصناعة

أ. إعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم المتضررة: تعاونت وزارة الصناعة مع منظمة اليونيدو على وضع مشروع برنامج لإعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم المتضررة جراء حرب تموز ٢٠٠٦، بوشر العمل به، وذلك من خلال صندوق النهوض اللبناني (LRF) الذي تديره الأمم المتحدة ولجنة توجيهية مؤلفة من ممثلين عن الدول المانحة والحكومة اللبنانية. وقد جرى إطلاق هذا المشروع بتاريخ ٢٠٠٧/١٠/١٦ تحت اسم (LASER)، وعقدت سلسلة اجتماعات في مبنى الوزارة وفي المناطق مع أصحاب العلاقة ورؤساء التجمعات الصناعية لمناقشة استمارة مسح الأضرار التي تم ملؤها لاحقاً من قبل المتضررين وجرى الكشف على أساسها. ويقوم الفريق المكلف بمتابعة هذا المشروع حالياً حيث تم تحديد ١١٨ مصنعاً متضرراً، والعمل جارٍ حالياً من أجل تحديد مساعدات إعادة التأهيل.

ب. دعم القطاع الصناعي: رغبة منها بدعم القطاع الصناعي بشكل عام، وبتخفيف وطأة الخسائر التي مني بها هذا القطاع خلال وبعد حرب تموز ٢٠٠٦ بشكل

خاص، أعلنت الحكومة عن سلسة خطوات لدعم القطاع الصناعي، وذلـك عبـر التالي:

١) دعم وزارة المال للقروض التشغيلية الجديدة التي تُمنح للصناعيين اللبنـانيين عبر المصارف التجارية بفوائد مخفضة بنسبة ٧ نقاط مئويـة. وتـأتي هـذه القروض من أجل تعزيز قدرة النهوض للمؤسسات الصناعية بعد ما عانته من أوضاع متردية نتيجةً لعدوان تموز ٢٠٠٦، وتراجـع الحركـة الاقتصـادية والسياحية نتيجةً للاعتصام في وسط مدينة بيروت على مدى سـنة ونصـف وللأزمات والتشنجات السياسية التي تلاحقت حينها.

٢) منح المؤسسات الصناعية أسعار طاقة مخفّضـة لمـدة سـنة ابتـداء مـن ٢٠٠٧/٦/١، خصوصاً خلال فترة الليل حيث ينخفض سعر الكيلوواط إلـى ٥٠ ليرة لبنانية، مما ساهم في تخفيف الأعباء التشغيلية عن هذه المؤسسات.

٣) في إطار الإجراءات الوقائية، عملت الوزارة على استصدار القرار رقـم ٤٨ تاريخ ٢٠٠٦/٩/٤ المتضمن الموافقة على فرض إجـراءات وقائيـة علـى واردات بلاط السيراميك. هذا وتتولّى الوزارة، بالتعاون مع وزارة الاقتصـاد والتجارة - مصلحة حماية المستهلك، الرقابة على مدى التزام أصحاب معامل السيراميك مضمون القرار لجهة عدم رفع الأسعار.

٥. <u>في مجال التربية</u>

أ. زيادة بدل ساعة التعليم الابتدائي وبدل ساعة التعليم الثانوي ٣,٠٠٠ ل.ل. وبـدل ساعة التعليم المهني والتقني ٤,٠٠٠ ل.ل. وبدل ساعة التعليم الجـامعي ٦,٠٠٠ ل.ل.

ب. الموافقة على طلب وزارة التربية والتعليم العالي على تفرغ ٨٣٩ مـن الأسـاتذة المتعاقدين بالساعة لدى الجامعة اللبنانية.

ج. إعطاء مساعدة عن كل يوم حضور فعلي لكل تلميذ في المدارس الرسمية بقيمـة ٧٥٠ ل.ل. في التعليم الابتدائي و١,٠٠٠ ل.ل. في التعليم المتوسط، وهذا إسهام في زيادة القوة الشرائية لدى ذوي الدخل المحدود، وتشجيعاً لفئات واسـعة مـن الفئات المهمشة في المجتمع اللبناني على انخراط أطفالهم في المدارس الرسـمية، وكذلك في محاولة هامة وإن متواضعة لمعالجة جيوب الفقر في عدد من المناطق اللبنانية.

٧. في مجال الصحة العامة

أ. المستشفيات الحكومية

١) القدرة الاستشفائية: قامت الـوزارة، فـي العـام ٢٠٠٥، بتـأمين حـوالي ١٨٢,٠٠٠ عملية استشفائية، تم معالجة نحو ٢٦,٠٠٠ حالة استشفائية منهـا في المستشفيات الحكومية. أما في العام ٢٠٠٦، فقامـت الـوزارة بتغطيـة ١٨٤,٠٠٠ حالة استشفائية، تمت معالجة ٣٤,٠٠٠ حالة منها في المستشفيات الحكومية. أما الزيادة الكبيرة في عدد العمليات الاستشفائية فحصـلت خـلال عام ٢٠٠٧ إذ اضطرت الوزارة إلى تغطية ٢٠١,٠٠٠ عملية استشـفائية، عولجت ٥٥,٠٠٠ حالة منها في المستشفيات الحكومية، وهذه الزيادة التي لا تعكس معدل النمو البشري في لبنان تشير إلى أزمة معيشية وإلـى مشـكلة واضحة لدى الجهات الصحية الضامنة الأخرى.

٢) السياسة الاستشفائية التخصصية: بلغ عدد مجموع عمليات القلب المفتوح للعام ٢٠٠٧ على حساب الوزارة ١,١٦٠ عملية، وعدد عمليـات "البـالون مـع راسور" ١,٦٥٦ عملية. وأصبح مستشفى الرئيس رفيق الحريري الجـامعي أكبر المراكز التي تؤمن للوزارة خدمات جراحة القلب والقسطرة والتمييل إذ أجرى ٢١٥ عملية قلب مفتوح و١٩٢ "بالون مع راسور" لحساب الوزارة في العام ٢٠٠٧.

٣) أما بالنسبة لمعالجة سرطان الأطفال، فلقد تم افتتاح مركز سرطان الأطفـال في مستشفى الرئيس رفيق الحريري الجامعي بالتعاون مع مركز السان جـود في مستشفى الجامعة الأميركية.

٤) كما تم لتاريخه إجراء ٣ عمليات زرع كلي في مستشـفى الـرئيس رفيـق الحريري الجامعي، إذ تم افتتاح قسم لزراعة الأعضاء وخاصة زراعة الكلى في هذا المستشفى بعدما تم اكتمال الطاقم الطبي والإداري لهذا الغرض.

ب. السياسة الدوائية

١) التقديمات الدوائية للإمراض المستعصية: في العام ٢٠٠٧، بلغ عدد المرضى الذين يتلقون أدويتهم المكلفة والباهظة الـثمن علـى نفقـة وزارة الصـحة والموجودين على قاعدة بيانات مركز الكرنتينا ١٣,٦٢٢ مريضاً. ومن أصل ٨,٠٠٠ حالة سرطانية موجودة في لبنان، هنـاك ٣,٧٢٧ مريضـاً يتلقـون علاجهم على نفقة وزارة الصحة.

ولتوفير مشقة المواصلات على المرضى ولتأمين أدويتهم في مناطقهم، تم استحداث ٥ مراكز لتوزيع الأدوية للأمراض المستعصية في المناطق، في كل من زحلة، وصيدا، وطرابلس، والنبطية، وبيت الدين، بدأ العمل فيها في نيسان ٢٠٠٧، وتخدم هذه المراكز حوالي ١,٦٠٠ مريض.

وفي هذا الإطار أيضاً، وتسهيلاً لمعاملات المواطنين وضبطاً للهدر في آن واحد، يتم العمل حالياً على إصدار بطاقة إلكترونية لكل مريض.

٢) إدخال أدوية جديدة على التقديمات الدوائية للأدوية المستعصية: قامت وزارة الصحة العامة بتأمين دواء جديد عبر موازنة الأدوية المستعصية هو Exjade ويستمل لعلاج مرض التلاسيميا، وذلك بعد موافقة مجلس الوزراء. وسيتم توزيعه على حوالي ١٠٠ مريض لا يستفيدون من أية تغطية صحية أو من أية جهة ضامنة.

ج. التلقيح

عرفت المؤشرات الإحصائية للتلقيح تحسناً ملحوظاً في السنوات الثلاثة الماضية.

١) الحصبة والحصبة الألمانية: تماشياً مع التزام لبنان بإستراتيجية منظمتي الصحة العالمية واليونيسيف للقضاء على مرضي الحصبة والحصبة الألمانية بنهاية العام ٢٠١٠، ونظراً لتكرار جوائح الحصبة سنوياً في معظم المناطق اللبنانية، وإنفاذاً لتوصية اللجنة الفنية لبرنامج التحصين، نظمت وزارة الصحة العامة حملة وطنية للتلقيح ضد مرضي الحصبة والحصبة الألمانية(MR) بالتعاون مع وزارات التربية والتعليم العالي، والشؤون الاجتماعية، والداخلية والبلديات، والإعلام، والاتصالات، والدفاع ، ونقابتي الأطباء وجمعيات طب الأطفال وطب العائلة والطب العام، ومؤسسات القطاع الصحي الأهلي المعنية، سيما جمعية الشبان المسيحية، والجمعيات العلمية والمهنية، وبدعم من منظمتي اليونيسيف والصحة العالمية. واستهدفت هذه الحملات جميع الأطفال على الأراضي اللبنانية من عمر تسعة أشهر حتى الرابعة عشر عاماً بغض النظر عن عدد جرعاتهم السابقة ومواعيد جرعاتهم اللاحقة، وذلك على مرحلتين أولاهما كان في ٣١ آذار واستمرت لغاية ١٢ نيسان ٢٠٠٨ مستهدفة الأطفال في المؤسسات التربوية والرعائية، والثانية بتاريخ ٢٩ نيسان واستمرت حتى ٣ أيار ٢٠٠٨ مستهدفة باقي الأطفال من هذه الفئة العمرية ممن لا يرتادون أية مؤسسات تربوية و/أو رعائية لأي سبب كان. وبلغت نسبة التغطية ٧٦.٥%.

٢) حملة وطنية للكشف المبكر عن سرطان الثدي: تطبيقاً لمبدأ تعزيـز شـبكات الأمان والحماية الاجتماعية الواردة في خطة باريس III الاجتماعية، واقتراح وزارة الصحة بتوسيع تقديمات الخدمات الصحية مباشرةً للعائلات الفقيرة بدلاً من التقديمات المادية، قامت وزارة الصحة بإجراء حملـة وطنيـة للكشـف المبكر عن سرطان الثدي عند النساء وتقديم العلاجات اللازمة علـى نفقـة وزارة الصحة العامة. وتم اختيار هذه الحملة لأن سرطان الثدي يشكل حوالي ٢٢% من مجمل حالات السرطان في لبنان ويحتل المرتبـة الأولـى بـين السرطانات التي تصيب النساء في لبنان (بنسبة ٤٢%). وشملت هذه الحملـة تشجيع السيدات على إجراء الصورة الشعاعية للثدي، والتي تعتبـر فحصـاً أساسياً للكشف المبكر لسرطان الثدي في وقت يكون العلاج ما زال ممكنـاً. وتركزت هذه الحملة على مجموعة من المبادرات، من بينها إقامة شبكة مـن مراكز الفحص الشعاعي للثدي بتعرفة مخفضة ومتوفرة في سـائر أرجـاء البلاد لتسهيل العبء المادي على النساء الراغبات في الحصول علـى هـذا الفحص. فتم الاتفاق على تقديم حسومات لجميع النساء بقيمة ٦٠-٧٠% على الصورة الشعاعية خلال هذه الفترة، فبلغ سعر الصورة ٣٠ ألف ليرة لبنانيـة في المستشفيات الحكومية المعتمدة و٤٠ ألف ليرة لبنانية فـي المستشـفيات الخاصة والمراكز الطبية. وقد بلغ عدد المستشفيات الحكومية المشاركة ١٧ مستشفى والمستشفيات الخاصة ٦٠ مستشفى والمراكز الطبيـة ٣٠ مركـزاً موزعاً على جميع الأراضي اللبنانية. وقد أجريت ٤,٠٧٩ صـورة شـعاعية للثدي خلال فترة المرحلة الأولى للحملة وبالحسم المتفق عليه. أما المرحلـة الثانية فكانت من منتصف تشرين الثاني ٢٠٠٧ حتى أواخـر شـهر شـباط ٢٠٠٨ في جميع المستشفيات الحكومية لجميع السيدات بين ٤٠ إلى ٧٠ سنة، حيث أجريت ٣,٣٠٩ صورة شعاعية للثدي خلال فترة المرحلة الثانية.

٣) إطلاق الحملة الوطنية الأولى لمكافحة التهاب الكبد "B" و"C": فـي محاولـة لمكافحة بعض أمراض الكبد المزمنة التي تبقى ساكنة في الجسـد لسـنوات طوال وغالباً ما تؤدي إلى تشمع وتقرح أو سرطان في الكبد، قامـت وزارة الصحة العامة ووزارة الشؤون الاجتماعية بتوحيد جهودهما بالتعـاون مـع شركة هوفمن-لا روش والجمعية اللبنانية لطب المعدة والأمعـاء، والجمعيـة اللبنانية للأمراض المعدية لمكافحة التهاب الكبد "B" و"C"، وذلك مـن أجـل إطلاق الحملة الوطنية الأولى ضد هذه الأمراض. واستمرت هذه الحملة على

مدى شهرين، وأجرت المستشفيات المشاركة في جميع أنحاء لبنـان والتـي يفوق عددها ٦٠ مستشفى فحوصات الدم المخبرية للكشف عن التهاب الكبـد "B" و"C" مع حسومات بنسبة ٥٠% للراغبين في إجراء هـذه الفحوصـات. وقد حيث أُجري ما يزيد عن ٢,١١٨ اختبار للكشف عن الالتهاب الكبـد "B" و"C" خلال حملة التوعية، حيث تم التبليغ عن ٤٦ حالة مصـابة، معظمهـا إصابات بالالتهاب الكبد "B". وقامت وزارة الصحة بتقديم العـلاج المبكـر للمرضى الذين كانت نتائجهم إيجابية قبل أن يتطور المـرض إلـى مراحـل متقدمة غير قابلة للشفاء.

والملفت للنظر أن المستشفيات في المناطق النائية، على غرار بعلبك وعكار، سجلت أعلى نسبة من الاختبارات مع عدد إجمالي يزيد عن ٣٠٠ شخص في المنطقتين، ما يعني وصول الحملة إلى ابعد المناطق في لبنان.

٨. في مجال النقل والنقل العام

أ. تنفيذاً للقانون رقم ٢٠٠٢/٤٥٣ القاضي بدفع تعويضات مالية لأصحاب الفانـات والبيك-أب الخصوصية والعمومية العاملة على المازوت عند استبدالها أو استبدال محركاتها بمحركات تعمل على البنزين، قامت الهيئة العليا للإغاثـة بـالتعويض على ٧٦٥ مستفيد أتموا استبدال محركاتهم من المازوت إلـى البنـزين، بقيمـة إجمالية بلغت ٥ مليارات ليرة لبنانية.

٩. في مجال الشباب والرياضة

أ. منح مساهمات مالية إلى اتحاد الرياضة والشباب بقيمة /١,١٥١,٠٠٠,٠٠٠/ل.ل. وذلك للمشاركة في البطولات المحلية والإقليمية والدولية خلال العام ٢٠٠٦.

١٠. في مجال الشؤون الاجتماعية

أ. خدمات مراكز الخدمات الإنمائية

١) النشاطات الصحية: بلغ عدد المستفيدين من خدمات الأقسـام الصـحية فـي مراكز الخدمات الإنمائية حوالي ٣٣٩.٢٩٥ مستفيداً، وهـذا الـرقم يشـمل المعاينات (في الاختصاصات التالية: الصحة العامـة، القلـب، صـحة الأم والأسرة والصحة الإنجابية) والتلقيح وطب الأسنان، وذلك فـي ٧٣ مركـز خدمات إنمائية و٧٧ فرع لها إضافةً إلى ٣ مراكز صحية للنقابات العمالية.

٢) النشاطات التربوية: وتشمل دور الحضانة النهارية وصفوف محو الأمية وبرنامج التسرب المدرسي والمخيمات الصيفية وتعليم اللغات الأجنبية . استفاد من هذه البرامج حوالي ١١,٨٨١ مستفيداً.

٣) النشاطات التدريبية: وشملت التدريب المهني وعمالة الأطفال كتدريب الشباب والشابات على استعمال الكومبيوتر وتدريب النساء على حرف ومهن للمساهمة في زيادة دخل الأسرة، إضافة إلى ندوات تثقيفية ودورات خاصة بالعمل التطوعي ودورات تدريبية سريعة للأطفال العاملين لتمكينهم من المهنة التي يزاولونها، وبلغ عدد المستفيدين ٣,٤٨٩.

ب. مشاريع تنمية المناطق الريفية والمدينية: تم تحضير الملفات وبدأ تنفيذ ٢١٢ مشروعاً إنمائياً تتضمن مشاريع زراعية – إنتاجية- تعاونية- بنى تحتية – حدائق عامة موزعة على المناطق اللبنانية كافة.

ج. المعوقون: افتتحت الوزارة مركز سادس تابع لبرنامج تأمين حقوق المعوقين في تعنايل البقاع.

١١. في مجال ملف عودة مهجري الجبل

أ. تابع الصندوق المركزي للمهجرين عملية استكمال ملف عودة المهجرين التي بدأها في العام ١٩٩٣ من خلال استكمال تمويل مشاريع هذه العودة في مستوياتها الإعمارية كافة، وفي مستويي المصالحات والبنى التحتية، والتي جميعها يجري تمويلها من الأموال العامة، وفق الآليات المعتمدة والتي تبنّتها الحكومات المتعاقبة منذ ذاك التاريخ.

ب. استطاعت الحكومة أن توفّر للصندوق لغاية اليوم من الميزانية العامة مبلغاً قدره ١٨٦.٦٣٦.٠٢٠.٥٤٨ ليرة لبنانية عبر دفعات متتالية، وذلك في إطار قانون إصدار سندات خزينة بالعملات الأجنبية بقيمة ٥٠٠ مليون دولار أميركي والتي توزعت بنسبة ٦٠% لصالح الصندوق المركزي للمهجرين و٤٠% لصالح مجلس الجنوب، والذي أقر في العام ٢٠٠١ من أجل إنهاء ملف المهجرين وإغلاقه (مع استكمال أعمال مجلس الجنوب) في أقرب فرصة ممكنة، ليطوي لبنان بإقفال هذا الملف الوطني والإنساني والاجتماعي صفحة أليمة من صفحات الحرب التي شهدها على مدى خمسة عشر عاماً.

ج. توزعت الأموال المدفوعة في الفترة ما بين ١ تموز ٢٠٠٥ و ٣٠ حزيران ٢٠٠٨، والتي بلغت ٢١٠.١٦٠.٩٧١.٠٤٨ ليرة لبنانية، على الأنشطة الإعمارية والمصالحات والبنى التحتية، في مختلف المناطق الخاضعة لنطاق عمل الصندوق، والتي تشمل كل لبنان باستثناء محافظتي الجنوب والنبطية، وقضائي راشيا والبقاع الغربي. وقد صرفت على الشكل التالي:

نوع المساعدة	القيمة (ليرة لبنانية)	عدد المستفيدين
إخلاء	6,118,874,000	801
إخلاء مصالحات	9,735,000,000	1298
مساعدات إعادة إعمار	50,341,591,500	2473
مساعدات ترميم	25,368,425,548	3431
مساعدات ترميم منجز	40,849,000,000	9449
مساعدات معالجة تعديات	1,094,654,000	80
مساعدات عن فديات ضحايا	6,966,419,000	569
مساعدات إعمار وترميم دور عبادة	2,845,266,000	149
مساعدات إعمار وترميم في بعض قرى المصالحات	55,883,800,000	3741
كلفة مشاريع بنى تحتية	10,948,941,000	62
المجموع	**٢١٠,١٦٠,٩٧١,٠٤٨**	**٢٢,٠٥٣**

ثالثاً: تقديم تسهيلات عملية للمواطنين والمستثمرين في مختلف القطاعات

١. في مجال العمل

أ. تسهيل معاملات إجازات العمل للأجراء الأجانب

١) اكتمال مكننة إجازات العمل في جميع الدوائر المعنية في الوزارة، مما أدى إلى تسريع المعاملات لجميع المواطنين.

٢) تجديد إجازات العمل عبر البريد مما أدى إلى تخفيف الأعباء على المواطنين خصوصاً لجهة الجهد والوقت اللازمين لتجديد المعاملات سنوياً.

ب. صدور العديد من المراسيم والقرارات والمذكرات التي تنظم العمل في الـوزارة مما أحدث تطورات إيجابية على صعيد العمل انعكست بشكل جيد على مسـتوى تقديم الخدمات للمواطنين، وخصوصاً فيما يتعلق بتنظيم تقديم الطلبـات المسـبقة لاستقدام خادمات.

ج. صدور العديد من المراسيم والقرارات والمذكرات التي من شأنها تخفيف الأعباء عن أصحاب العمل، خصوصاً بشأن تقسيط ما يعتبره صاحب العمل مستحقاً عليه قانوناً من اشتراكات.

٢. في مجال السياحة

أ. توفير قروض تشغيلية مدعومة الفوائد: استصدار دعم وزارة المـال للقـروض التشغيلية الجديدة التي تُمنح للقطاع السياحي من فنادق ومساكن ومنتجعات بحرية مرخصة ومطاعم بفوائد مخفضة بنسبة ٤ نقاط مئوية، ومدتها تتـراوح بـين ٦ أشهر إلى سنة. وتأتي هذه القروض من أجـل تعزيـز قـدرة النهـوض لتلـك المؤسسات بعد ما عانته من أوضاع مترديةٍ نتيجةً لعدوان تموز ٢٠٠٦، وتراجع الحركة الاقتصادية والسياحية نتيجةً للاعتصام المستمر في وسط مدينة بيـروت وللأزمات والتشنجات السياسية المتلاحقة.

ب. توفير أسعار طاقة مخفضة: دعم إضافي للقطاع السياحي على نسق مماثـل لمـا منحته الدولة للمؤسسات الصناعية يتمثل بأسعار طاقةٍ مخفّضة، خصوصاً خـلال الليل، مما يساهم في تخفيف الأعباء التشغيلية عن المؤسسات السياحية.

٣. في مجال الاتصالات

أ. إصلاح الأعطال الناتجة عن حرب تموز: إذ تم بشكل سريع إصـلاح الكوابـل لربط المدن والقرى التي انقطع عنها الاتصال بسبب الحرب مـن أجـل إعـادة التواصل بين المدن والقرى اللبنانية كافة.

ب. تحسين خدمات الخليوي

١) توسيع سعة شبكتي الهاتف الخلوي بحيث أصبحت هاتان الشبكتان تستوعبان مليون ومئتي ألف مشترك، وقد جرى ذلك بأقل كلفة ممكنة.

٢) توسيع التغطية الجغرافية لشبكتي الهاتف الخلوي حيث جرى تركيب ما يزيد على ٧٥ موقعاً جديداً، ما عدا الزيادة في حجم العديد من المواقع الموجودة،

الأمر الذي خفف من معاناة العديد من المواطنين لا سيما في المناطق البعيدة والتي تمت تغطيتها أخيراً بعد طول انتظار.

٣) تحديث نظام شبكتي الهاتف الخلوي من المعيار ٢.٠ الذي كان معمولاً به عند استلام الدولة للقطاع إلى المعيار ٢.٥ الأكثر تطوراً في قطاع الخلوي.

٤. في مجال المالية

أ. استحداث فروع لخدمة المكلّفين (ضريبة دخل، ضريبة أملاك مبنية، رسم انتقال) في بيروت والمناطق لإنجاز المعاملات بالسرعة اللازمة وتبسيطها، إضافة إلى استحداث وحدة تحصيل خاصة بكبار المكلّفين.

ب. استحداث آلية تقديم التصاريح عن الضرائب عن طريق البريد وإلزامية السداد عن طريق المصارف، مما يسهل أمور المكلف والإدارة معاً ويقلل التعاطي المباشر ما بين الموظف والمكلّف منعاً لقيام أي شكل من أشكال الفساد.

ج. إقرار مشروع قانون الإجراءات الضريبية الذي يهدف إلى توحيد الإجراءات على كافة أنواع الضرائب، مما يوحد خدمة المكلفين في دائرة واحدة، والتدقيق الضريبي أيضاً، إضافةً إلى وضع مهلة زمنية حول استيفاء الضرائب من قبل الوزارة يسقط بعدها الحق بمطالبة المكلّف.

٥. في مجال الجمارك

أ. تمت مكننة الإجراءات الجمركية عبر تطبيق نظام "منار" في مطار رفيق الحريري الدولي ومرفأ بيروت، وتطبيق نظام "Cars" في المصنع وعدد من المعابر الجمركية الحدودية، وإقرار نظام "نور ٢" واعتماد آلية تطبيقه اعتباراً من تشرين الثاني ٢٠٠٥.

٦. في مجال الاقتصاد والاستثمار

أ. ترشيق وتسهيل الإجراءات الإدارية الداخلية لتسجيل الشركات في لبنان

١) فيما يتعلق بعملية تسهيل الإجراءات المتعلقة بتسجيل الشركات الأجنبية، وقعت وزارة الاقتصاد والتجارة على مشروع تعاون مع مؤسسة التمويل الدولية International Finance Corporation، والذي تم من خلاله وضع برنامج عمل مفصل يهدف إلى ترشيق المعاملات الإدارية وتقليص

عدد التواقيع وتخفيض الوقت من خلال تقييم لجدوى الإجـراءات المطلوبـة للتسجيل وإتباع النظم الالكترونية الحديثة بين الإدارات المعنية.

٢) كما جرى توقيع مذكرة تفاهم بين شركة ليبـان بوسـت وكـل مـن وزارة الاقتصاد والتجارة ووزارة المالية و وزارة العدل لتنفيـذ بعـض توصـيات تسهيل إجراءات تسجيل الشركات.

ب. إنشاء المجلس الوطني لحماية المستهلك: الذي يهتم بتنظيم العلاقة ما بـين كافـة الوزارات في المسائل المتعلّقة بحماية المستهلك.

ج. إنشاء مركز معلومات لمساندة المستثمرين: بهـدف تسـهيل إنشـاء المشـاريع الاستثمارية في لبنان وفي سبيل تزويد المستثمرين بمعلومات وافية ودقيقة فيمـا يخص مناخ الأعمال والاستثمارات في لبنان، قامت المؤسسـة العامـة لتشـجيع الاستثمارات في لبنان (IDAL) بالعمل على إنشاء مركز للمعلومـات ومسـاندة المستثمرين يعتمد على جمع المعلومات الاقتصادية من المصادر الموثوقة ونشرها وتزويد المستثمرين والراغبين في الاستثمار لتسهيل مهمة توظيفها في مشـاريع ناجحة ومجدية في لبنان، وقد أنجزت المرحلة الثانية من هـذا المركـز وهـي البرنامج الالكتروني المعد لتجميع المعلومات وذلك بالتعاون مع مكتـب وزيـر الدولة لشؤون التنمية الإدارية. وهي ما زالت تجمع وتـدخل وتحفـظ وتحـدث المعلومات الواردة من المنسقين المعينين من قبل الإدارات والمؤسسـات العامـة والخاصة المعنية بالمعلومات الاقتصادية.

٧. في مجال الصناعة

أ. حماية الإنتاج الوطني: حيث تم إقرار المرسوم التنظيمي لحماية الإنتاج الـوطني من قبل مجلس الوزراء.

٨. في مجال النقل البحري

أ. افتتاح "الشباك الموحد" في مرفأ بيروت، يضم إدارتي الجمارك والمرفأ تسـهيلاً لإنجاز كافة المعاملات المرفأية والجمركية المتعلقة بعمليات التصدير.

٩. في مجال الأشغال العامة

أ. معالجة موضوع ارتفاع أسعار بعض مواد البناء: حيث عالجت الحكومـة هـذه المشكلة بإصدار قرارها رقم ١٨٧ تاريخ ٢٠٠٧/٥/٢١ الـذي حـدد المعـايير

الموحدة لمعالجة فروقات أسعار بعض مواد البناء. وهذا القرار جـرى تعديلـه بموجب قرار مجلس الوزراء رقم ١١٢ تاريخ ٢٠٠٨/٣/١٨.

ب. إعداد قانون المناقصات ودفتر الشروط الموحد: حيث وافق مجلس الوزراء على مشروعي قانوني الصفقات العمومية وإدارة الصفقات العمومية وعلـى مشـروع مرسوم الشروط العامة لمشاريع الأشغال العامة.

١٠. في مجال التربية

أ. في إطار مكون الامتحانات الرسمية، تم وضع نظام إدارة إلكترونية للامتحانـات وبنك إلكتروني لأسئلة الامتحانات الرسمية، وتم اختبار النظام خلال الامتحانـات الرسمية الحالية (الدورة الثانية للعام الدراسي ٢٠٠٦-٢٠٠٧).

١١. في مجال الصحة العامة

أ. زيادة عدد المستشفيات الحكومية : حيث تم خلال الفترة الممتدة بين العام ٢٠٠٥ و٢٠٠٨ افتتاح ١٥ مستشفى حكومي كانت مقفلة لسنوات، وبذلك أصـبح لـدى وزارة الصحة العامة ٢٢ مستشفى حكومي هي: زحلة، النبطية، تنورين، الرئيس رفيق الحريري الجامعي، الدكتور عبد الله الراسي (حلبا)، ضهر الباشق الجامعي، سير الضنية، راشيا الوادي، بعبدا الجامعي، بيـروت (الكرنتينـا)، مرجعيـون، صيدا، إهدن، طرابلس، سبلين، ميس الجبل، أورنج ناسـو، الهرمـل، بعلبـك، الشحار الغربي، حاصبيا، وجزين.

٣. على صعيد الداخلية والأمن الداخلي والعام

أ. إجراء الانتخابات الفرعية

على إثر شغور مقعدين نيابيين في منطقتي المتن وبيروت نتيجة لاستشهاد كل من النائب والوزير بيار الجميل والنائب وليد عيدو، وصدور مرسوم دعوة الهيئـات الناخبة وتحديد موعد الانتخابات الفرعيـة بتـاريخ ٢٠٠٧/٨/٥، قامـت دائـرة الشؤون الانتخابية في وزارة الداخلية والبلديات بفتح باب الترشيح وأجرت كافـة الترتيبات اللوجستية المتعلقة بالعملية الانتخابية. وعليه، تـم إجـراء الانتخابـات الفرعية في موعدها، وبالرغم من حدة التنافس الذي ساد عملية الانتخاب خاصـةً في منطقة المتن، فقد اتسمت هذه العملية بالديمقراطية والشفافية التامة بمعزل عن كافة التدخلات من قبل أية جهة رسمية، وبـاعتراف المشـاركين مـن مـوالين

ومعترضين على حد سواء. وفي ظل إمساك تام بالوضع الأمني، صدرت النتائج في سرعة قياسية وتم تبنيها من قبل جميع الأطراف دون تحفظ أو اعتراض على عمل الوزارة والأجهزة الأمنية.

ب. التطوير الإلكتروني للعمليات الأمنية من أجل تحسين سير العمل

١) إنشاء شبكة معلومات متكاملة ووصل الوحدات بالمديرية العامة بواسطة Fiber Optic أو بطرق متطورة أخرى مما يؤدي إلى نقل المعلومات وتبادلها بسرعة وسرية تامة بين القطعات وقيادتها.

٢) مكننة العمل العدلي والإداري في القطعات وتنفيذ الربط الإلكتروني بين القطعات أفقياً وعمودياً مما يساعد في استثمار قاعدة المعلومات الجنائية (سجل عدلي، مكتب تحريات) بكل سهولة وسرعة، واستخدام المحضر القضائي الممكنن، مما يسهل أمور المواطنين ومعاملاتهم.

٣) تشغيل شبكة خلوية مقفلة خاصة بقوى الأمن الداخلي من أجل تأمين تواصل جميع القطعات بعضها ببعض وتواصلها مع السلطات التنفيذية والإدارية والعدلية، ما انعكس إيجاباً على حسن تنفيذ المهام والاطلاع على المستجدات الأمنية ومعالجتها بصورة فورية.

ج. تحسين المراقبة من أجل ضبط الأعمال الإجرامية

١) تجهيز غرفة عمليات شرطة بيروت بالأنظمة الإلكترونية الحديثة من GRS وشبكة TETRA، وربط التقاطعات والشوارع الأساسية والحساسة بشبكة مراقبة بالكاميرات مما يؤدي إلى تأمين ارتباط الدوريات بغرفة العمليات بواسطة خرائط رقمية، وكذلك تحديد أماكن تواجد الدوريات وسرعة توجيهها إلى مكان الحدث، بالإضافة إلى مراقبة دائمة للشوارع والأماكن الحساسة ضمن مدينة بيروت ما من شأنه تعزيز الأمن والاستقرار.

٢) تركيز كاميرات CCTV قرب مباني الإسكوا ومجلس النواب والقصر الحكومي ووزارة الداخلية والبلديات والشوارع والتقاطعات الهامة في العاصمة، ما يؤدي إلى اطمئنان المواطنين اللبنانيين والدبلوماسيين والسواح الأجانب إلى وجود المراقبة المستمرة للمناطق الأساسية من جهة، وإلى تحليل المعلومات وتخزينها بغية ضبط أي عمل إجرامي أو إرهابي قبل وقوعه والرجوع إليها عند الحاجة.

د. البدء بتركيب أجهزة مخالفات السرعة على الطرق السريعة: ما يؤدي إلى:

١) خفض سرعة السائقين وبالتالي تدني نسبة القتلى والجرحى الناتجة عن حوادث السير.

٢) انخفاض كلفة حوادث السير المرتفعة بشكل كبير في لبنان، والتي كلّفت لبنان عام ٢٠٠٣، وبحسب تقرير مختص، ما بين ٥٠ و٧٠ مليون دولار.

ه. البدء بمكننة عبور اللبنانيين الذين يستعملون بطاقة الهوية اللبنانية للانتقال من وإلى سوريا اعتباراً من ٢٠٠٧/٥/١، وإدخال هذه المعلومات إلى الشبكة المركزية بعدما كانت الأمور تقتصر سابقاً على الاحتفاظ ببطاقات المرور دون وجود إمكانية لاستثمارها أو الوقوف على تفاصيل هذه العمليات. كذلك بدأت عملية مكننة مماثلة لحركة عبور الرعايا السوريين الذين يدخلون إلى لبنان أو يغادرونه باستعمال بطاقة الهوية السورية، وذلك اعتباراً من ٢٠٠٧/٧/١.

١٣. على صعيد الدفاع الوطني ونزع الألغام

أ. انتشار وحدات من الجيش اللبناني عملانياً في منطقة الجنوب للقيام بواجب الدفاع عن الحدود وصد كل اعتداء يقوم به العدو الإسرائيلي. وكذلك انتشار وحدات على طول الحدود الخضراء مع سوريا شرقاً وشمالاً لمراقبة هذه الحدود ومنع عمليات التهريب بكافة أشكاله وبالاتجاهين. كذلك تمركزت وحدات على طول الشاطئ اللبناني لمنع أي عملية تهريب للأسلحة والبضائع بالتنسيق مع قوات الأمم المتحدة العاملة وفقاً للقرار ١٧٠١.

ب. في إطار إزالة الألغام:

١) استطاع الجيش اللبناني بالتعاون مع قوات الطوارئ الدولية ودولة الإمارات العربية المتحدة وعدد من المنظمات غير الحكومية من تفجير ما يزيد عن ١٤٦ ألف قنبلة عنقودية وذخائر غير منفجرة وتطهير مساحات واسعة بلغت ٣١ مليون متر مربع من أصل ٣٧ مليون متر مربع من المناطق التي استهدفها قصف القنابل العنقودية (أي حوالي ٨٤% من المناطق المستهدفة)، وذلك لغاية ٢٠٠٨/٦/٣٠.

٢) إقامة اليوم الوطني ضد استعمال القنابل العنقودية، ومتابعة تنفيذ حملات توعية من مخاطر الألغام والقنابل العنقودية والذخائر غير المنفجرة داخل القرى والمدارس وفي المناطق التي تعرضت للعدوان الإسرائيلي، وذلك عبر اللجنة الوطنية للتوعية من مخاطر الألغام والمنظمات غير الحكومية والجمعيات الأهلية الأجنبية.

٣) طباعة ملصقات وبث ونشر رسائل ومنشورات تحمل رسائل توعية من مخاطر الألغام والقنابل العنقودية والذخائر غير المنفجرة.
٤) توعية اللاجئين في مخيم البداوي ومخيم نهر البارد من مخاطر الألغام والذخائر غير المنفجرة، بدعم من منظمة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونيسيف) وجمعية المساعدات الشعبية النرويجية واللجنة الدولية للصليب الأحمر، وتدريب حوالي ١٠٠ ناشط من أساتذة الأونروا.

رابعاً: تطوير خدمات جديدة

١. في مجال الاتصالات

أ. تقديم خدمة الانترنت السريع DSL: عمدت وزارة الاتصالات عبر مؤسسة أوجيرو إلى توفير خدمة الانترنت السريع عبر تقنية DSL، مباشرةً أو عن طريق الـ ISP´s وذلك اعتباراً من أيار ٢٠٠٧، وهي خدمة متوفرة بسعات مختلفة و بأسعار تنافسية وتعمل على خط الهاتف العادي. وتتوفر هذه الخدمة حالياً في أكثر من ٣٦ مركزاً هاتفياً في بيروت والمدن الكبرى، على أن تتوفر تدريجياً على جميع الأراضي اللبنانية. وقد لاقت هذه الخدمة استحساناً كبيراً من المواطنين إذ بلغ عدد المشتركين ٢٥,٠٠٠ مشترك حتى الآن، ووضعت لبنان على نفس مستوى التطور التقني في مجال الاتصالات مع الدول المجاورة.

ب. توفير إمكانية التخابر الدولي المباشر: لجميع المشتركين ابتداء من ٢٠٠٧/١١/١، في خدمة ضرورية حضارية أسوةً بكافة الدول الراقية. وهذه الخدمة أصبحت متوفرة مجاناً لـ ٥١٢,٠٠٠ مشترك حتى الآن دون الحاجة إلى توطين الاشتراك كما في السابق، مع إعادة السلفة الدولية المدفوعة من قبل المشتركين السابقين في التخابر الدولي الآلي.

ج. تطوير خدمات جديدة على موقع اوجيرو الإلكتروني: عبر إضافة إمكانية طلب خدمات مباشرةً كتقديم طلب اشتراك لخدمة الـ DSL عبر الموقع، أو كإلغاء خدمة التخابر الدولي المباشر، وذلك تسهيلاً لإنجاز الخدمات مع الوزارة.

د. تأمين الفاتورة شهرياً: وذلك اعتباراً من ٢٠٠٧/٧/١، وهذه الخدمة تشمل المخابرات المحلية والخليوية والدولية وخدمة الإنترنت، مما يسمح للمشتركين التحكم بنفقاتهم، ولوزارة الاتصالات تخفيف عدد المتخلفين عن الدفع وتسريع عملية تحصيل إيرادات الدولة.

ه. خدمة توطين فاتورة الهاتف الثابت: عبر توقيع اتفاقية مع جمعية المصارف من أجل توطين الفاتورة الهاتفية بكلفة ٢,٠٠٠ ل.ل شهرياً تسهيلاً لمسألة دفع الفاتورة الهاتفية للمشتركين، الذين أصبح بإمكانهم طلب الحصول على نسخ عن الفواتير عبر البريد الإلكتروني.

و. جباية الفواتير عن طريق Liban Post: إذ تم توقيع مذكرة تفاهم مع شركة Liban Post لجباية فواتير الهاتف الثابت من المشتركين مباشرةً من المنازل أو عبر مراكز الشركة، مما يسهل دفع الفاتورة للراغبين الاستفادة من هذه الخدمة.

ز. توفير بطاقات كلام: وهي بطاقات مدفوعة مسبقاً للتخابر عبر الهاتف الثابت للاستعمال المحلي أو الدولي، وقد لاقت استحساناً كبيراً من المواطنين والعمال الأجانب إذ ازداد الطلب على هذه البطاقات وارتفع عدد البطاقات المشغلة يومياً من حوالي ٤,٠٠٠ بطاقة إلى ٩,٠٠٠ بطاقة حالياً.

ح. توفير بطاقات تيليكارت: وهي بطاقات مدفوعة مسبقاً للتخابر عبر غرف الهاتف للعموم للاستعمال المحلي أو الدولي، لاقت استحساناً كبيراً من المواطنين إذ ازداد الطلب على هذه البطاقات وارتفع عدد البطاقات المشغلة يومياً من حوالي ٦,٠٠٠ بطاقة إلى ١٥,٠٠٠ بطاقة حالياً.

ط. ربط جميع فروع تعاونية موظفي الدولة بواسطة شبكة نقل معلومات الـ DSL: وقد انعكس ربط فروع تعاونية موظفي الدولة إيجاباً على الاتصالات بين الفروع في مجال إنجاز معاملات مثل المنح المدرسية، والمنح الطبية، ومنح التقاعد وغيرها من المعاملات.

ي. تحسين خدمة الـ Call Center: عملت أوجيرو على تحسين خدمة مركز الاتصالات على الرقم ١٥١٥، وعملت على استكمال المراكز بإضافة مركز جديد في منطقة الشوف (بيت الدين) إضافة إلى المراكز الحالية في بيروت وزحلة وطرابلس وصيدا. كما عملت على إضافة مخابرين جدد، وبالتالي تحسين مستوى تقديم الخدمة.

ك. وضع سنترالات جديدة في الخدمة: إذ تم وضع سنترالي بطرماز وإيزال في الخدمة وهي في مناطق نائية من جبال الضنية، وذلك من ضمن مخطط الـوزارة لاستكمال الشبكات وتأمين خطوط الهاتفية على جميع الأراضي اللبنانية.

ل. زيادة عدد غرف الهاتف للعموم: من أجل تأمين إمكانية الاتصال للمواطنين الذين لا يملكون اشتراكات هاتفية ثابتة وعلى كافة الأراضي اللبنانية، إذ تم زيادة ٤٥٠ غرفة هاتف للعموم في عدد من المدن والقرى.

م. زيادة صناديق القبض الإلكترونية ودوام العمل فيها: وذلك من أجل تسهيل دفع الفواتير على المشتركين، إذ ارتفع عدد هذه الصناديق من ٤٠٠ إلى ٦٥٠ صندوق، وهي مرتبطة بشبكة نقل معلومات متطورة.

٢. في مجال المالية والضرائب

أ. مركز الخدمات الهاتفية: الذي من شأنه تأمين تواصل أفضل مع المكلفين حيث بإمكانهم الاستفسار عن أية مسألة ضريبية والحصول على جواب فوري في الحالات العادية، أو في اليوم ذاته للحالات المعقدة، أو في مهلة أقصاها ثلاثة أيام للحالات المعقدة جداً. وقد خصصت وزارة المالية رقماً سهلاً وبسيطاً لهذه الغاية، هو ١٧١٠، للإجابة على تساؤلات المكلفين على مدار الساعة.

ب. ضريبة الأملاك المبنية بالبريد: والتي من شأنها تبسيط المعاملات وتسهيل حياة المواطن، وذلك عبر إنجاز معاملة الأملاك المبنية عبر البريد بدون تكبد عناء الانتقال شخصياً إلى مركز الإدارة الضريبية. فلقد أصبح بإمكان المواطن تعبئة الاستمارة المناسبة، والتي يمكن الحصول عليها عبر موقع الوزارة الإلكتروني، وإيداعها مع مستنداتها لدى أي مكتب من مكاتب شركة ليبان بوست والحصول على إيصال بتأكيد إرسال الاستمارة، ثم استلام المعاملة المنجزة من دائرة الأملاك المبنية على عنوان المراسل ضمن المهل المذكورة على الإيصال، دون أية كلفة إضافية. أما بالنسبة للدفع، فيستطيع المواطن الدفع عبر مكاتب ليبان بوست أو خدمة التسليم الخاصة بالشركة، أو عبر المصرف، أو في دوائر التحصيل في وزارة المالية.

ج. التصريح الإلكتروني: حيث أصبح بإمكان المكلفين التصريح عن ضرائبهم إلكترونياً عبر الإنترنت في أي زمان أو مكان، في خدمة سهلة وسريعة ودقيقة وموثوقة وآمنة مع حماية تلقائية تحدد الأخطاء وتصححها بشكل فوري، ما يجنب المكلف الخضوع للغرامات المرتبطة. وهذه الخدمة متوفرة الآن للشركات ولأنواع ضريبية محددة فقط، لكنها ستشمل قريباً باقي المكلفين وأنواع التصاريح الأخرى.

٣. في مجال الحكومة الإلكترونية

أ. توفير معلومات عن الإجراءات الإدارية عبر الإنترنت: عمل مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية على تقديم خدمة إلكترونية جديدة للعموم تتمثل بنشر

معلومات كاملة حول كيفية القيام بكافة الإجراءات الإدارية على شبكة الإنترنـت عبر الموقع المتخصص www.informs.gov.lb.

٤. في مجال الثقافة

أ. المكتبة الوطنية

١) إطلاق مشروع النهوض بالمكتبة الوطنية الذي تبرع به سمو الأمير حمد بن خليفة، أمير دولة قطر، بمبلغ ٢٥ مليون دولار لتغطية كلفة بنائها وتجهيزها. وخصص مجلس الوزراء مبنى الصنائع (كلية الحقوق في الجامعـة اللبنانيـة سابقاً). وأعدت الوزارة برنامجاً هندسياً مفصلاً للمشـروع ونظامـاً إداريـاً وتشغيلياً. وسوف تجرى على أساسهما مباراة معمارية دولية على أن تقـوم دولة قطر بعد ذلك بالإشراف المباشر على تنفيذ المشروع.

٢) بعد ثلاث سنوات من بدء العمل في مشروع "إعادة تأهيل المكتبـة الوطنيـة" الممول من قبل الاتحاد الأوروبي، تم اختتام أعماله في ٣١ آب ٢٠٠٦ بـدلاً من ٣١ تموز من العام نفسه كما كان مفترضاً، وتمت تصفية المشروع فـي الأشهر الثلاثة التي تلت بتاريخ ٣١ كانون الأول ٢٠٠٦. وتضمن المشروع استجماع وترميم وتأهيل وفهرسة ما تم الحفاظ عليه من مقتنيات "دار الكتـب الوطنية" وما أضيف إليها من هبات ومن كتب سلّمت إليها بموجب قـانون الإيداع.

٣) تعزيز شبكة المكتبات العامة في مختلف المناطق اللبنانية عبـر ٢٠ مركـز "للمطالعة والتنشيط الثقافي" بإشراف الوزارة مباشـرة و٣٠ مكتبـة شـريكة بإشراف البلديات أو جمعيات ثقافية محلية.

ب. دار الثقافة والفنون

١) باشرت وزارة الثقافة العمل على إنشاء "دار الثقافة والفنون: المركز اللبناني-العماني" الذي تبرع جلالة السلطان قابوس بمبلغ ٢٠ مليون دولار أميركـي لتغطية كلفة بنائه وتجهيزه. وقررت الحكومة اللبنانية تخصيص قطعة أرض بمساحة ٣,٧٥٠م^{٢} في وسط مدينة بيروت التجاري لهذا المشروع الكبير.

٢) نظّمت وزارة الثقافة خلال العام المنصرم مشاورات مـع عـدد كبيـر مـن المهتمين والخبراء والمعنيين من اجل وضع تصور لأهداف المركز وأدواره ووظائفه ومجالات عمله. وقامت مجموعة استشـارية متخصصـة بإعـداد البرنامج العلمي والوظيفي والهندسي والتحضير لمبـاراة معماريـة دوليـة

بالتعاون مع الاتحاد العالمي للمعماريين. وسوف تطلق المباراة خلال مـؤتمر الإتحاد في تورينو في ٤ تموز ٢٠٠٨، وبعد اختيار الفائز سوف تقوم شركة مكلّفة من قبل سلطنة عمان بالإشراف على تنفيذ المشروع.

خامساً: إطلاق مشاريع إنمائية

١. في مجال التنمية الاجتماعية

أ. الأعمال المحققة علـى صـعيد صـندوق التنميـة الاقتصـادية والاجتماعيـة (Economic & Social Fund for Development)

يستمر العمل في مشروع الصندوق بموجب هبة من الاتحاد الأوروبي تبلـغ ٢٥ مليون يورو، يقابلها ٦ ملايين يورو من الحكومة اللبنانية. وفـي العـام ٢٠٠٧، أضاف أليها الاتحاد الأوروبي هبة جديدة بقيمة ٥,٣٧٥ مليون يورو.

ويهدف مشروع الصندوق إلى مكافحة الفقر والبطالة عن طريق ثلاثة مكونـات، هي:

١) خلق فرص عمل جديدة: عن طريق دعم المؤسسات الصـغيرة والمتوسـطة الحجم من خلال تمويل برامج قروض (revolving funds) عبر المصارف التجارية وتقديم خدمات تطوير أعمال وتدريب. وقد تم لغاية ٣١ أيار ٢٠٠٨ إنشاء/ تطوير أكثر من ٢,٨٦٧ مشروعاً وإيجاد ٢,٠٩٥ فرصة عمل جديدة. ويعمل الصندوق حالياً على تأمين حوالي 70 فرصة عمل جديـدة شـهرياً، وفضلاً عن ذلك، فقد قدم الصندوق خـدمات تطـوير أعمـال لـ ـ ١,٤٠٥ مشروعا من أصل ٢,٨٦٧ مشروعاً مقدماً.

٢) التنمية المحلية: عبر هبات تمول مشاريع تنموية تشاركية في البلدات الأكثـر فقراً من ضمن خطط تنمية محلية شاملة يعدها المجتمـع المحلـي وتنفّـذها المجالس البلدية، مثل مشاريع الري وإنشاء المراكز الصحية والثقافية والإنتاج الغذائي. وقد استطاع هذا المكون من تحسين الظروف المعيشية لـ ١٤٥,٠٠٠ شخص في ٣٩ بلدة فقيرة، كما أعد الصندوق "إستراتيجية للتنمية الاجتماعية في لبنان" مبنية على مفهوم معالجة "جيوب الفقر".

٣) مساهمة سريعة في النهوض الاقتصادي والاجتماعي جـراء حـرب تمـوز ٢٠٠٦: وكذلك في إنعاش المناطق والقطاعات الأكثر تضرراً، بحيث تتضمن مكوناً للتنمية المحلية، وآخراً لاستحداث فرص العمل. تبلغ قيمة هذا المكـون

من الهبة ٥,٣٧٥ مليون يورو يتولى صندوق التنمية الاقتصادية والاجتماعية تنفيذها.

ويستمر التزام التمويل الأوروبـي بموجـب المعاهـدة حتـى ٢٠٠٩/١٢/٣١. ويستقطب الصندوق حالياً عدداً من الجهات المانحة الأخرى التي تعتبـره "آليـة فعالة" لخلق فرص العمل وتحقيق التنمية المحلية.

ب. إنجازات مشروع التنمية الاجتماعية (Community Development Project)

تمثلت أهداف مشروع التنمية الاجتماعية بإنشاء أداة فاعلة ومسـتدامة لتحسـين الأوضاع المعيشية والاقتصادية في المناطق اللبنانية التي تعـاني مـن أوضـاع اجتماعية صعبة وبالتالي فالمشروع سعى إلى خفـض مسـتوى الفقـر وتـأمين المساواة وفرص العمل عبر تحسين إمكانية الاستفادة من البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية وذلك عبر:

١) تأمين الفرص والظروف الملائمـة للوصـول إلـى الخـدمات الاجتماعيـة والاقتصادية الأساسية
٢) تحسين الوضع الاقتصادي للعائلات والفئات ذوي الدخل المتدني
٣) تطوير برامج اجتماعية محددة تهدف إلى تلبية الاحتياجات الخاصة للشـرائح الاجتماعية من الشباب، النساء، الأطفال والمعوقين وكبار السن
٤) توثيق التجارب والدروس والإفادة من الخبرات الناتجة عن تنفيـذ المشـروع للإفادة منها في التنسيق مع الوزارات المعنية لتطوير إستراتيجية تنمية بشرية طويلة المدى تسهم في إنجاح المشاريع التنموية الأخرى الهادفة إلى تخفيـف حدة الفوارق الاجتماعية والمناطقية.

ونفّذ المشروع من خلال برنامجين أساسيين هما برنامج وطني قطاعي وبرنـامج تنموي مناطقي. وفي الإطار التنفيذي، قام مجلس الإنماء والإعمار بـإجراء مـا يلي:

١) مسح اجتماعي سريع في عشر مناطق هي: قضاء عكار، وقضـائي المنيـة وزغرتا، ومدينة طرابلس، وأقضية بشـري وجبيـل والبتـرون، وبيـروت الكبرى، وقضائي بعلبك والهرمل، وقضائي راشيا وحاصبيا، وأقضية النبطية وصور وبنت جبيل ومرجعيون، وقضائي عاليه والشوف، وقضـائي صـيدا وجزين، وحدد فيها تجمعات الفقر، كما حدد المسـح الحاجـات والأولويـات الإنمائية في هذه التجمعات بعد التشاور والتـداول مـع الهيئـات المحليـة والفعاليات العاملة في المنطقة.

٢) في ضوء نتائج المسح الاجتماعي قام مجلس الإنماء والإعمار، الذي رعى وأشرف على تنفيذ هذا البرنامج، بدعوة الهيئات الأهلية الراغبة بالمشاركة إلى تقديم اقتراحات مشاريع للاستجابة إلى الأولويات القطاعية التي برزت في المسح. وأنجز المجلس بذلك، في إطار المشاريع المناطقية، التعاقد حول ١٢٠ مشروعاً بقيمة إجمالية بلغت حوالي ١٥ مليون دولار.

٣) أطلق المجلس المشاريع الصغيرة والسريعة التنفيذ (مشروع بموازنة قصوى لا تتعدى ٣٠.٠٠٠ د.أ. وينفذ خلال فترة ٦ أشهر) التي سعى المجلس من خلالها إلى التعاقد مع جمعيات وهيئات أهلية لتنفيذ مشاريع ضرورية وآنية في المناطق اللبنانية المختلفة وتغطي قطاعات متنوعة منها الصحة، الزراعة، التعليم، التدريب وتطوير المهارات وغيرها. وقد بلغ عددها ١٢٨ مشروعا بقيمة إجمالية بلغت ٤.٢ مليون دولار.

٤) كما قام المجلس، ولمواجهة الآثار المدمرة للعدوان الإسرائيلي في تموز ٢٠٠٦، بإطلاق المبادرات التأهيلية السريعة حيث دعا الجمعيات الأهلية الراغبة بالمشاركة إلى تقديم اقتراحات مشاريع للعمل في المناطق المنكوبة عبر مشروعات لا تتجاوز موازنتها ٥٠.٠٠٠ د.أ. ولا تزيد فترة تنفيذها عن ٥ أشهر وذلك عبر مشاريع تسعى إلى تحريك العجلة الاقتصادية والاجتماعية لنهضة السكان من الأزمة التي يعيشونها. وقد بلغ عددها ٧١ مشروعاً بقيمة إجمالية بلغت ٣.٩ مليون دولار.

٥) على صعيد اجتماعي آخر، يقوم مجلس الإنماء والإعمار بتنفيذ مشاريع قطاعية وطنية تتوجه لمعالجة قطاعات الإعاقة، الشباب والنوع الاجتماعي (الجندر) على مستوى لبنان حيث تسعى الجمعيات الأهلية المنفّذة إلى التعاون مع كل الجهات العاملة في هذه الحقول من حكومية وغير حكومية إلى تعزيز السياسات المعتمدة وتفعيل تنفيذها للارتقاء بالمعايير الخاصة بهذه المواضيع إلى مصاف المعايير المقبولة عالميا. وبلغت القيمة الإجمالية لهذه المشاريع الثلاثة ٢.٢ مليون دولار.

ج. الأعمال المحققة على صعيد مشروع الشراكات المبتكرة لدعم التواصل بين المناطق عبر التنمية المحلية: آرت جولد - لبنان (ART GOLD Lebanon)

يشكّل هذا المشروع جزءاً من "مبادرة آرت جولد" العالمية، والتي أعدتها مجموعة من منظمات الأمم المتحدة ومنها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) بهدف تشجيع الاتصال الاستراتيجي والعملي بين الجهات المانحة

وبرامج ومؤسسات التعاون الإنمائي والتعاون اللامركزي التي تـدعم سياسـات الإنماء المحلي، بهدف تحقيق الأهداف الإنمائية للألفيـ ـة الثالثة (Millennium Development Goals- MDGs) وتعزيز قدرات الهيئات المحلية في مختلف مقارباتها للتخفيف من حدة الفقر.

حددت مدة المشروع بـ٣٦ شهراً، وبلغت الموازنـة الأوليـة المرصـودة لـه ٨,٢٩٢,٣٨٣ دولار أميركي على شكل هبة من الحكومـة الإيطاليـة. ويسـتند المشروع في تنفيذ برامجه إلى ثلاثة مستويات: المستوى المحلـي، والمسـتوى الوطني، والمستوى الدولي. وقد تم الاتفاق على تحديد المناطق التـي سيشـملها تطبيق مشروع آرت غولد، فـي مرحلتـه الأولـى، اسـتناداً إلـى البيانـات والإحصاءات الوطنية الرسمية وهي:

١) منطقة لبنان الشمالي (تشمل ثلاثة أقضية، وهي: عكار، والمنيـة-الضـنية، وطرابلس-باب التبانة).
٢) منطقة لبنان الجنوبي (تشمل خمسة أقضية، وهي: مرجعيون، وبنت جبيـل، والنبطية، وصور، وحاصبيا).
٣) منطقة البقاع (تشمل قضاءي راشيا، والبقاع الغربي).
٤) ضاحية بيروت الجنوبية (أضيفت لاحقاً نتيجة الأضرار التي لحقت بها مـن جراء حرب تموز ٢٠٠٦).

ومنذ إطلاقه في أيلول ٢٠٠٦، استطاع المشروع تحقيق ما يلي:

١) عقد لقاءات مع عدد من الجهات المانحة العاملة في بيروت للتعريف عن المشروع وحثّها على المشاركة في عملية التنمية المحلية من خلاله، ونتيجة لذلك وافقت الحكومة الايطالية على زيادة ١,٥ مليون دولار على مساهمتها، كما قررت بلجيكا تقديم ٣ مليون دولار للمشروع، واسبانيا ١,٥ مليون يورو، وكندا ٢ مليون دولار.
٢) توقيع أول برنامج تعاون بين المشروع و Catalan Agency for Development لتنفيذ ٣ مشاريع لإعادة التأهيل في البقاع الغربي والجنوب بحوالي ٢٧٠,٠٠٠ يورو خلال العام ٢٠٠٨. وهناك أيضاً مساهمة بقيمة ١٠,٠٠٠ يورو من منظمة غير حكومية في موناكو (Les Amis du Liban à Monaco) لتنفيذ مشروع تربوي في كل من راشيا والبقاع الغربي.

٣) توقيع مذكرة تفاهم مع ممثلين عن البعثة الايطالية للشراكة اللامركزية (Italian Decentralized Cooperation Mission) لتنفيذ مشاريع تساهم في إنماء عدد من القرى والبلدات في المناطق التي يشملها المشروع، مع الإشارة إلى أن قيمة هذه المساهمة هي حوالي ٦٥٠,٠٠٠ دولار أميركي.
٤) تخصيص حوالي ٦٠٠,٠٠٠ ألف دولار أميركي لتنفيذ مشاريع ذات أولوية تحضيراً لإطلاق عملية التنمية المحلية في كل منطقة من مناطق عمل المشروع.
٥) تنظيم دورات تدريبية وتقديم الدعم الفني لأعضاء لجان العمل المحلية التي تم تشكيلها من أجل تطوير مهارات هؤلاء الأعضاء لصياغة خطط العمل المحلية.

٢. مشاريع تنموية مختلفة

أ. سداد تعويضات الاستملاكات: الذي ساهم في إطلاق عدد كبير من المشاريع التي جرى تجميدها لأكثر من خمس سنوات، مما تسبب في تحميل الخزينة أعباء أكلاف إضافية بسبب التأخير في تنفيذ هذه المشاريع، هذا بالإضافة إلى الآثار الاقتصادية الايجابية الفائتة والتي كان من الممكن الاستفادة منها فيما لو جرى البدء بتنفيذ تلك المشاريع كما كان يفترض قبل خمس سنوات. وفي هذا الإطار، عمل مجلس الإنماء والإعمار على إصدار حوالي ٢٢,٤٠٠ وثيقة تبليغ لأصحاب الحقوق، وقرارات إيداع بقيمة ٢٥١.١ مليون دولار، صرف منها حوالي ١٤١ مليون دولار لأصحاب الحقوق.
ب. إطلاق عدد كبير من المشاريع الإنمائية في مختلف المناطق اللبنانية: بحيث بلغت قيمة العقود التي وقعها مجلس الإنماء والإعمار خلال الأعوام ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ و٢٠٠٧ والأشهر الخمسة الأولى من عام ٢٠٠٨ حوالي ٩٤٠ مليون دولار أميركي موزعة على مختلف القطاعات وعلى المناطق اللبنانية كافة.
ج. إبرام اتفاقيات تمويل جديدة وإحالة اتفاقيات إلى المجلس النيابي: حيث أبرم المجلس النيابي في عهد الحكومة الحالية خمس اتفاقيات تمويل يديرها مجلس الإنماء والإعمار، بينما لا يزال عدد كبير من اتفاقيات القروض التي تتجاوز قيمتها ٩٧١ مليون دولار ينتظر الإبرام من قبل المجلس النيابي.

٣. في مجال الزراعة

أ. إطلاق مشاريع للتنمية الزراعية وتدعيم الأمن الزراعي

تم بتاريخ ٢٠٠٧/١٠/٢ توقيع عقود لمشاريع زراعية ممولة من الحكومة الأميركية بين وزارة الاقتصاد والتجارة وجمعيات غير حكومية، تهدف إلى استعمال مبالغ هبة القمح الأميركي التي قدمت سابقاً إلى لبنان على أثر حرب تموز ٢٠٠٦، بموجب اتفاقية هبة عبارة عن ٢٥,٠٠٠ طن من القمح المعد لصناعة الرغيف. وتنفيذاً لمضمون هذه الاتفاقية:

١) خصصت الأموال الناتجة عن بيع الكميات المستلمة من القمح، بمزايدة عمومية بلغت قيمتها ٧.٢ مليار ليرة لبنانية، في مجالات التنمية الزراعية وتدعيم الأمن الغذائي وفي تنمية الأسواق الزراعية وتوسيعها لإيجاد فرص عمل في الأرياف وزيادة المداخيل.

٢) شكلت لجنة خاصة تتولى تنفيذ مضمون الاتفاقية وضعت دفتر شروط خاص لتقديم العروض من قبل جمعيات ومنظمات غير حكومية. وتم بالنتيجة اختيار ثلاثة مشاريع حلت في المراتب الثلاثة الأولى وهي:

i. منظمة ACDI/VOCA ومشروعها AMAR وموضوع مشروعها العمل من أجل تحديث الزراعة والمناطق الريفية عبر تنمية زراعة العلف وزراعة بعض أصناف الفواكه، بمبلغ تمويل وقدره ٣.٩ مليار ليرة لبنانية.

ii. جمعية Arc en Ciel وموضوع مشروعها زيادة القدرة التنافسية للزراعة اللبنانية عبر إنشاء مراكز للإرشاد الزراعي وأسواق للخضار في مختلف المناطق اللبنانية بمبلغ تمويل يبلغ ٢.٥ مليار ليرة لبنانية.

iii. جمعية الإنماء الاجتماعي والثقافي /إنماء وموضوع مشروعها تنويع مزروعات ذات قيمة عالية من عنب بدون بذور وكيوي بمبلغ تمويل وقدره ٦٥٥ مليون ليرة لبنانية.

ب. مشروع مكافحة التصحر

١) تنفيذ بركة تجميع مياه للمزارعين في قرية مجدل في قضاء عكار بتمويل من المنظمة الأفرو-آسيوية للتنمية الريفية بقيمة ٤٠,٠٠٠ دولار أميركي.

٢) تنفيذ مشروع مكافحة خطر السيول في منطقة القاع بتمويل من الوكالة الألمانية للتعاون الفني (GTZ) بقيمة ١٣٥,٠٠٠ دولار أميركي وبدعم فني من المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة (أكساد).

٣) الاستمرار في تنفيذ مشروع حول التجارة العادلة والذي يهدف إلى فتح أسواق خارجية أوروبية لبعض المنتجات الريفية وذلك بدعم من مركز تنمية الأراضي القاحلة وبإشراف فني من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP).

٤) تأمين تمويل بقيمة مليوني يورو من الحكومة الأسبانية لتنفيذ مشروع حول مكافحة خطر السيول في منطقة البقاع الشمالي والذي تمت المباشرة فيه مع بداية العام ٢٠٠٨، وبإشراف فني من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP).

ج. مشاريع مديرية الثروة الزراعية

١) توزيع ٣٥٠ ألف شريحة من مبيد مكافحة حشرة الفاروا على النحل وتوزيعها على النحالين في مختلف المناطق.

٢) إصدار نشرة دورية (شهرية أو كل ثلاثة أشهر) تتضمن القرارات الجديدة، الأسعار، إرشادات زراعية، الخ.

٣) توعية المزارع اللبناني نحو السبل الآيلة إلى تحسين قدراته التنافسية في الأسواق الداخلية والخارجية من خلال تحسين جودة المنتجات الزراعية اللبنانية ولفت انتباهه إلى الآفاق التي تتيحها اتفاقية التيسير لناحية دخول أسواق عربية جديدة.

٤) تفعيل أكبر للرقابة على المبيدات، مع الإشارة أنه لم يسمح بدخول أي مبيد زراعي ما لم يخضع للفحص المخبري في مختبر كفرشيما، والذي تم استكمال تجهيزه ببعض المستلزمات الضرورية من خلال المشاريع التي تنفذ من قبل الإتحاد الأوروبي ومجلس الوزراء ووزارة الاقتصاد والتجارة.

د. المشروع الأخضر

منذ ٢٠٠٥/٧/١٩ وحتى نهاية العام ٢٠٠٥، تم استصلاح حوالي الألف دونم من الأراضي في مختلف المناطق، حيث شكّلت المساحة المستصلحة في محافظة البقاع نصف هذه المساحة أو ما يزيد (حوالي ٦٠٠ دونم). وفي العام ٢٠٠٦، تم استصلاح ١٦٢١ دونماً، منها حوالي ٩١٠ دونمات في محافظة البقاع. وشملت الخدمات التي أداها المشروع الأخضر ٥٢٤ مزارعاً، ينتمون لـ٢٨٩ قرية وبلدة لبنانية. أما الأعمال المنجزة خلال العام ٢٠٠٧، فقد شملت ٤١١ مزارعاً ينتمون لـ٢٣٥ قرية، حيث تم إنجاز حوالي ١٦٠٠ دونماً، أضيفت إلى المساحة الزراعية القابلة للاستثمار.

٤. على صعيد مشاريع المياه

أ. افتتاح سد شبروح

تكمن أهمية هذا السد كونه سداً ركامياً يخزن حوالي ٨ إلى ١٠ ملايين متر مكعب من المياه في السنة، ويعنى بتأمين حاجات منطقة كسروان وقسم من منطقة المتن من المياه حتى سنة ٢٠٥٠، وهو يغذي منطقة كسروان بـ ٦٠ ألف متر مكعب من المياه في اليوم في فصل الشحائح، أي من شهر حزيران وحتى شهر تشرين الأول.

ويتضمن المشروع محطة تكرير لمياه الشرب بوتيرة ٦٠ ألف متر مكعب في اليوم، والتي تعتمد على التقنيات العالية للتكرير من ناحية الجودة والكمية، وهي ثاني أكبر محطة لتكرير لمياه الشرب في لبنان بعد محطة الضبية. وتغذيها المياه من مصدرين رئيسيين وهما الحوض الصباب بكمية ٣ مليون متر مكعب، ونبع اللبن حيث يتم سحب حوالي ٥ ملايين متر مكعب من المياه خلال فترة نيسان – أيار من العام. وهذه الكمية لا تدخل في حساب توزيع المياه من نهر اللبن، مع الإشارة إلى أن تصريف مياه نبع اللبن تفوق ٤٨ مليون متر مكعب، يستعمل منها ٣ مليون متر مكعب للري في كفرذبيان والباقي يذهب هدراً في البحر.

وقد وضع حجر الأساس في هذا المشروع في العام ٢٠٠٢، وبدأ العمل به في العام ٢٠٠٣. وكان من المنتظر انتهاء الأعمال به في العام ٢٠٠٦، لكن العدوان الإسرائيلي أجل انتهاء التنفيذ حتى صيف العام ٢٠٠٧.

وبلغت تكاليف المشروع ٤٣ مليون دولار، وحيث تم إضافة تكاليف طريق الولوج إلى السد، بالإضافة إلى تكاليف بعض التغييرات التقنية الناتجة عن طبيعة جيولوجيا المنطقة، والتي لم تتعد ٢.٥ مليون دولار.

هذا ويعتبر سد شبروح مشروعاً نموذجياً في الحفاظ على البيئة، إذ تم بناء واجهة السد بنوعية الحجر الذي يتواجد في المنطقة خصيصاً لهذه الغاية.

٥. على صعيد النقل وشبكة الطرق

أ. التحضيرات لتطبيق مشروع النقل الحضري

١) إخضاع عناصر السير حديثي الخدمة لدورات تأهيلية وتدريبية لتأدية الخدمة المتعلقة بتنظيم وتسهيل السير وقمع المخالفات على أكمل وجه، والتعاطي مع المواطنين بكل احترام وحزم انسجاماً مع مقتضيات مشروع النقل الحضري،

والذي يتضمن، إضافةً إلى أنشاء الجسور والأنفاق، إقامـة غرفـة عمليـات مركزية وتركيز إشارات ضوئية على التقاطعات وكاميرات CCTV ضـمن نطاق بيروت الكبرى.

٢) المباشرة بتنفيذ مشروع العمل بعدادات الوقوف على جوانب الطرقـات فـي مدينة بيروت، مع العمل على مراقبة حسن سير العمل بهذا المشروع وضبط وتنظيم العاملين فيه من قبل هيئة إدارة السير والآليات والمركبات بالتنسـيق مع الشركة الملتزمة توصلاً لإنجاح هذا المشروع وتعميمه مستقبلاً على كافة المناطق اللبنانية نظراً لأهميته على صعيد تأمين مواقف للسيارات في الأماكن المكتظة، وإبراز الوجه الحضاري للبلاد، وتأمين مداخيل إضافية للدولة.

٦. على صعيد التربية

أ. تنفيذ مشروع وضع بطاقات تعليمية مركزة في مواد الرياضيات واللغات موجهة لتلامذة مرض السرطان في مركز Saint Jude، لتمكينهم من متابعة تحصـيلهم عند انتهائهم من تلقي العلاج الكيمائي.

ب. الأبنية المدرسية: أنجزت وزارة التربية والتعليم العـالي، وخـلال فتـرة تسـلم الحكومة مهامها، بناء عدد كبير من الأبنية المدرسية للمدارس العامة من ثانويات وتكميليات عامة بلغت ١٣٦ مدرسة، وللمدارس المهنية والتي بلغت ٢٣ مهنيـة، بالإضافة إلى ترميم عدد كبير من المدارس الأخرى. وجاء التوزيع المناطقي على الشكل التالي:

١) محافظة بيروت

i. أبنية عائدة لمدارس للتعليم العام

- أبنية جديدة منجزة عدد ٦، وأبنية خضعت لترميم وإضافة عدد ١٣
- أبنية جديدة قيد التنفيذ أو التلزيم عدد ١٠

ii. أبنية للتعليم المهني

- أبنية جديدة منجزة عدد ١
- تم ترميم كافة المهنيات الأخرى.

٢) محافظة الشمال

i. أبنية عائدة لمدارس للتعليم العام

- أبنية جديدة منجزة عدد ١٠، وأبنية خضعت لترميم وإضـافة عـدد

- أبنية جديدة قيد التنفيذ أو التلزيم عدد ٢٦

ii. أبنية للتعليم المهني

- أبنية جديدة منجزة عدد ٥
- أبنية جديدة قيد التنفيذ أو التلزيم عدد ٧.

٣) محافظة جبل لبنان

i. أبنية عائدة لمدارس للتعليم العام

- أبنية جديدة منجزة عدد ١٥، وأبنية خضعت لترميم وإضافة عدد ٦٠
- أبنية جديدة قيد التنفيذ أو التلزيم عدد ١١

ii. أبنية للتعليم المهني

- أبنية جديدة منجزة عدد ٦
- تم ترميم كافة المهنيات الأخرى.

٤) محافظة البقاع

i. أبنية عائدة لمدارس للتعليم العام

- أبنية جديدة منجزة عدد ٣٦، وأبنية خضعت لترميم وإضافة عدد ٦٩
- أبنية جديدة قيد التنفيذ أو التلزيم عدد ١٢

ii. أبنية للتعليم المهني

- أبنية جديدة منجزة عدد ٥٤
- تم ترميم كافة المهنيات الأخرى.

٥) محافظة الجنوب

i. أبنية عائدة لمدارس للتعليم العام

- أبنية جديدة منجزة عدد ٤٣، وأبنية خضعت لترميم وإضافة عدد ٢٢
- أبنية جديدة قيد التنفيذ أو التلزيم عدد ٣

ii. أبنية للتعليم المهني

- أبنية جديدة منجزة عدد ١
- تم ترميم كافة المهنيات الأخرى.

٦) محافظة النبطية

i. أبنية عائدة لمدارس للتعليم العام

- أبنية جديدة منجزة عدد ٣٦، وأبنية خضعت لترميم وإضافة عدد ٣٠
- أبنية جديدة قيد التنفيذ أو التلزيم عدد ٦

ii. أبنية للتعليم المهني

- أبنية جديدة منجزة عدد ٣
- تم ترميم كافة المهنيات الأخرى.

٧. على صعيد الثقافة

أ. بيروت عاصمة عالمية للكتاب ٢٠٠٩

١) بعد إعلان لجنة التحكيم في الأونسكو في ٣ تموز ٢٠٠٧ بيروت «عاصمة عالمية للكتاب لعام ٢٠٠٩» مشددةً على أهمية «التنوع الثقافي والحوار والتسامح»، عمدت الدولة لإدارة هذا المشروع إلى إنشاء لجنة تنظيمية في بيروت برئاسة وزير الثقافة ورئيس بلدية بيروت، وهيئة أخرى تنفيذية تضم بالإضافة إلى وزير الثقافة ورئيس بلدية بيروت عدداً من المعنيين بهذا الحدث الكبير. وسعياً لتحضير وتنفيذ هذا الحدث المميز، تقرر إقامة مكتب سكريتاريا دائم تحت إشراف وزارة الثقافة يتولى إدارة وتنسيق وتنظيم هذا الحدث.

٢) حددت الفترة الممتدة من نيسان ٢٠٠٩ إلى نيسان ٢٠١٠ سنة الاحتفال بهذا الحدث، متضمنة بذلك تاريخ اليوم العالمي للكتاب الذي يحتفل به سنوياً في لبنان تحت عنوان "أسبوع المطالعة".

٣) تهدف تظاهرة بيروت عاصمة للكتاب ٢٠٠٩، إلى أغراض ثلاثة:

i. تعزيز قطاع الكتاب في لبنان على أن يحظى كتاب الناشئة بنظر خاص.
ii. تشجيع المطالعة وأول لوازمه تنشيط مراكزها.
iii. الدعوة لفهم متنوع للثقافة التي هي في آن واحد تراث واجب المعرفة والإغناء، وانفتاح على العالم كله.

٤) من أجل تحقيق الأهداف المحددة فإن التظاهرات والمبادرات المدرجة في إطار «بيروت عاصمة عالمية للكتاب» ستنتظم حول سبعة محاور رئيسية:

i. الدعاية للحدث: وذلك من خلال البرامج التلفزيونية أو الإذاعية والحملات الإعلانية وإصدار الطوابع وإنشاء مواقع الانترنت وإصدار الكتيبات والكاتالوغات. وحتى الآن، تم أنجاز شعار الحملة، كما تم وضع كتيب وملصق إعلاني خاص بالمناسبة، ويجري العمل حالياً على إنشاء وتفعيل موقع الكتروني خاص بالحدث.
ii. كتابات وقراءات للناشئة: إقامة تظاهرات وطاولات مستديرة ومحاضرات ومباريات مدرسية وإصدار منشورات ومجلات متوجهة للناشئة.

iii. تظاهرات وطاولات مستديرة ومحاضرات ومعارض ومنشورات وبرامج تلفزيونية لحث الجمهور على القراءة، فضلاً عن تفعيـل دور المكتبـات وتأهيلها للاحتفاء بهذه المناسبة.

iv. نشر المطالعة ودعم المكتبات

v. تعزيز صناعات الكتاب

vi. التعريف بالأدب اللبناني: تكريم الأدب اللبناني بإعادة نشر الأعمال الأدبية التي فقدت من المكتبات أو بنشر أعمال جديدة ومختارات.

vii. الاحتفال بالكتاب: إقامة التظاهرات في الشـوارع ومعـارض الكتـب والمقاهي الأدبية والمهرجانات في بيروت والمدن اللبنانية الأخرى احتفاء بالمناسبة.

ومنذ انطلاق عمل اللجنة، وبالرغم من الظروف الاستثنائية التي تمـر بهـا البلاد، يتم يومياً استقبال المشاريع والمراجعات من قبل المهتمين داخل لبنـان وخارجه، ما يعد خيراً ويحفز على العمل بجهد لإنجاح هذا الحدث.

أ. النشاطات الثقافية على هامش الألعاب الفرنكوفونية (٢٧ أيلول إلـى ٦ تشـرين الأول ٢٠٠٩)

١) إثر اختيار لبنان لاستقبال الدورة السادسة للألعاب الفرنكوفونية التي ستقام في بيروت من ٢٧ أيلول إلى ٦ تشرين الأول ٢٠٠٩، تنشط وزارة الثقافة فـي إطار المشاركة في تنظيم هذا الحدث الكبير الذي لا يشكل فقط احتفالاً رياضياً شبابياً وشعبياً، وإنما أيضاً تظاهرة ثقافية مميزة إذ يتضمن النشاطات الثقافيـة التالية:

i. سبع مباريات ثقافية في مجالات الغناء والرقص والنحت والرسم والتصوير الفوتوغرافي والقصة المحكية والأدب.

ii. نشاطات ثقافية وفنية موازية (حفلات موسيقية، مسرح الشارع، نشاطات رياضية في المدارس والجامعات، وغيرها من الأنشطة).

٢) تتولّى اللجنة المنظمة والمشرفة على المسابقات والنشاطات الفنية والثقافية تأمين العناصر التي تضمن فعالية تنفيذ هذا المشروع، كمهمة اختيار وتجهيز المواقع الثقافية وإنشاء محترفات فنّية داخل هذه المواقع، وكذلك المساعدة التقنية المتطورة، بالإضافة إلى إقامة سلسلة من التظاهرات الثقافية المميزة على هامش النشاطات الرسمية. وقد أنجزت بالتنسيق والتعاون مع اللجنة المنظمة للألعاب الرياضية إلى الآن المهام الآتية:

i. إعداد وتحضير دفتر الشروط.
ii. إعداد مشروع الميزانية التقديرية للدورة.
iii. إعداد وتجهيز مقر اللجنة المنظمة في قصر الاونسكو ومباشرة العمل منه.
iv. اختيار مواقع المباريات الثقافية:

- قصر الأونسكو: موقع مخصص لمسابقات الرقص والرسم والتصوير الفوتوغرافي والنحت، وتقام في حدائقه محترفات للرسم والنحت. كما يتضمن قصر الأونسكو عدة قاعات أخرى سيتم تجهيزها لتكون مختبراً فوتوغرافياً وقاعة للتدريب ومكاتب للاجتماعات.
- مسرح أبو خاطر ومسرح بيريت في جامعة القديس يوسف: سيخصصان للنشاطات الأدبية والغناء في مراحل التدريبات والتصفيات.

v. إطلاق الدعوة للاشتراك في المسابقات الثقافية من خلال توزيع ملصقات تبين قواعد الاشتراك والإعلان عنها أيضا في الصحف المحلية.
vi. اختيار لجان الحكم والمنسقين في الميادين الثقافية المحددة ومباشرة الاتصال بهم والتعاون معهم.
vii. تعمل اللجنة على وضع برنامج حافل بالنشاطات الثقافية والفنية للتحفيز على المشاركة ومتابعة ومواكبة هذا الحدث بمشاركة نجوم في مجال الفنون والثقافة.
viii. تعد اللجنة روزنامة عمل شاملة تحدد مسار الأعمال التحضيرية والتنفيذية لهذا الحدث.

٨. <u>على صعيد الشباب والرياضة</u>

١) تحضير ملف الدورة السادسة للألعاب الفرنكوفونية ٢٠٠٩ التي ستقام في بيروت من ٢٧ أيلول إلى ٦ تشرين الأول ٢٠٠٩، حيث باشرت اللجنة التنفيذية، المكلفة بالقيام بجميع الأمور التنفيذية لتحضير وضمان حسن سير هذه الألعاب، أعمالها ابتداء من ٢٠٠٧/١١/١ برئاسة وزير الشباب والرياضة ومشاركة خبراء في المجالات الرياضية والثقافية والإدارية والتقنية والمحاسبية والقانونية.

الملحق رقم ١: تفاصيل حرب التفجيرات والاغتيالات
"صيد السمك في حوض السباحة"

شكلت الظروف القاسية وغير المسبوقة، سمة البحار التي أبحرت سفينة الحكومة فيها وطبيعة الأمواج والأعاصير التي واجهتها. ففي الوقت الذي لم تكن البلاد قد استفاقت بعد من هول جريمة اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري، وفيما كان الرئيس المكلف فؤاد السنيورة يعمل على تشكيل الحكومة الأولى بعد الانتخابات، حتى استهدفت عملية تفجير إجرامية في ٢٠٠٥/٧/١٢ وزير الدفاع في الحكومة التي سبقت حكومة الاستقلال الثاني، أي الياس المر الذي نجا من الموت بأعجوبة خارقة من عملية التفجير في منطقة النقاش حيث أسفر الانفجار عن إصابته بجروح بليغة مع مرافقه المقدم الياس البيسري ومقتل شخص أخر. تجدر الإشارة إلى أن الوزير الياس المر استمر كوزير للدفاع وعين نائباً لرئيس الحكومة في الحكومة الجديدة على الرغم من انه اضطر للتغيب عن منصبه لفترة طويلة خارج البلاد بسبب الإجراءات الأمنية ولمتابعة العلاج للجروح البليغة التي أصيب بها بفعل جريمة التفجير.

لكن هذه الجريمة لم تكن خاتمة أحزان الحكومة التي كانت مصممة على العمل باندفاع، بل كانت إيذاناً ببدء موجة من الصدمات الأولى من الهول الأمني الذي ضربها وضرب البلاد في مختلف المناطق. فقد امتدت وتشعبت عمليات الاغتيال والتفجير بشكل مرعب ومتواصل ومتوال، لتطال المناطق التجارية والسكنية وتستهدف الاغتيالات المفكرين والمناضلين والصحافيين وأهل الفكر والرأي والكلمة والمسؤولين والوزراء والنواب وهدفت إلى بث الذعر والخوف وإلحاق الأذى بالمواطنين الأبرياء والضرر في المؤسسات وبأملاك المواطنين حيث شملت العمليات الإرهابية المتنقلة من تفجير واغتيال وعبوات ناسفة مناطق: الجديدة في ٢٠٠٥/٣/١٩ حيث نتج عنها جرح سبعة أشخاص، والكسليك في ٢٠٠٥/٥/٢٣ أسفر عن مقتل شخصين وجرح ثلاثة أشخاص، والبوشرية في ٢٠٠٥/٣/٢٦ أسفر عن جرح ستة أشخاص، وبرمانا في ٢٠٠٥/٤/١ أسفر عن جرح تسعة أشخاص، وجونية في ٢٠٠٥/٥/٦ أسفر عن جرح ٢٤ شخصاً، اغتيال المفكر والكاتب سمير قصير في ٢٠٠٥/٦/٢ بعبوة ناسفة زرعت تحت سيارته أمام منزله في الأشرفية، واغتيال المناضل جورج حاوي في ٢٠٠٥/٦/٢١ بعبوة ناسفة زرعت أيضاً تحت سيارته في منطقة وطى المصيطبة وقد جرح أيضاً سائقه، ومع تشكيل الحكومة استمرت موجة التفجير والاغتيالات حيث بوشرت في

شارع مونو في ٧/٢٣/ ٢٠٠٥ وأسفرت عن جرح ١٥ مواطناً، وانتقلت موجة التفجير إلى الزلقا في ٨/٢٢/ ٢٠٠٥ حيث أسفرت عن جرح عشرة مواطنين، وضربت موجة التفجيرات منطقة الجعيتاوي في ٢٠٠٥/٩/١٧ حيث أسفرت عن مقتل مواطن وأصابت ١٨ شخصاً آخرين بجراح، واستمرت موجة الإجرام إلى إن استهدفت الإعلامية مي شدياق في ٢٠٠٥/٩/٢٥ في منطقة غزير حيث نجت بأعجوبة بعد أصابتها بجروح بليغة في جسمها، ثم كانت جريمة اغتيل النائب جبران التويني في ٢٠٠٥/١٢/١٢ في منطقة المكلس أسفرت عن استشهاد النائب التويني واثنين من مرافقيه، ثم استهدف إثر ذلك منزل النقيب وسام عيد بإلقاء قنبلة يدوية في محلة الحدث في ٢٠٠٦/٢/١١ ثم اغتيال الأخوين محمود ونضال المجذوب المسؤولين في الجهاد الإسلامي في ٢٠٠٦/٥/٢٦ في صيدا، ليستهدف بعد ذلك الرائد وسام عيد في منزله والمقدم سمير شحادة رئيس فرع الأمن القومي في شعبة المعلومات والذي نجا بأعجوبة أيضاً في ٢٠٠٦/٩/٥ عبر تفجير عبوة ناسفة لدى مرور موكبه في منطقة الرميلة حيث أسفر ذلك عن استشهاد أربعة أشخاص وجرح أربعة آخرون. ثم انتقلت موجة الإرهاب لتتركز على إلقاء متفجرات على مراكز لقوى الأمن الداخلي منها: ثكنة الحلو في ٢٠٠٦/١٠/٨ وأخرى على ثكنة بربر الخازن في فردان في ٢٠٠٦/١٠/١١، ليتبعه في ٢٠٠٦/١٠/١٥ هجوم أخر بالقنابل الصاروخية على منطقة رياض الصلح، وانفجار آخر على جادة رفيق الحريري في الرملة البيضاء في ٢٠٠٦/١٠/٢٥. ثم أعيد استهداف ثكنة الحلو بإلقاء متفجرة عليها في ٢٠٠٦/١١/١ وانفجار عبوة بالقرب من فصيلة قوى الأمن الداخلي في الطريق الجديدة، لترتكب اثر ذلك عملية اغتيال وزير الصناعة والنائب بيار الجميل في ٢٠٠٦ /١١/٢١ وقد استشهد مع الوزير الجميل مرافقه وجرح أخر.

موجة الاغتيالات والتفجيرات لم تتوقف عام ٢٠٠٧ حيث وقعت جريمة تفجير باصات الركاب في عين علق في ٢٠٠٧ /٢/١٣ حيث أسفرت الجريمة عن استشهاد ثلاثة أشخاص وجرح ٢٥ آخرين، لتعود موجة التفجيرات وتنتقل إلى قلب بيروت حيث انفجرت عبوة ناسفة قرب مجمع الـ ABC في الاشرفية في ٢٠٠٧/٥/٢٠ وأسفرت عن استشهاد مواطنة وجرح ١٨ آخرين، لتتبعها عملية تفجير أخرى في منطقة فردان في ٢٠٠٧ /٥/٢١ أسفرت عن وقوع تسعة جرحى، ثم تفجير أخر في مدينة عاليه في ٢٠٠٧/٥/٢٣ أسفر عن إصابة ١٦ شخصاً، وإلقاء قنبلة على دورية لقوى الأمن الداخلي في منطقة البربير في ٢٠٠٧/٥/٢٧ ونتج عن ذلك سقوط ٦ جرحى، ثم قنبلة بالقرب من كنيسة مار مخايل في ٢٠٠٧/٥/٣٠ ثم انفجار عبوة في منطقة سد البوشرية في ٢٠٠٧/٦/٤ أسفرت عن جرح ١٩ شخصاً بجروح، وإلقاء عبوة في منطقة ضهر الوحش في ٢٠٠٧/٦/٧ وإلقاء قنبلة في منطقة فرن الشباك وتفجير

عبوة ناسفة في منطقة ذوق مصبح في ذات اليوم أسفر عن استشـهاد شـخص وإصـابة ٥ أشخاص بجروح، إلى أن نجح المجرمون في اغتيال النائب وليد عيدو ونجله و٦ من مرافقيه من المواطنين عبر تفجير موكبه في ٢٠٠٧/٦/١٣ في منطقة الحمام العسكري. لكن عمليـات التفجير والإرهاب انتقلت هذه المرة إلى الجنوب لتستهدف دورية تابعة لقوات الطوارئ الدولية من الكتيبة الأسبانية والتي أودت بحياة ٦ من الجنود الأسبان في اخطر عملية تستهدف قـوات الطوارئ إثر انتشارهم في الجنوب تنفيذا للقرار ١٧٠١. كما استهدفت آليتين تابعتين للشرطة العسكرية في قوات اليونيفيل بعبوة ناسفة في محلة القاسمية في ٢٠٠٧/٧/١٦. ولم تكتف يـد الإرهاب الإجرامي باغتيال النائب وليد عيدو ونجله بل استكملت إجرامها باسـتهداف النائـب أنطوان غانم بتفجير سيارة استهدفت موكبه في ٢٠٠٧/٩/١٩ في منطقة حرش تابت في سـن الفيل حيث استشهد معه خمسة وجرح نحو ٧٠ شخصاً.

يد الإجرام انتقلت بعد ذلك إلى مكان لم يكن متوقعاً حيث تم اغتيال مدير العمليات في الجيش اللبناني اللواء فرنسوا الحاج عبر تفجير سيارة لدى مرور موكبه في منطقة بعبـدا واستشـهد معه عريف في الجيش اللبناني وجرح ٥ أشخاص، وقد استمرت موجة الإرهاب ضد قـوات الطوارئ الدولية حيث انفجرت عبوة في منطقة الرميلة استهدفت دورية لعناصر من الكتيبـة الايرلندية ما أسفر عن جرح عنصرين من الكتيبة ومواطن، ومن استهداف قوات الطـوارئ إلى استهداف الجسم الدبلوماسي حيث انفجرت عبوة ناسفة لدى مرور سيارة تابعـة للسـفارة الأميركية في منطقة الكرنتينا مما أسفر عن استشهاد ٣ أشخاص وجرح ٣١ آخرين بجروح.

وانتقلت يد الإجرام لتستهدف هذه المرة بعد سمير شحادة رئيس الفـرع الفنـي فـي شـعبة المعلومات الرائد وسام عيد الذي استشهد مع مرافقه وخمسة أشـخاص آخـرين وجـرح ٤٢ مواطناً.

الملحق رقم ٢: كلمات لرئيس مجلس الوزراء وعدد من الوزراء المعنيين خلال فترة العدوان الإسرائيلي على لبنان في تموز وآب ٢٠٠٦

أولاً: كلمة الرئيس فؤاد السنيورة التي ضمنها خطة النقاط السبع
مؤتمر روما، في ٢٠٠٦/٧/٢٦

أود أولاً أن أتوجه بالشكر لصديقي رئيس مجلس الوزراء الأستاذ رومانو برودي وللحكومة الايطالية لاستضافتها هذا الاجتماع المهم والحاسم في روما اليوم. ما كنا نعلم عند لقائنا الأخير هنا في أواخر شهر حزيران الفائت أننا سنعود ونلتقي بهذه السرعة وفي ظل هذه الظروف المروعة. تحدثنا، منذ عشرة أشهر خلت فقط وخلال اجتماعنا في نيويورك، عن إجراءات الإصلاح الاقتصادي والمؤسساتي التي ستساعد الاقتصاد اللبناني على تحقيق النمو وتعزيز الإنماء الاجتماعي والاقتصادي المستدام وتحسين مستوى الوظائف الإنتاجية. كما تطرقنا لرؤية اقتصادية شاملة تعيد إحياء الاقتصاد وتجد حلاً لمشكلة ديننا المتراكم. وأعلنا أن دعم المجتمع الدولي أساسي لإعادة إحياء بلدنا وأن دعمكم المستمر حاسم بالتأكيد لإنجاح التجربة الديموقراطية اللبنانية في منطقتنا كما كنا نبهنا لخطورة الفشل بالنسبة لنا جميعاً. كما تكلمنا عن التحديات والفرص... ومنذ ثلاثة أشهر، تكلمت أمام مجلس الأمن في نيويورك حيث تطرقت إلى الخطوات التاريخية التي تم اتخاذها نحو بناء لبنان يحكم نفسه بنفسه، لبنان المستقر والديموقراطي والمزدهر، والى مسألة تحرير مزارع شبعا التي لا تزال محتلة والتي تشكل أولوية وطنية، والى تسليم الأسرى اللبنانيين المحتجزين في السجون الإسرائيلية، والى ضرورة وضع حد لتاريخ طويل من الاعتداءات والخروقات الإسرائيلية للأراضي اللبنانية. كما أكدت واجب الدولة الطبيعي والحصري تأمين الأمن لجميع مواطنيها والقاطنين على أرضها إضافة إلى حقها الحصري في حمل السلاح وفي ممارسة سلطتها التامة على كامل أراضيها بما يتوافق مع ما نص عليه اتفاق المصالحة الوطنية في الطائف في العام ١٩٨٩. وقد ناشدت المجتمع الدولي لإبداء اهتمام متزايد لتمكين الحكومة اللبنانية بشكل يتيح أمامها فرصة التقدم سريعاً في تطبيق برنامجها الإصلاحي اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً والتخفيف من مشاعر اليأس والإحباط والشعور بالإذلال المنتشر في المنطقة، كما طالبت بتعاون جدي، وهو مطلب ما زال يحتل مرتبة متقدمة في أولوياتنا، لإحلال سلام عادل ودائم بين

إسرائيل والفلسطينيين والدول العربية الأخرى وفقاً لما جاء في مبادرة السلام التي أطلقتها قمة بيروت العربية في العام ٢٠٠٢، مما سيساهم في تعزيز الديموقراطية في العالمين العربي والإسلامي. كم تبدو هذه الأمور بعيدة الآن... نحن الآن نتكلم فقط عن الموت والحرب، الدمار والتشريد، الإصابات والمعاناة، النزوح والخراب. كما تعلمون جميعاً، إن أسبوعين من العدوان الإسرائيلي المتفاقم على لبنان قد أدت إلى تدمير بلادنا، فالخسائر في الأرواح بلغت نسب مأساوية وما زالت هذه النسب تتزايد: أكثر من ٤٠٠ شهيد و٢٠٠٠ جريح حتى الآن، ثلثهم من الأطفال ما دون الـ١٢ عاماً، حوالي مليون نازح أو ما يعادل ربع سكان لبنان، (حاولوا تخيل ما قد يحصل في حال اضطر ربع سكان بلادنكم إلى ترك منازلهم من دون أي حاجيات سوى الكسوة التي يلبسونها)، وفي بعض المناطق شلّ عمل المستشفيات فلم تعد تستطيع معالجة المصابين، كما سجل نقص في المؤن الغذائية والأدوية، وتم تدمير المنازل والمعامل والمخازن تدميراً كلياً، وقطعت الطرق ودمرت الجسور، وتعرضت منشآت الأمم المتحدة وثكنات الجيش ومراكز القوة الأمنية المشتركة للقصف، وتم تدمير وحدة دفاع مدني كلياً وقصفت مراكز إنتاج الطاقة الكهربائية وخزانات الوقود مما ألحق ضرراً بيئياً كبيراً بالشاطئ الشرقي للبحر المتوسط، وأحرقت الشاحنات، ودمرت هوائيات البث التلفزيوني والخلوي واضطر الرعايا الأجانب إلى مغادرة البلاد، كما تم فرض حصار بري وجوي وبحري على لبنان.

باختصار، أيها السيدات والسادة،

هذه قصة بلد ممزق من جراء الدمار والنزوح والتشريد واليأس والموت، قصة معاناة إنسانية لا تحتمل. وفيما أتكلم الآن، تستمر المعاناة واليأس والحزن والمجازر اليومية والأعمال الوحشية، المزيد من الأطراف المبتورة والمزيد من الأرامل والمزيد من الأولاد الذين فقدوا أمهاتهم والمزيد من اليتامى والمزيد من القتلى المدنيين الأبرياء. قبل أن أصعد إلى الطوافة في بيروت المحاصرة والتي تتعرض للقصف العنيف، قمت بزيارة أحدى المستشفيات المكتظة بالمدنيين المصابين وسمعت صراخهم وأنينهم واستمعت لمخاوفهم وارتباكهم. لا حاجة لاطلاعكم على وقع هذه التجربة المؤثرة إلا أنني استمديت القوة من شجاعة شعبي وأتيت إليكم مصمماً على السعي لوضع حد لمعاناتهم.

أصحاب المعالي والسعادة، أيها السيدات والسادة،

لا تستطيع أي حكومة العيش على أنقاض وطن. كم من الوقت سيتطلب التآم الجـراح البشـرية والاجتماعية والنفسية والاقتصادية وبأية كلفة؟ كم من الوقت سيستلزم بنـاء الطـرق والجسـور والمنازل وبأية كلفة؟ كم من الوقت سيمر قبل أن ننسى من قضوا تحت القصف الإسـرائيلي؟ أي مستقبل سينتج من الدمار غير مستقبل الخوف والكبت والانهيار الاقتصادي والتطـرف؟ هـل إن قيمة الحياة البشرية في لبنان أقل من قيمة المواطنين في دول أخرى؟ هل نحن أبناء إله أدنى (أقل قدرة)؟ أم أن قيمة دمعة إسرائيلية تفوق قيمة قطرة دم لبنانية؟ هل يستطيع المجتمـع الـدولي أن يقف متفرجاً بينما تنزل إسرائيل بنا مثل هذه العقوبة القاسية؟ هـل يسـتمر المـدنيون الأبريـاء والكنائس والمساجد والمياتم وقوافل المساعدات التي يواكبها الصليب الأحمر والناس الذين يبحثون عن ملجأ أو ينزحون عن قراهم وبيوتهم عرضة لهذه الحرب الوحشية العبثية؟ أهذا مـا يسـمى الدفاع المشروع عن النفس؟ أهذا هو الثمن الذي سندفعه لقاء توقنا لبناء مؤسساتنا الديموقراطيـة؟ أهذه رسالة الدعم المرسلة لبلد التعدد والحرية والتسامح؟

لقد وصف أيان انجلند، أمين الأمم المتحدة المساعد للشؤون الإنسانية ومنسق عمليـات الإغاثـة الطارئة، بعد زيارته المنطقة المدمرة في ضاحية بيروت، القصف العشـوائي بخـرق للقـانون الإنساني الواضح في ما يتعلق بواجب حماية المدنيين خلال النزاعات. كما إن هذا البند وارد في اتفاق روما الذي أسست بموجبه المحكمة الجنائية الدولية والذي يعدد الأعمـال المعتبـرة وفقـاً للقانون الدولي جرائم حرب. نعم إن القصف العشوائي للمدن يشكل بالفعل استهدافاً واضحاً وغير مقبول للمدنيين. كما إن استهداف مواقع استراتيجية ذات أهمية عسكرية مزعومة يؤدي إلى قتـل مدنيين أبرياء يعتبر وفقا للقانون الدولي غير مبرر وإجرامي. لا يمكن لإسرائيل الاستمرار فـي تجاهل القانون الدولي إلى ما لا نهاية. فيجب أن تدفع الثمن وسنبدأ بانجاز الإجـراءات القانونيـة ولن نتغاضى عن أي وسيلة لجعل إسرائيل تعوض على الشعب اللبناني الدمار الوحشـي الـذي ألحقته وما زالت تلحقه بنا. لكن كيف يمكن تقييم الحياة الإنسانية؟ وكيـف يمكـن تحديـد قيمـة الأطراف المبتورة؟ ففي الوقت الذي بقيت فيه نداءاتي لوقف إطلاق النار الإنساني الفوري غيـر مسموعة، أعلنت لبنان بلداً منكوباً بحاجة ماسة للمساعدات الإنسانية. إن حكومتي التي لـم تكـن على علم مسبق بعبور حزب الله للخط الأزرق وأسر جنديين إسرائيليين والتـي لـم تتـبن هـذه

العملية، تدين أشد إدانة الرد الإسرائيلي العنيف وعدوانها الذي تخرق به كل القوانين الدولية والاتفاقات والمعايير. لقد رفضت حكومتي الزعم القائل أن هذا العدوان يندرج ضمن الحق المشروع في الدفاع عن النفس، وأكدت مجدداً التزام لبنان احترام القرارات الدولية وتصميمه على الحفاظ على استقلاله وسيادته ووحدة أراضيه. كما أن الحكومة ملتزمة باحترام الخط الأزرق احتراماً كلياً. وكانت الحكومة قد حذرت الأسبوع الماضي من أن استمرار إسرائيل بالتدمير والقتل سيؤدي إلى تفاقم المشكلة ليس إلا، وسيهدد السلم والأمن الدوليين خاصة في منطقة الشرق الأوسط. كما أعادت الحكومة تأكيد مسؤوليتها في حماية لبنان ومواطنيه وحقها وواجبها في بسط سلطتها على كامل أراضيها. باسم الشعب الباسل في لبنان من بيروت وبعلبك وجبيل وصور وصيدا وقانا، وصولاً إلى طرابلس وزحلة وبشري وللقرى الـ ٢١ الواقعة على الحدود الجنوبية والتي أعلنتها إسرائيل منطقة محظورة، وإلى القاطنين في كل قرية وبلدة تعاني في هذه اللحظة التي نتكلم فيها، أدعوكم للاستجابة فورا ومن دون أي تحفظ أو تردد لندائي لوقف إطلاق نار فوري وتأمين إعانات إنسانية ملحة لبلدنا الذي ضربته الحرب. لذلك يجب إطلاق خطة مارشال جديدة لمساعدة لبنان على استعادة عافيته في أتسرع وقت ممكن ومحو التبعات المعوقة لهذا الهجوم غير المبرر التي تقدر بمليارات الدولارات، علماً أن هذه الأهداف تستهدف للمرة السابعة بشكل متعمد وتشل اقتصادنا وتهدم البنى التحتية المدنية. يجب أن يتوقف القتل! الآن! علينا العمل معا لإحلال السلام. لقد شهدنا العديد من الاعتداءات الإسرائيلية التي استهدفت لبنان في الأعوام ١٩٦٩ و١٩٧٨ و١٩٨٢ و١٩٩٣ و١٩٩٦ و١٩٩٩. لم تتمكن أياً من هذه الاعتداءات تحقيق أهدافها المعلنة. ويجب وضع حد لهذا الأمر. فالعودة إلى الوضع السابق سيكون مؤذياً.

أدعوكم جميعاً، باسم الشعب اللبناني، إلى المساعدة على وضع حد لهذه المأساة الإنسانية. وأنا أؤمن تماماً أن ذلك ممكن على النحو التالي:

وقف إطلاق نار فوري وشامل وإعلان اتفاق حول المسائل التالية:

١. التعهد بإطلاق الأسرى والمحتجزين اللبنانيين والإسرائيليين عن طريق لجنة الصليب الأحمر الدولي.
٢. إنسحاب الجيش الإسرائيلي إلى خلف الخط الأزرق وعودة النازحين إلى قراهم.

٣. التزام مجلس الأمن وضع منطقة مزارع شبعا وتلال كفرشوبا تحت سلطة الأمم المتحدة حتى ينجز ترسيم الحدود وبسط السلطة اللبنانية على هذه الأراضي، علماً أنها ستكون، خلال تولي الأمم المتحدة السلطة، مفتوحة أمام أصحاب الأملاك اللبنانيين. كما يتعين على إسرائيل تسليم كافة خرائط الألغام المتبقية في جنوب لبنان إلى الأمم المتحدة.

٤. بسط الحكومة اللبنانية سلطتها على كامل أراضيها عبر انتشار قواها المسلحة الشرعية مما سيؤدي إلى حصر السلاح والسلطة بالدولة اللبنانية كما نص اتفاق المصالحة الوطنية في الطائف.

٥. تعزيز القوة الدولية التابعة للأمم المتحدة العاملة في جنوب لبنان وزيادة عديدها وعتادها وتوسيع مهامها ونطاق عملها وفقاً للضرورة بهدف إطلاق العمل الإنساني العاجل وأعمال الإغاثة وتأمين الاستقرار والأمن في الجنوب ليتمكن النازحون من العودة إلى منازلهم.

٦. اتخاذ الأمم المتحدة بالتعاون مع الفرقاء المعنيين الإجراءات الضرورية لإعادة العمل باتفاق الهدنة الذي وقعه لبنان وإسرائيل في العام ١٩٤٩ وتأمين الالتزام ببنوده هذا الاتفاق إضافة إلى البحث في التعديلات المحتملة عليه أو تطوير بنوده عند الضرورة.

٧. التزام المجتمع الدولي دعم لبنان على كافة الأصعدة ومساعدته على مواجهة العبء الكبير الناتج عن المأساة الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية التي يشهدها البلد خاصة في ميادين الإغاثة وإعادة الإعمار وإعادة بناء الاقتصاد الوطني. عبر إرادة وتصميم كافة الأطراف، يمكن لما تقدم أن يؤمن لنا العناصر الضرورية لإعادة بناء بلدنا المشرذم وإعادته بلداً عربياً موحداً ديموقراطياً ومنارة للحرية والتعددية والتسامح في المنطقة. كما يمكنه أن يشكل خطوة على طريق تحقيق السلام العادل والشامل بين شعوب الشرق الأوسط. لا يمكن الحفاظ على لبنان كمثال يحتذى ورعايته أن تحوله إلى ساحة لحروب الآخرين.

أصحاب المعالي والسعادة، أيها السيدات والسادة،

إننا ندين لشعبنا بمخرج مشرف من هذه الحرب. ندين لشعبنا بحل نتوصل إليه بدعمكم، حل يحول دون مزيد من الدمار ويساعدنا على إعادة إعمار بلادنا وتعزيز ديموقراطيتنا. اسـمحوا لـي فـي الختام أن أستذكر قول للمؤرخ الروماني تاسيتوس في هذه المدينة العظيمة منذ ألفي سنة وهو قول يصف تماما ما تقوم به إسرائيل في لبنان والمنطقة اليوم، أقتبس:

"لقد صنعوا الخراب ويسمونه سلاماً. خيارنا واضح. لقد اخترنا الحياة. لم نأت إلى روما لطلـب المساعدات والدعم فقط. أتينا لنسمع صوتنا ونعلن حق أمتنا في الحياة. لن نساوم علـى قضـيتنا المحقة أو على مصالحنا الوطنية. إننا هنا لنشهد على وحدتنا كشـعب. لقـد تخطينـا الحـروب والخراب عبر الأجيال. وسننهض مجددا. فليكن هذا خيـاركم أيضـاً. لا تسـمحوا للخـراب أن ينتصر".

Prime Minister Fuad Siniora's Address
Rome, 26/7/2006

I would like first to express our deep condolences to the Secretary General Mr. Kofi Anan and to all the countries to whom these Observers of UNIFL belong and who got killed yesterday by Israeli fire in Southern Lebanon.

I would like to thank my friend, Prime Minister Romano Prodi and the Italian government for hosting this critically important and timely meeting in Rome today. Little did we know when we last met here toward the end of June that we would be meeting again so soon and in such dire circumstances!

Only ten months ago, at our core group meeting in New York, we talked of economic and institutional reform measures to help the Lebanese economy achieve its growth potential, promote sustainable social and economic development, and the enhancement of productive jobs. We spoke of a comprehensive macroeconomic vision to rejuvenate the economy and resolve our debt overhang. We stated that the support of the international community was paramount to the rebirth of our country, and that your continued support was absolutely crucial for the Lebanese experience of democracy to succeed in our part of the world, and warned of dire consequences for us all if we failed. We talked of challenges and opportunities…

Then just three months ago, I addressed the Security Council in New York. There I spoke of the historic strides taken on the road to a self-governing, stable, democratic and prosperous Lebanon. I affirmed the priority national issue being the liberation of the still occupied Shebaa Farms, the handover of Lebanese detainees in Israeli prisons, and the need to put an end to the long history of incursions and violations of Lebanese territory by Israel. I also confirmed the state's natural obligation to be the sole provider of security to all its citizens and residents, and its exclusive right to carry arms and exercise its full authority throughout the country in accordance with the Taef national reconciliation pact of 1989. I also pleaded for a heightened interest by the international community in order to empower the Lebanese government, enabling it to move quickly in its economic social and political reform program, and alleviating the feelings of hopelessness, despair, and pervasive sense of humiliation in the region, and for serious cooperation,

still a top priority, to achieve a just and lasting peace between Israel and the Palestinians and the Arab world, as expressed in the Beirut Arab Summit peace initiative in 2002, which would contribute to the cause of democracy in the Arab and Muslim worlds.

How long ago that all seems now….

Now we talk only of death and war, destruction and dispossession, casualties and suffering, displacement and desolation.

You are all aware that two weeks of a continuously escalating Israeli onslaught on Lebanon have totally ravaged our country: the toll in terms of human life has reached tragic proportions, and continues to mount: over 400 killed and 2000 injured so far, one third of them children under 12; almost a million people, or 25% of the population have been displaced; (try to imagine what would happen if a quarter of your populations were forced to flee their homes with only the clothes on their backs); in some areas, hospitals have been crippled and are unable to cope with the casualties; there are shortages of food and medical supplies; homes, factories, and warehouses have been completely destroyed; roads severed , and bridges smashed; UN facilities , army barracks, and posts of Joint Security Forces shelled; a civil defense unit wiped out; power supplies and fuel depots bombarded causing devastating environmental damage on the eastern shore of the Mediterranean; storage tanks ablaze; television aerials crushed; foreign nationals fleeing; air, land and sea blockades enforced. In short, ladies and gentlemen, this is the story of a country torn to shreds by destruction, displacement, dispossession, despair and death; the story of senseless human suffering. And as I speak, the trauma, the desperation, the grief and the daily massacres and atrocities go on. More limbs lost, more widows, more motherless children, more orphans, more defenseless people dying.

Before I boarded the helicopter in the besieged and severely bombarded city of Beirut, I visited one of the hospitals crowded with injured civilians, and listened to their cries of pains, fears and uncertainties. I need not tell you how moving that experience was, but I drew strength from the resilience of my people to come to you determined to strive so that their agony is over.

Excellencies, ladies and gentlemen, no government can survive on the ruins of a nation.

How long will it take to heal the human, social, psychological, and economic scars, and at what cost? How long and at what cost to rebuild roads, bridges, homes? Before we forget those who have perished under the weight of Israeli bombs? What future other than one of fear, frustration, financial ruin and fanaticism can stem from the rubble?

Is the value of human life less in Lebanon than that of citizens elsewhere? Are we children of a lesser God? Is an Israeli teardrop worth more than a drop of Lebanese blood?

Can the international community continue to stand by while such callous retribution by the state of Israel is inflicted upon us?

Will innocent civilians, churches, mosques, orphanages, relief supplies under Red Cross escort, people seeking shelter or fleeing their homes and villages continue to be the casualties of this barbaric and senseless war?

Is this what is called legitimate self-defense? Is this the price we pay for aspiring to build our democratic institutions? Is this the message of support for the country of diversity, freedom and tolerance?

Jan Egeland, U.N. Under-Secretary for Humanitarian Affairs and Emergency Relief Coordinator has, after visiting affected area in the suburbs of Beirut, called the indiscriminate bombing a breach of humanitarian law, which is clear on the supreme obligation to protect civilians during hostilities. This obligation is also enshrined in the Rome Treaty establishing the International Criminal Court which restates the facts that, under international law, constitute war crimes. Yes, the indiscriminate shelling of cities constitutes a foreseeable and unacceptable targeting of civilians. Similarly, the bombardment of sites with alleged military significance, resulting invariably in the killing of innocent civilians, is, under international law, unjustifiable and criminal.

Israel cannot go on indefinitely disregarding international law. It must be made to pay, and we shall commence legal proceedings and spare no avenue to make Israel compensate the Lebanese people for the barbaric destruction it has inflicted and continues to inflict upon us. How, though, do you put a value to human life? What value do you place on lost limbs?

While my calls for an immediate humanitarian cease-fire have gone unheeded, I have declared Lebanon a disaster-stricken country in urgent need of humanitarian assistance. My Government, which had no advance knowledge of the Hezbollah crossing of the Blue Line and abduction of two Israeli soldiers and has disavowed it, condemns in the strongest possible terms the violent Israeli response and its aggression in contravention of international laws, conventions, and norms. It also rejects the claim that this aggression is in the context of the legitimate right to self-defense. The Government has also reaffirmed the commitment of Lebanon to abide by international resolutions and its determination to preserve its independence, sovereignty, and territorial integrity. It is also committed to fully respect the Blue Line. It also warned last week that the continuation of the destruction and the killing perpetrated by Israel will only aggravate the problem and threaten international peace and security, especially in the Middle East. It also reaffirmed its responsibility in safeguarding the country and its citizens, and its right and duty to extend that authority over the entire territory.

On behalf of the valiant people of Lebanon, from Beirut, Baalbeck, and Byblos, to Tyre, Sidon and Qana, to Tripoli, Zahle, Jamhour and Becharre, to the 21 villages at the southern border, declared a no-go zone by Israel, to the people of each and every town and village suffering now as we speak, I call upon you all to respond immediately, without reservation or hesitation, to my appeal for an immediate cease-fire, and provide urgent humanitarian assistance to our war-stricken country. A new Marshall plan must then be set in motion in order to help Lebanon recover as quickly as possible from the crippling effects of this unjustified onslaught valued in billions of US Dollars which is for the seventh time deliberately targeting and disabling our economy and civilian infrastructure.

The killing must stop! Now! We must work together for peace. We have seen previous Israeli aggressions on Lebanon, in 1969, ‘78, ’82, ’93, ’96, and ’99. They have achieved none of their stated aims. This must be the end. Returning to the status quo ante would be futile. In the name of the people of Lebanon, I call upon you all to help put an end to this human tragedy. I firmly believe that this can be achieved in the following manner:

1. An immediate and comprehensive cease-fire **and** a declaration of agreement on the following issues:
2. An undertaking to release the Lebanese and Israeli prisoners and detainees through the ICRC.

3. The withdrawal of the Israeli army behind the Blue Line, and the return of the displaced to their villages.
4. A commitment from the Security Council to place the Shebaa Farms area and the Kfarshouba Hills under UN jurisdiction until border delineation and Lebanese sovereignty over them are fully settled. While in UN custody, the area will be accessible to Lebanese property owners there. Further, Israel surrenders all remaining landmine maps in South Lebanon to the UN.
5. The Lebanese government extends its authority over its territory through its own legitimate armed forces, such that there will be no weapons or authority other than that of the Lebanese state as stipulated in the Taef national reconciliation document.
6. The UN international force, operating in South Lebanon, is supplemented and enhanced in numbers, equipment, mandate and scope of operation, as needed, in order to undertake urgent humanitarian and relief work and guarantee stability and security in the south so that those who fled their homes can return.
7. The UN, in cooperation with the relevant parties, undertakes the necessary measures to once again put into effect the Armistice Agreement signed by Lebanon and Israel in 1949, and to insure adherence to the provisions of that agreement, as well as to explore possible amendments to or development of said provisions, as necessary.
8. The international community commits to support Lebanon on all levels, and to assist it in facing the tremendous burden resulting from the human, social and economic tragedy which has afflicted the country, especially in the areas of relief, reconstruction and rebuilding of the national economy.

With goodwill and determination on all sides, the above can provide us with the necessary elements to rebuild our fractured country, reemerging as a unified Arab democratic country, a beacon of freedom, diversity and tolerance in the region. It can also be a stepping stone to achieving a just and comprehensive peace between the peoples of the Middle East. The significance of Lebanon as a model cannot be preserved and fostered if turned into a battlefield for the wars of others.

Excellencies, ladies and gentlemen,

We owe our people an honorable way out of this war. We owe our people, with your support, a solution that will not allow any further destruction and will help us rebuild our nation and strengthen our democracy.

In conclusion, let me recall what the Roman historian Tacitus said in this great city two thousand years ago and which describes well what Israel is doing to Lebanon and the region today*: and I quote:*

"They create a desolation and call it peace"

Our choice is clear.
We have chosen life.
We did not come to Rome only to ask for relief and support.
We came to be heard and to cry out loud our nation's right to life.
We shall not compromise our just cause or our national interests.
We are here to bear witness to our unity as a people.
We have overcome wars and destruction over the ages.
We shall rise up again.
Let that be your choice too.
Do not allow desolation to prevail.

ثانياً: كلمة الرئيس السنيورة إلى مؤتمر منظمة المؤتمر الإسلامي
(كوالالمبور – ماليزيا، في ٢٠٠٦/٨/٣)

وجه رئيس مجلس الوزراء فؤاد السنيورة عند الساعة السابعة والنصف من صباح يوم ٢٠٠٦/٨/٣ بتوقيت بيروت من السراي الكبير، الثانية عشرة والنصف بتوقيت ماليزيا، كلمة نقلت مباشرة إلى المؤتمرين في نهاية الجلسة الافتتاحية لقمة منظمة المؤتمر الإسلامي المنعقدة في كوالالمبور عبر تقنية الـ (الفيديو كونفرنس).
وفي ما يلي نصها:

أصحاب المعالي الوزراء،
أصحاب السعادة السفراء،
السيدات والسادة،

كنتُ أود أن أستطيع الحضور بينكم في كوالالمبور، لكي أصفَ لكم شخصياً، نعم لكل واحد منكم، الكارثة والكابوس اللذين يواجههما لبنان منذ أكثر من ثلاثة أسابيع. لكن للأسف، ما استطعتُ المجيء إلى ماليزيا العزيزة بسبب الظروف التي تعرفونها.

إن الهجوم الإسرائيلي الحالي هو السابع ضمن الحروب التي شنتها إسرائيل على لبنان، في خروجٍ على كل القوانين والأعراف الأخلاقية والإنسانية والدولية. وقد كلّفت هذه الحرب الظالمة لبنان الكثير في حياة أبنائه وفي بنيته الأساسية، وفي التهجير الذي طاول ثلث المواطنين. نعم لقد فقدنا ما يقارب تسعمائة قتيل ثلثهم من الأطفال تحت سن الثانية عشرة. وهناك ذلك التخريب الهائل للمنازل والمستشفيات والجسور والمخازن والمصانع ومقرات الأمم المتحدة والمراكز الأمنية والبريد والدفاع المدني، وهوائيات وسائل الاتصال والتلفون. نحن محاصرون في لبنان ليس بالجيش الإسرائيلي في البر والبحر والجو فقط، بل وبتلوث البيئة، وبالخراب الذي نشره العدوان على مساحة البلاد.

إن هذا الاحتقار للحياة الإنسانية، وللمعالم الحضارية لا تعليلَ له، ولا يمكن أن يقبله أحـد تحت شتّى الظروف. وليس بهذه الطريقة يكافأُ لبنان الانفتـاح والتسـامح والحريـات والتعـدد والديمقراطية.

أيها السادة،

لا تستطيع حكومةٌ أن تبقى على أنقاض شعبها وخرائبه. في الأسبوع الماضـي خاطبـتُ مؤتمر مساعدة لبنان الذي أقامه الاتحاد الأوروبي بروما، وتقدمتُ إلى الحاضرين بخطـة شـاملة لإنهاء الحرب. وقد لقيت الخطة صدى إيجابياً واسعاً إذ أجمعت عليها الحكومة اللبنانية، والقمـة الروحية المنعقدة بمقر البطريركية المارونية ببكركي في لبنان. ونحن نحتاج التأييد الكامـل مـن جانب دول المؤتمر الإسلامي، وكل الدول المحبة للسلام للخطة الداعية إلى وقف شـاملٍ ودائـمٍ للنار، من أجل إنهاء المذابح ومكافحة الدمار، والعودة بلبنان إلى وضعه الطبيعي بوصفه منـارةً للحرية والديمقراطية وحكم القانون.

نحن محتاجون فعلاً إلى المساعدات الإغاثية العاجلة والإعمارية فـي المـدى الطويـل، لمواجهة التحديات العاصفة التي ضربت بلادنا ومواطنينا، وبناء الحياة والعمران للمرة الثامنة من جديد.

إن الآلة الحربية الإسرائيلية التي ضربت مدننا وقُرانا وبنيتنا الأساسية وإنسانَنا وأطفالنـا ونساءنا، ما كان لتنالَ من عزيمتنا ومن إصرارنا على الحرية والاستقلال والكرامة. بعد حـوالي الستين عاماً، وبعد قتل مئات الألوف من الفلسطينيين واللبنانيين في مذابح موصوفة بدير ياسـين وصبرا وشاتيلا وقانا وغزة وجنين وبنت جبيل، ثم قانا ثانيةً، ما تعلـم الإسـرائيليون أنهـم لـن يستطيعوا تدمير إرادة الحياة والحرية فينا. إن الممانعة جزء أساسي في ضمير الإنسان وطبيعته. وبمساعدتكم إن شاء الله سنتجاوز العملَ الوحشي الأخير، وستأتون إلى لبنان فتجدونه باسماً مرحباً بكم.

من بيروت الصامدة والأبية، أود أن أتمنى لمؤتمركم كل نجاح، ونحن نعلم أنكم لن تخيبوا آمال اللبنانيين بكم، وستكونون مع لبنان، كما أن لبنان الحر والصامد، معكم!

Prime Minister Fuad Siniora's address to the IOC Meeting
August 3, 2006

Excellencies, Ladies, and Gentlemen,
Dear Friends,

I would have liked to be seated among you today in Kuala Lumpur to describe, in person, to each and every one of you, the agony of the nightmare facing Lebanon for the past three weeks. Unfortunately, circumstances do not permit me to be with you.

Indeed, this is the seventh in a series of outrageous and wanton invasions of Lebanon. It is in cynical breach of practically every law and convention. It is taking an enormous toll on human life and infrastructure, and has totally ravaged our country and shattered our economy: over 900 killed and 3000 injured so far, one third of the casualties are children under twelve; one quarter of our population, or one million people, displaced, many with no homes to return to; in some areas, hospitals have been destroyed or crippled and are unable to cope with the casualties; fuel, food and medical supplies are in short supply; homes, factories, and warehouses have been completely destroyed; airports ruined, roads severed, and bridges smashed; UN facilities, army barracks and posts of Joint Security Forces shelled; a civil defense unit wiped out; power supplies bombarded; television and communication aerials crushed; foreign nationals evacuated; and land, sea and air blockades enforced, effectively besieging the entire country, and fuel tanks set on fire and seriously damaging the environment and polluting the eastern Mediterranean. And so it goes on, unchecked and unpunished.

Is the value of human life in Lebanon less than that of citizens of other countries?

Why does the international community stand by while such callous retribution by the State of Israel is inflicted upon us?

Will you allow innocent civilians, mosques, churches, hospitals, orphanages, medical and relief supplies, people seeking shelter or fleeing their homes and villages to be the casualties of this ugly war?

Is this what the international community calls self-defense? Is this the message to send to the country of diversity, freedom, and tolerance?

Excellencies, no government can survive on the ruins of a nation.

Last week, I addressed the International Conference for Lebanon in Rome, proposing a comprehensive seven-point plan to end the war. It was well received by the Conference and got the unanimous and full backing of the Lebanese Council of Ministers and the Speaker of Parliament. Representatives of diverse segments of civil society in the country have come out strongly in favor, and two days ago, an Islamic-Christian Summit, representing all the religious confessions, endorsed the plan, thereby ensuring a broad national consensus and preserving our delicate social equilibrium.

Excellencies, Ladies, and Gentlemen,

The Lebanese people are virtually united in their belief that the plan, which deals with all outstanding issues, can stop this senseless war. We need the unqualified support of the Islamic Conference , and of all peace loving nations, and urge you to unanimously adopt our seven-point plan for an immediate, permanent and unconditional cease-fire in order to put an end to the trauma, desperation, grief and daily massacres, and allow Lebanon to reclaim its position in this troubled region as a beacon of freedom and democracy where justice and the rule of law prevail, and as a refuge for the oppressed where moderation, tolerance and enlightenment triumph. We also need your humanitarian aid for our disaster-stricken country, as well as longer term assistance in helping us to rebuild, for the eighth time, our fractured land.

The Israeli war machine has laid waste to tens of towns and villages, has destroyed our infrastructure, has orphaned our children, has maimed our men and widowed our women, but it cannot destroy the will of our people to be free. After almost sixty years, after killing hundreds of thousands of Lebanese and Palestinians, after occupation, humiliation, oppression and intimidation, after Deir Yassin, Sabra, Chatila, Qana, Gaza, Jenin, Bint Jbeil, and Qana yet again, they have not learned that they cannot and will not destroy our will to live, that a desire to resist oppression is in the nature of

man. With your help, *inshallah*, we will overcome this latest brutal onslaught, and Lebanon will again receive you with open arms.

From the steadfast, resolute city that is Beirut, I wish you every success in your deliberations today, and know you will not let us down.

ثالثاً: كلمة الرئيس فؤاد السنيورة أمام مؤتمر وزراء الخارجية العرب
(السراي الكبير، في ٢٠٠٦/٨/٧)

أصحاب المعالي، أيها الإخوة الأعزاء،

تجتمعون اليوم في قلب بيروت، وعلى بعد مئات الأمتار من هنا تتصاعد أصداء الغارات العدوانية المدمرة، واستغاثات الجرحى، ولوعة المقتلعين من أرضهم، وروائح الحرائق وغبار الركام الذي خلفته الهمجية الإسرائيلية. هذا اليوم السادس والعشرون على هذه الكارثة الإنسانية الكبرى التي تهد البلدان الكبرى، فكيف بلبنان الصغير. نعم، الصغير بمساحته، والكبير الكبير بأبنائه وأشقائه. لقد قطع العدوان أوصاله أيضاً، بحيث صارت أعمال الإسعاف والإغاثة أكثر عسراً واستعصاء وبخاصةً في جنوب لبنان المنكوب. إن لم يكن العمل الإسرائيلي الفظيع إرهاب دولة، فما هو إرهاب الدولة إذن؟ خلال الأسبوع الأول من الحرب على لبنان، أعلنت البلاد بلاداً منكوبة وهي كذلك فعلاً، وبخاصة أن التخريب الإسرائيلي، والقتل الإسرائيلي مستمر لستة وعشرين يوماً حتى الآن، وقد بلغ حدوداً غيرت وجه لبنان. تعرفون جميعا الخطر الداهم النازل بلبنان شعبا وأرضا ودولة. وقد أتيتم اليوم، أيها الإخوة، للتضامن والمساعدة. وقد تسمعون التذمر ممزوجا بالأنين، وهذا مفهوم وسط الظروف التي نمر بها منذ ١٢ تموز الماضي. لكن الأخوة العرب- والحق يقال- ما تركونا، بل بذلوا الجهد والمسعى لمساعدتنا بشتى الوسائل والسبل. وهذا الاجتماع بالذات، في هذا الظرف بالذات، دليل آخر على الهم والاهتمام، وعلى الرعاية والالتزام. ونحن نأمل من الإخوة العرب الذين هبوا لنجدتنا أن يتابعوا هذه الجهود ويطوروها لتبلغ الآفاق الضرورية لإنقاذ لبنان. أول التحديات التي تواجهنا كما تعلمون هو تحدي وقف إطلاق النار الفوري وغير المشروط، والذي أعلنت عن المطالبة به منذ بداية الاعتداء وحتى الآن، وكذلك في موقف مشترك مع رئيس مجلس النواب اللبناني، على أثر مذبحة بلدة قانا قبل أسبوع. بيد أن ذلك لم يتحقق حتى اليوم، رغم الاجتماعات المتواصلة لمجلس الأمن، والتشاور المستمر مع سائر الأطراف في المجتمع الدولي، ورغم استمرار المذابح الإسرائيلية بشكل يومي، وطوال الأسابيع الثلاثة الماضية والحاضرة. الحاضرة بجرائمها، والحاضرة بأهوالها، والحاضرة بانتهاكات أعراف الحرب والسلم والقانون الدولي والإنساني. هناك تدمير البنية الأساسية للبلاد، ومقتل ما يقارب الألف مواطن، ثلثهم من الأطفال تحت الثانية عشرة، وقد ناهز عدد المهجرين والنازحين

المليون وهم إلى زيادة مطّردة. فقبل يومين وجه العدو إنذاراً إلى سكان النبطية وبلـدات أخـرى بترك مساكنهم، أو يحصل لهم ما حصل لأهل مارون الرأس وبنت جبيل وقانا وصـور وبعلبـك وعيتا الشعب ومروحين وصريفا، وعشرات المدن والبلدات والقرى الأخرى، والتي شهدت مذابح متنقلة وآخرها المجزرة في بلدة حولا، ما وفرت أحداً، ومن جنوب لبنان وإلـى جبلـه وسـهله وشماله وشرقه، وبيروت وضاحيتها العظيمة والصامدة. ما وفر الجيش الإسـرائيلي جسـراً ولا مؤسسة ولا طريقاً، ولا مركزاً للخدمة المدنية، ولا تجمعاً بشـرياً إلا وقصـفه بمـا فـي ذلـك المستشفيات ومقرات القوات الدولية، ومساكن الناس، ووسائل حركتهم. لقد ضربوا حتـى قوافـل الإغاثة والمساعدات التي أرسلها إلينا الأشقاء العرب، لا لسبب إلا للحقد والانتقام، ولا شيء غير الحقد والانتقام. من أجل ذلك كله، من أجل التصدي للكارثة الإنسانية الحاضرة والقادمـة، ومـن أجل التمكن من استيعاب هذا الهول بالقدرات المتواضعة التي نملكها، وبالقدرات المضـافة التـي أمدنا بها الأشقاء العرب، والجهات الدولية والإنسانية، ومن أجل تعزيز الصمود، والبقاء في نطاق التماسك الاجتماعي والأمني، نحن محتاجون- كما سبق القول- إلى وقف سريع وحاسم لإطـلاق النار. وقد ساعد الملوك والرؤساء العرب، في الضغط على الـدول الكبـرى، وسـائر أطـراف المجتمع الدولي، ولا بد من زيادة الجهود والمساعي والضغوط لبلوغ هذا الهدف، لكن أيضا مـن أجل إلزام المعتدي الإسرائيلي بإيقاف الأعمال العدائية والانسحاب إلى مـا وراء الخـط الأزرق، والخروج من مزارع شبعا وتسليمها إلى القوات الدولية، وتبادل الأسرى، والكشف عـن خـرائط الألغام. أما الأمر الآخر والذي يوازي الأول في الأهمية فـيكمن فـي الحـرص علـى اعتمـاد المعالجات الجذرية بحيث لا يتكرر العدوان، وبحيث يصبح وقف النار دائماً وشاملاً، فيكون ذلـك المدخل للعودة إلى اتفاقية الهدنة المعقودة في العام ١٩٤٩.

لقد عرضت في مؤتمر روما لمساعدة لبنان بتاريخ ٧/٢٦ تصوراً شاملاً ومتكاملاً للحل الجذري، أجمع عليه مجلس الوزراء اللبناني، والقمة الروحية المنعقدة بمقر البطريركية المارونية ببكركي، وقبل أربعة أيام مؤتمر قمة منظمة المؤتمر الإسلامي. وهذه هي نقاطه السبع السالفة الذكر، والتي صارت الآن تحت سمع المجتمع الدولي وبصره "برنامج النقاط السبع" الوقـف الفـوري والـدائم للنار، وبالتزامن مع ذلك:

١. التعهد بإطلاق الأسرى والمحتجزين اللبنانيين والإسرائيليين عن طريق لجنة الصليب الأحمر الدولي.
٢. انسحاب الجيش الإسرائيلي إلى ما وراء الخط الأزرق وعودة النازحين إلى قراهم ومدنهم.
٣. التزام مجلس الأمن وضع منطقة مزارع شبعا وتلال كفرشوبا تحت سلطة الأمم المتحدة حتى ينجز ترسيم الحدود وبسط سلطة الدولة اللبنانية على هذه الأراضي، علما أنها ستكون، خلال تولي الأمم المتحدة السلطة، مفتوحة أمام أصحاب الأملاك اللبنانيين. كما أنه يتعين على إسرائيل تسليم كافة خرائط الألغام المتبقية في جنوب لبنان إلى الأمم المتحدة.
٤. بسط الحكومة اللبنانية سلطتها على كامل أراضيها عبر انتشار قواها المسلحة الشرعية مما سيؤدي إلى حصر السلاح والسلطة بالدولة اللبنانية كما نصت عليه وثيقة الوفاق الوطني في الطائف.
٥. تعزيز القوة الدولية التابعة للأمم المتحدة العاملة في جنوب لبنان وزيادة عديدها وعتادها وتوسيع مهامها ونطاق عملها وفقا للضرورة بهدف إطلاق العمل الإنساني العاجل وأعمال الإغاثة وتأمين الاستقرار والأمن في الجنوب ليتمكن النازحون من العودة إلى منازلهم.
٦. اتخاذ الأمم المتحدة بالتعاون مع الفرقاء المعنيين الإجراءات الضرورية لإعادة العمل باتفاق الهدنة الذي وقعه لبنان وإسرائيل في العام ١٩٤٩ وتأمين الالتزام ببنود هذا الاتفاق إضافة إلى البحث في التعديلات المحتملة عليه أو تطوير بنوده عند الضرورة.
٧. التزام المجتمع الدولي دعم لبنان على كافة الأصعدة ومساعدته على مواجهة العبء الكبير الناتج عن المأساة الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية التي تشهدها البلاد خاصة في ميادين الإغاثة وإعادة الإعمار وإعادة بناء الاقتصاد الوطني.

إننا نرى أن هذه الخطوات ينبغي أن تتم بشكل متزامن، فتمكن من تحرير الأرض بما في ذلك مزارع شبعا، وتبادل الأسرى، ونزع الألغام، والعودة إلى اتفاقية الهدنة للعام ١٩٤٩ معدلة حيث الضرورة، وتطبيق وثيقة الوفاق الوطني بالطائف بما يؤدي إلى ذهاب الجيش اللبناني حتى الحدود

الدولية، وبسط سلطة الدولة اللبنانية على كامل أراضيها، بالانفراد، حقا وواجبا ومسؤولية بحيث لا يكون هناك من سلاح غير سلاح السلطة الشرعية اللبنانية.

أيها الأخوة،

إن هذا البرنامج لا يبدو عسير التحقيق. فهو لا يطلب أكثر من حق لبنان في تحرير أرضه، وحق الدولة اللبنانية في بسط سلطتها على كامل أراضيها كما هو شأن كل دول العالم المعاصر والقديم. وقد شهدت ترحيباً به في مؤتمر روما وفي سائر المنتديات الأخرى، لكنه صعب رغم ذلك. وتأتي صعوبته من ضرورة إقناع المجتمع الدولي به، بحيث ينعكس ذلك في القرار الدولي الذي يأمل كل اللبنانيين ليس أن يكون قريباً فقط؛ بل وأن يكون ملائماً لتحقيق الأهداف المقصودة وأهمها الوقف الكامل والشامل والدائم للنار وانسحاب إسرائيل من الأراضي اللبنانية التي احتلتها ومن مزارع شبعا، ووقفها للاعتداء على السيادة اللبنانية، وبسط سلطة الدولة اللبنانية على أراضيها منفردة دون إبطاء. ولذلك نحن نحتاج لدعمكم بهذا الاتجاه أيضاً، كما دعمتم وتدعمون في جهود الإغاثة، وإعادة الإعمار. ثم إن ضمان التنفيذ سواء لوقف إطلاق النار، أو لتحقيق عدد من النقاط الأخرى، متعلق أيضاً بإسرائيل، التي لا تعجبها طبعاً كل نقاط البرنامج. وهذا أمر إضافي يحتاج المجتمع الدولي إلى اقتناع به وعمل ملحاح للسير فيه. فالمعروف أن أكثر القرارات الدولية ذات الصلة بالصراع العربي/ الإسرائيلي، ما نفذتها إسرائيل حتى الآن، بل إنها سارت في اتجاهات معاكسة لها، ولقيت في انتهاكاتها للقرارات الدولية استحسان بعض الأطراف الكبرى في العالم. إن على القوى الفاعلة في المجتمع الدولي أن تدرك أخيرا، كما حاولنا الإلحاح والإفهام طوال الأسابيع الماضية أن أي قرار دولي يتعلق بالأزمة الناشبة الآن ينبغي أن يتوافر له شرطان أساسيان: تلبية مطالب لبنان في الاستقلال والسيادة على كامل ترابه الوطني، والقابلية للتنفيذ لجهة إلزام إسرائيل بوقف النار والانسحاب إلى ما وراء الخط الأزرق - ولجهة تمكين السلطة اللبنانية الشرعية من بسط سيطرتها بواسطة قواها النظامية على كل أراضيها بما في ذلك مزارع شبعا.

إننا محتاجون اليوم قبل الغد في الواقع إلى موقف عربي موحد وحاسم لتصويب قرار مجلس الأمن بما يحقق خطوة حقيقية نحو معالجة دائمة وبما يحفظ صيغتنا السياسية واستقرارنا. إن لبنان لا يتحمل تكوينه الاجتماعي والسياسي تكرار اجتياحات واعتداءات وصراعات ووصايات محلية

أو إقليمية أو دولية. لست راضياً عن المسودات التي وصلت إلينا في اليـومين الماضـيين مـن مشروع القرار الذي يتناقش مجلس الأمن فيه. فهو لا يظل دون الشرطين اللذين ذكرتهما فقط، بل لا يكاد ينجز وقفا حقيقيا لإطلاق النار أيضاً. ولذلك يكون على الإخـوة العـرب، والـذين أتـوا مشكورين لدعمنا اليوم أن يقفوا معنا أمام المجتمع الدولي، والمحاور الإقليمية، موقفاً تضامنياً ثابتاً وحاسماً يسهم في وضع لبنان على طريق السلامة والسيادة بكل جهد ممكن. ولكي أكون صـادقاً وشفافاً معكم أنتم الإخوة والأشقاء والأصدقاء، أقول لكم وأنتم تقبلون الآن على دعمنا في الإغاثـة وفي إعادة الإعمار، إننا نحن اللبنانيين محتاجون في هذا الظرف الدقيق وفي سائر الظروف إلـى عمل سياسي وإغاثي وإعماري جاد استعادة لثقة مواطنينا وأشقائنا بنا، وبدولتنا، وسعيا لاكتسـاب صدقية أكبر لدى الأصدقاء، والاحترام والهيبة لدى الخصوم. نحن نقبل الآن وبعد تجـاوز هـذه المحنة بتضامنكم ومساعدة كل محبي السلام في العالم، على إعادة الإعمار للمرة السـابعة. ومـا كانت أحداث الخراب السابقة دائما من صنع الأعداء، ولذلك علينا أن نبذل كل جهد مستطاع لكي نضع الحصان أمام العربة، فلا تتحول الانتكاسات إلى قاعدة، ولا تظل الدولة اللبنانيـة والشـعب اللبناني، مكسر عصا لإسرائيل وغير إسرائيل.

إننا مصرون هذه المرة - بعون الله وتضامن الإخوة العرب من حولنا- على أن لا نكون سـاحة للصراعات والتجاذبات بعد اليوم، أيا تكن مبرراتها ودوافعها. وأنا واثق أن اللبنانيين يسـتطيعون ذلك ويريدونه الآن أكثر من أي وقت مضى. إنني أستند في هذه الثقة التي أتحدث بها إليكم علـى أحزان الأمهات الثكالى، والأطفال القتلى وأنات الجرحى والمشردين، وكل دروس هذه الانتكاسـة التي أعادت بلدنا وبلدكم لبنان عقودا إلى الوراء. أيها الأخوة، لا نزال في قلب الصدمة والذهول، لهذه الفظائع التي أنزلها ببلادنا العدو الصهيوني. لكننا نعلم أننا لسنا منفردين بالمصيبة. فالأشـقاء الآخرون في فلسطين والعراق يعانون من الاحتلال، ويعانون من صـدمات الخـارج والـداخل، وشبابنا يندفعون لإطفاء النيران أو مكافحتها بالوسائل التي يقدرون ملاءمتها، فلا يتراجع الأعداء، ولا تخمد النيران. لا بد من الخروج من مأزق لحس المبـرد أو تبقـى هـذه المنطقـة العريقـة والضرورية لأمن العالم وتقدمه رهينة التوتر وانعدام الاستقرار، وجبروت الغـزاة، وطموحـات ملء الفراغ. لا بد من النهوض مجتمعين من أجل السلام العادل والشامل- وهو نهوض ضروري لإجلاء الاحتلال عن الأرض العربية، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة التي عاصـمتها القـدس الشريف. كما أنه نهوض يفيد لبنان وسوريا والعراق، ويضع الأمة العربية فـي علاقـة صـحية

بالجوار الإسلامي، وعلاقة ندية بالعالم المعاصر، ويهب الاستقرار والتقدم فرصة نحن في أشـد الحاجة إليها، بعد معوقات العقود الماضية وكوارثها. أيها الأخوة، أيها السادة، لقد تناديتم بمبـادرة من الشقيقة الكبرى المملكة العربية السعودية، والتي قامت أمس مشكورة بمبادرة كبيـرة أخـرى حين دعت لعقد قمة عربية طارئة بمكة المكرمة من أجل لبنان. لقد أتيتم، أيها الإخـوة، لغوثنـا ومساعدتنا في بيروت ولبنان.

ونحن محتاجون فعلا للمؤازرة في المحنة الحاضرة، وفي المستقبل: -محتاجون للدعم والمساعدة في أعمال الإغاثة والإعمار، وفي مساعدة الاقتصاد اللبناني، الذي كان يعاني أصلاً مـن العجـز والدين نتيجة الاجتياحات السابقة، وقد عقدت عدة اجتماعات عربية ودولية لمسـاعدة الاقتصـاد اللبناني قبل الكارثة الأخيرة على أمل أن تأتي النتيجة المتوخاة. ومحتاجون إلى الـدعم السياسـي والدبلوماسي القوي والمستمر لكي لا تتكرر الاعتداءات والتدخلات والوصايات والابتـزازات. - ومحتاجون اليوم قبل الغد للضغط على المجتمع الدولي من أجل قرار في مجلس الأمـن يفـرض وقف إطلاق نار شامل ودائم، ويقتضي بالتزامن انسحاباً إسرائيلياً كاملاً، وتحريرا لمزارع شبعا، وتبادلا للأسرى، وبسطا لسلطة الدولة اللبنانية على كامل أراضيها. نريد الآن، كما سبق القـول، دعم العرب، والعالم الإسلامي، والعالم المسيحي، وسائر أطراف المجتمع الدولي، لإيقـاف هـذا العدوان، وصون استقلال لبنان وسيادته، وبسط سلطة الدولة اللبنانية على كامل أراضيها. ونريـد هذا التضامن والدعم لإنقاذ هذه التجربة اللبنانية الفريدة في العالم ونريد إنقاذ العـيش المشـترك اللبناني، ورسالة الاستقرار والتعدد والانفتاح والاعتدال التي يمثلها لبنان.

إنها وقفة الإباء والتصميم. ووقفة الشهداء والمكلومين. ووقفة المناضلين والأحرار من أجل لبنان وفلسطين، وكل المتألمين في هذا الوطن العربي الجريح. إننا نقدر لأمتنا العربية، وللأصدقاء، هذا الاهتمام، وهذا الالتزام. ونحن نضع آمالاً كبرى وباقية في أشقائنا العرب، بسبب إعزازهم للبنان، والتزامهم أمنه واستقراره وازدهاره. أنتم أيها الإخوة ونحن معكم طبعاً، أمام اختبار كبيـر تجـاه الجوار، وتجاه المجتمع الدولي. لقد تعددت التحديات أمام أمتنا العربية، وما تمكنا من الاسـتجابة للعديد منها بالسرعة والفعالية المطلوبتين. ولدى اللبنانيين والجمهور العربي، أمل كبير أن نتمكن من الاستجابة الملائمة لتحدي إنقاذ لبنان. أيها الأخوة، إن عروبتنا في لبنان غير مشروطة وهـي ليست بالإرغام. إنها عروبة الاختيار والانتماء والالتزام. ووقوفكم معنا حق وواجب ومسـؤولية

علينا وعليكم. إن الأخوة العرب يدركون من دروس السنوات العجاف الماضية، أن الأمن العربي أمن واحد، وأن المستقبل العربي مستقبل واحد. ونحن نردد جميعاً اليوم صرخة الإمام علي كـرم الله وجهه إثر مقتل عثمان: أكلت يوم أكل الثور الأبيض! إنما قتلت يوم قتل عثمان وأنا واثق بإذن الله أننا سنبقى، وسنبقى معاً ما بقي الوعي بالأمة ومصالحها رائدنا، والعمل الجاد بمقتضى هـذا الوعي أساساً في مساعينا للاستقرار وللتوحد والنهوض. شكراً مـرة ثانيـة للاسـتجابة. شـكراً للتضامن. تبقون، وتبقى أمتنا العربية، ويبقى لبنان.

"ولا تهنوا ولا تحزنوا وأنتم الأعلون إن كنتم مؤمنين. إن يمسسكم قرح فقد مس القوم قرح مثله، وتلك الأيام نداولها بين الناس، وليعلم الله الذين آمنوا منكم ويتخذ مـنكم شـهداء، والله لا يحـب الظالمين". صدق الله العظيم عاشت أمتنا العربية.

رابعاً: كلمة الوزير فوزي صلوخ في مؤتمر القمة الإسلامية
كوالالمبور، ٢٠٠٦/٨/٣

مثل وزير الخارجية والمغتربين فوزي صلوخ لبنان في القمة الإسلامية الطارئة التي عقدت في العاصمة الماليزية كوالا لامبور في ٢٠٠٦/٨/٣ ، وأجرى سلسلة لقاءات مع رؤساء الوفود الذين شاركوا في القمة أبرزها رئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية محمود احمدي نجاد، رئيس اندونيسيا، رئيس وزراء تركيا رجب طيب اردوغان، رئيس وزراء باكستان شوكت عزيز، رئيسة وزراء بنغلاديش ورئيس الوفد الأردني الأمير حمزة بن الحسين. والتقى الوزير صلوخ أيضاً، رئيس وزراء ماليزيا عبد الله احمد بدوي وشكر له دعوة بلاده إلى عقد هذه القمة المهمة. كما شارك بفطور عمل لوزراء الخارجية فعرض أمامهم تصور لبنان للخروج من الأزمة عبر الوقف الفوري لإطلاق النار في شكل شامل، ثم عرض للنقاط السبع التي تبناها مجلس الوزراء طالباً من القمة تبنيها. كما قرأ على المشاركين البنود السبعة لحل الأزمة والتي أقرتها الحكومة اللبنانية بالإجماع، وطالب بتبنيها. كما طالب ب"دعم مطلب إنشاء لجنة تحقيق دولية حول مجزرة قانا وبقية المجازر التي ترتكبها إسرائيل في لبنان". وأكد "أن الشعب اللبناني يقف موحدا في مواجهة العدوان". وحيا "البطولات التي تبذل في هذا السياق". وفي اجتماع على مستوى الخبراء لوضع البيان الختامي طلب الوفد اللبناني أدراج عناصر ثلاثة هي: الوقف الفوري والشامل غير المشروط للعدوان الإسرائيلي، تبني المؤتمر للنقاط السبع التي قدمتها الحكومة اللبنانية والعمل على تقديم مساعدات عاجلة لإغاثة المنكوبين مع تعهد المؤتمرين بتبني فكرة عقد مؤتمر للدول المانحة لإعادة الإعمار ومساعدة الاقتصاد اللبناني.

وألقى الوزير صلوخ كلمة في القمة التي انتهت بتبني الموقف اللبناني والنقاط السبع التي كانت الحكومة اللبنانية أقرتها، وأكد الوزير صلوخ في كلمته الموقف اللبناني، وفي ما يلي نص الكلمة:

"أود بداية أن انقل إليكم تحيات فخامة رئيس الجمهورية العماد إميل لحود ودولة رئيس مجلس النواب الأستاذ نبيه بري ودولة رئيس مجلس الوزراء الأستاذ فؤاد السنيورة، وتحيات الشعب اللبناني الجريح والمألوم والذي يئن تحت وقع حمم النار والموت والدمار. وأود كذلك أن اشكر لدولة ماليزيا الصديقة دعوتها لهذه القمة الطارئة الموسعة للجنة التنفيذية لمنظمة المؤتمر الإسلامي، وذلك لبحث الأوضاع المأساوية في لبنان وفلسطين. السيد الرئيس، يتعرض بلدي لبنان

منذ ثلاثة أسابيع لعدوان همجي إسرائيلي، يطاول كل مرافق الحياة، ويستهدف بشكل أساسي وعمدي قتل المدنيين الآمنين الأبرياء، والنيل من الدولة اللبنانية ومؤسساتها، ويعمد إلى إبادة مناطق كاملة عبر قصف متكرر ومركز لكل مظاهر الحياة فيها. ويستمر هذا العدوان الإسرائيلي رغم الموقف الحازم للأكثرية الساحقة من دول العالم التي أيدت ما طالبت به الحكومة اللبنانية من وقف فوري لإطلاق النار، ورغم العدد الكبير من الضحايا الذي بلغ حتى الآن ما يفوق ال٨٠٠ قتيل و ال٣٠٠٠ جريح جلهم من الأطفال والنساء، ورغم نزوح ما يقارب ال٩٠٠ ألف شخص، أي ربع سكان لبنان، مما يشكل وضعاً إنسانياً مأساوياً وضاغطاً على المجتمع اللبناني بأسره. وقد أعلن دولة رئيس مجلس الوزراء فؤاد السنيورة لبنان بلداً منكوباً، وطلب مساعدة المجتمع الدولي في التعامل مع هذا الوضع الأشبه بالكارثة، خاصة وان إسرائيل تفرض حصارا شاملا على المرافئ والمطارات والمعابر الحدودية وتستهدف قوافل المساعدات بالقصف. ونشكر منظمة المؤتمر الإسلامي على دعوتها للمؤتمر الذي عقد في مدينة اسطنبول، بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية وغرفة التجارة الإسلامية، للتباحث في السبل العملية لجمع المساعدات للشعبين اللبناني والفلسطيني، وسبل إيصالها. وسوف يتطلب التعامل مع آثار هذا العدوان كذلك برنامجا دوليا للمساعدة في إعادة الإعمار، وهو ما نثق أن المجتمع الدولي لن يبخل به على لبنان. وفي سياق النتائج الكارثية للعدوان الإسرائيلي، التسبب بإحدى اكبر الكوارث البيئية في البحر الأبيض المتوسط حيث أدى ضرب احد معامل إنتاج الطاقة في لبنان إلى تسرب نفطي سوف تبقى البيئة البحرية تعاني منه لأمد طويل. كما أن بعض المعلومات ذات المصداقية العالية تؤكد استعمال إسرائيل لأسلحة محرمة دولياً، كالقذائف الانشطارية والفراغية والتي تحتوي يورانيوم مستنفد، وهو ما سوف يكون له آثار كارثية على الأجيال المقبلة، ما يدعونا لطلب التحقيق العاجل في هذا الأمر من طرف الأمم المتحدة والمنظمات المتخصصة. السيد الرئيس، لقد أعلن لبنان منذ اليوم الأول أن محاولة إسرائيل تحقيق المكاسب عن طريق القوة العسكرية وعن طريق استهداف المدنيين وهو أمر مدان ومرفوض، وان الشعب اللبناني الذي قرر الصمود موحدا في وجه الاعتداء الإسرائيلي، ملتف حول حكومته في مطالبتها بالوقف الفوري لإطلاق النار، على أن تبحث بقية الملفات العالقة في إطار سلمي بعيد عن أهوال العدوان الإسرائيلي. وقد عقد بتاريخ ٢٠٠٦/٧/٢٦ مؤتمر في روما بدعوة من الحكومة الايطالية وحضرته العديد من الدول المعنية والمهتمة، لبحث الوضع المأساوي في لبنان ومناقشة سبل تقديم المساعدة في إعادة الإعمار ودعم الاقتصاد. و قد ظهر خلال المؤتمر توافق للأكثرية الساحقة من الدول المشاركة على ضرورة

الوقف الفوري لإطلاق النار. غير أن وقف النار لم يجد طريقه إلى الإجماع للأسف، مما أدى إلى تفاقم المشكلة و دخولها مراحل مأساوية جديدة، تمثلت أقصى محطاتها منذ يومين بمجزرة دموية ارتكبتها إسرائيل في بلدة قانا في جنوب لبنان. لقد جاءت مجزرة قانا، وهي الثانية التي ترتكبها إسرائيل في هذه البلدة بعد المجزرة الأولى عام ١٩٩٦، لتشكل دليلاً إضافياً على استهداف إسرائيل للمدنيين بشكل عمدي ومركز ما يشكل جرائم حرب موصوفة وواضحة. وقد وقع نتيجة هذه المجزرة الرهيبة ٦٦ قتيلاً، أكثريتهم من الأطفال الأبرياء الذين التجأوا مع أهاليهم إلى المبنى الذي قتلوا فيه كونه قريب من مسجد البلدة، فلعله يتمتع بحرمة معينة، تبين أن إسرائيل لا تعترف بها. ومع استمرار إسرائيل بمجازرها وآخرها مجزرة قانا، ومع استمرار إسرائيل بتمردها على إرادة الأكثرية الساحقة من دول العالم، قررت الحكومة اللبنانية أن أي كلام عن ترتيبات أو حلول ينبغي أن تأتي بعد وقف إطلاق النار الفوري والشامل، وهذا ما يمليه علينا احترام دماء شهدائنا وكرامة شعبنا في ضوء الحالة الغريبة والنادرة في العلاقات الدولية، حيث يستمر نزاع دام وعدوان وحشي دون أن يكون وقف النار أولوية مطلقة للمجتمع الدولي. وكان دولة رئيس مجلس الوزراء الأستاذ فؤاد السنيورة قد قدم خلال مؤتمر روما باسم الحكومة اللبنانية مجتمعة، مشروع حل، من سبع نقاط مترابطة، كالتالي:

- وقف إطلاق نار فوري وشامل وإعلان اتفاق حول المسائل التالية:

أ- التعهد بإطلاق الأسرى والمحتجزين اللبنانيين والإسرائيليين عن طريق لجنة الصليب الأحمر الدولي.

ب- إنسحاب الجيش الإسرائيلي إلى خلف الخط الأزرق وعودة النازحين إلى قراهم.

ت- التزام مجلس الأمن وضع منطقة مزارع شبعا وتلال كفرشوبا تحت سلطة الأمم المتحدة حتى ينجز ترسيم الحدود وبسط السلطة اللبنانية على هذه الأراضي، علماً أنها ستكون، خلال تولي الأمم المتحدة السلطة، مفتوحة أمام أصحاب الأملاك اللبنانيين. كما انه يتعين على إسرائيل تسليم كافة خرائط الألغام المتبقية في جنوب لبنان إلى الأمم المتحدة.

ث- بسط الحكومة اللبنانية سلطتها على كامل أراضيها عبر انتشار قواها المسلحة الشرعية مما سيؤدي إلى حصر السلاح والسلطة بالدولة اللبنانية كما نص اتفاق المصالحة الوطنية في الطائف.

ج- تعزيز القوة الدولية التابعة للأمم المتحدة العاملة في جنوب لبنان وزيادة عديدها وعتادها وتوسيع مهامها ونطاق عملها وفقا للضرورة بهدف إطلاق العمل الإنساني العاجل وأعمال الإغاثة وتأمين الاستقرار والأمن في الجنوب ليتمكن النازحون من العودة إلى منازلهم.

ح – اتخاذ الأمم المتحدة بالتعاون مع الفرقاء المعنيين الإجراءات الضرورية لإعادة العمل باتفاق الهدنة الذي وقعه لبنان وإسرائيل في العام ١٩٤٩ وتأمين الالتزام ببنود هذا الاتفاق إضافة إلى البحث في التعديلات المحتملة عليه أو تطوير بنوده عند الضرورة.

خ - التزام المجتمع الدولي دعم لبنان على كافة الأصعدة ومساعدته على مواجهة العبء الكبير الناتج عن المأساة الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية التي يشهدها البلد خاصة في ميادين الإغاثة وإعادة الإعمار وإعادة بناء الاقتصاد الوطني". السيد الرئيس، إننا ندعو ونصر على أن ينظر مجلس الأمن في هذا الاعتداء الخطير بأسرع وقت ممكن، فيقرر وقف إطلاق النار بشكل شامل وفوري، ويرسي حلا نهائيا للملفات العالقة يتوافق مع إرادة ومصالح لبنان الذي يعمل بإصرار ومثابرة ورغم الصعوبات والعراقيل على إرساء دعائم الدولة القادرة والعادلة التي تتسع للجميع وتجسد تطلعات كافة أبنائها. إن لبنان الذي يعيش في هذه الأوقات لحظات مأساوية يقتل فيها مدنيوه، وتدمر منشآته ويشرد أبناؤه له ملء الثقة انه سوف يجد في قمتكم هذه خير نصير في إسماع صوت الحق وصوت السلام وصوت العقل وسوف تبقى الدماء البريئة والزكية التي أريقت في قانا وفي سائر الأماكن التي ارتكبت فيها إسرائيل ومجازر منذ ثلاثة أسابيع في لبنان دافعاً للشعب اللبناني نحو مزيد من الوحدة والصمود والتمسك بالحق. ولا بد من القول أيضاً إن ما يصح في لبنان يصح في فلسطين حيث تمارس إسرائيل عدواناً وحشياً لا يوفر بشراً ولا حجراً وقد تبين أن ما سمي انسحاباً إسرائيلياً من غزة هلل له البعض، وأغدق مكافآت على إسرائيل لقيامها به قد تحول إلى سراب والى عدوان يومي وحقوق مزعومة تعطيها إسرائيل لنفسها بعد أن بات فيها الخصام وهي الخصم والحكم. أتشرف بمخاطبتكم في هذه اللحظة بالذات ووطني يحترق وشعبي يقتل أو يهجر جراء العدوان الإسرائيلي الغاشم. وإن عدد الثكالى يتضاعف وعدد الأرامل يزداد وعدد اليتامى في صعود مستمر، ولكننا محافظون على وحدتنا الوطنية ودفاعنا ومقاومتنا من اجل الحفاظ على سيادتنا واستقلالنا. نود أن نطمئنكم أن لبنان التاريخ والأصالة والتراث باق بفضل دعمكم وتأييدكم". تبني الموقف اللبناني وفي نهاية القمة صدر إعلان بوتاجايا تضمن ملحقاً عن خطة الحكومة اللبنانية "لاحتواء الأزمة الحالية والتي تتكون من سبع نقاط، تتمثل في الوقف الفوري والشامل لإطلاق النار، وانسحاب الجيش الإسرائيلي إلى خلف الخط الأزرق، وعودة النازحين إلى قراهم، والتزام مجلس الأمن الدولي وضع منطقة مزارع شبعا وتلال كفر شوبا تحت سلطة الأمم المتحدة من أجل ترسيم الحدود، وبسط سلطة الحكومة اللبنانية على أراضيها كافة عبر انتشار قواتها المسلحة، وتعزيز القوة الدولية التابعة للأمم المتحدة العاملة في جنوب

لبنان وزيادة عددها وعتادها واتخاذ الأمم المتحدة بالتعاون مع الأطراف المعنية بالأزمة اللبنانية الإجراءات الضرورية لإعادة العمل باتفاق الهدنة، والتزام المجتمع الدولي دعم لبنان على الأصعدة كافة، ومساعدته على مواجهة التداعيات الناجمة عن المأساة الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية".

خامساً: مداخلات الوزير طارق متري في اجتماعات مجلس الأمن

خلال العدوان الإسرائيلي على لبنان في العام ٢٠٠٦، مثل وزير الخارجية بالوكالة طارق متري الجمهورية اللبنانية في اجتماعات مجلس الأمن وكانت له ثلاث مداخلات بينت الموقف اللبناني وشرحت وجهة نظر الحكومة اللبنانية. وفي ما يلي نص مداخلات الوزير متري في الجلسات الثلاث التي انعقدت في ٣١ تموز و٨ آب و١١ آب الجلسة التي صدر فيها القرار ١٧٠١.

مداخلة الوزير متري في جلسة ٣١ تموز ٢٠٠٦

جئت من بيروت حاملاً صور الرعب وصيحات الأسى، وأيضاً الغضب والألم من شعب لبنان. وكلي ثقة بأن أعضاء المجلس لن يشاهدوا صوراً مما رأيناه ثم ينصرفوا عنها، أو يسمعوا ما سمعناه ثم يصموا آذانهم.

واسمحوا لي أن استهل بياني بكلمة لكل الجهود المبذولة التي أدت بالأمس إلى اعتماد البيان الرئاسي (S/PRST/2006/35). وأود أن أشيد بجهودكم، سيدي الرئيس، كما أثني على جهود الأمين العام الذي أشاطره تأكيده على أن سلطة مجلس الأمن وهيبته على المحك.

وإذ أعرب عن التقدير لجهود الأمس، فقد جئت إلى هنا للتأكيد بكل قوة على مطالبة الحكومة اللبنانية بوقف فوري وشامل لإطلاق النار. فالهجمات مستمرة بلا هوادة، ولا بد أن تتوقف.

وجئت أيضاً للمطالبة ببدء عملية تحقيق دولي فيما يتعلق بجريمة قانا، قانا-٢، حيث ارتكبت مذبحة هناك في عام ١٩٩٦. وأنا على يقين من أن الكثيرين من أصحاب الذاكرة القوية منا سيذكرون مذبحة عام ١٩٩٦ التي وقعت خلال عملية عناقيد الغضب.

وأعتقد أن الحقائق أصبحت الآن معروفة لنا جميعاً. فعشرات المسنين والمعوقين والأطفال والنساء كانوا مختبئين في قبو منزل تحت الإنشاء. وقامت طائرة نفاثة إسرائيلية بقصف المبنى بقنبلتين، مما أسفر عن مقتل ٦٢ شخصاً، من بينهم ٣٥ طفلاً، دفنوا تحت الأنقاض.

لقد غادرت بلدي وهو يلبس ثوب الحداد ويستنكر ما يعتبره جميع اللبنـانيين- ولا أقـول معظـم اللبنانيين، بل كل اللبنانيين- عقابا جماعيا لا مبرر له- وليس هناك من مبرر لأي عقاب جماعي- يفرض على السكان المدنيين. وإراقة دماء الأطفال في قانا تستحق أكثـر، وأكثـر بكثيـر، مـن عبارات الأسف.

واسمحوا لي أن أقول إن البعض منا قد سئموا من الإصغاء إلى خطاب من نوع يدعي حقا زائفـا في الدفاع عن النفس. وسمعنا إلى حد الغثيان أن أخطاء تُرتكب في الحروب. وهذا صحيح. ولكن كم من الأخطاء ارتكبت إسرائيل في حق شعبي في ١٩٦٩ وفي ١٩٧٨ وفي ١٩٨٢ وفي ١٩٩٣ وفي ١٩٩٦ وفي ١٩٩٩، وكم من الأخطاء تُرتكب الآن؟ وعندما تكون الأخطاء نمطـاً للسـلوك فإنها تستحق اسماً آخر: وتصبح مؤهلة لأن توصف بالجرائم.

واستمعنا جميعاً المرة بعد المرة بعد المرة إلى التبرير الذي يساق بأن المقاتلين موجودون وسـط السكان المدنيين. ولا أود أن أجادل حول هذا التبرير، بخلاف قولي إنه انتهاك صـارخ للقـانون الدولي. فالبروتوكول الأول لعام ١٩٧٧، لاتفاقيات جنيف يعلن صراحة وبشكل قاطع في المـادة ٥٠، أنه:

"لا يجرد السكان المدنيين من صفتهم المدنية وجود أفراد بينهم لا يسري عليهم تعريف المدنيين".

ومذبحة قانا جريمة ضد المدنيين، بغض النظر عما يساق من ذرائع، وبغض النظر عما يقدم من مبررات.

يجب أن تتوقف أعمال القتل. وقد شهدنا أعمال عدوان إسرائيلية تُرتكب سابقا ضد لبنان. وأعتقـد أن جميع أعضاء مجلس الأمن يدركون أن أيا من تلك الأعمال لم يحقق هدفه المعلـن. وعـدوان اليوم ينبغي أن يكون آخرها.

إن العودة إلى ما كان عليه الوضع في السابق لن تكون مجدية. ولهذا السبب بالذات، أناشد جميع أعضاء مجلس الأمن، باسم شعب لبنان، أن يساعدونا على وضع نهاية لهذه المأساة الإنسانية. وحكومة لبنان تؤمن إيماناً راسخاً بأن ذلك يمكن تحقيقه على النحو التالي.

وهنا سأقرأ نصاً اقره مجلس الوزراء، وهو يدعو إلى:
"...وقف فوري وشامل لإطلاق النار، وإعلان اتفاق بشأن المسائل الآتية:

"القيام بالإفراج عن السجناء والمحتجزين اللبنانيين والإسرائيليين، عن طريق لجنة الصليب الأحمر الدولية؛

"انسحاب الجيش الإسرائيلي إلى ما وراء الخط الأزرق، وعودة المشردين إلى قراهم؛

"التزام من مجلس الأمن بوضع مزارع شبعا وتلال كفرشوبا تحت ولاية الأمم المتحدة إلى أن تُحسم بالكامل مسألة ترسيم الحدود وسيادة لبنان عليهما. وستكون تلك المنطقة أثناء وجودها تحت وصاية الأمم المتحدة متاحة لدخول اللبنانيين من أصحاب الممتلكات هناك؛

"وفضلاً عن ذلك، تسلّم إسرائيل للأمم المتحدة جميع خرائط الألغام الأرضية المتبقية في جنوب لبنان؛

"تبسط الحكومة اللبنانية سلطتها على أراضيها من خلال قواتها المسلحة الشرعية، بحيث لن تكون هناك أي أسلحة أو سلطة عدا ما يخص الدولة اللبنانية، على النحو المنصوص عليه في اتفاق الطائف للمصالحة الوطنية؛

"تستكمل القوة الدولية التابعة للأمم المتحدة والعاملة في جنوب لبنان وتُعزز من حيث أعدادها ومعداتها وولايتها ونطاق عملياتها حسبما تتطلبه الحاجة، حتى تضطلع بالأعمال الإنسانية الطارئة وأعمال الإغاثة، وتضمن الاستقرار والأمن في الجنوب، لتمكين الفارين من ديارهم من العودة إليها؛

"تتخذ الأمم المتحدة، بالتعاون مع الأطراف المعنية، التدابير اللازمة لاستئناف تنفيذ اتفاق الهدنة الموقع من جانب لبنان وإسرائيل في عام ١٩٤٩، وكفالة التقيد بأحكام ذلك الاتفاق، فضلاً عن استكشاف إمكانية إدخال تعديلات على الأحكام المذكورة أو تطويرها حسب الاقتضاء؛

يلتزم المجتمع الدولي بدعم لبنان على جميع المستويات، ومساعدته على مواجهة العبء الهائل الناجم عن المأساة الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية التي نُكب بها بلدنا، وخاصة في ميادين الإغاثة والإعمار وإعادة بناء الاقتصاد الوطني".

وأعتقد أن الأعضاء سيتفقون معي على أننا مدينون لشعبنا بإيجاد مخرج مشرف من هذه الحرب. ومدين لشعبنا بالتوصل، بدعم من المجلس، إلى حل لا يدع مجالاً لمزيد من الدمار، ويساعدنا على إعادة بناء أمتنا- وهي أمة كنا نعكف على إعادة بنائها وإعمارها، وخصوصاً خلال السنة الماضية.

كثيراً ما يقال لنا إن لبنان يتسم في حد ذاته بشيء من المغزى والأهمية، لما يمثله ولما هو عليه: بلد سمته التعددية والتنوع والتسامح. ولذلك، لا ينبغي أن نكون ساحة معركة لأي حروب لخدمة مصالح الآخرين. ولا ينبغي أن يكون لبنان ميداناً لحروب الآخرين.

لقد جئت إلى مجلس الأمن باسم الحكومة اللبنانية على أمل أن تسمعوني. جئت لأنادي عالياً بحق شعبي في الحياة وحقه في الجيش بكرامة. إننا لن نفرط في قضيتنا العادلة، وفي لحظة كهذه، نجدد تأكيد وحدتنا كشعب. والشعب اللبناني في خضم المآسي، كالتي شهدناها بالأمس، أصبح موحداً أكثر من أي وقت مضى. ومن خلال تلك الوحدة نأمل في أن نتمكن من التغلب على الحروب. وقد تغلب بلدنا على الكثير من الحروب والدمار على مر الأعوام التي أشرت إليها، وقبل ذلك على مر العصور. وسننهض من جديد.

فليكن ذلك خيار المجلس أيضاً. ولا ينبغي له أن يسمح للحرب والدمار والكراهية أن تسود.

مداخلة الوزير متري في جلسة ٨ آب ٢٠٠٦

لقد جئنا إلى هذه الهيئة، وإلى المجتمع الدولي مطالبين بوقف إطلاق النار الفوري والشامل. ومنذ ٢٧ يوماً طلبنا وقفاً فورياً لإطلاق النار. وقبل أن نفقد ٩٠٠ من الأرواح طلبنا وقفا فورياً لإطلاق النار. وقبل سقوط ٣٠٠٠ من المدنيين جرحى طالبنا بوقف فوري لإطلاق النار. وطالبنا بوقـف فوري لإطلاق النار حينما كان مليون لبناني ممن يفترشون الآن أرض المدارس والبنايات العامة وبيوت الاستضافة مازالوا ينامون في بيوتهم التي لم تعد في الوجود بالنسبة للكثيرين منهم.

وقبل ثمانية أيام، وفي ظل مذبحة قانا، ناشدنا مرة أخرى بوقف إطلاق النار الكامـل والشـامل. ونجتمع اليوم في ظل المزيد من المذابح- أو "الأخطاء" كما تسمي إسرائيل الجرائم المرتكبة ضد المدنيين- ومنهم ٢٨ من عمال الزراعة في قاع، ويوم أمس وفقاً لآخر الإحصاءات، ٣٨ مدنياً في الغارة على الشياح، وهي منطقة سكنية في بيروت.

وسوف أقتبس الآن من تقرير منظمة رصد حقوق الإنسان (هيومان رايس واتش):

"نمط الهجمات أثناء الهجوم الإسرائيلي على لبنان يوحي بأن الأخطاء لا يمكن تفسيرها أو طرحها جانبا على أنها مجرد حوادث غير مقصودة؛ فتكرارها وسعة مداها وخطورة عواقبها تدلل علـى ارتكاب جرائم حرب". (منظمة رصد حقوق الإنسان، المجلد ١٨، رقم ٣ (هاء)، آب/ أغسـطس ٢٠٠٦، الموجز).

اليوم تلقينا مشروع القرار مع الاعتراف بالجهود التي بذلها عدة أعضاء في المجلس للتوصل إلى الاتفاق. إننا نعترف بتصميمهم على إنهاء العنف، ونقدر الانشغال الذي أعـرب عنـه المجتمـع الدولي وعلى مستقبل لبنان، ودعمه لحكومتنا الديمقراطية في السعي إلى وضع إطار عمل للسلام والاستقرار. ومما يؤسف له أن مشروع القرار لا يقصر عن تلبية العديد من مطالبنا المشـروعة فحسب، وإنما قد يعجز أيضاً عن تحقيق النتائج التي يأمل المجتمع الدولي أن يحققها.

لقد طلبنا وقفاً فورياً لإطلاق النار؛ وما استغرق كل هذا الوقت ليس وقفاً فورياً لإطلاق النـار. لا هو فوري ولا هو وقف لإطلاق النار: مشروع القرار يدعو إلـى "وقـف الأعمـال العدائيـة"، ويتضمن بعض المبادئ. إن لبنان يؤكد ويرحب ببعض من تلك المبادئ. لكن قـدراً أكبـر مـن التوضيح مطلوب بشأن كثير من المسائل الأخرى؛ وذلك التوضيح حاسم الأهمية للبنان.

مشروع القرار يدعو إلى وقف الهجمات التي يشنها حزب الله ويدعو إسرائيل إلى وقف "الأعمال الهجومية". أعضاء المجلس كافة يعرفون أن إسرائيل لم تعترف قط بأن أياً من أعمالها في لبنـان لم يكن "دفاعياً". وفي كل الحروب التي شنتها إسرائيل ضد بلدنا كانت تزعم أنها شنتها "دفاعاً عن النفس". وفي هذا الصدد، يترك مشروع القرار لبنان ضعيفاً معرضاً لنزوات إسرائيل. كيف يمكن اعتبار هذا معقولاً؟ كيف يمكن لقرار أن ينص على وقف للأعمال العدائية ثم ينطوي في الحقيقـة على مجازفة كبيرة بالسماح بمواصلة العنف والدمار؟

بناء على ذلك، وحتى يكون وقف الأعمال العدائية معقولا، يتعين على إسرائيل أن تبدأ بالانسحاب فورا من الأراضي اللبنانية. وهذا لا يجوز إرجاؤه. إن القوات المسلحة اللبنانية، بمساعدة قـوات الأمم المتحدة، يجب أن تكون القوات الوحيدة المنتشرة في لبنان، بما في ذلك في المنطقة الواقعـة بين الخط الأزرق ونهر الليطاني. وحكومتنا تؤكد من جديد استعدادها الفوري لنشر ١٥٠٠٠ فرد من القوات المسلحة اللبنانية في الجنوب عندما ينسحب الجيش الإسرائيلي إلـى مـا وراء الخـط الأزرق، وتعرب كذلك عن استعدادها لطلب مساعدة قوات إضافية لتحسين قدرة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، وكل ذلك على أساس الخطة السباعية التي أقرها مجلـس الـوزراء اللبنانيـة بالإجماع يوم أمس.

وعلاوة على ذلك، من الضروري التحرك بجدية في التعامل مع قضـية مـزارع شـبعا بقصـد التوصل إلى تسوية سياسية دائمة. وبصراحة، لدينا شواهد على أن المجتمع الدولي مستعد للتحرك بالنسبة إلى هذه القضية، لكن مشروع النص المطروح علينا لا يعبر بقدر كاف عن تلك الشـواهد ولا عن ذلك الاستعداد.

شعبنا يحتاج إلى طمأنة صريحة جازمة من المجتمع الدولي بأن حرمة حـدودنا- بـرا وبحـرا وجوا- ستحترمها إسرائيل في النهاية. إننا لسنا بحاجة إلى سرد سجل إسرائيل في رفض الامتثال لقرارات مجلس الأمن الكثيرة. تكفي الإشارة إلى أن إسرائيل أجلت لمدة ٢٢ سنة الامتثال لقـرار المجلس ٤٢٥ (١٩٧٨). وإسرائيل، منذ "انسحابها" في عام ٢٠٠٠، لم تحترم قط السيادة اللبنانية. وكثيراً ما تجاهلت الخط الأزرق، سواء على الأراضي اللبنانية أو في المجال الجـوي اللبنـاني، بمنأى عن العقاب.

أما الحكومة اللبنانية فإنها، من جانبها، تود أن تؤكد من جديد احترامها القـديم العهـد والثابـت للقرارات الدولية، وتؤكد من جديد أيضاً عزمها على الحفاظ على استقلالها وسـيادتها وسـلامتها الإقليمية. لقد وضعنا أمام المجلس ما نظن أنه الشروط المسبقة الضرورية لتمكين حكومتنـا مـن الحفاظ على وحدتنا الوطني كشعب، والدفاع عن حقنا في الحياة في سلام، وإعـادة بنـاء بلـدنا المدمر. ولبلوغ تلك الأهداف ذات الأولوية نحن بحاجة إلى الدعم والتضامن المستمرين من مجلس الأمن.

مداخلة الوزير متري في جلسة ١١ آب ٢٠٠٦

يجتمع مجلس الأمن من جديد في هذه القاعة. وبعد مضي شهر طويل على بداية مناشدة حكومـة لبنان- ولنَقُل دعوتها بإلحاح- من أجل وقف لإطلاق النار يضع حدا للقنابل المنهمرة كالمطر التي دمرت بلادنا، ولحكم الرعب الذي فرضته إسرائيل على شعبنا. فمنذ شهر الآن، وبينمـا يواصـل العالم تفرجه، والمجتمع الدولي تردده، حاصرت إسرائيل لبنان ودمرته، وتسببت في كارثة إنسانية وبيئية، وحطمت بنيتنا التحتية واقتصادنا.

تقول إسرائيل إن هذه الحرب ضد حزب الله وليست ضد لبنان. والواقع أن إستراتيجية إسـرائيل الإرهابية تضرب اللبنانيين أجمعين. إن قتل أكثر من ١١٠٠ مدني لبناني بشكل عشوائي، ثلـثهم أطفال، والمجازر وعمليات "التطهير" التي ارتكبت في القرى، والتدمير السـافر لبنيتنـا التحتيـة واقتصادنا، أفعال إجرامية بكل ما تحمل الكلمة من معنى. لقد شُرد ربع سكاننا، ولم يعـد للعديـد

منهم بيوتا يرجعون إليها، ومعظمهم بحاجة ماسة إلى الوقود، والغـذاء، والمـواد الطبيـة. أمـا المنازل، والمستشفيات، والمصانع، والمخازن فقد هدمت.

إن السبب المباشر في إزهاق أكثر من ١٠٠٠ روح، وإصابة الآلاف بجراح هو الأعمال الانتقامية غير المتناسبة وغير المبررة بشكل سافر. هناك حالات عديدة، وثقتها منظمات حقـوق الإنسـان، تكشف عن عدم تمييز الجيش الإسرائيلي بشكل منتظم بين المحاربين والمـدنيين. وفـي حـالات عديدة، يدل توقيت الهجوم وقوته، وعدم وجود هدف عسكري، وما يتلوه من ضـربات موجهـة لعمال الإغاثة، على أن القوات الإسرائيلية تستهدف المدنيين عن عمد. وحتى يومنا هـذا، وقبـل بضع ساعات، استُهدفت قافلة لإخلاء المدنيين من مدينة مرجعيون، في حراسة الصليب الأحمـر، مما أسفر عن قتل أربعة أشخاص وجرح ١٦.

وقد قدمت الحكومة اللبنانية بعد دعوتها الأولى إلى وقف إطلاق النار خطة لمؤتمر روما من سبع نقاط تمت صياغتها في إطار عملية وطنية لتوافق الآراء، حصلت على موافقة مجلـس الـوزراء اللبناني بالإجماع، وعلى تأييد القادة السياسيين والدينيين، وتأييد كبير من المجتمع الدولي.

إن وقف إطلاق النار الناقص ليس بوقف حقيقي لإطلاق النار. ووقف إطلاق النار الذي لا يمكـن تنفيذ أحكامه ليس بوقف لإطلاق النار بتاتا. ووقف إطلاق النار الذي يحفظ لجهة الحق في عـدم وقف إطلاق النار، ليس بوقف لإطلاق النار. لقد طالب لبنان على وجه الاستعجال بوقف لإطلاق النار يكون قابلاً للتنفيذ، بغية وقف أعمال القتال فورا- وبشكل نهائي.

ولا يوجد من يرغب أكثر من لبنان في التأكيد للمجلس على أننا لن نعود هنا مـرة أخـرى فـي غضون ستة أسابيع أو ستة أشهر أو حتى في ستة أعوام. إن مواصلة غزو لبنان تبين اسـتمرار اعتقاد إسرائيل بأن الأعمال العسكرية تشكل العلاج لأسباب الأزمة في المنطقة. ويبين هذا النمط من الغزو التهديدات المستمرة التي يواجهها لبنان وضرورة التوصل إلى حل سياسي يستند إلـى القانون الدولي ولا يكون نتيجة لاستخدام القوة، حل من شأنه أن يفضي إلى استقرار طويل الأجل، وفقاً لما يرد في خطة السبع نقاط.

ويقدر شعب وحكومة لبنان أيما تقدير جهود العديدين في المجتمع الدولي، ومن أبرزهـا، جهـود الأمين العام وأعضاء مجلس الأمن الذين ما برحوا يعملون في سبيل التوصل إلى نهاية فورية لما ابتلي به لبنان. ونعرب عن تقديرنا العمل القيم الذي اضطلع به العديد من البلدان للتوصـل إلـى اتفاق له مقومات البقاء. ونقدر فراغ صبر العديدين حقاً إزاء التأخير في التوصل إلى اتفاق بشأن القرار. ومثال على ذلك المقترحات الرامية إلى التوصل إلى هدنة للأغراض الإنسانية. وما هـو أهم من ذلك، نحن ممتنون للدعم الذي سيرافقنا، كما آمل، ونحن ننهض من الدمار ونعيد إعمـار بلادنا ونضمد جراحه.

ونقدر اعتراف مجلس الأمن بمشكلة مزارع شبعا. ونأمل أن يتخذ مجلس الأمن والجمعية العامـة في المرحلة القادمة، الخطوات الضرورية لحل تلك القضية والتخلص بذلك مـن أحـد الأسـباب الأساسية للصراع.

وأنا واثق بأن أعضاء المجلس يفهمون أن اللبنانيين يتوقون لرؤية وقف حقيقي للقتال ويتوقعون أن يبدي المجلس تصميماً قوياً على تحقيق ذلك فورا. وبصراحة، لا يثق اللبنانيون في تمييز إسرائيل بين ما هو "دفاعي" وما هو "هجومي". ويجب أن يكون إنهاء العمليات العسكرية غير مشروط.

وينبغي أن يكون رفع الحصار فورا كذلك عند إنهاء القتال. وكانت نتائج الحصار حتى الآن فادحة بحيث أنه لا يمكن للمجتمع الدولي السماح باستمرار الأزمة الإنسانية لحظة أخـرى. فقـد منـع وصول المساعدات الإنسانية إلى السكان الذين يحتاجون إليها أمس الحاجة. وحتى في هذا اليـوم، تواصل إسرائيل إطلاق النار على قوافل السمان الذين يحـاولون الوصـول إلـى أمـاكن آمنـة والحصول على المساعدة.

وقد قررت حكومتنا نشر القوات المسلحة اللبنانية في جنوب لبنان كقوة عسكرية وحيدة، بمساعدة قوات الأمم المتحدة، في اللحظة التي تباشر فيها إسرائيل انسحابها إلى الحدود الدوليـة. ويقينـا، يتعين على قوات الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان أن تؤدي الدور الحاسم الذي يحدده هذا القـرار. وأود الإشادة هنا بأفراد قوات الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان على كل ما قاموا به من أجل إحلال السلام ولكل ما جرى لهم.

وقطعاً، كما قلت، يتعين على قوات الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان أن تؤدي الدور الحاسم الـذي يحدده هذا القرار. ولذا فإن حكومة لبنان تهيب بالبلدان المساهمة بقوات العمل على وجه السـرعة لزيادة قوات الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وتعزيزها، كيما تتمكن من أداء واجباتها كمـا نـص على ذلك القرار الذي اتخذناه من فورنا: تقديم المساعدة والدعم إلى السكان اللبنـانيين والقـوات المسلحة اللبنانية ومرافقتهم، والرصد ليس لتوقف القتال فحسب، بل لوقف إطلاق النار كذلك.

ولكي يمضي أي حل سياسي قدماً، فلا بد له من معالجة الأسباب الجذرية لهذه الحرب، بما فيهـا استمرار الاحتلال الإسرائيلي لمزارع شبعا والتهديد الدائم لأمن لبنان، فضلاً عن نضـال لبنـان لاستعادة سيادته التامة على كامل أراضيه. ونرى أن الحل السياسي القائم على القـانون الـدولي وخطة السبع نقاط سيفضي إلى استقرار طويل الأجل.

ويقع على عاتق المجتمع الدولي واجب أدبي وسياسي في إطار ميثاق الأمـم المتحـدة ومعـايير القانون الدولي المقبولة في الدفاع عن سيادة لبنان وسلامته الإقليمية، فضلاً عن حمايـة الشـعب اللبناني بموجب أحكام القانون الإنساني الدولي ذات الصلة، بما فيها اتفاقية جنيف وبروتوكوليهـا، التي انتهكتها إسرائيل مرارا وعمدا.

وإذا أُريد لإسرائيل أن تدرك أنه لا يمكن إخضاع شعوب الشـرق الأوسـط لنيرهـا، وأن تلـك الشعوب لا تصبو إلا إلى العيش بحرية وكرامة، يمكن أن يشكل ذلك نقطة انطلاق صـوب حـل نهائي للصراع العربي- الإسرائيلي الأوسع الذي نُكبت به المنطقة على مدى ٦٠ عاماً. ومـؤتمر القمة العربي المعقود في بيروت عام ٢٠٠٢، الذي دعا إلى سلام عادل وشامل ودائم يقوم علـى مبدأ الأرض مقابل السلام، يشكل الحل للمضي قدما. بيد أنه لا يمكن تنفيذ حل سياسـي مادامـت إسرائيل تواصل احتلالها للأراضي العربية في لبنان وفلسطين ومرتفعات الجولان السورية وتشن الحرب على الأبرياء.

وسينعقد مجلس الوزراء اللبناني بصورة عاجلة غدا للنظر في هذا القرار الهام. ونقـدر اهتمـام وقرارات مجلس الأمن، المسؤول عن صون السلم والأمن الدوليين. ومن الضـروري أن يعمـل مجلس الأمن فورا على إنهاء الهجوم الإسرائيلي على لبنان.

وبالنسبة لشعب لبنان اليوم، وهو يتطلع إلى المستقبل لا يمكن أن تكون المخاطر المحدقة به أكبر منه الآن. وهذه هي حالة العالم أيضاً فيما أرى. والنجاح في إحلال السلم والاستقرار في لبنان علامة على قدرة المجتمع الدولي وعزمه على التأكيد لشعوب العالم أن السلام العادل يمكن أن يسود.

الملحق رقم ٣: ملخص للبرامج التي تنفذها الدولة في مجالات الدعم الاقتصادي والاجتماعي والمعيشي

الخدمات الاجتماعية التي تقدمها الدولة		العدد المقدر للمستفيدين	إجمالي الإنفاق الحكومي السنوي ٢٠٠٦ (مليار ل.ل)*
الخدمات الصحية	استشفاء وعناية خارجية وأدوية	3,405,000	707
	خدمات العناية الصحية الأولية		
	الأدوية الأساسية		
	أدوية الأمراض المزمنة		
	التلقيح		
الخدمات التعليمية	خدمات تعليمية (تلاميذ المدارس الرسمية العادية منها والمهنية والجامعة اللبنانية)	560,000	١,٠٥٦
	منح مدرسية (لموظفي الدولة)	176,000	238
رعاية اجتماعية وتنمية محلية	برامج الرعاية الاجتماعية	[1]727,000	97
	خدمات التنمية المحلية		
	شراكات مع منظمات غير حكومية		
	برامج اجتماعية أخرى		

الإجراءات الحكومية لدعم مصادر الدخل		العدد المقدر للمستفيدين	إجمالي الإنفاق الحكومي السنوي ٢٠٠٦ (مليار ل.ل)*
تأمين السكن لذوي الدخل المحدود	دعم قروض الإسكان (المؤسسة العامة للإسكان وبنك الإسكان)	33,107	[2]٢٤٧
دعم الكهرباء	دعم خسائر مؤسسة كهرباء لبنان للحؤول دون ارتفاع محتمل لفاتورة استهلاك الطاقة الكهربائية	كل اللبنانيين	[3]١,٣٧٦
دعم النقل المشترك	دعم خدمة النقل العام لتبقى التكلفة في حدودها الحالية	٥,٠٠٠,٠٠٠	15
دعم المازوت	دعم فاتورة المازوت للتعويض عن ارتفاع الأسعار عالمياً	كل اللبنانيين	52
المحافظة على استقرار أسعار البنزين	تفادي ارتفاع سعر البنزين بشكل كبير عبر وقف استيفاء أية رسوم عنه	كل اللبنانيين	[4]٢,٥٥٦
دعم الزراعة	دعم القمح	[5]1,302	[5]١٠
	دعم الشمندر السكري	[6]٢١٤	١.٦
	دعم التبغ والتنباك	25,000	56
	دعم التصدير الزراعي (Export Plus)	200-250	[7]٣٨.٣

الإجراءات الحكومية لإيجاد فرص عمل جديدة وتحفيز الاقتصاد		العدد المقدر للمستفيدين	إجمالي الإنفاق الحكومي حتى ٢٠٠٨/٦/٣٠ (مليار ل.ل)
دعم القروض الممنوحة للقطاع الخاص (التكنولوجيا المتطورة والزراعة والسياحة والصناعة والحرف اليدوية)	مؤسسة كفالات، القروض المتوسطة والطويلة الأمد، البنك الأوروبي للاستثمار	٥,٣٤٣مشروعاً	90
القروض الصغيرة	تقديم قروض بالعملة المحلية عبر الصندوق الاقتصادي الاجتماعي للتنمية وتشمل القطاعات: الزراعة والصناعة والخدمات والتجارة	١,٨١٢مشروعاً	28
إعفاءات ضريبية	إعفاءات دائمة من ضريبة الرواتب والأجور وإعفاءات مؤقتة من ضريبة الدخل	كل اللبنانيين	لا تقديرات لهذا الدعم

* هذه الأرقام تظهر الإنفاق الحكومي السنوي استناداً إلى أرقام العام ٢٠٠٦ نظراً لتوفر المعلومات الكاملة في مختلف أنواع الخدمات.

[1] يشمل هذا العدد حوالي ١٠٢,٠٠٠ من مهجري عدوان تموز ٢٠٠٦ الذين استفادوا من خدمات الرعاية الاجتماعية التي تقدمها وزارة الشؤون الاجتماعية، ولا يشمل كلفة المساعدات وإعادة الإعمار بسبب عدوان تموز ٢٠٠٦.

[2] هذا الدعم يشمل إجمالي الدعم المقدم منذ العام ١٩٩٥ وحتى ٢٠٠٨/٦/٣٠.

[3] تضاعفت كلفة هذا الدعم بشكل متعاظم خلال السنتين الماضيتين بسبب ارتفاع كلفة المحروقات، مما سيجعلها تصل إلى حوالي المليار دولار خلال العام ٢٠٠٨. ويقدر الدعم الوسطي الذي تقدمه الدولة في مجال الكهرباء ما يعادل ٣٠٠,٠٠٠ ل.ل. (أو ٢٠٠ دولار أميركي) لكل رب عائلة في الشهر الواحد.

[4] هذا المبلغ هو عبارة عن الإيرادات الفائتة على الخزينة منذ أيار ٢٠٠٤ وحتى نهاية حزيران ٢٠٠٨، وليس المبلغ الذي أنفقته الدولة.

[5] في العام ٢٠٠٧، ومع الارتفاع الكبير في أسعار القمح عالمياً، انتقل هذا الدعم من دعم لمزارعي القمح فقط ليصبح دعماً للرغيف يطال جميع اللبنانيين بكلفة تناهز ٧٥ مليار ليرة. أما في الأشهر الخمسة الأولى من العام ٢٠٠٨، ارتفع هذا الدعم مجدداً ليناهز ١١٦ مليار ليرة.

[6] يشكل هذا العدد عدد المصدرين، ولكن هذا الدعم يستفيد منه القطاع الزراعي ككل.

[7] بعد أن تقرر وقف العمل في برنامج الدعم (Export Plus) لكلفته الباهظة وقلة منافعه الاقتصادية، إلا أنه، ونظراً للظروف السائدة والكلفة المرتفعة للإنتاج الزراعي، تقرر إعادة العمل به.

المصدر: وزارة المالية (حزيران ٢٠٠٨)

الملحق رقم ٤: القوانين الصادرة خلال حكومة الرئيس فؤاد السنيورة استناداً الى مراسيم صدرت خلال حكومات سابقة

رقم	تاريخ	موضوع القانون	مرسوم	تاريخ
٦٨٠	٢٠٠٥/٠٨/٢٤	الإجازة للحكومة الانضمام الى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية	٩٣٦١	٢٠٠٣/٠١/٠٣
٦٨١	٢٠٠٥/٠٨/٢٤	الإجازة للحكومة الانضمام الى بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية	٩٣٥٩	٢٠٠٣/٠١/٠٣
٦٨٢	٢٠٠٥/٠٨/٢٤	الإجازة للحكومة الانضمام الى بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص وبخاصة النساء والأطفال المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية	١٠٣٢٨	٢٠٠٣/٠٦/٢٣
٦٨٣	٢٠٠٥/٠٨/٢٤	الإجازة للحكومة إبرام اتفاقية انشاء الهيئة العربية للغاز وتأسيس الشركة العربية لنقل وتسويق الغاز الطبيعي	١٠١٧٣	٢٠٠٣/٠٥/٢٣
٦٨٤	٢٠٠٥/٠٨/٢٤	الإجازة للحكومة إبرام اتفاقية استصناع بين حكومة الجمهورية اللبنانية والبنك الاسلامي للتنمية لتشييد جزء من الطريق الساحلي الجنوبي السريع	١٤٢٥٨	٢٠٠٥/٠٣/٠٤
٦٨٥	٢٠٠٥/٠٨/٢٤	الإجازة للحكومة إبرام اتفاقية استصناع بين حكومة الجمهورية اللبنانية وصندوق البنك الاسلامي للتنمية لحصص الاستثمار لتشييد طريق بشري في إطار مشروع إعادة إعمار طرق شمال لبنان	١٤٢٥٩	٢٠٠٥/٠٣/٠٤
٦٨٦	٢٠٠٥/٠٨/٢٤	اجازة للحكومة إبرام اتفاقية قرض بين حكومة الجمهورية اللبنانية وصندوق ابو ظبي للتنمية لتمويل مشروع مياه النبطية	١٤٣٩٢	٢٠٠٥/٠٥/١٣
٦٨٧	٢٠٠٥/٠٨/٢٤	الإجازة للحكومة إبرام اتفاقية قرض بين حكومة الجمهورية اللبنانية وصندوق أبو ظبي للتنمية لتمويل مشروع تقاطعات الطرق الرئيسية داخل بيروت	١٤٤٠٩	٢٠٠٥/٠٥/١٦
٦٨٨	٢٠٠٥/٠٨/٢٤	الإجازة للحكومة إبرام اتفاقية قرض بين حكومة الجمهورية اللبنانية وصندوق ابو ظبي للتنمية لتمويل مشروع تأهيل وتطوير المجاري في المنطقة الشمالية	١٤٤١٠	٢٠٠٥/٠٥/١٦

الملحق رقم ٤: القوانين الصادرة خلال حكومة الرئيس فؤاد السنيورة استناداً الى مراسيم صدرت خلال حكومات سابقة

رقم	تاريخ	موضوع القانون	مرسوم	تاريخ
٦٨٩	٢٠٠٥/٠٨/٢٤	الإجازة للحكومة إبرام اتفاقية قرض بين حكومة الجمهورية اللبنانية وصندوق أبو ظبي للتنمية لتمويل مشروع الصرف الصحي بقضائي زغرتا والكورة	١٤٤١١	٢٠٠٥/٠٥/١٦
٦٩٠	٢٠٠٥/٠٨/٢٤	تحديد مهام وزارة البيئة وتنظيمها	٧٧٤٩	٢٠٠٢/٠٤/١٠
٦٩١	٢٠٠٥/٠٨/٢٤	تنظيم مديرية الضريبة على القيمة المضافة في ملاك وزارة المالية - مديرية المالية العامة وتحديد ملاكها وشروط التعيين الإضافية لبعض وظائفها	٨٦١٧	٢٠٠٢/٠٩/١٠
٦٩٢	٢٠٠٥/٠٨/٢٤	تعديل الفقرة (٢) من المادة (٢٢) من قانون الموزانة العامة والموازنات الملحة لعام ١٩٨١	١١١٢٠	٢٠٠٣/١٠/٠٧
٦٩٣	٢٠٠٥/٠٨/٢٤	إلغاء المادة ٢٤ من القانون رقم ٣٥٠/٩٤ وإعادة العمل بالبندين ٢ و ٥ من المادة ٤٧٦ من قانون تنظيم القضاء الشرعي السني والقضاء الجعفري الصادر بتاريخ ١٩٦٤/٧/١٦	١٠٩٦٩	٢٠٠٣/٠٩/٢٠
٦٩٥	٢٠٠٥/١٢/٠٩	الإجازة بإبرام اتفاقية العمل الدولية رقم (١٧٠) المسماة اتفاقية المواد الكيميائية ١٩٩٠ وتوصية العمل الدولية رقم (١٧٧) المكملة لها	١١٧٨١	٢٠٠٤/٠١/٢٣
٦٩٦	٢٠٠٥/١٢/٠٩	الإجازة للحكومة الموافقة على تعديل الفقرة (١) من المادة الثامنة من معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية	١٣٤٥٥	٢٠٠٤/٠٩/٢٥
٦٩٧	٢٠٠٥/١٢/٠٩	الإجازة للحكومة إبرام اتفاقية بين الجمهورية اللبنانية وجمهورية تركيا حول تنشيط والحماية المتبادلة للاستثمارات	١٣٩٥٨	٢٠٠٥/٠١/١١
٦٩٨	٢٠٠٥/١٢/٠٩	الإجازة للحكومة إبرام اتفاق بين حكومة الجمهورية اللبنانية وحكومة أوكرانيا حول التعاون في القضايا الجمركية	١٤٤٠٨	٢٠٠٥/٠٥/١٦
٦٩٩	٢٠٠٥/١٢/٠٩	الإجازة للحكومة الانضمام الى اتفاقية تسجيل الاجسام المطلقة في الفضاء الخارجي	١٤٦٣٢	٢٠٠٥/٠٦/١٦

الملحق رقم ٤: القوانين الصادرة خلال حكومة الرئيس فؤاد السنيورة استناداً الى مراسيم صدرت خلال حكومات سابقة

رقم	تاريخ	موضوع القانون	مرسوم	تاريخ
٧٠٠	٢٠٠٥/١٢/٠٩	الإجازة للحكومة الانضمام الى اتفاقية المسؤولية الدولية عن الأضرار التي تسببها الأشياء الفضائية	١٤٦٣٤	٢٠٠٥/٠٦/١٦
٧٠١	٢٠٠٥/١٢/٠٩	الإجازة للحكومة إبرام اتفاقية تنشيط وحماية الاستثمارات المتبادلة بين حكومة الجمهورية اللبنانية وحكومة جمهورية موريتانيا الاسلامية	١٤٧٠١	٢٠٠٥/٠٦/٢٠
٧٠٢	٢٠٠٥/١٢/٠٩	الإجازة للحكومة الانضمام الى مشروع الاتفاق المنظم لانشطة الدول على سطح القمر والأجرام السماوية الأخرى	١٤٧٠٣	٢٠٠٥/٠٦/٢٠
٧٠٣	٢٠٠٥/١٢/٠٩	استبدال اسم قرية "مزرعة حريقص" بحيث يصبح اسم هذه القرية "حريقص"	١٣٩٤٢	٢٠٠٥/٠١/٠٤
٧٠٤	٢٠٠٥/١٢/٠٩	تصحيح اسم قرية في قضاء البترون - محافظة لبنان الشمالي	١٤٠١٠	٢٠٠٥/٠١/١٨
٧٠٩	٢٠٠٥/١٢/٠٩	تسوية أوضاع السيارات التي أدخلت الى المنطقة الحدودية أثناء حقبة الاحتلال الاسرائيلي لها	١٤٨٧٣	٢٠٠٥/٠٧/٠١
٧١٠	٢٠٠٥/١٢/٠٩	الإجازة للحكومة إبرام اتفاقية قرض بين الحكومة اللبنانية والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي للمساهمة في تمويل مشروع تطوير شبكة الطرق والتقاطعات الرئيسية	١٤٢٨٦	٢٠٠٥/٠٣/٠٩
٧١٨	٢٠٠٦/٠٥/١٥	الإجازة للحكومة الانضمام الى بروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية واجزائها ومكوناتها والذخيرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة المكمل لاتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية	٩٣٦٠	٢٠٠٣/٠١/٠٣
٧١٩	٢٠٠٦/٠٥/١٥	الإجازة للحكومة إبرام اتفاق بين حكومة الجمهورية اللبنانية وحكومة رومانيا للتعاون في مكافحة الجريمة المنظمة والارهاب والاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية والسلائف وغيرها من الجرائم الخطيرة	١١٧٢٩	٢٠٠٤/٠١/١٢
٧٢٠	٢٠٠٦/٠٥/١٥	الإجازة للحكومة تصديق الاتفاقية المتعلقة بحماية التراث الثقافي غير المادي	١٣٥١٨	٢٠٠٤/١٠/٠٦

الملحق رقم ٤: القوانين الصادرة خلال حكومة الرئيس فؤاد السنيورة استناداً الى مراسيم صدرت خلال حكومات سابقة

رقم	تاريخ	موضوع القانون	مرسوم	تاريخ
٧٢١	٢٠٠٦/٠٥/١٥	الإجازة للحكومة إبرام عقد تمويل بين الجمهورية اللبنانية والبنك الاوروبي للتثمير (مشروع المياه المبتذلة في جنوب لبنان)	١٣٩٨٩	٢٠٠٥/٠١/١٧
٧٢٢	٢٠٠٦/٠٥/١٥	الإجازة للحكومة تصديق الاتفاقية المتعلقة بحماية التراث الثقافي المغمور بالمياه	١٣٩٩٠	٢٠٠٥/٠١/١٧
٧٢٣	٢٠٠٦/٠٥/١٥	الإجازة للحكومة إبرام اتفاق التعاون في مجال النقل البري للاشخاص والبضائع بين حكومة الجمهورية اللبنانية وحكومة الجمهورية اليمنية	١٤١٨٦	٢٠٠٥/٠٢/١٤
٧٢٤	٢٠٠٦/٠٥/١٥	الإجازة للحكومة إبرام اتفاقية التعاون في مجال النقل البحري والشؤون البحرية بين حكومة الجمهورية اللبنانية وحكومة الجمهورية اليمنية	١٤١٨٧	٢٠٠٥/٠٢/١٤
٧٢٥	٢٠٠٦/٠٥/١٥	الإجازة للحكومة إبرام اتفاقية قرض إجمالي ايبكس بين الجمهورية اللبنانية والبنك الأوروبي للتثمير لتمويل عدة قطاعات ضمن القطاع الخاص	١٤٢٩٤	٢٠٠٥/٠٣/١٦
٧٢٦	٢٠٠٦/٠٥/١٥	الإجازة للحكومة إبرام اتفاقية بين حكومة الجمهورية اللبنانية وحكومة جمهورية كوريا حول التعاون الاقتصادي والتجاري	١٤٢٩٥	٢٠٠٥/٠٣/١٦
٧٢٧	٢٠٠٦/٠٥/١٥	الإجازة للحكومة إبرام اتفاق تعاون تربوي وثقافي بين حكومة الجمهورية اللبنانية وحكومة الولايات المتحدة المكسيكية الموقع في بيروت بتاريخ ٢٠٠٠/٦/٢١	١٤٣٠٥	٢٠٠٥/٠٣/٢٩
٧٢٨	٢٠٠٦/٠٥/١٥	الإجازة للحكومة الانضمام الى اتفاقية روتردام بشأن تطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيماوية ومبيدات آفات معينة خطرة متداولة في التجارة الدولية	١٤٧٠٢	٢٠٠٥/٠٦/٢٠
٧٢٩	٢٠٠٦/٠٥/١٥	الإجازة للحكومة إبرام اتفاقية بشأن الزراعة بين لبنان وسويسرا	١٤٨٥٥	٢٠٠٥/٠٦/٢٨
٧٣٠	٢٠٠٦/٠٥/١٥	الإجازة للحكومة إبرام اتفاقية بشأن الزراعة بين لبنان وايسلندا	١٤٨٥٦	٢٠٠٥/٠٦/٢٨

الملحق رقم ٤: القوانين الصادرة خلال حكومة الرئيس فؤاد السنيورة استناداً الى مراسيم صدرت خلال حكومات سابقة

رقم	تاريخ	موضوع القانون	مرسوم	تاريخ
٧٣١	٢٠٠٦/٠٥/١٥	الإجازة للحكومة إبرام اتفاقية بشأن الزراعة بين لبنان والنروج	١٤٨٥٧	٢٠٠٥/٠٦/٢٨
٧٣٢	٢٠٠٦/٠٥/١٥	الإجازة للحكومة إبرام الاتفاقية حول التجارة الحرة بين الجمهورية اللبنانية ودول الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة (افتا)	١٤٨٥٨	٢٠٠٥/٠٦/٢٨
٧٣٣	٢٠٠٦/٠٥/١٥	الإجازة للحكومة إبرام اتفاقية بين حكومة الجمهورية اللبنانية وحكومة جمهورية بيلاروسيا حول النقل الدولي للركاب والبضائع براً	١٤٨٥٩	٢٠٠٥/٠٦/٢٨
٧٤٢	٢٠٠٦/٠٥/١٥	تعديل البند (١) من المادة (٤٢) من المرسوم الاشتراعي رقم ١٠٢ تاريخ ١٦-٩-١٩٨٣ (الدفاع الوطني) وتعديلاته	٥١٥٧	٢٠٠١/٠٣/٢٩
٧٤٣	٢٠٠٦/٠٥/١٥	إنشاء ميدالية وزارة الداخلية والبلديات وتحديد اوصافها وشروط منحها	١١٧٩٣	٢٠٠٤/٠١/٣٠
٧٤٤	٢٠٠٦/٠٥/١٥	تعديل الفقرة (١) من المادة (٩٤) من المرسوم الاشتراعي رقم ١٤٤ تاريخ ١٢/٠٦/١٩٥٩ وتعديلاته (ضريبة الدخل)	١٤٢٤٥	٢٠٠٥/٠٢/٢٦
٧٤٥	٢٠٠٦/٠٥/١٥	تعديل البند (١) من المادة ٥ من القانون رقم ٢٣٤ تاريخ ١٠-٦-٢٠٠٠ المتعلق بتنظيم مهنة الوساطة المالية	١٤٢٦١	٢٠٠٥/٠٣/٠٤
٧٤٨	٢٠٠٦/٠٥/١٥	تحديد أسسس خاصة بصف "الفرشمن" ومعادلته	-	-
٧٤٩	٢٠٠٦/٠٥/١٥	الاعتراف ومعادلة شهادات نهاية المرحلة الثانوية الاجنبية للبنانيين	-	-
٧٥٠	٢٠٠٦/٠٥/١٥	تمديد مفعول قانون إيجار العقارات المبنية حتى تاريخ ٣١/١٢/٢٠٠٦	-	-
٧٥١	٢٠٠٦/٠٥/١٥	فصل قرية بقرصونة - القطين قضاء المنية - الضنية محافظة الشمال ليصبحا قرية بقرصونة وقرية القطين	-	-
٧٥٢	٢٠٠٦/٠٥/١٩	تطبيق أحكام القانون رقم ٥-٨٤ تاريخ ٣٠-٧-١٩٨٤ على بعض عناصر قوى الأمن الداخلي	١٠٤٩٠	٢٠٠٣/٠٧/١٨

الملحق رقم ٤: القوانين الصادرة خلال حكومة الرئيس فؤاد السنيورة استناداً الى مراسيم صدرت خلال حكومات سابقة

رقم	تاريخ	موضوع القانون	مرسوم	تاريخ
٧٥٣	٢٠٠٦/٠٥/٢٢	تعديل بعض أحكام قانون الضمان الاجتماعي والإعفاء من زيادات التأخير والمخالفات وإجازة تقسيط ديون الدولة الناتجة عن الاشتراكات المتوجبة لصالح الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي	١٣٧١٧	٢٠٠٤/١٢/٠٦
٧٦٥	٢٠٠٦/١١/١١	الإجازة للحكومة الانضمام الى اتفاقية حظر استحداث وانتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة	١٦٩٧٤	٢٠٠٦/٠٥/١٥
٧٦٦	٢٠٠٦/١١/١١	انشاء وتنظيم ومراقبة مراكز نقل الدم	١٣٥٣٠	٢٠٠٤/١٠/١٢
٧٦٧	٢٠٠٦/١١/١١	تعديل القانون رقم ٥٣٩ تاريخ ٢٤-٧-١٩٩٦ المتعلق بانشاء المؤسسة العامة للاسكان	١٤٢٦٠	٢٠٠٥/٠٣/٠٤
٧٦٨	٢٠٠٦/١١/١١	تعديل المادة ١٧ من قانون تنظيم القضاء الشرعي السني والقضاء الجعفري الصادر بتاريخ ١٦-٧-١٩٦٢	١٤٤٦٨	٢٠٠٥/٠٥/٢٤
٧٦٩	٢٠٠٦/١١/١١	إضافة وظيفة امين السر الخاص لمفتي الجمهورية اللبنانية وامين السر الخاص لرئاسة المجلس الإسلامي الشيعي الاعلى الى ملاك كل من الإفتاء السني والمجلس الاسلامي الشيعي الأعلى وتعديل نص المادة ٤٦٠ من قانون تنظيم القضاء الشرعي السني والقضاء الجعفري الصادر بتاريخ ١٦-٧-١٩٦٢	١٤٦٠٦	٢٠٠٥/٠٦/١٦
نشر٣	٢٠٠٦/١٢/٠٨	تعديل القانون رقم ٥٨ تاريخ ٢٩-٥-١٩٩١ (قانون الاستملاك)	١١٢٥٦	٢٠٠٣/١٠/٢٥
نشر٥	٢٠٠٦/١٢/٠٨	الغاء المرسوم الاشتراعي رقم ٣١ تاريخ ٥-٨-١٩٦٧ المتعلق بمكافحة الإغراق واستبداله بـ"قانون حماية الإنتاج الوطني"	١٢٨٥١	٢٠٠٤/٠٧/٠٣

الملحق رقم ٤: القوانين الصادرة استناداً إلى مشاريع قوانين أحيلت من قبل حكومة الرئيس فؤاد السنيورة خلال العام ٢٠٠٥

مرسوم	تاريخ	موضوع القانون	رقم	تاريخ
١٤٩٩٦	٢٠٠٥/٨/١٦	الإجازة للحكومة ابرام اتفاقية بين الجمهورية اللبنانية وجمهورية تركيا لتفادي الازدواج الضريبي والحؤول دون التهرب من دفع الضرائب المفروضة على الدخل	٧٣٤	٢٠٠٦/٥/١٥
١٥٠٦٠	٢٠٠٥/٨/٢٧	فتح اعتماد اضافي في موازنة وزارة المالية للعام ٢٠٠٦	٧٧٠	٢٠٠٦/١١/١١
١٥١١٧	٢٠٠٥/٩/٩	الإجازة للحكومة ابرام اتفاق تعاون مالي بين الحكومة اللبنانية والحكومة الفيدرالية الألمانية (مشروع مياه الغدير)	٧٣٥	٢٠٠٦/٥/١٥
١٥٣١٣	٢٠٠٥/١٠/٥	تسنيد الموجودات	٧٠٥	٢٠٠٥/١٢/٩
١٥٣١٧	٢٠٠٥/١٠/٥	هيئات الاستثمار الجماعي بالقيم المنقولة وسائر الادوات المالية	٧٠٦	٢٠٠٥/١٢/٩
١٥٤٣٨	٢٠٠٥/١٠/١٤	الاجازة للحكومة ابرام اتفاقية خط ائتمان غير معزز بين الحكومة اللبنانية وبرنامج تمويل التجارة العربية	٧٠٨	٢٠٠٥/١٢/٩
١٥٤٩٢	٢٠٠٥/١٠/١٧	تعديل المادة الثالثة من القانون رقم ٨٧/١٤ تاريخ ٤-٥-١٩٨٧ (نشر العلامة التجارية) والمادة العشرين من القانون رقم ٨٩ تاريخ	٧٠٧	٢٠٠٥/١٢/٩

		١٩٩١/٩/٧(الاختـــراع والملكيـــة الفكرية)		
١٥٦١١	٢٠٠٥/١٠/٢٩	الإجازة للحكومـة الانضـمام الـى الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي	٧٣٦	٢٠٠٦/٥/١٥
١٥٦٥٩	٢٠٠٥/١١/٧	منح الحكومة حق التشريع في الحقل الجمركي	٧٤٦	٢٠٠٦/٥/١٥
١٥٦٧٢	٢٠٠٥/١١/٩	الإجازة للحكومة إبرام اتفاقيـة بـين الجُمهوريـة اللبنانيـة وجمهوريـة باكستان الاسلامية لتفـادي الازدواج الضريبي والحؤول دون التهرب مـن دفع الضرائب	٧٣٧	٢٠٠٦/٥/١٥
١٥٦٧٣	٢٠٠٥/١١/٩	تصحيح اسم قرية "قلايا" في قضـاء البقاع الغربي – محافظة البقاع بحيث يصبح "قليا"	٧٤٧	٢٠٠٦/٥/١٥
١٥٧٦١	٢٠٠٥/١١/٢١	تعديل القـانون رقـم ٣٦٠ تـاريخ ٢٠٠١/٨/١٦ (تشجيع الاستثمارات في لبنان)	٧٧١	٢٠٠٦/١١/١١
١٥٧٦٢	٢٠٠٥/١١/٢١	فتح اعتماد إضافي في موازنة وزارة التربية والتعليم العالي للعام ٢٠٠٦	٧٧٣	٢٠٠٦/١١/١١
١٥٧٨٤	٢٠٠٥/١١/٢٤	الموازنة العامة والموازنات الملحقـة لعام ٢٠٠٥	٧١٥	٢٠٠٦/٢/٣
١٥٨٩٧	٢٠٠٥/١٢/٦	الإجـازة للحكومـة الانضـمام الـى بروتوكول كيوتو الملحـق باتفاقيـة الأمم المتحدة الإطارية بشـأن تغيـر المناخ	٧٣٨	٢٠٠٦/٥/١٥

١٥٩٣٥	٢٠٠٥/١٢/١٣	الإجازة للحكومة إبرام اتفـاق بـين حكومة الجمهورية اللبنانية وحكومة جمهورية بيلاروسيا حـول التعـاون لمنع الجرائم	٧٣٩	٢٠٠٦/٥/١٥

الملحق رقم ٣: القوانين الصادرة استناداً إلى مشاريع قوانين أحيلت من قبل حكومة الرئيس فؤاد السنيورة خلال العام ٢٠٠٦

مرسوم	تاريخ	موضوع القانون	رقم	تاريخ
١٦٠٨٨	٢٠٠٦/١/٣	تعديل بعض مواد القانون رقم ٢٥٠-٩٣ تاريخ ١٤-٣-١٩٩٣ وتعديلاته (انشاء المجلس الدستوري)	نشر ٢	٢٠٠٦/٦/٩
١٦١٠٤	٢٠٠٦/١/٥	الإجازة للحكومة الانضمام الى اتفاقية الامم المتحـدة بشـان عقـود البيـع الدولية للبضائع	٧٥٥	٢٠٠٦/١١/١١
١٦١٠٥	٢٠٠٦/١/٥	تنظيم شؤون طائفة الموحدين الدروز	نشر ١	٢٠٠٦/٦/٩
١٦١٠٦	٢٠٠٦٥/١/٥	قطع حساب موازنـة الدولـة سـنة ٢٠٠٣	٧١٦	٢٠٠٦/٢/٣
١٦١٠٧	٢٠٠٦/١/٧	الإجازة للحكومة إبرام اتفاقية تحريـر النقل الجوي بين الدول العربية	٧٤٠	٢٠٠٦/٥/١٥
١٦١٠٨	٢٠٠٦/١/٧	الإجازة للحكومة إبرام اتفـاق بشـأن آلية التفاوض الجماعي العربـي مـع التكتلات الاقليمية	٧٥٦	٢٠٠٦/١١/١١

١٦٢٠٠	٢٠٠٦/١/٢٥	الإجازة للحكومة إبرام اتفاقية الامم المتحدة لحصانات الدول وممتلكاتها من الولاية القضائية	٧٥٧	٢٠٠٦/١١/١١
١٦٣٥١	٢٠٠٦/٢/١٠	تسهيل إعطاء قروض سكنية للأشخاص المعوقين	٧٧٤	٢٠٠٦/١١/١١
١٦٣٥٢	٢٠٠٦/٢/١	الإجازة للحكومة إبرام عقد تمويل بين الجمهورية اللبنانية والبنك الاوروبي للتثمير (مشروع الأوتوسترادات اللبنانية)	٧٤١	٢٠٠٦/٥/١٥
١٦٤٣١	٢٠٠٦/٢/٢٤	الحجر النباتي وتدابير الصحة النباتية	٧٧٨	٢٠٠٦/١١/٢٨
١٦٥٣٨	٢٠٠٦/٣/٨	الإجازة للحكومة الانضمام الى اتفاقية بيجين المتعلقة ببروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفذة لطبقة الاوزون .	٧٥٨	٢٠٠٦/١١/١١
١٦٥٣٩	٢٠٠٦/٣/٨	الإجازة للحكومة إبرام اتفاقية معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية	٧٥٩	٢٠٠٦/١١/١١
١٦٥٤٠	٢٠٠٦/٣/٨	الإجازة للحكومة إبرام عقد تمويل مشروع المياه المبتذلة في بيروت الكبرى بين الجمهورية اللبنانية والبنك الأوروبي للتثمير	٧٦٠	٢٠٠٦/١١/١١
١٦٦٩١	٢٠٠٦/٣/٣٠	الإجازة للحكومة إبرام اتفاقية بين حكومة الجمهورية اللبنانية وحكومة سلطنة عمان لإقامة خدمات جوية بين إقليميهما وما وراءهما	٧٦١	٢٠٠٦/١١/١١
١٦٦٩٤	٢٠٠٦/٣/١٣	الإجازة للحكومة إبرام اتفاقية بشأن تجنب الازدواج الضريبي ومنع	٧٦٢	٢٠٠٦/١١/١١

		التهـرب الضـريبي فيمـا يتعلـق بالضرائب على الـدخل وراس المـال بين حكومـة الجمهوريـة اللبنانيـة وحكومة دولة قطر		
١٦٧٢٩	٢٠٠٦/٤/١١	الاجازة للحكومة ابرام اتفاقيـة بـين حكومة الجمهورية اللبنانية وحكومـة جمهورية غينيا حول تنشيط وحمايـة الاستثمارات المتبادلة	٧٦٣	٢٠٠٦/١١/١١
١٦٧٥٨	٢٠٠٦/٤/١٥	تعديل المادة السابعة من القانون رقـم ٤٦٢ تاريخ ٢-٩-٢٠٠٢ (تنظـيم قطاع الكهرباء)	٧٧٥	٢٠٠٦/١١/١١
١٦٩٠١	٢٠٠٦/٥/٥	الإجازة للحكومة إبرام الاتفاق الدولي لزيت الزيتون وزيتون المائـدة لعـام ٢٠٠٥	٧٦٤	٢٠٠٦/١١/١١
١٦٩٧٤	٢٠٠٦/٥/١٥	الإجازة للحكومة الانضمام الى اتفاقية حظـر اسـتحداث وانتـاج وتخـزين واستعمال الاسلحة الكيميائية وتـدمير تلك الأسلحة	٧٦٥	٢٠٠٦/١١/١١
١٧١٨٦	٢٠٠٦/٦/١٤	الإجازة للحكومة إبرام اتفاقية تنشـيط الاستثمارات وحمايتها المتبادلة بـين الجمهورية اللبنانية وجمهورية كوريا	٧٥٤	٢٠٠٦/١١/١٠

لملحق رقم 5: مشاريع القوانين المحالة من الحكومة إلى مجلس النواب والتي لم تقر بعد (٢٨ تموز ٢٠٠٥ - ٣١ أيار ٢٠٠٨)

البند	رقم المرسوم	تاريخ الإحالة	الموضوع	اللجان النيابية	أحيل بتاريخ	أنجز بتاريخ	ملاحظات
١	١٤٣٩	14أيار ٢٠٠٨	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى فتح اعتماد إضافي في موازنة وزارة الداخلية والبلديات- قوى الأمن الداخلي والسجون لعام ٢٠٠٨.				
٢	١٤٢٨	5أيار ٢٠٠٨	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى الإجازة للحكومة إبرام اتفاقية إطارية بين حكومة الجمهورية اللبنانية والبنك الإسلامي للتنمية بشأن المساهمة في تمويل برنامج إعمار لبنان.				
٣	١٤١٨	5أيار ٢٠٠٨	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى الإجازة للحكومة إبرام اتفاق تعاون بين حكومة الجمهورية اللبنانية وحكومة جمهورية قبرص في مجال الإنقاذ البحري والجوي.				
٤	١٣٩٢	5أيار ٢٠٠٨	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى تحديد العمل بأحكام القانون رقم ٣٢٤ تاريخ ٢٤-٣-١٩٩٤ وتعديلاته (تسوية مخالفات البناء).				
٥	١٣٨٩	5أيار ٢٠٠٨	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى الإجازة للحكومة إبرام اتفاق نقل جوي بين حكومة الجمهورية اللبنانية وحكومة الجمهورية الفرنسية.				

البند	رقم المرسوم	تاريخ الإحالة	الموضوع	اللجان النيابية	أحيل بتاريخ	أنجز بتاريخ	ملاحظات
٦	١٢٠٠	18آذار ٢٠٠٨	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى الإجازة للحكومة الإنضمام إلى معاهدة جوهنسبرغ حول التعاون الإداري المتبادل في القضايا الحمركية.				
٧	١٠٢٤	18آذار ٢٠٠٨	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى منع استيراد السيارات المعدلة وجهة استعمالها في الخارج.				
٨	٩٣٤	7شباط ٢٠٠٨	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى الإجازة للحكومة إبرام اتفاقية مالية بين مجلس الإنماء والإعمار- الجمهورية اللبنانية وبنك (ارتيجينساسا) لتنفيذ مشروع مياه الشرب في طرابلس والكورة.				
٩	٩٣٣	7شباط ٢٠٠٨	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى الإجازة للحكومة إبرام اتفاق بين المديرية العامة للتعاون الإنمائي التابعة لوزارة الخارجية الإيطالية ومجلس الإنماء والإعمار لتنفيذ مشروع مياه الشرب في طرابلس				
١٠	٩٣٢	7شباط ٢٠٠٨	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى الإجازة للحكومة إبرام اتفاق للتعاون الإداري المتبادل من أجل الوقاية من المخالفات الجمركية والبحث عنها ومكافحتها بين حكومتي الجمهورية اللبنانية وجمهورية مصر العربية.				

البند	رقم المرسوم	تاريخ الإحالة	الموضوع	اللجان النيابية	أحيل بتاريخ	أنجز بتاريخ	ملاحظات
١١	٧٦٤	3كانون الثاني ٢٠٠٨	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى الإجازة للحكومة إبرام اتفاق بين الحكومة اللبنانية والمحكمة الدائمة للتحكيم لإنشاء هيئة إقليمية لها في لبنان.				
١٢	٧٥٧	3كانون الثاني ٢٠٠٨	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى فتح اعتماد إضافي في موازنة وزارة الدفاع الوطني للجيش لعام ٢٠٠٨.				
١٣	٢	24كانون الأول ٢٠٠٧	إحالة مشروع قانون دستوري إلى مجلس النواب يرمي إلى إضافة فقرة جديدة إلى المادة ٤٩ من الدستور.				
١٤	١٠٥٧	24تشرين الثاني ٢٠٠٧	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يتعلق بحماية الأبنية التراثية.				
١٥	١٠٥٢	24تشرين الثاني ٢٠٠٧	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى الإجازة للحكومة إبرام اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والبروتوكول العائد لها.				
١٦	١٠٤٣	24تشرين الثاني ٢٠٠٧	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى الإجازة للحكومة إبرام اتفاقية قرض بين الجمهورية اللبنانية وصندوق الأوبك للتنمية الدولية (مشروع الطريق الساحلي الشمالي- المرحلة الثانية).				

البند	رقم المرسوم	تاريخ الإحالة	الموضوع	اللجان النيابية	أحيل بتاريخ	أنجز بتاريخ	ملاحظات
١٧	١٠٢١	24تشرين الثاني ٢٠٠٧	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى إصدار قانون المنافسة.				
١٨	١٠٠١	24تشرين الثاني ٢٠٠٧	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يتعلق بإصدار حقوق مجانية أو بأسعار تشجيعية لمستخدمي الشركات المغفلة والقائمين على الإدارة فيها.				
١٩	٩٩٣	24تشرين الثاني ٢٠٠٧	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى حماية علامات الصناعة والتجارة والخدمة.				
٢٠	٩٩١	24تشرين الثاني ٢٠٠٧	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى الإجازة للحكومة إبرام بروتوكول اتفاق مدريد بشأن التسجيل الدولي للعلامات.				
٢١	٩٨٧	24تشرين الثاني ٢٠٠٧	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى إعفاء الأبنية المهدمة والمتضررة من جراء العدوان الإسرائيلي من الرسوم البلدية لعام ٢٠٠٦ وإعفاء الأبنية والمؤسسات والمحلات في وسط بيروت من الرسوم البلدية ومن الضريبة على الأملاك المبنية لعامي ٢٠٠٦- ٢٠٠٧.				
٢٢	٩٨٦	24تشرين الثاني ٢٠٠٧	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى حماية الرسوم والنماذج الصناعية.				

البند	رقم المرسوم	تاريخ الإحالة	الموضوع	اللجان النيابية	أحيل بتاريخ	أنجز بتاريخ	ملاحظات
٢٣	٩٧٧	24تشرين الثاني ٢٠٠٧	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يتعلق بمشروع الموازنة العامة والموازنات الملحقة لعام ٢٠٠٨.				
٢٤	٩٧٣	24تشرين الثاني ٢٠٠٧	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى إنشاء "إدارة شؤون الصفقات العمومية".				
٢٥	٩٧٢	24تشرين الثاني ٢٠٠٧	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى تعديل بعض أحكام القانون رقم ٧٥-٩٩ تاريخ ٣-٤-١٩٩٩ المتعلق بحماية الملكية الأدبية والفنية.				
٢٦	٩٦٧	24تشرين الثاني ٢٠٠٧	إحالة مشروع قانون معجل إلى مجلس النواب يرمي إلى الإجازة للحكومة إبرام مذكرة التفاهم بين حكومة الجمهورية اللبنانية وحكومة الولايات المتحدة الأميركية حول برنامج المساعدة في التنمية التعليمية في لبنان.				
٢٧	٩٦٦	24تشرين الثاني ٢٠٠٧	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى إنشاء البطاقة الإغترابية.				
٢٨	٩٤٦	20تشرين الثاني ٢٠٠٧	إحالة مشروع قانون معجل إلى مجلس النواب يرمي إلى فتح اعتماد إضافي في موازنة وزارة الداخلية والبلديات - قوى الأمن الداخلي والسجون لعام ٢٠٠٧.				

البند	رقم المرسوم	تاريخ الإحالة	الموضوع	اللجان النيابية	أحيل بتاريخ	أنجز بتاريخ	ملاحظات
٢٩	٩٣٤	17تشرين الثاني ٢٠٠٧	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى الإجازة للحكومة إبرام اتفاقية قرض بين حكومة الجمهورية اللبنانية والبنك الإسلامي للتنمية لإعداد الدراسات والتصاميم الهندسية التفصيلية لمشروع توفير المياه لمنطقة بيروت الكبرى بالجمهورية اللبنانية.				
٣٠	٨٩٨	12تشرين الثاني ٢٠٠٧	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى الإجازة للحكومة إبرام اتفاقية تقديم قرض إضافي لتمويل مشروع الأبنية التعليمية في بيروت وتعديل اتفاقية القرض رقم ٦٥٠ المعقودة بتاريخ ١٤-١١-٢٠٠٢ مع الصندوق الكويتي للتنمية الإقتصادية العربية.				
٣١	٨٦٧	3تشرين الأول ٢٠٠٧	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى تعديل المادتين الخامسة والسادسة من المرسوم الإشتراعي رقم ١١٨ تاريخ ١٢-٦-١٩٥٩ وتعديلاته (أحكام تتعلق بديوان المحاسبة).				
٣٢	٨٤٠	20تشرين الأول ٢٠٠٧	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى تنظيم الشراكة بين القطاعين العام والخاص.				

البند	رقم المرسوم	تاريخ الإحالة	الموضوع	اللجان النيابية	أحيل بتاريخ	أنجز بتاريخ	ملاحظات
٣٣	٨١٦	9تشرين الأول ٢٠٠٧	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى الإجازة للحكومة إبرام اتفاقية بين وزارة التربية والتعليم العالي ومنظمة العمل الدولية (إيلو) ممثلة بالمكتب الإقليمي للدول العربية (البرنامج الدولي لمكافحة أسوأ أشكال عمل الأطفال).				
٣٤	٧٧١	3تشرين الأول ٢٠٠٧	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى الإجازة للحكومة إبرام اتفاق بشأن امتيازات وحصانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.				
٣٥	٧٦٧	29أيلول ٢٠٠٧	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى الإجازة للحكومة إبرام اتفاقية شراكة المشروعات الخاصة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بين الحكومة اللبنانية ومؤسسة التمويل الدولية (آي أف سي).				
٣٦	٧٥٠	28أيلول ٢٠٠٧	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى إلغاء القرار رقم ١٣٤-ال ار ١٩٣٢ تاريخ ١٥-٩-١٩٣٢ وتعديلاته المتضمن أحكاماً متعلقة بورق اللعب.				
٣٧	٦٨٤	28آب ٢٠٠٧	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى الإجازة للحكومة إبرام وثيقة باريس العام ١٩٧١ وصيغتها المعدلة عام ١٩٧٩ من معاهدة برن لحماية الأعمال الأدبية والفنية.				

البند	رقم المرسوم	تاريخ الإحالة	الموضوع	اللجان النيابية	أحيل بتاريخ	أنجز بتاريخ	ملاحظات
٣٨	٦٣١	18آب ٢٠٠٧	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى تسهيل إعادة بناء الأبنية والمصانع أو أجزاء الأبنية والمصانع المتهدمة جراء عدوان تموز ٢٠٠٦ والتي تحتاج إلى إعادة بناء.				
٣٩	٦٢١	14آب ٢٠٠٧	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى الإجازة للحكومة انضمام لبنان إلى اتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي.				
٤٠	٦١٨	8آب ٢٠٠٧	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى الإجازة للحكومة الانضمام إلى الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.				
٤١	٥٧٣	27تموز،٢٠٠٧	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى حماية المؤشرات الجغرافية.				
٤٢	٥٧٢	27تموز،٢٠٠٧	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى إصدار قانون تنظيم قطاع التأمين في لبنان.				
٤٣	٥٧٠	27تموز،٢٠٠٧	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى الإجازة للحكومة تصديق وثيقة ستوكهولم لعام ١٩٦٧ يصيغتها المعدلة عام ١٩٧٩ من اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية.				

البند	رقم المرسوم	تاريخ الإحالة	الموضوع	اللجان النيابية	أحيل بتاريخ	أنجز بتاريخ	ملاحظات
٤٤	٥٦٩	27تموز،٢٠٠٧	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى الإجازة للحكومة تصديق وثيقة ستوكهولم الإضافية المؤرخة في ١٤-٧-١٩٦٧ من اتفاق مدريد بشأن قمع بيانات مصدر السلع الزائفة او المضللة.				
٤٥	٥٦٧	27تموز،٢٠٠٧	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى الإجازة للحكومة التصديق على النظام الأساسي لمعهد الدول الاسلامي للمواصفات والمقاييس (سميك).				
٤٦	٥٦٥	27تموز،٢٠٠٧	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى الإجازة للحكومة تصديق وثيقة جنيف لعام ١٩٧٧ بصيغتها المعدلة عام ١٩٧٩ من اتفاقية نيس بشأن التصنيف الدولي للسلع والخدمات لاغراض تسجيل العلامات.				
٤٧	٤٦٥	28حزيران،٢٠٠٧	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى الإجازة للحكومة إبرام الاتفاقية الدولية لمكافحة المنشطات في مجال الرياضة.				
٤٨	٤٥٩	27حزيران،٢٠٠٧	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى تعديل المادة ٥٨ من المرسوم الاشتراعي رقم ١٠٢ تاريخ ١٦-٩-١٩٨٣ وتعديلاته (قانون الدفاع الوطني).				

البند	رقم المرسوم	تاريخ الإحالة	الموضوع	اللجان النيابية	أحيل بتاريخ	أنجز بتاريخ	ملاحظات
٤٩	٤٤٩	21حزيران،٢٠٠٧	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى تعديل الفقرة الرابعة من المادة ٢٦ من مشروع القانون الصادر بالمرسوم رقم ٥٨ تاريخ ١٥-١٢-١٩٨٢.				
٥٠	٤٢٩	16حزيران،٢٠٠٧	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى تمديد التعاقد مع المساحين والرسامين المكلفين باعمال تحديد وتحرير الأملاك العقارية تنفيذاً لاحكام المادة ٣٤ من قانون الموازنة العامة لعام ٢٠٠٢.				
٥١	٤٠٣	13حزيران،٢٠٠٧	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يتعلق بمشروع الموازنة العامة والموازنات الملحقة لعام ٢٠٠٧.				
٥٢	٣٧١	31أيار،٢٠٠٧	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى الإجازة للحكومة الإنضمام إلى معاهدة سنغافورة بشأن قانون العلامات.				
٥٣	٣٦٣	24أيار،٢٠٠٧	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى الإجازة للحكومة الإنضمام إلى عهد حقوق الطفل في الاسلام.				
٥٤	٣٢٨	19أيار،٢٠٠٧	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى الإجازة للحكومة الإنضمام إلى معاهدة منظمة المؤتمر الإسلامي لمكافحة الإرهاب الدولي.				

البند	رقم المرسوم	تاريخ الإحالة	الموضوع	اللجان النيابية	أحيل بتاريخ	أنجز بتاريخ	ملاحظات
٥٥	٢٧٢	11نيسان،٢٠٠٧	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى إعفاء مندوبي الشركات الصينية المشاركة في المعرض الصيني الدائم من رسوم الإقامة وتأشيرات العمل.				
٥٦	١٩٨	21آذار،٢٠٠٧	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى الإجازة للحكومة إبرام اتفاق بين الجمهورية اللبنانية والمجموعة الأوروبية حول بعض أوجه الخدمات الجوية.				
٥٧	١٩٤	21آذار،٢٠٠٧	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى الإجازة للحكومة إبرام اتفاقية قرض بين حكومة الجمهورية اللبنانية والصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي للمساهمة في تمويل مشروع إعادة تأهيل منشآت الكهرباء المتضررة من العدوان الإسرائيلي.				
٥٨	١٨٣	21آذار،٢٠٠٧	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى الإجازة للحكومة الإنضمام إلى معاهدة التعاون بشأن البراءات لعام ١٩٧٠ بصيغتها المعدلة عام ٢٠٠١.				
٥٩	١٨٢	21آذار،٢٠٠٧	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى إلغاء القانون رقم ٣٩٤ تاريخ ٥-٦-٢٠٠٢.				

البند	رقم المرسوم	تاريخ الإحالة	الموضوع	اللجان النيابية	أحيل بتاريخ	أنجز بتاريخ	ملاحظات
٦٠	١٦١	20آذار،٢٠٠٧	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى تمديد العمل بالقانون رقم ٢٣٩ تاريخ ٢٩-٧-٢٠٠٢ المتعلّق بإعفاء مؤسسة كهرباء لبنان من رسوم متوجبة عن إصدار أوامر التحصيل المتعلّقة بالمتأخرات المترتبة على المشتركين من جراء استهلاك الطاقة الكهربائية.				
٦١	١٠٧	16آذار،٢٠٠٧	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى الإجازة للحكومة إبرام اتفاقية قرض بين حكومة الجمهورية اللبنانية والصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي للمساهمة في تمويل مشروع إعادة تأهيل منشآت الكهرباء المتضررة من العدوان الإسرائيلي.				
٦٢	٧٦	23شباط،٢٠٠٧	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى تعديل بعض المواد من القانون الصادر في ٦ شباط ١٩٦٢ المتعلق بأحداث مديرية الشؤون الجغرافية في وزارة الدفاع الوطني.				
٦٣	٧٥	23شباط،٢٠٠٧	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى تعديل مادتين من القانون رقم ٤٢-٦٥ تاريخ ٢٤-٧-١٩٦٥ (منع طبع ونشر خرائط ومصورات الأراضي اللبنانية قبل الحصول على ترخيص مسبق من قيادة الجيش).				

البند	رقم المرسوم	تاريخ الإحالة	الموضوع	اللجان النيابية	أحيل بتاريخ	أنجز بتاريخ	ملاحظات
٦٤	٦٩	22شباط،٢٠٠٧	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى الإجازة للحكومة إبرام اتفاقية إيجار بين الجمهورية اللبنانية والبنك الإسلامي للتنمية بشأن إيجار معدات لاستخدامها في مشروع مستشفيات ومراكز صحية في الجمهورية اللبنانية.				
٦٥	٦٨	22شباط،٢٠٠٧	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى الإجازة للحكومة إبرام اتفاقية وكالة بين حكومة الجمهورية اللبنانية والبنك الإسلامي للتنمية لشراء معدات لاستخدامها في مشروع مستشفيات ومراكز صحية في الجمهورية اللبنانية.				
٦٦	٦٥	22شباط،٢٠٠٧	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى تعديل أحكام المادتين ٢٣ و ٢٤ من القرار التشريعي رقم ١٨٦ تاريخ ١٥-٣-١٩٢٦ وتعديلاته.				
٦٧	٥٠	22شباط،٢٠٠٧	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى إبدال إسم بلدة "النبطية التحتا" قضاء النبطية- محافظة النبطية بإسم بلدة "النبطية".				
٦٨	٤٠	22شباط،٢٠٠٧	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يتعلق بمشروع الموازنة العامة والموازنات الملحقة لعام ٢٠٠٦.				

البند	رقم المرسوم	تاريخ الإحالة	الموضوع	اللجان النيابية	أحيل بتاريخ	أنجز بتاريخ	ملاحظات
٦٩	٧	22شباط،٢٠٠٧	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى الإجازة للحكومة الإكتتاب في زيادة رأس المال المكتتب به لدى البنك الإسلامي للتنمية.				
٧٠		14كانون الأول،٢٠٠٦	إحالة مشروع قانون معجل يرمي إلى الإجازة للحكومة إبرام اتفاق بين الأمم المتحدة والجمهورية اللبنانية بشأن إنشاء محكمة خاصة للبنان والنظام الأساسي العائد لهذه المحكمة.				
٧١	١٨١٤٠	1كانون الأول،٢٠٠٦	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى الإجازة للحكومة إبرام اتفاقية قرض بين حكومة الجمهورية اللبنانية والصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي للمساهمة في تمويل مشروع تطوير مرافق المياه والصرف الصحي في بعض المناطق اللبنانية.	لجان مشتركة			
٧٢	١٨١٣٦	30تشرين الثاني،٢٠٠٦	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى إعفاء جميع شركات الطيران النظامية والعامة العاملة في مطار رفيق الحريري الدولي- بيروت من بدلات الهبوط والإنارة والإيواء وبدلات الاشغال.	هيئة عامة			
٧٣	١٨١٣٥	30تشرين الثاني،٢٠٠٦	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى استثناء الأراضي المستعملة من قبل أهالي قرية "وطى حوب" في العقارات التي تملكها الرهبنة المارونية في القرية المذكورة من الأنظمة المتعلقة بالإفراز.	المال والموازنة	11\12\2006		

البند	رقم المرسوم	تاريخ الإحالة	الموضوع	اللجان النيابية	أحيل بتاريخ	أنجز بتاريخ	ملاحظات
٧٤	١٨١٣٣	30تشرين الثاني،٢٠٠٦	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى الإجازة للحكومة اصدار سندات خزينة بالعملات الأجنبية.	المال والموازنة	11\12\2006		
٧٥	١٨٠٥٥	9تشرين الثاني،٢٠٠٦	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى تعديل بعض أحكام المرسوم الإشتراعي رقم ١١٤ تاريخ ١٩٥٩/٦/١٢ المتعلق بإنشاء مجلس الخدمة المدنية.	المال والموازنة الإدارة والعدل	20\11\2006 20\11\2006		
٧٦	١٨٠٥٤	9تشرين الثاني،٢٠٠٦	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى الإجازة للحكومة الإنضمام الى اتفاقية الحماية البيئية البحرية والمنطقة الساحلية للبحر المتوسط وهي التعديلات التي طرأت على اتفاقية حماية البحر المتوسط من التلوث.	لجان مشتركة			
٧٧	١٨٠٥٣	9تشرين الثاني،٢٠٠٦	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى تسوية أوضاع المستفيدين من خدمات الكهرباء والمياه.	المال والموازنة الأشغال العامة	20\11\2006 20\11\2006	29\11\2006	
٧٨	١٨٠٠٢	1تشرين الثاني،٢٠٠٦	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى الإجازة للحكومة الإنضمام الى منظمة مؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص.	المال والموازنة الإدارة والعدل الشؤون الخارجية	20\11\2006 20\11\2006 20\11\2006	5\02\2007 19\02\2007	
٧٩	١٨٠٠١	1تشرين الثاني،٢٠٠٦	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى تعديل بعض مواد قانون تنظيم هيئات الضمان.	هيئة عامة			

البند	رقم المرسوم	تاريخ الإحالة	الموضوع	اللجان النيابية	أحيل بتاريخ	أنجز بتاريخ	ملاحظات
٨٠	١٧٩٣٧	20تشرين الأول،٢٠٠٦	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى الإجازة للحكومة إبرام اتفاقية قرض بين حكومة الجمهورية اللبنانية والصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي للمساهمة في تمويل مشروع إعادة إعمار البنى الأساسية المتضررة.	هيئة عامة			
٨١	١٧٨٥٠	11تشرين الأول،٢٠٠٦	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى الإجازة للحكومة إبرام اتفاق بين حكومة الجمهورية اللبنانية وحكومة الجمهورية الإيطالية بشأن تطبيق مشروع تعاون حول "بنية آمنة لتكنولوجيا المعلومات".				
٨٢	١٧٨٤٩	11تشرين الأول،٢٠٠٦	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى الإجازة للحكومة الإنضمام إلى اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر وبروتوكولاتها الثلاثة.	هيئة عامة			
٨٣	١٧٨٤٨	11تشرين الأول،٢٠٠٦	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى استبدال إسم قرية "عارية" قضاء جزين- محافظة لبنان الجنوبي بإسم قرية "عاراي".				
٨٤	١٧٨٤٧		الإجازة للحكومة ابرام اتفاقية قرض بين حكومة الجمهورية اللبنانية والصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي للمساهمة في تمويل مشروع التطوير الإداري.	هيئة عامة			

البند	رقم المرسوم	تاريخ الإحالة	الموضوع	اللجان النيابية	أحيل بتاريخ	أنجز بتاريخ	ملاحظات
٨٥	١٧٧٣٠	25أيلول،٢٠٠٦	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى إنشاء وكالة تنمية الصادرات اللبنانية.	المال والموازنة الخارجيةوالمغتربين الزراعة والسياحة الإقتصاد الوطني	28\09\2006 28\09\2006 28\09\2006 28\09\2006	20\12\2006 12\10\2006	
٨٦	١٧٧٢٩	25أيلول،٢٠٠٦	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى الإجازة للحكومة الإنضمام إلى البروتوكول الإختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.	هيئة عامة			
٨٧	١٧٦٢٧	12أيلول،٢٠٠٦	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى الإجازة للحكومة الإنضمام إلى مدونة لاهاي لقواعد السلوك لمنع انتشار القذائف التسيارية (الباليستية).	هيئة عامة			
٨٨	١٧٦٢٦	12أيلول،٢٠٠٦	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى تعديل المادة الثامنة من مشروع القانون الموضوع موضع التنفيذ بموجب المرسوم رقم ٧٢٧٦ تاريخ ٧-٨-١٩٦١ (تنظيم وزارة الإعلام).	المال والموازنة الإدارة والعدل الإعلام والإتصالات	28\09\2006 28\09\2006 28\09\2006		
٨٩	١٧٥٩٦	30آب،٢٠٠٦	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى استبدال الترجمة العربية لاتفاقية تشجيع وحماية الإستثمارات بين حكومة الجمهورية اللبنانية وحكومة مملكة إسبانيا المبرمة بموجب القانون رقم ٦٣٢ تاريخ ٢٣-٤-١٩٩٧.	هيئة عامة			

البند	رقم المرسوم	تاريخ الإحالة	الموضوع	اللجان النيابية	أحيل بتاريخ	أنجز بتاريخ	ملاحظات
٩٠	١٧٥٥٧	18آب،٢٠٠٦	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى الإجازة للحكومة إبرام اتفاق بين حكومة الجمهورية اللبنانية وحكومة جمهورية إيران الإسلامية حول التعاون الإداري المتبادل في القضايا الجمركية.	هيئة عامة			
٩١	١٧٥٣٣	11آب،٢٠٠٦	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى إنشاء محمية طبيعية في جبل الريحان.	لجان مشتركة			
٩٢	١٧٤٩٨	19تموز،٢٠٠٦	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى الإجازة للحكومة إبرام اتفاقية تأسيس المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة.	هيئة عامة			
٩٣	١٧٤٥٣	15تموز،٢٠٠٦	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى الإجازة للحكومة إبرام اتفاقية استصناع بين حكومة الجمهورية اللبنانية والبنك الإسلامي للتنمية لتنفيذ أعمال وتجهيزات كليتي الهندسة والعمارة في إطار مشروع الجامعة اللبنانية في طرابلس.	هيئة عامة			
٩٤	١٧٤٥٢	15تموز،٢٠٠٦	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى الإجازة للحكومة إبرام اتفاقية التشجيع والحماية المتبادلة للإستثمارات بين حكومة الجمهورية اللبنانية وحكومة سلطنة عمان.	هيئة عامة			

البند	رقم المرسوم	تاريخ الإحالة	الموضوع	اللجان النيابية	أحيل بتاريخ	أنجز بتاريخ	ملاحظات
٩٥	١٧٤٥١	15تموز،٢٠٠٦	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى الإجازة للحكومة الإنضمام إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.	المال والموازنة الإدارة والعدل الخارجيةوالمغتربين الدفاع الوطني	07\09\2006 07\09\2006 07\09\2006 07\09\2006	20\09\2006 11\10\2006 05\10\2006	
٩٦	١٧٤٥٠	15تموز،٢٠٠٦	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى الإجازة للحكومة إبرام اتفاقية وكالة بين الجمهورية اللبنانية والبنك الإسلامي للتنمية لتنفيذ أعمال وتجهيزات كليتي الهندسة والعمارة في إطار مشروع الجامعة اللبنانية في طرابلس.	هيئة عامة			
٩٧	١٧٤٤٩	15تموز،٢٠٠٦	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى الإجازة للحكومة إبرام النظام الأساسي لمجلس السلم وإلا من العربي.	المال والموازنة الإدارة والعدل الخارجيةوالمغتربين الدفاع الوطني	17\09\2006 17\09\2006 17\09\2006 17\09\2006	20\09\2006 11\10\2006 05\10\2006	
٩٨	١٧٣٧٢	6تموز،٢٠٠٦	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى إعفاء اتحاد بلديات المتن الشمالي- الساحلي والأوسط- من مسؤولية سداد دين متوجب لمؤسسة "ساتشي" الإيطالية.	المال والموازنة الدفاع الوطني	17\08\2006 17\08\2006	05\10\2006	
٩٩	١٧٣٤١	1تموز،٢٠٠٦	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى الإجازة للحكومة إبرام البروتوكول الإختياري للإتفاقية المتعلقة بسلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها.	هيئة عامة			
١٠٠	١٧٢٤٠	22حزيران،٢٠٠٦	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى إحداث مديريات للموارد البشرية في الإدارات العامة الخاضعة لصلاحيات مجلس الخدمة المدنية.	المال والموازنة لإدارة والعدل	06\07\2006 06\07\2006	18\10\2006	

البند	رقم المرسوم	تاريخ الإحالة	الموضوع	اللجان النيابية	أحيل بتاريخ	أنجز بتاريخ	ملاحظات
١٠١	١٧٢٣٩	22حزيران،٢٠٠٦	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى الإجازة للحكومة إبرام اتفاقية قرض إضافي وتعديل اتفاقية القرض رقم ٦٢٠ (المبرمة بموجب القانون رقم ٣٣٧ تاريخ ٢-٨-٢٠٠١) بين الجمهورية اللبنانية والصندوق الكويتي للتنمية الإقتصادية العربية.	هيئة عامة			
١٠٢	١٧١٥٦	12حزيران،٢٠٠٦	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يتعلق بسلامة الغذاء.	لجان مشتركة			
١٠٣	١٧١٥٥	12حزيران،٢٠٠٦	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى الإجازة للحكومة الإنضمام إلى بروتوكول قرطاجة المتعلق بالسلامة الإحيائية للإتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي.	لجان مشتركة			
١٠٤	١٧١٠٦	5حزيران،٢٠٠٦	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى الإجازة للحكومة إبرام اتفاقية تمويل تجارة (واردات) بين حكومة الجمهورية اللبنانية والبنك الإسلامي للتنمية لشراء مشتقات نفطية.	لجان مشتركة			
١٠٥	١٧٠٨٠	29أيار،٢٠٠٦	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يتعلق بالإجراءات الضريبية.				

البند	رقم المرسوم	تاريخ الإحالة	الموضوع	اللجان النيابية	أحيل بتاريخ	أنجز بتاريخ	ملاحظات
١٠٦	١٧٠٧٩	29أيار،٢٠٠٦	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى تسوية المخالفات على الأملاك العمومية البحرية.	لجان مشتركة			
١٠٧	١٧٠٥٣	25أيار،٢٠٠٦	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى مراجعة وتدقيق حسابات الأشخاص المعنويين والعموميين.				
١٠٨	١٦٩٧٣	15أيار،٢٠٠٦	إحالة مشروع قانون معجل إلى مجلس النواب يرمي إلى تطويع تلامذة ضباط قوى الأمن الداخلي من حملة الإجازة الجامعية اللبنانية في الحقوق .	هيئة عامة			
١٠٩	١٦٩٠٩	6أيار،٢٠٠٦	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى الإجازة للحكومة الإنضمام إلى اتحاد الدول الإسلامية للإتصالات السلكية واللاسلكية والمصادقة على نظامه الأساسي.	هيئة عامة			
١١٠	١٦٩٠٣	5أيار،٢٠٠٦	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى الإجازة للحكومة إبرام اتفاقية بين حكومة الجمهورية اللبنانية وحكومة جمهورية التشاد حول التنشيط والحماية المتبادلة للإستثمارات.				
١١١	١٦٩٠٢	5أيار،٢٠٠٦	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى الإجازة للحكومة إبرام اتفاقية بين حكومة الجمهورية اللبنانية وحكومة جمهورية بنين حول تشجيع الإستثمار المتبادلين .				

البند	رقم المرسوم	تاريخ الإحالة	الموضوع	اللجان النيابية	أحيل بتاريخ	أنجز بتاريخ	ملاحظات
١١٢	١٦٩٠٠	5أيار،٢٠٠٦	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى الإجازة للحكومة إبرام اتفاقية استصناع بين حكومة الجمهورية اللبنانية والبنك الإسلامي للتنمية لتنفيذ أعمال وتجهيزات خاصة بمشروع تحسين وتطوير البنية التحتية لمدينة طرابلس.				
١١٣	١٦٨٩٩	5أيار،٢٠٠٦	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى الإجازة للحكومة إبرام اتفاقية وكالة بين حكومة الجمهورية اللبنانية والبنك الإسلامي للتنمية لتنفيذ أعمال وتجهيزات خاصة بمشروع تحسين وتطوير البنية التحتية لمدينة طرابلس.				
١١٤	١٦٦٩٣	30آذار،٢٠٠٦	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى إلغاء الفقرة (٤) المضافة بموجب القانون رقم ٢٣٣ تاريخ ٩-٦-٢٠٠٠ إلى القانون رقم ١٠٤ تاريخ ٦-١١-١٩٩١.	المال والموازنة الإدارة والعدل التربية الوطنية	18\04\2006 18\04\2006 18\04\2006		
١١٥	١٦٦٩٢	30آذار،٢٠٠٦	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى إنشاء صندوق تقاعدي لدى نقابة المعالجين الفيزيائيين في لبنان وتحديد موارده.	المال والموازنة الصحة العامة	18\04\2006 18\04\2006		
١١٦	١٦٦٩٠	30آذار،٢٠٠٦	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يتعلق بالأسواق المالية.	لجان مشتركة	7\11\2006		

البند	رقم المرسوم	تاريخ الإحالة	الموضوع	اللجان النيابية	أحيل بتاريخ	أنجز بتاريخ	ملاحظات
١١٧	١٦٦١٥	18آذار،٢٠٠٦	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى تعديل بعض أحكام قانون رقم ٢٢٢ تاريخ ٢٩-٥-٢٠٠٠ (إنشاء مؤسسة عامة بإسم المعهد الوطني للإدارة وتعديل بعض الأحكام الواردة في المراسيم الإشتراعية الرقم ١١٢ و١١٤ و١١٥ تاريخ ١٢-٦-١٩٥٩ وتعديلاتها).	المال والموازنة لإدارة والعدل	23\03\2006 23\03\2006	17\05\2006	
١١٨	١٦٥٨٨	16آذار،٢٠٠٦	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى تعديل المادة الأولى من القانون رقم ٢١٢ تاريخ ٢-٤-١٩٩٣ (أحداث وزارة الشؤون الإجتماعية).	المال والموازنة الإدارة والعدل الصحة العامة	23\03\2006 23\03\2006 23\03\2006	 12\04\2006	
١١٩	١٦٥٤٧	9آذار،٢٠٠٦	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى الإجازة للحكومة إبرام اتفاقية قرض بين الجمهورية اللبنانية والوكالة الفرنسية للتنمية (AFD) لبرنامج المياه ومعالجة المياه المبتذلة الخاص بمؤسسة مياه لبنان الشمالي.	هيئة عامة			
١٢٠	١٦٤٥٧	27شباط،٢٠٠٦	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى إصدار قانون التجارة الخارجي والإجازات.	المال والموازنة الإدارة والعدل الزراعة والسياحة الإقتصاد والتجارة الأشغال العامة الدفاع الوطني التربية الوطنية البيئة الصحة العامة	17\03\2006 01\11\2006 17\03\2006 17\03\2006 17\03\2006 17\03\2006 17\03\2006 17\03\2006 17\03\2006	19\04\2006 06\04\2006 02\05\2006 10\05\2006 12\04\2006	أعيد الى الحكومة لتوقيعه من وزير العدل

البند	رقم المرسوم	تاريخ الإحالة	الموضوع	اللجان النيابية	أحيل بتاريخ	أنجز بتاريخ	ملاحظات
١٢١	١٦٤٣٩	27شباط،٢٠٠٦	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى إصدار مرسوم بغعادة القانون الرامي إلى تعديل بعض أحكام المادة /٢/ من المرسوم الإشتراعي رقم ٨٣\١٥٠ (قانون القضاء العدلي).	هيئة عامة			
١٢٢	١٦٣١٦	6شباط ٢٠٠٦	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى تعديل بعض أحكام القانون رقم ٤٤٢ تاريخ ٢٩-٧-٢٠٠٢ (أصول التعيين في وظيفة مدرس في مرحلتي الروضة والتعليم الأساسي).	إدارة وعدل	18\02\2006		
١٢٣	١٦٢٠١	25كانون الثاني٢٠٠٦	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى تعديل القانون رقم ٦٤٢ تاريخ ٢-٦-١٩٩٧ (إحداث وزارة الصناعة) لجهة إضافة مصلحتين إقليميتين جديدتين.	الإقتصاد والتجارة	30\01\2006		
١٢٤	١٦١٦٢	18كانون الأول،٢٠٠٦	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى تعديل بعض أحكام قانون المحاسبة العمومية.	المال والموازنة الإقتصاد والتجارة الدفاع الوطني	21\01\2006 21\01\2006 21\01\2006	09\05\2006	
١٢٥	١٦٠٦١	29كانون الأول،٢٠٠٥	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى تعديل المادتين رقم ٤٤٨ ورقم ٤٦٨ من قانون تنظيم القضاء الشرعي السني والجعفري الصادر بتاريخ ١٦-٧-١٩٦٢.	الإدارة والعدل	02\01\2006		

البند	رقم المرسوم	تاريخ الإحالة	الموضوع	اللجان النيابية	أحيل بتاريخ	أنجز بتاريخ	ملاحظات
١٢٦	١٥٦٢٢	31تشرين الأول،٢٠٠٥	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى تحديد شروط الترخيص بإنشاء واستثمار محطات توزيع المحروقات السائلة من الصنفين الأول والثاني.	لجان مشتركة			
١٢٧	١٥٦٢١	31تشرين الأول،٢٠٠٥	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى تنظيم مهنة تقويم السمع.	لجان مشتركة			
١٢٨	١٥٦٢٠	31تشرين الأول،٢٠٠٥	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى تنظيم مهنة تقويم النطق.	لجان مشتركة			
١٢٩	١٥٥١٠	19تشرين الأول،٢٠٠٥	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى الإجازة للحكومة الإنضمام إلى الإتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل.	لجان مشتركة			
١٣٠	١٥٣١٥	5تشرين الأول،٢٠٠٥	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى تعديل بعض أحكام المرسوم الإشتراعي رقم ٤٦ تاريخ ١٩٨٣/٦/٢٤ (نظام الشركات المحصورة نشاطها خارج لبنان- أوف شور).	هيئة عامة			
١٣١	١٥١١٨	9أيلول ٢٠٠٥	إحالة مشروع قانون إلى مجلس النواب يرمي إلى تعديل أصول تعيين موظفي الفئة الأولى.	المال والموازنة الإدارة والعدل	٢٠٠٥\١٠\١١٢ ٢٠٠٥\١٠\١١٢	٢٠٠٦\٠٢\٢٢	

الملحق رقم ٦: التقرير المعد عن أعمال الهيئة العليا للإغاثة لمعالجة آثار العـدوان الإسرائيلـي

من ١٢ تمـوز ٢٠٠٦ وحتـى ٣١ آب ٢٠٠٨

الفهرس

		ص
أولاً	**المقدمة**	**٤**
ثانياً	**ملخص التقرير**	**٥**
ثالثاً	**كشف بالمبالغ المحولة الى الهيئة**	**١١**
رابعاً	**كشف بالمبالغ الملتزم بها والمدفوعة من حسابات الهيئة**	**12**
٤.١	أعمال الإغاثة وإعادة إعمار البنى التحتية	12
٤.٢	إعادة إعمار القرى والأبنية والمشاريع الممولة من الجهات المانحة	13
	٤.٢.١ إعادة إعمار القرى والأبنية	13
	٤.٢.٢ المشاريع الممولة من الجهات المانحة	14
٤.٣	إعادة إعمار القرى والأبنية التي التزمت بها الدولة اللبنانية	14
خامساً	**ملخص العجز المالي المحقق لدى الهيئة العليا للإغاثة**	**15**

لائحة الجداول

		ص
جدول رقم ١	أوجه إنفاق الهبات التي تعهدت الدول المانحة بتقديمها عبر الهيئة	٦
جدول رقم ٢	المبالغ المدفوعة من قبل الهيئة على حساب كل من الجهات المانحة والحكومة	٨
جدول رقم ٣	المبالغ الملتزم بها من قبل الهيئة على حساب الجهات المانحة والحكومة اللبنانية استنادا الى حجم المبالغ المقررة	٩
جدول رقم ٤	المبالغ المحولة الى الهيئة من قبل الدول المانحة وطريقة إنفاقها	١١
جدول رقم ٥	المبالغ الملتزم بها، والمدفوعة والمتبقية على حساب أعمال الإغاثة وإعادة إعمار البنى التحتية	١٢
جدول رقم ٦	المبالغ الملتزم بها، والمدفوعة والمتبقية على حساب إعادة إعمار القرى والأبنية المكفولة من الدول المانحة	١٣
جدول رقم ٧	كلفة ونفقات المشاريع الممولة من الدول المانحة	١٤
جدول رقم ٨	المبالغ الملتزم بها والمدفوعة لإعادة أعمار القرى والأبنية والتي تحملتها الهيئة على حساب الدولة اللبنانية في القرى والبلدات وفي الضاحية الجنوبية	١٥
جدول رقم ٩	ملخص العجز المالي المحقق لدى الهيئة لمعالجة آثار العدوان الإسرائيلي	١٥

لائحة الرسوم البيانية

		ص
رسم بياني رقم ١	مساهمات الجهات المانحة عبر الهيئة في عملية إعادة الإعمار	٥
رسم بياني رقم ٢	ملخص العجز المالي المحقق لدى الهيئة بما خص النفقات التي أجريت على حساب الحكومة اللبنانية	١٠

لائحة الملاحق

		ص
ملحق رقم ١	لائحة الهبات المقدمة من الدول والهيئات المانحة والتي تم أو يتم صرفها مباشرةً من قبلها	١٦
ملحق رقم ٢	المنح المقدمة من دولة قطر، وجمهورية مصر العربية والحكومة السـورية والسـيد ناصر الخرافي	١٨
ملحق رقم ٣	لائحة بكلفة إصلاح الطرق والجسور	١٩
ملحق رقم ٤	تخصيص الهبات المقدمة من المملكة العربية السعودية	21
ملحق رقم ٥	تخصيص الهبات المقدمة من دولة الكويت	25
ملحق رقم ٦	تخصيص المنح المقدمة من العراق وأندونيسيا وسلطنة عمان، ومملكة البحرين	26
ملحق رقم ٧	منحة الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية	27
ملحق رقم ٨	منحة مملكة النرويج لمعالجة التلوث النفطي	28
ملحق رقم ٩	القرى المكفولة من المملكة العربية السعودية	29
ملحق رقم ١٠	الأبنية المكفولة من المملكة العربية السعودية	40
ملحق رقم ١١	القرى المكفولة من الكويت	42
ملحق رقم ١٢	الأبنية المكفولة من الكويت	44
ملحق رقم ١٣	القرى المكفولة من سلطنة عمان	45
ملحق رقم ١٤	الأبنية المكفولة من سلطنة عمان	48
ملحق رقم ١٥	القرى المكفولة من العراق	49
ملحق رقم ١٦	القرى المكفولة من مملكة البحرين	51
ملحق رقم ١٧	القرى المكفولة من أندونيسيا	53
ملحق رقم ١٨	القرى على عاتق الحكومة اللبنانية	55

أولاً. المقـدمـة

تكبد لبنان خسائر جسيمة وفادحة في الأرواح والممتلكات جراء العدوان الإسرائيلي على اراضيه. وهو ما يزال يعالج ما تمخض عن هذا العدوان الذي استمر من ١٢ تموز ٢٠٠٦ ولغاية ١٤ آب ٢٠٠٦ واسـتتبع بحصـار جوي وبحري دام شهراً. ولقد خلف ذلك خسائر كبيرة في الأرواح والبنى التحتية (الطرق والجسور، محطـات توليد الكهرباء، المطارات والمرافئ،...) وفي المباني السكنية والمؤسسات الاقتصـادية فـي مختلـف القـرى والبلدات اللبنانية ومنطقة الضاحية الجنوبية لمدينة بيروت إلى جانب تداعيات ذلك علـى الصـعيد الاقتصـادي العام. ومنذ بداية هذه الاعتداءات أطلقت الحكومة اللبنانية نداءات استغاثة الى كل الدول والمؤسسات الواهبـة، وطالبت بتقديم المساعدة العاجلة لتتمكن أولاً من الاهتمام الفوري بالنازحين والمواطنين الصامدين في منـاطقهم من جراء القصف المستمر وانقطاع الطرق، وثانياً للمباشرة فور انتهاء العمليات العسكرية بورشة رفع الأنقاض وإعادة البناء.

تسهيلا لعمل المانحين أفسحت الحكومة المجال امام الجهات المانحة لإختيار الطريقة التي تلائمهم لتقديم الـدعم. وبالتالي جاءت المساعدات على أنواع مختلفة. ففي حين قرر عدد من المانحين تقـديم مسـاعداتهم العينيـة أو النقدية عبر الهيئة، ارتأى عدد آخر تقديم هذه المساعدات مباشرة إلى المتضررين أو تمويـل مشـاريع إعـادة الإعمار دون المرور بالهيئة. وعلى ذلك فإن المساعدات المقدمة من المانحين انقسمت إلى خمسة أنواع:

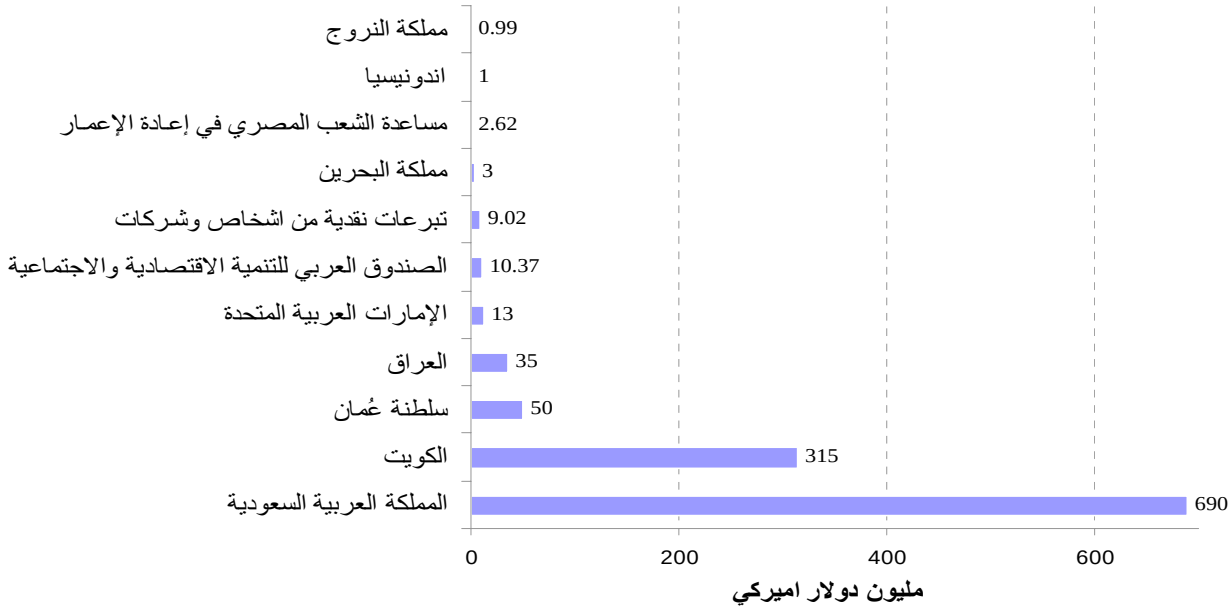
١. مساعدات عينية مقدمة مباشرة من الجهات الواهبة الى المتضررين
٢. مساعدات عينية مقدمة الى المتضررين عبر الهيئة (ولها تقرير خاص منفصل)
٣. مساعدات نقدية لتنفيذ مشاريع إغاثية محددة لإعادة الاعمار بما في ذلك إعمار بعض الوحدات السـكنية وهي المساعدات التي تتولى تنفيذها مباشرة الدول والهيئات المانحة ولا تمر عبر حسابات الهيئة وهـي التي بلغ مجموعها ما يزيد عن ١٢٣٩ مليون د.أ. (أنظر لائحة الدول المانحة مرفقة ملحق رقم ١)
٤. مساعدات نقدية مقدمة عبر الهيئة ومخصصة لأعمال إغاثية و/أو لإعادة اعمار الوحدات السكنية وكذلك لتنفيذ مشاريع اعمارية او بنى تحتية (أي حسب مشيئة الواهب واستناداً إلى مذكرات تفاهم موقعة مـع كل واهب على حدة)
٥. مساعدات نقدية مقدمة عبر الهيئة لتنفيذ أعمال ومشاريع إغاثية غير مخصصة (حيث تـرك للحكومـة اللبنانية حرية اختيار كيفية استعمال هذه الأموال في مجال الأعمال الإغاثية وإعادة الإعمار)

ينحصر هذا التقرير بشرح وتبيان جميع التفاصيل المتعلقة بالمنح المالية المقدمة من الدول والهيئات الواهبة لمساعدة لبنان في مجال معالجة أثار العـدوان الإسرائيلـي، وذلك عبر الهيئة والمذكورة في البندين الرابـع والخامس أعلاه.

ثانياً. ملخص التقرير

استجاباً لنداءات الحكومة اللبنانية بادر عدد من الدول والمؤسسات والأفراد إلى إرسال تبرعات نقدية إلى الهيئة وذلك للمساهمة في عملية الإغاثة وإعادة الإعمار. وهؤلاء هم: المملكة العربية السعودية، الكويت، سلطنة عمان، العراق، الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، البحرين، أندونيسيا، مملكة النروج، مساهمة الشعب المصري إضافةً إلى تبرعات نقدية من شركات وأشخاص من لبنان والخارج. تجدر الإشارة إلى أن عدة دول أخرى كانت أبدت استعدادها لمساعدة لبنان ولكن لم تقم حتى تاريخه بتحويل أي من المبالغ التي قيل أنها ستتبرع بها. وعلى ذلك فقد بلغ مجموع التبرعات التي تمت عبر الهيئة ١١٣٠ مليون د.أ. والمفصلة بالرسم البياني رقم ١ والجدول رقم ١.

الرسم البياني رقم 1: مساهمات الجهات المانحة عبر الهيئة في عملية إعادة الإعمار



جدول رقم ١: أوجه إنفاق الهبات التي تعهدت الدول المانحة بتقديمها عبر الهيئة

الجـهات المـانحة	إعادة إعمار القرى وأبنية الضاحية الجنوبية	بنى تحتية	مشاريع إنمائية	إعمال الإغاثة	دعم قطاع التعليم	التلوث النفطي	دعم الجيش وقوى الأمن	المجموع العام
	(مليون دولار أميركي)							
المملكة العربية السعودية	٣١٥	٣٥	١٥٠	٥٠	٤٠.٠		١٠٠.٠ [١]	٦٩٠.٠
الكويت	١١٥		١٨٥	١٥	-			٣١٥
الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية			١٠.٣٧					١٠.٣٧
مساعدة الشعب المصري في إعادة الإعمار			٢.٦٢					٢.٦٢
الإمارات العربية المتحدة					١٣.٠			١٣.٠
العراق	٢٢.٠			١٣.٠				٣٥.٠
اندونيسيا	١.٠							١.٠
مملكة البحرين	٣.٠							٣.٠
سلطنة عمان	٤٠.٠ [٢]		١٠.٠					٥٠.٠
مملكة النرويج						٠.٩٩		٠.٩٩
تبرعات نقدية من أشخاص وشركات				٩.٠٢				٩.٠٢
المجموع العام	**٤٩٦.٠**	**٣٥**	**٣٥٧.٩٩**	**٨٧.٠٢**	**٥٣.٠**	**٠.٩٩**	**١٠٠.٠**	**١١٣٠**

وقد عمدت الهيئة، وانطلاقا من حرصها في المحافظة على قدر عالٍ من الشفافية في التعامل، الى فتح حسابات دائنة لدى مصرف لبنان مخصصة حصراً لإيداع التبرعات المحولة من كل دولة على حدة. كما جرى العمـل على فتح حسابٍ مخصص للتبرعات الواردة من المؤسسات والأفراد.

في المقابل عمدت الهيئة الى فتح حسابات مدينة مخصصة للصرف بضمان الحسابات الدائنة التي اودعت بموجبها تلك التبرعات. وذلك بهدف إبقاء حسابات الهبات منفصلة عن حسابات الإنفاق، الامر الذي يسمح برسم صورة واضحة وشفافة تبين كامل الأموال التي تلقتها الهيئة بشكل منفصل عن حسابات الإنفاق. وكذلك تفصيل حسابات الإنفاق بشكل يتيح لكل مهتم بالأمر بالاطلاع على مجالات الإنفاق. وعلى هذا الأساس وفي هذا السياق فقد تم فتح حسابات مدينة للمبالغ التي انفقتها الهيئة في أعمال الإغاثة وتقديم المساعدات للمتضررين في

[١] بادرت المملكة العربية السعودية وفي خطوة منها لتعزيز تجهيز الجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي إلى تقديم منحة مالية بقيمة ١٠٠ مليون د.أ. وقد تم فتح حساب خاص بها لدى مصرف لبنان. ويجري التعاقد لتزويد الجيش وقوى الأمن الداخلي بالتجهيزات العسكرية بمعرفة ومشاركة قيادة الجيش وذلك بمبلغ ٦٥ مليون دولار أميركي، كما يجري التعاقد لتعزيز قوى الأمن الداخلي بمبلغ ٣٥ مليون د.أ. على أن يتم الدفع من هذه المبالغ بناء على موافقة كل من وزير الدفاع وقائد الجيش من جهة ووزير الداخلية وقائد قوى الأمن الداخلي من جهة أخرى.

[٢] تم تخصيص منحة سلطنة عمان على الشكل التالي: ٣٠ مليون د.أ. للقرى في الجنوب، ١٠ مليون دولار للأبنية المدمرة في الضاحية الجنوبية أما الباقي فهو مخصص للمشاريع الإنمائية الأخرى.

وحداتهم السكنية بما في ذلك تلك التي لم يتوفر لها مصادر تمويل خارجية والتي عملياً تتحمل عبئها الحكومة اللبنانية.

أما دولة قطر، والحكومة السورية، والسيد ناصر الخرافي فقد شاركوا مباشرةً بإعادة اعمار بعض الوحدات السكنية في عدد من القرى المتضررة ودون المرور بحسابات الهيئة. وقد عمدت جمهورية مصر العربية ومن جانب آخر، إلى التبرع وبشكل مباشر بإعادة بناء جزء من خزانات الفيول أويل المدمرة في محطة توليد الكهرباء في معمل الجيه (التفصيل في الملحق رقم ٢).

تجدر الإشارة إلى أن كل الهبات النقدية المبينة في الجدول رقم واحد أعلاه قد تم تحويلها إلى حسابات الهيئة لدى مصرف لبنان، باستثناء منحة الكويت حيث تم إيداع تلك المنحة في حساب خاص باسم دولة الكويت لدى مصرف لبنان وليس للهيئة أي صلاحية بالتوقيع عليه، على أن يصار إلى تحويل المساعدات المحددة لأصحاب الوحدات السكنية المتضررة من هذا الحساب إلى حساب الهيئة تباعاً بأمر من ممثل الصندوق الكويتي وهو الحساب الذي توقع عليه الهيئة بالاتحاد مع مندوب الصندوق الكويتي.

أما مساهمة الحكومة اللبنانية في اكلاف عمليات الإغاثة ومعالجة آثار عدوان تموز ٢٠٠٦. فقد انحصرت بإقرار ودفع مبلغ ثلاثين مليار ليرة (أي ما يعادل ١٩.٩ مليون د.أ.) وذلك من خلال سلفة خزينة قدمتها للهيئة العليا للإغاثة.

ولما كانت الهبات المقدمة من الجهات المانحة غير كافية لتغطية كلفة إعادة الإعمار (إغاثة، بنى تحتية، ووحدات سكنية) ولما كانت الحكومة اللبنانية ملتزمة بإعادة الإعمار ومساعدة المتضررين، فقد اضطرت إلى أن تأخذ على عاتقها تغطية الجزء المتبقي من هذه الاكلاف، والتي لم يتم تبنيها من قبل الدول المانحة. وعلى ذلك كان على الهيئة تدبير الأموال اللازمة ولاسيما في ظل توقف العمل في مجلس النواب لفترة طويلة. وبالتالي فقد قامت الهيئة بالاقتراض من مصرف لبنان بكفالة المبالغ المودعة لديه ولا سيما من أصل هبة المملكة العربية السعودية إلى أن يتسنى للدولة اللبنانية تدبير هذه المبالغ إما من خلال هبات جديدة أو من خلال اعتمادات يؤمنها مجلس النواب.

تجدر الإشارة إلى أن ما جرى تقديمه من مساعدات للمتضررين من أصل ما حصلت عليه الهيئة من مساعدات من الدول المانحة ومساهمة الدولة اللبنانية يقتصر حتى تاريخه على تحمل كلفة أعمال الإغاثة وعلى دفع المساعدات للمتضررين في وحداتهم السكنية ولم تشمل ما يفترض تقديمه من مساعدات للمؤسسات الاقتصادية (زراعية وصناعية وتجارية) أو سيارات مدمرة الذي يعني أيضاً أنه يتوجب على الدولة اللبنانية أعباء أكثر مما تحملته حتى الآن وذلك إذا ما جرى إقرار دفع أي مساعدات لأصحاب المؤسسات الإقتصادية المتضررة وأصحاب السيارات المدمرة.

وعلى هذا الأساس فقد بلغت المبالغ المدفوعة على حساب الدول والهيئات المانحة وكذلك على حساب الحكومة اللبنانية حتى ٣١ آب ٢٠٠٨ مبلغ ٨٣٥.٧٨ مليون د.أ. ويفصل الجدول رقم ٢ هذه المبالغ وفق المجموعات التالية: (١) إعادة اعمار القرى وأبنية الضاحية الجنوبية، (٢) بنى التحتية، (٣) مشاريع إنمائية، (٤) أعمال الإغاثة، (٥) دعم قطاع التعليم، (٦) التلوث النفطي، (٧) دعم الجيش وقوى الأمن الداخلي.

جدول رقم ٢: المبالغ المدفوعة من قبل الهيئة وعلى حساب كل من الجهات المانحة والحكومة اللبنانية

الجهات المانحة	إعادة إعمار القرى وأبنية الضاحية الجنوبية	البنى التحتية	مشاريع إنمائية	إعمال الإغاثة	دعم قطاع التعليم	التلوث النفطي	دعم الجيش وقوى الأمن	المجموع العام
	(مليون دولار أميركي)							
المملكة العربية السعودية	٢٢٣.٤٥	1.68	7.88	٥٠.٠	29.05		٨٣.٢٥	**٣٩٥.٣١**
الكويت [٣]	٧٠.٢٦		٨.٢٤	١٥.٠				**٩٣.٥**
الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية			١.١٣					**١.١٣**
مساعدة الشعب المصري في إعادة الإعمار								**٠**
الإمارات العربية المتحدة					١٣.٠			**١٣.٠**
العراق	١٣.٤١			١٣.٠				**٢٦.٤١**
أندونيسيا	٠.٦٧							**٠.٦٧**
مملكة البحرين	1.27							**١.٢٧**
سلطنة عمان	20.95							**٢٠.٩٥**
مملكة النرويج						٠.٥٥		**٠.٥٥**
تبرعات نقدية من أشخاص وشركات				٩.٠٢				**٩.٠٢**
المجموع المبالغ المدفوعة من قبل الهيئة على حساب الجهات المانحة	**٣٣٠.٠١**	**١.٦٨**	**١٧.٢٥**	**٨٧.٠٢**	**٤٢.٠٥**	**٠.٥٥**	**٨٣.٢٥**	**٥٦١.٨١**
المبالغ المدفوعة من قبل الهيئة على حساب الحكومة اللبنانية	**١٧٨.٦٨**	**٠**	**٠**	**٩٥.٢٩**	**٠**	**٠**	**٠**	**٢٧٣.٩٧**
المجموع العام	**٥٠٨.٦٩**	**١.٦٨**	**١٧.٢٥**	**١٨٢.٣**	**٤٢.٠٥**	**٠.٥٥**	**٨٣.٢٥**	**٨٣٥.٧٨**

[٣] تم الاتفاق مع دولة الكويت على أن يتولى الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية إدارة هذه الهبة بالتعاون مع الهيئة العليا للإغاثة. وعلى هذا الأساس فقد تم الإتفاق مع دولة الكويت على تحويل المبلغ لإيداعه في حساب خاص باسم الصندوق الكويتي في مصرف لبنان، بحيث يصار إلى تحويل المبالغ من أصل هذا الحساب وحسب الحاجة إلى الحساب المشترك المفتوح لدى مصرف لبنان والذي يوقع عليه بالإتحاد بين الصندوق والهيئة فيما خص فقط إعادة بناء القرى المتبناه من قبل الكويت في الجنوب وعددها ٢٤ قرية والأبنية التي تبنتها دولة الكويت في منطقة الضاحية الجنوبية القائمة وعددها إثني عشر عقاراً.

وبالرغم من أهمية المساعدات التي تلقاها لبنان من الجهات المانحة فقد بقيت كلفة الأضرار الحاصلة والتي يتوجب دفع المساعدات بشأنها مباشرةً من قبل الهيئة أكبر بكثير من قيمة المساعدات النقدية التي حصل عليها لبنان. حيث بلغت المبالغ الملتزم بها لتاريخه للأغراض المحددة في الجدول رقم ٣ أدناه حوالي ١٢٥٨.٨٤ مليون د.أ.. في حين أن ما تم تحويله من الجهات المانحة والحكومة اللبنانية ولكافة الأغراض التي حددتها الدول والهيئات المانحة بلغ مجموعها ١١٤٩.٩ مليون د.أ. مقسم كما يلي: ١١٣٠ مليون د.أ. من الجهات المانحة (الجدول رقم ١) و١٩.٩ مليون د.أ. من الحكومة اللبنانية).

جدول رقم ٣: المبالغ الملتزم بها من قبل الهيئة على حساب الجهات المانحة والحكومة اللبنانية استناداً إلى حجم المبالغ المقررة

الجهات المانحة	إعادة إعمار القرى وأبنية الضاحية الجنوبية	بنى تحتية	مشاريع إنمائية	إعمال الإغاثة	دعم قطاع التعليم	التلوث النفطي	دعم الجيش وقوى الأمن	المجموع العام
	(مليون دولار أميركي)							
المملكة العربية السعودية	310.19	11.73	٧.٨٨	٥٠.٠	٢٩.٠٦		١٠٠.٠	**٥٠٨.٨٦**
الكويت [٤]	١٠٢.٣٣		111.4	١٥.٠				**٢٢٨.٧٣**
الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية			١.١٣					**١.١٣**
مساعدة الشعب المصري في إعادة الإعمار								**٠**
الإمارات العربية المتحدة					١٣.٠			**١٣.٠**
العراق	٢٢.١٥			١٣.٠				**٣٥.١٥**
أندونيسيا	٠.٧٨							**٠.٧٨**
مملكة البحرين	٢.٠٩							**٢.٠٩**
سلطنة عمان	٣٥.٢٣							**٣٥.٢٣**
مملكة النرويج						٠.٥٥		**0.55**
تبرعات نقدية من أشخاص وشركات				٩.٠٢				**9.02**
المجموع المبالغ الملتزم بها من قبل الجهات المانحة	**٤٧٢.٧٧**	**١١.٧٣**	**١٢٠.٤١**	**٨٧.٠٢**	**٤٢.٠٦**	**٠.٥٥**	**١٠٠.٠**	**٨٣٤.٥٤**
المبالغ الملتزم بها من قبل الحكومة اللبنانية	**٢٩٣.٦٣**			**١٣٠.٦٧**				**٤٢٤.٣٠**
المجموع العام	**٧٦٦.٤**	**١١.٧٣**	**١٢٠.٤١**	**٢١٧.٦٩**	**٤٢.٠٦**	**٠.٥٥**	**١٠٠.٠**	**١٢٥٨.٨٤**

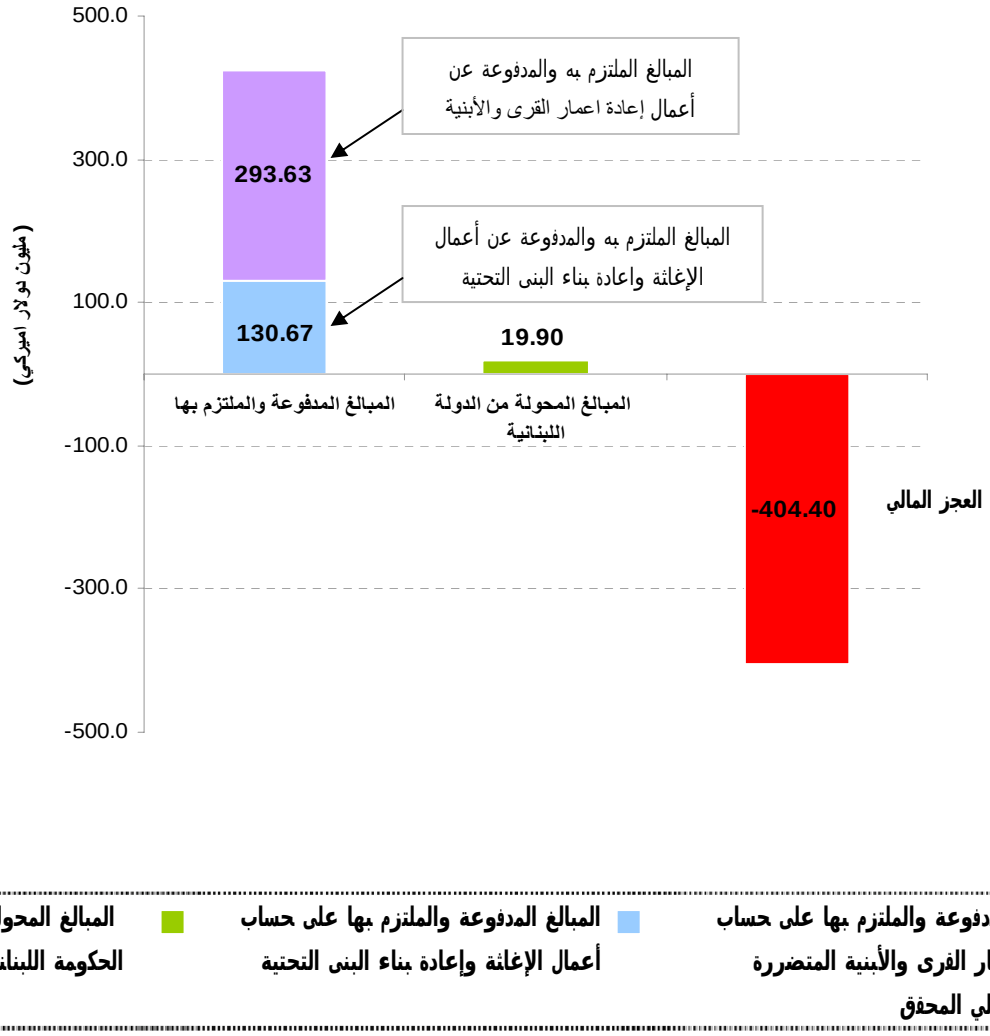
يتضح من الجدول أعلاه واستناداً إلى أوجه إنفاق المساعدات التي قدمتها الدول والهيئات الواهبة أن التزامـات الحكومة اللبنانية حتى نهاية آب ٢٠٠٨ وفي مجالي أعمال الإغاثة وإعادة إعمار الوحدات السكنية مـن القـرى والبلدات وفي الضاحية الجنوبية بلغت ٤٢٤.٣ مليون د.أ. في حين أن المبالغ المخصصـة للهيئـة مـن قبـل

[٤] تم الاتفاق مع دولة الكويت على أن يتولى الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية إدارة هذه الهبة بالتعاون مع الهيئة العليا للإغاثة. وعلى هذا الأساس فقد تم الإتفاق مع دولة الكويت على تحويل المبلغ لإيداعه في حساب خاص باسم الصندوق الكويتي في مصرف لبنان، بحيث يصار إلى تحويل المبالغ من أصل هذا الحساب وحسب الحاجة إلى الحساب المشترك المفتوح لدى مصرف لبنان والذي يوقع عليه بالإتحاد بين الصندوق والهيئة فيما خص فقط إعادة بناء القرى المتبناه من قبل الكويت في الجنوب وعددها ٢٤ قرية والأبنية التي تبنتها دولة الكويت في منطقة الضاحية الجنوبية القائمة وعددها إثني عشر عقاراً.

الحكومة اللبنانية لم تتعد مبلغ ١٩.٩ مليون د.أ. هذا ما وضع الهيئة بالنيابة عن الحكومة اللبنانية تحـت وطـأة عجز كبير

قدره ٤٠٤.٤ مليون د.أ. وبالتالي يتوجب على الحكومة اللبنانية تغطية هذا العجز إما عن طريق الحصول على المزيد من الهبات الخارجية أو تأمين الاعتمادات اللازمة عن طريق مجلس النواب (رسم بياني رقم ٢).

الرسم البياني رقم ٢: ملخص العجز المالي المحقق لدى الهيئة بما خص النفقات التي أجريت على حساب الحكومة اللبنانية



ثالثاً. كشف بالمبالغ المحولة الى الهيئة

المبالغ المحولة الى الهيئة حتى نهاية آب ٢٠٠٨ نوعان:

١. ٩٠٦.٤١ مليون د. أ **من قبل الدول والهيئات المانحة**. استلمت الهيئة العليا للإغاثة حتى تاريخه مبلغ ٩٠٦.٤١ مليون د. أ. من الدول والجهات المانحة والموزعة وفق الجدول رقم ٤. تجدر الإشارة إلى أن كل الهبات النقدية التي جرى الالتزام بها تم تحويلها كاملة إلى الهيئة، باستثناء منحة الكويت حيث يتم تحويل المبالغ اللازمة تباعاً إلى حساب الهيئة.

٢. ١٩.٩ مليون د.أ. (أي ٣٠.٠٠٠.٠٠٠.٠٠٠ ليرة لبنانية) **ساف الخزينة** المقررة والمحولة للهيئة والمخصصة لمعالجة أثار العدوان الإسرائيلي.

جدول رقم ٤: المبالغ المحولة إلى الهيئة من قبل الدول المانحة وطريقة إنفاقها

الجهات المانحة	إعادة إعمار القرى وأبنية الضاحية الجنوبية	بنى تحتية	مشاريع إنمائية	أعمال الإغاثة	دعم قطاع التعليم	التلوث النفطي	دعم الجيش وقوى الأمن	المجموع العام
	(مليون دولار أميركي)							
المملكة العربية السعودية	٣١٥	٣٥	١٥٠	٥٠	٤٠		١٠٠.٠	٦٩٠.٠
الكويت [٥]	68.17		٨.٢٤	١٥				٩١.٤١
الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية			١٠.٣٧					١٠.٣٧
مساعدة الشعب المصري في إعادة الإعمار			٢.٦٢					٢.٦٢
الإمارات العربية المتحدة					١٣.٠			١٣.٠
العراق	٢٢.٠			١٣.٠				٣٥.٠
أندونيسيا	١.٠							١.٠
مملكة البحرين	٣.٠							٣.٠
سلطنة عمان	٤٠.٠		١٠.٠					٥٠.٠
مملكة النرويج						٠.٩٩		٠.٩٩
تبرعات نقدية من أشخاص وشركات				٩.٠٢				٩.٠٢
المجموع العام	**٤٤٩.١٧**	**٣٥**	**١٨١.٢**	**٨٧.٠٢**	**٥٣.٠**	**٠.٩٩**	**١٠٠.٠**	**٩٠٦.٤١**

[٥] تم الاتفاق مع دولة الكويت على أن يتولى الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية إدارة الهبة بالتعاون مع الهيئة العليا للإغاثة. وعلى هذا الأساس فقد تم الإتفاق مع دولة الكويت على تحويل المبلغ لإيداعه في حساب خاص باسم الصندوق الكويتي في مصرف لبنان، بحيث يصار إلى تحويل المبالغ من أصل هذا الحساب وحسب الحاجة إلى الحساب المشترك المفتوح لدى مصرف لبنان والذي يوقع عليه بالإتحاد بين الصندوق والهيئة.

رابعاً. كشف المبالغ الملتزم بها والمدفوعة من حسابات الهيئة

أما بالنسبة للمبالغ التي تم انفاقها من حسابات الهيئة (أكان ذلك مما توفر لديها من هبات أو مما اضطرت الى تحمله واقترضته على حساب الحكومة اللبنانية بكفالة المبالغ المودعة لدى مصرف لبنان من أصل الهبة السعودية) هي ثلاثة أنواع:

٤.١ أعمال الإغاثة وإعادة إعمار البنى التحتية

إن القيمة الإجمالية للمبالغ الملتزم بها على حساب إغاثة النازحين وتقديم المساعدات للجرحى وذوي الشهداء وإعادة إعمار البنى التحتية بلغت ٢١٧.٦٩ مليون د.أ. ومدرجة في الجدول رقم ٥. تجدر الإشارة أن هذه المبالغ تم تغطية جزء منها بما يعادل ٨٧.٠٢ مليون د.أ. من المبالغ المحولة من الدول المانحة، والتي تم شرحها مفصلا في الجدول رقم ٣. أما الباقي وهو ١٣٠.٦٧ مليون د.أ. فيتوجب على الحكومة اللبنانية تحمله وقد تم تغطية جزء منه عبر سلفة الخزينة البالغة ١٩.٩ مليون د.أ. أما الباقي فقد تم اقتراضه من مصرف لبنان بضمانة المبالغ المودعة لديه من الدول المانحة وتحديداً من أصل الهبة المقدمة من المملكة العربية السعودية ريثما يتم تأمين التمويل اللازم للدولة اللبنانية.

الجدول رقم 5: المبالغ الملتزم بها، والمدفوعة والمتبقية على حساب أعمال الإغاثة وإعادة إعمار البنى التحتية

الشرح	المبالغ الملتزم بها	المبالغ المدفوعة	المبالغ غير المدفوعة
	(مليون دولار أميركي)		
١. إغاثة النازحين وتقديم المساعدات للجرحى وذوي الشهداء			
المبالغ المدفوعة لذوي الشهداء والمصابين	28.09[٦]	28.09	
الصحة العامة	8.61	6.88	1.73
التغذية ومعدات الايواء	28.17	28.17	-
وسائل نقل	1.53	1.53	-
مصاريف مختلفة للقطاع العام (تجهيزات لغرف العمليات، صيانة، بدل أتعاب العاملين في الهيئة خلال العدوان، محروقات، الحملة الإعلانية عن أعمال الهيئة،..)	2.00	2.00	-
تعويضات زراعية نتيجة تحويرات	0.01	0.01	-
مساعدات لصيادي الأسماك	2.60	2.60	-
المجموع	**71.01**	**69.28**	**1.73**
٢. إعادة إعمار البنى التحتية			
الطرق والجسور (ملحق رقم ٣)	٥٠.٣٣	٢٦.٠٥	٢٤.٢٨[٧]
المباني الرسمية (ترميم المدارس التي استعملت كمراكز لإيواء النازحين، ترميم المباني الحكومية المتضررة من جراء العدوان الإسرائيلي)	٥.٨٨	٥.٥	٠.٣٨
كهرباء	٠.٠٢	٠.٠١	٠.٠١[٨]
المياه	١.٣٧	١.٣٧	-
المطارات والمرافئ	٣.٣٥	٣.٢٤	٠.١١
رفع الأنقاض والترميم الإنشائي (الجنوب، البقاع، والضاحية الجنوبية)	٨٥.٧٣	٧٦.٨٦	٨.٨٧[٩]
المجموع	**١٤٦.٦٨**	**١١٣.٠٣**	**٣٣.٦٥**
المجموع العام	**٢١٧.٦٩**	**١٨٢.٣١**	**٣٥.٣٨**

٦ لا يزال هناك بعض الملفات العائدة لتعويضات لذوي الشهداء والجرحى يجري التدقيق بها على أن يتم الدفع لهم تباعاً.

٧ تم تلزيم مشاريع تعبيد وترفيت طرق وأعمال صناعية في مختلف المناطق اللبنانية التي تضررت بشكل مباشر أو غير مباشر نتيجة العدوان الإسرائيلي على لبنان والمفصلة في الملحق رقم ٣ والبالغة كلفتها ٤٠.٤٩ مليون د.أ. أما المبلغ الباقي فيمثل كلفة فروقات الاسعار.

٨ إن قيمة المبالغ التي مازالت مترتبة على الهيئة لا تشمل قيمة الأضرار والخسائر التي تكبدتها مؤسسة كهرباء لبنان خلال العدوان الإسرائيلي على لبنان والتي تطالب الهيئة بها والبالغة ٥٣.٤١٩.٦٩٥ د.أ. والتي تم تخفيض قيمتها إلى ٣٢.٨١٥.٣٢٥ د.أ. بعد تدقيق الفواتير التي تم إرسالها من قبل المؤسسة إلى الهيئة العليا للإغاثة وذلك بسبب عدم موافقة الهيئة العليا للإغاثة على المبلغ الذي تطالب به المؤسسة حتى تاريخ اعداد هذا التقرير.

٩ يمثل هذا المبلغ قيمة مستحقات استشاري الهيئة عن أعمال مراقبة تنفيذ أشغال رفع الانقاض والترميم الإنشائي وكذلك الكشف على الوحدات السكنية المتضررة في الجنوب والضاحية الجنوبية وذلك بقيمة ٥ مليون د.أ.، بالإضافة الى مبلغ ٣ مليون د.أ. كلفة فرز ونقل ركام الضاحية الجنوبية. أما المبلغ الباقي البالغ حوالي ٠.٨ مليون د.أ. فيمثل قيمة الالتزام المتبقي على أعمال الترميم الإنشائي.

٤.٢ إعادة إعمار القرى والأبنية والمشاريع الممولة من الجهات المانحة

٤.٢.١ إعادة إعمار القرى والأبنية

يلخص الجدول رقم ٦ المبالغ الملتزم بها والمدفوعة على حساب إعادة إعمار القرى والأبنية المكفولة من الدول المانحة وهي: المملكة العربية السعودية، الكويت، سلطنة عمان، العراق، مملكة البحرين وإندونيسيا. يتبين من ذلك أن الدول والهيئات الواهبة تحملت ما نسبته ٦٢% (أي ٤٧٢.٧٧ مليون د.أ.) من إجمالي المساعدات المقررة لأصحاب ما يعادل ١٢٨٦ وحدة سكنية في الضاحية الجنوبية و٧٢٢٧٥ في الجنوب وباقي المناطق.

الجدول رقم ٦: المبالغ الملتزم بها، والمدفوعة، والمتبقية على حساب إعادة إعمار القرى والأبنية المكفولة من الدول المانحة

الشرح	عدد الوحدات السكنية المتضررة	المبالغ الملتزم بها	المبالغ المدفوعة	المبالغ غير المدفوعة	ملحق رقم
		(مليون دولار أميركي)			
١. القرى والأبنية المكفولة من المملكة العربية السعودية					
القرى المكفولة من المملكة العربية السعودية في البقاع – الجنوب – الشمال – النبطية – جبل لبنان (٢٢٠ قرية)	٥٣٨٦١	278.54	208.42	70.12	ملحق رقم ٩
الأبنية المكفولة من المملكة العربية السعودية في الضاحية الجنوبية (٣٦ عقاراً)	٨٧٦	31.65	15.03	١٦.٦٢	ملحق رقم ١٠
المجموع	**٥٤٧٣٧**	**٣١٠.١٩**	**223.45**	**٨٦.٧٤**	
٢. القرى والأبنية المكفولة من الكويت					
القرى المكفولة من الكويت في محافظتْي الجنوب والنبطية (٢٤ قرية)	١٠٣٩٩	94.59	66.74	27.85	ملحق رقم ١١
الأبنية المكفولة من الكويت في الضاحية الجنوبية (٩ عقارات)	١٨١	7.74	3.52	4.22	ملحق رقم ١٢
المجموع	**١٠٥٨٠**	**102.33**	**70.26**	**32.07**	
٣. القرى والأبنية المكفولة من سلطنة عمان					
القرى المكفولة من سلطنة عمان في البقاع – الجنوب – النبطية – جبل لبنان (٣١ قرية)	٥٠١٦	25.48	16.26	٩.٢٢	ملحق رقم ١٣
الأبنية المكفولة من سلطنة عمان في الضاحية الجنوبية (٣ عقارات)	٢٢٩	9.75	4.69	5.06	ملحق رقم ١٤
المجموع	**٥٢٤٥**	**35.23**	**٢٠.٩٥**	**١٤.٢٨**	
٤. القرى المكفولة من العراق					
القرى المكفولة من العراق في محافظة النبطية (٤ قرى)	٢١٨١	22.15	13.41	٨.٧٤	ملحق رقم ١٥
٥. القرى المكفولة من البحرين					
القرى المكفولة من مملكة البحرين في محافظة الجنوب (قرية واحدة)	٣٥٣	2.09	1.27	0.82	ملحق رقم ١٦
٦. القرى المكفولة من إندونيسيا					
القرى المكفولة من إندونيسيا في محافظة النبطية (قريتين)	٤٦٥	0.78	0.67	0.11	ملحق رقم ١٧
المجموع العام	**٧٣٥٦١**	**٤٧٢.٧٧**	**330.01**	**142.76**	

٤.٢.٢ المشاريع الممولة من الجهات المانحة

يلخص الجدول رقم ٧ ما التزم به كل من المملكة العربية السعودية، والصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومملكة النروج، والإمارات العربية المتحدة وفق الاتفاقيات الموقعة معها لتمويل مشاريع مختلفة يتم إنفاقها عبر الهيئة. بلغت القيمة الإجمالية لهذه الالتزامات ٢٧٤.٧٥ مليون د.أ

الجدول رقم ٧: كلفة ونفقات المشاريع الممولة من الدول المانحة

الشرح	المبالغ الملتزم بها	المبالغ المدفوعة	المبالغ غير المدفوعة
	(مليون دولار أميركي)		
المملكة العربية السعودية			
الطرق والجسور المكفولة من السعودية	7.88	7.88	0.00
إعادة إعمار البنى التحتية للقرى وتجهيز المدارس	11.73	1.68	10.05
المنحة المدرسية للعام الدراسي ٢٠٠٦-٢٠٠٧	١٥.٠٦	١٥.٠٦	-
المنحة المدرسية للعام الدراسي ٢٠٠٦-٢٠٠٧	14.00	14.00	-
دعم الجيش وقوى الأمن الداخلي	١٠٠.٠	٨٣.٢٥	١٦.٧٥
المجموع	١٤٨.٦٧	١٢١.٨٧	٢٦.٨
الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية			
وضع آلية عمل الحكومة لتنفيذ البرنامج الإصلاحي وإدارته من قبل الوزارات والمؤسسات المعنية والقيام بالدراسات المرتبطة بها	1.13	1.13	-
المجموع	**١.١٣**	**١.١٣**	
مملكة النروج			
معالجة التلوث النفطي	0.55	0.55	-
المجموع	**٠.٥٥**	**٠.٥٥**	
الإمارات العربية المتحدة			
مشروع الكتاب المدرسي لتوزيعه على تلاميذ المدارس الرسمية	١٣.٠٠	١٣.٠٠	-
المجموع	**١٣.٠٠**	**١٣.٠٠**	
الكويت			
تأهيل بنى تحتية، مشاريع كهرباء وصرف صحي، مشاريع صغيرة	١١١.٤	8.24	١٠٣.١٦
المجموع	١١١.٤	**8.24**	١٠٣.١٦
المجموع العام	**٢٧٤.٧٥**	**١٤٤.٧٩**	**١٢٩.٩٦**

٤.٣ إعادة إعمار القرى والأبنية التي التزمت بها الدولة اللبنانية

أخذت الحكومة اللبنانية على عاتقها إعادة إعمار الوحدات السكنية غير المتبناة من قبل أي من الواهبين وهي ٢٢٤١٢ وحدة سكنية في الضاحية الجنوبية و١٢٤٦٩ في الجنوب وباقي المناطق. وقد بلغت القيمة الإجمالية لهذه المساعدات ٢٩٣.٦٣ مليون د.أ. دفع منها لتاريخه ١٧٨.٦٨ مليون د.أ. وبالتالي

تكون الحكومة اللبنانية قد تحملت ٣٨% من إجمالي كلفة المساعدات المقررة لإعادة اعمار القرى والأبنية المتضررة في كافة المناطق اللبنانية بما في ذلك الضاحية الجنوبية.

الجدول رقم ٨: المبالغ الملتزم بها والمدفوعة لإعادة إعمار القرى والأبنية والتي تحملتها الهيئة على حساب الدولة اللبنانية في القرى والبلدات وفي الضاحية الجنوبية

الشرح	عدد الوحدات السكنية المتضررة	المبالغ الملتزم بها	المبالغ المدفوعة	المبالغ غير المدفوعة	ملحق رقم
		(مليون دولار أميركي)			
الأبنية المتضررة في الضاحية الجنوبية (١٦٢٣ عقاراً)	٢٢١٤٢	236.66	140.31	96.35	
القرى غير المكفولة من الدول المانحة (الجنوب، النبطية، جبل لبنان، الشمال) (٥٩ قرية)	١٢٤٦٩	٥٦.٩٧	٣٨.٣٧	١٨.٦	ملحق رقم ١٨
المجموع العام	٣٤٦١١	**٢٩٣.٦٣**	**١٧٨.٦٨**	**[10]١١٤.٩٥**	

خامساً. ملخص العجز المالي المحقق لدى الهيئة العليا للإغاثة

يتبين من خلال الجداول السابقة أن المبالغ التي التزمت بها الهيئة بالنيابة عن الحكومة اللبنانيـة علـى حسـاب المعالجة الشاملة لآثار العدوان الإسرائيلي (أعمال إغاثة، البنى تحتية ومساعدات المتضررين على إعادة إعمار القرى والأبنية) في مختلف المناطق اللبنانية تفوق كافة المبالغ المخصصة من قبل الواهبين والحكومة والمحددة لتلك الأغراض والمحولة إلى الهيئة. مما أدى إلى عجز بلغ ٤٠٤.٤ مليون د.أ.، وهو مفصل في الجدول رقـم ٩. وذلك يعني عجزاً يتوجب إما تأمينه عن طريق الهبات الخارجية أو تأمين الاعتمادات عن طريـق مجلـس النواب.

جدول رقم ٩: ملخص العجز المالي المحقق لدى الهيئة لمعالجة آثار العدوان الإسرائيلي

الشـرح	المبالغ الملتزم بها	المبالغ المدفوعة
	(مليون دولار اميركي)	
١.أعمال الإغاثة وتقديم المساعدات للجرحى وذوي الشهداء وإعادة إعمار البنى التحتية (جدول رقم ٢ وجدول رقم ٣)	١٣٠.٦٧	95.29
٢. إعادة إعمار القرى والأبنية (جدول رقم ٢ وجدول رقم ٣)	٢٩٣.٦٣	178.68
المجموع	**٤٢٤.٣**	**273.97**
ينزل: سلفة الخزينة المحولة للهيئة	**١٩.٩**	**١٩.٩**
العجز المالي المحقق لتاريخه	**(404.4)**	**-**
	-	**(254.07)**

[10] يمثل هذا المبلغ الدفعة الثانية لأصحاب الوحدات السكنية المتضررة في الجنوب والضاحية الجنوبية والمبالغ المستحقة من قيمة الدفعة الأولى والتي هي على حساب الهيئة والبالغة حوالي ١١٥ مليون د.أ. وذلك بحسب الجداول المعدة من قبل استشاري الهيئة ووزارة المهجرين ومجلس الجنوب والتي تم استلامها حتى ٣١ آب ٢٠٠٨.

ملحق رقم -١-

لائحة الهبات المقدمة من الدول والهيئات المانحة والتي تم أو يتم صرفها مباشرةً من قبلها

الجهات المانحة	المبالغ المخصصة (مليون دولار أميركي)
قطر	٣٠٠.٠٠
الولايات الأميركية المتحدة	٢٤١.٤٢
المفوضية الأوروبية	111.17
دولة الإمارات العربية المتحدة	٨٥.٤٧
إيطاليا	69.00
الصندوق الدولي للإنشاء والتعمير	٧٠.٠٠
فرنسا	49.40
ألمانيا	46.92
دائرة المساعدات الإنسانية التابعة للمفوضية الأوروبية	38.17
إسبانيا	25.66
السويد	24.23
كندا	18.37
جمهورية مصر العربية	15.40
سويسرا	14.53
أستراليا	14.12
سورية	14.00
تركيا	10.00
هولندا	9.96
الموضوعية العالمية لتلبية الإحتياجات الإنسانية	7.02
اليابان	6.90
المملكة البريطانية المتحدة	6.48
مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	5.93
شركة اتحاد المقاولين (CCC)	٥.٨٠
الدانمارك	5.22
كوريا	5.20
برنامج الأمم المتحدة للتنمية	4.03
الصين	3.72
ناصر الخرافي	3.20
برنامج الأغذية العالمي	3.17
مملكة البحرين	3.00
فنلندا	2.76
اليونان	2.48

الجهات المانحة	**المبالغ المخصصة (مليون دولار أميركي)**
مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية	1.89
بلجيكا	1.89
برنامج الأمم المتحدة للطفولة	1.67
النمسا	1.46
بولندا	1.27
جمهورية التشيك	1.13
سورف (CERF)	0.94
نيوزيلندا	0.76
رومانيا	0.66
البرازيل	0.65
الوكالة الفرنسية للتنمية	0.65
قبرص	0.60
إيرلندا	0.60
سلوفينيا	0.53
صندوق الأمم المتحدة للإسكان	0.49
اللوكسمبورغ	0.43
وكالة كتلان للتنمية والتنسيق	0.39
جهات أخرى	0.29
البرتغال	0.26
إيسلندا	0.17
منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)	0.15
الإتحاد الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر	0.08
منظمة العمل الدولية	0.06
تشيلي	0.05
الهندوراس	0.03
أصدقاء لبنان في موناكو	0.03
إستونيا	0.03
مبادرة مايكرونيوترينت	0.01
المجموع	**1239.9**

لا تشتمل هذه اللائحة على المساعدات المقدمة مباشرة من الجمهورية الإسلامية الإيرانية. ولم تستطع الهيئة العليا للإغاثة أن تحصل على أي معلومات مالية محددة بشأنها بالرغم من الطلبات الخطية المتكررة التي وجهت إلى المسؤولين الإيرانيين.

ملحق رقم -٢-

المنح المقدمة من دولة قطر، وجمهورية مصر العربية والحكومة السورية والسيد ناصر الخرافي

١. المنحة المقدمة من دولة قطر

إن المنحة المقدمة من دولة قطر والمخصصة لإعادة إعمار أربع قرى في الجنوب وهي: الخيام، بنت جبيل، عيتا الشعب، وعيناتا وكذلك القيام بمشاريع محددة من قبلها يتم الإنفاق عليها مباشرة من قبل دولة قطر ودون المرور بحسابات الهيئة المفتوحة لدى مصرف لبنان. غير أن التقارير التي يعدها القيمون على المنحة القطرية تشير إلى أن المبالغ المدفوعة على حساب إعادة إعمار القرى المتبناة من قبلها بلغت حتى نهاية آب ٢٠٠٨ حوالي ٢٠٥ مليون دولار أميركي. وقد بلغت قيمة إعادة اعمار الوحدات السكنية ١٥٧ مليون دولار أميركي.

٢. المنحة المقدمة من جمهورية مصر العربية

أما جمهورية مصر العربية، فقد عمدت ومن جانب آخر إلى التبرع بإعادة بناء جزء من خزانات الفيول أويل في محطة توليد الكهرباء في معمل الجيه وذلك بمبلغ ١٥.٤ مليون دولار أميركي.

٣. المنحة المقدمة من الحكومة السورية

تكفلت الحكومة السورية فقط بإعادة إعمار الوحدات السكنية المهدمة كلياً في بلدتي قانا والقليلة حيث يبلغ عدد الوحدات المهدمة والمتضررة فيها ٥٦٠ وحدة سكنية، حيث تمت المباشرة في إعادة إعمار ٣٤٢ وحدة سكنية منها. أما الوحدات السكنية المتضررة والبالغ عددها ٢١٨ وحدة سكنية في هاتين القريتين، فهي تقع على عاتق الهيئة وبالتالي على عاتق الحكومة اللبنانية.

٤. المنحة المقدمة من السيد ناصر الخرافي

كذلك تعهد المستثمر ناصر الخرافي فقط بإعادة إعمار الوحدات السكنية المهدمة كلياً في بلدة مـارون الـراس، حيث بلغت القيمة الإجمالية لإعادة إعمار هذه الوحدات المهدمة ٣,٧٢٠ مليار ليرة لبنانية فقط تم سـداد قيمـة الدفعة الأولى لأصحاب الوحدات السكنية المتضررة والبالغ عددها ٦٢ وحدة سكنية. اما إعادة اعمار الوحـدات السكنية المتضررة في هذه القرية فهي تقع على عاتق الهيئة وبالتالي على عاتق الدولة اللبنانية.

ملحق رقم -٣-
لائحة بكلفة إصلاح الطرق والجسور

المحافظة	القضاء	التحويرات (انجزت)	المجموعة الأولى والثانية والثالثة	المجموعة الرابعة	المجموعة الخامسة	المجموع
		(مليون دولار أميركي)				
جبل لبنان	الشوف	٠.٤١	٣.٤١	١.٠٦	٠.٤٣	٥.٣١
	بعبدا	٠	٠.٣٨	٠.٥٣	٠.٤٣	١.٣٤
	عاليه	٠.٢٥	١.٧٧	-	-	٢.٠١
	كسروان	٠.٨٩	٠.٥١	٠.٠٦	-	١.٤٦
	جبيل	٠.٠٦	٠.٧٥	-	٠.٢٤	١.٠٤
	المتن	٠	١.١٩	-	٠.٣٠	١.٤٩
مجموع محافظة جبل لبنان		**١.٦١**	**٨.٠١**	**١.٦٥**	**١.٤**	**١٢.٦٧**
الشمال	طرابلس	٠	٠.٠١	-	-	٠.٠١
	عكار	٠.٢١	٤.٢٣	-	٠.٠٣	٤.٤٨
	بشري	-	٠.٦٤	-	-	٠.٦٤
	البترون	-	-	٠.٥٤	٠.٧٨	١.٣٣
	زغرتا	-	٢.٠٦	-	-	٢.٠٦
	الضنية	-	١.٣٢	٠.٥٥	-	١.٨٧
	المنية	-	-	٠.٢٩	-	٠.٢٩
	الكورة	-	-	-	٠.٤٤	٠.٤٤
مجموع محافظة الشمال		**٠.٢١**	**٨.٢٦**	**١.٣٩**	**١.٢٥**	**١١.١١**
الجنوب	صيدا	٠.٣٦	١.٥٢	٠.٣٩	-	٢.٢٨
	صور	٠.٣٢	٠.٨٧	٠.٠٣	-	١.٢٣
	مرجعيون	٠.١	٠.٣٧	٠.١٧	-	٠.٦٤
	بنت جبيل	٠.١٣	٠.٦٨	-	-	٠.٨١
	حاصبيا	٠.١١	٠.٤٤	-	-	٠.٥٥
	جزين	٠.٠٩	٠.١٦	٠.١٦	-	٠.٤
	النبطية	٠.٢٤	١.١٦	-	-	١.٤١
مجموع محافظة الجنوب		**١.٣٦**	**٥.٢١**	**٠.٧٥**	**-**	**٧.٣٢**
البقاع	الهرمل	٠.١٧	٠.٦١	-	-	٠.٧٧
	بعلبك	٠.١٢	٢.٣٢	٠.١	-	٢.٥٤
	زحلة	٠.١٥	٢.١٣	٠.١٩	٠.٣٣	٢.٨
	راشيا	-	١.٢٢	-	-	١.٢٢
	البقاع الغربي	-	١.٤	-	-	١.٤
مجموع محافظة البقاع		**٠.٤٤**	**٧.٦٨**	**٠.٢٩**	**٠.٣٣**	**٨.٧٣**
إشارات السير في كافة المحافظات		**-**	**٠.٢١**	**-**	**-**	**٠.٢١**
إصلاح شبكات الإنارة في كافة الأقضية		**-**	**-**	**٠.٤٤**	**-**	**٠.٤٤**
المجموع العام		**٣.٦٢**	**٢٩.٣٨**	**٤.٥١**	**٢.٩٨**	**٤٠.٤٩**

كما يمكن تفصيل كلفة إصلاح الطرق والجسور بين الأضرار المباشرة والأضرار غير المباشرة لحرب تموز على الشكل التالي:

الضرر	المجموعات الملزمة	قيمة الأشغال (مليون دولار أميركي)
أشغال التحويرات	**-**	**٣.٦٢**
أضرار مباشرة	**الأولى والإنارة**	**١٢.٦٤**
أضرار غير مباشرة	**الثانية والثالثة**	**١٨.٣٧**
أضرار مباشرة وغير مباشرة*	**الرابعة والخامسة**	**٥.٨٦**
المجموع		**٤٠.٤٩**

* تجدر الإشارة الى أن عملية مباشرة تنفيذ أخر تلزيم أشغال تعبيد وتزفيت الطرق ضمن المجموعة الخامسـة جرت بتاريخ ٢٠٠٨/١١/٧، علما أنه تمت الموافقة على قيمة أشغال هذه المجموعة الخامسة والأخيرة بتـاريخ ٢٠٠٧/١٢/٦.

ملحق رقم -٤-

تخصيص الهبات المقدمة من المملكة العربية السعودية

تفاصيل المشاريع	أوجه تخصيص الهبة	قيمة الالتزام على الحساب	القيمة المدفوعة
	(مليون الدولار الأميركي)		
١. ملخص تخصيص منحة المملكة العربية السعودية (٥٥٠ مليون دولار أميركي)			
أعمال الإغاثة	٥٠.٠	٥٠.٠	٥٠.٠
إعادة إعمار المنازل المتضررة في الجنوب والبقاع (٢٢٠ قرية)	٢٨٣.٠	٢٧٨.٥٣	٢٠٨.٤٢
إعادة إعمار المنازل المتضررة في الضاحية الجنوبية (٣٦ عقار)	٣٢.٠	٣١.٦٥	١٥.٠٣
إعادة بناء البنى التحتية للقرى والبلدات المتضررة والمراكز الثقافية ومدارس الضاحية الجنوبية	٣٥.٠	١١.٠	١.٦٨
إعادة بناء الجسور المتضررة	١٥.٠	٧.٨٩	٧.٨٨
تغطية العجز في تمويل مشاريع الطرق التي تمولها المملكة	٧٥.٠	-	-
تجهيز المدارس	١٥.٠	٠.٧٢	-
احتياطي لتغطية أي عجز في تمويل المشاريع	٤٥.٠	-	-
المجموع	**٥٥٠.٠**	**٣٧٩.٧٩**	**٢٨٣.٠١**
٢. دعم قطاع التعليم			
دعم قطاع التعليم	٤٠.٠	٢٩.٠٦	٢٩.٠٦
٣. دعم الجيش وقوى الأمن الداخلي			
دعم الجيش وقوى الأمن الداخلي	١٠٠.٠	١٠٠.٠	٨٣.٢٥
المجموع العام	**٦٩٠.٠**	**٥٠٨.٨٥**	**٣٩٥.٣٢**

١. أعمال إغاثة (٥٠ مليون دولار أميركي)

في الأيام الأولى للعدوان الإسرائيلي على لبنان في تموز ٢٠٠٦ كانت المملكة من أوائل الدول التي بادرت إلى تقديم المساعدة للبنان وذلك من خلال التبرع بمبلغ أولي قدره ٥٠ مليون د.أ. وضع بتصرف الهيئة العليا للإغاثة وتم استعماله في الإنفاق على حساب إغاثة النازحين.

٢. إعادة أعمار القرى والأبنية المتضررة والبني التحتية (٥٠٠ مليون دولار أميركي)

قامت المملكة العربية السعودية بتقديم منحة مالية كبيرة مخصصة لإعادة إعمار القرى المهدمة والبنى التحتية المتضررة جراء حرب تموز ٢٠٠٦ بقيمة ٥٠٠ مليون دولار أميركي.

٣. دعم قطاع التعليم (٤٠ مليون دولار أميركي)

قامت المملكة العربية السعودية بتقديم هبة مالية بقيمة ٤٠ مليون د.أ. أي ما يعادل ٦٠.٣٠٠.٠٠٠.٠٠٠ ليرة لبنانية وتم فتح حساب خاص بها لدى مصرف لبنان تحت اسم الهيئة العليا للإغاثة – الهبة السعودية المدرسية وهي مخصصة لتمويل صناديق المدارس الرسمية من خلال دفع الأقساط المدرسية للتلاميذ في جميع المراحل التعليمية الروضة والتعليم الأساسي والثانوي في جميع المناطق اللبنانية. وقد تم تحويل مبلغ هذه الهبة على مرحلتين الأولى بقيمة ٢٠ مليون د.أ. ومخصصة لدفع الأقساط المدرسية للعام الدراسي ٢٠٠٧/٢٠٠٦ أما الدفعة الثانية فهي مخصصة للعام الدراسي ٢٠٠٨/٢٠٠٧.

٣.١ المرحلة الأولى (العام الدراسي ٢٠٠٧/٢٠٠٦): تمت على عدة دفعات حيث تم تحويل مبلغ وقدره ٢٢.٦٩١.٣٢٠.٠٦٦ ليرة لبنانية وذلك من حساب الهبة السعودية المدرسية إلى حسابات المدارس. حيث تم التحويل على الفروع الرئيسية للمصارف التي تتعامل معها المدارس. وقد تم الدفع إلى ١.٣٩٤ مدرسة حتى تاريخه مقسمة على النحو التالي:

المحافظة	عدد المدارس
الشمال	٤٤٩
جبل لبنان	٣٠٠
البقاع	٢٦٥
الجنوب	١٦٢
النبطية	١٤٤
بيروت	٧٤
المجموع	**١.٣٩٤**

ويمكن تقسيم المساعدات المدفوعة لصناديق المدارس حسب المراحل التعليمية كالتالي:

المرحلة التعليمية	عدد الطلاب
مرحلة الروضة والحضانة	١٨٠.٤٢٦
مرحلة التعليم الابتدائي	٦٦.٨٧١
مرحلة التعليم المتوسط	١٤.٦٤٧
مرحلة التعليم الثانوي	٦٤.٣٥٣
المجموع	**٣٢٦.٢٩٧**

مع إتمام هذه المرحلة الأولى يكون رصيد الحساب المتبقي بعد هذه المرحلـة هـو ٧.٤٥٨.٦٧٩.٩٣٤ ليـرة لبنانية.

٣.٢ المرحلة الثانية (العام الدراسي ٢٠٠٧-٢٠٠٨): تم تحويل مبلغ وقدره ٢١.١١١.٢٦٨.٠٠٠ ليرة لبنانية وذلك حتى تاريخه من حساب الهبة السعودية المدرسية إلى حسابات المدارس حيث تم التحويل إلى الفروع الرئيسية للمصارف التي تتعامل معها المدارس. ويمثل المبلغ المحول قيمة مستحقات المدارس الرسمية (مرحلة الروضة والحضانة - مرحلة التعليم الابتدائي - مرحلة التعليم المتوسط – مرحلة الثانوي). وقد تم الدفع إلى ١.٣٨٦ مدرسة حتى تاريخه مقسمة على النحو التالي:

المحافظة	عدد المدارس
الشمال	٣٩٠
جبل لبنان	٢٣٢
البقاع	٢١٤
الجنوب	١٢٨
النبطية	١١٦
بيروت	٥٦
المدارس الثانوية في مختلف المناطق اللبنانية	٢٥٠
المجموع	**١.٣٨٦**

ويمكن تقسيم المساعدات المدفوعة لصناديق المدارس حسب المراحل التعليمية كالتالي:

المرحلة التعليمية	عدد الطلاب
مرحلة الحضانة والروضة والتعليم الابتدائي	١٣٨.٥٠٠
مرحلة التعليم المتوسط	٨٩.١٨١
مرحلة التعليم الثانوي	٧٥.٢٧٢
المجموع	**٣٠٢.٩٥٣**

مع إتمام هذه المرحلة الثانية يكون رصيد الحساب المتبقي بعد هذه المرحلة هو ٩.٠٣٨.٧٣٢.٠٠٠ ليرة لبنانية.

وبذلك يكون مجموع المبالغ المتوفرة بعد دفع المستحقات من المرحلة الأولى والمرحلة الثانية على الشكل التالي:

الشرح	المبلغ بالليرة اللبنانية
قيمة المنحة المقدمة عن المرحلتين	٦٠.٣٠٠.٠٠٠.٠٠٠
ينزل: المدفوع في المرحلة الأولى	(٢٢.٦٩١.٣٢٠.٠٦٦)
ينزل: المدفوع في المرحلة الثانية	(٢١.١١١.٢٦٨.٠٠٠)
الوفر المتبقي من المنحة	**١٦.٤٩٧.٤١١.٩٣٤**

هذا الرصيد المتبقي سيضم إلى ما قدمته المملكة العربية السعودية من مكرمة جديدة بقيمة ٤٤ مليون د.أ والمخصصة لاستعمالها في غرض دفع الرسوم عن التلاميذ والكتب ودعم المدرسة الرسمية.

٤. دعم الجيش وقوى الأمن الداخلي (١٠٠ مليون د.أ)

بادرت المملكة العربية السعودية وفي خطوة منها لتعزيز تجهيز الجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي إلى تقديم منحة مالية بقيمة ١٠٠ مليون دولار أميركي. وقد تم فتح حساب خاص بها لدى مصرف لبنان. ويجري التعاقد لتزويد الجيش وقوى الأمن الداخلي بالتجهيزات العسكرية بمعرفة ومشاركة قيادة الجيش وذلك بمبلغ ٦٥ مليون دولار أميركي، كما يجري التعاقد لتعزيز قوى الأمن الداخلي بمبلغ ٣٥ مليون دولار أميركي على أن يتم الدفع من هذه المبالغ بناء على موافقة كل من وزير الدفاع وقائد الجيش من جهة ووزير الداخلية وقائد قوى الأمن الداخلي من جهة أخرى.

ملحق رقم -٥-

تخصيص الهبات المقدمة من دولة الكويت

تفاصيل المشروع	أوجه تخصيص الهبة	قيمة الالتزام على الحساب	القيمة المدفوعة
	(مليون دولار أميركي)		
ملخص تخصيص منحة دولة الكويت (٣١٥ مليون دولار أميركي)			
أعمال الإغاثة	١٥.٠	١٥.٠	١٥.٠
تعويضات إسكان للمنازل المدمرة جزئياً أو كلياً في ٢٤ قرية جنوبية	١٠٠.٠	٩٤.٥٩	٦٦.٧٤
تعويضات إسكان للشقق المدمرة جزئياً أو كلياً في الضاحية الجنوبية	١٥.٠	٧.٧٤	٣.٥٢
تأهيل البنى التحتية الأساسية في القرى إضافة إلى إنشاء مبنى عام في كل قرية	٣٥.٠	٣٣.٦	٠.٦
المساهمة في كلفة البنى التحتية والمباني العامة وإنشاء مدرستين جديدتين في منطقة الضاحية الجنوبية	٣٥.٠	٣١.٨	٧.٥٣
تأهيل طريق رياق بعلبك والإضافات ومدخلي بعلبك الجنوبي والشرقي وترميم السوق القديم	٤٠.٠	٢٠.٠	-
تموين منطقة البقاع الغربي وراشيا بمياه الشرب ويشمل أنظمة IA, II, III, IV	٤٠.٠	-	-
إجراء دراسة لمشروع كهرباء عكار (بما فيه إنشاء محطة كهرباء العيون) وتنفيذه لتحسين وضع التيار الكهربائي في منطقة عكار	٦.٠	٦.٠	٠.٠٧
تجميع ومعالجة مياه الصرف الصحي في تبنين والقرى المجاورة وإنشاء المحطتين	١٤.٠	١٤.٠	٠.٠٢
مشاريع صغيرة (جسور وخدمات ومرافق عامة) تشمل إعادة تأهيل وتجهيز المشاريع الممولة من المنحة إضافة إلى مشاريع صغيرة منها مشروع بنى تحتية وأرصفة في منطقة باب التبانة وحفر وتجهيز آبار مياه في بعلبك والجنوب	١٥.٠	٦.٠	٠.٠٢
المجموع العام	**٣١٥.٠**	**٢٢٨.٧٣**	**٩٣.٥**

قامت حكومة دولة الكويت في الأيام الأولى للعدوان الإسرائيلي على لبنان تموز ٢٠٠٦ بالتبرع بمبلغ أولي قدره ١٥ مليون د.أ. وضع بتصرف الهيئة العليا للإغاثة وتم استعماله في الإنفاق على حساب إغاثة النازحين. كما قامت بتقديم هبة بقيمة ٣٠٠ مليون د.أ. مخصصة لإعادة إعمار القرى المهدمة والبنى التحتية المتضررة جراء.

ملحق رقم -٦-

تخصيص المنح المقدمة من العراق وإندونيسيا وسلطنة عمان ومملكة البحرين

تفاصيل المشاريع	أوجه تخصيص الهبة	قيمة الالتزام على الحساب	القيمة المدفوعة
	(مليون دولار الأميركي)		
١. منحة العراق			
أعمال الإغاثة	١٣.٠	١٣.٠	١٣.٠
إعادة إعمار المنازل المهدمة في محافظة النبطية (٤ قرى)	٢٢.٠	٢٢.١٥	١٣.٤١
المجموع	**٣٥.٠**	**٣٥.١٥**	**٢٦.٤١**
٢. منحة أندونيسيا			
إعادة إعمار المنازل المهدمة في محافظة النبطية (قريتين)	١.٠	٠.٧٨	٠.٦٧
٣. منحة سلطنة عمان			
إعادة إعمار المنازل المهدمة في محافظة النبطية، الجنوب، البقـاع وجبل لبنان (٣١ قرية)	٣٠.٠	٢٥.٤٨	١٦.٢٦
إعادة إعمار المنازل المهدمة في الضاحية الجنوبية (٣ عقارات)	١٠.٠	٩.٧٥	٤.٦٩
مشاريع إنمائية	١٠.٠	-	-
المجموع	**٥٠.٠**	**٣٦.٠١**	**٢٠.٩٥**
٤. منحة مملكة البحرين			
إعادة إعمار المنازل المهدمة في محافظة الجنوب (قرية واحدة)	٣.٠	٢.٠٩	١.٢٦
المجموع العام	**٨٩.٠**	**٧٤.٠٣**	**٤٩.٢٩**

تم تخصيص منحة سلطنة عمان على الشكل التالي: ٣٠ مليون دولار للقرى في الجنوب، ١٠ مليون دولار للأبنية في الضاحية الجنوبية أما الـ ١٠ ملايين الباقية فهي مخصصة للمشاريع الإنمائية الأخرى والتي تتم عبر مجلس الإنماء والإعمار.

ملحق رقم -٧-
منحة الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية

تم تخصيص جزء من المنحة المقدمة من الصندوق العربي للتنمية الإقتصادية والإجتماعية البالغـة قيمتهـا ١٠.٤ مليون دولار أميركي وبموافقة الصندوق لتغطية تكاليف الخدمات الاستشارية التي قـدمتها شـركة Booz Allen Hamilton (Lebanon) LTD حيث أناطت الحكومة اللبنانية بالشركة المذكورة بعد مؤتمر باريس ٣ مهمة وضع آلية عمل الحكومة لتنفيذ البرنامج الإصلاحي وإدارته من قبل الوزارات والمؤسسات المعنيـة والقيـام بالدراسـات المرتبطة بها، وعليه فقد بلغت كلفة هذا المشروع ما قيمته ١.١٣١.٢٥٦ دولار أميركي.

ملحق رقم -٨-
منحة مملكة النرويج لمعالجة التلوث النفطي

قامت مملكة النرويج بتقديم منحة مالية للدولة اللبنانية ممثلةً بالهيئة بقيمة مليون دولار أميركي مخصصة لمعالجة كارثة التلوث النفطي نتيجة تسرب الفيول إلى البحر بسبب تضرر خزانات الفيول. وقد جرى العمل على الإعلان عن مناقصة من أجل تلزيم مشروع إزالة التلوث النفطي وبلغت كلفة الإعلان عن المناقصة مبلغ ١.٩٢٩.٠٠٠ ل.ل. وتشمل أعمال معالجة التلوث النفطي العمل على إزالة التلوث النفطي من ست مواقع. وقد تم تلزيم هذه الأعمال لشركة "Environmental Protection Engineering S.A" كلفة إجمالية قيمتها ٥٤٨.٠٦٧ دولار أميركي.

الملحق رقم ٧: وضعية الهبات التي تعهدت الدول والجهات المانحة بتقديمها إثر العدوان الإسرائيلي في تموز ٢٠٠٦
المساعدات المخصصة وتلك التي تصرف مباشرة - حتى ٣١ آب ٢٠٠٨
(المبالغ بملايين الدولارات الأميركية)

الدول / الجهات المانحة	إجمالي المبلغ	إجمالي المبالغ المصروفة (*)	وجهة الاستعمال	الجهة المنفذة
الكويت	185	9	بنى تحتية، مياه شرب، صرف صحي، تجهيزات صحية	الصندوق الكويتي
قطر	300	205.6	إعادة إعمار ٤ قرى بما فيها الإسكان، بنى تحتية، مبان عامة، مبان دينية	الجهة المانحة
الولايات المتحدة الأميركية	140	117	إغاثة، بنى تحتية، بيئة	الجهة المانحة
الاتحاد الأوروبي	110	87	ترحيل رعايا أثناء الحرب، مشاريع متعددة	منظمات غير حكومية، ECHO
إيطاليا	126	63	تنمية اقتصادية، زراعة، بيئة، بنى تحتية	منظمات الأمم المتحدة، منظمات غير حكومية، مجلس الإنماء والإعمار
الإمارات العربية المتحدة	70	70	تأهيل مدارس، مساعدات للصيادين، إغاثة، نزع ألغام	الجهة المانحة
البنك الدولي	71	5.3	بنى تحتية، قروض للقطاع الخاص، إدارة مالية للهبات	وزارة الداخلية والبلديات، وزارة المالية، مجلس الإنماء والإعمار، IFC
ألمانيا	83	15	تعليم مهني، مياه، كهرباء، بيئة	KFW، GTZ
إسبانيا	32	32	إغاثة ومشاريع تنموية مختلفة	صندوق النهوض اللبناني (LRF)
إيران	29**		طرق وجسور، مدارس	الجهة المانحة
كندا	21	12	إغاثة، أزالة ألغام	منظمات الأمم المتحدة، منظمات غير حكومية
السويد	21	18	إغاثة ومشاريع تنموية مختلفة	صندوق النهوض اللبناني (LRF)
بريطانيا	20	20	إغاثة	منظمات الأمم المتحدة
استراليا	18	15	إغاثة ومشاريع تنموية مختلفة	منظمات الأمم المتحدة
مصر	15.4	15.4	كهرباء	الجهة المانحة
تركيا	30	10	تربية ومدارس جاهزة، صحة	الهلال الأحمر التركي، TIKA
فرنسا	8	8	تربية، دفاع وأمن	منظمات غير حكومية، الدولة اللبنانية

هولندا	8	8	إزالة ألغام، مياه وصرف صحي	منظمات الأمم المتحدة
الشيخ ناصر الخرافي	4	1.2	إعادة إعمار عدد من القرى في الجنوب	مجلس الجنوب والجهة المانحة
اليابان	7	7	إزالة ألغام	منظمات الأمم المتحدة
بلجيكا	6.4	2.6	إغاثة ومشاريع تنموية مختلفة	الجهة المانحة، منظمات غير حكومية
كوريا	5	2	إنشاء مدرستين	الجهة المانحة
اليونان	4		جسور، تجهيزات صحية	الجهة المانحة، منظمات الأمم المتحدة
فنلندا	4	2	صحة، إزالة ألغام	منظمات الأمم المتحدة
الصين	4		الجمارك، اللاجئين الفلسطينيين، اتصالات، ثقافة	الجهة المانحة، الدولة اللبنانية
الدانمارك	3	3	إزالة ألغام	منظمات الأمم المتحدة
تشيكيا	1.5	1.1	إغاثة	منظمات الأمم المتحدة، منظمات غير حكومية، صندوق النهوض اللبناني (LRF)
بولندا	1.3	1.3	إغاثة	الجهة المانحة
إيرلندا	1.3	1.3	إغاثة	منظمات غير حكومية
بلدان أخرى	3.9	3	إغاثة ومشاريع تنموية مختلفة	منظمات الأمم المتحدة، منظمات غير حكومية، صندوق النهوض اللبناني (LRF)
المجموع	**1,304**	**735**		

ملاحظات: لا يشمل هذا الجدول الهبات المقدمة من مؤسسات وأفراد في مجال إعادة إعمار الجسور (والمفصلة في الفصل الخامس من التقرير)

(*) وفقاً لمعلومات الدول / الجهات المانحة

(**) وفقاً لتقديراتنا لحجم المشاريع التي يقوم بها الجانب الإيراني

الملحق رقم ٨: إنجازات مرحلة إعادة الإعمار في أرقام
31/8/2008

المساعدات المالية				
	التقديرات الأولية للأضرار	**التطور الحاصل حتى تاريخه**	**مؤشر التطور**	**ملاحظات**
عائلات الشهداء	حوالي ١،٢٠٠	1,249عائلة حصلت على مساعدات قيمتها ٢٤ مليار ليرة	100%من العائلات حصلت على مساعدة مالية	الملفات المعالجة فاقت التقديرات الأولية
الجرحى	حوالي ٤،٠٠٠ جريح	4,780جريح حصلوا على مساعدات قيمتها ١٧,٨ مليار ليرة	100%حصلوا على مساعدات مالية	الملفات المعالجة فاقت التقديرات الأولية
وحدات سكنية	**الجنوب:** ٧٩،١٨٧ وحدة متضررة	80,311وحدة تمت معالجة ملفاتها	100%	الوحدات المعالجة فاقت التقديرات الأولية
	الدفعة الأولى	المبلغ المدفوع ٤٤٦ مير ليرة (٨٠،٠٣٥ شيكاً مصدراً)		
	الدفعة الثانية	المبلغ المدفوع ٥٢ مير ليرة (٢،٩٨٨ شيكاً مصدراً)		
	القرى الأخرى: ٤،٨٦٣ وحدة متضررة	4,433وحدة تمت معالجة ملفاتها	91%	
	الدفعة الأولى	المبلغ المدفوع ٢٢,٤ مير ليرة (٣،٩٦١ شيكاً مصدراً)		
	الدفعة الثانية	المبلغ المدفوع ٢٣٢ مليون ليرة (١٠ شيكات مصدرة)		
	الضاحية الجنوبية لمدينة بيروت: ٢٥،٠٠٠ وحدة متضررة	23,428وحدة تمت معالجة ملفاتها	94%	
	الدفعة الأولى	المبلغ المدفوع ٢٤٠ مير ليرة (٢١،٢٢٣ شيكاً مصدراً)		
صيادو الأسماك	7,500صياداً متضرراً	7,500صياداً تلقوا مساعدات بلغت ٤,٥ مليار ليرة	100%حصلوا على مساعدات مالية	

إعادة تأهيل وإعمار البنى التحتية

	الأضرار	التطور الحاصل حتى تاريخه	مؤشر التطور	ملاحظات
الجسور	91جسراً مدمراً	79جسراً تمت إعادة افتتاحها وفتحت أمام السير	87%	10جسور ينتهي العمل بها خلال العام ٢٠٠٨، على أن ينتهي العمل في الجسرين الباقيين خلال العام 2009
الاتصالات	**شبكات متضررة**			
	الشبكات الرئيسية		100%تم إنجازها	أنجزت كافة الشبكات باستثناء بنت جبيل وشبكات الأبنية المدمرة في الضاحية بانتظار إعادة الإعمار
	الشبكات الثانوية		تم إنجاز معظمها	
	58سنترال	58تم إصلاحها	100%	
	103مراكز هاتف للعموم متضررة	70مركزاً تم إصلاحها	68%	بانتظار إنهاء الأشغال في المناطق المدمرة كلياً
	10تجهيزات الاتصالات	8تم إصلاحها	80%	الخدمة مؤمنة عبر وسائل بديلة
	34كابلات ألياف ضوئية	34تم إصلاحها	100%	
	6اتصال لاسلكي	6تم إصلاحها	100%	
	2مرشد موجة	2تم إصلاحها	100%	
المياه	58خزاناً متضرراً للمياه	56خزاناً تم إصلاحها	97%	الخزانان الباقيان واللذان تمولهما اليونيسيف هما في طور البناء
	20مضخة متضررة للمياه	20تم إصلاحها	100%	
	2آبار ارتوازية متضررة	2آبار تم إصلاحها	100%	
	1514نقطة كتضررة في خطوط الجر	1514نقطة تم إصلاحها	100%	

	الأضرار	التطور الحاصل حتى تاريخه	مؤشر التطور	ملاحظات
الكهرباء	3خزانات للفيول وخزاني مياه متضررة في معمل الجية الحراري		100%من أعمال الصيانة اللازمة	أنهت شركة بتروجت إعادة التأهيل والإعمار بهبة مصرية، وتعمل مؤسسة كهرباء لبنان حالياً لوضع الخزانات قيد الاستثمار
	خطوط النقل		100%	
	شبكات التوزيع		95%	
المدارس	929مدرسة متضررة كلياً أو جزئياً	918تم إعادة تأهيلها	99%	11مدرسة متضررة كلياً لا زالت قيد الإعمار
المطارات	5مدارج متضررة	5مدارج أعيد تأهيلها	100%	مدرجين في مطار رفيق الحريري الدولي في بيروت، ١ في مطار رياق، ١ في مطار القليعات
	3خزانات متضررة للوقود	3خزانات أعيد تأهيلهما	100%	الخزان الثالث تم تأهيله لكن العمل به لم يبدأ بعد بانتظار بناء سور الحماية حوله

مكافحة التلوث البيئي

	التقديرات الأولية للأضرار	التطور الحاصل حتى تاريخه	مؤشر التطور	ملاحظات
إزالة الأنقاض	5.6مليون متر مكعب من الأنقاض الناتجة	5.6مليون متر مكعب من الأنقاض التي تم رفعها	100%	
تلوث الشاطئ جراء التسرب النفطي	15-12ألف طن من الفيول المتسرب	إزالة حوالي ٥٠٠ متر مكعب من النفط السائل و٣،١٢٠ متر مكعب من النفايات الصلبة	انتهاء المرحلة الأولى من التنظيف ومشارفة أعمال المرحلة الثانية للتنظيف بعمق على الانتهاء	
إزالة القنابل العنقودية	39.3كيلومتر مربع من المساحات الملوثة بالقنابل العنقودية	33.3كيلومتر مربع تم تنظيفها	85%	

الترميم الإنشائى للأبنية المتصدعة

	الأضرار	التطور الحاصل حتى تاريخه	مؤشر التطور	ملاحظات
المباني التي هي بحاجة لتدمير كلي	91مبنى	88مبنى	97%	3مبانٍ لا تزال قيد الهدم
المباني التي تعاني من ضرر إنشائي كبير وبحاجة لترميم إنشائي	94مبنى	80مبنى	85%	14مبنى لا تزال قيد الترميم
المباني التي تعاني من ضرر إنشائي بسيط وبحاجة لترميم إنشائي	80مبنى	76مبنى	95%	4مبانٍ لا تزال قيد الترميم
	265مبنى	**244مبنى**	**92%**	